



مَجْمَعُ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ الدَّوْلِيِّ  
International Islamic Fiqh Academy  
Académie Internationale du Fiqh Islamique



مُنْطَلَقُ التَّعَاوُنِ الْإِسْلَامِيِّ  
Organization of Islamic Cooperation  
l'Organisation de la Coopération Islamique

## المَوْضُوعُ الخَامِسُ

### بَيَانُ أَحْكَامِ

# وَسَائِلِ التَّوَاصُلِ الْاجْتِمَاعِيِّ وَضَوَائِجِهَا

وَنَشْرِ الْمَعْلُومَاتِ وَالْأَخْبَارِ وَتَنَاقُلِهَا عِبْرَهَا  
بِغَرَضِ الْإِنْكَارِ أَوْ الْإِشَاعَةِ أَوْ الْإِسَاءَةِ

الدَّوْرَةُ الْخَامِسَةُ وَالْعِشْرُونَ

لِمَوْتَمَرِ مَجْلِسِ مَجْمَعِ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ الدَّوْلِيِّ

مِنْ ٢٩ رَجَبٍ إِلَى ٣ شَعْبَانَ ١٤٤٤ هـ

مِنْ ٢٠ فَبْرَايِرٍ إِلَى ٢٣ فَبْرَايِرٍ ٢٠٢٣ م

الدَّوْرَةُ الْخَامِسَةُ وَالْعِشْرُونَ  
لِمَوْتَمَرِ مَجْلِسِ مَجْمَعِ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ الدَّوْلِيِّ

بَيَانُ أَحْكَامِ  
وَسَائِلِ التَّوَاصُلِ الْاجْتِمَاعِيِّ وَضَوَائِجِهَا

وَنَشْرِ الْمَعْلُومَاتِ وَالْأَخْبَارِ وَتَنَاقُلِهَا عِبْرَهَا  
بِغَرَضِ الْإِنْكَارِ أَوْ الْإِشَاعَةِ أَوْ الْإِسَاءَةِ



مَجْمَعُ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ الدَّوْلِيِّ  
International Islamic Fiqh Academy  
Académie Internationale du Fiqh Islamique

ص.ب 13719 جدة 21414

المملكة العربية السعودية

هاتف: 6900346 - 6900347 - 2575662 - 6980518 (+96612)

فاكس: 2575661 (+96612)



@iifa.aifi

@iifa\_aifi

www.iifa-aifi.org

info@iifa-aifi.org

للاقتصاد الاسلامي  
ALBARAKA FORUM



الشريك الاستراتيجي



المَوْضُوعُ الخَامِسُ

بَيَانُ أَحْكَامِ

وَبَيَانُ التَّوَصُّلِ إِلَى اجْتِمَاعِ رُضْوَانِهَا



# المَوْضُوعُ الخَامِسُ

## بَيَانُ أَحْكَامِ

# وَسَائِلِ التَّوَاصُلِ الاجْتِمَاعِيِّ وَضَوَائِبِهَا

وَنَشْرِ الْمَعْلُومَاتِ وَالْأَخْبَارِ وَتَنَاقُلِهَا عِبْرَةً  
بِغَرَضِ الْإِنْكَارِ أَوِ الْإِشَاعَةِ أَوِ الْإِسَاءَةِ

الدَّوْرَةُ الْخَامِسَةُ وَالْعِشْرُونَ

لِمُؤْتَمَرِ مَجْلِسِ مَجْمَعِ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ الدَّوْلِيِّ

مِنْ ٢٩ رَجَبٍ إِلَى ٣ شَعْبَانَ ١٤٤٤ هـ

مِنْ ٢٠ فَبْرَايِرِ إِلَى ٢٣ فَبْرَايِرِ ٢٠٢٣ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## فهرس الأبحاث

٧	..... بحث فضيلة الدكتور هدى السيد محمد المهدي
٤٥	..... بحث فضيلة الدكتور فايد محمد سعيد
٦٩	..... بحث فضيلة المفتي محمد زبير
١٠٥	..... بحث فضيلة الأستاذ الدكتور محمد بن يحيى بن حسن النجيمي
١٥٩	..... بحث فضيلة الدكتور عبد الملك بن محمد السبيل
٢٠٥	..... بحث فضيلة الدكتور عبد الحكيم الأنيس
٢٥٩	..... بحث فضيلة الدكتور أحمد النعمة محمد النعمة
٢٨١	..... بحث فضيلة الأستاذة الدكتورة ابتسام بنت بالقاسم بن عايض القرني
٣٢٧	..... بحث فضيلة الدكتور محمد عبد الله باه
٣٧٧	..... بحث فضيلة الدكتور محمد يونس فالح الزعبي
٤٢٩	..... بحث فضيلة الأستاذ الدكتور خالص آي دمير







# بأب ففضيلة الدكتورة هدى السيد محمد المهدي

مدرسة أصول الفقه بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمنصورة

جامعة الأزهر - جمهورية مصر العربية



## ملخص البحث

يرمي هذا البحث إلى التعريف بوسائل التواصل الاجتماعي وأنواعها وضوابطها، وبيان بعض الأحكام الشرعية المتعلقة بها، وقد قسمته إلى مقدمة، وسبعة مباحث، وخاتمة، أتبعها ببعض التوصيات، وقد جاء المبحث الأول: التعريف بوسائل التواصل الاجتماعي وأنواعها المختلفة، والمبحث الثاني: ضوابط استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، والمبحث الثالث: بيان حكم الشرع في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، والمبحث الرابع: بيان الأحكام الشرعية المتعلقة بنفاذ العقود والالتزامات عبر وسائل الاتصال الحديثة، والمبحث الخامس: إجراء عقد الزواج والطلاق عبر وسائل الاتصال الحديثة، والمبحث السادس: أداء الشهادة بوسائل الاتصال الحديثة، والمبحث السابع: انعقاد البيعة باستخدام وسائل الاتصال الحديثة، وقد ختمتُ البحث بخاتمة تشتمل على أهم النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: وسائل - التواصل - الاجتماعي - التقنية - الشائعات - البيعة - ضوابط.





## المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه، وبعد:

فإن دين الإسلام دين عالمي صالح لكل زمان ومكان، فهو يعالج مشكلات كل عصر من العصور بما يناسبه، وقد أدرك هذه الحقيقة فقهاء الإسلام - رحمهم الله - فكانوا يسعون سعياً جاداً لتجديد الفقه بما يناسب العصر الذي هم فيه، وفي هذا الزمن نجد الفقهاء المعاصرين والمجامع الفقهية يبذلون جهوداً كبيرة في تنزيل الفقه على المسائل المستجدة، والنظر في المسائل الاجتهادية التي قد يتغير الحكم فيها بما يتناسب مع الزمن الذي نحن فيه، وليقدم الفقه الإسلامي الحلول لمشكلات العصر الحاضر، فهو جدير بأن يواكب التطور والتغير الذي حدث في كثير من نواحي الحياة<sup>(١)</sup>.

ومع التطور الهائل في عالم تكنولوجيا المعلومات ودخول وسائلها إلى شتى مجالات الحياة أصبحت التقنيات الإلكترونية وشبكة الإنترنت لغة العصر التي لا يمكن الاستغناء عنها، فقد شهد العالم ثورة إلكترونية ومعلوماتية هائلة، وفي ظلها برزت برامج التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت وحظيت بانتشار كبير وشعبية عالية جداً.

وقد شهد العالم في الحقبة الماضية كثيراً من التطورات العالمية والانفجار المعرفي وشيوع شبكات الإنترنت والهواتف الذكية التي أحدثت تغيرات مذهلة في مجالات مختلفة من الحياة، وفرضت تحديات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية شكَّلت جميعها مُعطيات حياتية تنعكس على حركة المجتمع المادية والمعنوية.

والتواصل الإلكتروني هو عملية التفاعل اللازمة لتبادل الخبرات والأفكار والمعلومات والاتجاهات عبر شبكات الإنترنت من المواقع والتطبيقات العالمية لشبكة الإنترنت، مثل مواقع الفيسبوك والتويتر واليوتيوب والبريد الإلكتروني وغيرها، ما يعطي مجالاً للأفراد للتعبير عن آرائهم واتجاهاتهم بكل حرية<sup>(٢)</sup>.

(١) أثر التقنية الحديثة في الخلاف الفقهي ص ٣٩.

(٢) ضوابط التواصل الإلكتروني من منظور إسلامي ومدى تحققها لدى طلاب التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية، عادل ابن عايض المغذوي ص ١٠، الضوابط الشرعية لاستخدام وسائل التواصل الحديثة، الشيخ أحمد محمد حسين ص ٥.

بيان أحكام وسائل التواصل الاجتماعي، وضوابطها، ونشر المعلومات والأخبار وتناقلها عبرها بغرض الإنكار أو الإشاعة أو الإساءة

وقد سعدتُ بدعوتي للمشاركة في مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي لتقديم بحث إلى دورته الخامسة والعشرين عن بيان أحكام وسائل التواصل الاجتماعي وضوابطها، وبعض الأحكام المتعلقة بها. أسأل الله التوفيق والسداد إنه ولي ذلك والقادر عليه.

### أهمية الموضوع

تكمن أهمية البحث في هذا الموضوع فيما يلي:

- ما تمثله هذه التقنيات من أهمية بالغة في حياة الناس اليوم؛ فلا يكاد يوجد شخص أو منشأة تجارية أو غيرها إلا ولها تعامل واضح مع تقنية المعلومات.
- بيان مدى شمول الشريعة الإسلامية واستيعاب أحكامها لشتى النوازل والمستجدات.
- إبراز جهود العلماء السابقين والمعاصرين في حل المشكلات الطارئة في حياتهم.
- بيان أهم الضوابط والقيود التي يجب الالتزام بها على مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة صيانةً للمجتمع المسلم من الانحراف والتعدي على الآخرين بما يتنافى مع مقاصد الشرع الحنيف.



## المبحث الأول

### التعريف بوسائل التواصل الاجتماعي وأنواعها المختلفة

#### المطلب الأول: التعريف بوسائل التواصل الاجتماعي

التواصل الاجتماعي: هو نقل الأفكار والتجارب وتبادل الخبرات والمعارف بين الذوات والأفراد والجماعات بتفاعل إيجابي وبواسطة رسائل تتم بين مرسلٍ ومتلقٍ، وهو جوهر العلاقات الإنسانية ومحقق تطورها<sup>(١)</sup>.

في تعريف آخر: هو عملية التواصل مع عدد من الناس (أقارب، زملاء، أصدقاء) عن طريق مواقع وخدمات إلكترونية توفر سرعة توصيل المعلومات على نطاق واسع؛ فهي مواقع لا تعطيك معلومات فقط، بل تتزامن وتتفاعل معك أثناء إمدادك بتلك المعلومات<sup>(٢)</sup>.

ويمكن تعريفها بأنها: المواقع الإلكترونية التي توفر فيها تطبيقات الإنترنت خدمات لمستخدميها تُتيح لهم إنشاء صفحة شخصية معروضة للعامّة ضمن موقع أو نظام معين، وتوفر وسيلة اتصال مع مُنشئ الصفحة أو مع غيره من مستخدمي النظام، وتوفر خدمات لتبادل المعلومات بين مستخدمي ذلك الموقع أو النظام عبر الإنترنت، وهي المواقع التي تسمح بإنشاء صفحات خاصة بالأشخاص والتواصل مع أصدقائهم ومعارفهم، مثل موقع فيسبوك<sup>(٣)</sup>.

#### المطلب الثاني: أنواع وسائل التواصل الاجتماعي

ظهرت في الآونة الأخيرة الكثير من وسائل التواصل الحديثة نتيجة الثورة التكنولوجية، التي بدورها تقرب المسافات بين الأفراد، وفي كل يوم يظهر المزيد منها، ولكن لتسهيل عملية الاستيعاب سأصنفها<sup>(٤)</sup>.

(١) د. ماجد رجب العبد سكر، التواصل الاجتماعي، دراسة قرآنية موضوعية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية فلسطين، ٢٠١١م، ص ١٠.

(٢) د. خالد غسان يوسف المقدادي، ثورة الشبكات الاجتماعية، دار النفائس للنشر الأردن الطبعة الأولى، ٢٠١٣م، ص ٢٤.

(٣) أ. رامي زاهر، استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي، بحث منشور في مجلة التربية، ع ١٥، جامعة عمان الأهلية، عمان، الأردن، ٢٠٠٣م، ص ٢٣.

(٤) د. محمود الفطافطة، مستقبل الإعلام الجديد، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، العدد السادس والثلاثون، السنة العاشرة، ص ٦٥، مسؤولية مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي الحديثة في الفقه الإسلامي، رسالة دكتوراه، أحمد عبد المنعم محمد الزهري، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، ٢٠٢٠م، ص ٤٠.

وسأتناول هذا المطلب في ثلاثة فروع على النحو التالي:

**الفرع الأول: المدونات.**

**الفرع الثاني: مواقع التعارف عبر الإنترنت.**

**الفرع الثالث: الصحف الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي.**

**الفرع الأول: المدونات الإلكترونية:**

تُعَدُّ المدونات الإلكترونية من أهم وسائل الإعلام الرقمية للتعبير عن الرأي، ولا سيما في المجال السياسي.

وتُعرَف المدونات الإلكترونية (blogs): بأنها عبارة عن صفحة موقع على شبكة الإنترنت تضم عددًا من التدوينات (posts) المكتوبة بأسلوب صحفي ومرتبّة زمنيًا من الأحدث إلى الأقدم، تصاحبها آلية لأرشفة المُدخَلات القديمة، ويكون لكل مُدخَل منها عنوان إلكتروني لا يتغير منذ لحظة نشره على الشبكة<sup>(١)</sup>.

ويمكن تعريفها: بأنها عبارة عن مذكرات مُرتبّة بحيث تُوضَع التدوينات الأحدث في أعلى الصفحة الرئيسة للمدونة تليها التدوينات الأقدم، تتيح المدونات التعليق على ما يُكْتَب فيها، كما يمكن لصاحب المدونة التحكم في محتوياتها بسهولة كبيرة مقارنة بمواقع (الويب) التقليدي<sup>(٢)</sup>.

**الفرع الثاني: مواقع التعارف:**

نتيجة لانتشار العديد من المواقع الخاصة بالتواصل الاجتماعي فإن هناك صعوبة في حصر جميع المواقع الخاصة بذلك النشاط - التواصل الاجتماعي - إلا أنه بالرغم من تعدد تلك المواقع فستظل هناك بعض المواقع هي الأبرز في هذا المجال، منها: الفيسبوك، التويتر، اليوتيوب وغيرها.

**أولاً: الفيسبوك:**

يُعرَف الفيسبوك بأنه موقع من مواقع التواصل الاجتماعي، الذي يسمح للمستخدمين فيه بالتواصل مع بعضهم بعضًا، عن طريق استخدام أدوات الموقع وتكوين روابط وصدقات جيدة، كما يسمح للأشخاص

(١) منال قدواح، اتجاهات الصحفيين الجزائريين نحو استخدام الصحف الإلكترونية (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر ٢٠٠٨م، ص ١٨٧.

(٢) د. محمد الدليمي عبد الرازق، الصحافة الإلكترونية والتكنولوجيا الرقمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، الأردن، الطبعة الأولى ٢٠١١م، ص ٢٦٣.



الطبيعيين، بصفتهم الحقيقية، أو الأشخاص الاعتباريين، كالشركات والهيئات والمنظمات بالمرور من طريقه وفتح آفاق جديدة لتعريف المجتمع بهويتهم<sup>(١)</sup>.

ثانياً: تويتر:

هو إحدى شبكات التواصل الاجتماعي، التي ساهمت بشكل كبير في بعض الأحداث السياسية الهامة، التي جرت في المدة الأخيرة في العديد من البلدان، سواء كانت البلدان العربية أم الأجنبية، فهو موقع مخصص لإرسال تغريدات صغيرة كان لها شديد الأثر في الأحداث التي جرت على الساحة في الآونة الأخيرة<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: اليوتيوب:

على الرغم من اختلاف بعض الآراء حول كون اليوتيوب موقعاً للتواصل الاجتماعي أم موقعاً لرفع ملفات الفيديو، فإن هناك رأياً يقول: إنه موقع يجمع بين النشاطين، وهو ما يميزه عن غيره، وذلك نتيجة للضغط الهائل على مشاهدة الفيديوهات التي تنشر من طريقه، وهو ما يدفع بعض المشتركين للمشاركة بإدلاء آرائهم ووضع تعليقات على الفيديو المنشور، وهو ما يفتح مجالاً للتواصل الاجتماعي مع غيرهم من متابعي الفيديو نفسه.

نخلص من ذلك: إلى أن اليوتيوب موقع إلكتروني يسمح ويدعم نشاط تحميل الفيديوهات وتنزيلها ومشاركتها بشكل عام ومجاني، وهو يسمح بالتدرج في تحميل الفيديوهات القصيرة وعرضها من فيديوهات عامة يستطيع الجميع مشاهدتها، إلى فيديوهات خاصة يسمح فقط لمجموعة معينة بمشاهدتها<sup>(٣)</sup>.

رابعاً: الويكي:

كلمة ويكي تعني السرعة، واستُخدمت هذه الكلمة لهذا النوع من المواقع للدلالة على السرعة والسهولة في تعديل محتويات الموقع<sup>(٤)</sup>؛ فهو من المواقع التي تسمح للمستخدمين بإضافة محتويات الموجود منها وتعديله، حيث تلعب دور قاعدة بيانات مشتركة جماعية تضم ملايين المقالات<sup>(٥)</sup>.

(١) د. إيهاب خليفة مواقع التواصل الاجتماعي (أدوات التغيير العصرية عبر الإنترنت) المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى ٢٠١٦م، ص ١١٤، د. محمود حمدي عبد القوي، دور الإعلام البديل في تفعيل المشاركة السياسية لدى الشباب، دراسة تطبيقية على الشبكات الاجتماعية الافتراضية، المؤتمر العلمي الخامس عشر، الإعلام والإصلاح الواقع والتحديات، المجلد الأول ٢٠٠٩م، ص ١٥٧٢.

(٢) د. إيهاب خليفة المرجع السابق، ص ١١٨، د. محمد المنصور، تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على جمهور المتلقين، دراسة مقارنة للمواقع الاجتماعية والمواقع الإلكترونية «العربية نموذجاً»، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ٢٠١٢م.

(٣) مسؤولية مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي الحديثة في الفقه الإسلامي، رسالة دكتوراه، أحمد عبد المنعم محمد الزهري ص ٤٧.

(٤) <http://ar.wikipedia.org>

(٥) د. عباس مصطفى صادق، الإعلام الجديد المفاهيم والوسائل والتطبيقات، دار الشروق للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الأولى عام ٢٠٠٨م، ص ٢١.

### خامسًا: الواتساب:

هو تطبيق ترأسل فوري للهواتف الذكية، ويمكن من طريقه إرسال الرسائل المكتوبة والصوتية والصور والفيديو، وهو ذلك البرنامج الذي تمكن من تلخيص جميع خصائص برامج الدردشة على أجهزة الكمبيوتر وجعلها في تطبيق واحد محمول في اليد عبر جهاز الهاتف المتنقل، أي إنه برنامج تواصل اجتماعي ودردشة<sup>(١)</sup>.

ويضم واتساب أكبر عدد للمستخدمين في السوق، بالمقارنة مع غيره من تطبيقات التواصل على الإنترنت، كما يسمح بإنشاء مجموعات مغلقة من المستخدمين للتواصل مع بعضهم بعضًا، ما يتيح إرسال رسالة للمجموعة كلها دفعة واحدة.

### سادسًا: أنستغرام:

هو تطبيق مجاني لتبادل الصور يتيح لمستخدميه التقاط صورة وإضافة فلتر رقمي إليها، ومن ثم عرضها ونشرها، وهو وسيلة سريعة ومجانية للتواصل مع الأصدقاء والعائلة، بالصور أو الفيديو<sup>(٢)</sup>.

### سابعًا: البريد الإلكتروني:

هو خدمة سريعة وسهلة لتبادل الرسائل تغني عن استخدام البريد التقليدي، وفي بداياته كان التراسل بالبريد يوجب دخول كل من المرسل والمرسل إليه إلى الشبكة في الوقت ذاته؛ لتنتقل الرسالة بينهما آليًا، كما هو الحال في محادثات التراسل اللحظي المعروفة اليوم، إلا أن البريد الإلكتروني لاحقًا أصبح مبنياً على مبدأ التخزين والتمرير، حيث تُحفظ الرسائل الواردة في صناديق بريد المستخدمين ليطلعوا عليها في الوقت الذي يشاؤون<sup>(٣)</sup>.

### ثامنًا: موقع لينكد إن:

هو شبكة اجتماعية للمحترفين في مجالات مختلفة، يتشاركون مجموعة من الاهتمامات، بحيث تُمكنهم من إنشاء علاقات في مجال عملي معين لتصوير مهاراتهم المهنية وتعزيزها بوضع ملف شخصي يضم معلومات مهنية شخصية، يسمى دليل المستخدم، ويسمح الموقع بتشكيل فريق من المهنيين والدخول في نقاشات حول الوظائف، كما يمكن أصحاب العمل من وضع قائمة وظائف البحث عن مرشحين محتملين<sup>(٤)</sup>.

(٢) <http://ar.wikipedia.org/wiki>

(٤) <http://ar.wikipedia.org/wiki>

(١) <http://ar.wikipedia.org/wiki>

(٣) <http://ar.wikipedia.org/wiki>

### تاسعاً: التيك توك:

يمكن تعريف تيك توك بأنه عبارة عن تطبيق اجتماعي متخصص في نشر الفيديوهات بين رواده، حيث ينشر مستخدم المنصة فيديو أو مقطعاً قصيراً مع أصدقائه لمشاركته لحظات حياته بكل سهولة، ويتربع هذا التطبيق في المرتبة الرابعة بين التطبيقات الأكثر تحميلاً في العالم لسنة ٢٠١٨م، وبذلك فإنه ينافس كلاً من تطبيقَي سناب شات وأنستغرام، وتشتهر منصة تيك توك بأنها عبارة عن تطبيق يمكن لأي مستخدم الولوج إليه والتقاط الصور والفيديوهات وتقديمها بأسلوبه للآخرين بشكل مباشر بواسطة الهاتف المحمول<sup>(١)</sup>.

### الفرع الثالث: الصحف الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي:

تعريف الصحف الإلكترونية<sup>(٢)</sup>: ورَدَت تعريفات عديدة للصحف الإلكترونية؛ إذ عرّفها البعض بأنها منشور إلكتروني دوري يحتوي على الأحداث الجارية، سواء المرتبطة بموضوعات عامة أو بموضوعات ذات طبيعة خاصة، وتُقرأ من جهاز الكمبيوتر، وغالباً ما تكون متاحة عبر شبكة الإنترنت.

كما عرّفها البعض الآخر بأنها: تلك الصحف التي تصدر على شبكة الإنترنت، وتكون كجريدة مطبوعة على شاشة الكمبيوتر، وتشمل المتن، والصورة، والرسوم، والصوت، والصورة المتحركة، وقد تأخذ شكلاً أو أكثر من الجريدة الورقية نفسها، وغالباً ما تكون الصحف الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي مرتبطة بالصحف المطبوعة، حيث تكون على شكل نُسخ أو إصدارات إلكترونية لصحف ورقية أو موجز إلكتروني لأهم محتوياتها، وتُعدُّ وسيلة سهلة لتوصيل أية رسالة إعلامية لأي مكان في العالم.



(١) <https://www.bbc.com/news/av/technology-what-is-tiktok>.

(٢) أسامة الشريف، الصحيفة الإلكترونية والصحيفة المطبوعة، بحث منشور ضمن مجموعة بحوث الندوة العلمية للمؤتمر التاسع لاتحاد الصحفيين العرب، دار الكتب المصرية، عمان، ٢٠٠٠م، ص ١٨.

## المبحث الثاني

### ضوابط استخدام وسائل التواصل الاجتماعي

إن برامج التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت والمواقع الإلكترونية، التي لا حصر لها، لا تعدو كونها وسيلة قد تُستخدم لتحقيق أهداف مشروع وغايات نبيلة على المستوى الفردي أو المجتمعي، أو ما تقتضيه ضرورة العمل من تبادل للمعارف والخبرات وبناء جسور التعاون، والتنسيق في المجالات العلمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، كما أنها قد تُستخدم كوسيلة إلى ارتكاب محظورات شرعية، وربما تفتح أبواباً يلج منها الشيطان لإثارة الفتن والفساد والإيقاع بين الناس.

ولما كان الدين الإسلامي ديناً عالمياً صالحاً لكل زمان ومكان يعالج مشكلات كل عصر من العصور بما يناسبه، ويواكب التطور والتغير الذي حدث في كثير من نواحي الحياة فإننا نستطيع أن نستمد ضوابط استخدام هذه البرامج وقبورها من ضوء القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، والمقاصد الشرعية على النحو التالي:

#### المطلب الأول: تحري الصدق والأمانة في نقل الأخبار

على المسلم التزام الصدق في نقل الأخبار وعدم تحريف الحقائق لأجل مصلحة خاصة، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩] ويتأكد ذلك حين يتعلق الأمر بأخبار الناس وحقوقهم وأعراضهم، وقد كثر عبر مواقع التواصل الاجتماعي الكذب وقلة الأمانة بين الناس في نقل الكلام، وبسبب ذلك حدثت المشكلات والقطيعة بينهم، الأمر الذي يتنافى مع تعاليم ديننا الحنيف، التي تحث على التآلف والتآخي وتنهى عن التقاطع والتدابير.

إن الصدق سلوك إسلامي عظيم يدل على إيمان صاحبه بالله وعلى طهارة نفسه وسمو أخلاقه، وهو أهم خلق قد يتحلى به المسلم، وقد أمر النبي ﷺ بالصدق ودعا له، حيث قال: «إن الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى الجنة، وإن الرجل ليصدق حتى يكتب عند الله صديقاً. وإن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، وإن الرجل ليكذب حتى يكتب عند الله كذاباً»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]

كما أمر الله سبحانه وتعالى بالتحقق من كلام الفاسق والتثبت منه؛ حتى لا يكون سبباً في المنازعات بين المسلمين، قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ فَتُصِيبُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَدِيمِينَ﴾ [الحجرات: ٦].

قال الزحيلي: «وجهت الآية النصائح والإرشادات وهي وجوب التثبت من الأخبار قبل روايتها وحكايتها وضرورة الرقابة العامة على الأخبار المعلنة حفاظاً على أخبار الأمة ووحدتها، والعمل على إبقائها قوية متماسكة متعاضة لا تتأثر بالدعايات الكاذبة والإشاعات المغرضة»<sup>(١)</sup>.

### المطلب الثاني: البعد عن الشائعات

إن نشر الشائعات والترويج لها أمر مذموم في الشريعة الإسلامية، وقد أشارت النصوص الشرعية إلى أن نشر الشائعات من شأن المنافقين وضعاف النفوس، وداخل في نطاق الكذب المحرم شرعاً، وقد وصف الله تعالى القيام بترويج الإشاعات بالإرجاف، وهو ترويج الكذب والباطل، قال تعالى: ﴿لَئِن لَّمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا \* مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ظُفُّوا أُخِذُوا وَقُتِلُوا تَقْتِيلًا﴾ [الأحزاب: ٦٠، ٦١].

عن ابن عباس رضى الله عنهما: أن الإرجاف التماس الفتنة، وعن قتادة: أن المرجفين هم الذين يذكرون من الأخبار ما تضعف به قلوب المؤمنين وتقوى به قلوب المشركين<sup>(٢)</sup>.

وقال عز من قائل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النور: ١٩].

وهذا الوعيد لمن أحب أن تشيع الفاحشة بين المسلمين، فكيف بمن يعمل على نشر الشائعات؟!

قال الإمام الرازي: «اعلم أنه سبحانه بعد أن بين ما على أهل الإفك وما على من سمع منهم وما ينبغي أن يتمسك به المؤمنون من آداب أتبعه بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [النور: ١٩]؛ ليعلم أن من أحب ذلك فقد شارك في هذا الذنب كما شارك فيه من فعله ومن لم ينكره وليعلم أهل الإفك، كما أن عليهم العقوبة فيما أظهوره فكذلك يستحقون العقوبة بما أسروه من محبة إشاعة الفاحشة في المؤمنين»<sup>(٣)</sup>.

(١) التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، ٥/ ١٧٣.

(٢) تفسير المواردي ٤/ ٤٢٤.

(٣) تفسير الفخر الرازي ٥/ ٢٤٦.

وقال الشيخ الشعراوي: «وهذا توجيه من الحق سبحانه وتعالى إلى قضية عامة وقاعدة يجب أن تراعى، وهي: حين تسمع خبراً يخذش الحياء، أو يتناول الأعراس، أو يخذش حكماً من أحكام الله فإياك أن تشيعه في الناس؛ لأن الإشاعة إيجاد أسوة سلوكية عند السامع لمن يريد أن يفعل، فيقول في نفسه: فلان فعل كذا وفلان فعل كذا، ويتجرأ هو أيضاً على مثل هذا الفعل، لذلك توعد الله تعالى من يشيع الفاحشة وينشرها ويذيعها بين الناس بأن ﴿لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [النور: ١٩]»<sup>(١)</sup>.

قالت دار الإفتاء المصرية: إن نشر الفضائح الأخلاقية على مواقع التواصل الاجتماعي من أجل الانتقام والتشفي - تعليقاً أو مشاركة أو إعجاباً - حول ما نشر فيه إشاعة للفاحشة في المجتمع، وهي جريمة حذر منها الحق سبحانه وتعالى، وذلك في قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [النور: ١٩]، والآية عامة في الذين يلتمسون العورات، ويهتكون الستور ويشيعون الفواحش، وأوضحت الدار في فتوى لها أن الإسلام جعل إشاعة الفاحشة مساوية في الوزر لفعالها؛ لعظم الضرر المترتب في الحالتين؛ فقد أخرج الإمام البخاري في الأدب عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: «القائل للفاحشة، والذي يشيع بها في الإثم سواء»، وقال عطاء رضي الله عنه: «من أشاع الفاحشة فعليه النكال وإن كان صادقاً»<sup>(٢)</sup>.

وأشارت الدار إلى أن نشر الفضائح الأخلاقية على مواقع التواصل الاجتماعي يتنافى كلياً مع حث الشرع الشريف على الستر والاستتار؛ لأن أمور العباد الخاصة بهم مبنية على الستر، فلا يصح من أحد أن يكشف ستر الله عليه ولا على غيره، قال النبي ﷺ: «لا يستر الله على عبد في الدنيا إلا ستره الله يوم القيامة»<sup>(٣)</sup>.

فترويج الإشاعات من غير تبين وتثبت مما حذر منه الشرع لما له من وقع سيئ على الناس، بالإضافة إلى ما يحدثه من مشكلات لا تحمد عقبها قال الله عز وجل: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]. وقال ﷺ: «كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع»<sup>(٤)</sup>.

وإذا كانت الإشاعات الكاذبة وعدم الأمانة في نقل الأخبار محظورة في الشريعة الإسلامية، فإن نشرها عبر وسائل التواصل الاجتماعي لهو أشد حرمة وإثماً؛ لأن الكذب المتعدي تأثيره وتداعياته إلى ملايين الناس أدعى لتعظيم حرمة من الكذب المتعدي إلى واحد أو اثنين أو طائفة قليلة من الناس، فإن كان الخبر

(١) تفسير الشعراوي، الخواطر، ١٦/ ١٠٢٢١.

(٢) كتاب صحيح الأدب المفرد، باب من سمع بفاحشة فأفشأها ص ١٣٣.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب بشارة من ستر الله تعالى عيبه، ٤/ ٢٠٢ برقم ٢٥٩٠.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في التشديد في الكذب ٤/ ٢٩٨ برقم ٤٩٩٢، والحاكم في المستدرک، كتاب العلم ١/ ١٩٥ برقم ٣٨١، وقال: وقد ذكر مسلم هذا الحديث في خطبة الكتاب.

الكاذب عبر الوسائل غير الحديثة يسير ببطء من شخص إلى شخص، أو من مجموعة صغيرة إلى مثلها، فإن انتشاره عبر شبكات التواصل الاجتماعي يسير بسرعة البرق ويبلغ مدى بعيداً في ثوانٍ معدودات<sup>(١)</sup>.

### مسألة: حكم إشاعة الفاحشة بغرض إنكار المنكر:

إنكار المنكر من قواعد الإسلام الراسخة ولم تستحق هذه الأمة وصف الخيرية بين الأمم إلا بقيامها به، قال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، لكن تقييد الإنكار بالإشهاد أو الإصرار أمر تحكمه مقاصد الشريعة الإسلامية، ويجب ضبطه بضوابطها ويُنظر إليه من المصالح والمفاسد المترتبة على القيام به أو تركه.

والغالب أن الإنكار علانية قد يؤدي إلى تفشي المنكر وشيوع الفاحشة في الذين آمنوا، قال الطاهر بن عاشور: «إذا انتشر بين الأمة الحديث بوقوع شيء من الفواحش تذكرتها الخواطر وخفَّ وقع خبرها على الأسماع فدبَّ بذلك إلى النفوس التهاون بوقوعها وخفة وقعها على الأسماع، فلا تلبث النفوس الخبيثة أن تُقدِّم على اقترافها وبمقدار تكرر وقوعها وتكرر الحديث عنها تصير متداولة»<sup>(٢)</sup>.

فلا فرق غالباً بين الفاجر الذي ينشر الرذيلة، بهدف التخريب والإفساد في الأرض، وبين الذي يزعم أنه ينشرها لينكرها؛ فكليهما اشترك في الخطأ نفسه والجرم، وهو إشاعة الفاحشة والمشاركة في نشرها، قال تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوِّءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾ [النساء: ١٤٨].

والأسلم من إنكار المنكر عن طريق إشاعة الفاحشة هو الكف عن الحديث عنها فإن إماتة الفاحشة بالسكوت عنها، قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦]، فإزهاق الباطل يكون بكتمه وتركه والتحذير من نشره.

كما أن إشاعة الفاحشة، بغرض إنكار المنكر، يتنافى مع مقاصد الشريعة من المحافظة على أمن المجتمع واستقراره وسمعة الأفراد وأمر الستر الذي حث عليه الشرع الحنيف؛ فقد أمر الإسلام بالستر ودعا الناس أن يتحلوا بهذا الخلق العظيم، فلا يفضح الإنسان نفسه ولا يفضح من حوله.

وتصدي العامة للمنكرات والفواحش عن طريق إشاعتها ونشرها لا يمكن أن يحقق الغرض المرجو منه؛ فإن ذلك لا يكون إلا لمن له إمام بقدر كبير من العلم الشرعي الذي يمكنه من رد الباطل والتصدي له وإنكاره بالحجة والبرهان، وإلا ضعفت حجة المسلم وقويت شبهة الفاسد ومرتكب المنكر، وفي هذا من أسباب الفساد ما لا يخفى.

(١) مسؤولية مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي الحديثة في الفقه الإسلامي ص ٣٥٨.

(٢) التحرير والتنوير ١٨ / ١٨٥.

## المطلب الثالث: المحافظة على الوقت وعدم إهداره فيما لا يفيد

إن الوقت من ذهب، بل هو أغلى من الذهب، حيث لا يقدر بثمن؛ فعلى الإنسان أن يتحكم في وقته بمهارة وإيجابية، وقد اهتم الإسلام بالوقت وحث على اغتنامه وعدم إضاعته، وبين أنه من الأمور التي يُسأل عنها الإنسان يوم القيامة، قال ﷺ: «لا تزول قدما عبدٍ يوم القيامة حتى يُسأل عن أربع خصال: عن عمره فيما أفناه؟ وعن شبابه فيما أبلاه؟ وعن ماله من أين اكتسبه؟ وفيم أنفقه؟ وعن علمه ماذا عمل فيه؟»<sup>(١)</sup>.

كما أمر النبي ﷺ باغتنام الوقت فيما يفيد في قوله: «اغتنم خمسا قبل خمس، شبابك قبل هرمك، وصحتك قبل سقمك، وغناك قبل فقرك وفراغك قبل شغلك، وحياتك قبل موتك»<sup>(٢)</sup>.

فقد رغب الإسلام في الاهتمام والعناية باغتنام وقت الفراغ قبل ما ينشغل العبد من مرض وتقدم في العمر وهرم وفقر، وهذه الأمور تشغل وتمنع الإنسان وتلهيه عن الاستفادة من الوقت واغتنامه، ولعظم الوقت في ديننا الحنيف فقد أقسم الله عز وجل به في مواطن كثيرة، قال تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ \* إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ١، ٢]، وقال: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى \* وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾ [الليل: ١، ٢]، وقال: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا أَدْبَرَ \* وَالصُّبْحِ إِذَا أَسْفَرَ﴾ [المدثر: ٣٣، ٣٤]، وقال: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا عَسَسَ \* وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾ [التكوير: ١٧، ١٨]، وقال: ﴿وَالْفَجْرِ \* وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر: ١، ٢]، وقال: ﴿وَالضُّحَى \* وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى﴾ [الضحى: ١، ٢]. فقد أقسم - عز وجل - في هذه الآيات وغيرها بالوقت ممثلاً في بعض أجزائه.

وقد يشكّل استخدام وسائل التواصل الاجتماعي مضيعة للوقت واستنزافاً له؛ فقد يقضي الفرد ساعات طويلة يقلب في صفحات التواصل الاجتماعي دون أن ينتبه أو يدرك عدد ساعات الوقت المهدور، ما يترتب عليه إهماله لواجباته الدينية والاجتماعية في كثير من الأحيان، وذلك نتيجة للوقت المستنزف بسبب استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بشكل غير مدروس وبدأت مظاهر الاتصال التقليدية تختفي، حيث أصبح معظم الشباب يقضي وقته عبر وسائل التواصل الاجتماعي مبتعداً كل البعد عن زيارة صديق أو مهاتفة أحد أفراد العائلة، واقتصر التواصل على مجرد رسائل نصّية أو مقطع فيديو أو إرسال الصور عبر البرامج الإلكترونية المتعددة، فالتواصل خلف الشاشات أصبح هو المسيطر على الواقع الاجتماعي وبعُد التواصل الفعلي بين الناس إلى حدٍّ كبير، الأمر الذي ينعكس سلبيًا على العلاقات الاجتماعية.

(١) أخرجه الترمذي في سننه، أبواب صفة القيامة والرفائق والورع، باب في القيامة، ٤/٦١٢ برقم ٢٤١٧، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه في كتاب الزهد، باب ما ذكر عن نبينا ﷺ في الزهد ٧/٧٧ برقم ٣٤٣١٩، والحاكم في المستدرک، کتاب الرقاق، ٤/٣١٤ برقم ٧٨٤٦ وقال: هذا الحديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.



فعلى المسلم أن يضبط أمره، ويحسن استغلال وقته، وأن يقضيه فيما يعود عليه بالنفع، وأن يدرك أن ما مضى من الوقت لا يعود ولا يُعوض، فليس في الإمكان أن يستعيد الإنسان الأيام والساعات واللحظات التي تمضي من عمره على الإطلاق.

#### المطلب الرابع: حرية الرأي والتعبير لها ضوابط وليست مطلقة

لقد كفل الإسلام الحرية للإنسان وجعلها حقاً من حقوقه، ولكن هذه الحريات التي أقرها الإسلام وأعلى من قيمتها ورفع من شأنها مشروطة ومقيدة بضوابط دينية وأخلاقية تتلاءم مع طبيعة المجتمع، ومحدودة بحدود الحق والنفع والأدب، ولا يجوز استغلالها للهدم والتغريب وإيذاء الناس أو استفزاز مشاعرهم.

إن حرية الرأي والتعبير في الإسلام ينبغي أن تُمارَس في إطار من الشعور بالأمانة والمسؤولية والمحاسبة الذاتية ومراقبة الله عز وجل؛ فممارسة تضليل الناس وتوريطهم فيما يضرهم ليست من حرية التعبير في شيء، بل هي فساد وتغريب، فعلى مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي التثبت والتبين قبل القول والتعبير، وإذا كان هذا الضابط يسري على كافة الأقوال فإنه أكد وألزم حين يتعلق الأمر بأخبار الناس وحقوقهم وأعراضهم؛ فينبغي أن يكون لكل قول حجة ودليل، وأن يكون بعد تحررٍ وتثبتٍ، ولا يكون مجرد خرص وتخمين أو مجرد إفك وبهتان، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

ومن هنا جاء تحريم الكذب وترويج الأخبار قبل التثبت منها، فإن ذلك ليس من حرية الرأي والتعبير في شيء، بل هو داخل في سوء الظن وسوء التعبير، وحتى بعد التثبت والتيقن من بعض الأخبار فإنه لا يجوز إشاعتها وترويجها إذا كان في ذلك إيذاء للناس وانتهاك لحرمتهم وأعراضهم.

إن الحرية في المفهوم الإسلامي هي ما يميز الإنسان عن غيره ويتمكن بها من ممارسة أفعاله وتصرفاته بإرادة واختيار من غير قسرٍ ولا إكراه، ولكن ضمن حدود معينة، أهمها تحقيق الصالح العام، وتجنب الإفساد وإضرار الآخرين.

#### المطلب الخامس: عدم التجسس على الآخرين أو التشهير بهم

أقر الشرع الشريف بأن للأسرار حُرمة وللبیوت صيانة من عبث أهل الفضول ونكاية أهل الشر، حيث نهى عموم المسلمين عن التجسس وتبُّع العورات وفحص الأخبار للوقوف على الأسرار والخبايا.

لقد أحاط الإسلام بنیان الأسرة بجملة من القيم الأسرية التي تضمن لها الصفاء والسكن والمحبة، وتحافظ على أسرار أفرادها وكرامتهم أمام الآخرين، وجعل حفظ الأسرار وكتمانها من الأخلاق العظيمة التي تُعلي من شيم أصحابها وشمائل صفاتهم.

وقد أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي مجالاً واسعاً لنشر الفضائح والأسرار العائلية، فقد يقرّر اثنان من المشاهير الطلاق مثلاً وتصبح المسألة محل نقاش وجدل على شبكات التواصل الاجتماعي، مع كونه أمراً لا يهم غيرهما من مستخدمي هذه الوسائل، ولا يضيف إليهم شيئاً.

فتشهير الإنسان بنفسه أو بغيره محرّم شرعاً؛ لأنه إن كان بالغير وكان كذباً فقد اجتمع فيه جرائم وهي التشهير والكذب وظلم الآخرين، وإن كان صدقاً فقد ارتكب جريمة التشهير والفضيحة، وتعدّ ظاهرة التشهير عبر الإنترنت من أبرز سلبيات الشبكة العنكبوتية، وقد يصل الأمر إلى قذف المحصنات الغافلات، ومن أبرز أسباب انتشار هذه الظاهرة على الإنترنت هو سهولة نشر المعلومات والوصول إلى أعداد كبيرة من الناس في مقابل صعوبة التعرف على ناشر المعلومة أو منعه من نشرها، وحتى في حال معرفة الناشر فإن عالمية الإنترنت تجعل من الصعب محاكمته لاختلاف قوانين الدول وتعدّد الأماكن التي فيها التشهير، فلا بد من وجود الوازع الديني ومراقبة الله عز وجل لضبط تصرفات الناس وأفعالهم.

وحرمة التشهير شرعاً تأتي من عدة أبواب، منها باب الغيبة والنميمة والبهتان، فإما أن يكون ما ذكر صدقاً فهي الغيبة، وإما أن تكون وشاية فهذه نميمة وإن كان الأمر كذباً فهو بهتان.

كما أن التشهير محرّم من باب إشاعة الفاحشة بالمجتمع الإنساني والفاحشة ليست مقصورة على الأعمال، بل الأقوال أيضاً التي توصف بالفحش إذا تجاوزت الأعراف والآداب العامة، والله توعدّ من يشيع الفاحشة في المجتمع المسلم بالعذاب الأليم، ولقد حدّث الرسول ﷺ منه بقوله: «إذا قال الرجل هلك الناس فهو أهلكهم»<sup>(١)</sup>.



(١) رواه مسلم (٢٦٢٣).

## المبحث الثالث

### بيان حكم الشرع في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي

لما كانت الوسائل يتوقف حكمها على حكم المقصد منها؛ فوسائل المقاصد الواجبة واجبة، ووسائل المقاصد المحرّمة محرّمة، وهكذا ما بينهما من مراتب الأحكام، فإن وسائل التواصل الاجتماعي وإن كان الأصل في استخدامها هو الحل والإباحة، لكن لا بد من النظر في الهدف من إنشائها؛ لأن الحكم عليها مبني على القصد من إنشائها واستخدامها.

يقول ابن القيم - رحمه الله -: «ولما كانت المقاصد لا يتوصل إليها إلا بأسباب وطرق تفضي إليها كانت طرقها وأسبابها تابعة لها معتبرة بها فوسائل المحرمات والمعاصي في كراهتها والمنع منها بحسب إفضائها إلى غاياتها وارتباطاتها بها ووسائل الطاعات والقربات في محبتها والإذن فيها بحسب إفضائها إلى غايتها، فوسيلة المقصود تابعة للمقصود وكلاهما مقصود، لكنه مقصود قصد الغايات وهي مقصودة قصد الوسائل<sup>(١)</sup>».

وقال الإمام القرافي - رحمه الله -: «حكمها - يعني الوسائل - حكم ما أفضت إليه<sup>(٢)</sup>».

والدليل الذي يُستدل به على أن الحكم على الشيء معتبر بما سيؤول إليه مستفاد من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨].

فقد نهى الله عز وجل المؤمنين عن سب آلهة الكفار مخافة أن يبادلهم الكفار فيسبوا الله عدواناً وجهلاً، فقد صار ذم الأصنام وسبها - وهو واجب - منهيّاً عنه إذا كان سبباً في تعدي الكفار ووقوعهم في سب الله تعالى. وبناءً على ما سبق فإن الحكم على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي سيكون مبنيّاً على القصد من إنشائها واستخدامها، فإن هذه التقنية يمكن أن تُستخدَم لخير البشرية جمعاء من تجارة وصلة ودعوة للإسلام وغيرها من الأمور المفيدة، ويمكن أن تكون مدخلاً للفتنة والمُحرّمات والاحتيايل وغيرها من الضلالات؛ فهي سلاح ذو حدين - إن صح التعبير -، ويبقى أمر استخدام هذا السلاح رهينة بيد مالكة إن خيراً فخير وإن شراً فشر<sup>(٣)</sup>.

(١) إعلام الموقعين، ٣/ ٣١٤.

(٢) الفروق ٢/ ٣٣، شرح تنقيح الفصول، ص ٤٤٩.

(٣) الشبكات الاجتماعية وأحكامها الشرعية، إعداد الباحث خليل إبراهيم الحمادي، المجلد الخامس من العدد الثاني والثلاثين لحولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، ص ٣٣٦.

والخلاصة أن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي تعتريه الأحكام التكليفية الخمسة<sup>(١)</sup>: الوجوب والندب والإباحة والتحریم والكرهية.

فقد يكون واجباً، وذلك في حق العالم المتمكن القادر على استخدام الإنترنت إذا تعين في حقه بيان حكم شرعي، أو الرد على شبهة مضلة فيتعين في حقه الأمر بالخير والنهي عن المنكر عبر هذه الوسيلة المهمة.

يقول الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين - رحمه الله - عن استخدام وسائل الإعلام في الدعوة إلى الله عز وجل: «أرى أنه يجب استخدام وسائل الإعلام في الدعوة إلى الله عز وجل؛ لأن ذلك مما تقوم به الحجة، وأرى أنه يجب استغلال هذه الفرصة ونشر الدعوة إلى الله تعالى من خلال هذه الوسائل»<sup>(٢)</sup>.

فاستثمار الإنترنت في الدعوة إلى الله، وبيان الحق للخلق، وإقامة الحجة عليهم من الواجبات الشرعية. وقد يكون استخدام الإنترنت محرماً، وذلك في حق من يستعين بها على فعل المحرمات، كالدخول على المواقع الإباحية، ومشاهدة الصور المحرمة والمشاهد الفاسدة، وكذلك في حق من يستغل الإنترنت في نشر المذاهب الهدامة والعقائد الفاسدة وتعليم التفجير والتخريب والدعوة للخروج على الولاية وتكفيرهم وتكفير المجتمعات.

وقد يكون استخدام الإنترنت مستحباً، وذلك في حق من يستفيد منه في فضائل الأعمال والأخلاق والتزود بالخير وغير ذلك.

وقد يكون استخدام الإنترنت مكروهاً في حق من يسرف في استعمال الشبكة في غير مصلحة ظاهرة، أو ينشغل بها عن نوافل الطاعات والعبادات.

وقد يكون استخدام الإنترنت مباحاً، إذا كان فيما لا محرم فيه ولا مكروه، كالاتلاع على الصحف ومعرفة الأخبار والمعلومات العامة وغير ذلك.



(١) الأحكام الفقهية للتعاملات الإلكترونية، ص ٩٦ وما بعدها.

(٢) الصحوة الإسلامية، ضوابط وتوجيهات، للشيخ محمد بن صالح بن عثيمين، ص ١٨٧.

## المبحث الرابع

### بيان الأحكام الشرعية المتعلقة بنفاذ العقود والالتزامات عبر وسائل الاتصال الحديثة

لعل من أبرز استخدامات التقنية الحديثة: إبرام العقود التجارية عبر الإنترنت، وهو المسمى بالتجارة الإلكترونية، والعقد عبارة عن ارتباط إرادتين في مجلس واحد يسمى مجلس العقد، وهذا الارتباط ينبئ عن الرضا والاختيار اللذين يُعدّان أساس العقد، وبما أن الرضا أمر خفي ليس بالإمكان معرفته فقد أقام الشرع مقامه ما يدل عليه من قول أو فعل محسوس، وبهذا تكون الإرادة الظاهرة هي المظهر الخارجي للتعبير عن الإرادة الباطنة، ولهذا احتيج في البيع إلى الصيغة؛ لأنه منوط بالرضا والعقد الإلكتروني هو اتفاق يتلاقى فيه الإيجاب بالقبول على شبكة الإنترنت، وذلك بوسيلة مسموعة أو مرئية بفضل التفاعل بين الموجب والقابل<sup>(١)</sup>.

فالعقد الإلكتروني ليس فيه مجلس مادي للمتعاقدين وفيه الإيجاب والقبول عن بُعد بوسائل مختلفة، وإن الانتقال من عصر العقد المكتوب بين أشخاص حاضرين نحو عصر العقد غير المكتوب وغير المادي المبرم من بعد لم يكن معداً له بشكل مسبق وإنما أتى تدريجياً تبعاً لتطور تقنيات التسويق ووسائله المختلفة، وشبكة الإنترنت ليست في الواقع سوى وسيط أو أداة جديدة لإبرام العقود المختلفة، ومن هنا نستعيد الصور المعروفة من العقود الداخلة ضمن نطاق عقود البيع بالمراسلة أو المكاتب<sup>(٢)</sup>.

### رأي الفقهاء في إبرام العقود بالمراسلة أو المكاتب

العقود لا بد أن تشمل على إيجاب وقبول، وهو ما يعبر عنه بصيغة العقد، أي العبارات الدالة على اتفاق الطرفين المتعاقدين.

ويُعرف الإيجاب بأنه: ما صدر ممن يكون منه التمليك.

ويُعرف القبول بأنه: ما صدر ممن يصير له الملك<sup>(٣)</sup>.

(١) الأحكام الفقهية للتعاملات الإلكترونية، ص ١٠٧ وما بعدها، خصوصية التعاقد عبر الإنترنت، د. أسامة أبو الحسن مجاهد، ضمن أبحاث مؤتمر (القانون والكمبيوتر والإنترنت)، كلية الشريعة والقانون جامعة الإمارات، عام ٢٠٠٠م، ص ١٥.

(٢) الأحكام الفقهية للتعاملات الإلكترونية، ص ١٢٧، ١٢٨.

(٣) بدائع الصنائع للكاساني، ٤/٣١٨.

وقد اختلف الفقهاء - رحمهم الله - في الإيجاب والقبول، هل لابد أن يكونا في مجلس واحد، أم يصح أن يتراخى القبول عن الإيجاب على قولين.

**القول الأول:** لا يشترط الفورية في القبول، فما دام المتعاقدان في المجلس وصدر الإيجاب من أحدهما ولم يصدر القبول إلا في آخر المجلس تم العقد، وهو ما ذهب إليه جمهور العلماء من الحنفية<sup>(١)</sup>، والمالكية<sup>(٢)</sup>، والحنابلة<sup>(٣)</sup>.

**القول الثاني:** يشترط ألا يطول الفصل بين الإيجاب والقبول بسكوت، ولو سهواً أو جهلاً، وإليه ذهب الشافعية<sup>(٤)</sup>.

**دليل القول الأول<sup>(٥)</sup>:** احتج الجمهور بأن الضرورة تقتضي ترك الفورية؛ لأن المشتري يحتاج إلى التأمل، ولو اقتصر على الفور لا يمكنه التأمل، وقد جرت عادة الناس أن يعرض البائع سلعته ويتأمل المشتري فيها مدة من الزمن، ثم بعد ذلك يصدر منه القبول بالشراء.

**دليل القول الثاني:** علل الشافعية ما ذهبوا إليه بأن الفصل بين الإيجاب والقبول بكلام ليس من مقتضيات العقد ولا من مصالحه ولا من مستحباته يضر العقد؛ إذ طول الفصل يخرج الثاني وهو القبول أن يكون جواباً عن الأول وهو الإيجاب<sup>(٦)</sup>.

**ويُجاب عن استدلال الشافعية:** بأنه لا يوجد ما يضر العقد أو يمنع من صحته نتيجة الفصل بين الإيجاب والقبول؛ لجريان العادة باحتياج المشتري إلى مدة للتأمل في السلعة قبل صدور القبول منه، وهذا في حال كون المجلس الذي فيه الإيجاب والقبول واحداً، وهو ما يعبر عنه بالمجلس الحقيقي.

أما إذا كان الإيجاب في مجلس فيه البائع، والقبول في مجلس آخر فيه المشتري، وهو ما يعبر عنه بمجلس العقد الحكمي.

فقد ذهب الفقهاء إلى صحة التعاقد بالكتابة بين الطرفين بشرط أن تكون الكتابة أو المراسلة موضحة تفاصيل العقد ومختومة من قبلهم؛ لأن عدم اعتبار المجلس الحكمي فيه تشديد على الناس، وقد يؤدي إلى انسداد باب البيع؛ إذ قد يفترق المتعاقدان للضرورة مع كون المجلس جامعاً للإيجاب والقبول حكماً. واشترط الشافعية والحنابلة كون العاقدان غائبين عن المجلس، أما في حال الحضور فلا تصح الكتابة؛ لكونهما قادرين على النطق.

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ٥/٣.

(١) فتح القدير، ٧٨/٥، بدائع الصنائع، ٤/٣٢٤.

(٤) مغنى المحتاج، ٣٣٠/٢، حاشية القليوبي، ١٥٤/٢.

(٣) المغني، ٧/٦، كشاف الفناع، ٣/١٤٩.

(٦) مغنى المحتاج، ٣٣٠/٢، حاشية القليوبي، ١٥٤/٢.

(٥) بدائع الصنائع، ٤/٣٢٤.

وخيار المجلس في العقد الحكمي ينتهي بعد وصول الخطاب أو الرسول إلى الطرف الآخر، فإذا صدر عنه في مجلسه ذلك ما يدل على الإعراض أو عدم القبول فقد انتهى بذلك مجلس العقد. والتعاقد بالكتابة أو المراسلة يشبه إلى حد كبير ما يحصل في العقود الإلكترونية الحديثة؛ إذ مجلس العقد هو المدة الزمنية التي يقضيها العاقدان في التعاقد، فيمكن للبائع أن يعرض سلعته على الإنترنت، وللمشتري أن يختار السلعة التي تناسبه فيشاهدها ويطلع على مواصفاتها ومميزاتها، فإذا ما رغب في شرائها فما عليه إلا تحويل ثمنها على حساب البائع، ومن ثم يقوم البائع بإرسال المبيع للمشتري<sup>(١)</sup>.




---

(١) أثر التقنية الحديثة في الخلاف الفقهي، ص ٢٧٧ وما بعدها.

## المبحث الخامس

### إجراء عقد الزواج والطلاق عبر وسائل الاتصال الحديثة

لقد انعكس التقدم التقني على بعض الأحكام الشرعية المتعلقة بمسائل الزواج والطلاق، ما يستوجب النظر فيها وفق التقنيات العلمية المعاصرة على النحو التالي:

#### المطلب الأول: إجراء عقد الزواج بالكتابة عبر وسائل الاتصال الحديثة

إن مسألة إجراء عقد الزواج بالكتابة عبر وسائل الاتصال الحديثة مبنية على مسألة إجراء عقد الزواج بالكتابة عند الفقهاء القدامى، وهذا يستدعي بيان حكم إجراء عقد الزواج عن طريق الكتابة عند الفقهاء، ثم بيان حكم إجراء عقد الزواج بالكتابة عبر وسائل الاتصال الحديثة.

#### المسألة الأولى: حكم إجراء عقد الزواج بالكتابة عند الفقهاء القدامى:

وصورة ذلك: أن يكتب إليها يخطبها، فإذا بلغها الكتاب أحضرت الشهود وقرأته عليهم، وقالت: زوجت نفسي منه، أو تقول: إن فلاناً كتب إليّ يخطبني فاشهدوا أني زوجت نفسي منه<sup>(١)</sup>.

حكم إجراء عقد الزواج بالكتابة عند الفقهاء: إذا كان العقدان في مجلس واحد، وكانا قادرين على النطق فقد اتفق الفقهاء على عدم انعقاد الزواج بينهما بالكتابة؛ للاستغناء عن الكتابة بالنطق، ولإمكان إجراء عقد الزواج في المجلس بحضور العاقدين والشهود؛ لأن اللفظ هو الأصل في التعبير عن الإرادة<sup>(٢)</sup>.

أما إذا كان العاقدان غائبين عن المجلس فقد اختلف الفقهاء في انعقاده بالكتابة على قولين:

**القول الأول:** إن عقد الزواج بالمكاتبة لا يصح، سواء كان العاقدان حاضرين أم غائبين إلا في حالة الضرورة، وقصروا الضرورة على الأخرس الذي لا قدرة له على النطق ويحسن الكتابة، وبه قال جمهور المالكية<sup>(٣)</sup> والشافعية<sup>(٤)</sup> والحنابلة<sup>(٥)</sup>.

(١) رد المختار على الدر المختار، لابن عابدين، ١٢/٣.

(٢) رد المختار على الدر المختار، لابن عابدين، ١٢/٣، الحاوي الكبير للماوردي، ١٥٢/٩، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، للمرداوي، ٤٩/٨، أثر التقنية الحديثة على أحكام النكاح، لعبد الله الرشدي، ص ٧٩.

(٣) بلغة السالك لأقرب المسالك، للصاوي، ٣٥٠/٢.

(٤) مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، للشرييني، ٢٣٠/٤.

(٥) مطالب أولى النهي في شرح غاية المنتهى، ٤٩/٥.



**القول الثاني:** وهو قول الحنفية<sup>(١)</sup>: إن عقد الزواج لا ينعقد بكتابة لحاضر، وينعقد بكتابة لغائب عن المجلس، بشرط أن يعلم الشهود بما في الكتاب عند إرساله، وأن يصرح المرسل إليه بالقبول لفظاً لا كتابةً فلو كتب «تزوجتك» فكتبت «قبلت» لم ينعقد؛ إذ الكتابة من الطرفين بلا قول لا تكفي ولو في الغيبة، وأن يشهد الغائب حين يأتيه الخطاب شاهدين ويعرفهم بواقع الحال، ويصرح أمامهم بالقبول.

فالحنفية قد جعلوا مجلس العقد هو ساعة وصول الخطاب الذي يحمل الإيجاب إلى الطرف الآخر فإذا وصله ودعا الشهود وأطلعهم على الكتاب أو أخبرهم بمضمونه وأشهدهم على قبول النكاح فقد انعقد، فقد جعلوا مجلس العقد هو المجلس الذي يصل فيه الخطاب حكماً، وعلى ذلك تتم الموالاة والقبول عندهم ويتم الإشهاد.

استدل الجمهور على عدم صحة انعقاد الزواج بالكتابة، سواء كان بين الحاضرين أم بين الغائبين إلا في حالة الضرورة بما يلي<sup>(٢)</sup>:

عدم الموالاة بين الإيجاب والقبول فإن الإيجاب يتم في مجلس والقبول يتم في مجلس آخر، وأيضاً فإن الكتابة من الكناية ولا ينعقد الزواج بألفاظ الكنايات؛ لأن الكناية تحتاج إلى نية، والشهود لا تشهد على النية.

كذلك فإن الخطوط يدخلها التشابه، وقد يترتب عليها التزوير والتدليس، فوجب الاحتياط في هذا الموضوع صيانةً لعقد الزواج.

واستدل الحنفية على صحة انعقاد الزواج بالكتابة بين الغائبين بما يلي<sup>(٣)</sup>.

إن الكتابة بمنزلة الخطاب من الكاتب؛ فإن رسول الله ﷺ كان مأموراً بتبليغ الرسالة، وقد بلغ تارة بالكتاب وتارة باللسان؛ حيث إنه كتب إلى ملوك الآفاق يدعوهم إلى الدين، وكان ذلك تبليغاً تاماً، فكذلك في عقد الزواج الكتاب بمنزلة الخطاب.

وأيضاً فإن الكتابة بين غائبين وسيلة صحيحة لتحقيق التراضي والتوافق بين الطرفين، وما دام كذلك فلا مانع من التعاقد من خلاله.

(١) لمبسوط للسرخسي ١٦/٥، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لابن نجيم الحنفي، ٣/٩٠.

(٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لابن رشد، ٣/٣٥ روضة الطالبين وعمدة المفتين، للنووي ٣٦٦/٥، المغني، لابن قدامة، ٨٠/٧.

(٣) المبسوط للسرخسي، ١٦/٥، إجراء العقود بوسائل الاتصال الحديثة في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة، الزواج والطلاق أنموذجاً، لهاجر حداد، ص ٣٥.

وأرى - والله أعلم - أن الراجح هو ما ذهب إليه الحنفية من صحة انعقاد الزواج بالكتابة بين الغائبين بالشروط التي ذكروها لوجهة ما استدلووا به، ولأن الاحتياط في عقد الزواج قد يتوفر مع الكتابة عن طريق الإشهاد وللعاقدين تفسير مرادهما ويشهد الشهود على ما فسروه.

### المسألة الثانية: حكم إجراء عقد الزواج عبر وسائل الاتصال الحديثة:

وصورته: أن يقوم أطراف عقد الزواج بإجراء اتصال صوتي ويسمع كل واحد منهم باقي الأطراف، أو بإجراء اتصال صوتي ومرئي معاً ويرى كل واحد منهم باقي الأطراف، سواء أكان الشهود مجتمعين مع الزوج أم الولي أم متفرقين في أماكن أخرى، ثم يتلفظ الولي بالإيجاب والزوج بالقبول، ويبرز كل من الأطراف ما يثبت هويتهم احتياطاً من التدليس<sup>(١)</sup>.

وقد اختلف الفقهاء المعاصرون في حكم إجراء هذا العقد على قولين:

**القول الأول:** عدم جواز إجراء عقد الزواج مشافهةً عبر وسائل الاتصال الحديثة، وهو ما ذهبت إليه اللجنة الدائمة للإفتاء في المملكة العربية السعودية<sup>(٢)</sup>، وصدر به قرار مجمع الفقه الإسلامي بجددة<sup>(٣)</sup>، ونسبه البعض إلى مجمع الفقه الهندي<sup>(٤)</sup>.

وعمدة المنع: أن هذا الطريق قد يدخله خداع أحد العاقدين للطرف الآخر، وإن عقد الزواج يجب أن يحتاط فيه ما لا يحتاط في غيره حفظاً للفروج<sup>(٥)</sup>.

**القول الثاني:** جواز إجراء عقد الزواج مشافهةً عبر وسائل الاتصال الحديثة، وبه قال جماعة من المعاصرين، منهم الشيخ أحمد إبراهيم بك<sup>(٦)</sup>، ومصطفى الزرقا<sup>(٧)</sup> وبدران أبو العينين<sup>(٨)</sup> والدكتور وهبة الزحيلي<sup>(٩)</sup>، .....

(١) أثر التقنية الحديثة على أحكام النكاح، لعبد الله الرشدي، ص ٧٧.

(٢) ينظر: فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، لعبد الرزاق الدرويش، ٩٠ / ١٨.

(٣) ينظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجددة، في دورته السادسة، قرار رقم (٥٤ / ٣ / ٦) بشأن حكم إجراء العقود بآلات الاتصال الحديثة (٩٥٨ / ٦).

(٤) حكم إجراء عقد الزواج عبر الوسائل الإلكترونية الحديثة، لمفيدة إبراهيم، ص ١٢٤٩.

(٥) مستجدات فقهية في قضايا الزواج والطلاق، لأسامة عمر سليمان الأشقر، ص ١١٠.

(٦) العقود والشروط والخيارات، لأحمد بك، ص ٦٥٦.

(٧) في إجراء العقود بوسائل الاتصال الحديثة، لمحمد عقلة (نسب له الفتوى مشافهة)، ص ١١٣.

(٨) نسب له الفتوى مشافهة، لمحمد عقلة، في إجراء العقود بوسائل الاتصال الحديثة، لمحمد عقلة، ص ١١٣.

(٩) عقود البيع والشراء والزواج بالإنترنت وأجهزة الاتصال الحديثة، لوهبة الزحيلي، بحث ضمن كتاب بحوث فقهية من الهند،

والدكتور محمد عقله<sup>(١)</sup> وهو رأي الشيخ عطية صقر بدار الإفتاء المصرية<sup>(٢)</sup> وغيرهم<sup>(٣)</sup>.

وهؤلاء جميعاً أوجبوا الإشهاد على العقد وطريقة الإشهاد أن يحضروا المحادثة الهاتفية التي يجرى فيها العقد، بحيث يسمعون الإيجاب والقبول، وهذا يقتضي أن تتم المحادثة عن طريق جهاز هاتفي أو غيره من الوسائل الحديثة يمكن الشهود من استماع صوت العاقد، وبذلك تتوافر الشروط التي اشترطها العلماء في عقد الزواج في هذه الصورة من التلفظ بالإيجاب والقبول وسماع كل من العاقدين الآخر والموالاة بين الإيجاب والقبول وسماع الشهود للإيجاب والقبول<sup>(٤)</sup>.

بعد عرض الآراء الواردة في المسألة ووجهتها فإنني أرى - والله أعلم - رجحان القول بجواز انعقاد النكاح بوسائل الاتصال الحديثة؛ لأن العاقدين يسمع كل منهما الآخر كما يسمعهما الشهود حين نطقهما بالإيجاب والقبول؛ فوسائل الاتصال الحديثة قد ألغت المسافات بين الناس فاشتراط الموالاة بين الإيجاب والقبول قد حلتها طرق الاتصال الحديثة، وإذا كان التحوط في الفروج أمراً واجباً فإنه يسهل تحقيقه عبر الوسائل الحديثة؛ إذ يمكن رؤية كل واحد من العاقدين الآخر، ويمكن أن يُظهر وسائل الإثبات الخاصة بهما ويتحقق الشهود من ذلك بيسر وسهولة.

### المطلب الثاني : حكم إجراء الطلاق عبر وسائل الاتصال الحديثة

إذا طلق الرجل زوجته مشافهة عن طريق الوسائل الحديثة فإن الطلاق واقع شرعاً؛ لأن الطلاق لا يتوقف على حضور الزوجة ولا رضاها ولا علمها، كما أنه لا يتوقف على الإشهاد، فالطلاق يقع بمجرد تلفظ الزوج به ويبقى أن تتأكد الزوجة من أن الذي خاطبها هو زوجها وليس هناك تزوير؛ لأنه يبني على ذلك اعتداد الزوجة واحتسابها لبداية العدة من وقت صدور الطلاق الذي خاطبها به الزوج.

أما الكتابة للزوجة بالطلاق عن طريق وسائل الاتصال الحديثة ففيه الخلاف القديم الذي ذكره الفقهاء بطريق الكتابة:

فقد ذهب بعض الشافعية إلى أن الطلاق لا يقع بالكتابة، سواء أنوى كتابة الطلاق أم لا، وسواء أكانت الكتابة مستبينة<sup>(٥)</sup> .....

(١) حكم إجراء العقود بوسائل الاتصال الحديثة، ص ١١٣.

(٢) عقد الزواج بالمسرة، المفتي عطية صقر، ضمن فتاوى دار الإفتاء المصرية، ٩/ ٥٠٠.

(٣) مستجدات فقهية في قضايا الزواج، لأسامة الأشقر، ص ١١١.

(٤) مستجدات فقهية في قضايا الزواج، لأسامة الأشقر، ص ١٠٩.

(٥) الكتابة المستبينة هي التي تبقى بعد كتابتها، كالكتابة على لوح أو أرض أو حائط على وجه يمكن قراءته أو فهمه (بدائع الصنائع ٣/ ١٠٩).

أم لا وإنما يقع باللفظ من القادر عليه<sup>(١)</sup>.

وذهب الحنفية<sup>(٢)</sup> والمالكية<sup>(٣)</sup> وجمهور الشافعية<sup>(٤)</sup> والحنابلة<sup>(٥)</sup> إلى أن الطلاق يقع بالكتابة المستبينة، وإن كان صاحبها قادرًا على الكلام بشرط وجود النية للطلاق.

استدل القائلون بعدم وقوع الطلاق بالكتابة بما يأتي<sup>(٦)</sup>:

أن الكتابة ليست من وسائل التعبير المعتبرة؛ فهي تحتل التزوير وإرادة تحسين الخط، ومع هذا الاحتمال لا يثبت بها الطلاق الذي تترتب عليه آثار خطيرة من الحل والحرمة وغيرها من آثار الطلاق، كما أن وسائل التعبير عن العقود جاءت جميعها بالألفاظ ولم يشتهر في عصر النبي ﷺ إنشاء العقود بالكتابة. واستدل أصحاب القول الثاني<sup>(٧)</sup> على وقوع الطلاق بالكتابة المستبينة: بأن الطلاق بالكتابة يتطرق إليه الاحتمال لتجويد الخط أو الحكاية أو غم أهله كما يتطرق إليه التزوير، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال أصبح مجملًا ولا يرفع الإجمال إلا بالقصد أو النية، ولا يختلف الحكم إذا طلق مكاتبة عن طريق وسائل الاتصال الحديثة عما كان عليه قديمًا.



(١) الوجيز في فقه الإمام الشافعي، لمحمد الغزالي، ٢/٦٠.

(٢) بدائع الصنائع، ٣/١٠٩.

(٣) جامع الأمهات لابن الحاجب، ص ٢٩٧.

(٤) مغني المحتاج، للشرييني، ٤/٤٦٣.

(٥) الكافي في فقه الإمام أحمد، لابن قدامة، ٣/١٢٠.

(٦) إجراء العقود بوسائل الاتصال الحديثة في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة، لهاجر حداد، ص ٦٤، الطلاق عبر وسائل الاتصال الحديثة حكمه وحجته في الإثبات، لحجازي محمد، ص ٩.

(٧) مغني المحتاج، للشرييني، ٣/٢٨٤، المغني، لابن قدامة، ٤٨٦.

## المبحث السادس

### أداء الشهادة بوسائل الاتصال الحديثة

إن إقامة العدل بين أفراد المجتمع من أهم المبادئ التي أرستها الشريعة الإسلامية، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٩٠]، وقال عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨].

ولأن إقامة العدل من أهم مقاصد الشريعة الإسلامية فقد عنيت الشريعة الإسلامية بوضع الوسائل والطرق التي يستطيع كل فرد من خلالها أن يحصل على حقه عند التنازع والاختلاف، ومن أهم هذه الطرق الشهادة التي يتميز بها الحق من الباطل، ويفصل بها بين الدعاوى الصادقة والكاذبة.

إن أداء الشهادة في الأصل فرض كفاية، إذا قام به البعض سقط الإثم عن كافة من تحملها، وإذا امتنع جميع من تحملها من أدائها أثموا جميعاً، وإذا تعين شخص لأدائها صارت في حقه فرض عين لثلاث تضييع الحقوق.

والأصل أن مكان أداء الشهادة هو مجلس القضاء لأن الشهادة لا تكون حجة ملزمة إلا بقضاء القاضي فتختص بمجلس القضاء<sup>(١)</sup>. غير أنه قد يعرض لمن تحمل الشهادة أمر يحول دون أدائها بين يدي القاضي كسفر أو مرض أو خوف ونحوها، فيسقط عنه أدائها لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، غير أن سقوط الشهادة لسبب من الأسباب قد يترتب عليه ضياع حق المشهود له إذا لم يكن لديه أي وسائل لإثبات حقه سوى الشهادة.

وفي العصر الحديث استُحدثت كثير من الوسائل التي ساعدت في إزالة الحواجز والحدود بين دول العالم، وبات بالإمكان حدوث الاتصال بين شخصين أو أكثر من وإلى أي مكان في العالم في جميع الأوقات، فهل يجوز استخدام هذه الوسائل في إيصال الشهادة إلى مجلس القضاء في الحالات التي يعجز فيها الشاهد عن المثول بين يدي القاضي للإدلاء بشهادته؟ هذا ما سوف تجيب عنه المطالب الآتية:

(١) بدائع الصنائع، ٦/٢٧٧، أداء الشهادة بوسائل الاتصال الحديثة في منظور الفقه الإسلامي، د. المتولي عطية عبد الباقي إبراهيم.

### المطلب الأول : حكم أداء الشهادة بالوسائل التي تنقل المكتوب

لما كانت وسائل الاتصال الحديثة يمكن عن طريقها نقل المكتوب من أي مكان إلى آخر في جميع أنحاء العالم في بضع ثوانٍ أو دقائق فلا مانع من أدائها بالكتابة وإرسال المكتوب إلى القاضي حفاظاً على حق المشهود له من الضياع، إلا أنه يتقيد الجواز بالوسائل التي تنقل المكتوب مزيلاً بتوقيع الشاهد كالبريد الإلكتروني بخلاف الوسائل التي تنقل المكتوب بدون وجود أي علامات تدل على هوية الكاتب، وبالتالي لا يمكن التأكد من نسبة المكتوب إلى الشاهد، فالشهادة بالكتابة وإن جازت للحاجة فلا بد أن تتوفر فيها كل الضمانات التي تؤكد نسبتها للشاهد؛ حفظاً لحق المشهود عليه من أن ينسب إليه شيء إلا يقيين، فليس مراعاة حق المشهود له بأولى من مراعاة حق المشهود عليه.

### المطلب الثاني : حكم أداء الشهادة بالوسائل التي تنقل الصوت

ذهب جمهور الفقهاء إلى صحة شهادة الأعمى في الأمور المسموعة (الأقوال) تحملاً وأداءً<sup>(١)</sup>، كما ورد عن بعض فقهاء الشافعية أن قاضياً لو نادى من آخر حدود ولايته على قاضٍ آخر يقف على حدود ولاية أخرى مجاورة: أنى سمعت البينة في كذا في الدعوى المرفوعة أمامك فللقاضي المرفوع أمامه الدعوى الحكم بهذه البينة في أحد الوجهين<sup>(٢)</sup>.

استثناساً بما سبق فإنه يجوز استخدام وسائل الاتصال الحديثة في نقل الشهادة إلى مجلس القضاء عبر الصوت مباشرة، خاصةً بعد ما أثبتت الدراسات العلمية أن لكل شخص صوتاً خاص به لا يتصور صدوره عن غيره ويمكن تمييزه عن غيره من الأصوات التي تصدر عن الأشخاص الآخرين.

### المطلب الثالث : حكم أداء الشهادة بالوسائل التي تنقل الصوت والصورة معاً

قد تكون وسائل الاتصال تتيح نقل الصوت والصورة مباشرة، أو نقل الصوت والصورة بشكل غير مباشر، فإذا كان أداء الشهادة عبر الوسائل التي تنقل الصوت والصورة بشكل مباشر فإنها جائزة؛ لأن الشاهد يعد حاضراً حكماً؛ إذ بإمكان القاضي وكل من طرفي الدعوى رؤيته ومحاورته في أثناء أدائه للشهادة وكأنه موجود بمجلس القضاء الذي تُنظر فيه الدعوى، وكذلك الحال بالنسبة للشاهد يمكنه رؤية كل من طرفي الدعوى وتحديد المشهود له والمشهود عليه.

(١) الاختيار لتعليل المختار، ٢/١٤٦، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لابن نجيم، ٧/٧٧، المغنى، لابن قدامة، ١٠/١٤٠.

(٢) روضة الطالبين، للنووي، ١١/١٨٧، أداء الشهادة بوسائل الاتصال الحديثة في منظور الفقه الإسلامي، د. المتولي عطية، ص ٤٠، أحكام إجراء الشهادات بالوسائل الحديثة، رسالة ماجستير، للباحث محمد طلال العسلي، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية، غزة ٢٠١١م، ص ١٠٥ وما بعدها.

أما إذا قام الشاهد بتسجيل الشهادة صوتاً وصورة ثم أرسلها إلى مجلس القضاء بإحدى وسائل الاتصال الحديثة فلا يجوز ذلك؛ لأن شهادته حينئذٍ لا تسلم من التبديل والتغيير أو التقديم والتأخير في محتواها حيث يمكن حذف مقطع أو كلمة أو تقديم جملة أو كلمة على أخرى، ما قد يغير في المعنى الأصلي للشهادة<sup>(١)</sup>.




---

(١) أداء الشهادة بوسائل الاتصال الحديثة في منظور الفقه الإسلامي، د. المتولي عطية، ص ٤١.

## المبحث السابع

### انعقاد البيعة باستخدام وسائل الاتصال الحديثة

اتفقت كلمة المسلمين على أنه لا بد للأمة من إمام يقيم الدين وينصر السنة ويتصف للمظلومين ويستوفي الحقوق ويضعها مواضعها<sup>(١)</sup>.

وتولي الإمامة فرض كفاية، فإن لم يصلح إلا واحداً تعين عليه ولزمه طلبها إن لم يتدوه.

وتنعقد الإمامة بثلاثة طرق: أحدها: البيعة، كما بايعت الصحابة أبا بكر الصديق رضي الله عنهم.

الطريق الثاني: استخلاف الإمام من قبل، وعهده إليه، كما عهد أبو بكر إلى عمر رضي الله عنهما.

وأما الطريق الثالث فهو القهر والاستيلاء، فإذا مات الإمام فتصدى للإمامة من جمع شرائطها من غير استخلاف ولا بيعة وقهر الناس بشوكته وجنوده انعقدت خلافته لينتظم شمل المسلمين<sup>(٢)</sup>.

#### المطلب الأول: تعريف البيعة، وشروط انعقادها

البيعة لغة: المعاهدة والانعقاد، وبايعه عليه مبايعة: عاهده، وبايعته: من البيع والبيعة جميعاً، والتبايع مثله<sup>(٣)</sup>.

وأما اصطلاحاً فهي: العهد على الطاعة، كأن المبايع يعاهد أميره على أن يسلم له النظر في أمر نفسه وأمور المسلمين لا ينازعه في شيء من ذلك، ويطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشط والمكروه وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيداً للعهد فأشبه ذلك فعل البائع والمشتري، وصارت البيعة تقترن بالمصافحة بالأيدي<sup>(٤)</sup>، والمبايعة عبارة عن المعاهدة، سميت بذلك تشبيهاً بالمعاوضات المالية كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ﴾ [التوبة: ١١١]<sup>(٥)</sup>.

فالبيعة إذاً اختيار أهل الحل والعقد رجلاً يتولى أمر الأمة لجلب المنافع الدينية والدينيوية، ودفع المضار عنها، وقمع الفتن، وإقامة الحدود، ونشر العدل بينهم، وردع الظالم، ونصر المظلوم.

(٢) روضة الطالبين وعمدة المفتين، ٤٣/١٠.

(٤) مقدمة ابن خلدون، ٢٠٩/١.

(١) روضة الطالبين وعمدة المفتين، ٤٣/١٠.

(٣) لسان العرب، مادة (بيع) ٥٧٧/١.

(٥) ينظر: فتح الباري، ٦٤/١.



وهي توثيق العهد بين المبايع من أمور المسلمين والمبايع له من الولاية على السمع والطاعة في العسر واليسر، والمنشط والمكره، وتفويض الأمور إليه، وطاعته في المعروف، دون شقاق ولا منازعة<sup>(١)</sup>.

وتكون المبايعة لولي أمر المسلمين يبايعه الناس على الالتزام بطاعته في غير معصية الله تعالى، حيث يجب على المسلمين اختيار إمام واحد فقط، وتكون في حق الرجال بالقول والفعل أي المصافحة، أما النساء فيقتصر حقها في المبايعة على القول فقط، وتعد البيعة من أسس النظام السياسي للدولة الإسلامية، كما أن لها شروطاً متعددة يجب الالتزام بها.

### شروط البيعة في الإسلام:

اشترط الفقهاء لصحة عقد البيعة عدة شروط هي:

- أن تتوافر جميع شروط الإمامة، فلا تنعقد البيعة مع فقدان أي شرط من شروطها.
- أن يجيب المبايع إلى البيعة، فلو امتنع عن ذلك لا يجبر عليها إلا إذا لم يوجد إمام غيره.
- أن يتولى عقد البيعة أهل الحل والعقد، قال المازري: «يكفي في بيعة الإمام أن يقع من أهل الحل والعقد ولا يجب الاستيعاب»<sup>(٢)</sup>.

وقال النووي في شرح صحيح مسلم: «أما البيعة فقد اتفق العلماء على أنه لا يُشترط لصحتها مبايعة كل الناس ولا كل أهل الحل والعقد، وإنما يُشترط مبايعة من تيسر إجماعهم من العلماء والرؤساء ووجوه الناس»<sup>(٣)</sup>.

- أن تُبنى البيعة على كتاب الله وسنة نبيه ﷺ قولاً وفعلاً، بحيث تكون الطاعة خالصة لله تعالى فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

- الإشهاد على المبايعة، ويُعدُّ هذا الشرط من الشروط الحديثة التي وضعها بعض علماء العصر لكي لا يدعي أحد من العامة أن البيعة عُقدت في السر<sup>(٤)</sup>.

### المطلب الثاني: انعقاد البيعة بوسائل الاتصال الحديثة

أرى أنه يمكن قياس الأحكام المتعلقة بالبيعة والإمامة العظمى على الانتخابات؛ لأن المقصد واحد وإن تغيرت المصطلحات.

وعلى الرغم من اختلاف المعاصرين في حكم إجراء الانتخابات فإنني أرى أن الراجح هو جواز الانتخابات المعاصرة، فهي وسيلة من الوسائل المباحة للوصول إلى الحكم ولما دونه من الولايات، مع مراعاة ضابطين مهمَّين في هذا الجواز.

(٢) فتح الباري، ٧/٣٧٨.

(١) النظام السياسي في الإسلام: ٣٠٠.

(٤) فتح الباري، ٧/٣٧٨.

(٣) شرح صحيح مسلم للنووي، ١٢/٧٧.

**الأول:** أن تكون مصالح الانتخابات غالبية على مفسدها؛ لأن المصالح والمفاسد إذا تزاومت فلا بد أن تكون المصالح غالبية على المفاسد حتى تكون من الأمور الجائزة.

**الثاني:** أن تكون هي أفضل الطرق لتحقيق المصالح الشرعية، فإن وُجد ما هو أفضل منها فلا يجوز العدول عنه وتطبيق الانتخابات إلا لمصلحة معتبرة؛ لأن تصرف الحاكم في الشريعة منوط بالمصلحة، فإن كان ثمة ما هو أصلح للمسلمين من الانتخابات فلا يجوز العدول إليها إلا لمصلحة معتبرة<sup>(١)</sup>.

### العلاقة بين الانتخابات والبيعة:

حين نتأمل في الانتخابات ونقارنها بالبيعة نجد أن هناك أوجه اتفاق بين الانتخابات والبيعة من وجوه:

**الوجه الأول:** أن البيعة والانتخابات كلاهما مبني على الاختيار الحر من غير إكراه.

**الوجه الثاني:** أن البيعة والانتخابات كلاهما مبني على رأي الأغلبية.

**الوجه الثالث:** أن البيعة والانتخابات كلاهما نصل من خلاله إلى تعيين رئيس الدولة.

أما الفروق بينهما فتتجلى فيما يلي:

**الفرق الأول:** أن الانتخابات وسيلة تنافس للوصول إلى الولاية، أما الولاية فهي عقد لمن اختاره الناس، فالانتخاب طريق لتحديد من تتوجه له البيعة.

**الفرق الثاني:** أن الانتخابات طريقة للوصول إلى الرئاسة وإلى غيرها من الولايات، في حين أن البيعة خاصة بالرئاسة العامة فقط.

**الفرق الثالث:** أن الانتخابات تكون لعامة الناس، أما البيعة فالأصل أنها لأهل الحل والعقد.

**الفرق الرابع:** أن المرشحين في الانتخابات عدد غير محدد، وأما البيعة فلا يمكن أن تكون إلا لشخص واحد<sup>(٢)</sup>.

أما عن حكم اجراء الانتخابات بوسائل الاتصال الحديثة فإن هذا أمر أصبح واقعاً ولا شيء فيه، فإن وسائل التواصل الاجتماعي لم يعد استخدامها مقتصرًا على الأنشطة الاجتماعية فحسب، ولكن تعداه لسعي الأحزاب السياسية لتوظيف تلك الشبكات لتسويق الحملات الانتخابية، وأصبحت تشكل الفضاء الذي يقوم فيه المستخدم بالمشاركة السياسية عن طريق إبداء آرائه وتوجهاته ومختلف الممارسات كعملية الاستفتاء حول العديد من القضايا عبر تلك المواقع الإلكترونية.

(١) قواعد الأحكام، للعز بن عبد السلام، ص ٩٨، الانتخابات وأحكامها في الفقه الإسلامي، ص ٨٠.

(٢) الانتخابات وأحكامها في الفقه الإسلامي، فهد بن صالح بن عبد العزيز العلان، ص ٤٩، ٥٠ ط/ دار كنوز، إشبيلية للنشر والتوزيع، البيعة لعبد الله الوشلي، ١٠١، ١٠٢.

وقياسًا على ذلك فإنه يجوز انعقاد البيعة بوسائل الاتصال الحديثة؛ تيسيرًا على أهل الحل والعقد، ورفعًا للخرج عنهم فيما لو اشترط حضورهم بأنفسهم مع كثرتهم وصعوبة حصر أعدادهم واجتماعهم في مجلس واحد.

قال الإمام النووي عن صفة البيعة: «ولا يلزم كل أحد أن يحضر عنده - الإمام - ويضع يده في يده، بل يكفي التزام طاعته والانقياد له بأن لا يخالفه ولا يشق العصا عليه»<sup>(١)</sup>؛ ولأن البيعة عقد والنظرة المتأنية لتطور وسائل الاتصال الحديثة تجعلنا نجزم بأن التعاقد عبر شبكة الإنترنت، وخاصة المشاهدة والمسموعة تنطبق عليها أحكام التعاقد بين حاضرين من حيث الزمان؛ لوجود مجلس عقد حكمي يقترب كثيرًا من مجلس العقد الحقيقي.

وأما عن اختلاف المكان فقد نص مجمع الفقه الإسلامي الدولي في مؤتمره السادس بجدة في المملكة العربية السعودية من ١٧ - ٢٣ شعبان ١٤١٠هـ الموافق ١٤ - ٢٠ مارس ١٩٩٠م بخصوص موضوع إجراء العقود بوسائل الاتصال الحديثة على أنه (إذا تم التعاقد بين غائبين لا يجمعهما مكان واحد، ولا يرى أحدهما الآخر معاينة، ولا يسمع كلامه، وكانت وسيلة الاتصال بينهما الكتابة أو الرسالة أو السفارة (الرسول) وينطبق ذلك على البرق والتلكس والفاكس وشاشات الحاسب الآلي ففي هذه الحالة ينعقد العقد عند وصول الإيجاب إلى الموجه إليه وقبوله).

وإجراء البيعة عبر وسائل الاتصال الحديثة له إيجابيات عديدة تتمثل فيما يلي:

- توفير النفقات الكثيرة.

- الحد من التدخلات البشرية وبالتالي التقليل من الأخطاء المصاحبة لإجراء عملية الاختيار.

- اطلاع من تنعقد له البيعة بشكل مباشر على إجراءات التصويت.

- تسهيل التحليل الإحصائي لبعض البيانات.

- تشجيع الناس على المشاركة من طريق تسهيل التصويت للجميع بما في ذلك المسنون وذوي

الاحتياجات الخاصة.



## الخاتمة

بعد حمد الله تعالى أستطيع أن ألخص نتائج البحث في النقاط التالية:

- التقنية الحديثة هي محاولة توظيف المعرفة العلمية في تلبية حاجات الإنسان وتحقيق رغباته وحل مشكلاته فلا بد من حسن استخدامها فيما يحقق له ذلك.
- وجوب التمسك بتعاليم ديننا الحنيف من الصدق والأمانة والتثبت من الأخبار قبل روايتها وحكايتها.
- ترويج الإشاعات هو من الإرجاف الذي حذر منه الشرع وتوعد عليه.
- إشاعة الفاحشة تعمل على إيجاد أسوة سلوكية عند السامع وتجعله يتجرأ على هذا الفعل وهي جريمة حذر منها الشرع الحكيم.
- نشر الفضائح الأخلاقية على مواقع التواصل الاجتماعي يتنافى كلياً مع حث الشرع الحنيف على الستر والاستتار.
- قد يُشكل استخدام وسائل التواصل الحديثة مضيعة للوقت واستنزافاً له؛ فعلى الإنسان أن يضبط أمره ويحسن استغلال وقته.
- لقد كفّل الإسلام الحرية للإنسان وجعلها حقاً من حقوقه لكن بضوابط دينية وأخلاقية.
- حرية الرأي والتعبير ينبغي أن تمارس في إطار من الشعور بالأمانة والمسؤولية.
- استخدام وسائل التواصل الحديثة تعتريه الأحكام التكاليفية الخمسة بناء على كون الوسائل يتوقف حكمها على حكم المقصد منها.
- يجوز استخدام وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة في إبرام العقود وإنفاذها وفي مجالي الزواج والطلاق إذا كان المقصد منه التيسير على الناس ورفع الحرج عنهم وفق الضوابط والقواعد الشرعية.
- قبول الشهادة بالوسائل الحديثة فيه توظيف للتكنولوجيا الحديثة في خدمة المسلمين وهو يحقق مقصد الشريعة في دفع الحرج ودفع المشقة عن المكلفين وفي عدم الأخذ بها ضياع للحقوق التي لا يمكن الإشهاد عليها بغير الوسائل الحديثة.
- يجوز انعقاد البيعة بوسائل الاتصال الحديثة تيسيراً على أهل الحل والعقد ورفعاً للحرج عنهم فيما لو اشترط حضورهم بأنفسهم مع كثرتهم وصعوبة حصر أعدادهم واجتماعهم في مجلس واحد.

## التوصيات

- زيادة الوعي والتثقيف بأهداف وسائل التواصل الاجتماعي والاستخدام الأمثل لها.
  - ضرورة الرقابة العامة على الأخبار المعلنة حفاظاً على وحدة الأمة وإبقائها قوية متماسكة.
  - إعادة تحديث الخصوصية من وقت لآخر واتخاذ الإجراءات الاحترازية التي تضمن الأمان والمحافظة على سرية الوسائل الخاصة تجنباً لمحاولة انتهاكها من معدومي الضمير.
  - تعزيز الروابط الاجتماعية بتخصيص أوقات للأسرة والأصدقاء.
  - حث الباحثين والمتخصصين في علم التكنولوجيا على البحث والتعمق لإيجاد حلول يمكن الرجوع إليها لتيسير إجراء العقود التجارية وعقدي النكاح والطلاق وأداء الشهادات عبر وسائل الاتصال الحديثة مع تجنب ما يمكن أن يترتب على ذلك من سلبيات.
- هذا... وما كان في هذا البحث من صواب فمن الله تعالى وما كان فيه من خطأ أو نسيان فمني ومن الشيطان، والله ورسوله ﷺ منه براء، وأسأل الله العلي القدير أن يتقبل عملي وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم.



## المصادر والمراجع

- أثر التقنية الحديثة في الخلاف الفقهي، لهشام بن عبد الملك بن عبد الله آل الشيخ، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.
- إجراء العقود بوسائل الاتصال الحديثة في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة، الزواج والطلاق أنموذجاً، لهاجر حداد، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.
- إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- التواصل الإلكتروني، دراسة إلكترونية موضوعية، رسالة ماجستير، للدكتور ماجد رجب العبد سكر، الجامعة الإسلامية فلسطين، ٢٠١١م.
- ثورة الشبكات الاجتماعية، للدكتور خالد غسان يوسف المقدادي، دار النفائس للنشر، الأردن الطبعة الأولى، ٢٠١٣م.
- مُستجدات فقهية في قضايا الزواج والطلاق لأسامة عمر سليمان الأشقر، دار النفائس، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- مسؤولية مُستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي الحديثة في الفقه الإسلامي، رسالة دكتوراه، للدكتور أحمد عبد المنعم محمد الزهري، كلية الحقوق، جامعة المنصورة ٢٠٢٠م.
- المُغني، لابن قدامة، مكتبة القاهرة.
- مُغني المُحتاج لمعرفة أَلْفَاظِ الْمِنْهَاجِ، للخطيب الشربيني، دار الكتب العلمية.



بمحث فضيلة الدكتور فايد محمد سعيد

السكرتير العام لهيئة الفتوى والشؤون الشرعية

إمام وخطيب مسجد لندن المركزي

المملكة المتحدة





## تمهيد

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فمما لا شك فيه أن ديننا الحنيف دعا إلى نشر قيم المودة والرحمة والأنس بين الناس، وحث على التعارف فيما بينهم؛ قال تعالى: ﴿يَتَأَيَّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: ١٣]؛ وذلك لما لهذه القيم من تأثير إيجابي على الأفراد والمجتمعات؛ حيث يعد التعارف بين الناس غاية من غايات تنوع الشعوب، واختلاف البيئات، وقد أسس رسول الله ﷺ مجتمع المدينة المنورة على المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار بعد أن أصلح بين الأوس والخزرج، ثم عززه بوثيقة المدينة المنورة التي حددت الحقوق والواجبات لمجتمع المدينة المنورة بكل مكوناته العرقية والقبلية وبين المسلمين وغير المسلمين.

وفي العصر الحديث أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي أهم وسيلة للتعارف والتعامل التجاري، وخلال مدة جائحة (كورونا كوفيد ١٩) أصبح دورها محوريًا ليشمل استعمالها جميع مناحي الحياة.

وقد يغيب عن كثير من الناس الأحكام الشرعية والآداب المرعية، التي يجب أن يلتزم بها المكلفون أثناء استخدامهم لتلك الوسائل.

وقد قرر الأصوليون أن الوسائل تأخذ حكم المقاصد؛ قال الشاطبي - رحمه الله -: «وقد تقرّر أنّ الوسائل من حيث هي وسائل غير مقصودة لأنفسها، وإنما هي تبع للمقاصد بحيث لو سقطت المقاصد سقطت الوسائل، وبحيث لو توصل إلى المقاصد دونها لم يتوسل بها، وبحيث لو فرضنا عدم المقاصد جملة لم يكن للوسائل اعتبار، بل كانت تكون كالعبث»<sup>(١)</sup>.

ومما هو معلوم: أن الشرع الشريف إذا أوجب شيئًا فقد أوجب مقدماته تبعًا له، وإذا حرّم شيئًا حرّم مقدماته تبعًا له؛ لأن المقدمات والوسائل بحكم الطبع والعقل لا يمكن فصلها أبدًا عن المقاصد والغايات التي تؤدي إليه.

(١) انظر: الموافقات في أصول الفقه (٢/٢١٣) تصنيف: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، الشهير بالشاطبي (ت ٧٩٠هـ) دار المعرفة، بيروت.

يقول القرافي المالكي: «وموارد الأحكام على قسمين: مقاصد وهي المتضمنة للمصالح والمفاسد في أنفسها، ووسائل وهي الطرق المفضية إليها، وحكمها - أي الوسائل - حكم ما أفضت إليه من تحريم وتحليل»<sup>(١)</sup>.

ويقول ابن القيم: «لما كانت المقاصد لا يتوصل إليها إلا بأسباب وطرق تفضي إليها؛ كانت طرقها وأسبابها تابعة لها معتبرة بها، فوسائل المحرمات والمعاصي في كراهتها والمنع منها بحسب إفضائها إلى غاياتها وارتباطاتها بها، ووسائل الطاعات والقربات في محبتها والإذن فيها بحسب إفضائها إلى غايتها»<sup>(٢)</sup>. وقد جرت العادة من قديم في الأمور المستحدثة التي تسمى بالقضايا المعاصرة أو بالنوازل المعاصرة، أن ينقسم الناس حولها إلى ثلاثة اتجاهات:

**الاتجاه الأول:** يرفض ويمنع ويحرم بإطلاق، من قبيل التوسع في سد الذرائع، وحسم باب الفتنة والمفسدة، وهذا الاتجاه لا يصمد كثيرًا عادة أمام موجات الواقع العاتية.

**الاتجاه الثاني:** يبيح بإطلاق دون نظر إلى المفاسد والمآلات؛ مستندين في ذلك إلى أنه لا يوجد نص محرم، وأن الإباحة المطلقة من قبيل الأخذ بالمصالح المرسلة، وهذا الاتجاه لا يهيمه إلا مواكبة الواقع، والسير مع حركة التطور بغض النظر عن مراعاة المفاسد والمصالح، وما يوافق الشرع الشريف أو يخالفه. وأما أصحاب الاتجاه الثالث: فهم أصحاب منهج التفصيل والتأصيل والتوسط وإعمال الأصول والقواعد والمقاصد الشرعية، والنظر إلى المصالح والمفاسد والمآلات، فالنوازل المستحدثة إذا أمكن أن تلحق بما يشبهها في الفقه الإسلامي المؤصل ألحق بها وخُرج عليها، وإذا لم يمكن إلحاقها بالصور المنصوص عليها في الفقه الإسلامي، احتاجت إلى اجتهاد جديد بناء على ما قدمنا من النظر في المآلات ومراعاة مقاصد الشريعة الإسلامية السمحة.

ومن الجدير بالذكر: أن الأحكام الفقهية تدور مع الزمان وجودًا وعدمًا، وأن الفقهاء قد اجتهدوا في الوصول إلى الحكم الشرعي الذي يتناسب مع زمانهم ومكانهم، ويتمشى مع أعرافهم وبيئاتهم؛ ولهذا فمن الظلم البين أن نستدعي هذه الأحكام الاجتهادية في مستجدات ونوازل هذا العصر، فلكل عصر أحكامه، ولكل نازلة الاجتهاد الخاص بها.

(١) ينظر: أنوار البروق في أنواء الفروق (٢/٦١)، لأبي العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي (ت: ٦٨٤هـ) دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، بيروت، تحقيق: خليل المنصور المالكي.

(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م، ٣/١٣٥.

وقد ترك لنا الفقهاء الكرام من أسلافنا الصالحين جملة من الآليات المنهجية والقواعد والضوابط والقوانين التي تضبط لنا وتسهل علينا الاجتهاد فيما لا ينحصر من المستجدات والنوازل، مع مراعاة الثوابت المجمع عليها، ومع ملاحظة ما يتغير بتغير الزمان والمكان والأشخاص والأحوال، قال الإمام القرافي - رحمه الله -: «وعلى هذا القانون تُراعى الفتاوى على طول الأيام، فمهما تجدد في العرف اعتبره، ومهما سقط أسقطه، ولا تجمد على المسطور في الكتب طول عمرك، بل إذا جاءك رجل من غير أهل إقليمك يستفتيك لا تجره على عرف بلدك، واسأله عن عرف بلده واجره عليه وأفته به دون عرف بلدك والمُقرّر في كُتُبك، فهذا هو الحقُّ الواضح، والجمود على المنقولات أبداً ضلالٌ في الدين، وجهلٌ بمقاصد علماء المسلمين والسلف الماضين»<sup>(١)</sup>.

وبتوفيق من الله وفضله سأتناول في هذا البحث: بعض الأحكام الشرعية المتعلقة بوسائل التواصل الاجتماعي؛ إذ لا يمكن أبداً فصل الفرع عن أصله، ولنبدأ أولاً ببيان ماهية وسائل التواصل الاجتماعي، ثم نعرض على ذكر بعض الأحكام والضوابط الشرعية المتعلقة بها، وذلك في المباحث الأربعة الآتية:

المبحث الأول: ماهية وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة.

المبحث الثاني: حكم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

المبحث الثالث: التطبيقات الفقهية لاستخدامات وسائل التواصل الاجتماعي.

المبحث الرابع: الضوابط الشرعية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي.



(١) الفروق، للقرافي (١/٣٣٣).

## المبحث الأول

### ماهية وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة

#### أولاً: مفهوم وسائل التواصل الاجتماعي

وسائل التواصل الاجتماعي مرَّكَّب إضافي، مكون من عدة كلمات: (وسائل. تواصل. اجتماعي) ولا بد من تعريف المفردات؛ لكي نصل إلى معرفة معنى المركب.

الوسائل: جمع وسيلة، قال الزبيدي: «الوسيلة والواسطة: المنزلة عند الملك والدرجة والقربة والوصلة، والجمع الوسائل؛ قال الجوهري: الوسيلة ما يُتَقَرَّبُ به إلى الغير، والجمع الوصيل والوسائل. في حديث الأذان: «اللهم آتِ محمدًا الوسيلة». قال ابن الأثير: هي في الأصل ما يُتَوَصَّلُ به إلى الشيء ويُتَقَرَّبُ به»<sup>(١)</sup>.

التواصل: فهو تفاعل من الوصل، قال الزبيدي: «وصل الشيء بالشيء يصله وصلًا ووصلًا، بالكسر والضم... ووصله إليه وأوصله: أنهاه إليه وأبلغه إيَّاه... وتوصل أي: توَّسل وتقرَّب. والتَّوَصَّلُ: ضدُّ التَّصَارُمِ»<sup>(٢)</sup>.

والملاحظ هنا؛ أن التواصل في اللغة لا يدل على مجرد التلقي أو الإسماع والإبلاغ، وإنما هي لفظة تدل على التفاعل من طرفين أو أطراف بالحب والبذل والعطاء، والعرب تسمي الهدية صلةً ووصلة لهذا المعنى. الاجتماع: ضد الافتراق «وهو مشتق من الجمع أي تأليف المفترق... الجمع: ضمُّ الشيء بتقريب بعضه من بعض. يُقال: جمعته فاجتمع»<sup>(٣)</sup>.

ونحن إذا أردنا أن نصوغ من هذه المعاني اللغوية تعريفًا اصطلاحيًا مناسبًا للواقع، ملاحظًا فيه دلالات الألفاظ الوضعية؛ فمن الممكن أن نعرِّف وسائل التواصل الاجتماعي بأنها: «مجموعة من المنصات والتطبيقات والصفحات الرقمية التي تبث عبر شبكة الإنترنت، بغرض بث المعارف والأفكار والثقافات، وتبادلها مع الغير».

(١) تاج العروس من جواهر القاموس (مادة: و. س. ل فصل الواو باب السين) لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، الملقب بمرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ). دار الفكر، بيروت الطبعة: الأولى ١٤١٤هـ.

(٢) تاج العروس (مادة: و. س. ل، فصل الواو، باب اللام).

(٣) تاج العروس (مادة: ج. م. ع، فصل الجيم، باب الواو).

## ثانياً: أنواع وسائل التواصل الاجتماعي

تتنوع تلك الوسائل إلى:

١- مواقع.

٢- برامج.

ويمكن تعريف مواقع التواصل الاجتماعي بأنها: منظومة من الشبكات الإلكترونية على الشبكة العنكبوتية، تتيح التواصل بين الأفراد في بنية مجتمع افتراضي، يجمع بين أفراداه اهتمام مشترك (بلد - مدرسة - جامعة - شركة... إلخ)، يجري التواصل بينهم بالرسائل، والصور، ومقاطع الفيديو، أو الاطلاع على ملفاتهم الشخصية ومعرفة أخبارهم ومعلوماتهم التي يتيحونها للعرض.

وهي وسيلة فعالة للتواصل الاجتماعي بين الأفراد والأصدقاء والمجموعات، يطلق عليها باللغة الإنجليزية: (Social Media)، وهذا هو المصطلح المتعارف عليه، لكن هناك مصطلح آخر: (Social Networking) أي: الترابط الشبكي الاجتماعي؛ وهو أدق، ومن اللطائف أن المصطلح العربي: «مواقع التواصل الاجتماعي» أدق من ناحية الوصف.

وتتنوع مواقع التواصل الاجتماعي إلى عدة أنواع؛ يأتي على رأسها: فيس بوك، تويتر، أنستجرام... إلخ. أما برامج التواصل الاجتماعي؛ فهي عبارة عن: تطبيقات خاصة بالتواصل الاجتماعي على أجهزة الهواتف النقالة، تتيح لمستخدميها: الدردشة، والمشاركة الفورية بالفيديو، ومقاطع الصوت، والصور. وتتنوع تلك البرامج إلى عدة أنواع؛ على رأسها: واتس آب، سكايب، فايبر، سناب شات، سوما، ماسنجر... إلخ<sup>(١)</sup>.



(١) استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي: زاهي راضي، مجلة التربية، العدد الخامس عشر، جامعة عمان الأهلية، عمان ٢٠٠٣م، ص ٢٣، مخاطر مواقع التواصل الاجتماعي على المقاصد العامة للشريعة الإسلامية: د. إخلاص ناصر عبد الرحمن الزبير (بحث محكم منشور بمجلة دراسات جامعة الأغواط، الجزائر) العدد: ٤٢، إصدار: مايو ٢٠١٦م، ص ٢٩، مواقع التواصل الاجتماعي وتأثيرها على العلاقات الاجتماعية: د. ماجدة خلف الله العبيد (بحث محكم منشور بمجلة الحكمة، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر) العدد: ٢٦، إصدار: ٢٠١٤م، ص ١٥٧.

## المبحث الثاني حكم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي

سبق أن بيّنا أن وسائل التواصل الاجتماعي مجرد وسيلة؛ ومن ثم فإن حكمها الشرعي يتحدد بحسب ما تُستعمل وتوظف فيه؛ حيث تنص القاعدة الأصولية على أن الأشياء والأعيان لا توصف بحل ولا حُرمة، وإنما الذي يوصف بالحل والحُرمة هو: فعل المكلف واستعماله، أو اكتسابه للأعيان أو الأشياء<sup>(١)</sup>.

قال الإمام الزركشي: «الأعيان لا تُوصفُ بحلٍّ ولا حُرمةٍ»<sup>(٢)</sup>.

وعلى هذا؛ فإن استعمال وسائل التواصل الاجتماعي، قد يعتريه الأحكام التكليفية الخمسة، فمنه ما يكون واجبًا، ومنه ما يكون مندوبًا، ومنه ما يكون محرّمًا، ومنه ما يكون مكرهًا، ومنه ما يكون مباحًا.

**الحالة الأولى: الاستعمال الواجب:** عندما تتعين وسائل التواصل الاجتماعي سببًا لتثبيت العقائد، ودفع الشبهات من قبل المتخصصين من أهل العلم ممن يقدر على استعمال مثل هذه الوسائل؛ حتى لا تُترك الساحة الإلكترونية مرتعًا لمن ينشر الشبهات والفساد، دون رد من أهل العلم، مصداقًا لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢].

**الحالة الثانية: الاستعمال المندوب:** وهو الاستعمال في نشر أمور الخير والبر، والدعوة إلى الله تعالى وفضائل الأعمال، مثل: الذكر، وقيام الليل، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، ونشر مكارم الأخلاق، وفضائل الصحابة والأولياء والصالحين، والدلالة على الخير، وذلك مثل: دلالة المريض على طبيب ماهر مجرب، أو دلالة من يطلب الأمانة من أصحاب الحرف والصناعات المختلفة للعمل وتقديم خدمات الصيانة ونحوها، كل هذا مندوب إليه، ومن التعاون على البر والتقوى، بشرط المصداقية والأمانة.

(١) انظر: تشنيف المسامع بجمع الجوامع (٢١٠/١) لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (ت ٧٩٤هـ) دراسة وتحقيق: د سيد عبد العزيز، د. عبد الله ربيع، طبعة: مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

(٢) انظر: تشنيف المسامع بجمع الجوامع للزركشي (٢١٠/١).

**الحالة الثالثة: الاستعمال المحرم:** وهذا عندما تستعمل وسائل التواصل الاجتماعي في ممارسة الأمور التي حرمها الشرع الشريف، مثل: نشر الأكاذيب، والشائعات، والعمل على بث الفتن، وترويج المحرمات، والخوض في أعراض الناس، ونشر الخلاعة والإباحية، والابتزاز الجنسي، وممارسة المعاملات التجارية المحرمة كبيع السلع مجهولة المصدر أو المغشوشة أو المقلدة، أو التي يحرم استعمالها مثل: الخمر، فهو حرام قطعاً، وكذا ممارسة الإزعاج والتطفل على الغير، والتواصل معهم من غير إذن ولا سابق معرفة... فكل هذه ألوان من الاستعمال المحرم؛ لأن ما أدى إلى الحرام فهو حرام.

**الحالة الرابعة: الاستعمال المكروه:** هو أن يستعمل في تضييع الأوقات بغير طائل ولا فائدة، وإن كان في الأمور المباحة، وهذا حال أغلب الناس اليوم يعكفون على مواقع التواصل هذه لمتابعة أمور وأخبار لا تضرهم ولا تنفعهم ولا تعينهم في شيء، وينبغي على المسلم ألا يضيع وقته فيما لا يعود عليه بالنفع في دينه أو دنياه، روى الترمذي في سننه عن أبي برزة الأسلمي، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تزولُ قدما عبدٍ يوم القيامة حتى يُسأل عن عُمره فيما أفناه، وعن علمه فيم فعل، وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقهُ، وعن جسمه فيم أبلاه»<sup>(١)</sup>.

**الحالة الخامسة: الاستعمال المباح:** كمتابعة الأخبار النافعة، وسائر شؤون الحياة، والاستعمال في تعليم الأطفال والكبار، وعقد العقود والصفقات التجارية، وجلب السلع والمنافع، وكذلك في الاتصال بين الناس والتواصل في غير غيبة أو نميمة.



(١) أخرجه الترمذي في سننه، حديث رقم (٢٤١٧) وقال: «حسن صحيح»، والدرامي في سننه رقم (٥٥٤).

## المبحث الثالث

### التطبيقات الفقهية لاستخدامات وسائل التواصل الاجتماعي

التطبيق الأول: استخدامات وسائل التواصل الاجتماعي في المعاملات (ممارسة التجارة الإلكترونية نموذجاً)  
مفهوم التجارة الإلكترونية: «ارتباط إيجاب بقبول على وجه يظهر أثره في المعقود عليه دون حضور مادي لطرفيه، وذلك باستخدام وسيلة إلكترونية للاتصال عن بُعد كلياً أو جزئياً»<sup>(١)</sup>.

#### أنواع التجارة الإلكترونية:

تتنوع التجارة الإلكترونية إلى عدة أنواع؛ منها:

١- البيع والشراء الإلكتروني، (بيع السلع، وأداء الخدمات).

٢- الإيجار الإلكتروني.

٣- عقود التأمين الإلكترونية: (التأمين التعاوني، والتأمين التجاري)<sup>(٢)</sup>.

#### مراحل تنفيذ التجارة الإلكترونية:

المرحلة الأولى: عرض السلع والخدمات:

وذلك بوصفها وصفاً كاملاً يميزها عن غيرها، ويتحمل البائع مسؤولية مطابقة هذه المواصفات للمبيع تماماً، وللمشتري حق رد السلعة المباعة عند اختلاف صفاتها عن الصفات المعروضة، وفسخ العقد بناء على حق خيار فوات الوصف.

#### المرحلة الثانية: تحقيق الإيجاب والقبول:

يمكن القول بأن الإعلان عن السلع أو الخدمات على وسائل التواصل الاجتماعي هو بمثابة إيجاب وليس دعوة للتعاقد، إلا في حالة واحدة فقط، وهي إذا كان الإعلان عن السلعة أو الخدمة عبر شبكة

(١) انظر: التجارة الإلكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي لعلي محمد أحمد أبو العز (ص ١٩٠، دار النفائس).

(٢) انظر: التجارة الإلكترونية من منظور الفقه الإسلامي (ص ٣٨ - ٥١)، أحمد أمداح، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر).



الإنترنت يعتدّ فيه بشخص المتعاقد حتى ولو كان الإعلان يحتوي على كافة المسائل الجوهرية في التعاقد، ومما يثبت ذلك اشتراط كثير من المواقع الإلكترونية أن يؤكد العميل قبوله للعقد عن طريق الضغط مرتين أو أكثر على الزر الخاص بالموافقة، وذلك للتأكد من أن موافقة العميل على العقد لم تأت عن طريق الضغط غير المقصود، وأحياناً تشترط بعض المواقع تحرير وثيقة أمر شراء، ويجب على العميل أن يقوم بتحرير بياناتها للتأكد من موافقته على شراء السلعة أو الخدمة.

والملاحظ في التعاقد الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي هو عدم وجود الفاصل الزمني بين كل من المتعاقدين؛ فالتعاقد الإلكتروني مثله مثل التعاقد عن طريق الهاتف؛ فهو تعاقد بين حاضرين حكماً، وينعقد العقد الإلكتروني في المكان والزمان الذي يعلم فيه الموجب بالقبول ما لم يوجد اتفاق أو نص قانوني يقضي بغير ذلك.

وأيضاً تبادل الإيجاب والقبول لا يحدث عن طريق رسائل كتابية أو دعوات ورقية، وإنما عن طريق إرسال رسالة إلكترونية من كلا الطرفين للآخر.

#### المرحلة الثالثة: لزوم المعاملة:

إذا توافرت لعقد البيع أركانه وشروط صحته ترتبت عليه آثاره القانونية؛ فيلتزم البائع في البيع عبر الإنترنت بنقل ملكية المبيع إلى المشتري بالتسليم وبالضمان، كما يلتزم المشتري بدفع ثمن المبيع<sup>(١)</sup>.

#### التكييف الفقهي لعقد التجارة الإلكترونية:

يتساوى عقد التجارة الإلكترونية مع بقية العقود التجارية بقيامه على مبدأ الرضا؛ بحيث يلزم لانعقاده ارتباط الإيجاب والقبول وتوافقهما على انعقاد العقد، وهو ما يُطلق عليه: صيغة التعاقد.

وليست الوسيلة اللفظية (النطق باللسان) في الصيغة (الإيجاب والقبول) عبر وسائل التواصل الاجتماعي حتمية لإظهار تلك الإرادة العقدية بصورة جازمة في النظر الفقهي؛ حيث تقوم مقامها كل وسيلة يمكن أن تعبّر عن الإرادة الجازمة تعبيراً كاملاً مفيداً مثل: الكتابة، والإشارة من الأخرس، والتعاطي، بالإضافة إلى وسائل الاتصال العصرية<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: التجارة الإلكترونية من منظور الفقه الإسلامي، لأحمد أمداح، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر). (ص ٥٦ - ٦٨).

(٢) انظر: حكم إجراء العقود بوسائل الاتصال الحديثة في ضوء الشريعة والقانون (ص ٢٩) الدكتور محمد عقلة الإبراهيم، دار الضياء للنشر والتوزيع، عمان).

وتتمثل الصيغة في العقد الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي في صورة طلب يقدمه مستخدم الكمبيوتر يرغب بمقتضاه في شراء سلعة معينة، ويقوم بتسجيله في القائمة الظاهرة على شاشة الكمبيوتر، وإرسالها إلكترونياً إلى الطرف الآخر - البائع - الذي يرد بمجرد وصول الرسالة بالموافقة إلكترونياً، وبذلك يتحقق إبرام العقد بالإيجاب والقبول<sup>(١)</sup>.

فإذا وصل الإيجاب إلى المخاطب فكأن الموجب حضر بنفسه وأوجب العقد، فإذا قبله المخاطب في مجلسه دون إعراض انعقد العقد، وإذا انفضّ المجلس أو صدر ممن وجه له الإيجاب ما يدل على إعراضه عن القبول عرفاً لا ينعقد، والمعتبر في التراخي هو ما بين وصول الإيجاب وصدور القبول في هذا المجلس، وبهذا يتم اتحاد مجلس الإيجاب والقبول عبر هذه الوسائل.

وفي هذا يقول الشيخ مصطفى الزرقا: «إن المراد باتحاد المجلس اتحاد الزمان أو الوقت الذي يكون المتعاقدان مشتغلين فيه بالتعاقد؛ فمجلس العقد هو الحال التي يكون فيها المتعاقدان مقبلين على التفاوض في العقد»<sup>(٢)</sup>.

وعلى هذا؛ يكون مجلس العقد ممتداً مدة الزمن الذي يظل فيه المتعاقدان مشتغلين بالتعاقد، سواء بقيا في مكانيهما أو غادراه؛ فإذا اشتغل كلاهما أو أحدهما بشيء آخر وأعرض عن الكلام في العقد فعندئذ يحكم بانقطاع المجلس واعتباره منفضاً، ولا يحكم بانفضاضه فيما سوى ذلك حتى لو برحا هذا المكان. ولا يشترط في حالة انعقاد العقد بين الغائبين علم الموجب بقبول القابل؛ فإن عبارات الفقهاء صريحة بأن العقد يحصل بمجرد قبول القابل في المجلس<sup>(٣)</sup>.

ورأى بعض المعاصرين ومنهم الدكتور عبد الرزاق السنهوري، والدكتور وهبة الزحيلي ضرورة العلم بالقبول بالنسبة للموجب في التعاقد بين غائبين بسبب تقدم وسائل الاتصال الحديثة وتعقد المعاملات، وتحقيقاً لاستقرار التعامل ومنع إيقاع الموجب في القلق، وتمكيناً من إثبات العقد وإلزام القابل؛ فإن جهل الموجب بالقبول يُوقعه في حرج شديد<sup>(٤)</sup>.

إذاً مجلس العقد في وسائل الاتصال الحديثة كالإنترنت هو زمن وصول الرسالة، أو مجلس تبليغ الرسالة أو وصول الخطاب عن طريق الحاسوب بالإنترنت؛ لأن هذه الوسيلة معبرة عن كلام المرسل؛ فكأنه حضر بنفسه وخوطب بالإيجاب فقبل؛ فيعقد العقد<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: التجارة الإلكترونية من منظور الفقه الإسلامي (ص ١٥٣).

(٢) المدخل الفقهي (١/٣٤٨، مطبعة طربين، دمشق، الطبعة العاشرة، ١٩٦٧م).

(٣) انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية (٣٠/٢١٧، ٢١٨ - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت).

(٤) انظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة السادسة (٢/٨٨٩).

(٥) انظر: التقابض في الفقه الإسلامي وأثره على البيوع المعاصرة (ص ٣٢١).

وبناءً على ما تقدم يتضح: أن عقد التجارة الإلكترونية عقد تتوافر فيه نفس الشروط التي يجب توافرها في العقود العادية المباحة فيأخذ نفس حكمها من الصحة، بشرط أن تراعى فيه القواعد والضوابط الشرعية التي يجب مراعاتها في سائر المعاملات الأخرى.

يقول ابن تيمية: «إنَّ العُقُودَ والشُّرُوطَ من باب الأفعال العادية. والأصلُ فيها عدمُ التَّحريمِ فيستصحبُ عدمُ التَّحريمِ فيها حتَّى يدلَّ دليلٌ على التَّحريمِ... والعقود في المُعاملات هي من العادات يفعلها المسلم وغيرُ المُسلم. وإن كان فيها قُرْبَةٌ من وجهٍ آخر. فليست من العبادات التي يُفتقرُ فيها إلى شرع»<sup>(١)</sup>.

### التطبيق الثاني: استخدامات وسائل التواصل الاجتماعي في الأحوال الشخصية

من النوازل المهمة التي أفرزتها ثورة الاتصالات والمعلومات، قضية بحث مشروعية إبرام عقد النكاح عبر وسائل التواصل الإلكتروني المختلفة، سواء الهواتف أو تطبيقات التواصل مثل: الماسنجر، والواتس آب، والتليجرام، وغيرها.

وقد يظن بعض الناس أن ممارسة مثل هذه العقود أو فسخها من باب الترف، والحقيقة أن الأحداث الحالية والأمور السياسية والاضطرابات التي تشهدها بعض الدول قد يترتب عليها تهجير بعض أفراد العائلات وتشتتها في أقطار متعددة، ما يجعل وسائل التواصل الاجتماعي بالنسبة لهم هي المتنفس الوحيد لإجراء مثل هذه العقود وغيرها.

ومما هو مستقر ومعلوم: أن الشريعة الإسلامية مرنة وصالحة لكل زمان ومكان؛ لمراعاتها مصالح العباد؛ حيث إن حاجتهم ومتطلباتهم تُنزل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة، تخفيفاً وتيسيراً عليهم، ورفعاً للحرَج والمشقة؛ قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨].

ومن هذا المنطلق: فإنه يجوز إبرام عقد النكاح عبر هذه الوسائل، ويعد هذا العقد عقدًا شرعيًا صحيحًا تترتب عليه كافة آثاره الشرعية، إذا تحققت فيه كافة الضوابط والاحترازات التي تضمن المصداقية وعدم التلاعب والتزوير فيه، من تيقن كل طرف من أطراف العقد أن ذاك الطرف الآخر هو المقصود بالتعاقد، وأن ما يجري بينهما عبر هذه الوسائل هو أمر حقيقي لا شك فيه، وأن هناك أمنًا تامًا من الاختراق الإلكتروني والتغيير في الشكل أو الصوت، وأن يتم الإيجاب والقبول بحضور الشهود... إلى آخر ذلك من الضوابط التي يجب مراعاتها في هذا الخصوص.

(١) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٩/١٥٠ - ١٥٢) تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ١٩٩٥ م. (بتصرف يسير).

ويمكن تخريج صحة عقد الزواج عبر وسائل التواصل الاجتماعي واتحاد مجلس العقد الإلكتروني فيه على كلام الفقهاء في تنادي العاقدين بالإيجاب والقبول من مكان بعيد بحيث يسمع كل منهما الآخر، ويفهم عبارته.

قال إمام الحرمين الجويني: «لو وقف المتعاقدان متباعدين، وزادت المسافة بينهما على مقدار المجلس، وتناديا بالإيجاب والقبول، فهل ينعقد العقد؟ وإن انعقد فما حكم خيار المجلس؟ قلنا: الوجه القطع بصحة البيع، إذا اتصل بالإيجاب بالقبول من جهة الزمان، هذا ما أثق به، نقلاً ومعنى»<sup>(١)</sup>.

وقال الإمام النووي - رحمه الله -: «لو تناديا وهما مُتباعِدان وتبايعا صحَّ البيعُ بلا خلافٍ»<sup>(٢)</sup>.

وإذا صح عقد النكاح بالوسائل الإلكترونية بالضوابط التي مرّ ذكرها، فإن القياس الصحيح والقواعد الفقهية تقضي بصحة وقوع الطلاق من الزوج عبر وسائل التواصل الاجتماعي؛ لأن الطلاق فسخ للعقد يقع من الزوج وحده دون اضطرار إلى مواجهة الزوجة أو وليها؛ وللزوج حيال تطليق زوجته عبر وسائل التواصل الاجتماعي طريقان:

الأول: أن يكون باللفظ من خلال الاتصال بالزوجة وقوله لها: أنت طالق باللفظ الصريح؛ فهذا الطلاق يقع باتفاق الفقهاء وهو بمثابة الخطاب مواجهة.

الطريق الثاني: أن يكون عن طريق إرسال رسالة عبر هذه الوسائل (وسائل التواصل الاجتماعي)؛ فيأخذ حكم الطلاق بالكتابة الذي بحثه الفقهاء المتقدمون، وهو من قبيل الكناية التي تحتاج إلى نية من الزوج، شريطة أن تكون الكتابة مُستبينة ومرسومة<sup>(٣)</sup>.

فقد اتفق الفقهاء على وقوع الطلاق بالكتابة المستبينة الواضحة التي يمكن قراءتها عبر وسائل التواصل الاجتماعي المتعددة أو غيرها كالصحيفة إذا نواه الزوج؛ لأن الكتابة يحصل بها الإفهام فتقوم مقام النطق بالطلاق.

جاء في المغني لابن قدامة ما نصّه: «إذا كتب الطلاق، فإن نواه طَلقت زوجته، وبهذا قال الشعبي، والتخعي، والزهرّي، والحكم، وأبو حنيفة، ومالك وهو المنصوص عن الشافعي...؛ لأن الكتابة حُرُوفٌ، يُفهم منها الطلاق، فإذا أتى فيها بالطلاق، وفهم منها، ونواه، وقع كاللفظ»<sup>(٤)</sup>.

(١) نهاية المطلب في دراية المذهب (٢٢/٥) لعبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (ت ٤٧٨هـ) حققه وصنع فهارسه: أ. د. عبد العظيم محمود الديب. دار المنهاج الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

(٢) المجموع (٩/١٨١) أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ) تحقيق محمد نجيب المطيعي مكتبة الإرشاد.

(٣) الطلاق بوسائل الاتصال الحديثة: القاضي عمار محمد أمال (ص ٢٦، ٢٧) بدون بيانات.

(٤) المغني لابن قدامة (٤٨٦/٧) مكتبة القاهرة تاريخ النشر: ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

وإذا قلنا أيضًا بانعقاد الزواج بالوسائل الإلكترونية فالقول بصحة الرجعة أولى؛ لأنها أهون من الزواج؛ لأن الرجعة شرعًا لا تتوقف على علم الزوجة أو رضاها بها.

يقول ابن قدامة المقدسي: «الرجعة لا تفتقر إلى ولي، ولا صدق، ولا رضی المرأة، ولا علمها بإجماع أهل العلم؛ لما ذكرنا من أن الرجعة في أحكام الزوجات، والرجعة إمساك لها، واستبقاء لنكاحها»<sup>(١)</sup>.

والأولى للزوج إعلام زوجته بالرجعة، وأن يُشهد عليها ندبًا، على الراجح من أقوال الفقهاء؛ منعًا للتجاهد بين الزوجين، واحتياطًا لحقهما، وتجنبًا لنوازل الخصومات بينهما.

يقول الطاهر ابن عاشور: «واتفق الجميع على أن هذا الإشهاد ليس شرطًا في صحة المراجعة أو المفارقة؛ لأنه إنما شرع احتياطًا لحقهما، وتجنبًا لنوازل الخصومات؛ خوفًا من أن يموت فتدعي أنها زوجة لم تطلق، أو أن تموت هي فيدعي هو ذلك»<sup>(٢)</sup>.

التطبيق الثالث: استخدامات وسائل التواصل الاجتماعي في الأفضية (إثبات الدعاوى عبر التقاضي الإلكتروني نموذجًا)

يقصد بالتقاضي الإلكتروني: ذلك الحيز التقني المعلوماتي ثنائي الوجود الذي يسمح ببرمجة الدعوى الإلكترونية، ويتألف من شبكة الرابط الدولية (الإنترنت) إضافة إلى مبنى المحكمة، بحيث يتيح الظهور المكاني الإلكتروني لوحدة قضائية وإدارية يباشر من خلاله مجموعة من القضاة مهمة النظر في الدعوى والفصل فيها بموجب تشريعات تُحوّلهم مباشرة الإجراءات القضائية، مع اعتماد آليات تقنية فائقة الحداثة لتدوين الإجراءات القضائية وحفظ وتداول ملفات الدعاوى<sup>(٣)</sup>.

وقيل؛ هو: نظام قضائي معلوماتي، تُطبّق بموجبه إجراءات التقاضي كافة عن طريق المحكمة الإلكترونية بواسطة أجهزة الحاسوب المرتبطة بشبكة الإنترنت عبر البريد الإلكتروني؛ لغرض سرعة الفصل في الدعاوى وتسهيل إجراءاتها على المتقاضين، وتنفيذ الأحكام إلكترونيًا<sup>(٤)</sup>.

(١) المغني لابن قدامة (٥٢٢/٧).

(٢) التحرير والتنوير - تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد - (٢٨/٣٠٩، ٣١٠) محمد الطاهر ابن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت ١٣٩٣ هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤ هـ.

(٣) المحكمة الإلكترونية - المفهوم والتطبيق -: صفاء أوتاني (بحث منشور بمجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد ٢٨، العدد الأول، ص ١٢، سوريا ٢٠١٢ م).

(٤) التقاضي عن بعد: نصيف جاسم محمد عباس الكرعوي (منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط ١، ٢٠١٧، ص ٢٥)، التقاضي الإلكتروني وآلية التطبيق - دراسة مقارنة -: وقار بعمر لطيف العبيدي (مجلة جامعة تكريت للحقوق، ٢٠١٧ م، ص ٤).

والقضاء الإلكتروني يختلف عن القضاء عبر الوسائل الإلكترونية؛ حيث يعتمد الأخير على الوسائل الإلكترونية باعتبارها مساعدة للقضاء. وينحصر دور الوسائل الإلكترونية في إجراءات الخصومة ذاتها، والاستعانة بها من جانب أشخاص الخصومة سواء القاضي وأعوانه من الموظفين العموميين ومن غير الموظفين العموميين ومن الخصوم أنفسهم.

فالإلكترونية القضاء تكون فيها الوسائل الإلكترونية من العوامل المساعدة للحصول على الحماية القضائية للحقوق، أما في مجال التقاضي الإلكتروني تكون الوسائل الإلكترونية بذاتها هي التي توفر الحماية القضائية دون التدخل البشري، إلا في مرحلة الإعداد والإنشاء والتطوير والتحديث للقاضي الإلكتروني الذي يعمل في معزل عن التدخل البشري في مرحلة إصدار الأحكام وتوفير سبل الحماية القضائية للمتقاضين<sup>(١)</sup>.

وإذا نظرنا إلى الواقع اليوم وإلى مدى فاعلية وسائل التواصل الاجتماعي في إثبات الكثير من الجرائم والتعديات والاعتداءات على الأرواح والأموال فلا محيص أبداً أن نسلم بأهميتها في هذا المجال.

بيد أننا نلاحظ أن التزوير والادعاء والتلفيق وتعمد الفصائح، وسهولة التلاعب بالصور والأفلام من الممكن أن يؤدي إلى اختلاق وقائع على خلاف الحقيقة والواقع، فينبغي الحذر الشديد في هذا الباب، فلا بد من أن تكون البيئة ناصعة قوية لا شبهة فيها ولا شك.

ثبت في الصحيحين عن ابن أبي مليكة، أن امرأتين كانتا تخرزان في بيتٍ أو في الحُجرة، فخرجت إحداهما وقد أنفذ بإسفى في كفها، فادّعت على الأخرى، فرفع إلى ابن عباس، فقال ابن عباس: قال رسول الله ﷺ: «لو يُعطى الناسُ بدعواهم لذهب دماء قوم وأموالهم»، ذكروها بالله وقرأوا عليها: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٧]، فذكروها فاعترفت، فقال ابن عباس: قال النبي ﷺ: «اليمينُ على المُدعى عليه»<sup>(٢)</sup>.

وروى البيهقي في الشعب عن ابن عباس، قال: سئل النبي ﷺ عن الشهادة، قال: «هل ترى الشمس؟» قال: نعم. قال: «على مثلها فاشهد أو دع»<sup>(٣)</sup>.

هذه الدلائل تؤكد على ضرورة عدم التسرع في إثبات الجرائم والاتهامات بمجرد انتشار صورة أو مقطع، وكم فضحت هذه المقاطع أبرياء، وخربت بيوتاً كانت آمنة بغير جريمة ولا ذنب، وقد تساهل

(١) التقاضي عبر الوسائل التكنولوجية الحديثة: د. رمضان عبد الكريم علام (بحث مقدم لمؤتمر كلية الشريعة والقانون بتفهننا الأشراف الدولي الثاني تحت عنوان: التكنولوجيا الحديثة وأثرها في الدراسات الشرعية والقانونية، ٢/٥٩٢).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٤٥٥٢)، ومسلم في صحيحه (١٧١١).

(٣) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (١٠٤٦٩).

الناس في هذا تساهلاً يدعو إلى الغرابة، حتى إن كثيراً من الناس عند حدوث حدث أو جريمة يهتم جداً بالتصوير، ولا يهتم بمنع جريمة أو إنقاذ من يقع عليه اعتداء، وكم تسرع الناس في نشر مقاطع وصور ثم ثبت أنها مزيفة، أو صورت من زوايا معينة لتبدو للنظر إليها أن تثبت تهمة أو جريمة، وكم رأينا الفيديو وقد رُكبت عليه أصوات، ورأيناه في مكان آخر ركبت عليه أصوات أخرى.

والذي ينبغي الأخذ به أن تحال هذه الصور والفيديوهات إلى المختصين في البحث الجنائي، فإن قالوا بصحتها وأثبتوا أنها لا تصلح دليلاً فإنها تُطرح، أو شككوا في صحتها وسلامتها أيضاً فإنها تطرح ولا تصلح دليلاً في إثبات الجرائم والدعاوى والجنایات، فإن وسائل الإثبات ينبغي أن تكون قطعية وليست محل ظن أو شبهة.

روى البيهقي في سننه عن عروة، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم، فإن وجدتم للمسلم مخرجاً فخلوا سبيله، فإن الإمام أن يخطئ في العفو خير له من أن يخطئ في العقوبة.<sup>(١)</sup>

وروى ابن أبي شيبة في المصنف عن إبراهيم، قال: قال عمر بن الخطاب: «لأن أعطل الحدود بالشبهات أحب إلي من أن أقيمها في الشبهات»<sup>(٢)</sup>.

فلا يصح أبداً أن تجعل هذه المواد الإعلامية المشكوك فيها دليل إدانة وإثبات في جرائم أو وقائع، ما لم تحكم الأجهزة المتخصصة في البحث الجنائي بصحة هذه المواد؛ لأنه كما تقرر في القواعد الفقهية أن الأصل براءة الذمة، ولا يُعدل عن هذا الأصل إلا بدليل دامغ، وقد تقرر في القوانين الدولية أيضاً مثل هذا، الذي يترتب على تقرير هذه القاعدة أن أي إنسان يُتَّهمُ بتهمة، فالأصل فيه أنه بريء حتى تثبت إدانته.

التطبيق الرابع: استخدامات وسائل التواصل الاجتماعي في السياسة الشرعية (الانتخابات الإلكترونية نموذجاً) يلعب التصويت الإلكتروني دوراً هاماً في الوقت الحالي؛ إذ يوفر الوقت، ويختصر الجهد والنفقات المالية التي تتكبدها الدولة، فضلاً عن سرعة إعلان النتائج الانتخابية، والقضاء على التلاعب والغش الانتخابي. ويساعد على تفعيل التصويت الإلكتروني وجود الحكومة الإلكترونية؛ لكونها البيئة المساعدة لتطبيق النظام الإلكتروني في جميع مراحل العملية الانتخابية بدءاً من إعداد قاعدة بيانات الناخبين حتى فرز الأصوات وإعلان النتيجة بفوز المرشحين، سواء في الانتخابات الرئاسية، أو النيابية، أو غيرها.

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٧١٣٩)، والدارقطني في سننه (٣٠٩٧).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٩٠٨٥).

وتُستخدَم في الانتخابات الإلكترونية تقنية المعلومات في مراحل الانتخابات المختلفة، بما في ذلك تسجيل بيانات الناخبين والمرشحين، والتحقق من هوية الناخبين، ومباشرة التصويت إلكترونياً، وأخيراً فرز الأصوات وعدّها إلكترونياً، وفي ظل النظام الانتخابي المتكامل تجري كافة هذه الإجراءات بدون استخدام الطرق التقليدية في معالجتها<sup>(١)</sup>.

ويعكس استخدام نظام التصويت الإلكتروني في العملية الانتخابية صورة حضارية عن الدولة أمام محيطها الدولي، كما أنه يوفر ميزة الحصول على البيانات بشكل سريع وواضح لاعتماده على تسجيل بيانات الناخب عبر قراءة البطاقة الشخصية الذكية التي تحتوي على شريحة إلكترونية تشمل بيانات المصوت أو باستخدام رقم كود سريّ يحصل عليه من السلطة المنظمة للانتخابات، ويتفرد به عن غيره. وللتصويت الإلكتروني دور كبير في التقليل من ارتكاب جرائم التصويت أثناء العملية الانتخابية؛ نتيجة استخدام البيانات الحيوية؛ إذ يستحيل معها قيام غير الناخب بعملية التصويت.

كما أنه يزيد من نسبة الإقبال على الاقتراع، ويُعدُّ الوسيلة الأكثر نجاحاً في تأمين مشاركة ذوي الاحتياجات الخاصة، وذوي الهمم في العملية الانتخابية<sup>(٢)</sup>.

كما أن لاستخدام التقنية في العملية الانتخابية دوراً كبيراً في تسهيل مهمة الإدارة الانتخابية فيما يتعلق بالتكاليف الباهظة التي كانت تستوجبها الأمور اللوجستية التقليدية كطباعة الأوراق وخبزها، والأعداد الكبيرة الواجب وجودها من الموظفين للتأكد من سلامة القيد في جداول الانتخابات، والحصر الكامل والدقيق لأسماء الناخبين ودوائهم الانتخابية، وتنقية الكشوف من أسماء المتوفين الذي تتطلبه عملية التصويت والعدّ اليدوية... إلخ<sup>(٣)</sup>.



(١) دور الإدارة الإلكترونية في العملية الانتخابية: المستشار عبد الكريم محمد السروي، بحث مقدم لمؤتمر كلية الشريعة والقانون بتفهما الأشراف الدولي الثاني تحت عنوان: التكنولوجيا الحديثة وأثرها في الدراسات الشرعية والقانونية، ٣/ ٤٥٠. (٢) مبدأ الإشراف القضائي على الاقتراع العام، الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية، دراسة مقارنة: د. عبد الله شحاتة الشقاني (منشأة المعارف، الإسكندرية ٢٠٠٥م، ص ١٦٢ - ١٧). (٣) دور الإدارة الإلكترونية في العملية الانتخابية: المستشار عبد الكريم محمد السروي (٣/ ٤٦١).



## المبحث الرابع

### الضوابط الشرعية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي

تُحقق وسائل التواصل الاجتماعي بعض مقاصد الدين في تسهيل التواصل بين الأقارب، وصلة الأرحام. كما تساعد على توسيع دائرة المعارف، وسرعة نشر المعلومات، والإحصائيات، والبيانات، والأفكار، ما يعود بالنفع على الناس والتعاون في الخير. وتعد إحدى أهم وسائل التسويق والترويج في العصر الحديث؛ لما تتميز به من سرعة الانتشار، وتوفير الجهد، وقلة التكلفة.

ومع وجود هذه المميزات في وسائل التواصل الاجتماعي، فإنه يجب مراعاة بعض الضوابط المهمة الآتية:

١- أن يكون الغرض من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي: بث المعرفة النافعة، وتبادلها مع الغير على سبيل تحقيق مقاصد وقيم الإنسانية السامية، دون اعتبار لأية ممارسات خارجة عن نطاق القيم والأخلاق، ومخالفة للفطرة السليمة والعقول المستقيمة.

٢- تعظيم شعائر الله - سبحانه وتعالى - وعدم التهاون في أداء الصلوات على وقتها، وقد أمر الله - سبحانه وتعالى - بأداء الصلاة على وقتها فقال: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣]، فهي الصلة بين العبد وربّه، ولا ينبغي أن تُترك لشيء؛ بل تُترك الأشياء لأجلها.

٣- المحافظة على الوقت، وعدم تضييع الأوقات التي وصّى الإسلام بالحفاظ عليها، واستغلالها في الخير النافع؛ قال رسول الله ﷺ: «نعمتان مغبُونٌ فيهما كثيرٌ من النَّاسِ: الصَّحَّةُ والفِرَاعُ»<sup>(١)</sup>.

فقد أمر ديننا الحنيف الإنسان بتوازن علاقاته، وتوزيع طاقته، وأداء مُختلف واجباته، فيجب مراعاة الواجبات والأدوار الأسرية والعائلية، سواء كانت هذه الواجبات تجاه الوالدين أو الزوجة أو الأولاد أو الأقارب؛ ويدل على ذلك ما جاء في الحديث الشريف: «إِنَّ لِرَبِّكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلِأَهْلِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، فَأَعْطِ كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ»<sup>(٢)</sup>.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (١٩٦٨).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٤١٢).

كما أن المؤمن مطالب بإنجاز مهامه وأداء واجباته بتركيز وإتقان، فيجب أن لا يؤدي استخدام هذه الوسائل إلى إهمال المسؤوليات، والتأخير في إنهاء عمل من الأعمال.

٤- حفظ الحواس: فيجب على مستخدمي هذه الوسائل مراعاة الله - سبحانه وتعالى - في كل ما يكتب، وما يشاهد، وما يُنطق به، وما يُسمع.

فالكلمة المكتوبة أمانة ومسؤولية أمام الله - سبحانه وتعالى - يُسأل عنها صاحبها يوم القيامة كما يُسأل عن الكلمة المنطوقة، والسمع والبصر أيضاً أمانة يُسأل عنها يوم القيامة؛ يقول الحق - سبحانه وتعالى -: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [النور: ٢٤]، ويقول: ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٤]، ويقول - سبحانه وتعالى -: ﴿حَتَّىٰ إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَرُهُمْ وَجُلُودُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [فصلت: ٢٤]، ويقول - سبحانه -: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

يقول القشيري - رحمه الله تعالى - في تفسير هذه الآية الأخيرة: «قوله: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ﴾ هذه أمانة الحق - سبحانه وتعالى - عند العبد،... من استعمل هذه الجوارح في الطاعات، وصانها عن استعمالها في المخالفات فقد سلّم الأمانة على وصف السلامة، واستحق المدح والكرامة، ومن دنسها بالمخالفات فقد ظهرت عليه الخيانة، واستوجب الملامة»<sup>(١)</sup>.

٥- على النساء تجنب التبسط في الردود والمحادثات، وعدم الخضوع بالعبرة أو تليينها، واستخدام اللغة الواضحة والواثقة؛ وذلك حتى لا يطمع من في قلبه مرض؛ مصداقاً لقوله - سبحانه وتعالى -: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [الأحزاب: ٣٢]؛ فهذا الخطاب الإلهي إذا كان موجهاً لنساء النبي ﷺ؛ فسواهن أولى.

٦- تجنب الخلوة التي تتيح لأي طرفين الحديث بحرية، وكذا الحد من قبول صداقات من الجنس الآخر؛ سداً للذرائع.

٧- الامتناع عن الاشتراك في مجموعات تشتمل على محتويات جنسية أو تدعو إلى إشاعة الفاحشة؛ فإن مجرد الاشتراك في مثل هذه المجموعات يُوقع المشترك في زمرة المحيين لإشاعة الفاحشة؛ لأنه يصبح أداة من أدوات إشاعتها، وهنا يستوجب لنفسه العذاب الأليم في الدنيا والآخرة، مصداقاً لقول الحق - سبحانه وتعالى -: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النور: ١٩].

(١) لطائف الإشارات (تفسير القشيري)، المؤلف: عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري، المحقق: إبراهيم البسيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، الطبعة: الثالثة، ٢/٣٤٨.

٨- كتمان الأسرار: فلا يجوز بحال أن يقوم مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي بنشر كافة التفاصيل الحياتية كما هو الحال على صفحات الفيس بوك؛ لأنه بذلك يصبح فريسة سهلة للمأخذ للعيون البشرية الحاسدة أو المتربصة على حدّ سواء.

ويأتي على رأس هذا الأمر: حفظ الأسرار الزوجية، حيث يجب على كل واحد من الزوجين أن يستر سر الآخر؛ سواء كان من ذلك تفاصيل ما يقع حال الجماع أو قبله من مقدماته أو غير ذلك من الأسرار البيتية؛ لقوله ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَسْرِّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الرَّجُلُ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ، وَتُفْضِي إِلَيْهِ، ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا»<sup>(١)</sup>.

هذا؛ والله تعالى أعلى وأعلم

وصلّى الله على سيدنا محمد وآله



(١) صحيح مسلم كتاب النكاح، باب تحريم إفشاء سر المرأة، حديث رقم/١٤٣٧.

## ثبت بأهم المراجع مرتّب حسب ورودها

- الموافقات في أصول الفقه: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت ٧٩٠هـ) دار المعرفة، بيروت.
- الفروق (أنوار البروق في أنواء الفروق) لأبي العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي ت: ٦٨٤هـ. دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م: بيروت، تحقيق/ خليل المنصور المالكي.
- إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، الملقب بمرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ). دار الفكر، بيروت الطبعة: الأولى/ ١٤١٤هـ.
- استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي: زاهي راضي، مجلة التربية، العدد الخامس عشر، جامعة عمان الأهلية، عمان ٢٠٠٣م.
- مخاطر مواقع التواصل الاجتماعي على المقاصد العامة للشريعة الإسلامية: د. إخلاص ناصر عبد الرحمن الزبير، بحث محكم منشور بمجلة دراسات جامعة الأغواط، الجزائر، العدد: ٤٢، إصدار: مايو/ ٢٠١٦م.
- مواقع التواصل الاجتماعي وتأثيرها على العلاقات الاجتماعية: د. ماجدة خلف الله العبيد، بحث محكم منشور بمجلة الحكمة، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، العدد: ٢٦، إصدار: ٢٠١٤م.
- تصنيف المسامع بجمع الجوامع، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (ت ٧٩٤هـ) دراسة وتحقيق: د. سيد عبد العزيز، د. عبد الله ربيع، طبعة: مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- سنن الترمذي.
- سنن أبي داود.
- سنن ابن ماجه.
- صحيح ابن حبان.
- التجارة الإلكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي، لعلي محمد أحمد أبو العز، دار النفائس.
- التجارة الإلكترونية من منظور الفقه الإسلامي: أحمد أمداح (رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر).
- حكم إجراء العقود بوسائل الاتصال الحديثة في ضوء الشريعة والقانون: د. محمد عقلة إبراهيم، دار الضياء للنشر والتوزيع، عمان.
- الموسوعة الفقهية الكويتية (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت).
- مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة السادسة.
- مجموع الفتاوى، لابن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ١٩٩٥م.

- نهاية المطالب في دراية المذهب لعبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (ت ٤٧٨هـ) حققه وصنع فهرسه: أ. د. عبد العظيم محمود الديب. الناشر: دار المنهاج الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- المجموع لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، (ت ٦٧٦هـ) تحقيق: محمد نجيب المطيعي الناشر: مكتبة الإرشاد. - الطلاق بوسائل الاتصال الحديثة: القاضي عمار محمد آمال بدون بيانات.
- المغني، لابن قدامة مكتبة القاهرة، تاريخ النشر: ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» المؤلف: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت ١٣٩٣هـ) الناشر: الدار التونسية للنشر، تونس، سنة النشر: ١٩٨٤هـ.
- المحكمة الإلكترونية - المفهوم والتطبيق -: صفاء أوتاني (بحث منشور بمجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد ٢٨، العدد الأول، سوريا ٢٠١٢).
- التقاضي عن بعد: نصيف جاسم محمد عباس الكرعواوي (منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط ١، ٢٠١٧م).
- التقاضي الإلكتروني وآلية التطبيق - دراسة مقارنة -: وقار بعمر لطيف العبيدي، (مجلة جامعة تكريت للحقوق. ٢٠١٧م).
- التقاضي عبر الوسائل التكنولوجية الحديثة: د. رمضان عبد الكريم علام (بحث مقدم لمؤتمر كلية الشريعة والقانون بتفهننا الأشراف الدولي الثاني تحت عنوان: «التكنولوجيا الحديثة وأثرها في الدراسات الشرعية والقانونية»).
- صحيح البخاري.
- صحيح مسلم.
- شعب الإيمان للبيهقي.
- السنن الكبرى للبيهقي.
- سنن الدارقطني.
- المصنف، لابن أبي شيبة.
- دور الإدارة الإلكترونية في العملية الانتخابية: المستشار عبد الكريم محمد السروي (بحث مقدم لمؤتمر كلية الشريعة والقانون بتفهننا الأشراف الدولي الثاني تحت عنوان: «التكنولوجيا الحديثة وأثرها في الدراسات الشرعية والقانونية»).
- مبدأ الإشراف القضائي على الاقتراع العام - الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية - دراسة مقارنة: د. عبد الله شحاتة الشقاني (منشأة المعارف، الإسكندرية ٢٠٠٥م).
- لطائف الإشارات (تفسير القشيري)، المؤلف: عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري، المحقق: إبراهيم البسيوني، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، الطبعة: الثالثة.





# بحث فضيلة الشيخ المفتي محمد زبير

عضو مجلس الفكر الإسلامي بجمهورية باكستان الإسلامية





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغديه ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا \* يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

وبعد، فإن هذه المقالة المعنونة بـ«بيان أحكام وسائل التواصل الاجتماعي، وضوابطها، ونشر المعلومات والأخبار وتناولها عبرها بغرض الإنكار أو الإشاعة أو الإساءة» محتوية على خمسة مباحث: المبحث الأول: تحديد المراد بوسائل التواصل الاجتماعي الحديثة وأنواعها، والتقنيات المتطورة في هذا المجال.

المبحث الثاني: بيان حكم الشرع في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بأنواعها المختلفة لأغراض متعددة.

المبحث الثالث: بيان الأحكام الشرعية المتعلقة باللقاءات والاجتماعات المرئية والمسموعة عبر التطبيقات البرمجية المتاحة في نفاذ العقود والالتزامات في باب المعاملات وإنجازها، وفي وقوع الأنكحة والطلاق والرجعة في باب المناكحات، وفي إثبات الدعاوى والأيمان في باب الجنائيات والأقضية، وفي وقوع البيعة في باب الإمامة والولاية العظمى.

المبحث الرابع: بيان الأحكام الشرعية المتعلقة بنقل المنكرات والمعلومات الكاذبة وبثها ونشرها وتسجيلها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، سواء أكان ذلك لغرض إنكار المنكرات أم إشاعتها ونشرها، وسواء أكانت المعلومات المنقولة بعلم الأطراف المنقولة عنها أم دون علمها.

بيان أحكام وسائل التواصل الاجتماعي، وضوابطها، ونشر المعلومات والأخبار وتناقلها عبرها بغرض الإنكار أو الإشاعة أو الإساءة

**المبحث الخامس:** بيان أهم ضوابط استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في ضوء الأصول العامة للشريعة، والقواعد الكلية، والمقاصد الشرعية، واعتبار مآلات الأفعال.

فهنا نبدأ بتقديم الأبحاث كلها مع تفاصيلها المأخوذة من القرآن والسنة والقواعد الفقهية بالبسط قدر المستطاع.



## المبحث الأول

### تحديد المراد بوسائل التواصل الاجتماعي الحديثة وأنواعها، والتقنيات المتطورة في هذا المجال

يمكننا أن نقول بالإجمال: إن وسائل الإعلام الاجتماعية وسيلة قوية للغاية، بحيث يمكن بها أن نحصل على موعد مع شخص ما في مكان ما من العالم، وتبقينا بعيدًا عن عائلتنا أثناء وجودنا معهم. هناك عاصفة من المعلومات تهب علينا وعلى راحة يدنا وتحت الإبهام. وفي كثير من الأحيان يكون من الصعب أن نقرر أين ننقر وأين لا ننقر؛ لأن لمسة واحدة من يدنا تمسك بيدنا وتأخذنا إلى عالم جديد، حيث ما نقضي بضع لحظات، وعندما نعود إلى عالمنا، نفتح لنا لغزًا قضينا فيه ساعات طويلة هنا:

#### ١- تعريف وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة

وسائل التواصل الاجتماعي تتكون من كلمتين معًا، واحدة: وسائل التواصل، وأخرى الاجتماعية. المجتمع يعني: الاجتماع عن طريق التواصل، ووسائل التواصل هي الأداة المتوسطة التي نسميها الإعلام التي تستخدم لنقل رسالة شخص إلى شخص آخر.

#### شرح التعريف:

في الزمن الراهن يراد بوسائل التواصل الاجتماعي التطبيقات والمواقع الإلكترونية التي تستخدم للتواصل مع الآخرين ونشر المعلومات عبر الشبكة العالمية بواسطة أجهزة الحاسوب والهواتف المتحركة. أما بعد ظهور التطور في هذه الوسائل فقد تغير مفهوم العالم إلى «العالم الرقمي». وبالمناسبة، كان الغرض الرئيس من وسائل الإعلام الاجتماعية هو الوصول إلى المزيد والمزيد من الناس في مدة زمنية قصيرة، بحيث يستفيد بها معظم الناس، وهذا هو السبب في تزايد أهمية وسائل التواصل الاجتماعي يومًا بعد يوم، ولكن من المعروف الآن أن أخبار أي حادث أو فيديو أو صورة ليست في دقائق، بل تصل إلى الملايين من الناس في ثوانٍ، وطفق الناس ينتقلون على وجه العموم من الصحف والإذاعة والتلفزيون إلى المواقع والمنابر الشبكية، حيث يمكنهم قراءة المحتوى ورؤيته وسماعه حسب ما يحبونه ويميلون إليه، والتعليق عليه، وقبل كل شيء التعبير عن آرائهم علنًا.

## ٢- أنواع وسائل التواصل الاجتماعي والتقنيات الحديثة في هذا المجال

قبل حوالي عشر أو خمسة عشر عامًا كانت الآلات المعروفة التي تستخدم للتواصل والإعلام نحو التلفزيون، والهاتف، والحاسوب، والجوال، والبريد الإلكتروني، ومع مرور الأيام عرّجت هذه الوسائل على مدارج التطور وبسرعة فائقة، كأن شمس كل يوم تطلع بإحداث جديد، حتى نجد اليوم في الهاتف المحمول تطبيقًا لإتمام كل غرض من أغراض حياتنا اليومية، من حصول التعليم، واستماع الدروس والمحاضرات للجهازة حول موضوعات مختلفة وفي لغات مختلفة، والإلحاق بجامعة، والعمل، والتجارة، والتسوق، حتى كراء السيارة للسفر، تُتمّ كل تلك المشاغل ونحن في البيت ننقر شاشة الجوال جالسين على الكرسي من دون جهد وتعب.

## ٣- أحدث أنواعها

أما الأنواع فهي لا تخلو عن بعض التوزيعات، مثلًا إما أن تكون شبكات الوسائل الاجتماعية (Social Networks)، أو شبكات مشاركة الوسائط (Media Sharing Networks)، أو شبكات التدوين الاجتماعي (Social Blogging Networks)، أو شبكات المناقشة (Discussion Networks).

لكن هذه التقسيمات ليست بمشتهرة بين الأنام، بل ذاع صيت ما تنتجه، كفيسبوك، وتويتر، ويوتيوب، غوغل بلس... و... إلخ، فإليك هذه الأنواع بإسهاب.

### الفيسبوك (Facebook):

يُعدُّ هذا الموقع من أكثر الوسائل الاجتماعية استخدامًا، وتمّ إنشاؤه في ٤ فبراير/ شباط عام ٢٠٠٤م من قبل مارك زوكيربرغ، وزملائه، إدوارد سافرين، وأندرو ماكولوم، وداستن موسكوفيتز، وكريس هوز، حينما كانوا دارسين في جامعة هارفرد، وكان الموقع في الفاتحة مقتصرًا على طلاب الجامعة، ثم امتدت شبكاته إلى كليات أخرى في منطقة بوسطن، وبالتدريج انضوت معظم الجامعات في الولايات المتحدة وكندا، وبعد ٢٠٠٦م توسّع نطاقه كموقع متاح للجميع، وهو يوفر لهم من خصائص وخدمات كبيرة، حيث يسع من الاستخدام نشر أفكاره بعدة طرق ووسائل، ومشاركة أصدقائه تفاصيل يومه وحياته عن طريق الصور، أو الكلام المكتوب، أو مقاطع الفيديو، وغيرها.

### تويتر (Twitter):

يُعدُّ موقع تويتر من أهم المواقع العالمية، حيث يُنشر عليه الخواطر، أو الفكر، أو الكلام الموجز، ويكون الحد الأقصى للكتابة هو ٢٦٠ حرفًا، ويُعدُّ أسهل وأسرع في نشر الأفكار من الفيسبوك، وأما عن تأسيسه فقد تم إنشاء شركة جديدة قائمة بذاتها، مُستقلة عن شركة أوديو، خاصة بالموقع ومسؤولة بشكل

كُلِّي عنه، تحمل اسم تويتر (Twitter)، من قبل جاك دورسي، ونوح غلاس، وإيفان وليامز، وبيز ستون، وكان هذا في شهر إبريل من عام ٢٠٠٦م.

### يوتيوب (YouTube):

يوتيوب أيضًا من أشهر وسائل التواصل الاجتماعي، وهو تابع لشركة غوغل، وهو موقع لا حدّ لمقاطع الفيديوهات فيه، وكقانون له فإنه لا يسمح للمستخدم بمشاركة أفلام لها حقوق نشر محفوظة دون موافقة صاحبها، كما لا يسمح بمشاركة الأفلام الإباحية أو التي تُسيء فيها لشخصيات مُعيّنة، أو الأفلام التي تُشجّع الناس على الإجرام.

### لينكد إن (Linked in):

إنه من الشبكات الاجتماعية، فهي ليست كالفيسبوك، بل هي لإظهار قدرات الفرد ومواهبه والقيام بعمله وإنجازاته الوظيفية، إضافة إلى خبراته في التخصص والعمل؛ حيث يرمي فيه المشترك إلى التواصل مع رؤساء الشركات وأصحاب القرارات في المؤسسات، بالإضافة إلى ذلك، فيستطيع المُستخدم أيضًا أن يطور من مهاراته الوظيفية عن طريق العديد من النقاشات والحوارات، يُعدُّ (لينكد إن) وسيلة إلكترونية يسوق بها الفرد لنفسه ولخبراته.

### بنتر إيس (Pinterest):

هي شبكة اجتماعية مستجدة تهدف ربط الناس بالعالم، تُمكن مستخدميها من نشر الأشياء التي تهتمهم على موقعها، فيسمح للمستخدمين بنشر محتويات مُشابهة للأخبار والأحداث الاجتماعية التي يحبونها، ومشاركة واكتشاف اهتمامات جديدة للصور أو الفيديوهات الخاصة بهم على الحائط الذي يضمّ موضوعًا مشتركًا.

### غوغل بلس (Google Plus):

غوغل بلس شبكة اجتماعية أخرى بحلّة قشبية تتميز بسهولة التواصل والسعة غير المحدودة للتخزين، ولا تُعدُّ شبكة جوجل بلس الخدمة الأولى التي أطلقتها شركة جوجل في مجال التواصل الاجتماعي.

### إنستغرام (Instagram):

تطبيق تواصل اجتماعي للهواتف الذكية، يستطيع المُستخدم من طريقه نشر الصور ومقاطع الفيديو نشرًا مُنظمًا، وقد افتتح في عام ٢٠١٠م، بالإضافة إلى أنه يحمي خصوصية المُستخدم، فلا يستطيع بقية المُستخدمين أن يتصفّحوا ما لدى المُستخدم من صور وتحميلها؛ ولكن بإمكان الأصدقاء مشاركة آرائهم على الصور، كما وتوجد خاصية الرسائل، التي من طريقها يستطيع المُستخدم إرسال الرسائل واستقبالها.

### ماي سبيس (Myspace):

هو موقع تواصل اجتماعي يستطيع المستخدم من طريقه تكوين ملفّ شخصي خاص به يحتوي على معلومات خاصّة عنه، فيه حائط (بالإنجليزية: Wall) يُشارك من طريقه الأصدقاء الأغاني، ومقاطع الفيديو، والصّور التي يحبّونها، ويمكن للأصدقاء التفاعل معها بالتعليق أو غير ذلك، إلى جانب ذلك تطبيقات متعددة تعد جزءاً مهماً من وسائل التواصل الاجتماعي، كتطبيقات المراسلة نحو: **whatsapp**، و **viber**، و **line** و **ميسينج**، ووي جيت، وتيليجرام، وغيرها.

وتطبيق **zoom**، و **Google meet**، للحوار والمحادثة.

وتطبيق **food Panda** لاستيراد المطاعم من الخارج.

ونحو تطبيق **Amazon** وغيره للتسوق عبر الإنترنت.

وهناك العديد من تطبيقات الألعاب أيضاً، بما في ذلك كيندي كريس، كاوتر سترائك، بُجي، وغير ذلك.



## المبحث الثاني

### بيان حكم الشرع في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بأنواعها المختلفة لأغراض متعددة

تُستخدَم وسائل التواصل الاجتماعي لأربعة مقاصد:

- ١- للمتعة والتسلية.
- ٢- والإعلام والإبلاغ.
- ٣- والتعليم والتعلم والتربية.
- ٤- وللتجارة.

يجب أن نستعرض هذه المقاصد واحداً بعد واحد.

#### ١- استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للمتعة والتسلية

المتعة والتسلية أصبحت اليوم عنواناً تحتها تتم النفسانية والرغبة الجنسية، فكل نوع من مناظر الخرافات والقبائح وأفعالها من الأغاني والموسيقى وحفلات الرقص والنيبذ، والأفلام الجنسية والمسرحيات وُضِعَت تحت عنوان المتعة والتسلية على وسائل التواصل الاجتماعي، كأن النهر أغلق في الكوز، حتى الناس الذين كانوا يترددون في الحضور إلى قاعة السينما خوفاً على شرفهم والحلال والحرام، الآن تورطوا في إغراءات وسائل التواصل الاجتماعي، حيث يصعب عليهم جداً الهروب منها. والجيل الجديد - بشكل عام - يشاهدون محتوى سلبياً على مصادر وسائل التواصل الاجتماعي، ويتشاركونه مع الأصدقاء، على الرغم من أن أوامر الشريعة في هذا الباب واضحة جداً على النحو التالي:

#### الضوابط الشرعية:

من المقطوع أن بعض الشباب الذين يُسيؤون استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للمتعة، حيث يتداولون الأغاني التي هي بريد الزنا، والأفلام الخليعة التي تحكي الغرام بين الرجل والمرأة، ما يدعو إلى الفاحشة.

وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النور: ٩١].

وجاء الشرع بالقول الفصل بالبعد عن تلك الأسباب والدوافع التي تؤدي إلى كل شر وتدفع للهاوية، وقال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ﴾ [الأنعام: ١٥١].

النظر إلى الأجنبية حرام فأين النظر إلى الصور العارية للمتعة؟ وقال الله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَعْضُوا مِنْ أَبْصَرِهِمْ﴾ [النور: ٣٠]، والنظر محرم، سواء في الأسواق، والأماكن العامة، وعبر شاشات القنوات الفضائية، والمجلات الهابطة، والتلفاز، أو غيرها.

وتعود الناس استماع الأغاني والموسيقى للتسلية والمتعة على مواقع التواصل الاجتماعي، وقال الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٦]، وقد جاء في المعنى أحاديث تدل على تحريم الأغاني والملاهي، ومن ذلك ما رواه البخاري في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف». الحر: هو الفرج الحرام والزنا، الحرير معروف وهو محرّم على الرجال، والخمر معروف وهو كل مُسكر، والمعازف والأغاني والملاهي. كما قال النبي ﷺ: إنه يأتي في آخر الزمان قوم يستحلونها وهي محرّمة لضعف إيمانهم وقلة مبالاتهم، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وبعض الناس لا يحترمون أوقاتهم، ويضيعون أوقاتاً طويلة في استخدام تطبيقات الألعاب للمتعة فحسب! وقد جاء في الحديث: «اغتنم خمسا قبل خمس: شبابك قبل هرمك، وصحتك قبل سقمك، وغناك قبل فقرك، وفراغك قبل شغلِك وحياتك قبل موتك»<sup>(١)</sup>.

فاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي بشكل مسيء معصية، وكل معصية من خطوات الشيطان، والشيطان يدعو البشر إلى الانغماس في الشهوات وعمل المنكرات والوقوع في الفحشاء، ولذا جاء النهي عن اتباع خطوات الشيطان. قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [النور: ١٢].

## ٢- استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للإعلام والإبلاغ

مواقع التواصل الاجتماعي مليئة بالمعلومات والأخبار التي لا يُعرف مصدرها، ولذا على المسلم المتصفح أن يكون حريصاً على عدم إعادة نشر المعلومة قبل أن يتثبت من صحتها. قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ فَتُصِيبُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦]، وعن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ الْعَبْدَ لِيَتَكَلَّمَ بِالْكَلِمَةِ، مَا يَتَبَيَّنُ مَا فِيهَا، يَهْوِي بِهَا

(١) أخرجه الحاكم (٤/ ٣٤١).



في النَّارِ أبعد ما بين المشرقِ والمغربِ<sup>(١)</sup>. ومنه التحقق من دقة الآيات القرآنية، ومقبولية الأحاديث النبوية سندًا ومتنًا، والتوثق من العبارات المنسوبة للعلماء، وكل ذلك قبل أن يسارع بإعادة نشرها.

### ٣- استخدام مواقع التواصل الاجتماعي للتعليم والعلم والتربية

ويمكن إيجازها بوجوب أن يراعى فيها الضوابط المتعلقة باجتماع الجنسين بصورة مباشرة، وأولها وجود المسوّغ الشرعي للاتصال، ولذا فقد أفتى بعض العلماء المعاصرين بأن الأحكام الفقهية في المحادثة بين الجنسين في هذه الشبكات هي نفس الأحكام الفقهية السائدة في المحادثات التي تحدث بين الناس بصورة مباشرة، يحلُّ فيها ما يحلُّ في المحادثة المباشرة بين الناس، ويحرّم فيها ما يحرم في الحديث العادي بين الناس، وذهب بعض العلماء المسلمين إلى عدم جواز المحادثة المباشرة بين الجنسين عبر مواقع التواصل الاجتماعي، في حين جوّزها بعضهم الآخر عند الضرورة، بشرط حضور أحد محارم المرأة أمام الحاسوب، ليطلع على ما يدور من حديث، وتجنّب المزاح في الحديث، والابتعاد عن التمتع، وعلى الجنسين الحذر من الوقوع في مزالق الشيطان في الاسترسال في الحديث.

### ٤- استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للتجارة

دخلت التقنيات الحديثة مختلف المجالات بما فيها الممارسة التجارية؛ فالتجار يتعاقدون مع المُصدِّرين والمُورِّدين بهذه الوسائل، وكذلك حجز الفنادق والطائرات والسفريات، وإجراء كثير من العقود مثل: التحويلات المالية، ومتابعة الأسواق المالية والتجارة فيها بيعًا وشراءً وتسجيلًا، كلها بهذه الوسائل؛ فحكمها هو الجواز، بشرط مراعاة الضوابط الشرعية والقواعد الفقهية المتعلقة بها.



(١) أخرجه البخاري ومسلم.

### المبحث الثالث

بيان الأحكام الشرعية المتعلقة باللقاءات والاجتماعات المرئية والمسموعة عبر التطبيقات البرمجية المتاحة في نفاذ وإنجاز العقود والالتزامات في باب المعاملات، وفي وقوع الأنكحة والطلاق والرجعة في باب المناكحات، وفي إثبات الدعاوى والأيمان في باب الجنایات والأقضية، وفي وقوع البيعة في باب الإمامة والولاية العظمى

هنا نقدم البيان للأحكام الشرعية عبر وسائل التواصل الاجتماعي المتعلقة بالمعاملات وفق ترتيب العنوان الرئيسي.

#### ١- بيان الحكم الشرعي للإيجاب والقبول والخيارات من وسائل التواصل الاجتماعي

العقد لغة: يراد به الربط، والتوثيق، والإحكام، والجمع بين الشئین، والعهد، تقول: عقدت الحبل، إذا شدته.

واصطلاحاً له معنيان:

- المعنى العام: يُطلق على كل التزام تعهد به الإنسان على نفسه سواء كان يقابله التزام آخر أم لا، وسواء كان التزاماً دينياً كالنذر أو دنيوياً كالبيع ونحوه.

- والمعنى الخاص: قال الكمال تعريف العقد «مجموع إيجاب أحد المتكلمين مع قبول الآخر أو كلام الواحد القائم مقامهما. أو: تعريف في مجلة الأحكام العدلية «التزام المتعاقدين وتعهدهما أمرًا، وهو عبارة عن ارتباط الإيجاب بالقبول».

يجب اتحاد المجلس للإيجاب والقبول في باب البيع والشراء، سواء كان الاتحاد حقيقياً أو حكماً، أما الاتحاد الحقيقي فهو ظاهر، وأما الحكمي فيمكن تحقيقه بحيث يتم الإيجاب أولاً في مجلس، ثم يرسل الإيجاب إلى المتعاقد الآخر من خلال وسائل الإبلاغ، فإن قبله فيتم العقد وينعقد البيع وإلا فلا.

فلذا يصدر الحكم في الزمن الحديث بجواز العقود المنعقدة عبر وسائل التواصل الاجتماعي؛ لكن هناك احتمال التزوير والخداع بطريق تغيير الصوت والصورة، الذي يؤدي إلى المنازعة والجدل بين الناس، فللتحرُّز من هذا الفساد، ولتكون المعاملة تتم وفقاً لطبع الشريعة، يجب على الفريقين أن يقوموا بتحقيق الأمر إلى الغاية في هذا الباب. ولذا يجوز أن يعقد البيع بالكتابة والرسالة.

قال ابن عابدين رحمه الله تعالى: صورة الكتابة أن يكتب: (أما بعد فقد بعثتُ عبدي فلاناً منك بكذا) فلما بلغه الكتاب قال في مجلسه ذلك: (اشتريت) تم البيع بينهما، وصورة الإرسال أن يرسل رسولاً فيقول البائع: بعثتُ هذا من فلان الغائب بألف درهم، فاذهب يا فلان وقل له، فذهب الرسول فأخبره بما قال، فقبل المشتري في مجلسه ذلك، وفي النهاية وكذا هذا في الإجارة والهبة والكتابة بحر. قلتُ: ويكون بالكتابة من الجانبين فإذا كتب: اشتريت عبدك فلاناً بكذا، فكتب إليه البائع: قد بعثت، فهذا بيع كما في التارخانية<sup>(١)</sup>.

### حكم البيوع عبر وسائل الاجتماعي:

ويُقاس عليه التلّكس والفاكس ووسائل التواصل الحديثة، حيث يجوز الإيجاب والقبول بها بشرط أن يكونا آمنين، ولكن العقد بين الشخصين المتباعدين، سواء أكان بطريق التلّكس والفاكس أم بطريق الهاتف أو الجهاز اللاسلكي من وسائل التواصل الحديثة والمواقع البرمجية إنما يصح فيما لا يشترط فيه القبض في مجلس العقد، أما العقود التي يشترط فيها التقابض من الجانبين كالصرف فإنها لا تتم بهذه الآلات إلا إذا كان لكل واحد منهما وكيل بالتسلم عند الآخر، فيتسلم وكيل كل واحد منهما ما وجب لموكله في مجلس إجراء الاتصال، وإلا فيعُدُّ هذا الاتصال الآلي مساومة أو وعداً بالعقد، ويتم العقد في وقت لاحق يتحقق فيه القبض المشروط.

كما في بدائع الصنائع: وأما الشرائط (فمنها) قبض البدلين قبل الافتراق لقوله عليه الصلاة والسلام في الحديث المشهور: «والذهب بالذهب مثلاً بمثل، يداً بيد، والفضة بالفضة مثلاً بمثل، يداً بيد». وروي عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: «لا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل، ولا تُشْفُوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا منها شيئاً غائباً بناجز». وروي عن عبد الله ابن سيدنا عمر عن أبيه رضي الله عنهما أنه قال: «لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل، ولا تبيعوا الذهب بالورق أحدهما غائب والآخر ناجز، وإن استنظرك حتى يلج بيته فلا تُنظِّره، إني أخاف عليكم الرِّماء» أي: الربا، فدلَّت هذه النصوص على اشتراط قبض البدلين قبل الافتراق، وتفسير الافتراق هو أن يفترق العاقدان بأبدانهما عن مجلسهما فيأخذ هذا في جهة وهذا في جهة، أو يذهب أحدهما ويبقى الآخر حتى لو كانا في مجلسهما لم يبرحا عنه لم يكونا مفترقين وإن طال مجلسهما؛ لانعدام الافتراق بأبدانهما، وكذا إذا ناما في المجلس أو أُغمي عليهما؛ لما قلنا، وكذا إذا قاما عن مجلسهما فذهبا معاً

(١) الدر المختار، وحاشية ابن عابدين، ٤/٥١٢.

في جهة واحدة وطريق واحدة، ومشياً ميلاً أو أكثر، ولم يفارق أحدهما صاحبه فليسا بمفترقين؛ لأن العبرة لتفرق الأبدان ولم يوجد فرق بين هذا وبين خيار المُخَيَّرَة إذا قامت عن مجلسها أو اشتغلت بعمل آخر يخرج الأمر من يدها؛ لأن خيار المخيرة يبطل بالإعراض عما فوّض إليها والقيام عن المجلس أو الاشتغال بعمل آخر دليل الإعراض، وهنا لا عبرة بالإعراض إنما العبرة للافتراق بالأبدان ولم يوجد، وروي عن محمد أنه ألحق هذا بخيار المخيرة، حتى لو نام طويلاً أو وجد ما يدل على الإعراض يبطل الصرف كالخيار<sup>(١)</sup>.

## ٢- بيان حكم الخيارات عبر وسائل التواصل الاجتماعي

للخيارات أنواع في باب البيوع، ومنها أربعة مشهورة أي: خيار الشرط، وخيار الرؤية، وخيار العيب، وخيار التعيين. صدر الحكم بجواز استخدام هذه الخيارات من الإنترنت إلا خيار الرؤية، فإنه لا يسقط برؤية المبيع عبر مواقع التواصل لإمكان التزوير والخدعة فيها، فعندما رآه المشتري ولم يجد المبيع موافقاً لرغبته، فله أن يردّه بسبب خيار الرؤية.

كما ذكر في الدر المختار: «لا خارج دار وصحنها» على المفتى به كما مرّ «أو رؤية ذهن في زجاج»<sup>(٢)</sup> لوجود الحائل، وفي البناية شرح الهداية: إذا اشترى ذهنًا في زجاج فنظر إلى الزجاج، لا يكفي ذلك حتى يصبّه على الكف عند أبي حنيفة رحمه الله<sup>(٣)</sup>.

## ٣- حكم وقوع الأنكحة والطلاق والرجعة في باب المناكحات

أثرت وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة في الأحكام الفقهية والشرعية، كما ظهر تأثيرها في شؤون الحياة بأسرها، بناءً على ذلك تكثر الأسئلة عن نفاذ العقود المّتمة من وسائل التواصل الاجتماعي وانعقادها، بالخصوص عن عقد النكاح ووقوع الطلاق والرجعة. فنقدم الحكم الشرعي لكل واحد منها على الترتيب.

### النكاح وحكمه عبر وسائل التواصل الاجتماعي:

والنكاح لغة: الضم والوطء.

والنكاح اصطلاحاً: هو عقد يفيد ملك المتعة.

(١) بدائع الصنائع، ٥/٢١٥.

(٢) الدر المختار، (٤/٥٩٩).

(٣) البناية شرح الهداية، (٨/٩٢).

## حكم النكاح بالكتابة:

والنكاح ينعقد بالكتاب كما ينعقد بالخطاب. كما في شرح فتح القدير: ينعقد النكاح بالكتاب كما ينعقد بالخطاب وصورته أن يكتب إليها يخطبها، فإذا بلغها الكتاب أحضرت الشهود وقرأته عليهم، وقالت: زوّجت نفسي منه، أو تقول: إن فلاناً قد كتب إليّ يخطبني فاشهدوا أنني زوّجت نفسي منه<sup>(١)</sup>، كما في المبسوط: فإن جاء الزوج بالكتاب مختوماً إلى الشهود، وقال: هذا كتابي إلى فلانة فاشهدوا على ذلك لم يجز ذلك في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى حتى يعلم الشهود ما في الكتاب، وهو قول أبي يوسف الأول ثم رجع فقال: يجوز ولا يشترط إعلام الشهود بما في الكتاب، وأصل الخلاف في كتاب القاضي إلى القاضي عند أبي يوسف رحمه الله تعالى تجوز الشهادة على الكتاب والختم وإن كان لا يعلم الشهود ما في الكتاب، وعند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا تجوز؛ لأن المشهود به ما في الكتاب لا نفس الكتاب<sup>(٢)</sup>.

## النكاح عن طريق المهاتفة:

فعقد الزواج بين غائبين عن طريق الأجهزة السلوكية واللاسلكية صورة جديدة لم يكن لها وجود في العصور السابقة؛ ولكن بعض الباحثين<sup>(٣)</sup> يرى أن له نظيراً، وأقرب مثال لهذه الصورة ما ذكره النووي من عقد البيع بين متنادين، بأن يكون العاقدان في مكانين يسمع كل منهما نداء الآخر، شاهده أو لم يشاهده، وفي ذلك يقول: (لو تناديا وهما متباعداً وتبايعا صحّ البيع بلا خلاف<sup>(٤)</sup>)، اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين:

**القول الأول:** يجيز إجراء عقد الزواج مشافهة عن طريق وسائل الاتصالات الحديثة، كالهاتف، والإنترنت، وممن ذهب هذا المذهب الشيخ مصطفى الزرقا، والشيخ بدران أبو العينين بدران. ويمكن أن يُستدلّ لهم بما يلي: التعاقد عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي والوسائل الإلكترونية مهاتفة توفرت فيه شروط عقد الزواج كالتلفظ بالإيجاب والقبول، وسماع كل من العاقدين للآخر ومعرفة به، والموالاتة بين الإيجاب والقبول، ووجود الولي، ووجود الشهود الذين يسمعون الإيجاب والقبول فيكون العقد صحيحاً.

(١) شرح فتح القدير (٣/١٩٧).

(٢) المبسوط (٥/١٧).

(٣) ذكر ذلك الدكتور علي محيي الدين، ضمن مجموعة بحوث إجراء العقود بالآت الاتصال الحديثة، ضمن مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد السادس، الجزء الثاني، جدة (ص، ٩٣٥).

(٤) المجموع للنووي، المدينة المنورة.

**القول الثاني:** الذي هو المختار عند الأحناف: يمنع عقد الزواج بطريق الوسائل الحديثة الإلكترونية، ومنها: وسائل التواصل الاجتماعي، ومنها: التعاقد عبر شبكة الإنترنت مهاتفة، وتشمل وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة؛ لأن من جملة شرائط النكاح الشرط الأهم، وهو: اتحاد المجلس، وأن هذا ليس بمجلس حقيقةً وحكمًا؛ لأن المتعاقدين حينئذ يكونان في الأماكن المختلفة، فلذا لا يجوز النكاح بتلك الوسائل الحديثة إلا بطريق الوكالة. وحكمه ما يلي:

### حكم الوكالة بالنكاح:

وأما إذا لم يمكن الحضور لأحد الفريقين في المجلس من أجل التباعد فطريق جوازه: أن يجعل شخصًا عاقلًا بالغًا - مثلاً والده أو جدّه أو عمّه - وكيلًا بأن يزوجه بنت فلان بكذا عوض من المهر، ثم يحضر ذاك الوكيل في المجلس ويقوم بالإيجاب والقبول بحضور الشاهدين مع فريق الآخر، فهكذا ينعقد النكاح شرعًا. فالمختصر: أنه لا يصح النكاح من طريق شبكات التواصل؛ لكن يصح توكيله. فلذا إن كان الفريقان في أماكن متباعدة فعليهم أن يرّجّحوا إتمام العقد بطريق التوكيل، لا بطريق المباشرة؛ لأن طريق التوكيل متفق عليه عند العلماء قاطبة، وأما طريق المباشرة فمختلف.

كما في خلاصة الفتاوي: امرأة وكّلت رجلًا بأن يزوجها من نفسه، فقال الوكيل: اشهدوا أنني قد تزوجت فلانة من نفسي وإن لم يعرف الشهود فلانة لا يجوز النكاح ما لم يذكر اسمها واسم أبيها وجدّها، وإن عرف الشهود فلانة، وعرفوا أنه أراد به تلك المرأة يجوز<sup>(١)</sup>.

وذهب بعض العلماء (كالشيخ محمد صالح المنجد والشيخ ابن باز رحمهما الله) إلى أن يصح النكاح من طريق وسائل التواصل وينعقد شرعًا، وذلك؛ لأنهم يوسّعون معني «اتحاد المجلس»، ويعدّون الاجتماع واللقاء والمحادثة عبر مواقع التواصل كمجلس واحد بشرط تواصل الكلام على موضوع واحد رغم اختلاف الأماكن، ويجوزون للشهادة حصول العلم اليقيني من دون حضور الشاهدين موضع الواقعة، ويقتصرون في هذا الباب على قرائن خارجية؛ لتحرز عن أي نوع من التزوير والكذب من طريق الإنترنت.

كما في الدر المختار مع رد المحتار: ومن شرائط الإيجاب والقبول: اتحاد المجلس لو حاضرين... (قوله: اتحاد المجلس) قال في البحر: فلو اختلف المجلس لم ينعقد، فلو أوجب أحدهما فقام الآخر أو اشتغل بعمل آخر، بطل الإيجاب؛ لأن شرط الارتباط اتحاد الزمان، فجعل المجلس جامعًا تيسيرًا<sup>(٢)</sup>.

(١) خلاصة الفتاوي (١٥/٢).

(٢) الدر المختار مع رد المحتار (كتاب النكاح: ١٣/١٢).

وفي الهندية: أن يكون الإيجاب والقبول في مجلس واحد، حتى لو اختلف المجلس بأن كانا حاضرين فأوجب أحدهما فقام الآخر عن المجلس قبل القبول أو اشتغل بعمل يوجب اختلاف المجلس لا ينعقد، وكذا إذا كان أحدهما غائباً لم ينعقد، حتى لو قالت امرأة بحضرة شاهدين: زوجت نفسي من فلان، وهو غائب فبلغه الخبر، فقال: قبِلْتُ، أو قال رجل بحضرة شاهدين: تزوجتُ فلانةً وهي غائبة، فبلغها الخبر، فقالت: زوجت نفسي منه، لم يجز وإن كان القبول بحضرة ذينك الشاهدين، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى. ولو أرسل إليها رسولاً أو كتب إليها بذلك كتاباً، فقبِلت بحضرة شاهدين سمِعَا كلام الرسول وقراءة الكتاب جاز؛ لاتحاد المجلس من حيث المعنى، وإن لم يسمعا كلام الرسول وقراءة الكتاب لا يجوز عندهما»<sup>(١)</sup>.

وفي النهر الفائق: واعلم أن للإيجاب والقبول شرائط: اتحاد المجلس، فلو اختلف لم ينعقد، بأن أوجب أحدهما فقام الآخر قبل القبول واشتغل بعمل آخر»<sup>(٢)</sup>.

وفي البحر الرائق: ولم يذكر المصنف شرائط الإيجاب والقبول، فمنها: اتحاد المجلس إذا كان الشخصان حاضرين، فلو اختلف المجلس لم ينعقد، فلو أوجب أحدهما فقام الآخر أو اشتغل بعمل آخر بطل الإيجاب؛ لأن شرط الارتباط اتحاد الزمان فجعل المجلس جامعاً تيسيراً»<sup>(٣)</sup>.

وفي بدائع الصنائع: وأما الذي يرجع إلى مكان العقد فهو اتحاد المجلس إذا كان العاقدان حاضرين، وهو أن يكون الإيجاب والقبول في مجلس واحد، حتى لو اختلف المجلس لا ينعقد النكاح، بأن كانا حاضرين فأوجب أحدهما فقام الآخر عن المجلس قبل القبول أو اشتغل بعمل يوجب اختلاف المجلس لا ينعقد؛ لأن انعقاده عبارة عن ارتباط أحد الشطرين بالآخر، فكان القياس وجودهما في مكان واحد، إلا أن اعتبار ذلك يؤدي إلى سد باب العقود، فجعل المجلس جامعاً للشطرين حكماً مع تفرّقهما حقيقة؛ للضرورة، والضرورة تندفع عند اتحاد المجلس، فإذا اختلف تفرّق الشطرين حقيقةً وحكماً فلا ينتظم الركن»<sup>(٤)</sup>.

وفي الموسوعة الفقهية الكويتية: «ونوع يرجع إلى مكان العقد وهو اتحاد المجلس إذا كان العاقدان حاضرين، وهو أن يكون الإيجاب والقبول في مجلس واحد، حتى لو اختلف المجلس لا ينعقد النكاح،

(١) الفتاوى الهندية، كتاب النكاح، الباب الأول في تفسير النكاح شرعاً وصفته وركنه وشرطه وحكمه، ط: دار الفكر: ١/٢٦٩.

(٢) النهر الرائق، كتاب النكاح، ط: دار الكتب العلمية: ١٧٨/٢.

(٣) البحر الرائق، كتاب النكاح، ط: دار المعرفة: ٨٩/٣.

(٤) بدائع الصنائع، كتاب النكاح، فصل وأما شرائط الركن فأنواع، ط: دار الكتاب العربي: ٢/٢٣٢.

بأن كانا حاضرين فأوجب أحدهما فقام الآخر عن المجلس قبل القبول، أو اشتغل بعمل يوجب اختلاف المجلس لا ينعقد؛ لأن انعقاده عبارة عن ارتباط أحد الشرطين بالآخر»<sup>(١)</sup>.

وفي رد المحتار على الدر المختار: «ويتولي طرفي النكاح واحد) بإيجاب يقوم مقام القبول في خمس صور: كأن كان ولياً، أو وكيلاً من الجانبين... إلخ قوله: (وليّاً أو وكيلاً من الجانبين) كزوجة ابني بنت أخي، أو زوجة موكلتي فلاناً موكلتي فلانة، قال ط: يكفي شاهدان علي وكالته ووكالتهما وعلي العقد؛ لأن الشاهد يتحمل الشهادات العديدة»<sup>(٢)</sup>.

وفي الهندية: «ولو قالت: إن فلاناً كتب إليّ يخطبني فاشهدوا أنني قد زوجت نفسي منه، صح النكاح؛ لأن الشهود سمعوا كلامهما بإيجاب العقد وسمعوا كلام الخاطب بإسماعها إياهم، هكذا في الذخيرة. ولو كتب الإيجاب والقبول لا ينعقد»<sup>(٣)</sup>.

وفي المبسوط للسرخسي: «ولو قالت بين يدي الشهود: زوجت نفسي منه لا ينعقد النكاح أيضاً؛ لأن سماع الشهود كلام المتعاقدين شرط لجواز النكاح، وإنما سمعوا كلامها هنا لا كلامه، لو كانت حين بلغها الكتاب قرأته على الشهود وقالت: إن فلاناً كتب إليّ يخطبني فاشهدوا أنني قد زوجت نفسي منه فهذا صحيح؛ لأنهم سمعوا كلام الخاطب بإسماعها إياهم إما بقراءة الكتاب أو العبارة عنه، وسمعوا كلامهما حيث أوجبت العقد بين أيديهم فلماذا تم النكاح»<sup>(٤)</sup>. وفيه أيضاً: «وأن الخطبة بالكتاب تصح، وهذا لأن الكتاب ممن نأى كالخطاب ممن دنا، فإن الكتاب له حروف ومفهوم يؤدي عن معنى معلوم، فهو بمنزلة الخطاب من الحاضر»<sup>(٥)</sup>.

وفي فتح القدير: ينعقد النكاح بالكتاب كما ينعقد بالخطاب، وصورته: أن يكتب إليها يخطبها، فإذا بلغها الكتاب أحضرت الشهود وقرأته عليهم، وقالت: زوجت نفسي منه. أو تقول: إن فلاناً قد كتب إليّ يخطبني فاشهدوا أنني زوجت نفسي منه. أما لو لم تقل بحضرتهم سوى زوجت نفسي من فلان لا ينعقد؛ لأن سماع الشطين شرط صحة النكاح»<sup>(٦)</sup>.

(١) الموسوعة الفقهية الكويتية، شروط النكاح، ط: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت: ٣١/٣٠٣.

(٢) رد المحتار على الدر المختار (كتاب النكاح، باب الكفاءة، مطلب في الوكيل والفضولي في النكاح، ط: سعيد: ٩٧، ٩٦).

(٣) الفتاوى الهندية، كتاب النكاح، الباب الأول في تفسير النكاح شرعاً وصفته وركنه وشرطه وحكمه، ط: دار الفكر:

٢٦٩/١.

(٤) المبسوط للسرخسي، كتاب النكاح، باب الوكالة في النكاح، دار المعرفة، بيروت: ١٦/٥.

(٥) المبسوط للسرخسي، كتاب النكاح، باب الوكالة في النكاح، دار المعرفة، بيروت: ١٦/٥.

(٦) فتح القدير، كتاب النكاح، ط: رشيدية: ٣/١٠٩.



وفي الموسوعة الفقهية الكويتية: «وأما الغائب فقد اختلف الفقهاء في انعقاد النكاح بالكتابة إليه. فعند الحنفية ينعقد النكاح بالكتاب كما ينعقد بالخطاب، وصورته: أن يكتب إليها يخطبها، فإذا بلغها الكتاب أحضرت الشهود وقرأته عليهم وقالت: زوجت نفسي منه، أو تقول: إن فلاناً كتب إلي يخطبني فاشهدوا أنني زوجت نفسي منه، أما لو لم تقل بحضرتهم سوى زوجت نفسي من فلان لا ينعقد؛ لأن سماع الشطرين شرط صحة النكاح، وبإسماعهم الكتاب أو التعبير عنه منها قد سمعوا الشطرين»<sup>(١)</sup>. (نكاح، أركان النكاح، أولاً: الصيغة في النكاح، ما يقوم مقام اللفظ في انعقاد النكاح، منها: ب - الكتابة: ٢٣١ / ٣١، ط: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت).

### الطلاق وحكمه عبر وسائل التواصل الاجتماعي:

والطلاق لغة: رفع القيد.

والطلاق اصطلاحاً: رفع القيد الثابت بالنكاح.

### البحث الأول: حكم الطلاق عبر وسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية مهاتفةً:

إذا طلق الرجل زوجته مشافهة عن طريقة الهاتف أو الكمبيوتر المرتبط بشبكة الإنترنت فإن الطلاق واقع شرعاً؛ لأن الطلاق لا يتوقف على حضور الزوجة، ولا رضاها، ولا علمها، كما أنه لا يتوقف على الإشهاد، فالطلاق يقع بمجرد تلفظ الزوج به، ولكن يشترط أن تتأكد الزوجة من أن الذي خاطبها هو زوجها، وليس هناك تزوير؛ لأنه يُبنى على ذلك اعتداد الزوجة، واحتسابها لبداية العدة من وقت صدور الطلاق الذي خاطبها به الزوج، ويصدق ذلك أيضاً بالنسبة إلى الزوجة المفوضة بالطلاق من قبل زوجها حين العقد، جاز لها طلاق نفسها منه عن هذا الطريق<sup>(٢)</sup>.

### البحث الثاني: الطلاق عبر وسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية:

كتابة الطلاق للزوجة بالرسالة والكتابة عن طريق الحاسوب الآلي المرتبط بوسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية فيه الخلاف القديم الذي ذكره الفقهاء بالطلاق بطريق الكتابة؛ فقد ذهب الظاهرية<sup>(٣)</sup> وبعض الفقهاء، إلى أن الطلاق لا يقع بالكتابة، وقد احتجوا بما يلي:

أن اسم الطلاق قد ورد في القرآن الكريم على اللفظ لا على الكتابة، قال ابن حزم: (ومن كتب إلى امرأته بالطلاق فليس شيئاً) وقال: قال الله تعالى: ﴿الطَّلُقُ مَرَّتَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، وقال الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا اللَّيْئُ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]، ولا يقع في اللغة التي خاطبنا الله تعالى بها

(١) فتح القدير، كتاب النكاح، ط: رشيدية: ١٠٩/٣. (٢) مستجدات الفقهية في قضايا الزواج والطلاق (ص ١١٢).

(٣) المُحَلِّي لابن الحزم، القاهرة، ١٣٥٢هـ / ١٠ / ١٩٩٧.

ورسوله ﷺ اسم تطليق على أن يكتب، إنما يقع ذلك على اللفظ به، فصحَّ أن الكتاب ليس طلاقاً. حتى يلفظ به إذا لم يوجب ذلك نص.

ذهب الفقهاء إلى أن الطلاق يقع بالكتابة المستبينة الواضحة المفهومة، وهي التي تبقى بعد كتابتها ويمكن قراءتها، كما يقع باللفظ مع خلاف فيما بينهم في اشتراط النية في الكتابة، أو عدم اشتراطها، وفيما إذا كانت بألفاظ صريحة أم كانت بألفاظ كناية.

#### الكتابة المستبينة عند الحنفية قسمان:

١- مستبينة.

٢- وغير مرسومة.

فالأولى كمن يكتب إلى زوجته باسمها، وعنوانها: يا فلانة أنت طالق. وأما غير المرسومة فهي على خلاف ذلك، كما لو كتب: فلانة قائلاً طالق، أو زوجتي طالق، دون أن يوجه الكتابة إليها، والفرق بين القسمين أن الكتابة المستبينة المرسومة إن كانت بألفاظ صريحة فلا يحتاج إلى نية، فلو ادعى أنه لم ينو طلاقاً لم يصدق، أما الكتابة غير المرسومة فتعد من الكنايات، فلا يقع بها طلاق إلا مع النية، سواء أكان بألفاظ صريحة أم بألفاظ كناية، فلو ادعى أنه لم ينو صدق في ذلك.

قال ابن عابدين: «وإن كانت مستبينة لكنها غير مرسومة إن نوى الطلاق يقع وإلا لا، وإن كانت مرسومة يقع الطلاق نوى، أو لم ينو»<sup>(١)</sup>.

وذهب المالكية<sup>(٢)</sup> والشافعية<sup>(٣)</sup> والحنابلة<sup>(٤)</sup> إلى أن الطلاق يصح بالكتابة؛ لكن إذا لم ينو بالكتابة الطلاق فلا يقع به شيء، وبعبارة صريحة عدوا الكتابة بالطلاق كناية، ولو كان اللفظ صريحاً في الطلاق. قال الخرشي: «إن الزوج إذا كتب إلى زوجته أو إلى غيرها أنه طلقها، وهو عازم على ذلك فإن الطلاق يقع عليه بمجرد فراغه من الكتابة»<sup>(٥)</sup>.

وجاء في مختصر المزني: «ولو كتب بطلاقها فلا يكون طلاقاً إلا بأن ينويه»، وقال النووي: «قال أصحابنا: كل تصرف يستقل به الشخص كالطلاق والعتاق والإبراء ينعقد مع النية بلا خلاف كما ينعقد بالصريح»<sup>(٦)</sup>.

(١) حاشية ابن عابدين، القاهرة، طبعة دار الفكر - بيروت (٣/٢٤٦).

(٢) الخرشي على مختصر خليل القاهرة ١٣١٧هـ (٣/١٨٩).

(٣) مختصر المزني، مطبوع على هامش الأم.

(٤) المغني لابن القدامة على هامشه الشرح الكبير.

(٥) الخرشي على مختصر خليل القاهرة ١٣١٧هـ (٣/١٨٩).

(٦) المجموع، ١٦٦/٩.

وقال ابن قدامة في المغني: «وإن كتب طلاق امرأته ونوى طلاقها وقع، وإن نوى تجويد خطه، أو غم أهله لم يقع».

وفي المنتزع المختار: «والكتابة على ضربين: لفظ وغير لفظ، فغير اللفظ هو كالكتابة المرسومة...». وقد جاء عقب ذلك في الحاشية قول الشارح: «سواء كتب صريحا أو كناية».

والراجح هو أن الطلاق يقع إذا كانت الكتابة مستبينة ومرسومة وكانت بألفاظ صريحة نوى أو لم ينو؛ لأن اللفظ الصريح لا يحتاج إلى نية، فلو ادعى أنه لم ينو طلاقاً لم يُصدّق، وأما إن كانت مستبينة ومرسومة، ولكن كانت بلفظ غير صريح في الطلاق فتحتاج إلى النية، فلا صريح، وأما الكتابة غير المرسومة فتُعَدُّ من الكنايات يقع الطلاق بها إلا مع النية سواء أكانت بألفاظ صريحة أم بألفاظ كناية، فلو ادعى أنه لم ينو طلاقاً صدّق في ذلك.

وأما قول الظاهرية والجعفرية أن الطلاق لا يقع بالكتابة؛ لأن اسم الطلاق ورد في القرآن باللفظ لا بالكتابة فهذا تحكّم لا مبرّر له؛ لأن القصد من اللفظ هو التعبير عن إرادة الزوج في مفارقة زوجته، وهذا التعبير قد يكون بالألفاظ، كما يكون بالكتابة، وخاصة إن كان الزوج غائباً.

وأما جعل الجمهور من الفقهاء (المالكية والشافعية والحنابلة) الكتابة بالطلاق كناية، ولو كان اللفظ صريحاً في الطلاق، وكانت الكتابة مستبينة ومرسومة، فهذا تحكّم لا مبرر له؛ لأن الكتابة إذا كانت مستبينة ومرسومة وبلفظ صريح في الطلاق فلماذا لا نحكم بوقوع الطلاق؟ وبهذا يتضح أن الطلاق عبر وسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية كتابة يقع إذا كانت الكتابة مستبينة، ومرسومة، وبلفظ صريح في الطلاق، فإن كانت مستبينة ومرسومة ولكنها بلفظ غير صريح في الطلاق، فلا بد أن يُسأل المطلق عن نيته. وأما إن كانت الكتابة غير مستبينة ولا مرسومة فإن المطلق يُسأل عن نيته فإن أراد الطلاق وقع كما هو مذهب الحنفية.

### حكم الطلاق:

فلما لا يجب لوقوع الطلاق استماع المرأة إلى كلمات الطلاق من فيّ الزوج، بل لا يجب التلفظ بكلمات الطلاق، وقد يكفي بلوغه إلى المرأة من عطف الزوج، سواء بالكتابة أو بتسجيل الصوت أو بغير ذلك من أي طريق ممكن. فصدر العلماء الحكم بوقوع الطلاق من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك لأن الكتابة نابت مناب البيان شرعاً، فلذا إن أرسل الزوج الطلاق عبر الهاتف المحمول في رسالة كتابية أو صوتية أو بتسجيل فيديو يقع الطلاق.

كما ذكر في الدر المختار: «كتب الطلاق إن كان مستبيناً على نحو لوح وقع إن نوي»<sup>(١)</sup>، وفيه أيضاً: «وركنه لفظ مخصوص هو ما جعل دلالة على معني الطلاق من صريح أو كناية فخرج الفسوخ على ما مر، وأراد اللفظ ولو حكماً ليدخل الكتابة المستبينة»<sup>(٢)</sup>.

وفي الجوهرة النيرة: «إذا كتب طلاق امرأته كتاباً مستبيناً على لوح أو حائط أو رمل أو ورق الأشجار أو غير ذلك، وهو مستبين إن نوى الطلاق وقع»<sup>(٣)</sup>.

وفي بدائع الصنائع: وأما بيان ركن الطلاق فركن الطلاق هو اللفظ الذي جعل دلالة على معنى الطلاق لغة، وهو التخلية والإرسال، ورفع القيد في الصريح، وقطع الوصلة، ونحوه في الكناية»<sup>(٤)</sup>.

كل هذا إذا كان الزوج يطلق امرأته باختياره، أما إذا كان مضطراً بحيث يُجبره أحد على تطبيق زوجته وإلا يعذبه أو يقتله، والمُجبر في الواقع قادر على تحقيق ما يهدد به، وهو يخشى على نفسه منه، فحينئذ إن أرسل الطلاق من خلال وسائل التواصل في رسالة صوتية فيقع، وإن أرسله في رسالة كتابية فلا يقع.

كما هو منصوص في الدر المختار وحاشيته لابن عابدين: فلو أكره علي أن يكتب طلاق امرأته فكتب لا تطلق؛ لأن الكتابة أقيمت مقام العبارة باعتبار الحاجة، ولا حاجة هنا، كذا في الخامسة»<sup>(٥)</sup>.

وفي الفتاوى الهندية: رجل أكره بالضرب والحبس علي أن يكتب طلاق امرأته فلانة بنت فلان فكتب: امرأته فلانة بنت فلان طالق، لا تطلق امرأته كذا في فتاوى قاضي خان»<sup>(٦)</sup>.

وأيضاً في الفتاوى الهندية: ويُعدُّ في الإكراه معني في المكروه، ومعني في المكروه ومعني فيما أكره عليه ومعني فيما أكره به، فالمعتبر في المكروه تمكنه من إيقاع ما هدد به، فإنه إذا لم يكن متمكناً من ذلك فأكراهه هذيان، وفي المكروه المعتبر أن يصير خائفاً على نفسه من جهة المكروه في إيقاع ما هدد به عاجلاً؛ لأنه لا يصير ملجأً محمولاً طبعاً إلا بذلك، وفيما أكره به أن يكون مُتلفاً أو مزماً أو مُتلفاً عضواً أو مُوجباً غمماً بعدم الرضا»<sup>(٧)</sup>.

(١) الدر المختار (٣/٢٤٦).

(٢) الدر المختار (٣/٢٣٠).

(٣) الجوهرة النيرة (٤/١٣١).

(٤) بدائع الصنائع (٣/٩٨).

(٥) حاشيته ابن عابدين (٣/٢٣٦).

(٦) الفتاوى الهندية (١/٣٧٩).

(٧) الفتاوى الهندية.

وفي المبسوط للسرخسي: «وفي المكره المعتبر أن يصير خائفاً على نفسه من جهة المكره في إيقاع ما هدده به عاجلاً؛ لأنه لا يصير ملجأً محمولاً طبعاً إلا بذلك، وفيما أكره به بأن يكون متلفاً أو مزماً أو متلفاً عضواً أو موجباً غمماً ينعدم الرضا»<sup>(١)</sup>.

### حكم الرجعة بوسائل الاتصال الحديثة:

الرجعة لغة: بفتح الراء وكسرهما، المرّة من الرجوع.

وأما اصطلاحاً: فهي استدامة الملك القائم بلا عوض ما دامت في العدة، أو هي رد المرأة إلى النكاح من طلاقٍ غير بائن في العدة من غير استئناف عقد.

### حكم الرجعة:

يباح للزوج إن طلق زوجته طلقاً أو طلقتين، وكان قد دخل بها ولم يكن بعوض، أن يراجعها قبل انقضاء العدة، كما قال تعالى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ [البقرة: ٢٢٨]؛ فالرجعة على نوعين: قولياً وفعلياً.

أما القولية فيقول: راجعتك أو رددتك أو مسكتك، وأما الفعلية فيكل ما يوجب حرمة المصاهرة كمس أو تقبيل. ولا يشترط لها حضور المرأة في مجلس الرجل، بل ولا علمها حتى تصح مع غيبتها، وبلا علم بها، وتصح بالقول والفعل والكتابة. وإذا جازت الرجعة بالكتابة من بعيد فكذا بوسائل الاتصال الحديثة.

كما صرح في بدائع الصنائع: ولا يشترط فيها رضا المرأة؛ لأنها من شرائط ابتداء العقد لا من شرط البقاء، وكذا إعلامها بالرجعة ليس بشرط حتى لو لم يعلمها بالرجعة جازت؛ لأن الرجعة حقه على الخلوص؛ لكونه تصرفاً في ملكه بالاستيفاء والاستدامة، فلا يشترط فيه إعلام الغير كالإجازة في الخيار؛ لكنه مندوب إليه، ومستحب؛ لأنه إذا راجعها ولم يعلمها بالرجعة فمن الجائز أنها تتزوج عند مضي ثلاث حيض ظناً منها أن عدتها قد انقضت، فكان ترك الإعلام فيه تسبباً إلى عقدٍ حرامٍ عسى فاستحبت له أن يعلمها<sup>(٢)</sup>.

### ٤- بيان الحكم الشرعي في إثبات الدعاوى والأيمان في باب الجنایات والأقضية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة

إن الدعوى هي الوسيلة الأساسية للوصول إلى الحق المتنازع فيه أو المعتدى عليه، وهي الوسيلة الأساسية للدفاع عن النفس، وحفظ الأموال، وحماية الأعراض من الاعتداء، ومن الأخطار المتوقعة، والإسلام قد أقر حق التملك للإنسان، ثم بين له الطريق للوصول إلى حقه عن طريق رفع الدعوى إلى القضاء.

(١) المبسوط للسرخسي (٢٤/٣٩).

(٢) بدائع الصنائع (٣/١٨١).

### بحث الدعوى بوسائل التواصل الاجتماعي الحديثة:

الدعوى لغة: قول يقصد به الإنسان إيجاب حق على غيره، أو هي: الطلب والتمني، كما قال تعالى: ﴿وَلَهُمْ مَا يَدْعُونَ﴾ [يس: ٥٧]، وتُجمع على دعاوٍ ودعاوي.

وشرعاً: إخبارٌ بحقٍّ للإنسان على غيره عند الحاكم.

وركنها: هو قول الرجل: لي على فلان، أو قبل فلان كذا، أو قضيت حق فلان، أو أبرأني عن حقه، ونحوها.

وشرائطها عند الحنفية:

أولاً: أهلية العقل أو التمييز: يشترط أن يكون المدعي والمدعي عليه عاقلين، فلا تصح دعوى المجنون والصبي غير المميز، كما لا تصح الدعوى عليهما، فلا يلزمان بالإجابة على دعوي الغير عليهما، ولا تُسمع البينة عليهما.

ثانياً: أن تكون في مجلس القضاء: لأن الدعوى لا تصح في غير هذا المجلس.

ثالثاً: أن تكون دعوى المدعي على خصم حاضر لدى الحاكم عند سماع الدعوى والبينة والقضاء، فلا تُقبل الدعوى على غائب، كما لا يُقضى على غائب عند الحنفية، سواء أكان غائباً وقت الشهادة أم بعدها، وسواء أكان غائباً عن مجلس القاضي أم عن البلد التي فيها القاضي. ولا يشترط هذا الشرط في المذاهب الأخرى. إلا أن الوكالة برفع الدعوى إلى مجلس القضاء يجوز عند الإمام أبي حنيفة رحمه الله. كما ذكر في الدر المختار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار: «وشرطها أي شرط جواز الدعوى مجلس القضاء وحضور خصمه فلا يقضي على غائب»<sup>(١)</sup>.

وفي الفتاوي الهندية: «وأما شروط صحتها - ومنها حضرة الخصم، فلا تسمع الدعوى والبينة إلا على خصم حاضر ومنها مجلس القضاء، فالدعوى في غير مجلس القضاء لا تصح حتي لا يُستحقَّ على المدعي عليه جوابه - ومنها أن تكون بلسانه عيناً إذا لم يكن به عذرٌ إلا رضي المدعي عليه بلسان غيره عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما ليس بشرط»<sup>(٢)</sup>.

وفي البحر الرائق: «ومنها مجلس القضاء فلا تسمع هي والشهادة إلا بين يدي الحاكم، ومنها حضرة الخصم فلا يسمعان إلا على خصم حاضر إلا إذا التمس المدعي ذلك بالكتاب الحكمي للقضاء»<sup>(٣)</sup>. فلذا يجب الحضور على المدعي مجلس القاضي لإثبات دعواه إذا لم يكن به عذر، ولا تُعدُّ الدعوى عبر شبكات التواصل الاجتماعي لعدم وجود شروط صحتها في هذه الحالة.

(١) الدر المختار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار (ص ٥١٠).

(٢) الفتاوي الهندية، (٤/٢).

(٣) البحر الرائق، (٧/١٩٢).

### بحث الشهادة بوسائل التواصل الاجتماعي الحديثة:

الشهادة في اللغة: تُطلق على الإخبار والإعلام، فأصل الشهادة الإخبار بما شاهده. ومنه قوله تعالى:

﴿وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَافِظِينَ﴾ [يوسف: ٨١].

وفي الشرع: عرّف فقهاء المذاهب الأربعة الشهادة بعدّة تعريفات، أهمها عند الحنفية: إخبارٌ بحقٍّ

للغير على الغير بلفظ الشهادة عند القاضي عن مشاهدة وعيان لا عن ظن وحُسبان<sup>(١)</sup>.

وعند المالكية: «إخبار عدلٍ حاكمًا بما علم، ولو بأمرٍ عامٍّ، ليحكم بمقتضاه»<sup>(٢)</sup>.

وعند الشافعية: «إخبار بحقٍّ للغير على الغير بلفظ (أشهد)»<sup>(٣)</sup>.

وعند الحنابلة: «الإخبار بما علمه بلفظ خاص»<sup>(٤)</sup>.

### الحكم الشرعي لأداء الشهادة بوسائل الاتصال الحديثة:

إن أداء الشهادة في الأصل فرض كفاية، إذا قام به البعض سقط الإثم عن من تحملها، وإذا امتنع الجميع من تحمل الشهادة عن أدائها، أثم الجميع، وإذا تعيّن شخص لأداء الشهادة، صار أدؤها فرض عين في حقه، كيلا تضيع الحقوق، ولأدلة أخرى في حكم الشهادة، ومكان أداء الشهادة هو مجلس القاضي، وقد صرح به فقهاء الحنفية والحنابلة.

قال الكاساني رحمه الله تعالى: «وأما الذي يخص المكان فواحد، وهو مجلس القاضي؛ لأن الشهادة لا تكون حجة ملزمة إلا بقضاء القاضي فتختص بمجلس القاضي»<sup>(٥)</sup>.

وقال البهوتي رحمه الله تعالى: «ويختص الأداء بمجلس الحكم؛ لأن السماع بغيرها لا يحصل به مقصودها»<sup>(٦)</sup>.

وفي البحر الرائق: «ومنها مجلس القضاء فلا تسمع هي والشهادة إلا بين يدي الحاكم»<sup>(٧)</sup>، وفيه أيضًا: «وما يرجع إلى مكانها واحد وهو مجلس القضاء»<sup>(٨)</sup> فعلى هذا يلزم الشاهد المُثول أمام القاضي لأداء شهادته في مجلس القاضي إذا دُعي إليها من قبل المشهود له، وتمكن من ذلك.

أما إذا عجز عن الحضور إلى مجلس القضاء لسبب ما فإنه يسقط عنه وجوب أداء الشهادة. وقد ذكر

الفقهاء عدة أسباب للعجز عن أداء الشهادة:

- |  |  |
|--|--|
| (١) البحر الرائق شرح كنز الدقائق (٥٦/٧). | (٢) حاشية الدسوقي على شرح الكبير (١٦٤/٤).      |
| (٣) حاشية البجيرمي على الخطيب (٤/٤٢٦).   | (٤) كشف القناع عن متن الإقناع للبهوتي (٦/٤٠٤). |
| (٥) بدائع الصنائع (٢٧٧/٦).               | (٦) كشف القناع (٤٠٥/٦).                        |
| (٧) البحر الرائق (١٩٢/٧).                | (٨) البحر الرائق.                              |

- منها: السفر؛ بأن يكون الشاهد مسافرًا إلى مكان يبعد عن المحل الذي تقام به الدعوى.
- ومنها: العمل؛ بأن يكون الوقت الذي دُعي إليه الشاهد لأداء الشهادة يتعارض مع وقت عمله.
- ومنها: المرض؛ بأن يكون الشاهد مريضًا بمرض لا يستطيع معه الذهاب إلى مقر القضاء لأداء الشهادة.
- ومنها: أن لا ينتفع بشاهدته؛ كأن يكون الشاهد ممن لا تقبل شهادتهم لفقد شروط الشهادة.
- ومنها: الضرر؛ كأن يخشى الشاهد من أداء الشهادة في مجلس القاضي ضررًا في نفسه أو ماله أو عرضه.
- ولا شك أن الفقهاء إنما أسقطوا وجوب أداء الشهادة عن الشاهد في الحالات المذكورة، نظرًا للمشقة والضرر الذي يلحق به إذا أُلزم بالحضور لأداء الشهادة في مجلس القاضي.
- فلذا أصدر علماء العصر الحديث الحكم بجواز أداء الشهادة عبر وسائل الاتصال في حالة العذر إذا كان الأداء مباشرة، غير علماء الحنفية، فإنهم لا يجوزون استخدام وسائل الاتصال الحديثة لأداء الشهادة؛ لأن تلك الوسائل غير آمنة، إذ هي عرضة للتزوير والتبديل، حيث إن تقليد الأصوات بمؤثرات صوتية على الصوت أمر ممكن.

#### بحث الأيمان بوسائل التواصل الاجتماعي الحديثة:

- عند الحنفية لا يُعدُّ «اليمين» عبر وسائل التواصل؛ لأن القيام بالحلف مشروط بأن يكون في مجلس القاضي مثل أداء الشهادة، فلا يجزئ اليمين عن منكر من طريق وسائل التواصل.
- كما هو مذكور في حاشية رد المحتار: «كما أن التحليف عند غير القاضي، لا يُعدُّ، فكذلك النكول عند غيره لا يوجب الحق؛ لأن المعتبر يمين قاطعة للخصومة، واليمين عند غير القاضي غير قاطعة»<sup>(١)</sup>.
- وفي البناية شرح الهداية: «ولا بد أن يكون النكول في مجلس القضاء؛ لأن المعتبر يمين قاطعة للخصومة، ولا عبرة لليمين عند غيره»<sup>(٢)</sup>.
- وفي عمدة الرعاية بتحشية شرح الوقاية: «ولا بد أن يكون النكول في مجلس القاضي؛ لأن المعتبر يمين قاطع للخصومة، ولا معتبر باليمين عند غيره في حق الخصومة، فلا يعتبر» انتهى<sup>(٣)</sup>.
- وفي قرة عين الأختيار لتكملة رد المحتار على الدر المختار: «ولا بد أن يكون النكول في مجلس القضاء؛ لأن المعتبر يمين قاطع للخصومة، ولا عبرة لليمين عند غيره»<sup>(٤)</sup>.

(١) حاشية رد المحتار (٤١/٢).

(٢) البناية شرح الهداية (٢٤/٨).

(٣) عمدة الرعاية بتحشية شرح الوقاية (١١٢/٨).

(٤) قرة عين الأختيار لتكملة رد المحتار على الدر المختار (٣٨/٨).



### حكم البيعة في باب الإمامة والولاية العظمي بوسائل الاتصال الحديثة:

إن البيعة هي العهد على الطاعة، وهي كما تتعقد بإظهار العهد من الرعية على السمع والطاعة لخليفة المسلمين وأميرهم مشافهة، فكذا تتعقد بالوكالة والرسالة، ولا يشترط لها اتحاد المجلس ولا الحضور فتجري المبايعة بوسائل الاتصال الحديثة.

كما في فتح الباري لابن حجر رحمه الله: (قوله باب كيف يبايع الإمام الناس) المراد بالكيفية الصيغ القولية لا الفعلية، بدليل ما ذكره فيه من الأحاديث الستة، وهي: البيعة على السمع والطاعة، وعلى الهجرة، وعلى الجهاد، وعلى الصبر، وعلى عدم الفرار ولو وقع الموت، وعلى بيعة النساء، وعلى الإسلام. وكل ذلك وقع عند البيعة بينهم فيه بالقول. الحديث الأول حديث عبادة بن الصامت بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة... الحديث<sup>(١)</sup>.

وفي صحيح البخاري: حدثنا مُسَدَّد، حدثنا يحيى، عن سفيان، حدثنا عبد الله بن دينار، قال: شهدت ابن عمر حيث اجتمع الناس على عبد الملك، قال: «كتب: إني أُقْرُ بالسمع والطاعة لعبد الله عبد الملك أمير المؤمنين على سنة الله وسنة رسوله ما استطعت، وإن بني قد أقرُّوا بمثل ذلك<sup>(٢)</sup>».

وفي النهاية لابن الأثير: قال ابن الأثير: إن البيعة عبارة عن المعاقدة والمعاهدة، كأن كل واحد منهما باع ما عنده من صاحبه، وأعطاه خالصة نفسه وطاعته ودخيلة أمره<sup>(٣)</sup>.

وفي المفردات في غريب القرآن: قال الراغب الأصفهاني: وبايع السلطان إذا تضمن بذل الطاعة له، ويقال لذلك: بيعة ومبايعة<sup>(٤)</sup>.

وفي مقدمة ابن خلدون: قال ابن خلدون: اعلم أن البيعة هي العهد على الطاعة، كأن المبايع يعاهد أميره على أنه يسلم له النظر في أمر نفسه وأمور المسلمين، لا ينازعه في شيء من ذلك، ويطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشط والمكروه، وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيداً للعهد، فأشبه ذلك فعل البائع والمشتري، فسُمِّي بيعة، هذا مدلولها في عُرف اللغة ومعهود الشرع، وهو المراد في الحديث في بيعة النبي ليلة العقبة وعند الشجرة<sup>(٥)</sup>.

وفي الدر المختار وحاشية ابن عابدين: مطلب الإمام يصير إماماً بالمبايعة أو بالاستخلاف ممن قبله (قوله: يصير إماماً بالمبايعة) وكذا باستخلاف إمام قبله، وكذا بالتغلب والقهر كما في شرح المقاصد.

(٢) صحيح البخاري (٧٧/٩).

(٤) المفردات في غريب القرآن، ١٥٥.

(١) فتح الباري لابن حجر (١٣/١٩٤).

(٣) النهاية لابن الأثير (١/١٧٤).

(٥) مقدمة ابن خلدون (٢٠٩).

قال في المسايرة: ويثبت عقد الإمامة إما باستخلاف الخليفة إياه كما فعل أبو بكر رضي الله تعالى عنه، وإما ببيعة جماعة من العلماء أو من أهل الرأي والتدبير. وعند الأشعري يكفي الواحد من العلماء المشهورين من أولي الرأي بشرط كونه بمشهد شهود لدفع الإنكار إن وقع. وشرط المعتزلة خمسة. وذكر بعض الحنفية اشتراط جماعة دون عدد مخصوص اهـ. ثم قال: لو تعذر وجود العلم والعدالة فيمن تصدى للإمامة وكان في صرفه عنها إثارة فتنة لا تطاق حكماً بانعقاد إمامته كي لا تكون كمن يبني قصرًا ويهدم مصرًا، وإذا تغلب آخر على المتغلب وقعد مكانه انعزل الأول وصار الثاني إمامًا، وتجب طاعة الإمام عادلاً كان أو جائراً إذا لم يخالف الشرع، فقد علم أنه يصير إمامًا بثلاثة أمور، لكن الثالث في الإمام المتغلب وإن لم تكن في شروط الإمامة، وقد يكون بالتغلب مع المبايعة وهو الواقع في سلاطين الزمان نصرهم الرحمن<sup>(١)</sup>.



(١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين، (٤/٢٦٣).

## المبحث الرابع

بيان الأحكام الشرعية المتعلقة بنقل المنكرات والمعلومات الكاذبة، وبنها ونشرها وتسجيلها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، سواء أكان ذلك لغرض إنكار المنكرات أم إشاعتها ونشرها، وسواء أكانت المعلومات المنقولة بعلم الأطراف المنقولة عنها أم دون علمها

المنكرات يمكن أن تنقسم إلى قسمين:

١- منها: ما هي داخلة تحت الفاحشة كالفيديوهات الإباحية، والمقاطع المشتملة على الرقص والغناء، وما إلى ذلك، وهذا ما لا شك في حرمة.

حرمة المنكرات الفاحشة في الكتاب:

قد أوعد الله سبحانه وتعالى كل من يمارس مثل هذا العمل الشنيع، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النور: ١٩].

قال الإمام فخر الدين الرازي رحمه الله في شرح هذه الآية الكريمة: «لا شك أن ظاهر قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ﴾ يفيد العموم، وأن يتناول كل من كان بهذه الصفة، ولا شك أن هذه الآية نزلت في قذف عائشة رضي الله عنها إلا أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب فوجب إجراؤها علي ظاهرها في العموم»<sup>(١)</sup>.

حرمة المنكرات الفاحشة في السنة:

ووردت حرمة المنكرات الفاحشة في السنة النبوية أيضاً، فقد روى الإمام الترمذي بسنده عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس المؤمن بالطعان ولا اللعان والفاحش ولا البذيء»<sup>(٢)</sup>.

فليذا، علي المؤمن أن يجتنب الفحش بجميع أنواعه، من القول والفعل والإيماء والرمز، ولا يقع في قاذوراته حتى لا يتلوّث ذيله ولا يُدنّس عرضه.

(١) التفسير الكبير، للرازي (١٢/١١٨).

(٢) جامع الترمذي، باب ما جاء في اللعنة، رقم الحديث: (١٩٧٧).

٢- ومن المنكرات ما ليست داخلية تحت الفحش، ولكنها معلومات مشتملة على الكذب والبهتان، أو مواد محتواها السخرية والاستهزاء، وهذا ما لا شك في حرمة أيضاً في عامة الأحوال، فإن الله عزّ وعلا أوجب على المسلمين تحري الصدق في الأقوال والأفعال.

فقال الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصّٰدِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]. وقال أيضاً: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلٰى مَا فَعَلْتُمْ نٰدِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦].

ونهى الله تبارك وتعالى عن سوء الظن والاستهزاء والسخرية والتناؤز بالألقاب، فقال: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسْخَرُونَ قَوْمٍ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٍ مِّن نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الْأَسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّٰلِمُونَ﴾ [الحجرات: ١١].

ولأن مواقع التواصل الاجتماعي سوقٌ رائجة للكذب، يحلها ويستخدمها ويتنفع بها كل من هبّ ودبّ لأغراض عديدة، صحيحة وفاسدة، فالواجب على المسلم إذا وصلت إليه معلومة وأراد نشرها، أن يتأكد من صحتها أولاً، ويراجع فيها المواقع الموثوقة، فإذا ثبت عنده كذب المعلومة تجنّبها ونفض عنها يديه، ولم يتورّط فيها.

ويُستثنى من هذا العموم وجوه:

١- إذا كان المقصود من الكذب إصلاح ذات البين، ورفع الفساد من المسلمين فقد روى البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي - واللفظ له - عن أم كلثوم بنت عُقبة رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ليس بالكاذب من أصلح بين الناس فقال خيراً أو نعى خيراً<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ المباركفوري رحمه الله: «ليس الكاذب من أصلح بين الناس، أي: ليس الكاذب المذموم من أصلح بين الناس، بل هو محسن<sup>(٢)</sup>».

٢- إذا كانت الحرب مُستعرةً بين المسلمين وغيرهم، وأراد به إضراراً بالعدو أو إلقاء الرعب في قلوبهم، أو تشجيع المسلمين - فقد أورد الهيثمي بأسانيد عديدة، عن أنس بن مالك، وعبد الله بن سلام، وحسن بن علي، وحسين بن علي، وعبد الله بن عمر، ونبيط بن شريط، وزيد بن ثابت رضي الله عنهم عن النبي ﷺ أنه قال: «الحرب خدعة»<sup>(٣)</sup>.

(١) جامع الترمذي، باب ما جاء في إصلاح ذات البين: ١٩٣٧.

(٢) تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي: ٦/٥٥.

(٣) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، باب الحرب خدعة: ٤٧٦/١٢.

٣- إذا كان المقصود به إرضاء الزوج أو الزوجة، فقد روى أبو داود بسنده عن أم كلثوم بنت عقبة قالت: ما سمعت رسول الله ﷺ يرخّص في شيء من الكذب إلا في ثلاث، كان رسول الله ﷺ يقول: لا أعده كاذبًا: الرجل يُصلح بين الناس يقول القول ولا يريد به إلا الإصلاح، والرجل يقول في الحرب، والرجل يحدث امرأته والمرأة تحدث زوجها<sup>(١)</sup>.

ثم اختلف العلماء في المراد من الكذب في هذه المواضع الثلاثة، هل يباح الكذب الصريح أم إنه تعريض وتورية، إلى كلّ ذهب جماعة من العلماء الأجلّة - قال الإمام النووي رحمه الله: «قال القاضي: لا خلاف في جواز الكذب في هذه الصور، واختلفوا في مراد الكذب المباح فيها ما هو؟ فقالت طائفة: هو على إطلاقه، وأجازوا قول ما لم يكن في هذه المواضع للمصلحة، وقالوا: الكذب المذموم ما فيه مضرة، واحتجوا بقول إبراهيم عليه السلام: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٣] و﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصفات: ٨٩] وقوله «إنها أختي» وقول منادي يوسف عليه السلام: ﴿إِنَّكُمْ لَسَرِقُونَ﴾ [يوسف: ٧٠]. قالوا: فلا خلاف إنه لو قصد ظالمٌ قتل رجلٍ هو عنده مُختفٍ وجب عليه الكذب في أنه لا يعلم أين هو<sup>(٢)</sup>.

وقال آخرون: منهم الطبري - لا يجوز الكذب في شيء أصلاً - قالوا وما جاء من الإباحة في هذا المراد به التورية واستعمال المعارض لا صريح الكذب، مثل أن يعد زوجته أن يُحسن إليها ويكسوها كذا وينوي إن قدر الله ذلك، وحاصله أن يأتي بكلمات محتملة يفهم المخاطب منها ما يطيب قلبه، وإذا سعي في الإصلاح نقل عن هؤلاء إلى هؤلاء كلامًا جميلًا، ومن هؤلاء إلى هؤلاء كذلك، وورّي وكذا في الحرب بأن يقول لعدوّه: غدًا يأتينا مددٌ، أي: طعام ونحوه. هذا من المعارض المباحة، فكل هذا جائز، وتأولوا قصة إبراهيم ويوسف وما جاء من هذا على المعارض، والله أعلم، وأما كذبه لزوجته وكذبها له فالمراد به في إظهار الوُدّ والوعد بما لا يلزم ونحو ذلك، فأما المخادعة في منع ما عليه أو عليها أو أخذ ما ليس له أو لها فهو حرام بإجماع المسلمين - والله أعلم<sup>(٣)</sup>. فالحاصل أن المسلم يجب أن يجتنب الكذب الصريح ما استطاع إلى تعريض وتورية مندوحة عن الكذب.

٤- أن يكون المقصود الرد على الأقوال الكاذبة والخاطئة، فلا بأس في نقلها، فإننا نجد في كثير من المواضع في كتاب الله تعالى نقلت أقوال الكفرة والمشركين، للرد عليها، فمثلاً: قال الله تعالى: ﴿قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا﴾ [البقرة: ٦٧]، وقال أيضًا: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّيْنَاهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمْ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾ [البقرة: ١٤٢]، وقال أيضًا: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ٧٢]، وقال

(١) سنن أبي داود: ٤٩٢١.

(٢) شرح النووي على مسلم: ١٥٨/١٦.

(٣) شرح النووي على مسلم: (٨٥١/٦١).

أَيْضًا: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣]، وقال أيضًا: ﴿وَقَالُوا أَإِذَا كُنَّا عِظْمًا وَرُفَاتًا أَوْنَا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا \* قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حديدًا \* أَوْ خَلْقًا مِمَّا يَكْبُرُ فِي صُدُورِكُمْ﴾ [الإسراء: ٤٩ - ٥١]، وقال أيضًا: ﴿يَقُولُونَ أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ \* أَءِذَا كُنَّا عِظْمًا فَخِرَةً \* قَالُوا تِلْكَ إِذًا كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ \* فإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ \* فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ﴾ [النازعات: ١٠ - ١٤]، ونجد كذلك في الأحاديث النبوية على صاحبها ألف ألف تحية، كان رسول ﷺ يذكر آراءً وأقوالاً للرد عليها، فكان يقول: ما بال أقوام يقولون كذا أو يفعلون كذا - وعلى هذا اتفقت الأمة وأجمع الفقهاء والمحدثون، فإنهم كانوا يذكرون الأحاديث الموضوعية للرد والنقد؛ حتى لا يلتبس علي الصدق بالكذب، ولا يقع في باطل تاركًا الحق، ومنهم من أفرد المصنفات في الأحاديث الموضوعية كـ «اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعية» للإمام جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ، و«الموضوعات» للشيخ الملا علي القاري المتوفى سنة ١٠١٤ هـ.

وإن كانت المعلومة التي وردت عليه صادقة، وتأكد من صحتها لم يُقدم على إشاعتها حتى يتعرف على الغرض الذي أذيعت لأجله، فإن كل صدق لا يذاع، وكل حق لا يقال، لعل صاحبها أراد بها إلقاء نار الفتنة، وإلقاء البُغض وتشتيت شمل المسلمين، فكم من فتنة اتقادت نارها نعور صغير، وكم من حروب بدايتها خبر يسير!

فقد قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدْعَاؤُهُ بِهِ ۗ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٨٣]. وروي البخاري عن علي رضي الله عنه: «حدّثوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ، أَتَحِبُّونَ أَنْ يُكذَّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ»، وروي عن أنس رضي الله عنه قال: ذُكِرَ لِي أَنَّ النَّبِيَّ قَالَ لِمُعَاذٍ مِنْ لِقَى اللَّهِ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ»، قال: أَلَا أَبَشِّرُ النَّاسَ قَالَ: «لَا إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَتَكَلَّمُوا!»<sup>(١)</sup>.

وفي غزوة الخندق، لما نقض بنو قريظة عهدهم مع رسول الله ﷺ أرسل للتثبت من الأمر سعد بن معاذ، وسعد بن عباد، وعبد الله بن رواحة، وخوات بن جبير، وقال لهم «انطلقوا حتى تنظروا أحقَّ ما بلغنا عن هؤلاء القوم أم لا؟ فإن كان حقًا فآلحنوا لي لحنًا أعرفه، ولا تفتوا في أعضاد الناس، وإن كانوا على الوفاء فيما بيننا وبينهم فاجهروا به للناس».

فإذا تثبت عن المعلومة من هذه الوجوه والجوانب كلها، ووجد الأمر صالحًا للإذاعة أذاعه إذا كان نافعًا للناس في دينهم أو دنياهم وإلا أمسك، فإنه من حُسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه.

(١) صحيح البخاري: ١٢٩.

## المبحث الخامس

### بيان أهم ضوابط استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في ضوء الأصول العامة للشريعة، والمقاصد الشرعية، واعتبار مآلات الأفعال

الأصول العامة للشريعة الإسلامية تشير إلى أن الوسائل تتبع المقاصد، فإن كان المقصد حسناً كانت الوسيلة حسنة، إن لم يكن في نفس الوسيلة مانع شرعي، وإن كان المقصد سيئاً كانت الوسيلة سيئة. فحُسن الوسائل وقُبْحها تابع للمقاصد، فالوضوء مثلاً حسنٌ؛ لأنه وسيلة إلى الصلاة، والسعي إلى الجمعة حسن ومأمور به؛ لأنه وسيلة، فعلى هذا وسائل التواصل الاجتماعي يتوقف حكمها على طريقة الاستخدام، فمن جعلها وسيلة لنشر الدعوة الإسلامية وتقدُّم الوعي الإسلامي الصحيح أو تعليم الناشئة، أو تثقيف الجيل الجديد، أو تمرين العاملين، أو تدريب المتعلمين، أو إسداء خير ما إلى الأمة الإسلامية، أو إلى الإنسانية جمعاء فلا شك في أنه محسن في عمله، واستخدام هذه الوسائل حسنة في حقه؛ بل استخدامها واجب في بعض الوجوه.

ومن جعلها طريقاً إلى الشر، لا يريد بها إلا إثارة الفتن، أو إشاعة الفاحشة، أو إذاعة الكذب، أو تشويه الإسلام، أو اتهام الأبرياء، أو تدعيم الآراء المخالفة للشرع؛ فلا شك في أنها سيئة في حقه.

ومما يجب له التنبه أن وسائل التواصل الاجتماعي، ووسائل وليست مقاصد، فيجب أن تكون كذلك عند كل مسلم، يمارسها كوسائل ويتنفع بها، فأما إن صارت مقاصد، حيث يهدر فيها أوقاته الثمينة، ويضيع فيها وقته العزيز من نفع يعود إليه، فهذه هي الآفة ولا يبيحها العلماء.

كم من شاب يقضي أيامه ولياليه على صفحات فيس بوك، ورسائل واتساب، وسناب شات، ومقاطع تيك توك، وتطبيقات أخرى، حتى كأنها هي المقصود من الحياة، ويضيع فيها واجباته، حتى الصلوات! فهذا ما لا شك في حرمة، فإن الفقهاء رحمهم الله تعالى أذنوا في الألعاب المباحة بشرط أن لا يكون الاشتغال بها سبباً لإضاعة الواجبات الشرعية، فإذا غلبت المفسدة المصلحة صار الأمر محظوراً.



## الخاتمة

بعد عرض أهم الضوابط الفقهية والأخلاقية والتشريعية يمكننا الوصول إلى جملة من النتائج والتوصيات على النحو التالي:

**الأول:** التعامل الأعمى مع وسائل التواصل الحديثة يؤدي إلى اشتغال المجتمعات باللهو والترفيه، ويعرض قيم الأمة وهويتها للخطر، ويرمي شباب الأمة في شبك الحيرة والضياح.

**الثاني:** تكمن أهمية الضوابط في ضمان شرعية التعامل مع هذه الوسائل تحقيقاً لصون الممارسة الإلكترونية من الزيغ والانحراف، وتجنب المستخدمين مفاصد التعامل الأعمى والاستخدام غير الآمن لهذه الوسائل.

**الثالث:** من الضوابط الفقهية وجوب غضّ البصر، واجتناب المثيرات الجنسية من الصور المحرمة والمشاهد والفيديوهات، والمقاطع المتضمنة للبروح وكشف العورات والمُجون.

**الرابع:** من الضوابط الشرعية استشعار مراقبة الله عند استخدام هذه الوسائل، والالتزام بالأحكام الشرعية المتعلقة بها، والحرص على أداء الطاعات، واحترام نعمة الوقت، التأكد من المعلومة قبل إعادة نشرها، واعتبار القواعد الشرعية للتواصل بين الجنسين عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

**الخامس:** من الضوابط الفقهية حرمة التجسس وتتبع العورات، ومهما كانت الدوافع إلا ما كان له مستند شرعي من كشف عدوٍّ متربص أو جاسوس متلصص، أو عصابة إجرامية، وما عدا ذلك فتحرمه الشريعة مهما كانت البواعث؛ حفاظاً على خصوصية الآخرين.





## المراجع والمصادر

- القرآن الكريم.
- التفسير الكبير، للإمام فخر الدين الرازي رحمه الله تعالى.
- سنن أبي داود، للإمام أبي داود السجستاني.
- صحيح البخاري، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري.
- جامع الترمذي، للإمام أبي عيسى محمد الترمذي.
- شرح النووي على مسلم، للإمام يحيى بن شرف النووي.
- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، للشيخ أبي الأعلى محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للإمام نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي.
- الدر المختار شرح تنوير الأبصار، للإمام محمد علاء الدين الحصكفي.
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، للعلامة علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني.
- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، للعلامة زين الدين بن إبراهيم بن محمد المعروف بسراج الدين ابن نجيم.
- كتاب المبسوط، للإمام أبو بكر محمد بن أحمد، المعروف بشمس الدين السرخسي.
- البناية في شرح الهداية، للعلامة بدر الدين العيني.
- الفتاوى الهندية.
- فتاوى قاضي خان، للإمام فخر الدين حسن بن منصور، المعروف قاضي خان.
- النهاية، للإمام المبارك مجد الدين أبو السعدات محمد الجزري ابن الأثير.
- المفردات، للإمام أبي القاسم الحسين بن محمد، المعروف بالراغب الأصفهاني.
- كشف القناع عن متن الإقناع للإمام منصور بن يونس بن صلاح الدين بن إدريس البهوتي.
- حاشية البجيرمي علي الخطيب، للإمام سليمان بن محمد بن عمر الشافعي البجيرمي.
- حاشية الدسوقي على شرح الكبير.
- <https://www.alukah.net/sharia/0/37270/%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%86%D8%A7-%D9%88%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8%D9%87/#i%D8%A7%D8%A8%D9%87/#ixzz7caoTlsMK>
- رابط المادة: <http://iswy.co/e29uad>
- رابط المادة: <http://iswy.co/e29uad>





بحث فضيلة الأستاذ الدكتور محمد بن يحيى بن حسن النجيمي

أستاذ ورئيس قسم القانون بكليات الشرق العربي  
والخبير بمجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة



## مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ﷺ، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

وبعد،

فتلقت دعوة كريمة من أمانة المجمع الفقهي الإسلامي الدولي للمشاركة في أعمال المجلس في دورته الخامسة والعشرين بعنوان: (بيان أحكام وسائل التواصل الاجتماعي وضوابطها ونشر المعلومات والأخبار وتناقلها عبرها بغرض الإنكار أو الإشاعة أو الإساءة)، وجعلت البحث في مقدمة، وتمهيد، وستة مباحث، فالتمهيد فيه: التعريف بوسائل التواصل الاجتماعي الحديثة، وأنواعها وخطرها وآثارها، والمبحث الأول: بيان حكم الشرع في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بأنواعها المختلفة، والمبحث الثاني: حكم إجراء العقود والالتزامات بوسائل التواصل الاجتماعي، والمبحث الثالث: حكم إبرام عقود الأنكحة والطلاق، والرجعة (الأحوال الشخصية) بوسائل التواصل الاجتماعي، والمبحث الرابع: حكم إثبات الدعاوى والأيمان في باب الجنائيات والأقضية، ووقوع البيعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والإمامة العظمى، والمبحث الخامس: بيان الأحكام الشرعية المتعلقة بنقل المنكرات والمعلومات الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي وبتبها، والمبحث السادس: أهم ضوابط استخدام وسائل التواصل في ضوء الأصول العامة، والقواعد الكلية والمقاصد الشرعية، ثم خاتمة البحث، ونتائجه.



## التمهيد

### التعريف بوسائل التواصل الاجتماعي الحديثة وأنواعها وخطورها وآثارها

#### المطلب الأول: التعريف بوسائل التواصل

لغة: التواصل مصدر للفعل تواصل وجذره (و، ص، ل)، فيقال وصلت الشيء بغيره وصلاً فاتصل به، والوصل ضد الهجر، وبينهما تواصل، أي اتصال مستمر لا ينقطع<sup>(١)</sup>.

الاجتماعي: نسبة إلى المصدر اجتماع ومادته (ج، م، ع) وفعله اجتمع ضد تفرق، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ لَّيْنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْحِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ [الإسراء: ٨٨]، والمجتمع بوزن مُفْتَعَل اسم مكان أو زمان، وتعني مكان الاجتماع، ويراد به الناس المجتمعون، فهو مجموع الناس أو الجماعة المتفقة في بعض الخصال، أو الأمة أو فئة من الناس تعتمد على بعضها بعضاً، وتربطهم روابط ومصالح مشتركة وتحكمهم عادات وتقاليد وقوانين واحدة<sup>(٢)</sup>.

اصطلاحاً: منظومة من الشبكات الإلكترونية تسمح للمشارك فيها بإنشاء موقع خاص به، وربطه من خلال نظام اجتماعي إلكتروني مع أعضاء آخرين لديهم الاهتمامات والهوايات نفسها<sup>(٣)</sup>.

والإعلام الاجتماعي: «وهو المحتوى الإعلامي الذي يتميز بالطابع الشخصي، والمتناقل بين طرفين أحدهما مرسل والآخر مستقبل، عبر وسيلة (شبكة اجتماعية)، مع حرية الرسالة للمرسل، وحرية التجاوب معها للمستقبل»<sup>(٤)</sup>.

تاريخ ظهورها: ظهرت في عام ١٩٩٧م في موقع إلكتروني بأن أتاح التواصل بين المشتركين بتبادل المعلومات والملفات، ثم تطور الأمر حتى ظهر موقع (الفييس بوك) عام ٢٠٠٣م<sup>(٥)</sup> في أمريكا للتفاعل

(١) المصباح المنير للفيومي، تحقيق يوسف الشيخ محمد، الدار النموذجية، بيروت، ط ١، ص ٣٩٣.

(٢) الشرائع النبوية وأثرها في إصلاح الفرد والمجتمع، د. محمد بن علي اليلو الجزولي (١ - ١٢ - ٢٠١٤)، المدخل لعلم الاجتماع، د. محمد الجوهري، ص ٣٢ - ٣٣.

(٣) استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي، زاهر راضي مجلة التربية، عدد ١٥، جامعة عمان الأهلية، عمان.

(٤) مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد: (١٦٩ الجزء الثالث) يوليو لسنة ٢٠١٦م - ٣٣٣.

(٥) وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة، عدنان الصباغ، مجلة العلوم التكنولوجية، عدد (٨) جامعة البتراء، عمان.

بين بعض زملاء الدراسة، وأول موقع للتواصل الاجتماعي لطلاب المدارس الأمريكية ظهر عام ١٩٩٥م (Classmates.com)<sup>(١)</sup>.

## المطلب الثاني: أنواع وسائل التواصل الاجتماعي

شبكات التواصل الاجتماعي أو السوشيال ميديا، مثل: «فيسبوك»، و«ماسنجر»، و«تويتر»، وتطبيقات «سكايب»، أو «واتساب»، وأنستجرام، وتليجرام، واكسنج، وإيمو، ماي سبيس، مايكروسوفت تيم، جوجل دو، وبرنامج الزوم، وغيرها الكثير، يمكن تقسيمها على النحو التالي:

١- شبكة الإنترنت Online وتطبيقاتها، مثل الفيس بوك، وتويتر، اليوتيوب، والمدونات، ومواقع الدردشة، والبريد الإلكتروني.

٢- تطبيقات قائمة على الأدوات المحمولة المختلفة، ومنها أجهزة الهاتف الذكية والمساعدات الرقمية الشخصية وغيرها.

٣- أنواع قائمة على منصة الوسائل التقليدية، مثل الراديو، والتلفزيون، والقنوات، والإذاعات، والبرامج التي أضيفت إليها ميزات التفاعلية والرقمية، والاستجابة للطلب سريعاً، والبث الحي المباشر ليشاهده كل شخص لحظة بلحظة، وغيرها كثير من تطبيقات متنوعة في مواقع ووسائل التواصل الاجتماعي الحديثة، ما أعلى من شأن الفردية والخصوصية، وجعل إعلام القرن العشرين شخصياً وفردياً، مع إيجاد تطبيقات الواقع الافتراضي، وتحقيقه لميزات الفردية والتخصيص، وتجاوزه لمفهوم الدولة والحدود الدولية<sup>(٢)</sup>.

## أهمية وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة

توسيع المجال أمام الناس في تواصلهم واتصالاتهم ونقل الخبرة والمعلومات بينهم والتجارب العامة والخاصة، والتعبير عن النفس، ومشاركة مشاعره، وأفكاره مع الآخرين، وهذا من آثار القاعدة المعروفة أن الإنسان مدني بطبعه<sup>(٣)</sup>، ولا يمكن له أن يعيش في عزلة عن أخيه الإنسان، وقد أثبتت كثير من الدراسات والبحوث العلمية أن الإنسان لا يستطيع إشباع جميع حاجاته البيولوجية والنفسية

(١) مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد: (١٦٩ الجزء الثالث) يوليو لسنة ٢٠١٦م، ص ٣٣٦.

(٢) استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي، زاهر راضي مجلة التربية، عدد ١٥، جامعة عمان الأهلية، عمان.

(٣) قال ابن تيمية في كتابه: الحسبة في الإسلام، أو وظيفة الحكومة الإسلامية ص ٧: «كل بني آدم لا تتم مصلحتهم لا في الدنيا، ولا في الآخرة إلا بالاجتماع والتعاون والتناصر، فالتعاون على جلب منافعهم، والتناصر لدفع مضارهم، ولهذا يقال: الإنسان مدني بطبع، فإذا اجتمعوا فلا بد لهم من أمور يفعلونها يجتلبون بها المصلحة، وأمور يجتنبونها لما فيها من المفسدة...».

دون التواصل مع الآخرين فحاجاته هذه تفرض عليه العيش مع الآخرين لإشباع هذه الحاجات، أما الاحتياجات الاجتماعية فلا يمكن أن تقوم دون تواصل إنساني مع المحيط الاجتماعي<sup>(١)</sup>، كما أن هذه المواقع تفضح أهل البغي والظلم، والخارجين على النظام العام، وتنشر اعتداءاتهم، ما يعين السلطات على ضبطهم.

### المطلب الثالث: آثار وسائل التواصل الاجتماعي

#### أولاً: الآثار الإيجابية لوسائل التواصل الاجتماعي على المجتمع:

- تعزيز الإنتاجية العلمية: تُعزّز وسائل التواصل الاجتماعي الإنتاجية العلمية للمجتمعات، حيث تسمح لمجموعاتٍ من المُستخدمين الذين يشتركون في نفس الاهتمامات العلمية في مجالات عدّة؛ كالصحة، والسياسة، والاقتصاد، وغيرها، من التواصل معًا لتبادل معارفهم وخبراتهم.

- منصة إعلامية حرة: تُعدُّ وسائل التواصل الاجتماعي بمثابة منصة إعلامية تُمكن الأشخاص من التعبير عن آرائهم عبرها بحريّة دون التقيّد بأيّ قوانين قمعيّة تمنع حرية التعبير.

تسهيل التواصل مع الآخرين: تُعدُّ وسائل التواصل الاجتماعي طريقةً سهلةً للتواصل مع المُستخدمين الآخرين، أو التعرّف عليهم أينما كانوا دون التقيّد بالحدود الجغرافية، الأمر الذي من شأنه كسر الحواجز الثقافية بين المجتمعات المختلفة.

- زيادة الوعي بالقضايا المجتمعية: تسمح وسائل التواصل الاجتماعي لأفراد المُجتمعات بمناقشة قضايا مهمّة بالنسبة لتلك المُجتمعات، سواء كانت قضايا بيئية، أو أخلاقية، أو غيرها، ما يزيد من وعي الناس بتلك القضايا، فضلاً عن أنّ التطرّق لتلك القضايا والتوعية بها جعل كفة ميزان القوة الإعلامية تميل لصالح الجمهور، وهو ما يصعب على منصات الإعلام التقليدية تحقيقه.

- تعزيز القوة الاقتصادية: حيث تستخدم العديد من شركات الأعمال والتجارة وسائل التواصل الاجتماعي بهدف التواصل مع زبائنهم والتسويق لمُنتجاتهم، كما تتميز وسائل التواصل الاجتماعي اقتصادياً نظراً لقلّة الكلفة المالية اللازمة لعمل إجراءات اقتصادية بحثية في سوق مُعيّن.

- تقليل نسبة البطالة: حيث تُتيح وسائل التواصل الاجتماعي نشر العديد من فرص العمل عبر منصّاتها، وتُشير الدراسات إلى أنّ نسبة ٦٠٪ من أصحاب العمل يلجأون إلى مواقع التواصل الاجتماعي للبحث عن الموظفين، كما أنّ ما نسبته ١٩٪ منهم يختارون شخصاً ما لشغل وظيفة مُعينة تبعاً للمعلومات التي

(١) مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد: (١٦٩ الجزء الثالث) يوليو لسنة ٢٠١٦م، ٣٣٧.



تتوافر عن هذا الشخص عبر حسابات منصات التواصل الاجتماعي الخاصة به، ذلك وفقاً لاستبيان أجراه موقع (Career Builder) عن التوظيف في وسائل التواصل الاجتماعي عام ٢٠١٦م<sup>(١)</sup>.

### ثانياً: الآثار السلبية:

أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك وتويتر وسناب شات، وتيك توك، وغيرها الكثير إعلاماً اجتماعياً خطيراً سمعياً وبصرياً يؤثر في قرارات الكثيرين؛ لأنها تتابع الأحداث التي تحدث أولاً بأول، ما ينقل التجارب والخبرات والآراء والمفاهيم والأفكار، والمشاعر، والمواقف، والسلوك<sup>(٢)</sup>، بل ينقل الانحرافات والأفعال الخطيرة كأنه تعيش مع أصحابها، وكذا الأفكار الخطيرة السياسية والاقتصادية والمجتمعية، وما يتعلق بالأعراض والأخلاق الفاسدة، ما ينبه الناس لخطورة تلك المواقع.

فموقع «فيسبوك» في صدارة كافة المواقع؛ إذ يعد المتهم الأول المسؤول عن ارتفاع نسبة الطلاق العالمية، فنسبة ٢٠٪ من حالات الطلاق في الولايات المتحدة الأمريكية سببها المباشر هو «فيسبوك»، وفي المرتبة الثانية «واتساب» تسبب في ٤٠٪ من حالات الطلاق في إيطاليا، وذلك لسهولة الاتصال بين الرجال والنساء وارتفاع نسب خيانة الأزواج، ووجود تطبيقات وصفحات للدعارة. ويقول رئيس الجمعية «جيان إيتوري» إن بداية الخيانة تكون عادة من خلال رسائل نصية قصيرة عبر «فيسبوك» ثم تتطور العلاقة وصولاً إلى «واتساب» فيتبادل الطرفان الصور، وبعد ذلك تحدث الخيانة، وهذا ما قرره الموقع البريطاني ديفورس أون لاين البريطاني أن «فيسبوك» وحده تسبب في ثلث حالات الطلاق في بريطانيا عام ٢٠١١م<sup>(٣)</sup>.

- التسبب بالكسل: تُعدّ وسائل التواصل الاجتماعي أحياناً سبباً في شعور أفراد المجتمع بالكسل؛ حيث يُعدّ الاستخدام المُريح الذي تُوفّره هذه الوسائل في سبيل التواصل مع الآخرين أسهل من عناء الذهاب إليهم ومُقابلتهم بشكل شخصي على سبيل المثال، الأمر الذي يخلق نوعاً من الخمول والكسل لدى الشخص<sup>(٤)</sup>.

(١) أثر استخدام شبكات التواصل الاجتماعي على مهارات التواصل والشعور بالوحدة النفسية لدى طلبة جامعة الملك فيصل، د. محمد عبد المنعم، د. الرشيد إسماعيل الطاهر، ص ٢١، وأمين، رضا عبد الواحد (٢٠٠٩م). استخدامات الشباب الجامعي لموقع «يوتيوب» على شبكة الإنترنت. ورقة بحثية قدمت إلى المؤتمر الأول: الإعلام الجديد: تكنولوجيا جديدة... لعالم جديد، الذي عقد في رحاب جامعة البحرين في الفترة ما بين ٧ - ٩ أبريل ٢٠٠٩م، منشورات جامعة البحرين، ص ٥١١ - ٥٣٦.

(٢) الشبكات الاجتماعية وتأثيرها على الأخصائي والمكتبة، أمينة وهبة عبد العال السيد. المؤتمر الثالث عشر أخصائي، المكتبات والمعلومات، في الفترة ما بين ٥ - ٧ يوليو، جامعة حلوان، القاهرة، ومشكلات طلبة الجامعة ومستوى الاكتئاب لديهم في ضوء متغيرات الجنس والتخصص، والمعدل التراكمي، والمستوى الدراسي، حسين محمود، والزيود، نادر فهمي. (١٩٩٩م). مجلة البصائر، جامعة البتراء، ٣ (٢). ص ١٥٥ - ١٩٤.

(٣) موقع ديفورس - أون لاين البريطاني Divorce on line.

(٤) إدمان الإنترنت عند الشباب وعلاقته بمهارات الاتصالات الاجتماعي، دراسة ميدانية، رولا الحمصي، رسالة ماجستير، جامعة دمشق ص ١٢٤ مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، عدد: (١٦٩ الجزء الثالث) يوليو لسنة ٢٠١٦م، ص ٣٣٨.

- الإدمان عليها، ما يسبب عوارض نفسية انعزالية فيكون في غرفة واحدة أمام شاشة، وإن كانت صغيرة، ولكنها تضع العالم بأكمله بين يدي المستخدمين وبسهولة كبيرة يصل إلى حيث يشاء، ما يحدث حالة من السكون والخمول؛ لأنه يفقد متعة الحياة من مغامرة وتشويق وتعارف مباشر واطلاع أقرب وتجارب أكبر.

- انتهاك الخصوصية وهدر الوقت والمشاكل الزوجية، بل وصل بها الحال لتصبح منبراً للسياسيين، والمعارضين تعبر عن آرائهم، وأفكارهم<sup>(١)</sup>.

- التأثير على العلاقات الأسرية: لوسائل التواصل الاجتماعي دور في انشغال أفراد العائلة الواحدة عن بعضهم؛ وذلك لأن كل واحد منهم يقضي ساعات طويلة في استخدام تلك المواقع بدلاً من التواصل مع باقي أفراد عائلته وتعزيز علاقاته معهم، نشر الإشاعات والأخبار الكاذبة: يُمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من قبل بعض الأشخاص بهدف نشر الإشاعات بين أفراد المجتمع وتضليلهم بالأخبار الكاذبة.

- انتهاك الخصوصية: تُعدّ وسائل التواصل الاجتماعي - أحياناً - سبباً في العديد من المشكلات التي يواجهها المستخدم نتيجة انتهاك خصوصيته عبر تلك المواقع، سواء من خلال الوصول إلى المحتوى الشخصي الخاص به عبر تلك الوسائل الحديثة، أو من خلال معرفة الموقع الجغرافي الحالي له.

- التأثير سلبيًا على صحة أفراد المجتمع: لوسائل التواصل الاجتماعي دور كبير في التأثير سلبيًا على صحة مستخدميها، وخاصةً فيما يتعلق بعدم حصولهم على قسط كافٍ من النوم.

- التنمر الإلكتروني: تُعدّ وسائل التواصل الاجتماعي أحياناً أداة يُساء استخدامها ضد أطفال المجتمع، حيث تُعرّضهم للتنمر الإلكتروني، ومن شأن هذا الأمر التأثير على الأطفال وصحتهم النفسية؛ حيث يُمكن أن يتسبب بإصابتهم بالاكتئاب والقلق.



(١) الآثار النفسية والاجتماعية لاستخدام الشباب المصري لمواقع الشبكات الاجتماعية: دراسة على مستخدمي الفيس بوك، نرمين خضر، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول بعنوان: الأسرة وتحديات العصر ١٥ - ١٧ فبراير. جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ص ٦٦.

## المبحث الأول

### بيان حكم الشرع في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بأنواعها المختلفة

الأصل في المعاملات والتصرفات الإباحة ما لم يرد نص بتحريمها، وكذلك بثّ ونشر المقاطع المصورة عن تفاصيل حياتهم الشخصية لهم، ولأسرهم لإيجاد تفاعل أو تأثر أو تعليقات من الناس أو نشر لما فعله أو إعجاب لها؛ إن كان مما يصح إطلاع الآخرين عليه فلا مانع منه شرعاً، وإن كان مما لا يجوز للآخرين الإشعار به مما يعيب به المرء أو يختص بغيره أو من خصوصيات الآخرين؛ فنشره محرّم شرعاً، وذلك لما فيه من إشاعة الفاحشة في المجتمع، وهي جريمة أناط بها الشرع الشريف عقوبة عظيمة؛ إضافة لما يحويه هذا النشر بهذه الكيفية من التعارض الكلي مع حثّ الشرع الشريف على الستر والاستتار، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجْبُونَ أَنْ تَشِيَعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [النور: ١٩]. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجْبُونَ﴾ اسم موصول يدل على العموم فيتناول كل من كان بهذه الصفة، وإن كانت الآية نزلت على سبب خاص في قذف المرأة المطيبة العفيفة النقية الحصان الرزان عائشة الصديقة بنت الصديق حبيبة رسول الله ﷺ، ولكن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب<sup>(١)</sup>، فوجب إجراؤها على ظاهرها في العموم، ومما يدل على أنه لا يجوز تخصيصها بسبب النزول قوله تعالى في: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ فاسم الموصول الذين للجمع العاقل ولو أراد السبب الخاص لم يجز ذلك، كما أن الإسلام جعل إشاعة الفاحشة وفعلها في الوزر سواء؛ لعظم الضرر المترتب، ويدل له ما أخرجه الإمام البخاري في كتابه الأدب المفرد - خارج الصحيح - عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، قال: «القائل للفاحشة والذي يشيع بها في الإثم سواء»<sup>(٢)</sup>.

وقال عطاء: «من أشاع الفاحشة فعليه النكال، وإن كان صادقاً»<sup>(٣)</sup>، وهو مروى عن جماعة من العلماء والسلف الصالح، فعن شبيل بن عوف قال: كان يقال: «من سمع بفاحشة فأفشاها فهو فيها كالذي أبداها»<sup>(٤)</sup>، كما أن النبي ﷺ رتب على جريمة إشاعة الفاحشة عقوبة عظيمة، كما أن نشر هذه

(١) شرح تنقيح الفصول، ص ٢١٦، والمستصفي للغزالي (١٣١/٢) والبحر المحيط في أصول الفقه (٤/٢٦٩).

(٢) الأدب المفرد بالتعليقات (ص ١٦٩) وقال الشيخ الألباني حسن الإسناد. صحيح الأدب المفرد (ص ١٣٣).

(٣) الأدب المفرد (ص ١٢٠) ٣٢٦، قال الشيخ الألباني: صحيح، صحيح الأدب المفرد (ص ١٣٣).

(٤) الأدب المفرد (ص ٧٨) صحيح الأدب المفرد (ص ١٣٣).

الخصوصيات بهذه الكيفية المذمومة هو من طلب الشهرة الذي كرهه السلف الصالح، عن معبد الجهني، قال: كان معاوية قلما يحدث عن النبي ﷺ، قال: فكان قلما يكاد أن يدع يوم الجمعة هؤلاء الكلمات أن يحدث بهن عن رسول الله ﷺ يقول: «من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين، وإن هذا المال حلو خضر، فمن يأخذه بحقه يبارك له فيه، وإياكم والتمادح فإنه الذبح»<sup>(١)</sup>، وعن أنس بن مالك، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «حسب امرئ من سوء إلا من عصمه الله أن يشير الناس إليه بالأصابع في دينه ودنياه»<sup>(٢)</sup>.

كما يجوز للمرأة أن تشارك في المنتديات العامة، إذا تقيدت بالضوابط الشرعية المعروفة:

أن تكون على قدر الحاجة وتحقيق المصلحة الشرعية والدينية، دون التعرض للابتذال، كما قال عمر رضي الله عنه: «وافقني ربي عز وجل في ثلاث... وساق منها، وقلت: يا رسول الله لو ضربت على نسائك الحجاب فإنه يدخل عليك البر والفاجر، فأنزل الله عز وجل: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسَأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ [الأحزاب: ٥٣]<sup>(٣)</sup>، فتجوز المشاركة بما لا يثير الفتنة، قال قتادة - في هذه الآية -: بلغنا أنهم أمرن بالحجاب عند ذلك<sup>(٤)</sup>، قال الإمام الطبري في بيان معنى الآية: «وإذا سألتم أزواج رسول الله ﷺ ونساء المؤمنين اللواتي لسن لكم بأزواج متاعاً: ﴿فَسَأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ يقول: من وراء ستر بينكم وبينهن، ولا تدخلوا عليهن بيوتهن: ﴿ذَلِكَ أَمْطَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٣] يقول تعالى ذكره: سؤلكم إياهن المتاع إذا سألتموهن ذلك من وراء حجاب أطهر لقلوبكم وقلوبهن من عوارض العين فيها التي تعرض في صدور الرجال من أمر النساء، وفي صدور النساء من أمر الرجال، وأحرى من أن لا يكون للشيطان عليكم وعليهن سبيل»<sup>(٥)</sup>، وينبغي التحفظ في الكلام ومراعاة الأحوال الشرعية، لقوله تعالى: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [الأحزاب: ٣٢]، قال الكلبي: «هو الكلام الذي فيه ما يهوى المريب»، وقال الحسن: «فلا تكلمن بالرفث»، وقال الإمام الطبري: «فلا تلتن بالقول للرجال فيما يبتغيه أهل الفاحشة منكن»<sup>(٦)</sup>، وقال ابن زيد: «خضع القول ما يكره من قول النساء للرجال مما يدخل في قلوب الرجال»<sup>(٧)</sup>، وقال البغوي: «يقال: خاضع الرجل المرأة: إذا خضع لها بكلامه،

(١) مسند أحمد ط الرسالة (٦٠/٢٨) ١٦٨٤٦، قال محقق المسند إسناده صحيح.

(٢) الجامع لابن وهب ت مصطفى أبو الخير (ص ٥٨١) ٤٨١، وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة (٤/١٦٦) ١٦٧٠.

(٣) صحيح البخاري (١/٨٩) ٤٠٢، وصحيح مسلم (٤/١٨٦٥) ٢٣٩٩.

(٤) تفسير الطبري = جامع البيان ت شاکر (٢٠/٣١٣).

(٥) تفسير الطبري = جامع البيان ت شاکر (٢٠/٣١٣).

(٦) تفسير الطبري = جامع البيان ت شاکر (٢٠/٢٥٧).

(٧) تفسير الطبري = جامع البيان ت شاکر (٢٠/٢٥٨).

أي: لين<sup>(١)</sup>، والمرض في الآية معناه الفجور والزنا، كما قاله ابن عباس<sup>(٢)</sup>، فالمسلمة تسأل عن دينها، وتستفسر بلا خضوع ولا تمايع ولا لين في الكلام، والأصل صيانتها عن الكلام مع الرجال، والاختلاط بهم إلا لحاجة.

ولذا ينبغي أن لا يكون بكلامها ما يثير الفتنة، كالمزاح والضحك، والكلام خارج موضوع الاستفسار، وتجنب إعطاء البريد والحساب، أو المراسلة الخاصة لأحد من الرجال إلا لأهل الثقة والعلم والنصح والخير، والأولى والأفضل ألا تشارك المرأة إلا في المنتديات النسائية، فهذا أسلم لها، وقد كثرت هذه المنتديات، وفيها خير وغنى، وإن احتاجت للمشاركة في منتديات عامة فالأولى أن تختار اسمًا لا يدل على أنها أنثى.

فلا حرج على المرأة المسلمة في الاستفادة من الإنترنت، ودخول الموقع لتحصيل العلم والاستفسار والسؤال، فواجب الذي لا يعلم السؤال، وواجب العالم الجواب، قال تعالى: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، ما لم يؤد ذلك إلى محذور شرعي.

#### التواصل على الحساب الخاص هل يكون خلوة:

الخلوة بالمرأة محرمة تحريماً واضحاً، كما قال عمر بن الخطاب الفاروق في خطبة الجابية: «قام فينا رسول الله ﷺ مقامي فيكم، فقال: «استوصوا بأصحابي خيراً، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يفسو الكذب حتى إن الرجل ليبتدىء بالشهادة قبل أن يسألها، فمن أراد منكم بحبحة الجنة فليزِم الجماعة، فإن الشيطان مع الواحد، وهو من الاثنين أبعد، لا يخلون أحدكم بامرأة، فإن الشيطان ثالثهما، ومن سرتة حسنته وساءته سيئته، فهو مؤمن»<sup>(٣)</sup>، ويشهد له حديث جابر: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فلا يخلون بامرأة ليس معها ذو محرم، فإن الشيطان ثالثهما»<sup>(٤)</sup>، وحديث ابن عباس المتفق عليه أنه: سمع النبي ﷺ، يقول: «لا يخلون رجل بامرأة، ولا تسافرن امرأة إلا ومعها محرم»، فقام رجل فقال: يا رسول الله، اكتتبت في غزوة كذا وكذا، وخرجت امرأتي حاجة، قال: «أذهب فحج مع امرأتك»<sup>(٥)</sup>.

(١) شرح السنة، للبخاري (٢٦/٩).

(٢) الدر المنثور في التفسير بالمأثور (٥٩٩/٦) سأل نافع بن الأزرق قال له: أخبرني عن قوله: ﴿فَيَطْمَعُ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾ [الأحزاب: ٣٢] قال: الفجور والزنا، قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت الأعشى وهو يقول:

حافظ للفرج راض بالتقى ليس ممن قلبه فيه مرض

وأخرج ابن المنذر وابن أبي حاتم عن زيد بن علي رضي الله عنه قال: المرض مرضان فمرض زنا ومرض نفاق.

(٣) مسند أحمد ط الرسالة (٢٦٨/١) (١١٤)، والسنن الكبرى للنسائي (٢٨٤/٨) (٩١٧٧)، وفي سننه ضعف، وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (٢٣٦٣).

(٤) مسند أحمد ط الرسالة (١٩/٢٣) (١٤٦٥١)، قال محققو المسند: حسن لغيره، وبعضه صحيح.

(٥) صحيح البخاري (٥٩/٤) (٣٠٠٦)، وصحيح مسلم (٩٧٨/٢) (١٣٤١).

فالتواصل على الخاص والمحادثة الهاتفية بين الرجل والمرأة خلوة (حكومية) تحققت فيها معاني الخلوة، فلا يراها أحد، ولا يسمع صوتهما وحديثها محرّم منهما، وهذا معنى الخلوة كما جاء في صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص قام رسول الله ﷺ على المنبر فقال: «لا يدخلن رجل، بعد يومي هذا، على مغيبة، إلا ومعه رجل أو اثنان»<sup>(١)</sup>، فالمغيبة لا يدخل عليها رجل وحده بل رجلان أو ثلاثة، فالمرأة في الهاتف لا يسمع حديثها، ولا يرى كتابتها إلا رجل، وهو ليس بمحرّم منها، ولا يرى المحادثة ذو محرّم منها فتكون خلوة، وهذا أحد معاني الخلوة، فالخلوة عند الحنفية: «لا تتحقق إلا بعد انتفاء الموانع أو وجدت بصفة الفساد»<sup>(٢)</sup>، وجعل ابن نجيم لها ضابطة: «ففي مجموع النوازل إن كان لا يدخل عليهما أحد إلا بإذن فهي خلوة»<sup>(٣)</sup>.

فالخلوة هي التي لا يكون فيها مانعٌ من الوطء، لا مانعاً طبيعياً حسيّاً، ولا شرعياً، ولا حقيقياً، وأن يراها غيرهما فلو انتفت الرؤية أو الشعور والإحساس والإدراك بهما صارت خلوة، فهذان الضابطان في الخلوة، كما أفاده ابن نجيم في مانع الخلوة كالظلمة الشديدة في مكان مفتوح: «وقال شداد: إن كانت ظلمة شديدة صحت لأنها كالساتر، وعلى قياس قوله تصح على سطح لا ساتر له إذا كانت ظلمة شديدة، والأوجه أن لا تصح لأن المانع الإحساس ولا يختص بالبصر؛ ألا ترى إلى الامتناع لوجود الأعمى ولا إبصار للإحساس. اهـ»

فلا يجوز لأي إنسان أن يرسل امرأة أجنبية عنه؛ لما في ذلك من فتنة، وقد يظن المراسل أنه ليست هناك فتنة، ولكن لا يزال به الشيطان حتى يغريه بها، ويغريها به، وقد أمر ﷺ من سمع بالدجال أن يبتعد عنه، وأخبر أن الرجل قد يأتيه وهو مؤمن ولكن لا يزال به الدجال حتى يفتنه، ففي مراسلة الشبان للشابات فتنة عظيمة وخطر كبير يجب الابتعاد عنها وإن كان السائل يقول: إنه ليس فيها عشق ولا غرام<sup>(٤)</sup>، ولكن هذه الخلوة عند الفقهاء يترتب عليها أحكام فقهية يريدون بها ثبوت الوطء والنسب والمهر والعدة وغيرها ابتداء لا الحرمة بين أجنبيين، ولذلك سميتها خلوة حكومية أو محرمة بخلاف الخلوة التي ينبنى عليها الأحكام، قال البجيرمي: «وضابط الخلوة اجتماع لا تؤمن معه الريبة عادة بخلاف ما لو قطع بانتفائها عادة فلا يعد خلوة»<sup>(٥)</sup>.

(١) صحيح مسلم (١٧١١/٤) (٢١٧٣).

(٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (١٩١/٣).

(٣) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار) (١١٦/٣).

(٤) فتاوى المرأة، جمع محمد المسند، ص ٩٦.

(٥) حاشية البجيرمي على شرح المنهج = التجريد لنفع العبيد (٣٢٨/٣).

## المبحث الثاني

### حكم إجراء العقود والالتزامات بوسائل التواصل الاجتماعي

العقد لغة يراد به: الربط، والشد، والتوثيق، والإحكام، والقوة، والجمع بين الشئيين، والعهد تقول: عقدت الحبل إذا شدته<sup>(١)</sup>.

اصطلاحاً له معنيان: المعنى العام يُطلق على كل التزام تعهد به الإنسان على نفسه سواء كان يقابله التزام آخر أم لا، وسواء كان التزاماً دينياً كالنذر أو دنيوياً كالبيع ونحوه<sup>(٢)</sup>. والمعنى الخاص: «مجموع إيجاب أحد المتكلمين مع قبول الآخر، أو كلام الواحد القائم مقامهما» أو: «التزام المتعاقدين وتعهدهما أمراً، وهو عبارة عن ارتباط الإيجاب بالقبول»<sup>(٣)</sup>.

وفي الشريعة الإسلامية يتطلب العقد أركاناً ومقومات فمن أركانه الصيغة باتفاق بين الفقهاء، وهي الإيجاب والقبول، وجعل الجمهور - خلافاً للحنفية - العاقدين والمحل (الثلث والمثلث) والصيغة أركاناً للعقد<sup>(٤)</sup>، والتعاقد عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي الإلكترونية بالحاسوب الآلي (الكمبيوتر) والأجهزة الذكية (الجوال)، وأيضاً العقد الإلكتروني، كأن يختار سلعة من أحد مواقع التواصل الاجتماعي الإلكترونية، ثم بعد الموافقة على ثمنها يتم دفع الثمن، ويصح العقد بالمكاتبة والمراسلة مطلقاً، سواء كانا حاضرين أم غائبين، وهو مقتضى مذهب الحنفية<sup>(٥)</sup>، ومقتضى مذهب المالكية<sup>(٦)</sup>، ووجه عند الشافعية<sup>(٧)</sup>، وقول لبعض الحنابلة<sup>(٨)</sup>، والكتاب ممن نأى كالخطاب ممن دنا، والكتاب أحد اللسانين، فإن الكتاب له حروف ومفهوم يؤدي عن معنى معلوم فهو بمنزلة الخطاب من الحاضر صحة العقد منوطة بالتراضي، وما جعل اللسان إلا لبيان ما في الجنان، وما الألفاظ إلا وسيلة من وسائل التعبير عما في النفس، فجاز إبرام العقد بكل وسيلة تنبؤ عن رضا الطرفين.

(١) لسان العرب ٢٩٦/٣ مادة (ع، ق، د).

(٢) القواعد لابن رجب، القاعدة الثانية والخمسين: ٧٨.

(٣) فتح القدير للكمال ابن همام: ١٨٧/٣.

(٤) حاشية ابن عابدين: ١/١٦١ - ١٦٤. بداية المجتهد: ٢/١٦٦، والإبهاج: ١/٤٤. المدخل إلى مذهب أحمد: ٦٩.

(٥) فتح القدير للكمال ابن همام: ١٨٧/٣.

(٦) بداية المجتهد: ٢/١٦٦.

(٧) الإبهاج: ١/٤٤.

(٨) المدخل إلى مذهب أحمد: ٦٩.

والجواز بقيد بشرط: وهو ألا يكون العقد مما يشترط فيه التقابض في المجلس، كأن يكون صرفاً أو لكونه سلماً أو نحو ذلك؛ لتعذر اجتماعهما قبل انفضاض مجلس العقد، وفيما يلي تفصيل القول في حكم إبرام العقود التجارية بوسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية من خلال تلك المطالب:

### المطلب الأول حكم إبرام العقود التجارية بوسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية

التعاقد الذي من طريق وسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية كتابة، أو نقلاً للصوت أو الصورة هو كالتعاقد عن طريقة الكتابة سواء بسواء؛ بل وجود الصوت والصورة جعلها أقوى من مجرد الكتابة.

وعليه يمكننا القول: إنه ليس هناك أي فارق في التعاقد من طريق وسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية والكتابة العادية؛ بل وسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية الحديثة أثبتت وأكثر أماناً وتوثيقاً لوجود خاصية البث الحي المباشر بالصوت والصورة.

وأقرب شبهة تكلم عنه الفقهاء هو التعاقد عن طريق الكتابة والمراسلة.

فاختلف الفقهاء رحمهم الله في حكم التعاقد بطريق الكتابة على ثلاثة أقوال:

**القول الأول:** ذهب جمهور الفقهاء من المالكية<sup>(١)</sup>، والشافعية<sup>(٢)</sup>، والحنابلة<sup>(٣)</sup>، إلى أن الكتابة كالخطاب؛ فالتعاقد بها جائز سواء أكان العقد بين حاضرين أم بين غائبين، وسواء أكان المتعاقدان قادرين على النطق أم عاجزين عنه، لكنهم استثنوا من ذلك عقد النكاح لخصوصيته، واشترط الشهود فيه كما سبق بيانه، وقد استدل هؤلاء إلى ما ذهبوا إليه بما يلي:

١- إن الكتابة هي وسيلة من وسائل التعبير عن الإرادة كالخطاب.

٢- ما ثبت في الأدلة الصحيحة القاطعة من أن رسول الله ﷺ قد استعمل الكتابة وسيلة من وسائل نشر الدعوة الإسلامية؛ فلقد خاطب رسول الله ﷺ الرؤساء والملوك ودعاهم إلى الدخول في الإسلام عن طريق الكتابة<sup>(٤)</sup>، فإذا كانت الكتابة صالحة لنشر الدعوة الإسلامية فكيف لا تكون صالحة لإنشاء العقود؟

**القول الثاني:** قول للشافعية<sup>(٥)</sup> أنه لا يصح التعاقد بطريق الكتابة إلا لمن كان عاجزاً عن النطق والكلام فقط.

(١) الخرخشي على مختصر خليل (٥/٥)، بيروت، دار صادر.

(٢) المجموع، القاهرة، مطبعة العاصمة (٩/١٧٧).

(٣) كشاف القناع للبهوتي (٣/١٤٨).

(٤) صحيح البخاري مع الفتح، كتاب الجهاد (٦/١٠٩).

(٥) المجموع، القاهرة، مطبعة العاصمة (٩/١٧٧).



وقد استدل هؤلاء بما يلي:

- ١- أن الكتابة ليست وسيلة من وسائل التعبير المعبرة؛ فإنها تحتل التزوير وإرادة تحسين الخط فقط، ومع هذا الاحتمال لا تثبت بها العقود التي ترتب عليها آثار كثيرة من حل وحرمة، وانتقال الملكية ونحوه.
- ٢- أن وسائل التعبير عن الإرادة جاءت جميعها بالألفاظ، ولم يشتهر في عصر النبي ﷺ إنشاء العقود بالكتابة غير أنه يستثنى من ذلك العاجز عن النطق الذي لا يجد حيلة إلى النطق ولا يهتدي إلا إلى الإشارة أو الكتابة<sup>(١)</sup>.

**القول الثالث:** ذهب فقهاء الحنفية<sup>(٢)</sup> إلى أن الكتابة تنزل منزلة الخطاب بالنسبة للغائبين فقط، ولم يستثنوا من ذلك حتى عقد النكاح كما سبق توضيح ذلك وبيانه. وقد استدل هؤلاء بما يلي:

استدل الحنفية إلى ما ذهبوا إليه بنفس الأدلة التي استدل بها أصحاب القول الثاني، لكنهم قالوا: إن الحاجة ماسة بالنسبة للغائبين دون الحاضرين، فيترخص للغائبين دون غيرهم.

والراجع هو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء القائلين بجواز إبرام العقود عن طريق الكتابة مطلقاً، أي سواء أكان العقد بين غائبين أم حاضرين، وسواء أكان المتعاقدان قادرين على النطق أم عاجزين عنه؛ لأنه يدعمه الدليل ويتفق مع قواعد الشريعة وأصولها القاضية برفع الحرج ومبادئها الخاصة بالعقود الدالة على أن الأساس هو التراضي دون النظر إلى التقيد بأية شكلية؛ بالإضافة إلى أن الشرع علق حل أكل الأموال على التراضي فقال تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطْلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]، ومع ذلك لم يفصل في وسائل التعبير عنه، كما أننا لا نجد لها تحديداً دقيقاً في اللغة فيناط حينئذ بالعرف والعرف جار قديماً وحديثاً على صلاحية الكتابة للتعبير عن الرضا والإرادة<sup>(٣)</sup>.

**المطلب الثاني:** حكم إبرام العقود التجارية مهاتفة بوسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي

من المعلوم أن جهاز الهاتف ينقل كلام المتحدث فيه مباشرة وبدقة متناهية؛ فيسمع كلا المتحدثين كلام صاحبه بوضوح، ولا يختلف الكلام فيه عن الكلام المباشر، سوى وجود فاصل مكاني بينهما وعدم إمكان اجتماع أحدهما بالآخر، وصارت الأجهزة تنقل الصورة والصوت معاً وكذا يفعل بأجهزة الكمبيوتر عن طريق كاميرا - ناقل الصورة - عندهما سوياً، وعليه فإن صحة التعاقد من خلاله تكون بطريق أولى

(١) راجع: مبدأ الرضا في العقود لعلي محيي الدين القرداغي، (ص ٩٤٧)، بيروت، دار البشائر ١٩٨٥ م.

(٢) راجع: بدائع الصنائع، القاهرة، المطبعة الجمالية ١٩١٠ م (١٣٨/٥).

(٣) راجع: مبدأ الرضا في العقود (٩٤٨/٢).

من جوازها بالكتابة لزوال احتمال التزوير في مثل هذه الحالة أو الغش والخداع. فإذا تم العقد من خلال الهاتف (المهاتفة بوسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية) وتم فيه الإيجاب والقبول مع بقية الشروط المطلوبة فإنه صحيح لا غبار عليه، بخاصة مع رؤية أحدهما للآخر يضعف احتمال التزوير وتقليد الصوت وأهل الخبرة يميزون بين الصحيح والحقيقي والمزيف والمكذوب.

أما إذا انقطعت الرؤية، فلا تتأثر صحة العقد؛ لأن العقد يتحقق وجوده بسماع الإيجاب والقبول والتقاؤهما، أو إدراكهما بأي وسيلة كانت<sup>(١)</sup>.

ويستفاد من تلك الصورة أن الساتر والحاجز - بعد المكان أو النهر أو الجدار - لا يؤثر في صحة مجلس العقد، ولا يؤثر في خيار المجلس<sup>(٢)</sup>.

كما أن الأساس في العقود الرضا والتراضي بين الطرفين، لقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩]، وهذا أصل ثابت في العقود كافة شرعاً<sup>(٣)</sup>.

والخلاصة أن اللفظ - كما يقول الشاطبي المالكي -: «إنما هو وسيلة إلى تحقيق المعنى المراد، والمعنى هو المقصود...»<sup>(٤)</sup>، فكل ما دل على المعنى بأية وسيلة اعتبر في توصيل المعنى وإبرازه، ولذا لم تكن وسائل الاتصال الحديثة من حاسوبات وجوالات (هواتف نقالة) مستحدثة على الفقه الإسلامي، ولا عن قواعده ومبادئه الكلية، فالهاتف الذكر والكمبيوتر آلة معبرة - عرفاً - والعرف يتغير ويتطور، لتوصيل الصوت والصورة إلى سمع الآخر وبصره فيكون مقبولاً شرعاً<sup>(٥)</sup>.

المطلب الثالث: مجلس العقد في التعاقد عبر وسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، ككتابة وصوتا وصورة

تناول الفقه الإسلامي مسألة مجلس العقد وأثره على العقود، وبخاصة مجلس العقد بين الغائبين سواء كان هذا عن طريق الكتابة أو الرسول، أو التهاتف من بعيد مع فاصل كنهر أو جدار ونحوه أو بعد مكان، فيما يعرف باتحاد المجلس أي وحدة المجلس زماناً ومكاناً وموضوعاً، فصرح الحنفية بأن الأصل هو اتحاد المجلس بأن يقع الإيجاب والقبول في مجلس واحد، ويكون مجلس التعاقد بين الغائبين

(١) راجع: المجموع (١٨١/٩)، القاهرة، دار الطباعة المنيرية.

(٢) المجموع للنووي (١٨١/٩).

(٣) المبسوط للسرخسي ط دار الفكر (٢٦/٥) قال: «ركن العقد هو الإيجاب والقبول»، وانظر: بدائع الصنائع (٢/٢٥٣).

(٤) الموافقات للشاطبي (٨٧/٢)، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٧٥ م.

(٥) راجع: مجلة مجمع الفقه الإسلامي بحث للدكتور علي محيي الدين القرة داغي، ص (٩٣١).

البعيدين هو مجلس وصول الخطاب أو الرسول أو الرسالة للمستقبل، قال الكاساني الحنفي: «وأما الكتابة فهي أن يكتب الرجل إلى الرجل: أما بعد فقد بعث عبدي فلاناً منك بكذا فبلغه الكتاب، فقال اشترت؛ لأن خطاب الغائب كتابة، فكأنه حضر بنفسه وخاطب بالإيجاب وقبل الآخر في المجلس»<sup>(١)</sup>، فجعل الرسالة حضوراً عن الغائب، وبمجرد موافقة المرسل إليه صح العقد، وثبت مجلس العقد، فاتفقوا على أن مجلس العقد يبدأ من وقت وصول الكتاب إلى المجلس، وبه يكون انعقاد المجلس الذي يكون فيه القبول وقراءته، فالعبرة بمجلس القراءة لا الكتابة، وقال المرغيناني في الهداية: «لأن المجلس جامع المتفرقات فاعتبرت ساعاته ساعة واحدة، دفعاً للعسر وتحقيقاً لليسر، والكتاب كالخطاب، وكذا الإرسال حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتاب وأداء الرسالة»<sup>(٢)</sup>، فجعل بلوغ الكتاب بداية المجلس، ومجلس بلوغ الكتاب هو مجلس العقد، وهذا باتفاق الحنفية، وقال الموصلي الحنفي: «لا ينعقد إلا إذا كان بكتابة أو رسالة، فيعتبر مجلس بلوغ الكتاب وأداء الرسالة»<sup>(٣)</sup>، وقال الدسوقي المالكي: «قوله: بما يدل على الرضا» (قوله: بما يدل) أي عرفاً سواء دل على الرضا لغة أيضاً أو لا فالأول كبعث واشترت وغيره من الأقوال، والثاني كالكتابة والإشارة والمعاطاة، (قوله: منهما أو من أحدهما) راجع للقول وما بعده أي من قول من الجانبين أو كتابة منهما أو قول من أحدهما وكتابة من الآخر أو إشارة منهما أو من جانب وقول أو كتابة من الآخر»<sup>(٤)</sup>، وقال في الشرح الكبير: «والحاصل أن المطلوب في انعقاد البيع ما يدل على الرضا عرفاً»<sup>(٥)</sup> وقعد الفقهاء قاعدة عظيمة هي أن الكتاب كالخطاب، والكتاب أحد اللسانين»<sup>(٦)</sup>.

#### أما نهاية مجلس العقد فقد اختلف الفقهاء:

فحاصل أقوال الفقهاء في مجلس العقد عند التعاقد بين غائبين مراسلة ومكاتبة أربعة أقوال: القول الأول: إن مجلس العقد ينتهي بانفضاض المجلس الذي بلغ المستقبل فيه الإيجاب، عند الشافعية، قال النووي في المجموع: «قال الغزالي: إذا صححنا البيع بالمكاتبة فكتب إليه فقبل المكتوب إليه ثبت له خيار المجلس ما دام في مجلس القبول قال ويتمادى خيار الكاتب إلى أن ينقطع خيار المكتوب إليه حتى لو علم أنه رجع عن الإيجاب قبل مفارقة المكتوب إليه مجلسه صح رجوعه ولم ينعقد البيع والله أعلم»<sup>(٧)</sup>، وهذا باتفاق الشافعية، وكذلك مذهب الحنابلة»<sup>(٨)</sup>.

(١) بدائع الصنائع (٥/١٣٨).

(٢) الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي (٣/٣).

(٣) الاختيار لتعليل المختار (٥/٢).

(٤) الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي (٤/٣).

(٥) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي (٦/٢١٨).

(٦) المجموع شرح المهذب (٩/١٦٨).

(٧) كشف القناع عن متن الإقناع (٣/١٤٨) وحاشية الروض المربع (٤/٣٢٩).

والراجع هو: أن مجلس العقد ينتهي بانفضاض المجلس الذي أُلقي فيه الخطاب، لأن الأصل اتصال القبول والإيجاب، ويكون الانفضاض بنهاية المجلس وتقوم الكتابة مقام حضور الغائب وهو مقتضى خيار المجلس، وقياساً على التعاقد بين حاضرين، والكتاب يقوم مقام الخطاب كما سبق، والكتابة لغائب ليست أقوى من خطاب الحاضر.

وهذا في الاتصال بوسائل التواصل الاجتماعي يتحقق أعظم من الكتابة فرؤية العاقد للآخر عن طريق الاتصال مباشرة حياً صوتاً وصورة فيكون مجلس العقد هو دوام الاتصال بينهما - زماناً - ما لم يتشاغلا بما يدل على إعراضهما كما هو معروف في مسائل مجلس العقد.

وصدر قرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة رقم (٥٤/٣/٦) بشأن حكم إجراء العقود بآلات الاتصال الحديثة في دورته السادسة بجدة في المملكة العربية السعودية من ١٧ - ٢٣ شعبان ١٤١٠هـ<sup>(١)</sup>.

#### المسألة الثانية: وقت تمام العقد:

إن مجلس العقد بوسائل الاتصال الحديثة هو مجلس بلوغ الرسالة والاتصال وقبول الموجب للإيجاب وتحقق الرضا بتمام ودوام الاتصال، فيتم التعاقد بمجرد القبول الصادر من الشخص الموجه إليه، ومجلس وصول الخطاب هو مجلس العقد كما سبق بيانه، كما قال المرغيناني الحنفي: «والكتاب كالخطاب، وكذا الإرسال حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتاب وأداء الرسالة»<sup>(٢)</sup>.

ونصوص الفقهاء الظاهرة أن البيع ونحوه ينعقد بمجرد القبول بعد صدور الإيجاب، وهذا ينطبق على الاتصالات الحديثة بل هي أولى لشدة قربها من اللقيا الحقيقية ففيها المشافهة والمجالسة والسماع.

#### المسألة الثالثة: خيارات مجلس العقد عبر وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة:

خيارات المجلس، وخيار القبول، وخيار الرجوع، فخيار المجلس يترتب عليه بعض الأحكام، منها:

#### أولاً: خيار الرجوع:

أن يثبت للطرف المستقبل للإيجاب خيار القبول إلى نهاية المجلس ولا يلزم بالبيع، وقبول الإيجاب ما دام المجلس باقياً والاتصال قائماً، فهو غير ملزم بالقبول، لقوله ﷺ: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا»<sup>(٣)</sup>، وأيضاً يحق للطرف الموجب (المصدر للإيجاب) خيار الرجوع عن إيجابه إلى أن يصدر القبول، أو

(١) قرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة رقم (٥٤/٣/٦).

(٢) الهداية مع فتح القدير والعناية (٧٩/٥).

(٣) صحيح البخاري (٥٨/٣) ٢٠٧٩، وصحيح مسلم (٣/١١٦٤) ١٥٣٢.

ينفض المجلس، وهذا هو رأي جمهور الفقهاء من الحنفية<sup>(١)</sup>، والشافعية<sup>(٢)</sup>، والحنابلة<sup>(٣)</sup>.

وقال مالك: «لا خيار لهما إذا عقد بكلام وإن لم يتفرقا»<sup>(٤)</sup>، فالمالكية خالفوا، فلم يجيزوا للموجب حق الرجوع<sup>(٥)</sup>؛ لأن العقد يقوم باللفظ، وطالما صدر اللفظ وجب ولزم العقد<sup>(٦)</sup>، كما يثبت حق يثبت للطرف الثاني عند التعاقد، وذلك بعد صدور الإيجاب من الطرف الأول<sup>(٧)</sup>، فيقول النووي: «قال أصحابنا: وإن قلنا: يصح - أي البيع - ونحوه بالمكاتبة بشرطه أن يقبل المكتوب إليه بمجرد اطلاعه على الكتاب، هذا هو الأصح وفيه وجه ضعيف: أنه لا يشترط القبول، بل يكفي التواصل اللائق بين الكتائب»<sup>(٨)</sup>.

### ثانياً: خيار القبول:

لقد وسع القائلون بهذا النوع من أنواع الخيار - وهم فقهاء الحنفية والحنابلة - دائرة معنى التفريق؛ حيث إنهم اعتبروا مجرد القيام من المجلس أو الانشغال عنه بأكل أو نحوه، بل كل ما يدل على الإعراض عن الإيجاب تفرقاً يقطع الخيار، جاء في الفتاوى الهندية: «وأما إذا اشتغل بالأكل فيتبدل المجلس، فلو ناما أو نام أحدهما إن كان مضطجعاً فهي فرقة»<sup>(٩)</sup>.

هذا هو الشأن في العقد المبرم بين حاضرين، ولكن الأمر بالنسبة للتعاقد بين المتبايعين عبر الهاتف غير واضح؛ لذلك لا بد من استعراض بعض ما قاله فقهاؤنا بهذا الشأن<sup>(١٠)</sup>.

### ثالثاً: خيار المجلس:

مجلس العقد في العقود المبرمة من المهاتفة عبر وسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية. بعد أن انتهينا من بيان مدى إمكانية تطبيق الخيارات الثلاثة المتعلقة بمجلس العقد: خيار الرجوع في الإيجاب، وخيار القبول وخيار المجلس كان لزاماً علينا تحديد مجلس العقد بالنسبة للمتعاقدين من خلال المهاتفة.

(١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (١٣٤/٥).

(٢) المجموع شرح المذهب (٢٩٩/١٣).

(٣) راجع: فتح القدير لابن الهمام (٧٨/٥)، الروضة للنووي (٣٣٩/٣)، كشاف القناع للبهوتي (١٤٧/٣).

(٤) مختصر اختلاف العلماء (٤٦/٣).

(٥) راجع: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ط ٣، دار الكتب المصرية (٣٥٧/٣).

(٦) بحث فضيلة الدكتور إبراهيم فاضل الدبو، مجلة مجمع الفقه الإسلامي (مرجع سابق)، ص (٨٥٦ - ٨٥٧).

(٧) الموسوعة الفقهية الكويتية (٣٩/١٨).

(٨) العقد بالكتابة والإشارة وآلات الاتصال الحديثة (ص ٣١).

(٩) الفتاوى الهندية (٧/٣)، مصر المطبعة العامة، د. ت.

(١٠) راجع: حكم التعاقد عبر أجهزة الاتصالات الحديثة في الشريعة الإسلامية، ص (٢٦).

أما إذا انقطعت المكالمة لأي سبب من الأسباب بعد صدور الإيجاب وقبل قبول الطرف الآخر، فإنه يحق للموجب أيضاً الرجوع عن إيجابه ما دام أنه لم يقترب به قبول الطرف الآخر. أمّا الطرف الآخر الموجه إليه الإيجاب، فإنه لا يحق له الرجوع عن القبول حتى ولو تم ذلك من خلال نفس المكالمة؛ ذلك لأن هذا العقد من العقود المتعددة التي يسقط فيها خيار القبول قياساً على العقد بين الماشيين أو الراكبين.

وبالتالي فإن حالات انتهاء المجلس بالنسبة لجهاز الهاتف الناقل للصوت والصورة معاً هي:

١- انتهاء المكالمة الهاتفية.

٢- مشاهدة أي من المتعاقدين صدور تصرف من صاحبه يدل على انشغاله عن العقد أو إعراضه عنه، حتى ولو كانت المكالمة مستمرة بينهما.

٣- مشاهدة أي من المتعاقدين مغادرة صاحبه مجلس العقد حتى ولو كانت المكالمة قائمة ومستمرة<sup>(١)</sup>. كما أنه يثبت للمتعاقدين خيار المجلس، وهو أن للعاقدين حق فسخ العقد ما لم ينته المجلس، ولو بعد إبرامه ما دام في مجلس واحد، فإذا انفض المجلس بطل الخيار، وقد أثبت خيار المجلس الجمهور خلافاً للحنفية والمالكية<sup>(٢)</sup>، لإبطال حق الطرف الثاني، وحملوا حديث (البيع بالخيار) على خيار القبول<sup>(٣)</sup>، قال النووي: «لو تناديا وهما متباعدان، وتبايعا صح البيع بلا خلاف، أما الخيار فقال إمام الحرمين: يحتمل أن يقال: لا خيار لهما، لأن التفرق الطارئ يقطع الخيار، فالمقارن يمنع ثبوته، قال: ويحتمل أن يقال: يثبت ما دام في موضعهما، فإذا فارق أحدهما موضعه بطل خياره والأصح في الجملة ثبوت الخيار، وأنه يحصل التفرق بمفارقة أحدهما موضعه، وينقطع بذلك خيارهما جميعاً، وسواء في صورة المسألة كانا متباعدين في صحراء، أو ساحة، أو كانا بيتين من دار، أو في صحن وصفة، صرح به المتولي، والله أعلم»<sup>(٤)</sup> فيحق للموجب المتعاقد من خلال الهاتف الرجوع عن إيجابه ما دام أن الطرف الآخر الموجه إليه الإيجاب لم يغادر مجلس العقد؛ ذلك لأن الأصل في الإيجاب ألا يكون ملزماً وللموجب الرجوع عنه إلى أن يلتقي به القبول<sup>(٥)</sup>.

(١) راجع: حكم التعاقد عبر أجهزة الاتصالات الحديثة في الشريعة الإسلامية، ص (٢٨، ٣٢).

(٢) راجع: الروضة (٣/٤٣٢)، منتهى الإرادات لابن النجار (١/٣٥٦).

(٣) راجع: فتح القدير (٥/٨١)، بداية المجتهد لابن رشد (٢/١٣٩).

(٤) المجموع شرح المذهب (٩/١٨١).

(٥) الوسيط للسهنوري (٤/٤٦)، القاهرة، دار النشر للجامعات المصرية، ١٩٦٠ م.

## المطلب الرابع: موقف القوانين الوضعية من التعاقد بوسائل الاتصال الحديثة

التعاقد عن طريق الكتابة أخذت بها القوانين المعاصرة ويغلب التعبير على السنة وأقلام القانونيين لقب التعاقد بالمراسلة أو التعاقد بين الغائبين<sup>(١)</sup> ويقصدون بالمراسلة ما هو أشمل من إيفاد رسول يبلغ الطرف الآخر بإيجاب الموجب كما هو عند الفقهاء، فعند هؤلاء سيان أن يكون العقد قد تم عن طريق إيفاد رسول يبلغ الرسالة من هذا لذاك أو عن طريق المكاتبة بواسطة البريد أو عن طريق البرق أو التلكس أو ما يشبههما من وسائل الاتصال الأخرى<sup>(٢)</sup>.

المطلب الخامس: بيان موقف القوانين الوضعية من التعاقد عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي والهاتف واللاسلكي، والإنترنت وما يشبهها مهاتفة

لم يختلف خبراء القانون في تحديدهم لطبيعة هذا العقد عما ذهب إليه فقهاء الشريعة<sup>(٣)</sup>؛ فقد قالوا: إن هذا العقد هو عقد بين حاضرين من حيث الزمان وبين غائبين من حيث المكان<sup>(٤)</sup>.

فلقد جاء في المشروع التمهيدي للقانون المدني المصري مادة رقم (١٤٠) ما يلي: «يعتبر التعاقد بالتليفون أو بأي طريقة مماثلة كأنه تم بين حاضرين فيما يتعلق بالزمان وبين غائبين فيما يتعلق بالمكان». وجاء في القانون المدني الإماراتي مادة (١٤٣) ما يلي: «يعتبر التعاقد بالهاتف أو بأية طريقة مماثلة بالنسبة للمكان كأنه تم بين متعاقدين لا يضمهما مجلس واحد حين العقد أما فيما يتعلق بالزمان، فيعتبر كأنه تم بين حاضرين في المجلس».

وجاء في المذكرة الإيضاحية للقانون المدني الإماراتي ما يلي: «ولا يثير التعاقد بالهاتف أو بأية وسيلة مماثلة صعوبة إلا فيما يتعلق بتعيين مكان انعقاد العقد؛ فشأنه من هذه الناحية شأن التعاقد بين الغائبين الذين تفرقهم شقة المكان، ولذلك تسري عليه أحكام المادة السابقة الخاصة بتعيين مكان التعاقد بين الغائبين ويُعدُّ التعاقد بالهاتف قد تم في المكان الذي وصل فيه القبول ما لم يتم الدليل على عكس ذلك. أما فيما يتعلق بزمان انعقاد العقد فالتعاقد بالهاتف لا يفترق عن التعاقد بين الحاضرين فيُعَدُّ التعاقد بالهاتف تاماً، في الوقت الذي يعلن فيه من وجه إليه الإيجاب قبوله».

(١) الوسيط للسنهوري (١/٢٣٧)، مصادر الالتزام.

(٢) مجلة الفقه الإسلامي (مرجع سابق)، بحث للدكتور/ عبد الله محمد عبد الله، ص (٨٢٠).

(٣) انظر: ص (٣٩) من هذا البحث.

(٤) راجع: الوسيط للسنهوري، ص (٢٣٩).

ويترتب على إعطاء التعاقد بالهاتف حكم التعاقد بين الحاضرين فيما يتعلق بزمان انعقاد العقد، أن الإيجاب إذا وجه دون تحديد ميعاد لقبوله ولم يصدر القبول في المجلس سقط الإيجاب». ويقابل هذه المادة التي قبلها المواد (١٠١) من القانون المدني الأردني و(٩٨) من القانون المدني العراقي.

وقد علل الشراح كون التعاقد بهذا الجهاز - أي الهاتف وما شاكله من وسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية - هو تعاقد بين حاضرين من حيث الزمان، فقالوا: لأن انتقال الصوت بالتليفون يجعل الطرفين من حيث الزمان في مجلس واحد، إذ بمجرد صدور القبول يتم العلم به<sup>(١)</sup>.

وأما بالنسبة لمكان هذا العقد فقالوا: لا شك أنه مختلف، حيث إن مكان كل واحد من العاقدين مختلف، ولذلك يُعَدُّ التعاقد بالتليفون بمثابة التعاقد بين غائبين، فيأخذ حكمه، وعليه يكون مكان التعاقد بواسطة التليفون، أو بأية وسيلة مماثلة كاللاسلكي مثلاً هو المكان الذي يعلمه فيه الموجب؛ إذ في هذا المكان يحصل العلم بالقبول ما لم يتفق على خلاف ذلك<sup>(٢)</sup>.

وبذلك أخذت جميع القوانين العربية باستثناء القانون المدني الأردني، كما سبق بيانه<sup>(٣)</sup>.

وقد ظهر بجلاء أن القوانين المدنية في أغلب البلدان العربية تتفق تماماً مع ما ذهب إليه النظر الفقهي الإسلامي من أن العقد من خلال الهاتف ووسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية الأخرى المشابهة هو عقد فوري يقتضي إعلان القبول فور صدور الإيجاب فإن تأخر ذلك القبول ولو قليلاً؛ جاز للموجب الرجوع عن إيجابه، حتى ولو كانت المكالمة الهاتفية لا تزال مستمرة بينهما.



(١) الموجز في شرح القانون المدني العراقي، ص (٩٢ حتى ٩٤) للدكتور عبد المجيد الحكيم بتصرف، ط ٣، بغداد، شركة الطبع والنشر الأهلية ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م. نقلاً عن حكم التعاقد عبر أجهزة الاتصالات الحديثة في الشريعة الإسلامية للدكتور عبد الرزاق الهيتي، ص (٤٩).

(٢) الموجز في شرح القانون المدني العراقي، ص (٥٠) للدكتور عبد المجيد الحكيم بتصرف، ط ٣، بغداد، شركة الطبع والنشر الأهلية ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م. بتصرف، نقلاً عن حكم التعاقد عبر أجهزة الاتصالات الحديثة في الشريعة الإسلامية للدكتور الهيتي.

(٣) انظر: ص (٥٠) من هذا البحث.



## المبحث الثالث

### حكم إبرام عقود الأنكحة والطلاق والرجعة (الأحوال الشخصية) بوسائل التواصل الاجتماعي

تأثرت الأحوال الشخصية بوسائل الاتصال في ما يتعلق بصعوبة الاجتماع بين العاقد والولي، وما حدث من أحداث دامية للأمة الإسلامية، وشردت عوائل وأسر في أكثر من بلد، وصارت المرأة وليها في دولة وهي في أخرى بينهما مسافات وبحار، وترغب في العفة، وجاءها الكفاء، ولا ولي لها، ولكن عن طريق الاتصال بوسائل الاتصال الحديثة بالصوت والصورة المتحركة الحية لحظة بلحظة ويسمع الشخص ويرى صورته في مأمّن من التليس والتدليس والكذب، ما أعان على الستر والعفة والزواج الصحيح.

وأصبح من الممكن إبرام عقود الزواج وإيقاع الطلاق عن طريق وسائل الاتصالات الحديثة، وقد ذكر الفقهاء - بخاصة الحنفية - النكاح بالمراسلة وذكروا مجلس العقد، وفيما يلي بيان أحكام تلك المسائل في مطالب:

المطلب الأول: إبرام عقد الزواج عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية ووسائل الاتصال الحديثة

عقود الزواج والنكاح يمكن أن تبرم عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية بطريقتين، إما بالكتابة وإما بالمشافهة صوتاً وصورة حية مباشرة، وفيما يلي بيانها:

أولاً: العقد عن طريق الكتابة:

سبق أن بيّنا تفوق الشريعة واتساعها لكل جديد بقواعدها العامة المرنة، وصلاحتها لكل مكان وزمان، فهذا الطريق كان معروفاً قديماً، وتكلم الفقهاء في البيع والتعاقد بالكتابة، واختلفوا في حكمه - في النكاح خاصة - بين مجيز ومانع، ما يدل على سعة أفق الفقهاء وخبرتهم التقنية ومعرفة بمقاصد الشريعة، وهذا من بركة الشريعة الربانية، فلم تبتدع وسائل الاتصال الحديثة هذا النمط من العقود، والجديد فيها هو سرعة النقل، وقد اختلف الفقهاء قديماً في إجراء عقود الزواج عن طريق الكتابة على قولين:

**القول الأول:** منع من إجراء عقود الزواج - خاصة - عن طريق الكتابة، وهذا مذهب جمهور الفقهاء من المالكية<sup>(١)</sup>، والشافعية<sup>(٢)</sup>، والحنابلة<sup>(٣)</sup>، وإذا وجدت أقوال في هذه المذاهب تجيز إبرام عقود الزواج عن طريق الكتابة فهي ضعيفة ومردودة عند المحققين منهم إلا في حال الضرورة، وقصروا حالة الضرورة على الأخرس الذي لا قدرة له على النطق، ويحسن الكتابة.

واستدلوا هؤلاء بما يلي:

١- اشترطهم الإشهاد على عقد النكاح حين انعقاده، والإشهاد شرط صحة عند الشافعية<sup>(٤)</sup>، والحنابلة<sup>(٥)</sup>، والحنفية<sup>(٦)</sup>، ولكن الحنفية الذين أجازوا إجراء العقد بطريقة الكتابة - كما سيأتي - قالوا: إنه يمكن تحقيق هذا الشرط باستدعاء العاقد الذي وصله كتاب الإيجاب بدعوة الشهود وإطلاعهم على الكتاب أو إخبارهم بمضمونه وأنه موافق على ذلك الزواج، وبذلك يتم الإشهاد<sup>(٧)</sup>، أما المالكية فالإشهاد شرط عندهم أيضًا إلا أنه يجوز تأخيرها إلى ما قبل الدخول، ويشترطون الإعلام والظهور<sup>(٨)</sup>.

٢- أن النكاح له خصوصية؛ فيحتاط فيه ما لا يحتاط في غيره حفظًا للفروج وهذا مقصد من مقاصد الشريعة الإسلامية، قال الحسن بن حي: «لا ينعقد النكاح بالكتاب لعظم خطر أمر النكاح»<sup>(٩)</sup>.

**القول الثاني:** يجوز إجراء عقد الزواج بالكتابة، وهذا مذهب الحنفية<sup>(١٠)</sup>، واستدلوا بما يلي:

جعلوا مجلس العقد هو ساعة وصول الخطاب الذي يحمل الإيجاب إلى الطرف الآخر، فإذا وصله ودعا الشهود وأطلعهم على الكتاب أو أخبرهم بمضمونه وأشهدهم على قبول النكاح فقد جعلوا مجلس العقد هو المجلس الذي يصل فيه الخطاب حكما، وعلى ذلك تتم الموالاة بين الإيجاب والقبول عندهم ويتم الإشهاد<sup>(١١)</sup>، وجاء في حاشية ابن عابدين شروط صحة عقد الزواج بالكتابة:

(١) راجع: الشرح الصغير للدردير، تحقيق كمال المرصفي، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م (٣٥٠/٢).

(٢) روضة الطالبين للنووي، ط ٣، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م (٣٧/٧).

(٣) الإنصاف للمرداوي، حققه محمد حامد الفقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م (٥٠/٨).

(٤) راجع: روضة الطالبين (٤٥/٧).

(٥) راجع: المغني لابن قدامة، تحقيق عبد الله التركي، والحلو، القاهرة، مطبعة هجر، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م (٣٣٩/٧).

(٦) راجع: بدائع الصنائع، للكاساني، ط ٢، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م (١٣٨/٥).

(٧) راجع: بدائع الصنائع (٢٣١/٢).

(٨) راجع: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مكتبة زهران.

(٩) المبسوط للسرخسي ط دار الفكر (٢٧/٥).

(١٠) راجع: بدائع الصنائع (١٣٧/٥)، وحاشية ابن عابدين، ط ٢، القاهرة، مطبعة البابي الحلبي، ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م (١٢/٣).

(١١) راجع: بدائع الصنائع (١٣٧/٥)، وحاشية ابن عابدين (١٢/٣).

أ- ألا يكون العاقد حاضرًا، بل غائبًا.

ب- أن يشهد العاقد شاهدين على ما في الكتاب عند إرساله.

ج- أن يصرح المرسل إليه بالقبول لفظًا لا كتابةً فلو كتب رجل إلى امرأة تزوجتك فكتبت إليه قبلت لم ينعقد؛ إذ الكتابة من الطرفين بلا قول لا تكفي ولو في الغيبة.

د- أن يشهد الغائب حين يأتيه الكتاب شاهدين، ويعرفهم بواقع الحال، ويصرح أمامهم بالقبول، فالمرأة حين يأتيها الخطاب تدعو شاهدين ثم تقرأ عليهما الكتاب وتخبرهم بمضمونه وتصرح بقبولها النكاح، وبذلك يحكم السادة الحنفية أن الشهود سمعوا الإيجاب الذي تضمنه الكتاب، والقبول الذي تلفظت به المرأة<sup>(١)</sup>.

- إن رسول الله ﷺ كان مأمورا بتبليغ الرسالة بقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ﴾ [المائدة: ٦٧]، وقد بلغ تارة بالكتاب وتارة باللسان فإنه كتب إلى ملوك الأفاق يدعوهم إلى الدين وكان ذلك تبليغًا تامًا، فكذلك في عقد النكاح الكتاب بمنزلة الخطاب إلا أنه إذا كتب إليها فبلغها الكتاب فقالت: زوجت نفسي منه بغير محضر من الشهود لا ينعقد النكاح، كما في حق الحاضر فإن النبي ﷺ قال: «لا نكاح إلا بشهود»، ولو قالت بين يدي الشهود زوجت نفسي منه لا ينعقد النكاح أيضًا؛ لأن سماع الشهود كلام المتعاقدين شرط لجواز النكاح وإنما سمعوا كلامها هنا لا كلامه لو كانت حين بلغها الكتاب قرأته على الشهود وقالت: إن فلانًا كتب إلي يخطبني فاشهدوا أني قد زوجت نفسي منه فهذا صحيح؛ لأنهم سمعوا كلام الخاطب بإسماعها إياهم، إما بقراءة الكتاب أو العبارة عنه وسمعوا كلامها، حيث أوجبت العقد بين أيديهم؛ فلهذا تم النكاح<sup>(٢)</sup>.

- النكاح ينعقد بلفظين، أحدهما: عبارة عن الماضي، والآخر: عن المستقبل... فإن جاء الزوج بالكتاب مختومًا إلى الشهود، وقال هذا كتابي إلى فلانة فاشهدوا على ذلك لم يجز ذلك في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى حتى يعلم الشهود ما في الكتاب، وهو قول أبي يوسف الأول، ثم رجع فقال: يجوز ولا يشترط إعلام الشهود بما في الكتاب، وأصل الخلاف في كتاب القاضي إلى القاضي عند أبي يوسف رحمه الله تعالى تجوز الشهادة على الكتاب والختم، وإن كان لا يعلم الشهود ما في الكتاب، وعند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا تجوز؛ لأن المشهود به ما في الكتاب لا نفس الكتاب<sup>(٣)</sup>.

(١) حاشية ابن عابدين (١٢/٣).

(٢) المبسوط للسرخسي ط دار الفكر (٢٧/٥).

(٣) المبسوط للسرخسي ط دار الفكر (٢٧/٥).

وقال في الحاشية: «قال ينعقد النكاح بالكتاب كما ينعقد بالخطاب. وصورته: أن يكتب إليها يخطبها فإذا بلغها الكتاب أحضرت الشهود وقرأته عليهم وقالت: زوجت نفسي منه، أو تقول: إن فلاناً كتب إلي يخطبني فاشهدوا أنني زوجت نفسي منه»<sup>(١)</sup>.

### المناقشة والترجيح:

الراجح من وجهة نظري - والله أعلم - هو مذهب الحنفية الذي يجيز عقد الزواج بالكتابة؛ ذلك أن اعتبارهم مجلس العقد، وهو ساعة وصول الخطاب الذي يحمل الإيجاب إلى الطرف الآخر قول سديد؛ لأنها تحقق الموالاة بين الإيجاب والقبول.

وفي اعتقادي أن بقية المذاهب تعد وقت تمام العقد حين يصل المكتوب سواء كان عن طريق شخص أو عن طريق الفاكس أو الإنترنت إلى الشخص الذي وجه إليه فيقبله في المجلس، فحينئذ ينعقد العقد إذا كان بيعاً ويشهد عليه إذا كان نكاحاً، والمتبع لكتب بقية المذاهب في قضايا البيع ونحوه من العقود يلمس هذا، ولولا ضيق الوقت لنقلت نصوصهم في هذا<sup>(٢)</sup>.

أما قولهم: إن الإشهاد شرط في عقد النكاح فإن الحنفية يقولون بذلك أيضاً، لكنهم جعلوا مجلس العقد هو ساعة وصول الخطاب، فإذا وصله الخطاب ودعا الشهود وأطلعهم على الكتاب أو أخبرهم بمضمونه وأشهدهم على قبول النكاح فقد تم النكاح، وأيضاً اشترط الحنفية أربعة شروط لصحة عقد الزواج بالكتابة، كما سبق بيانه.

وأما قولهم: إن النكاح خصوصية فإنه يتعلق بالفروج، ويحتاط فيها ما لا يحتاط في غيرها، فالجواب عليه: إننا نوافقهم على التحوط في الفروج، ولكنني لا أوافقهم على المنع، فالتحوط يلزم اتخاذ إجراءات تضمن سلامة إجراء العقود، ولكنها لا تمنع من ذلك، فيمكن للخاطب أن يرى مخطوبته عبر الكمبيوتر المتصل بشبكة الإنترنت، ويمكن أن يظهر المتعاقدان وسائل الإثبات الخاصة بكل منهما كما يجب أن يكون الشاهدان يعرفان الطرفين، ويمكن أن تجهز قاعات المحاكم بشبكة الإنترنت لإضفاء الصفة الرسمية عليها خاصة وأن عقود الزواج اليوم لا تقبل المحاكم توثيقها إلا إذا جرت عن طريق القاضي أو عن طريق من يأذن له القاضي بإجراء العقود<sup>(٣)</sup>.

(١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار) (١٢/٣).

(٢) ومن أراد التوسع فليرجع إلى المجموع (١٦٨/٩)، وفتح العزيز بهامش المجموع (١٣٠/٨)، وروضة الطالبين (١٣٩/٣)، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٣/٣)، والخرشي (٥/٥)، والإنصاف للمرداوي (٢٦٠/٤)، والروض المربع (٣٢٨/٤).

(٣) راجع: مستجدات فقهية في قضايا الزواج والطلاق، لأسامة عمر الأشقر، عمان، دار النفائس ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ص (١١٢).

وبهذا يتضح لنا جواز إجراء عقد النكاح - بشروطه وضوابطه السالف ذكرها - عبر وسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية كتابة.

### ثانياً: النكاح عن طريق المهاتفة:

بينت من قبل أن عقد الزواج بين غائبين عن طريق الأجهزة السلوكية واللاسلكية صورة جديدة لم يكن لها وجود في العصور السابقة، ولكن بعض الباحثين<sup>(١)</sup> يرى أن له نظيراً، وأقرب مثال لهذه الصورة - من وجهة نظرهم - ما ذكره النووي من عقد البيع بين متنادين، بأن يكون العاقدان في مكانين يسمع كل منهما نداء الآخر، شاهده أو لم يشاهده، وفي ذلك يقول: «لو تناديا وهما متباعدان وتبايعاً، صح البيع بلا خلاف»<sup>(٢)</sup>.

وبعد هذا التمهيد المختصر، ما حكم إجراء عقد الزواج عبر وسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية؟ اختلف الفقهاء المعاصرون في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: يجيز إجراء عقد الزواج مشافهة عن طريق وسائل الاتصالات الحديثة كالهاتف، والإنترنت، وممن ذهب هذا المذهب الشيخ مصطفى الزرقا<sup>(٣)</sup>، ود. وهبة الزحيلي<sup>(٤)</sup>، ود. إبراهيم الدبو<sup>(٥)</sup>، ود. محمد عقلة<sup>(٦)</sup>، والشيخ بدران أبو العينين بدران<sup>(٧)</sup>.

ويمكن أن يستدل لهم بما يلي:

التعاقد عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي والوسائل الإلكترونية مهاتفة توفرت فيه شروط عقد الزواج، كالتلفظ بالإيجاب والقبول، وسماع كل من العاقدين للآخر ومعرفة به، والموالاتة بين الإيجاب والقبول، ووجود الولي، ووجود الشهود الذين يسمعون بالإيجاب والقبول فيكون العقد صحيحاً.

القول الثاني: يمنع عقد الزواج بطريق الوسائل الحديثة الإلكترونية - ومنها وسائل التواصل الاجتماعي - الناقلة للكلام نطقاً، ومنها التعاقد عبر شبكة الإنترنت مهاتفة، وتشمل وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة،

(١) ذكر ذلك الدكتور علي محيي الدين القرة داغي، ضمن مجموعة بحوث إجراء العقود بآلات الاتصال الحديثة، ضمن مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد السادس، الجزء الثاني، جدة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، ص (٩٣٥).

(٢) المجموع للنووي، المدينة المنورة، المكتبة السلفية (٩/ ١٨١).

(٣) راجع: حكم إجراء العقود بوسائل الاتصالات الحديثة، لمحمد عقلة، عمان، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦، ص (١١٣).

(٤) راجع: مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد السادس، الجزء الثاني، ص (٨٨٨).

(٥) راجع: مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد السادس، الجزء الثاني، ص (٨٦٧).

(٦) راجع: حكم إجراء العقود بوسائل الاتصالات الحديثة، لمحمد عقلة، ص (١١٣).

(٧) الزواج والطلاق في الإسلام، بدران أبو العينين، الإسكندرية، مؤسسة شباب جامعة الإسكندرية، ص (٤١).

وقد ذهب إلى هذا القول اللجنة الدائمة للإفتاء<sup>(١)</sup> بالمملكة العربية السعودية، وأكثر فقهاء مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة<sup>(٢)</sup>.

ويمكن أن يستدل لهم بما يلي:

١- أن هذا الطريق، أي المهاتفة قد يدخله خداع أحد العاقدين للطريق الآخر، وعقد الزواج يجب أن يُحتاط فيه ما لا يُحتاط في غيره حفظاً للفروج؛ وتحقيقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية.

٢- علل مجمع الفقه الإسلامي المنع بأن عقد الزواج يشترط الإشهاد فيه.

### المناقشة والترجيح:

الراجح من وجهة نظري - والله أعلم - جواز إجراء عقد النكاح بوسائل الاتصالات الحديثة الناقلة للكلام نطقاً ومنها شبكة الإنترنت؛ وذلك لتوفر شروط النكاح من تلفظ بالإيجاب والقبول، وسماع كل من العاقدين للآخر ومعرفة له، ووجود الولي والشهود، وكون العاقدين غائبين لا حرج فيه؛ فالعاقدان غائبان بشخصيهما، ولكنهما يعقدان عقد الحاضرين يسمع كل منهما الآخر، كما يسمعهما الشهود حين نطقهما بالإيجاب والقبول، وأما قول اللجنة الدائمة للإفتاء الموقرة والمحترمة أنه قد يحصل خداع أحد الطرفين للآخر، وإن عقد الزواج يحتاط فيه ما لا يحتاط في غيره. فيرد على ذلك أنه يمكن أن يرى المتعاقدان بعضهما بعضاً عبر شبكة الإنترنت أو عبر الهاتف الذي يظهر صورة كل من المتحادثين مع وجود المحرم، وبهذا ينتفي الخداع، كما أن هناك الشاهدين اللذين يعرفان المتعاقدين، وأما ما علل به مجمع الفقه الإسلامي الموقر بجدة للمنع بعدم وجود الإشهاد فغير مقبول؛ فالشهود يسمعون الخطاب، وهم يشهدون على ما سمعوا، وهم يعرفون المتعاقدين أيضاً.

ويمكن أن يطلب من المتعاقدين معلومات عن إثبات هويتهما بذكر رقم الهوية وتاريخها ومكان صدورهما، وبهذا يترجح لدي إجراء عقد الزواج بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية مشافهة إذا توفرت الشروط السابقة الذكر، والله أعلم.

مما سبق يتبين أن إجراء النكاح بالصوت والصورة الحية وحضور الشهود ومعرفة أعيانهم وأشخاصهم وثبوتهم ورؤية كل من الطرفين العاقد والولي الآخرة صورة وصوتاً مباشراً حالاً لحظة بلحظة، وهو أولى من الكتابة والهاتف الصوتي المجرد، بل العقد بالصوت والصورة (الفيديو) أولى أن يصحح، ويعول عليه بحضور العائلتين في بث مباشر والعروسين، وولي العروس كأنهم مجتمعون في مجلس واحد.

(١) الفتاوى، جمع وترتيب محمد عبد العزيز المسند لمجموعة علماء، بالإضافة لفتاوى اللجنة الدائمة للإفتاء بالمملكة العربية السعودية، د. ط، د. ت (٢/١٢١).

(٢) مجمع الفقه الإسلامي، قرارات وتوصيات المجمع، الدوريات: (١ ص ١٠)، القرارات (١/٩٧)، تنسيق وتعليق د. عبد الستار أبو غدة، دمشق، دار القلم، ط ٢، ١٣٨٨هـ/١٩٨٨م.

المطلب الثالث: الإجراءات المترتبة على عقد الزواج عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية  
المسألة الأولى: تحديد مكان مجلس عقد النكاح وزمانه:

ذكرنا فيما سبق أن فقهاء الحنفية قد أجازوا عقد النكاح عن طريق الكتابة ولم يلزموا من وجه إليه الخطاب بوجود إعلان قبله بالنسبة لهذا العقد في مجلس وصول الخطاب كما هو الشأن في العقود الأخرى، بل إنهم، ونظرًا لتوقف انعقاده وصحته على تحقق الشهادة، قد منحوا القابل حق مغادرة مجلس وصول الخطاب إلى مجلس آخر يتمكن فيه من إحصار من يشهد على قبوله وقراءة الخطاب الموجه إليه بطريق الكتابة وإعلان قبله أمامهم.

وبذلك يتحقق مجلس عقد النكاح المبرم بين المتعاقدين، وهذه خصوصية يختص بها هذا العقد دون غيره من بقية العقود، يقول ابن عابدين: «وذكر شيخ الإسلام خواهر زاده في مبسوطه: إن الكتاب والخطاب سواء إلا في فصل واحد وهو أنه لو كان حاضرًا مخاطبها في النكاح فلم تجب في مجلس الخطاب، ثم أجابت في مجلس آخر؛ فإن النكاح لا يصح، وفي الكتاب إذا بلغها وقرأت ولم تزوج نفسها منه في المجلس الذي قرأت الكتاب فيه، ثم زوجت نفسها في مجلس آخر بين يدي الشهود، وقد سمعوا كلامها وما في الكتاب؛ يصح النكاح؛ لأن الغائب إنما صار خاطبًا لها بالكتاب، والكتاب باقٍ لها في المجلس الثاني، فصار بقاء الكتاب في مجلسه - وقد سمع الشهود ما فيه في المجلس الثاني - بمنزلة ما لو تكرر الخطاب الحاضر في مجلس آخر، فأما إذا كان حاضرًا فإنما صار خاطبًا بالكلام، وما وجد من الكلام لا يبقى إلى المجلس الثاني وإنما سمع الشهود في المجلس الثاني أحد شطري العقد»<sup>(١)</sup>.

وقد علق ابن عابدين على قول شيخ الإسلام خواهر زادة السابق بقوله: «وحاصله أن قوله: تزوجتك بكذا إذا لم يوجد قبول؛ يكون مجرد خطبة منه لها فإن قبلت في مجلس آخر لا يصح، بخلاف ما لو كتب إليها؛ لأنها لما قرأت الكتاب ثانيًا وفيه قوله تزوجتك بكذا، وقبلت عند الشهود صح العقد كما لو خاطبها به ثانيًا»<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكر البهوتي عن أبي طالب من فقهاء الحنابلة مسألة شبيهة بمسألتنا هذه يعتمد عليها في القول بجواز إبرام عقد النكاح في أجهزة الاتصال الناقلة للصوت مباشرة كالهاتف، وفي الأجهزة الناقلة للحروف كالإنترنت حتى لو تأخر القبول عن مجلس وصول الخطاب، وهذه المسألة هي: «قال في رجل يمشي إليه قوم، فقالوا: زوج فلانًا، فقال: قد زوجته على ألف، فرجعوا إلى الزوج فأخبروه، فقال: قد قبلت هل يكون

(١) حاشية ابن عابدين (٤/ ١٠٠ - ١١)، بيروت دار إحياء التراث العربي، د. ت.

(٢) حاشية ابن عابدين (٤/ ١٠٠ - ١١)، بيروت دار إحياء التراث العربي، د. ت.

هذا؟ قال: نعم. قال الشيخ التقي: ويجوز أن يقال: إن كان العاقد الآخر حاضرًا اعتبر قوله، وإن كان غائبًا جاز تراخي القبول عن المجلس»<sup>(١)</sup>.

وبناءً على النصوص السابقة فإنه يمكن القول: بأنه يمكن إبرام عقد النكاح بأجهزة الاتصال الناقلة للصوت مباشرة أو لآلاً، كما يمكن إبرامه بالأجهزة الناقلة للحروف على اختلاف أنواعها، ومنها الإنترنت وإن مجلس عقد النكاح المراد إبرامه من خلال هذه الأجهزة ليس هو مجلس وصول الخطاب، كما هو الشأن في العقود الأخرى، بل هو المجلس الذي يتمكن فيه من وجه إليه الإيجاب من إحضار شاهدين يسمعان قبوله بعد قراءة الكتاب أمامهم حتى يكون هذا العقد مستوفياً لجميع أركانه، وذلك نظراً لاختصاص هذا العقد بعدم انعقاده أو صحته إلا بعد تحقق الشهادة<sup>(٢)</sup>.

### المسألة الثانية: خيار المجلس وخيار الرجوع وخيار القبول:

لا بد - أولاً - من التعريف بالمصطلحات السابقة، أما خيار المجلس في البيوع فهو أن يكون لكل واحد من العاقدين الحق في فسخ العقد بعد صدور الإيجاب والقبول ما دام في مجلس العقد وهذا مذهب الشافعية<sup>(٣)</sup>، والحنابلة<sup>(٤)</sup> ومن وافقهم وأما خيار الرجوع: فهو أن يكون للموجب الحق في الرجوع عن إيجابه قبل أن يتصل به القبول، خلافاً للمالكية الذين ذهبوا إلى منع رجوع الموجب ما دام المجلس منعقداً، ويمتد هذا الخيار لدى الحنفية والحنابلة ما دام المجلس قائماً إلا إذا عرض عنه أحد المتعاقدين. وأما خيار القبول: فهو أن يكون للقابل الحق في الرفض أو القبول ما دام في المجلس، إلا إذا رجع الموجب عن إيجابه قبل قبوله وهو ما ذهب إليه الحنفية والحنابلة واشترط الشافعية في القبول الفورية<sup>(٥)</sup>. خلافاً للعقود الأخرى وخاصة عقود المعاوضات المالية فإن خيار المجلس عند القائلين به لا يجري في عقود الزواج، يقول ابن قدامة المقدسي: «ولا يصح قياس البيع على النكاح؛ لأن النكاح لا يقع غالباً إلا بعد روية ونظر وتمكن فلا يحتاج إلى الخيار بعده، ولأن في ثبوت الخيار مضرة لما يلزم من رد المرأة بعد ابتذالها بالعقد وذهاب حرمتها بالرد، وإلحاقاً بالسلع المعيبة»<sup>(٦)</sup>.

(١) كشف القناع (٣/١٤٨).

(٢) راجع: حكم التعاقد عبر أجهزة الاتصال الحديثة في الشريعة الإسلامية للدكتور/ عبد الرزاق الهيتي، ص (٧٨)، عمان، دار البيارق، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

(٣) راجع: روضة الطالبين للنووي (٣/٤٣٥)، ط ٣ بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

(٤) راجع: المغني (٧/٤).

(٥) راجع: فيما سبق روضة الطالبين (٣/٣٤٠)، والمغني لابن قدامة (٧/٤٣١)، مواهب الجليل للحطاب (٤/٢٤٠، ٢٤١) ط ١، بيروت، دار الفكر، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

(٦) المغني لابن قدامة (٧/٤).



أما فيما يتعلق بخياري الرجوع والقبول في حالة المهاتفة وما يلحق بها، فلا يحدث هناك أي إشكال في حالة التعاقد بين الحاضرين، لعدم وجود فاصل زمني، وعلى هذا فللموجب حق الرجوع عن إيجابه والتحلل منه في أي وقت قبل صدور القبول، وللطرف الموجه إليه الإيجاب الخيار في القبول ما دام في مجلس العقد في المدة الزمنية مع وجود الشهود، فإذا صدر منه القبول لزمه العقد.

أما في حالة الكتابة فأرى أيضاً أنه لا يحدث أي إشكال؛ لأن وسائل الاتصالات الحديثة تحقق الموالاتة بين الإيجاب والقبول في عقد الزواج.

وجمهور الفقهاء القدامى الذين منعوا عقد الزواج عن طريق الكتابة كان منعهم لعدم وجود الموالاتة، ووسائل الاتصالات الحديثة تحقق الموالاتة، سواء في المشافهة أو الكتابة.

### المطلب الثاني: إجراء الطلاق عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية

أولاً: الطلاق عبر وسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية مهاتفة:

إذا طلق الرجل زوجته مشافهة عن طريقة الهاتف أو الكمبيوتر المرتبط بشبكة الإنترنت فإن الطلاق واقع شرعاً؛ لأن الطلاق لا يتوقف على حضور الزوجة، ولا رضاها ولا علمها، كما أنه لا يتوقف على الإشهاد، فالطلاق يقع بمجرد تلفظ الزوج به، ولكن يشترط أن تتأكد الزوجة من أن الذي خاطبها هو زوجها، وليس هناك تزوير؛ لأنه يبنى على ذلك اعتداد الزوجة، واحتسابها لبداية العدة من وقت صدور الطلاق الذي خاطبها به الزوج ويصدق ذلك أيضاً بالنسبة إلى الزوجة المفوضة<sup>(١)</sup> بالطلاق من قبل زوجها حين العقد، جاز لها طلاق نفسها منه عن هذا الطريق<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: الطلاق عبر وسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية كتابة:

الكتابة للزوجة بالطلاق عن طريق الحاسب الآلي المرتبط بوسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية فيه الخلاف القديم الذي ذكره الفقهاء بالطلاق بطريق الكتابة؛ فقد ذهب الظاهرية<sup>(٣)</sup> وبعض الفقهاء، إلى أن الطلاق لا يقع بالكتابة، وقد احتجوا بما يلي:

١- أن اسم الطلاق قد ورد في القرآن الكريم على اللفظ لا على الكتابة، قال ابن حزم: «ومن كتب إلى امرأته بالطلاق فليس شيئاً»، وقال: قال الله تعالى: ﴿الطَّلُقُ مَرَّتَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، وقال الله تعالى:

(١) التفويض هو جعل أمر الطلاق أو تملك الطلاق لزوجته بطلاق نفسها منه، ويشترط لوقوعه عند الشافعية تطبيقها نفسها على الفور. راجع: مغني المحتاج (٣/ ٢٨٥ حتى ١٨٧)، القاهرة، مطبعة البابي الحلبي، المهذب للشيرازي، القاهرة، مطبعة البابي الحلبي (٢/ ٨٠).

(٢) راجع: مستجدات فقهية في قضايا الزواج والطلاق، ص (١١٢).

(٣) المحلى لابن حزم، القاهرة ١٣٥٢ هـ (١٠/ ١٩٧).

﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]، ولا يقع في اللغة التي خاطبنا الله تعالى بها ورسوله ﷺ اسم تطليق على أن يكتب إنما يقع ذلك على اللفظ به فصح أن الكتاب ليس طلاقاً حتى يلفظ به إذا لم يوجب ذلك نص».

بينما ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الطلاق يقع بالكتابة المستبينة الواضحة المفهومة، وهي التي تبقى بعد كتابتها ويمكن قراءتها<sup>(١)</sup>، كما يقع باللفظ مع خلاف فيما بينهم في اشتراط النية في الكتابة، أو عدم اشتراطها، وفيما إذا كانت بألفاظ صريحة أم كانت بألفاظ كناية.

#### الكتابة المستبينة عند الحنفية قسماً:

مستبينة، وغير مرسومة، فالأولى كمن يكتب إلى زوجته باسمها، وعنوانها قائلاً: يا فلانة أنت طالق. وأما غير المرسومة فهي على خلاف ذلك، كما لو كتب فلانة طالق، أو زوجتي طالق دون أن يوجه الكتابة إليها، والفرق بين القسمين عندهم أن الكتابة المستبينة المرسومة إن كانت بألفاظ صريحة فلا يحتاج إلى نية، فلو ادعى أنه لم ينو طلاقاً لم يصدق، أما إن كانت بلفظ كناية فتحتاج إلى النية.

أما الكتابة غير المرسومة فتعد من الكنايات فلا يقع بها طلاق إلا مع النية سواء أكان بألفاظ صريحة أم بألفاظ كناية فلو ادعى أنه لم ينو صدق في ذلك.

قال ابن عابدين: «وإن كانت مستبينة لكنها غير مرسومة إن نوى الطلاق يقع وإلا لا، وإن كانت مرسومة يقع الطلاق نوى، أو لم ينو»<sup>(٢)</sup>، وذهب المالكية<sup>(٣)</sup>، والشافعية<sup>(٤)</sup>، والحنابلة<sup>(٥)</sup>، والزيدية<sup>(٦)</sup> إلى أن الطلاق يصح بالكتابة، لكن إذا لم ينو بالكتابة الطلاق فلا يقع به شيء، وبعبارة صريحة عدوا الكتابة بالطلاق كناية، ولو كان اللفظ صريحاً في الطلاق.

قال الخرشي: «إن الزوج إذا كتب إلى زوجته أو إلى غيرها أنه طلقها، وهو عازم على ذلك فإن الطلاق يقع عليه بمجرد فراغه من الكتابة»<sup>(٧)</sup>، وجاء في مختصر المزني<sup>(٨)</sup>: «ولو كتب بطلاقها فلا يكون طلاقاً إلا

(١) الروضة الندية شرح الدرر البهية، للسيد صديق خان، القاهرة، المطبعة الأميرية، د. ت. (١٤٧/٢).

(٢) حاشية ابن عابدين، القاهرة، الطبعة الأميرية الثانية (٤٣٩/٢).

(٣) الخرشي على مختصر خليل، القاهرة، طبعة ١٣١٧هـ (١٨٩/٣).

(٤) مختصر المزني مطبوع على هامش الأم، ١٣٢١هـ، المطبعة الأميرية بالقاهرة (٧٥/٤).

(٥) المغني لابن قدامة مطبوع على هامشه الشرح الكبير، القاهرة، مطبعة المنار، ١٢٤٨هـ (٤١٢/٨).

(٦) المنتزح المختار للشيخ عبد الله بن مفتاح، القاهرة، ١٣٣٢هـ (٣٨٥/٢).

(٧) الخرشي على مختصر خليل (١٨٩/٣).

(٨) مختصر المزني (٧٥/٤).

بأن ينويه»، وقال النووي: «قال أصحابنا كل تصرف يستقل به الشخص كالطلاق والعتاق والإبراء ينعقد مع النية بلا خلاف كما ينعقد بالصريح»<sup>(١)</sup>، وقال ابن قدامة في المغني: «وإن كتب طلاق امرأته ونوى طلاقها وقع، وإن نوى تجويد خطه، أو غم أهله لم يقع»<sup>(٢)</sup>، وفي المنتزح المختار: «والكتابة على ضربين لفظ وغير لفظ، فغير اللفظ هو كالكتابة المرسومة...»، وقد جاء عقب ذلك في الحاشية قول الشارح: «سواء كتب صريحًا أو كناية»<sup>(٣)</sup>.

وعلى هذا فالكتابة لدى الزيدية تُعدُّ كناية لا يقع بها الطلاق إلا بالنية.

### المناقشة والترجيح:

والراجح - في وجهة نظري - هو أن الطلاق يقع إذا كانت الكتابة مستبينة، ومرسومة وكانت بألفاظ صريحة نوى أو لم ينو؛ لأن اللفظ الصريح لا يحتاج إلى نية فلو ادعى أنه لم ينو طلاقاً لم يصدق، وأما إن كانت مستبينة ومرسومة، ولكن كانت بلفظ غير صريح في الطلاق فتحتاج إلى النية، وأما الكتابة غير المرسومة فتعدُّ من الكنايات فلا يقع الطلاق بها إلا مع النية سواء أكانت بألفاظ صريحة أم بألفاظ كنائية، فلو ادعى أنه لم ينو طلاقاً صدق في ذلك.

وأما قول الظاهرية والجعفرية أن الطلاق لا يقع بالكتابة؛ لأن اسم الطلاق ورد في القرآن باللفظ لا بالكتابة فهذا تشدد لا مبرر له؛ لأن القصد من اللفظ هو التعبير عن إرادة الزوج في مفارقة زوجته وهذا التعبير قد يكون بالألفاظ كما يكون بالكتابة وخاصة إن كان الزوج غائبًا.

وأما جعل الجمهور من الفقهاء الكتابة بالطلاق كناية ولو كان اللفظ صريحًا في الطلاق وكانت الكتابة مستبينة ومرسومة فهذا تحكم لا مبرر له؛ لأن الكتابة إذا كانت مستبينة ومرسومة وبلفظ صريح في الطلاق فلماذا لا نحكم بوقوع الطلاق؟

وبهذا يتضح أن الطلاق عبر وسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية كتابة يقع إذا كانت الكتابة مستبينة ومرسومة وبلفظ صريح في الطلاق، فإن كانت مستبينة ومرسومة ولكنها بلفظ غير صريح في الطلاق فلا بد أن يُسأل المطلق عن نيته. وأما إن كانت الكتابة غير مستبينة ولا مرسومة فإن المطلق يُسأل عن نيته فإن أراد الطلاق وقع وإلا فلا.

(١) المجموع (١٦٦/٩).

(٢) المغني (١٤٦/٣).

(٣) المنتزح المختار من الغيث المدرار المفتاح لكمائهم الأزهار في فقه الأئمة الأطهار (٣٨٥/٢).

المطلب الرابع: بيان موقف قوانين الأحوال الشخصية في بعض البلاد العربية من التعاقد عبر وسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية كتابة ومهاتفة

أولاً: التعاقد كتابة:

التعاقد عن طريق الكتابة أخذت به قوانين الأحوال الشخصية في البلاد العربية ويغلب التعبير على السنة وأقلام القانونيين لقب التعاقد بين الغائبين أو بالرسول.

وإذا استعرضنا نصوص بعض قوانين الأحوال الشخصية العربية نجد أن التعبير بالكتابة عندهم يساوي التعبير بالقول وغيره كالإشارة ونحوها.

فقد نصت المادة (٦) ف (٢) من مشروع قانون الأحوال الشخصية لدولة الإمارات العربية المتحدة على ما يلي: «ويجوز أن يكون الإيجاب من الغائب بالكتابة فإن تعذرت فالإشارة المفهومة».

وفي المادة (٧) من القانون المذكورة (ف) (ج): «اتحاد مجلس العقد بين الحاضرين بالمشافهة حصول القبول فور الإيجاب، وبين الغائبين بحصول القبول في مجلس تلاوة الكتاب أمام الشهود أو إسماعهم مضمونه أو تبليغ الرسول، ولا يعتبر القبول متراخياً عن الإيجاب إذا لم يفصل بينهما ما يدل على الإعراض».

وجاء في قانون الأحوال الشخصية الكويتي المادة (٩) ف (ب): «ويجوز أن يكون الإيجاب بين الغائبين بالكتابة أو بواسطة رسول».

وجاء في المادة العاشرة على أنه يشترط في الإيجاب والقبول شروط منها:

فقرة (ج) من المادة (١٠) نصها: «اتحاد مجلس العقد للعاقدين الحاضرين، ويبدأ المجلس بين الغائبين منذ اطلاع المخاطب بالإيجاب على مضمون الكتاب، أو سماعه بلاغ الرسول، ويعتبر المجلس في هذه الحالة مستمراً ثلاثة أيام يصح خلالها القبول ما لم يحدد من الإيجاب مهلة أخرى كافية أو يصدر من المرسل إليه ما يفيد الرفض».

وما ورد في القانون الكويتي مستمداً بالنص من مشروع قانون الأحوال الشخصية الموحد للإقليمين المصري والسوري.

وفي مشروع قانون الأحوال الشخصية القطري المادة (١٤) يشترط لصحة الإيجاب والقبول ما يلي: ف (أ): «صدورهما عن رضا تام بألفاظ تفيد معنى الزواج لغة أو عرفاً وفي حالة العجز عن النطق فبالكتابة فإن تعذرت فبإشارته المفهومة».

وقد أخذت القوانين السالفة الذكر بالمشهد الحنفي الذي يجيز عقد الزواج بالكتابة بشروط سبق ذكرها في الجانب الشرعي من هذا البحث وهو ما رجحته أيضًا.

والمستند في الالتجاء إلى تحديد مهلة ثلاثة أيام هو قاعدة الاستصلاح؛ لأن القضية من أصلها اجتهادية متروك فيها تحديد المجلس للنظر الفقهي المبني على التقدير المعقول وفقًا لمقتضيات مصلحة المتعامل. أما تحديد هذه المهلة بثلاثة أيام، فقد استوحته - أي لجنة مشروع قانون الأحوال الشخصية الموحد - من مهلة خيار الشرط المشروع للتروي؛ حيث حددها معظم الفقهاء بثلاثة أيام أخذًا بظاهر الحديث النبوي المروي فيه<sup>(١)</sup>.

وبالتالي فإن هذه القوانين تجيز التعاقد عن طريق الفاكس أو الإنترنت؛ لأن هذا عقد تم بالكتابة بالشروط والضوابط المذكورة في الجانب الشرعي. وكان ينبغي أن تحدت هذه القوانين ويذكر فيها ذلك صراحة. أما ما يتعلق بالطلاق كتابة فقد جاء في القانون الكويتي مادة (١٠٤) فقرة (ب): ويقع بالكتابة عند العجز عن النطق به<sup>(٢)</sup>.

وجاء في مشروع قانون الأحوال الشخصية القطري المادة (١١٤) ف (أ): «يقع الطلاق باللفظ الصريح أو الكتابة وعند العجز عنهما فبالإشارة المفهومة».

وجاء في مشروع قانون الأحوال الشخصية الموحد للإقليمين المصري والسوري مادة (٧٤) فقرة (ب): «ويقع من العاجز عن الكلام بالكتابة».

وجاء في المذكرة الإيضاحية: «فإن كان يريد التخليق عاجزًا عن الكلام تقبل منه الكتابة في التعبير عن إرادته، ولا تقبل من غير العاجز عن الكلام؛ وذلك لأن الكتابة أدنى دلالة على جزم الإرادة الإنشائية في اللفظ في نظر الفقهاء، وهو الواقع، فإن الكتابة كما يقول الفقهاء قد تكون لتجربة الخط مثلًا<sup>(٣)</sup>.

هذا وقد رجحت في المبحث الثاني أن الطلاق يقع بالكتابة إذا كانت مستبينة أو مرسومة وكانت بألفاظ صريحة نوى أو لم ينو؛ لأن اللفظ الصريح لا يحتاج إلى نية، فلو ادعى أنه لم ينو طلاقًا لم يصدق، وأما إن كانت مستبينة ومرسومة، ولكن كانت بلفظ غير صريح في الطلاق فتحتاج إلى النية، وأما الكتابة غير المرسومة فتعد من الكنايات فلا يقع الطلاق بها إلا مع النية، سواء أكانت بألفاظ صريحة أم بألفاظ كناية، فلو ادعى أنه لم ينو طلاقًا صدق في ذلك.

(١) مشروع قانون الأحوال الشخصية الموحد للإقليمين المصري والسوري، المذكرة الإيضاحية، ص (٥٣/٥٤) ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، دار القلم، دمشق.

(٢) الأحوال الشخصية في التشريع الإسلامي للدكتور أحمد الغندور، ط ٤، الكويت، مكتبة الفلاح، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ص (٤١٢).

(٣) مشروع قانون الأحوال الشخصية الموحد، ص (١٣٣).

فكان لزاماً على قوانين الأحوال الشخصية التي أخذت بالكتابة أن تضبطها بالضوابط السالفة الذكر وإلا وقع الخلاف والتنازع خاصة من طرق المحامين.

#### ثانياً: التعاقد مهاتفه:

أما التعاقد عبر وسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية مهاتفه وما أشبهه من الوسائل الأخرى فلم أجد قوانين الأحوال الشخصية في البلاد العربية تعرضت له مطلقاً.

وأما الفقهاء المعاصرون فقد ذكر آراءهم في المبحث الأول، فمنهم من أجازهم وهم الجمهور ومنهم من منعه وهم قلة ومن أراد التوسع فليرجع إليه.

أما الطلاق مهاتفه في وسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية فلم تتعرض له قوانين الأحوال الشخصية في البلاد العربية أيضاً مطلقاً، ومرة أخرى ندعو المشرعين في البلاد العربية إلى تحديث قوانين الأحوال الشخصية حتى تكون موافقة لروح العصر، وقد أجاز الفقهاء المعاصرون إيقاع الطلاق عبر وسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية مهاتفه بشروط، وضوابط.

المطلب الخامس: الإجراءات المترتبة على عقد الزواج بوسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية في قوانين الأحوال الشخصية العربية

#### إجراءات تترتب على عقد الزواج بوسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية:

١- تحديد مجلس العقد: لا بد في التعاقدات سواء أكانت بين حاضرين أم غائبين أن تكون مشتملة على إيجاب وقبول، في مجلس واحد، فاتحاد المجلس شرط في الانعقاد، والغرض من هذا هو تحديد المدة التي يصح أن تفصل القبول عن الإيجاب حتى يتمكن من عرض عليه الإيجاب من المتعاقدين أن يتدبر أمره فيقبل الإيجاب أو يرفضه<sup>(١)</sup> وليس المراد من اتحاد المجلس، كون المتعاقدين في مكان واحد كما كان الحال قديماً؛ لأنه قد يكون مكان أحدهما غير مكان الآخر، إذا وجد بينهما واسطة اتصال كالتعاقد بالهاتف أو اللاسلكي، وإنما المراد باتحاد المجلس: اتحاد الزمن أو الوقت الذي يكون المتعاقدان مشغولين فيه بالتعاقد، فمجلس العقد: هو الحال التي يكون فيها المتعاقدان مقبلين على التفاوض في العقد<sup>(٢)</sup>.

وعلى هذا يكون مجلس العقد في المكالمة الهاتفية: هو زمن الاتصال ما دام الكلام في شأن العقد، فإن انتقل المتحدثان إلى حديث آخر، أو انتهت المكالمة فقد انتهى المجلس، ومجلس العقد في العقود

(١) راجع: مصادر الحق في الفقه الإسلامي للسنيهوري، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د. ط، د. ت (١/٤٩).

(٢) راجع: المدخل الفقهي العام للزرقا، ط٩، دمشق، مطابع أ. ب الأديب، ١٩٦٧م (١/٣٤٨).

الكتابية التي تجرى بوسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية كالإنترنت والفاكس هو مكان وصول الرسالة على أن ترسل بوسائل الاتصالات الفورية حتى لا يكون هناك زمن فاصل بين الكتابة والقبول<sup>(١)</sup>.

٢- تحديد مكان مجلس العقد وزمانه: يعد من الأهمية بمكان معرفة الزمان والمكان اللذين تم بهما الزواج، ويمكننا أن نبرز أهمية معرفة الزمان والمكان اللذين تم بهما الزواج في تحديد الوقت الذي ينتج فيه عقد الزواج آثاره الشرعية والقانونية. وتحديد نطاق سريان القوانين الجديدة وتحديد الوقت لا يستطيع الموجب بعده أن يعدل عن إيجابه إذا كان الإيجاب غير ملزم على رأي الجمهور<sup>(٢)</sup>.



(١) راجع: مستجدات فقهية في قضايا الزواج والطلاق لأسامة الأشقر، ص(١١٦).

(٢) راجع: ضوابط العقود لمحمود البعلي، القاهرة، مكتبة وهبة، ص(١٤٩)، ص(١٥١)، مصادر الالتزام في القانون المصري واللبناني، رمضان أبو السعود، د. م، المكتبة الجامعية ١٩٨٦م، نقلاً عن مستجدات فقهية في قضايا الزواج والطلاق، ص(١١٦).

## المبحث الرابع

### حكم إثبات الدعاوى والأيمان في باب الجنایات والأقضية ووقوع البيعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والإمامة العظمى

#### المطلب الأول: إثبات الدعاوى والأيمان في الجنایات والأقضية

تمهيد: الإثبات إقامة الدليل أمام القاضي بالطرق التي أجازتها الشريعة على واقعة يترتب عليه آثار<sup>(١)</sup>.

#### المذاهب في الإثبات:

١- المذهب المطلق: أن يعطي للقاضي كافة الحرية والسلطات للإثبات فيحكم بعلمه ويستحدث أي

طريقة في الإثبات.

٢- المذهب المقيد: أن يقيد القاضي بوسائل محددة فلا يحكم بعلمه ولا بما يخرج عن المعتاد.

٣- المذهب المختلط: وقد جاء الإسلام بالمذهب المختلط في الإثبات فجعل طرق الإثبات

محددة، ولكنه لم يقيد القاضي وأعطاه سلطة تقديرية في تقدير الأدلة، وله أن يحكم بخلاف ما أجمع عليه الشهود كمن شهد عليها أربعة بالزنا وتبين أنها بكر فيحكم القاضي بخلاف ما أجمع عليه الشهود.

كما أنهم أعطوا للقاضي سلطة تقدير القرائن - مع تقييدها في باب الحدود - لكنها تطلق في المعاملات، ولم يسمحوا للقاضي أن يقضي بعلمه، ولا يلزم الحكم بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين في الديون وقت التحمل فإن ثبت من طريق آخر كالنكول، أو شاهد ويمين المدعي حكم به، كما أنهم جعلوا الشهادة حجة فيما دلت عليه مهما كان ولم يقيدوها بمقدار معين، كما فعل أصحاب القانون الوضعي<sup>(٢)</sup>، فالفقه الإسلامي تميز على كل المذاهب القانونية حتى المذهب القانوني المختلط فمنع من تعسف القاضي، كما أنه لم يجعله جامداً لا رأي له، كما أن الفقه قيد الإثبات في الحدود والقصاص - الجرائم الخطيرة - ولم يقيد في غيره كالمعاملات، والتعازير.

(١) قضايا إسلامية معاصرة محمد الزحيلي، ٤/١.

(٢) كالقانون المصري يجعلها فيما زاد على عشرين جنيتها.



## طرق الإثبات في الفقه الإسلامي ووسائلها:

جاءت الشريعة بسبعة أمور للإثبات تثبت من طريقها الواقعة التي يترتب عليها آثار، وهي:

- ١- الشهادة: وهي إخبار صادق لإثبات حق في مجلس القاضي.
  - ٢- اليمين: وهو تأكيد ثبوت الحق بالحلف باسم اله تعالى، أو بصفته أمام القاضي.
  - ٣- الإقرار: إخبار بثبوت الحق لغيره عليه في مجلس القاضي.
  - ٤- القرائن: كل أمانة ظاهرة تقارن شيئاً خفياً تدل عليه.
  - ٥- الكتابة: أن يخط بالقلم في صحيفة يعترف بحق أو بينة أو التزام أو جريمة.
  - ٦- وقول الخبير والمعينة: الخبير العالم بالشيء المختص به، وهو يسأل في ما أشكل على القاضي، والمعينة أن يعاين القاضي بنفسه.
  - ٧- علم القاضي - عند بعضهم -: علم ومعرفة القاضي بالعلم أو الواقعة خارج القضية.
- مشروعية الإثبات الجنائي بوسائل التواصل الاجتماعي الحديثة:

كما سبق فإن الشريعة تُعدُّ بالمذهب المختلط فتقر ببعض الأدلة للإثبات لا يتخطاها ولا يتعداها القاضي، وبعضها تركت لما يقتضيه ظرف القضية، وهذه مرونة وثبات في نفس الوقت، وفيما يلي بيان تلك المسائل:

### الفرع الأول: مشروعية الإثبات الجنائي بوسائل التواصل الاجتماعي الحديثة:

#### مفهوم الدليل الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي:

القاضي يحكم بالقضية بما يعرض عليه من أدلة لا بعلمه ومعرفة بحال الدعوى والمدعي والمدعى عليه، ما يعظم شأن الدليل عند كل القوانين والشرائع، وقد ظهر الدليل الإلكتروني أو الافتراضي، أو تكون الجريمة إلكترونية، وهذا الدليل يتميز بميزتين حديثتين: أنه حديث وافتراضي رقمي ليس محسوساً، وباعتبار طبيعته والتفتيش عنه والعثور عليه، كما أن الدليل الإلكتروني يعتريه التحريف والتزوير والشك ويكثر به العبث والتغيير، ما يكثر حوله الشبهة التي ربما تستوجب رده بسبب الشبهة عملاً بأصل «تُدراً الحدود بالشبهات»، كما أن الدليل الإلكتروني قد يقتضي الاعتداء والنظر والاطلاع على الخصوصيات.

#### تعريف الدليل الإلكتروني:

هو ما أخذ من أجهزة الحاسب الآلي وما يشبهها كالهواتف وهو نبضات كهرومغناطيسية تتشكل بأرقام خوارزمية تتشكل على عارضة الكمبيوتر (الشاشة) في شكل كتابة أو صور أو مستندات أو صور

متحركة (فيديو)، أو هو: بيانات يمكن إعدادها وإرسالها وتخزينها رقمياً بحيث يمكن للحاسب تحويلها لصور أو مكتوب أو مستندات أو صور متحركة.

### خصائص الدليل الإلكتروني:

١- أنه غير محسوس، والدليل نفسه قد يكون افتراضياً معدوماً فالحاسب يحول المدخلات التي أدخلت له بالأرقام إلى صورة أو كتابة أو صوت أو فيديو.

٢- أنه دليل فني رقمي علمي افتراضي آلي.

٣- أنه لا يفهم إلا من طريق أجهزة خاصة إلكترونية تقوم بتجميع وتحليل المحتوى والمدخلات، وما عجزت هذه الأجهزة عن تحليله فلا يكون دليلاً.

ولذلك اختلف في مادية الدليل الإلكترونية، فذهب فريق إلى اعتباره دليلاً مادياً لأنه يمكن التحفظ على مخزونات (ذاكرات) الحواسيب والأقراص الصلبة والذاكرات الصلبة (الهاردات) وغيرها، ما يمكن من الرجوع إليها في أي وقت من الخبراء، كما أنها تؤول للشيء المحسوس فيستخرج الفيديو على قرص ممغنط صلب أو في ذاكرة ويكتب المستند على ورق وغيرها، والمس باليد ليس شرطاً في الدليل بل يكفي فيه الرؤية، ومثله أجهزة التنويم المغناطيسي والروائح وجهاز كشف الكذب<sup>(١)</sup>.

وذهب آخرون إلى اعتباره دليلاً معنوياً؛ لأنه في الحقيقة معالجة الأجهزة للمدخلات ليس هي الدليل<sup>(٢)</sup>.

والراجح: أنه دليل ملموس يمكنه أن يدرك ويعتد به كقرائن وأحياناً يرقى لأن يكون دليلاً، لكنه لا يثبت به حد ولا نسب ونفي نسب ولكنه قرينة، وهذا أحد القولين في المسألة في الحدود وفي غيرها تكون أدلة.

### مميزات الدليل الإلكتروني:

١- صعوبة محوه وإتلافه لسهولة تخزينه وحفظه في ذكرات كثيرة وسرعة انتشاره.

٢- أنه يحتفظ بكل المدخلات والتغييرات التي ربما تدخل على الدليل بالتاريخ والتوقيت، ما يصعب إنكاره.

٣- يسهل التأكد من صحته وكشف محاولة العبث به وتدوينه وتداوله<sup>(٣)</sup>.

(١) الدليل الإلكتروني ودوره في المجال الجنائي، حازم محمد حنفي، ص ١٥.

(٢) الأدلة الإلكترونية ودورها في الإثبات الجنائي، دراسة مقارنة، د. أحمد يوسف الطحطاوي، دار النهضة العربية ص ١١٥.

(٣) الدليل الرقمي والتزوير في جرائم الكمبيوتر والإنترنت، دراسة معمقة في جرائم الحاسب الآلي والإنترنت، د. عبد الفتاح بيومي حجازي، بهجات للطباعة، ص ٦٣، والبحث والتحقيق الجنائي في جرائم الكمبيوتر والإنترنت، د ممدوح عبد الحميد عبد المطلب، ص ١٠٨.

## أشكال الدليل الإلكتروني:

الصورة (الثابتة والمتحركة الفيديو)، والتسجيلات الصوتية، والوثائق والمستندات المكتوبة.

مما يظهر أن الدليل الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي تُعدُّ أدلة يعتمد عليها القاضي في إثبات الجريمة أو التهمة، ولكن لا يستدل به في إثبات الحدود كالزنا أو إثبات النسب أو نفيه، ولكن تكون بمنزلة القرينة كالتسجيلات الصوتية والتصوير المرئي والصور الثابتة والمستندات المكتوبة، ورسائل البريد الإلكتروني (الإيميل)، ويمكن تقسيم الجرائم التي تعتمد على وسائل الاتصال الحديثة إلى نوعين:

١- الجرائم المرتكبة بواسطة الأجهزة الإلكترونية، كالغش والاحتيال والمخدرات وغسيل الأموال، وهذه الجرائم جرائم تقليدية، ولكن استخدمت فيها الآلة، وفي هذه الحالة الدليل الإلكتروني يكون دليلاً.

٢- جرائم الإنترنت المحضة، كالاغتداء على الملفات والمعلومات الخاصة والاطلاع على الحساب وسرقة المعلومات والخصوصيات ونشر أخبار الشخص وخصوصياته، ما يسيء إليه، وانتهاك الخصوصية والملكية الفكرية، والقرصنة وإرسال برامج مفسدة مخربة (فيروسات) إلكترونية لإتلاف مواقع وصفحاته وتدمير بحوثه وسرقتها، والدليل الإلكتروني هو الأفضل في إثباتها، فلا سبيل لإثباتها إلا به، كما يجوز الاعتماد على الأدلة الأخرى كالشهادة والاعتراف، والإقرار واليمين، وشهادة الخبراء ومعاينة الخبير والقاضي.

فالدليل الإلكتروني والمواقع الشخصية تصلح لإثبات الجريمة الإلكترونية التي تقع بواسطة الأجهزة الإلكترونية، ووسائل التواصل الاجتماعي الحديثة، وكذلك الجريمة التي تقع على الكيان المعنوي لوسائل الاتصال الاجتماعي، كالتعرض لمحتويات وخصائل الجهاز، وأخذ المعلومات وتدميرها، وإتلافها أو سرقتها... كما أن وسائل الاتصال قد تكون تمهيداً، ومقدمة لجريمة، كتدبير أمر الجرائم، كما في الزنا، والاتجار بالبشر، والمخدرات، والأجهزة الإلكترونية والجوالات، وبخاصة بزماننا صارت هذه الأجهزة وسيلة للتواصل والاتصالات؛ فعن طريقها يمهد بها للجريمة، بل ترتب كل أركان الجريمة.

الأدلة الإلكترونية التي تقع عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي وفيها اعتداء على حرمة الحياة الخاصة:

### التسجيل الصوتي الإلكتروني من طريق مواقع التواصل الاجتماعي:

تقوم الأجهزة بخاصية التسجيل الصوتي وحفظ الصوت والمحادثات والمقاطع التسجيلية ونشرها عند الحاجة، وقد ظهرت البصمة الصوتية والشفيرة الصوتية في الأدلة الجنائية، ويصبح الدليل الإلكتروني كأى وسيلة، تُحمَل وتحتفظ بالصوت، وبخاصة بعد تمييز بصمة الصوت، وأن يتأكد من أن الصوت لم

يقع له تعديل أو تغيير (مونتاج)، وفي هذا يستعين القاضي بالخبراء والمختصين؛ لأن البرامج والتطبيقات الصوتية يعترها التغيير والتبديل والتحريف كثيراً، ما يجعل الطمأنينة إليها ضعيفة؛ لذا حذر من الاعتماد عليها كثير من الخبراء والقانونيين<sup>(١)</sup>.

### التصوير الإلكتروني (المتحرك والثابت) من خلال وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة:

تطورت أجهزة التصوير فتصور في الليل والنهار، وظهرت كاميرات (آلات التصوير) في كل مكان في الأجهزة الشخصية، ما حول المجتمع إلى سجن كبير يراقب الإنسان في كل حالاته حتى لم يعد للإنسان خصوصية طالما يحمل في جعبته جهاز محمول فيه كاميرا أو حاسوب به كاميرات، وصارت الكاميرات بحجم حبة القمح، ما جعل الحياة الخاصة عرضة للتجسس.

والتسجيل بالتصوير دليل قوي جداً؛ لأنه ينقل الواقع بالصوت والصورة الحية، ولكنه لكثرة تعرّضه للاعتداء والتدخل والتغيير بالمونتاج (التعديل والتغيير) وربما تركيب صور لأشخاص على أجساد غير أجسادهم، وظهرت برامج (الفوتوشوب) وغيرها بإمكانه إنشاء صور غير حقيقية وتزييف (فبركة) المقاطع حتى يوهم الشخص بأنها حقيقة، وهذا ينطبق على التصوير المتحرك (الفيديو) ولكنه أكثر عرضة للتغيير والتحريف ولذا لا يعدو أن يكون قرينة لا دليلاً، وبخاصة إذا صورت الجريمة وقت وقوعها فيعدُّ قرينة إذا أثبت الخبراء أن التصوير حقيقي وليس متغيراً.

### الدليل الإلكتروني لأجهزة التصنت عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي:

هذه الأدلة منشورة وموجودة في كل جوال وحاسب آلي، ولها برامج وتطبيقات كثيرة، ولكنها تعدُّ على الحرية واعتداء على الخصوصية، ولا يجوز الاطلاع عليها إلا بدليل قوي، ومصالحة راجحة، وقد نهى النبي ﷺ عن تتبع العورات، والتجسس، ففي صحيح البخاري قال أبو هريرة: يَأْثُرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِيَاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ، وَلَا تَجَسَّسُوا، وَلَا تَحَسَّسُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا، وَكُونُوا إِخْوَانًا، وَلَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَنْكَحَ أَوْ يَتْرَكَ»<sup>(٢)</sup>.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ [الحجرات: ١٢]، والموازنة دقيقة بين حق الدولة والمصلحة العامة في تحقيق أمنها، وبين حق الفرد في خصوصيته ومنع التجسس عليه والاطلاع على عوراته وخلواته<sup>(٣)</sup>، ويدخل في هذا مراقبة البريد الإلكتروني والتجسس على حسابات الأموال، فالأصل في المسلم الطهارة والعفة، والبراءة، والسلامة من كل شيء مشين.

(١) مراقبة الأحاديث الخاصة في الإجراءات الجنائية ياسر الأمين فاروق، ص ٦٧١.

(٢) صحيح البخاري (١٩/٧) ٥١٤٣، ٥١٤٤.

(٣) عقوبة الإعدام، دراسة فقهية مقارنة لأحكام العقوبة بالقتل في الفقه الإسلامي، محمد بن سعد الغامدي، ص ٤٧٠.

ولذا كان الأصل في الإسلام النهي عن التجسس بجميع صورته وأشكاله، سواء كان تجسس الفرد على الفرد، أو الفرد على الدولة، أو الدولة على الدولة؛ لأنّ التجسس انتهاك لحرمة المسلم، وكشف ستره، وقد يسبب الحقد والبغض بين أفراد المجتمع المسلم، وهذا الذي يرفضه الإسلام جملة وتفصيلاً، ولكنه ربما يجوز في نطاق ضيق، وبضوابط محددة، منها أن يرمي إلى مصلحة الدولة الإسلامية في تعاملها مع أعدائها، أو تطهيره المجتمعات من أهل الشرّ والفساد، وملاحقتهم والتضييق عليهم، أو يكون طريقاً إلى إنقاذ نفس من الهلاك، أو القضاء على الفساد الظاهر المهدد لأمن الناس ودينهم؛ كاستدراك فوات حرمة من حرّمات الله... ووجه وجوبه أنّ ذلك من ضمن وسيلة النهي عن المنكر<sup>(١)</sup> قال علي رضي الله عنه، يقول: بعثني رسول الله ﷺ أنا والزبير، والمقداد بن الأسود، قال: «انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ، فإن بها ظعينة، ومعها كتاب فخذوه منها»، فانطلقنا تعادى بنا خيلنا حتى انتهينا إلى الروضة، فإذا نحن بالظعينة، فقلنا أخرجي الكتاب، فقالت: ما معي من كتاب، فقلنا: لتخرجن الكتاب أو لنلقين الثياب، فأخرجته من عقاصها...»<sup>(٢)</sup>، فالأصل ألا يكون أمن الدولة والأمة ذريعة لانتهاك الحق الشخصي، وكانت أول قضية استخدم فيها التسجيل الصوتي كدليل إدانة هو في مصر عام ١٩٥٣ م<sup>(٣)</sup>.

وطبيعة التسجيل الصوتي والتصوير أنه وسيلة توصل للدليل القولي والفعلي للجريمة، وذهب بعضهم إلى أنه من التفتيش أو الإجراءات، والراجح كونه من التفتيش كما قال الدكتور المرصفاوي ومال إلى الدفاع عن هذا التكييف بالقول: «... وإذا تمعنا قليلاً في التسجيل الصوتي لوجدناه لصيق الشبه بالتفتيش، هذا ما لم يعد نوعاً من التفتيش فعلاً، ذلك أن الغاية منه هي البحث عن دليل على الحقيقة، وهي نفس الغاية من التفتيش، ثم إن محل مباشرته هو ذات المحل الذي ينصب عليه التفتيش»<sup>(٤)</sup>، وإلى هذا الرأي ذهب القضاء الأمريكي<sup>(٥)</sup>، والقضاء المصري<sup>(٦)</sup>، وفي سبيل ذلك اعتبر القضاء المصري أن «المكالمات الهاتفية بمثابة الرسائل، فهي لا تعدو أن تكون رسائل شفوية، مما يجعلها خاضعة لأحكام التفتيش وضبط

(١) أحكام السماع والاستماع في الشريعة الإسلامية، لمحمد معين الدين بصري (ص ٣٥٣).

(٢) صحيح البخاري (٥٩/٤) ٣٠٠٧.

(٣) مشروعية الدليل الذي تحصل عليه الشرطة، رابح لطفي جمعة، مجلة الأمن العام عدد ٤١، ذو القعدة ١٣٨٧ هـ، ص ٤٤.

(٤) المحقق الجنائي، حسن صادق المرصفاوي الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٠ م، ص ٧٨ - ٧٩. د. محمد فالح حسن، ص ١٤٠ - ١٤١. وذهب القضاء الفرنسي في قرار حديث له إلى أن «التسجيل الهاتفي لا يعد من قبيل التفتيش».

(٥) قاعدة استبعاد الأدلة المتحصلة بطرق غير مشروعة في الإجراءات الجنائية، د. أحمد عوض بلال، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨ م، هامش ص ٣٥١.

(٦) قضت محكمة النقض المصرية عام ٢٠٠٢ م بأن «مراقبة المحادثات التلفونية وتسجيلها هو إجراء من إجراءات التفتيش، الطعن رقم (٨٧٩٢) في ٢٥/٩/٢٠٠٢. مشار إليه في: د. محمد الشهاوي، مصدر سابق، هامش ص ١٨٢ - ١٨٣.

الرسائل وضماناته، وقد أيد غالب القانونيين في مصر<sup>(١)</sup> هذا التوجه القضائي. وجاء القرار الصادر برقم ٣٤ وتاريخ ٢٤/٤/١٤٣٩هـ، من الهيئة العامة للمحكمة العليا بالمملكة العربية السعودية بخصوص الأدلة الرقمية وحجيتها، الذي ينص على الآتي: «بأن الدليل الرقمي حجة معتبرة في الإثبات متى سلم من العوارض، ويختلف قوة وضعفًا حسب الواقعة وملاساتها وما يحتف بها من قرائن».

وتعدُّ مقاطع الفيديوهات أحد أنواع الأدلة الرقمية التي يؤخذ بها كحجة متى سلمت من العوارض لإثبات التهمة في النيابة والإدانة في المحاكم، والسلامة من العوارض تعني أن يكون الدليل سليمًا من التعديل والتغيير، وأن يكون موثوقًا.

### تقدير قيمة الدليل عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة:

للقاضي سلطة في تقدير الدليل؛ فمثلًا امرأة ادعت على رجل اغتصابها، وأثبت التحليل وجود سائل منوي للرجل بأعضائها، وعلى فراشها، ما يدل على إثبات الواقعة، ولكن القاضي قد يرد هذه القرينة أو هذا الدليل عند مشاهدة التصوير الإلكتروني، أو سماع الصوت فتبين من خلاله رضاها بذلك، وأنه لم يكن اغتصابًا وظهرت أمارات الرضا من خلال التصوير، مع معرفة تاريخ المتهم، وعلاقته بالمدعية.

والحاصل أن تقدير الدليل الإلكتروني يرجع للقاضي ولسلطته التقديرية.

### المطلب الثاني: وقوع البيعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي

البيعة هي: العهد على السمع والطاعة لولي الأمر بالمعروف، وقيل: بذل الطاعة للإمام<sup>(٢)</sup>.

ولا يطلب من كل الناس بيعة الإمام، بل يكفي أهل الحل والعقد، كما قال المازري: «يكفي في بيعة الإمام أن تقع من أهل الحل والعقد ولا يجب الاستيعاب، ولا يلزم أن يأتيه كل أحد يضع يده في يده بل يكفي التزام طاعته»<sup>(٣)</sup>، وقال النووي رحمه الله في شرح صحيح مسلم: «أما البيعة: فقد اتفق العلماء على أنه لا يُشترط لصحتها مبايعة كل الناس، ولا كل أهل الحل والعقد، وإنما يُشترط مبايعة من تيسر إجماعهم من العلماء والرؤساء ووجوه الناس... ولا يجب على كل واحد أن يأتي إلى الإمام فيضع يده في يده ويباعه، وإنما يلزمه الانقياد له، وألا يُظهر خلافًا، ولا يشقّ العصا»<sup>(٤)</sup>.

(١) نقض مصري في: ١٤/ فبراير/ ١٩٦٧م. مجموعة أحكام النقض، السنة الثامنة عشر، القرار ٤٢، ص ٢١٩.

(٢) التوقيف ص ١٥٣، والإمامة العظمى (١/ ١٨٥).

(٣) فتح الباري ٢/ ٥٤١.

(٤) شرح صحيح مسلم ٢/ ١٥٠.

وولاية أمر الناس أمر جليل وعظيم وخطير، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في السياسة الشرعية: «يجب أن يُعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين، بل لا قيام للدين ولا للدنيا إلا بها فإن بني آدم لا تتم مصلحتهم إلا بالاجتماع لحاجة بعضهم إلى بعض، ولا بد لهم عند الاجتماع من رأس، فمن حديث أبي سعيد، وأبي هريرة قال النبي ﷺ: «إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم»<sup>(١)</sup>.

فأمر الولاية على الناس واجبة وضرورية لا تؤجل ولذا الصحابة رضوان الله عليهم لما توفي الرسول ﷺ بادروا بتنصيب إمام لهم قبل أن ينشغلوا بدفنه ﷺ فبايعوا أبا بكر لعلمهم بضرورة هذا الأمر، وأنه لا يصلح أن يبقى الناس بدون إمام ولو وقتاً يسيراً إلا وقد تنصب الإمام للمسلمين.

### إيقاع البيعة عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي:

لو وقعت البيعة عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي فهي صحيحة إذ لا يلزم اللقيا والمصافحة باليد، فلا يلزم الحضور، بل يكفي الإقرار بالطاعة، وألا يظهر له المعصية والشقاق، وهكذا كانت بيعة أهل الآفاق قديماً للسلف الصالح بالمكاتبة، والكتاب كالخطاب، والقلم أحد اللسانين كما سبق، وإذا صحت البيعة بالكتابة فلأن تصح بالصوت والصورة المتحركة (الفيديو) أولى، وهذا يُعدُّ دليلاً أمام القاضي إن شهد به أهل الخبرة والدراسة والمختصين.

والبيعة تتم بأهل الحل والعقد، ولا داعي لنشرها بين الناس في وسائل التواصل الاجتماعي - عامة - ليكون أمر الأمة على الحزم بين أهل الشأن خاصة، كما هو هدي السلف السابقين، فلم تباع الأمة كلها رجالاً ونساءً لأبي بكر رضي الله عنه، ولا عمر، ولا غيره، بل يكفي أهل الرأي والشوكة في الأمة، قال ابن سعد: «وبويح لعلي بن أبي طالب رحمه الله بالمدينة الغد من يوم قتل عثمان بالخلافة بايعه طلحة والزبير، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل وعمار بن ياسر، وأسامة بن زيد، وسهل ابن حنيف، وأبو أيوب الأنصاري ومحمد بن مسلمة وزيد بن ثابت، وخزيمة بن ثابت وجميع من كان بالمدينة من أصحاب رسول الله ﷺ وغيرهم»<sup>(٢)</sup>.

وهؤلاء أهل الحل والعقد، ومنهم الخلفاء المهديون: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة»<sup>(٣)</sup>، كما قاله علي رضي الله عنه بنفسه حين اختفى لئلا يبايع: «فقال لهم علي: لا تريدوني فإنني لكم وزير خير مني لكم

(١) رواه أبو داود في سننه (١٢٤٥).

(٢) الطبقات الكبرى ٣/ ٣١.

(٣) رواه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٠)، وأحمد (١٢٦/٤) (١٧١٨٤)، والدارمي (٥٧/١) (٩٥)، وصححه ابن عبد البر (جامع بيان العلم وفضله) (١١٦٤/٢) وحسنه، وحسنه البغوي في: شرح السنة (١٨١/١)

أمير فقالوا: لا والله ما نعلم أحداً أحق بها منك قال: فإن أبيت علي فإن بيعتي لا تكون سرّاً، ولكن أخرج إلى المسجد فمن شاء أن يبايعني بايعني، قال: فخرج إلى المسجد فبايعه الناس»<sup>(١)</sup>.

أما أن يشارك كل الناس فنظام عقيم، كما روي عن علي بسند ضعيف جداً: «بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بويعوا عليه، فلم يكن للشاهد أن يختار، ولا للغائب أن يرد، وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإذا اجتمعوا على رجل فسموه إماماً كان ذلك لله رضا، فإن خرج من أمرهم خارج بطعن أو رغبة ردوه إلى ما خرج منه، فإن أبي قاتلوه على اتباعه غير سبيل المؤمنين، وولاه الله ما تولى ويصليه جهنم وساءت مصيراً»<sup>(٢)</sup>.

فالشريعة هي صاحبة السيادة على الجميع كل يطيعها حاكماً ومحكوماً (إن الحكم إلا لله)، وأهل الحل والرأي ممثلون عن الأمة نواب عنها، والأمة لها سلطان أعطاه الشرع لها فهم أهل الرضا، كما قال علي رضي الله عنه عن البيعة حين طلبوها منه: «ولا تكون إلا عن رضا المسلمين»<sup>(٣)</sup>، قال شقيق بن سلمة، قال: قيل لعلي بن أبي طالب: ألا تستخلف علينا؟ فقال: ما استخلف رسول الله ﷺ فأستخلف، ولكن إن يرد الله بالناس خيراً فسيجمعهم بعدي على خيرهم، كما جمعهم بعد نبيهم على خيرهم»<sup>(٤)</sup>.

فالأمة تختار من يمثلها ويجمعها الله على ذلك، ولما أحس الأحنف بن قيس بموت عثمان سأل عائشة وطلحة والزبير عن يبايع فنصحوه ببيعة علي<sup>(٥)</sup>، ولم يسألهم إلا أنهم أهل الحل والعقد.

فلا يكون الأمر إلا إلى أهل الرأي والمشورة، ولا يفتح الباب لعامة الناس مما لا خبرة له، ولا رأي ولا دراية مما يوجد فوضى في الأمة وتنازع، وهم أهل شورى الحاكم، قال علي رضي الله عنه: «إني قد كنت كارهاً لأمركم، فأبيتكم إلا أن أكون عليكم، ألا وإنه ليس لي أمر دونكم»<sup>(٦)</sup>، وقال طارق بن شهاب: «وإنما الجماعة بالمدينة عند المهاجرين والأنصار»<sup>(٧)</sup>، وقال علي رضي الله عنه: «لا تعجلوا فإن عمر كان رجلاً مباركاً، وقد أوصى بها شوري، فأمهلوا يجتمع الناس ويتشاورون»<sup>(٨)</sup>.

(١) فضائل الصحابة لأحمد ٢/٥٧٣.

(٢) وقعة صفين لنصر بن مزاهم (ص ٢٩)، والرواية منكروة وفيه بواطيل وصاحب الكتاب متهم بالوضع والكذب، وانظر نهج البلاغة ص ٢٤٦، ٢٤٧، المنسوب لعلي، ومعه شرح محمد عبده.

(٣) تاريخ الطبري (٣/٣٧١).

(٤) الاعتقاد للبيهقي، ص ١٨٤، إسناده جيد.

(٥) الطبري في تاريخه (٤/٤٩٧) مُصنّف ابن أبي شيبة ط السلفية (١٥/٢٨٣) ٣٨٩٨٦.

(٦) تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ الطبري (٤/٤٢٧).

(٧) مُصنّف ابن أبي شيبة ط السلفية (١٥/٢٧٣) ٥٤.

(٨) تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ الطبري (٤/٤٣٠).



وهذا ما استقر عليه عمل الأئمة والخلفاء والعلماء والحكام في تاريخ الأمة الإسلامية، قال أهل مصر لأهل المدينة في بيعة علي: «أنتم أهل الشورى، وأنتم تعقدون الإمامة، وأمركم عابر على الأمة، فانظروا رجلاً تنصبونه، ونحن لكم تبع فقال الجمهور: علي بن أبي طالب نحن به راضون»<sup>(١)</sup>، وهو قول علي رضي الله عنه حين صعد المنبر، فقال: «يا أيها الناس - عن ملاً وإذن - إن هذا أمركم ليس لأحد فيه حق إلا من أمرتم»<sup>(٢)</sup>، وهو ما قاله عثمان رضي الله عنه: «إن وجدتم في كتاب الله أن تضعوا رجلي في القيد فضعوا رجلي في القيد»<sup>(٣)</sup>، وهذا نفس ما قاله أبو بكر عندما تولى فقال: «فإن أحسنت فأعينوني وإن أسأت فقوموني»<sup>(٤)</sup>، وما قاله عمر: «أحب الناس إلي من رفع إلي عيوبي»<sup>(٥)</sup>، وقال: «إني أخاف أن أخطئ فلا يردني أحد منكم تهيئاً مني»<sup>(٦)</sup>.

وجرى العمل في عهد الخلفاء الراشدين على التسليم للأمة بهذا الحق، ولم ينكره أحد، فدل ذلك على الإجماع منهم على ذلك<sup>(٧)</sup>، وهذا الإجماع عن فهم للكتاب، والسنة ممن عاصر تنزيل الكتاب، فهم أفهم الناس للشرع، وأعرف الناس بمقاصد الشرع، وأقدر الناس على التمييز بين الحق والباطل، ومن المحال أن يجمعوا على باطل، لقول النبي ﷺ: «إن أمتي لا تجتمع على ضلالة»<sup>(٨)</sup>، وإجماعهم حجة سواء عن نص أو عن فهم نص، أو قياس صحيح، فيكون حجة<sup>(٩)</sup>.

قال الغزالي: «ففي العصر الأول من الصحابة أجمعوا على أنه لا عبرة بالعوام في هذا الباب، أعني خواص الصحابة وعوامهم، ولأن العامي إذا قال قولاً علم أنه يقوله عن جهل، وأنه ليس يدري ما يقول، وأنه ليس أهلاً للوفاق والخلاف فيه، وعن هذا لا يتصور صدور هذا من عامي عاقل، لأن العاقل يفوض ما لا يدري إلى من يدري، فهذه صورة فرضت، ولا وقوع لها أصلاً، ويدل على انعقاد الإجماع أن العامي يعصي بمخالفته العلماء ويحرم ذلك عليه، ويدل على عصيانه ما ورد من ذم الرؤساء الجهال إذا ضلوا وأضلوا بغير علم، وقوله تعالى: ﴿لَعَلِمَةُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣] فردهم عن النزاع إلى أهل الاستنباط، وقد وردت أخبار كثيرة بإيجاب المراجعة للعلماء وتحريم فتوى العامة بالجهل، والهوى وهذا لا يدل على انعقاد الإجماع دونهم، فإنه

(١) تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ الطبري (٤/٤٣٤) وفيه ضعف ونكارة.

(٢) تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ الطبري (٤/٤٣٥)، وصحيح وضعيف تاريخ الطبري (٨/٦٢٢).

(٣) مسند أحمد، الموسوعة الحديثية رقم (٥٢٤).

(٤) البداية والنهاية (٦/٣٠٥).

(٥) كتاب البلاذري، ص (٢٣١).

(٦) كتاب البلاذري، ص (٢٣١).

(٧) الدولة والسيادة في الفقه الإسلامي، فتحي عبد الكريم، ص (٣٧٨).

(٨) سنن ابن ماجه (٢/٢٦٤) رقم (٤٠١٤)، وحسنه كثير من الأئمة.

(٩) روضة الناظر وجنة المناظر (١/٣٨٥).

يجوز أن يعصي بالمخالفة، كما يعصي من يخالف خبر الواحد، ولكن يمتنع وجود الإجماع لمخالفته والحجة في الإجماع فإذا امتنع بمعصية أو بما ليس بمعصية فلا حجة، وإنما الدليل ما ذكرنا من قبل»<sup>(١)</sup>.

فأهل الحل والعقد هم كبار الصحابة كانوا يعقدون البيعة (بيعة الانعقاد) فهم الذين تنعقد بهم الخلافة أو الإمامة والإمارة وكان عامة الناس ينزلون عند رأيهم.

### وجوب طاعة أهل الحل والعقد:

وجوب طاعة أهل الحل والعقد؛ من العلماء والزعماء والوجهاء والأمرء، كما يجب الانضواء تحت سلطتهم وعدم منازعتهم، والشرط الأساس في كل طاعة؛ أن تكون بالمعروف، وفي غير معصية الله، فإن اختلف أهل الحل والعقد وجب اتباع جمهورهم، وإن التبس الحق على المرء؛ فله أن يعتزل إذا لم يمكنه التمييز أو الإصلاح.

وإذا اختلف أهل العلم مع أهل السلطة، فالواجب طاعة أهل العلم؛ على اعتبار أن رأيهم متوافق مع الشريعة ومقاصدها<sup>(٢)</sup>، ومنزلة أهل الحل والعقد أنهم وكلاء ونواب عن الأمة: «ولكنهم يفعلون ذلك نيابة عن الأمة كلها في استعمال ما هو حق أصلي فهم منتدبون منها أو هم ممثلوها»<sup>(٣)</sup>، وهذا ما أدركه الناس زمن الفتنة: «فأدركوا أن أمر الخلافة بيد أهل المدينة من المهاجرين والأنصار من أهل بدر، وأن الناس تبع لهم في ذلك»<sup>(٤)</sup>، فالعلاقة بينهم وبين الأمة وكالة ضمنية<sup>(٥)</sup>، ونيابة، فقوام العلاقة بين أهل الحل والعقد هي وكالة ونيابة، ويشهد له ما أخرجه البخاري في صحيحه: «أن رسول الله ﷺ، قال حين أذن لهم المسلمون في عتق سبي هوازن: «إنا لا ندري من أذن منكم ممن لم يأذن، فارجعوا حتى يرفع إلينا عرفاؤكم أمركم» فرجع الناس، فكلمهم عرفاؤهم فرجعوا إلى رسول الله ﷺ، فأخبروه أن الناس قد طيبوا وأذنوا...»<sup>(٦)</sup>، فهذه نيابة ووكالة عن الناس في موضوع سبي هوازن، ومشروعية غقامة العرفاء؛ لأن الإمام لا يلزمه استقصاء أفراد الشعب، وتتطور العلاقة فتكون ولاية مع وكالة ونيابة<sup>(٧)</sup>، فلهم حق الطاعة على شعوبهم كما نص عليه ابن تيمية: «فإن الخلق عباد الله الولاية نواب الله على عباده وهم وكلاء العباد على نفوسهم بمنزلة أحد الشريكين مع الآخر ففيهم معنى الولاية والوكالة»<sup>(٨)</sup>.

(١) المستصفي للغزالي، الرسالة (١/٣٤١).

(٢) أهل الحل والعقد: صفاتهم ووظائفهم، أ. د. عبد الله بن إبراهيم الطريقي، ط الثانية، عن دار الفضيلة، عام (١٤٢٥ هـ).

(٣) النظريات السياسية الإسلامية، د محمد ضياء الريس ص ٢٢٢.

(٤) خلافة علي بن أبي طالب عبد الحميد علي ناصر فقيه، ماجستير بالجامعة الإسلامية، بإشراف أكرم ضياء العمري ص ٩٢.

(٥) رئاسة الدولة في الفقه الإسلامي درأفت عثمان ص ٢٥٧، خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم دفتحي الدريني ص ٤٢٨، والدولة القانونية ص ٢٥٢.

(٦) صحيح البخاري (٣/١٤٨) ٢٥٣٩.

(٧) أهل الحل والعقد: صفاتهم ووظائفهم، أ. د. عبد الله بن إبراهيم الطريقي، دار الفضيلة، عام (١٤٢٥) ص ١٠٥.

(٨) السياسة الشرعية (ص ١٧).

## المبحث الخامس

### بيان الأحكام الشرعية المتعلقة بنقل المنكرات والمعلومات الكاذبة

#### عبر وسائل التواصل الاجتماعي وبثها

منعت الشريعة نقل الأخبار غير النافعة، بل نقل الأخبار مطلقاً بلا تثبت، ونقل الأخبار والإشاعات، ومنعت فضول الكلام، ونقل ما لا يعلم صحته، وأن الرجل يكفيه إثماً أن يحدث بكل ما يسمع ويكون ناقلة للكلام بلا تثبت، فيحدث بكل ما سمع، ويكون بوقاً مكرراً لما يقال، فعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع»<sup>(١)</sup>، وقال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه: «بحسب المرء من الكذب أن يحدث بكل ما سمع»<sup>(٢)</sup>، وعن عبد الله بن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا أنبئكم بالعضة؟ العضة هي النيمة الفارقة بين الناس»، وفي رواية: «قال: كنا نقول في الجاهلية: إن العضة هو السحر، وإن العضة فيكم اليوم القالة، قيل: وقال: حسب الرجل من الكذب أن يحدث بكل ما سمع»<sup>(٣)</sup>، وعن أنس بن مالك قال: «هو نقل الحديث من بعض الناس إلى بعض ليفسدوا بينهم»<sup>(٤)</sup>. وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: «أخذ علينا رسول الله ﷺ كما أخذ على النساء أن لا تشركوا بالله شيئاً، ولا تسرقوا، ولا تزنوا، ولا تقتلوا أولادكم، ولا يعضه بعضكم بعضاً، ولا تعصوني في معروف أمرتكم به، فمن أصاب منكم منهن واحدة فعجلت عقوبته فهو كفارته، ومن أخرت عقوبته فأمره إلى الله عز وجل، إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له»<sup>(٥)</sup>، وعن مسروق، عن عبد الله هو ابن مسعود قال: «إياكم وفضول الكلام بحسب الرجل أن يبلغ حاجته»<sup>(٦)</sup>.

وعن عبد الله، أوصى ابنه عبد الرحمن، فقال: «أوصيك باتقاء الله، وليسعك بيتك، وابك من خطيئتك، وأملك عليك لسانك»<sup>(٧)</sup>، وعن النخعي قال: «يهلك الناس في فضول المال والكلام»<sup>(٨)</sup>، وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «إن الرجل ليتكلم بالكلمة من رضوان الله لا يلقي لها بالا يرفعه الله بها درجات، وإن العبد ليتكلم بالكلمة من سخط الله لا يلقي لها بالا يهوي بها في جهنم»<sup>(٩)</sup>، فناقل المنكر كالراضي به.

- |                                |  |
|--------------------------------|--|
| (١) صحيح مسلم (١٠/١).          | (٢) صحيح مسلم (١١/١).                        |
| (٣) شرح مشكل الآثار (١٧٠/٦).   | (٤) شرح مشكل الآثار (١٧١/٦).                 |
| (٥) شرح مشكل الآثار (١٦٨/٦).   | (٦) شعب الإيمان (٦١/٧).                      |
| (٧) شعب الإيمان (٦٢/٧).        | (٨) جامع العلوم والحكم ت ماهر الفحل (٣٧١/١). |
| (٩) صحيح البخاري (١٠١/٨) ٦٤٧٨. |  |

## المبحث السادس

### أهم ضوابط استخدام وسائل التواصل في ضوء الأصول العامة والقواعد الكلية والمقاصد الشرعية

التواصل الاجتماعي، كما سبق له مزايا وعيوب كأى وسيلة أو آلة ولا بد من ضبط الحدود المشروعة في استخدامه لئلا ينقلب بلاء على المسلمين وإفساداً للمجتمعات، فيحتاج المسلم في استخدامه من الفتن وما يؤدي إليها، والأصل في المسلم تجنب الفتن، والفرار منها، فكل المواقع والأشخاص الذين وراءهم الفتن ينبغي الابتعاد عنهم وترك محادثتهم وعدم تكثير سوادهم إلا لمحاور أو منكر للمنكر، فأهل البدع والدعاة للفجور والخمور والمغاني والفساد يترك محاورتهم ويتجنبون إلا من محاور وداع إلى الخير.

والأصل في المسلم تجنب أهل الفساد وترك مخالطتهم، ومنهم أهل البدع إذا لم يأمن على نفسه، فعن عبد الله بن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أول ما دخل النقص على بني إسرائيل، كان الرجل يلقي الرجل، فيقول: يا هذا، اتق الله ودع ما تصنع، فإنه لا يحل لك، ثم يلقاه من الغد، فلا يمنعه ذلك أن يكون أكيله وشريبه وقعيده، فلما فعلوا ذلك ضرب الله قلوب بعضهم ببعض»<sup>(١)</sup>، فالرجل ينكر على أخيه، ولكنه يخالطه، وهذا ترك للإنكار عملياً مع فعله لفظياً، وهذا تناقض لذلك كانت العقوبة التناقض والتنافر بينهم، فضرب الله قلوب بعضهم ببعض، وأوجد بينهم العداوة والبغضاء، ما أدى لفساد المجتمع بسبب فعلهم، فحفاظاً على المجتمع تقوم أمه بإنكار المنكر لئلا يضرب الله قلوب بعضهم ببعض، وكذلك يهجر أهل المعاصي إن ينفع معهم النصيح إن كان الهجر ينفعهم، وفي حديث كعب بن مالك في تخلفه عن تبوك قال: «ونهى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم المسلمين عن كلامنا»<sup>(٢)</sup>.

وامتثل المسلمون أمر رسول الله ﷺ كما فعل أبو قتادة وهذا وحي وشرع فالإصلاح والهجر لا بد أن يقيد بالشرع وبتحقيق المصالح، والمسألة كما يقرر أهل العلم في الهجر والوصل علاج، إذا كان الأنفع والأجدى هو الأصل على ألا يظن بالإنسان الموافقة للمخالف، يعني مع بيان ما هو عليه من حق، فإذا

(١) سنن أبي داود (٤/١٢١).

(٢) صحيح البخاري (٦/٣) ٤٤١٨.

كان الهجر يزيد في شره ويسلطه على الأخيار فمثل هذا يتقى بقدر الإمكان على ألا يفهم منه الموافقة على البدعة، وإلا فالأصل هجر المبتدع<sup>(١)</sup>.

ولذلك لم يهجر النبي ﷺ شارب الخمر الذي تكرر منه شرب الخمر بل رفض الدعاء عليه ولعنه، وشدد في ذلك، ولم يهجر الغامدية وينهى عن كلامها، ولم يهجر عائشة وحفصة حين اتفقتا على قولة ما، ولم يهجر عليا وفاطمة حين تركا قيام الليل، بل اكتفى بقوله: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤]، ولم يهجر عليا حين أراد الزواج على فاطمة بضعة رسول الله ﷺ، ولم يهجر - كذلك - المخزومية وغيرها، وأعظم من ذلك لم يهجر المنافقين الذي أخبر بأسمائهم حذيفة، فدل ذلك على أن للمبتدع حقوقاً هي حقوق المسلم على المسلم، كما هو موقف علي من الخوارج لم يعتزلهم، بل ناصحهم وأرسل لهم ابن عباس يحاورهم فضلاً عن محاورته هو لهم ومناقشتهم، ولم يأمر الله تعالى باعتزال أهل الكتاب، بل أمر بمجادلتهم بالتي هي أحسن، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، وقد جاء هجر المبتدع، فعن عبد الله بن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «لكل أمة مجوس، ومجوس أممي الذين يقولون: لا قدر، إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم»<sup>(٢)</sup>، والحديث - إن صح - يدل على هجر المبتدع القدرى خاصة؛ لأنهم ينكرون علم الله تعالى، وقد رأى كفرهم بعض الأئمة كالشافعي وغيره<sup>(٣)</sup>.



(١) شرح سنن الترمذي، عبد الكريم الخضير (٦/٨).

(٢) مسند أحمد ط الرسالة (٤١٥/٩) ٥٥٨٤ و سنن أبي داود (٢٢٢/٤) ٤٦٩١ وابن ماجه (٣٥/١) ٩٢، وقال الحاكم: في المستدرک (١٥٩/١) و صححه، وحسنه الألباني في شرح الطحاوية ٢٨٤، ٨٠٩.

(٣) ويشهد له حديث جابر: «إن مجوس هذه الأمة المكذبون بأقدار الله تعالى إن مرضوا فلا تعودوهم...». وضعفه الألباني.

## خاتمة البحث ونتائجه

١- تطورت وسائل الاتصالات تطورًا كبيرًا، وكان آخرهما الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، الذي يمكن من خلاله إجراء مكالمات هاتفية بالصورة فقط أو بالصورة والصوت معًا، وفي هذه الحالة يصنف مع الأجهزة الناقلة للأصوات، التي من أبرزها الهاتف، ويمكن من خلاله أيضًا كتابة رسالة تعاقدية وتخزينها مع توجيهه إلى إرسال نسخة منها إلى الجهاز الثاني المرتبط بالمتعاقد الآخر أو بالبورصة، وفي هذه الحالة يمكن تصنيفه مع الأجهزة الحديثة الناقلة للحروف ومن أبرزها الفاكس.

٢- ذكرت أثناء حديثي عن إبرام عقد الزواج عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي كتابة أن هذا الطريق كان معروفًا قديمًا، ولم تبتدع وسائل الاتصالات هذا النمط من العقود الجديدة فيها إنما هو سرعة النقل، وقد اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: المنع من إجراء عقود الزواج عن طريق الكتابة، وهذا مذهب جمهور الفقهاء من المالكية، والشافعية، والحنابلة.

القول الثاني: يجيز إجراء عقد الزواج بالكتابة، وهذا مذهب الحنفية. وقد رجحته ذلك أنهم اعتبروا مجلس العقد ساعة وصول الخطاب الذي يحمل الإيجاب إلى الطرف الآخر، فإذا وصل الخطاب ودعا الشهود وأطلعهم على الكتاب وأخبرهم بمضمونه وأشهدهم على قبول النكاح فقد تم الزواج، وأنه يمكن للخطاب أن يرى مخطوبته عبر الكمبيوتر المتصل بشبكة الإنترنت، ويمكن أن يظهر المتعاقدان وسائل الإثبات الخاصة لكل منهما كما يجب أن يكون الشاهدان يعرفان الطرفين.

٣- كما أنه يمكن عقد النكاح عن طريق المهاتفة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

٤- والطلاق عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي مهاتفة واقع شرعًا.

٥- أما الطلاق عبر وسائل التواصل الاجتماعي كتابة فلا يقع بها الطلاق إلا مع النية.

٦- مجلس العقد في الزواج عبر وسائل التواصل الاجتماعي هو المجلس الذي يتمكن فيه من وجه إليه الإيجاب من إحضار شاهدين يسمعان قبوله بعد قراءة الكتاب أمامهم.

أما في حالة الكتابة فأرى أيضًا أنه لا يحدث أي إشكال لأن وسائل الاتصالات الحديثة تحقق الموالاة بين الإيجاب والقبول في عقد الزواج.

٧- أخذت معظم قوانين البلاد العربية بالتعاقد عبر وسائل التواصل الاجتماعي كتابة ومهاتفة. أما الطلاق كتابة فقد أخذت به أيضاً معظم قوانين الأحوال الشخصية العربية.

### مشروع صياغة قرار للمجمع

- تنعقد البيوع والتعاملات التجارية عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي، بالضوابط الشرعية ومجلس العقد هو مجلس التواصل أو المكالمة، فإذا انتهى الاتصال انتهى المجلس ويترتب عليه كل ما يترتب من خيارات المجلس وغيره.

- ينعقد النكاح بوسائل التواصل الاجتماع صوتاً ومصوراً (صورة متحركة أو ثابتة) بشروط دوام مجلس العقد وإتمام الصيغة وسماع الشهود ورؤيتهم بمعرفة أصواتهم ورؤية أشخاصهم، وأعيانهم، بل هو أولى من جواز العقد بالكتابة الذي جوزه بعض الفقهاء من الحنفية، فالتثبت فيه أقوى ولا يفرقه عن الحضور ومجلس العقد هو مجلس إجراء النكاح.

- ينعقد ويقع الطلاق بوسائل التواصل الاجتماعي وبالكتابة لأن الطلاق لا يحتاج لمجلس عقد بل يقع بالكلام المفهوم الدال على الطلاق، ولا يشترط رضا الزوجة أو شهودها بل يكفي إعلامها لتعتد، والعدة تبدأ من حين علمها بالطلاق أو الوفاة أو حكم القاضي بغيبه وفقد المفقود.

- يحرم نشر الأخبار الكاذبة وكل ما يضر بالمجتمع في أمنه وسلامته دينه وعقيدته وأخلاقه وعلاقته بولاية أموره وصلاته المجتمعية عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي.

- يحرم نشر البدع والمشاركة في تطبيقات وصفحات التواصل الاجتماعي التي تنشر البدع والأفعال الماجنة والإباحية التي تضر بالدولة وصيانتها وعلاقتها بشعبها.

- ينبغي أن يتعامل مع الصفحات والمواقع والتطبيقات في وسائل التواصل الاجتماعي بحذر ويغلب درء المفسدة على جلب المصلحة، كما دل عليه الكتاب والسنة فإن كانت فيها مفسدة غلب درء المفسدة على جلب المصلحة، كما يجب مزاحمة أهل الباطل في الصفحات هذه ونشر الخير عليها.

- إثبات الدليل الإلكتروني عن وسائل التواصل الاجتماعي وإثبات الحجج به، فقد يكون دليلاً، وقد يكون قرينة على الدليل؛ ففي الحدود والجرائم الخطرة لا بد من التقيد شرعاً بوسائل الإثبات الشرعية، ويستعان بالدليل الإلكتروني كقرينة أو دليل في حالات ضيقة ترجع لنظر القاضي، وهو دليل في التعاملات والقضايا الأخرى كالمعاملات وغيرها.







بَحْثُ فَضِيلَةِ الدُّكْتُورِ عَبْدِ الْمَلِكِ مُحَمَّدِ السَّبِيلِ

أَسْتَاذُ مِشَارِكِ بَكَلِيَّةِ الشَّرِيعَةِ بِجَامِعَةِ أُمِّ الْقُرَى

الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ



## ملخص البحث

عنوان البحث: أحكام النشر في وسائل التواصل الاجتماعي:

تناول هذا البحث بيان أحكام نشر المنشورات المختلفة، سواء كانت رسالة مكتوبة، أو صورة، أو مقاطع فيديو عبر وسائل التواصل الاجتماعي، كما تناول البحث بيان أهم الأغراض التي يقصدها المستخدمون للنشر، كما تناول البحث حكم استعمال التطبيقات البرمجية في المعاملات، وفي الأنكحة، وفي التقاضي.

ووصل الباحث إلى جملة من نتائج البحث، وتوصياته، ومنها:

١- أنه يجب أن يهجر مستخدم وسائل التواصل من ينشرون المنكرات، أو يروجون الإشاعات، ومعنى الهجر هنا عدم متابعتهم، وعدم مشاهدة ما يبثونه، وهذا من أهم الضوابط التي تقلل من شر هؤلاء، وتضعف تأثيرهم.

٢- الحرص على عدم متابعة من يقدمون محتوى تافهًا، أو مشاهدته.

٣- العمل على دعم أصحاب الحسابات النافعة والمفيدة.

٤- عدم إعادة نشر أي منشور يصل إلى المستخدم، ما لم يغلب على ظنه صحته.

٥- صحة البيع والنكاح، والشهادة واليمين باستعمال التطبيقات البرمجية الناقلة للصوت والصورة.

٦- عدم جواز استعمال التطبيقات البرمجية في إجراء الانتخابات، أو أخذ البيعة من أهل الحل والعقد.

٧- عدم جواز نشر الشائعات - ولو كانت صحيحة - إذا كانت متعلقة بالشأن العام.

٨- التوصية بإنشاء الحكومات ما يشبه وزارة الإعلام؛ لتبني قيم المجتمع، بحيث تختص بوسائل

التواصل الاجتماعي، والعمل على دعمها، ورصد ميزانيات مناسبة لها؛ فهي «الإعلام الجديد».

٩- سن الأنظمة الحازمة لمحاسبة الجهات التي تنشر ما يسيء للأفراد أو الجهات... إلخ.

الكلمات المفتاحية: النشر - وسائل التواصل الاجتماعي - الشبكات الاجتماعية - الشائعات - الشأن

العام - التطبيقات البرمجية.

## مقدمة

الحمد لله الذي خلق الإنسان، وكرّمه بالعقل والقدرة والبيان، والصلاة والسلام على خير ولد عدنان، سيدنا محمد بن عبد الله، وعلى آله صحبه ومن والاه، أما بعد:

فإن الناظر في هذه الحياة في هذا الزمن، يجد أنها سريعة التغير، كثيرة الاختراعات، وقد أثرت هذه التغيرات على المجتمعات من نواحٍ عديدة: من الناحية الدينية، والعلمية، والاجتماعية، والاقتصادية، وليس من السهل مقاومة هذا التغير بسبب قوة اندفاعه، ولذا فإن المؤمل من الكيانات، والجهات المختصة في بلاد المسلمين، أن تنظر إلى هذه المستجدات نظرة علمية فاحصة، تفيد منها، وتدرأ شرورها.

وحيث تلقيت دعوة كريمة من الأمين العام لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، فضيلة الأستاذ الدكتور قطب مصطفى سانو، للكتابة في موضوع: «بيان أحكام وسائل التواصل الاجتماعي، وضوابطها ونشر المعلومات والأخبار وتناقلها عبرها، بغرض الإنكار، أو الإشاعة، أو الإساءة»، من خلال المحاور التالية:

- ١- تحديد المراد بوسائل التواصل الاجتماعي الحديثة وأنواعها، والتقنيات المتطورة في هذا المجال.
- ٢- بيان حكم الشرع في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بأنواعها المختلفة لأغراض متعددة.
- ٣- بيان الأحكام الشرعية المتعلقة باللقاءات والاجتماعات المرئية والمسموعة عبر التطبيقات البرمجية المتاحة في نفاذ العقود وإنجازها، والالتزامات في باب المعاملات وفي وقوع الأنكحة والطلاق والرجعة في باب المناكحات، وفي إثبات الدعاوى والأيمان وباب الجنائيات والأقضية، وفي وقوع البيعة في باب الإمامة والولاية العظمى.

٤- بيان الأحكام الشرعية المتعلقة بنقل المنكرات والمعلومات الكاذبة وبثها ونشرها وتسجيلها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، سواء أكان ذلك لغرض إنكار المنكرات أم إشاعتها ونشرها، وسواء أكانت المعلومات المنقولة بعلم الأطراف المنقولة عنها أم دون علمها.

فقد استعنت الله تعالى، وشرعت في إعداد هذا البحث، منطلقاً من محاوره، حيث اشتمل هذا البحث

على تمهيد، وأربعة مباحث، وتفصيلها على النحو التالي:

التمهيد: ويتضمن التعريف بما ورد في عنوان البحث.

المبحث الأول: حكم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بأنواعها المختلفة لأغراض متعددة، وفيه

سبعة مطالب:

المطلب الأول: نشر الحكم والقصص.

المطلب الثاني: نشر الأحاديث المنسوبة للنبي ﷺ.

المطلب الثالث: نشر المواعظ والنصائح.

المطلب الرابع: نشر ما يظن أنه يربط الناس بدينهم.

المطلب الخامس: نشر الموضوعات والأخبار العامة.

المطلب السادس: نشر معلومات علمية.

المطلب السابع: نشر المسليات والمضحكات.

المبحث الثاني: الأحكام الشرعية المتعلقة باللقاءات والاجتماعات المرئية والمسموعة عبر التطبيقات

البرمجية المتاحة، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: حكم نفاذ العقود والالتزامات وإنجازها في باب المعاملات.

المطلب الثاني: حكم عقد الأنكحة والطلاق والرجعة عبر التطبيقات البرمجية.

المطلب الثالث: حكم إثبات الدعاوى والأيمان.

المطلب الرابع: وقوع البيعة في باب الإمامة والولاية العظمى.

المبحث الثالث: الأحكام الشرعية المتعلقة بنقل المنكرات والمعلومات الكاذبة وفيه مطلبان:

المطلب الأول: نشر الشائعات المتعلقة بالشأن العام.

المطلب الثاني: نشر أخبار المنكرات.

المبحث الرابع: أهم ضوابط استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أهم ضوابط استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

المطلب الثاني: توصيات البحث ومشروع قرار.

هذا وأسأل الله تعالى أن ينفعني به، وأن يحصل فيه تحقيق المقصود... كما ألتمس من الناظر في هذا

البحث أن يعذر الباحث في وقوع الخلل والتقصير منه؛ لضيق الوقت المتاح لإعداده.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

## تمهيد

### تعريف وسائل التواصل الاجتماعي

هي برامج، أو مواقع تعتمد على الإنترنت، التي تُمكن الناس من المشاركة مع بعضهم بصورة جماعية، وتسهل القيام بنشر هذه المشاركات إلى أفراد أو مجموعات أخرى.

ويعرفها بعضهم بأنها: «مواقع الإنترنت التي يمكن للمستخدمين المشاركة والمساهمة في إنشاء أو إضافة صفحاتها وبسهولة»<sup>(١)</sup>.

ومن الأسماء التي تطلق عليه أيضاً: «الإعلام الجديد»، «شبكات التواصل الاجتماعي»، «الشبكات الاجتماعية».

ووسائل التواصل هذه متنوعة في طريقة حصول التواصل فيها بين أفراد المجتمع، فمنها ما يكون موجهاً للمثقفين بشكل أساسي، ومنها لعموم الناس<sup>(٢)</sup>، ومنها ما يكون الهدف منه التواصل الاجتماعي، وليس مخصصاً للتواصل العلمي أو العملي، وإن كان قد يستعمل في هذا أحياناً، وهذا هو المقصود في هذا البحث، بسبب سرعة انتشاره، وقوة تأثيره، وكثرة مستعمليه، حيث تستعمله جميع طبقات المجتمع؛ لأن التواصل هو سمة المجتمع الإنساني.

طبيعة هذه الوسائل كما يلي:

١- غالب هذه الوسائل تتيح للمشارك التواصل المباشر مع الآخرين.

٢- تسمى بعض هذه الوسائل بالمنصات، حيث تتطلب اشتراكاً في الخدمة بحيث ينشر هذا المشارك ما يرغبه، ويلاحظ تفاعل الناس مع ما بثه عن طريق: عدد المشاهدات لما كتبه، وعدد من أرسل هذا المحتوى، وعدد من أعجب بهذا المحتوى... إلخ.

٣- غالب هذه الوسائل ليس فيها تحديد لمن تصل هذه الرسائل أنه لا يمكن تحديد جنس من تصل إليه هذه الرسالة، ولا سنه، ولا مكانه، ولا مكانته (تويتر - يوتيوب - سناب شات).

(١) ثورة الشبكات الاجتماعية (٢٤).

(٢) انظر: أنواع هذه الشبكات في ثورة الشبكات الاجتماعية (٢٥ - ٢٦).

- ٤- بعض الوسائل يمكن إغلاقها على أشخاص معينين يحتاجون الإذن للتولوج إلى المحتوى.
- ٥- بعض هذه المنصات مثل تويتر ونحوها، ليست مجرد قوالب تعتمد على ما يوضع فيها فحسب، بل إن الشركات المالكة لهذه الوسائل بإمكانها وضع الإعلان الذي تريد بطريقة اقتحامية؛ فقد تعمل على ترويج ما ترغب في ترويجه بين المستخدمين، كما يمكنها إلغاء حساب أحد أو إيقافه، كما يمكنها التلاعب بما هو متداول في أي منطقة، إما بإخفائه للعمامة عليه، أو إبرازه بشكل لافت.
- ٦- أضيفت تقنيات تزيد من إدمان المستخدم لهذه الوسائل، ومن ذلك (إظهار عدد المتابعين - إتاحة خيار للإعجاب وتفضيل هذا المنشور وإظهار أعدادهم - إظهار أعداد المستخدمين تبعاً لدولهم - الحصول على مقابل مادي مقابل هذا الانتشار، (تيك توك - يوتيوب).
- ٧- تمكن المستخدم في بعض البرامج من استعراض أية منطقة في العالم لمشاهدة ما يبثه هذا المشترك (سناپ شات).
- ٨- بعض هذه الوسائل مخصصة لبيان طبيعة عمل المستخدم والوظائف التي تقلدها، فهي سيرة ذاتية متجددة، وذلك مثل: (لينكد إن) وهي غير مقصودة بهذا البحث.
- ٩- بعض هذه المنصات تتطلب وجود شريحة هاتف فعالة، والبعض يكفي بوجود بريد إلكتروني فعال فقط.
- ١٠- تسمى هذه الوسائل بـ (شبكات التواصل الاجتماعي) وإنما سميت بشبكة، تشبيهاً بشبكة الصيد، حيث تظهر الشبكة مجموعة عُقد تمثل العلاقة القريبة، ثم تمتد هذه الخيوط وتتفرع إلى جهات متباعدة ومتعددة<sup>(١)</sup>، ويمكن توسعتها إلى المدى الذي يستطيعه مالك هذه الشبكة!
- ١١- وهذه الوسائل ثورة لم تحدث منذ نشأة الخليقة، من حيث سرعة وصول المعلومة إلى كل أحد وفي أي زمان<sup>(٢)</sup>، ويمكن تكوين رأي سريع وشامل لمن أخذ أهبة الاستعداد لتشكيل هذا الرأي الجمعي، وهنا تكمن خطورتها.
- ١٢- أن هذه الوسائل يستعملها أحياناً جيوش من الناس الحقيقيين أو الافتراضيين، لبث محتوى معين، ما لا يكون للأفراد طاقة لصدّه، وإنما يحتاج جيشاً مقابلاً له.

(١) انظر: ثورة الشبكات الاجتماعية - ماهية مواقع التواصل الاجتماعي وأبعادها التقنية والاجتماعية، الاقتصادية، الدينية، والسياسية على الوطن العربي والعالم، للدكتور/ خالد غسان يوسف المقدادي (ص ٨) دار النفائس ط ١ ١٤٣٤ هـ رابط

الكتاب: <https://archive.org/details/bibliothequeapchammaa005942019/page/n5/mode/2up>

(٢) انظر: ثورة الشبكات الاجتماعية (ص ٨).

## المقصود بالنشر:

قال ابن فارس: «النون والشين والراء أصل صحيح يدل على فتح شيء وتشعبه»<sup>(١)</sup>، ونشرت الخبر، أنشره إذا أذعته<sup>(٢)</sup>.

ولذا فإن النشر أمر زائد على مجرد الإبلاغ، حيث يزيد عليه بصورة تجعله متداولاً بين الناس، وهذا ما نصّت عليه المادة الأولى من اللائحة التنفيذية لنشاط النشر الإلكتروني في المملكة العربية السعودية، حيث عرّف النشر الإلكتروني بأنه: «استخدام وسائل التقنية الحديثة في بث، أو إرسال، أو استقبال، أو نقل، أو تخزين المواد المكتوبة، والمرئية، والمسموعة؛ سواء كانت ثابتة أو متحركة بقصد التداول العام».

ففي هذه المادة النص على أن يكون النشر بقصد التداول، وهو ما يتوافق مع المعنى اللغوي، الذي يشير إلى «التشعب» و«الإذاعة»، ومن ذلك ما إذا غرّد بهذا المنشور في «تويتر»، أو إعادة تغريده، أو أرسله في إحدى مجموعات الـ«واتس آب»، أو وضعه فيما يسمى بـ«الحالة» في الـ«واتس آب»... إلخ، والمقصود أن يرسله أو يعرضه بطريقة يمكن أن تؤدي إلى انتشاره.

وبناء عليه، فلا يُعدُّ ناشراً من أرسل إلى عدد محدود ممن له بهم علاقة وثيقة، يعلم أنهم ليسوا ممن ينشرون مثل هذه الرسائل، أو يكون قد أكدّ عليهم عدم النشر، ولكن متى ما أرسله إلى من يتوقع أنه يمكن أن ينشره، كأن يكون ممن يفرحه انتشاره، أو يستفيد منه، فإنه يكون قد سعى بطريقة غير مباشرة إلى نشره، وقد دلت الأدلة على اعتبار القصد، كما ذم الله تعالى أهل السبب حيث قصدوا الفعل بطريق غير مباشر، والقاعدة الفقهية نصت على أن: «الأمر بمقاصدها»<sup>(٣)</sup>، وقاعدة «المظنة تقوم مقام المئنة»<sup>(٤)</sup>.

أبرز المظاهر السلوكية والاجتماعية لاستعمال وسائل التواصل الاجتماعي<sup>(٥)</sup>:

١- القدرة الشديدة لوسائل التواصل الاجتماعي لتجيش الناس وحشدهم<sup>(٦)</sup>.

٢- الكذب المفرط أثناء التفاعل والتواصل مع الآخرين.

(١) مقاييس اللغة (٥/٤٣٠).

(٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٢/٨٢٨).

(٣) انظر القاعدة في: الأشباه والنظائر لابن نجيم (٢٣)؛ الأشباه والنظائر للسيوطي (٨)

(٤) إعلام الموقعين عن رب العالمين (٣/٣٢٢)؛ موسوعة القواعد الفقهية للبورنو (١٠/٧٠٧).

(٥) منقول من بحث: مفهوم وأهداف وخصائص شبكات التواصل الاجتماعي ورصد الإيجابيات والسلبيات، أ. د. مدحت أبو النصر (٤٧ - ٤٨).

(٦) وفي حال لم يكن هناك مقاومة من أطراف أخرى فسيكون لهذه الوسائل أثر كبير على مستوى العالم، وانظر الحدث الذي حصل للطفل ريان من المغرب - أثناء إعداد هذا البحث - الذي سقط في بئر مهجورة، حيث ظل العالم يتابع إخراجه من



٣- كثرة الأخبار المتداولة الصحيحة، وغير الصحيحة.

٤- السرعة الشديدة لانتشار الشائعات، حتى مع تكذيبها<sup>(١)</sup>.

٥- من أكبر الإشكالات في نشر الشائعات عبر هذه الوسائل هي أنها إذا انتشرت يصعب السيطرة عليها فسوف تستمر في الانتشار حتى مع التكذيب<sup>(٢)</sup>، لأنه لا يمكن أن تصل رسالة التكذيب بنفس مستوى الشائعة، لأن الشائعة أكثر إثارة للناس لإرسالها، في حين أ، التكذيب لا يحرص الكثير من الناس على نشره.

٦- العجز عن التحكم في عدد ساعات الجلوس أمام الإنترنت وإدمان عملية التواصل الاجتماعي بصورة دائمة، وهو ما يسمى بالاستخدام القهري للإنترنت أو إدمان الإنترنت.

٧- اللامبالاة عامة التي تؤدي إلى إهمال العلاقات الاجتماعية مع الأسرة والأصدقاء.

٨- تقليل المشاركة في الأنشطة الاجتماعية البدنية.

٩- الانجذاب لإقامة علاقات عبر مواقع التواصل الإلكتروني، التي تعد أكثر تحرراً من المعايير الاجتماعية، وأكثر إثارة.

١٠- انخفاض المستوى الدراسي.



(١) انظر: ثورة الشبكات الاجتماعية (٨٢ - ٨٣). ومن دلائل سرعة هذا الانتشار أن امرأة ألفت كتاباً وبعثته إلى سبعة أشخاص فقط من معارفها من طريق الفيس بوك، وطلبت منهم إبداء رأيهم في الكتاب من طريق الموقع، وبعدها بدأ الناس بتداول هذه المعلومات حول الكتاب، والبحث عنه إلى أن وصل عدد الذين قرءوا الكتاب في أقل من عام واحد إلى ٣٥٠ مليون شخص!!! ثورة الشبكات الاجتماعية (١١٩).

(٢) انظر: ثورة الشبكات الاجتماعية (٨٢ - ٨٣).

## المبحث الأول

### حكم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بأنواعها المختلفة لأغراض متعددة

وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: نشر الحكم والقصص.

المطلب الثاني: نشر الأحاديث المنسوبة للنبي ﷺ.

المطلب الثالث: نشر المواعظ والنصائح.

المطلب الرابع: نشر ما يُظن أنه يربط الناس بدينهم.

المطلب الخامس: نشر الموضوعات والأخبار العامة.

المطلب السادس: نشر معلومات علمية.

المطلب السابع: نشر المسليات والمضحكات.

## المبحث الأول

### حكم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بأنواعها المختلفة لأغراض متعددة

إن وسائل التواصل الاجتماعي متعددة الأغراض، وهي قالب يستعمله الناس لحصول التواصل بينهم، ومن هذه الاستعمالات استعمالات خاصة بين طرفين أو مجموعة أطراف، لمناقشة أمر ما، أو تبادل معلومات أو وثائق تتعلق بعلاقة عملية، أو تواصل عائلي للسلام، والسؤال عن الحال، أو ذكر الأخبار الخاصة بالفرد أو بالأسرة، ونحو ذلك، ولكن ليس هذا هو مقصود البحث، بل مقصود البحث هو استعمال وسائل التواصل الاجتماعي بغرض نشر موضوعات أخرى لا تتعلق بهذا الفرد المرسل إليه هذا المنشور، أو هذه المجموعة. وعند متابعة ما ينشر من طريق وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، نجد أن الأغراض المقصودة من هذا النشر كثيرة، وبعضها ظاهر، وبعضها خفي، وبعضها يعلم المرسل صحته، وبعضها لا يعلم صحته، ومن هذه الأغراض: ما يكون صحيحًا ونافعًا، ومنها ما يكون خاطئًا ضارًا، بل إن بعضهم ربما يرسل منشورات لم يقرأها، فضلًا عن أن يتفحصها أو يتثبت منها، ويمكن ذكر عدد من الأغراض التي يقصدها الناس من هذا النشر في المطالب التالية:

### المطلب الأول: نشر الحكم والقصاص

وهذا الغرض إذا لم يتضمن محرماً من نشر عورة، أو استهزاء، أو عدم توقيف للأحكام الشرعية، أو للعلماء والحكام، فيكون من المباحات، وقد يؤجر عليه المرء إذا ما كان فيه حض لفضيلة، أو ردع عن رذيلة، وقد كان النبي ﷺ كثيراً ما يستمع لأحاديث الصحابة وأشعارهم، وجاء في صحيح مسلم عن سماك ابن حرب، قال: قلت لجابر بن سمرة رضي الله عنه أكنت تجالس رسول الله ﷺ؟ قال: نعم، كثيراً، (كان لا يقوم من مصلاه الذي يصلي فيه الصبح حتى تطلع الشمس، فإذا طلعت قام، وكانوا يتحدثون، فيأخذون في أمر الجاهلية فيضحكون ويتبسم ﷺ)<sup>(١)</sup>، وقد استمع النبي ﷺ لأحاديث من عائشة رضي الله عنها، ومنها حديث أم زرع المشهور<sup>(٢)</sup>، وكان الناس يأتون إلى ابن عباس رضي الله عنه يسألونه عن أيام العرب<sup>(٣)</sup>، ولو لم يكن يستمع إليها كثيراً لما كان له بها علم يأتي الناس إليه ليسألوه عنها!

(١) صحيح مسلم (٤/١٨١٠) كتاب الفضائل، باب تبسمه ﷺ وحسن عشرته؛ مسند أحمد (٤٣٦/٣٤)؛ مصنف ابن أبي شيبة (٥/٢٧٨).

(٢) صحيح البخاري (٧/٢٧) كتاب النكاح، باب حسن المعاشرة مع الأهل؛ صحيح مسلم (٤/١٨٩٦)، كتاب فضائل الصحابة، باب ذكر حديث أم زرع.

(٣) المستدرک علی الصحیحین للحاکم (٣/٦٢١).

## المطلب الثاني: نشر الأحاديث المنسوبة للنبي ﷺ

كثيرًا ما يقوم الناس بنشر أحاديث منسوبة للنبي ﷺ، ومن الإشكالات في هذا النشر أن كثيرًا من هؤلاء الناشرين لا يعلم صحة الحديث، ومع ذلك ينشره، الذي يظهر - والله أعلم - أنه يحرم عليه النشر ما لم يعلم صحة الحديث، لما يلي:

قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يُوْحَدْ عَلَيْهِمْ مِّيثَقُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٦٩]، فحيث أخبر تعالى أنه أخذ على أهل الكتاب ألا يقولوا إلا الحق، وما يأخذونه عن الرسل إنما هو عن الله، فكذلك يجب أن لا يقولوا على الرسل إلا الحق، أي ما تعلموا صدقه، فإذا قالوا عليهم ما لا يعلمون فقد خالفوا الآية.

وأيضًا فقد قال تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦] فكان من لا يدري أحق هو أو لا فلم يشهد بالحق، بل إما بعدم العلم مطلقًا، أو بظن، فإن كان من غير علم فهو أشد من الظن، وإن كان بظن فقد قال الله تعالى في الظن: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [يونس: ٣٦].

قوله ﷺ: «اتقوا الحديث عني إلا ما علمتم: فمن كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار»<sup>(١)</sup>. وفي هذا الحديث نهي منه ﷺ عن التحديث عنه ﷺ إلا ما يعلم أنه حق، ثم أتبعه بقوله فمن كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار، فهذا يدل على أن من تعمد نشر حديث لا يعلم كونه عن النبي ﷺ فهو داخل في حكم هذا الحديث<sup>(٢)</sup>.

أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يقلون من الحديث عنه ﷺ خشية من الوهم، أو الخطأ؛ صيانة لنسبة شيء غير صحيح إلى النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>، قال القاضي عياض رحمه الله: «ولهذا ذم الأئمة الإكثار ونهوا عنه، وقل ما سلم أكثر من الطعن عليه مع ما فيه من التغير بمن لا يميز الصحيح من السقيم»<sup>(٤)</sup>، فكيف يكون الحال بمن لا يعرف الفرق بين الصحيح والضعيف، بل ربما لا يفرق بين الآية والحديث، ومع ذلك كلما ورده ما ينسب إلى النبي ﷺ نشره! فإلى الله المشتكى!

(١) سنن الترمذي (٤٩/٥)، وقال: «حديث حسن»؛ مسند أحمد ط الرسالة (٤/٤١٥) رقم الحديث (٢٦٧٥)؛ التنوير شرح الجامع الصغير (١/٣٣١).

(٢) شرح مشكل الآثار (١/٣٧٥).

(٣) انظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم (١/١١٣)؛ شرح صحيح البخاري لابن بطال (١/١٨٥).

(٤) إكمال المعلم بفوائد مسلم (١/١١٣).

### المطلب الثالث : نشر المواعظ والنصائح

ينشر العديد من مستعملي وسائل التواصل الاجتماعي الكثير من المواعظ والنصائح، ويرون أنهم بهذا يفعلون مشروعاً، أو مسنوناً، وفي الحقيقة عند التأمل في هذا الأمر يظهر أن هذه النصائح تتضمن أحياناً أحكاماً فقهية لا ترد من أشخاص لهم مكانتهم العلمية وقدرهم، كما أنه لا يحصل التثبت عادة من كونها صادرة عنهم، كما أن هذه النصائح يمكن الوصول إلى كثير منها اليوم فهي متاحة في كثير من التطبيقات والمواقع، فلا تحتاج إلى الإكثار من نشرها، بل إن هذه النصائح تصل إلى الشخص الواحد من أفراد كثيرين؛ حتى إنه يحصل الإزعاج بسبب كثرتها، كما أن العديد ممن يرسلون هذه الرسائل لا يقرءونها أصلاً، ما يدل على أن الأمر أشبه بالعادة!

والذي يظهر أن الحكم الشرعي لمثل هذه الرسائل هو الكراهة؛ لأن هذا خلاف هدي النبي ﷺ فإن من هديه عليه الصلاة والسلام الإقلال من المواعظ، وليس كثرتها، فعن شقيق أبي وائل، قال: كان عبد الله يذكرنا كل يوم خميس، فقال له رجل: يا أبا عبد الرحمن إنا نحب حديثك ونشتهيه، ولوددنا أنك حدثتنا كل يوم، فقال: ما يمنعني أن أحدثكم إلا كراهية أن أملككم، (إن رسول الله ﷺ كان يتخولنا بالموعظة في الأيام، كراهية السامة علينا)<sup>(١)</sup>، فإذا كان هذا فعل النبي ﷺ مع أصحابه فكيف بمن دونهم! وهذا فعل النبي ﷺ وقد بعث لتعليم الناس، فكيف بمن يرسل إلى كل أحد دون تمييز، والناظر في الواقع يرى حصول ما يخشى منه النبي ﷺ وهو إضجار الناس وإملالهم.

### المطلب الرابع : نشر ما يُظن أنه يربط الناس بدينهم

ينشر عدد من الناس ما يرى أن فيه توثيقاً للناس بدينهم، ومن ذلك الحرص على نشر كل ما يذكر أن فيه وجهاً من وجوه الإعجاز العلمي، أو نشر ما يرى فيه الناشر تعظيماً لأمر ديني... إلخ، فيمكن القول بأن النشر في هذه الحال يكون مسنوناً؛ حيث إن تأييد ما يؤمن به المسلم من الأمور النافعة، التي كان النبي ﷺ يفرح بها ويرغب بإبلاغها للناس، ودليل ذلك حديث تميم الداري رضي الله عنه الذي روته فاطمة بنت قيس رضي الله عنها، الذي ذكر فيه أنه رأى الدجال، وفيه: فلما قضى رسول الله ﷺ صلواته جلس على المنبر، وهو يضحك، فقال: (يلزم كل إنسان مصلاه)، ثم قال: (أتدرون لم جمعتمكم؟) قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: (إني والله ما جمعتمكم لرغبة ولا لرهبة، ولكن جمعتمكم، لأن تميم الداري كان رجلاً نصرانياً، فجاء فبايع وأسلم، وحدثني حديثاً وافق الذي كنت أحدثكم عن مسيح الدجال... وإني مخبركم عني،

(١) صحيح مسلم (٤/٢١٧٢)، كتاب صفة القيامة، والجنة والنار، باب الاقتصاد في الموعظة؛ صحيح البخاري (١/٢٥)، كتاب العلم، باب ما كان النبي ﷺ يتخولهم بالموعظة والعلم كي لا ينفروا.

إني أنا المسيح، وإني أوشك أن يؤذن لي في الخروج، فأخرج فأسير في الأرض فلا أدع قرية إلا هبطتها في أربعين ليلة غير مكة وطيبة، فهما محرمتان علي كليهما، كلما أردت أن أدخل واحدة - أو واحدًا - منهما استقبلني ملك بيده السيف صلتًا، يصدني عنها، وإن على كل نقب منها ملائكة يحرسونها، قالت: قال رسول الله ﷺ، وطعن بمخصرته في المنبر: (هذه طيبة، هذه طيبة، هذه طيبة) - يعني المدينة - (ألا هل كنت حدثتكم ذلك؟) فقال الناس: نعم، قال: (فإنه أعجبني حديث تميم، أنه وافق الذي كنت أحدثكم عنه...) (١).

ولكن مما يجب التنبيه عليه أنه إذا قلنا بأن هذا النشر مسنون، فإنه يجب التأكد من صحة هذا المنشور (٢)؛ لأنه إذا لم تثبت صحته، فقد يكون أثره سيئًا.

### المطلب الخامس: نشر الموضوعات والأخبار العامة

يسارع كثير من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي إلى نشر الموضوعات بصورة عامة، وأيًا كان هذا الموضوع، فقد يكون خبرًا سياسيًا أو اقتصاديًا أو اجتماعيًا أو علميًا... ولا يتثبت من صحته، بل يرى أن الأمر أهون من ذلك، ولا يرى غضاظة فيه حتى لو تبين عدم صدقه، أو عدم دقته، فالأمر بالنسبة له يسير جدًا! والذي يظهر أن مثل هذا النشر، تختلف أحواله بحسب الحال، فقد يكون حكمه التحريم، وقد يكون حكمه الكراهة، وفيما يلي بيان ذلك:

يكون حكم هذا نشر الموضوعات والأخبار العامة التحريم إذا كان الغرض منها الإيذاء، والعيب والتنقص لمن وردت أخبارهم فيها، حيث كان قصده من هذا النشر لهذا الخبر ليس مجرد الإخبار، وإنما العيب والتنقص؛ لأنه جعل هذا الخبر طريقًا للقدح والتنقص لأخيه (٣)، وخاصة إذا علق على هذا الخبر بما يقتضي الذم والقدح (٤)، ودليل ذلك ما يلي:

١- قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحجرات: ١٢].

(١) صحيح مسلم (٤/٢٢٦٢)، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب قصة الجساسة.

(٢) ويجب عدم الاعتماد على مجرد أقوال الدعاة في هذا الباب، حيث إن البعض منهم لا يتثبت، ومن ذلك أن بعضهم وفي برنامج تلفزيوني يقرر أن الطيور لا تطير فوق الكعبة! وهو خلاف ما يراه المسلمون الذين يأتون إلى المسجد الحرام، فهي تطير فوق لكعبة، وتقف عليها... إلخ.

(٣) انظر: الفرق بين النصيحة والتعبير (٧، ١٣).

(٤) انظر: رفع الريبة عما يجوز وما لا يجوز من الغيبة (٢٤).

٢- قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، فنهت الآية عن ذم أحد بلا علم، وإنما بالظن والحدس! (١).

قال الشيخ عبد الرحمن السعدي: «أي: ولا تتبع ما ليس لك به علم، بل تثبت في كل ما تقوله وتفعله، فلا تظن ذلك يذهب لا لك ولا عليك» (٢).

٣- عن سمرة بن جندب رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (رأيت الليلة رجلين أتاني فأخذا بيدي فأخرجاني إلى الأرض المقدسة فإذا رجل جالس ورجل قائم بيده كلوب من حديد فيدخل ذلك الكلوب في شدة حتى يبلغ قفاه ثم يفعل بشدقه الآخر مثل ذلك ويلتئم شدقه هذا فيعود فيصنع مثله...). ثم بين عليه الصلاة والسلام سبب عذاب هذا الرجل بقوله: (أما الذي رأته يشق شدقه فكذاب يحدث بالكذبة فتحمل عنه حتى تبلغ الآفاق فيصنع به إلى يوم القيامة) (٣)، في رواية: (فكذوب يحدث بالكذبة تحمل عنه حتى تبلغ الآفاق) (٤).

قال ابن حجر: «وإنما استحق التعذيب لما ينشأ عن تلك الكذبة من المفساد وهو فيها مختار غير مكره ولا ملجأ، قال ابن هبيرة لما كان الكاذب يساعد أنفه وعينه لسانه على الكذب بترويح باطله وقعت المشاركة بينهم في العقوبة» (٥).

٤- عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «أتدرون ما الغيبة؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: ذكرك أخاك بما يكره، قيل: أفرأيت إن كان في أخي ما أقول؟ قال: إن كان فيه ما تقول، فقد اغتبتته، وإن لم يكن فيه فقد بهتته» (٦).

فقد نصت الآية الكريمة، والحديث الشريف على تحريم الغيبة (٧)، حيث كان قصده عيبه وذمه، لا مجرد الإخبار عن الأمر (٨)، والأمور بمقاصدها، وهذا في الغيبة في مجلس فيه بضعة أشخاص، فكيف يكون الأمر في نشر أمر يطلع عليه المئات أو الآلاف، وربما أكثر من ذلك!

(١) تفسير القرطبي (٢٥٧/١٠)؛ تفسير السمعاني (٢٤١/٣).

(٢) تفسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (٤٥٧).

(٣) صحيح البخاري الناصر (١٠٠/٢).

(٤) فتح الباري لابن حجر (٤٤٤/١٢).

(٥) فتح الباري لابن حجر (٤٤٥/١٢).

(٦) صحيح مسلم (٢٠٠١/٤)، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: تحريم الغيبة.

(٧) انظر: رفع الريبة عما يجوز وما لا يجوز من الغيبة (٢٤).

(٨) الفرق بين النصيحة والتعبير (١٣).

وأما إذا كان الغرض من هذا النشر مجرد الإخبار، ولا يتحقق بهذا النشر ضرر، فالذي يظهر هو كراهة النشر، ودليل ذلك ما يلي:

١- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال ﷺ: «إن الله يرضى لكم ثلاثاً، ويكره لكم ثلاثاً، فيرضى لكم: أن تعبدوه، ولا تشركوا به شيئاً، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا، ويكره لكم: قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال»<sup>(١)</sup>.

ومحل الشاهد في الحديث قوله ﷺ: «ويكره لكم قيل وقال»، والمراد بهذا هو التحدث في الشؤون العامة التي لا تفيد ولا تتعلق بالشخص، وهذه الكراهية في الحديث في مجلس أو مجالس، فكيف يكون الحال في مثل وسائل التواصل الاجتماعي التي قد تصل فيه الرسالة إلى العشرات، بل المئات أو الألوف أحياناً! قال الإمام مالك رحمه الله في معنى (قيل وقال): «هو الإكثار من الكلام والإرجاف، نحو قول الناس: أعطي فلان كذا ومنع كذا، والخوض فيما لا يعني»<sup>(٢)</sup>، وقال النووي رحمه الله: «وأما قيل وقال: فهو الخوض في أخبار الناس وحكايات ما لا يعني من أحوالهم وتصرفاتهم»<sup>(٣)</sup>.

٢- عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع»<sup>(٤)</sup>. وجاء عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «كنا نقول في الجاهلية: إن العضة<sup>(٥)</sup> هو السحر، وإن العضة فيكم اليوم القالة: قيل، وقال، حسب الرجل من الكذب أن يحدث بكل ما سمع»<sup>(٦)</sup>. وقال الطيبي رحمه الله: «يعني لو لم يكن للرجل كذب إلا تحديته بكل ما سمع - من غير تبيينه أنه صدق أو كذب - يكفيه وحسبه من الكذب؛ لأن الرجل إذا تحدث بكل ما سمع لم يخلص من الكذب؛ لأن جميع ما يسمع الرجل لا يكون صدقاً، بل يكون بعضه كذباً. وهذا زجر عن التحدث بشيء لم يعلم صدقه، بل يلزم على الرجل أن يبحث في كل ما سمع من الحكايات والأخبار»<sup>(٧)</sup>.

(١) صحيح مسلم (٣/١٣٤٠)، كتاب الأفضية، باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة... وانظر: صحيح البخاري (١٠٠/٨).

(٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٦/٥٣١).

(٣) شرح النووي على مسلم (١٢/١١)؛ وانظر: المسالك في شرح موطأ مالك (٧/٥٨٦).

(٤) صحيح مسلم (١/١٠)، المقدمة، باب النهي عن الحديث بكل ما سمع؛ مصنف ابن أبي شيبة (عوامة) (١٣/١٥٨).

(٥) قال النووي: «هذه اللفظة رووها على وجهين: أحدهما: العضة بكسر العين وفتح الضاد المعجمة، على وزن العدة والرّنة، والثاني: «العضة بفتح العين وإسكان الضاد على وزن الوجه والمقصود بها: الفاحش الغليظ التحريم» شرح النووي على مسلم (١٦/١٥٩).

(٦) شرح مشكل الآثار (٦/١٧٠).

(٧) شرح المشكاة للطبي الكاشف عن حقائق السنن (٢/٦٢٣).



٣- عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال سمعت النبي ﷺ يقول: (بئس مطية الرجل زعموا)<sup>(١)</sup>. قال السندي: «والمقصود أن الخبر المروي بـ«زعموا» لا يكون عن تثبت، بل عن شك وتخمين، ومثله قبيح ينبغي الاحتراز عنه».

٤- قوله ﷺ: (من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه)<sup>(٢)</sup>.

والمقصود بما لا يعنيه أي: ما لا يخصه<sup>(٣)</sup>، وهو ما لا يحتاج إليه ولا ضرورة إليه فيه، ولا ينفعه، بكون عيشه بدونه ممكناً، ومن ذلك فضول الكلام، فعليه أن لا يشتغل إلا بما فيه صلاحه معاشاً ومعاداً، وأن يعرض عما عدا ذلك<sup>(٤)</sup>، قال الإمام ابن دقيق العيد: «وروي عن الحسن قال: من علامة إعراض الله تعالى عن العبد أن يجعل شغله فيما لا يعنيه»<sup>(٥)</sup>.

٥- قوله ﷺ: «ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت»<sup>(٦)</sup>، قال الإمام النووي: «وينبغي لمن أراد النطق بكلمة أو كلام أن يتدبره في نفسه قبل نطقه فإن ظهرت مصلحته تكلم وإلا أمسك»<sup>(٧)</sup>.

#### المطلب السادس: نشر معلومات علمية

من الأمور التي تُنشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي، سيل كبير من المعلومات التي تتعلق بالمسائل الشرعية، أو الطبية، أو الاقتصادية ونحو ذلك، حيث يتضمن النشر لمسائل شرعية غير صحيحة، أو فيه اختلاف بين العلماء، حصول بلبلة لدى الناس، وتخطئة بعضهم لبعض، وربما يؤدي الأمر إلى تفسيق أو تكفير، وفي هذا فساد كبير على المجتمع، وفي المسائل الطبية قد يؤدي هذا النشر إلى ضرر كبير في صحة الناس، بل قد تؤدي بعض هذه المنشورات إلى عاهات أو وفيات، وكذلك الأمور الاقتصادية فيتضرر الناس بسبب معلومات خاطئة أدت به إلى بيع ماله، أو شراء ما ظن نفعه من هذه المنشورات وهو ليس كذلك، بل قد يؤدي تناقل هذه المنشورات إلى حصول ضرر عام للناس.

(١) مصنف ابن أبي شيبة (٢٠٩/١٣)؛ سنن أبي داود (٢٩٤/٤). وصححه الألباني، كما في السراج المنير في ترتيب أحاديث صحيح الجامع الصغير (٩٣٠/٢).

(٢) موطأ مالك رواية أبو مصعب الزهري (٧٤/٢)؛ سنن الترمذي (١٣٦/٤).

(٣) مطالع الأنوار على صحاح الآثار (٩/٥).

(٤) دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين (٢٤٩/١).

(٥) شرح الأربعين النووية (٦٢).

(٦) صحيح البخاري (١١/٨)؛ كتاب الأدب، باب: من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره؛ صحيح مسلم (٦٨/١)، كتاب الإيمان، باب الحث على إكرام الجار والضيف، ولزوم الصمت إلا عن الخير وكون ذلك كله من الإيمان.

(٧) شرح النووي على مسلم (١١٧/١٨).

### وفي حكم هذا الأمر التفصيل التالي:

١- إذا كان هذا المنشور المرسل - سواء كان صادرًا منه أو أعاد نشره - من شخص صاحب اختصاص، وهذا الناشر يثق بالمنشور، أو يثق بصدق الناشر وثبته، فالذي يظهر أن حكم هذا النشر هو الاستحباب، لأنه داخل في عموم قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ وَأَهْلَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ حَتَّى النَّمْلَةِ فِي جِجْرِهَا، وَحَتَّى الْحَوْتِ لِيَصْلُونَ عَلَى مَعْلَمِ النَّاسِ الْخَيْرِ»<sup>(١)</sup>.

٢- إذا كان الناشر صاحب اختصاص، أو ممن تثق الناس عادة بمنشوراته، ونشر ما لا يعلم صحته، فالذي يظهر حرمة هذا النشر، لأنه سيغير غيره بهذا النشر، حيث إن الغالب تصديق الناس وثقتهم بما ينشر كونه مختص، أو معروف موثوق بصواب ما ينشر، ودليل هذا قوله ﷺ في صاحب الشجة عندما أفتاه بعضهم بالغسل فاغتسل ومات: «قتلوه قتلهم الله»<sup>(٢)</sup>، قال ابن القيم: «فدعا عليهم لما أفتوا بغير علم، وفي هذا تحريم الإفتاء بالتقليد؛ فإنه ليس علمًا باتفاق الناس، فإن ما دعا رسول الله ﷺ على فاعله فهو حرام»<sup>(٣)</sup>.

٣- إذا لم يكن صاحب اختصاص، وليس له عند الناس ثقة، ولم يعلم صحة هذا المنشور، أو غلب على ظنه صحته، فالذي يظهر أن أقل أحكامه هو الكراهة لما سبق بيانه من الأدلة على ذلك في (نشر الموضوعات والأخبار العامة)، ولأنه ينشر أمرًا هو غير عالم بصحته، وقد تحصل منه مفسدة، وكذلك استثنائيًا بالقاعدة الفقهية المعروفة: «درء المفسد أولى من جلب المصالح»<sup>(٤)</sup>؛ لأنه يحتمل حصول مفسدة إن كان هذا المنشور غير صحيح، ويحتمل حصول مصلحة إذا كان صحيحًا، وحيث إن هناك احتمال لحصول مفسدة فإن درأها أولى من جلب المصلحة، كما يمكن أن يستدل أيضًا بقاعدة: «الدفع أولى من الرفع»، لأنه قد يحتاج بيان خطأ هذا المنشور إذا علم عدم صحته، وحيث لا يعلم صحته فترك النشر دفع، فهو أولى من العمل على رفع هذا الخطأ بعد انتشاره.

### المطلب السابع: نشر المسليات والمضحكات

يكثر في وسائل التواصل الاجتماعي وبالذات في بعض أنواعها نشر الكثير من المنشورات المسلية والمضحكة، سواء عن طريق الكتابة، أو عبر صورة، أو من خلال مقاطع فيديو، ويختلف حكم نشر هذه المنشورات حسب ما تتضمنه، فإن لم تتضمن محرماً فقد سبق بيان حكم نشر الحكم والقصص

(١) سنن الترمذي (٣٤٧/٤)، وقال: «حديث حسن صحيح غريب».

(٢) مسند أحمد ط الرسالة (١٧٣/٥)، وقال محققوه: «حسن، وهذا سند رجاله ثقات رجال الشيخين إلا أن فيه انقطاعاً بين

الأوزاعي وبين عطاء بن أبي رباح»؛ صحيح ابن حبان، محققاً (١٤١/٤)، وقال محققوه: «وله طرق أخرى يتقوى بها».

(٣) إعلام الموقعين عن رب العالمين (١٦٥/٢).

(٤) شرح الكوكب المنير (٦٦/٣)؛ الأشباه والنظائر للسيوطي (٨٧).

والأحاديث العامة، وأن حكمها الجواز، ويستدل لهذا العنصر على تحديداً ما رواه جابر بن عبد الله رضي الله عنه: قال: «... ثم أقبل عمر، فاستأذن فأذن له، فوجد النبي ﷺ جالساً حوله نساؤه، واجمماً ساكتاً، قال: فقال: لأقولن شيئاً أضحك النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، لو رأيت بنت خارجة، سألتني النفقة، فقمْتُ إليها، فوجأت عنقها، فضحك رسول الله ﷺ»<sup>(١)</sup>، قال الطيبي: «وفيه أن الإنسان إذا رأى صاحبه مهموماً وأراد إزالة همه وكشف غمه يستحب له أن يحدثه بما يضحكه»<sup>(٢)</sup>.

أما إذا تضمنت هذه المسليات والمضحكات ما يكون فيه استهزاء بأشخاص، أو أعراق، أو دول، أو مذاهب، أو نشر ما يحصل في المجالس خاصة دون أن يظهر في المنشور ما يدل على رضاهم، أو يكون فيه استهزاء بصورة غير مباشرة ببعض الشعائر الدينية، كالصلاة<sup>(٣)</sup> أو الدعاء<sup>(٤)</sup>، فإن الذي يظهر هو تحريم هذا النشر، وذلك لما يلي:

١- قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمْ شَعْبِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢].

قال الإمام ابن عطية في تفسيره: «والشعائر جمع شعيرة وهي كل شيء لله تعالى فيه أمر أشعر به وأعلم»<sup>(٥)</sup>، ولذا فإن الإضحاك بما يتعلق بالشعائر الدينية، من صلاة ودعاء ونحوها فيه تقليل من احترامها، واقتحام لحماها، ما قد يؤدي إلى التقليل من هيبتها في النفوس، أو ربما أدت إلى أبعد من ذلك...، ولذا فقد اتفقت المذاهب على حرمة من صلى بغير وضوء؛ وذلك لأن فيه استهزاءً بالصلاة، بل ذهب بعض الفقهاء إلى كفر من صلى بغير وضوء، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وجمهور العلماء على أنه يعزر ولا يكفر، إلا إذا استحل ذلك واستهزأ بالصلاة»<sup>(٦)</sup>.

٢- قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِاللِّقَبِّ بِئْسَ الْأَسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَّمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الحجرات: ١١].

(١) صحيح مسلم (٢/ ١١٠٤)، كتاب الطلاق، باب بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية.

(٢) شرح المشكاة للطبي الكاشف عن حقائق السنن (٧/ ٢٣٣١)

(٣) والمقصود بهذا الاستهزاء ليس استهزاء بها من حيث كونها شعيرة من شعائر الدين فإن هذا كفر والعياذ بالله، لأنه داخل في قوله تعالى: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَاتِهِ وَرَسُولِهِ ؕ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ﴾ \* لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٥، ٦٦] ولكن المقصود هنا أن يستهزئ فيها، وليس بها، ومن ذلك ما يتناقله البعض من تصوير من يصلي ثم تتم اخافته، فيقطع صلاته، أو من يصلي ويكثر الخطأ في القراءة فيقطع المأموم صلاته، ونحو ذلك.

(٤) كمن يدعو دعاء القصد من الإضحاك، وليس حقيقة الدعاء، كأن يدعو بأمور تافهة ونحوها.

(٥) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٤/ ١٢١)؛ وانظر: تفسير ابن كثير (٥/ ٣٧٠).

(٦) مجموع الفتاوى (٢٣/ ١٧٦).

والمراد لا يزدري بعضكم بعضاً، ولا تحتقروا بعضكم، ولا تعيبوا أحداً<sup>(١)</sup>.

والمأمل لكثير من هذه المضحكات، التي تنشر تكون على سبيل السخرية من الشخص، وخاصة في مقاطع الفيديو، فكثيراً ما تنشر مقاطع لأشخاص أخطأوا في عبارة، أو في تصرف، فيحصل الضحك منه، والتندر عليه، وهذا الأمر قبيح إذا حصل بين عدد قليل من الناس، فكيف بمقطع قد يصل إلى آلاف الناس! وأيضاً فإن عدداً من هذا المقاطع المنتشرة ربما لم يعلم من يظهر في المقطع أنه يتم تصويره.

٣- قول الله تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣].

وهذا النوع من السخرية مخالف لقول الله تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ حيث إن نشر مثل هذه الأمور تؤدي إلى التفرقة بين المسلمين، وإيغار صدور بعضهم على بعض، قال الإمام أبو السعود في تفسيره: «لا تحدثوا ما يوجب التفريق ويزيل الألفة التي أنتم عليها»<sup>(٢)</sup>، وقد يكون بث عدد من المنشورات كالـ«النكات» والتعليقات على فئات من المجتمع؛ هدفاً للأعداء الذين يسعون إلى إيجاد طبقة في المجتمع الواحد؛ وليتمكنوا من تنفيذ برامجهم وخططهم في زعزعة أمنه، حيث يسعون إلى إشعال فتنة من خلال المناطقية والقبلية التي حذر منها النبي ﷺ في الحديث الذي رواه جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، قال: كنا في غزاة... فكسع رجل من المهاجرين، رجلاً من الأنصار، فقال الأنصاري: يا لأنصار، وقال المهاجري: يا للمهاجرين، فسمع ذلك رسول الله ﷺ فقال: ما بال دعوى الجاهلية قالوا: يا رسول الله، كسع رجل من المهاجرين رجلاً من الأنصار، فقال: دعوا فإنها منتنة»<sup>(٣)</sup>.

قال النووي: وأما تسميته ﷺ ذلك دعوى الجاهلية فهو كراهة منه لذلك فإنه مما كانت عليه الجاهلية من التعاضد بالقبائل في أمور الدنيا ومتعلقاتها وكانت الجاهلية تأخذ حقوقها بالعصبات والقبائل<sup>(٤)</sup>.

٤- قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا﴾

[الحجرات: ١٢].

٥- عن ابن عمر قال: صعد رسول الله ﷺ المنبر فنادى بصوت رفيع، فقال: يا معشر من أسلم بلسانه ولم يفيض الإيمان إلى قلبه، لا تؤذوا المسلمين ولا تعيروهم ولا تتبعوا عوراتهم، فإنه من تتبع عورة أخيه المسلم تتبع الله عورته، ومن تتبع الله عورته يفضحه ولو في جوف رحله<sup>(٥)</sup>.

(١) الوجيز للواحد (١٠١٨).

(٢) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (٦٦/٢).

(٣) صحيح البخاري (١٥٤/٦)، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [المنافقون: ٦]؛ صحيح مسلم (١٩٩٨/٤)، كتاب البر والصلة، باب نصر الأخ ظالماً أو مظلوماً.

(٤) شرح النووي على مسلم (١٣٧/١٦).

(٥) سنن الترمذي (٤٤٦/٣)؛ وانظر: سنن أبي داود (٢٧٠/٤)؛ مسند أحمد (٢٠/٣٣)، وقال محققوه: «صحيح لغيره».

وفي الآية نهى من الله تعالى عن التجسس، ومن التجسس تتبع عورات الناس، والبحث عن المستور من أمورهم<sup>(١)</sup>، وهو ما أكده الحديث الشريف، حيث نهى عنه النبي ﷺ أشد النهي، بل وحذر فاعله بفضيحة الله له! فدل على حرمة ما يفعله البعض من نشر مقاطع لأشخاص حصل منهم ما يؤثر في سمعتهم<sup>(٢)</sup>، أو يطلع الناس على ما صدر منهم مما يعاب، من أمور دينية أو دنيوية.



(١) تفسير جامع البيان (٣٠٤/٢٢)؛ معالم التنزيل للبخاري (٣٤٥/٧).

(٢) وكثيراً ما يحصل أن يقوم شخص جاهل أو سفيه، أو له نية سيئة، بتصوير وإرسال مقاطع لمجالس أناس دون علمهم فيتناقلها الناس، ويحصل بسببها إيذاء على أهل ذلك المجلس!

## المبحث الثاني

الأحكام الشرعية المتعلقة باللقاءات والاجتماعات المرئية والمسموعة عبر التطبيقات البرمجية المتاحة في نفاذ العقود وإنجازها والالتزامات في باب المعاملات، وفي وقوع الأنكحة والطلاق والرجعة، وفي إثبات الدعاوى والأيمان وفي وقوع البيعة في باب الإمامة والولاية العظمى

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: حكم نفاذ العقود والالتزامات وإنجازها في باب المعاملات.

المطلب الثاني: حكم عقد الأنكحة والطلاق والرجعة عبر التطبيقات البرمجية.

المطلب الثالث: حكم إثبات الدعاوى والأيمان.

المطلب الرابع: وقوع البيعة في باب الإمامة والولاية العظمى.

المطلب الأول: حكم نفاذ العقود والالتزامات وإنجازها في باب المعاملات في التطبيقات البرمجية

نظرًا لطبيعة الحياة العصرية اليوم، وما أحدثته من حاجة ماسة لتواصل الناس بين بعضهم فوق هذه الأرض في كل أصقاعها، ونتيجة لما أنتجته الصناعات الحديثة من سرعة في الاتصالات وجودتها، ووضوحها، حتى غدا التواصل الشبكي محققًا لكثير من المقاصد التي يحققها التواصل المباشر، بل يفوق عليها أحيانًا، وحيث تنوعت الطرق والوسائل التي تستعمل التقنية للقيام بالمعاملات المختلفة، فكان السؤال الذي يطرح هنا ما حكم استعمال هذه التقنيات في إجراء العقود في المعاملات المالية؟

وللإجابة على هذا السؤال، يجب أن نعرف واقع هذه البرامج التي تستعمل الإنترنت ويُمارسُ فيها إجراء هذه العقود، ثم يُنظر: هل حققت المتطلبات الشرعية الواجبة في إبرام العقود أم لا؟

أنواع المواقع التي يجري البيع من طريقها:

يحصل البيع عبر الإنترنت عبر عدة طرق، ومن ذلك:

١- البيع من طريق شركات كبرى مخصصة للبيع عبر الإنترنت، ولها تطبيقات للأجهزة الذكية، ولها مواقع عبر الشبكة، ومن أشهرها: (أمازون)، و(علي أكسبرس)، و(نون)... إلخ، وهذه الشركات تتضمن مؤسسات أو أفرادًا يعرضون منجاتهم، مع التزامهم بشروط هذه الشركات الكبرى.

٢- البيع من قبل مؤسسات صغيرة وفي الغالب أنها تبيع منتجات محددة، ولها في الغالب مواقع (بسيطة) يكون الغرض منها عرض المنتجات، وإتاحة الدفع الإلكتروني عبر الموقع.

٣- البيع عبر منصات مخصصة لعرض الأفراد سلعهم دون تدخل من الموقع، وإنما يكون هو مجرد وسيط، ويجري البيع عبر الطريقة التقليدية، وحسب الاتفاق بين البائع والمشتري، مثل (منصة حراج) وغيرها.

٤- البيع عبر منصات غير مخصصة للبيع، حيث يعرض الأفراد سلعهم، ثم يتواصل معهم عبر الطرق التقليدية كذلك. مثل (انستغرام) و(سناپ شات) وغيره.

وبناء على ما سبق فلن يكون البحث متعلقاً بالمنصات أو المواقع غير المخصصة للبيع؛ لأنها مجرد وسيط، وإنما يكون العقد فيها خارج منصتها أو موقعها، وليست مسؤولة عنه، كما أن البحث سيتناول أصل موضوع البيع عبر المنصات الإلكترونية، لأن العقود متنوعة ومتعددة، ويصعب الإلمام بها في مثل هذا البحث.

#### آلية إجراء العقود في المواقع والتطبيقات المخصصة للبيع عبر الإنترنت:

قبل الخوض في هذا الموضوع يجب استعراض واقع هذه المنصات وطريقة عملها، حيث يمكن إجمالها فيما يأتي:

- جميع السلع المعروضة تتضمن وصفًا واضحًا للعميل، وتتضمن تقييمات للعملاء الذين اشتروا هذه السلعة.

- تتضمن الدفع حالاً عبر التحويل البنكي المباشر، إما عبر الحساب البنكي، أو عبر بطاقات الائتمان، وقد تسمح بعض المواقع بالدفع نقدًا.

- تتضمن بعض المواقع مثل: (علي اكسبرس) و(أمازون) حق العميل في حال لم يتطابق الوصف المذكور في السلعة مع حقيقتها، وتتيح للعميل إعادة السلعة المشتراة، واسترجاع المبلغ المدفوع.

- جميع هذه المواقع تتطلب بشكل صريح وواضح موافقة العميل على الشراء.

#### أركان العقد وشروطه:

ذكر الفقهاء رحمهم الله أركاناً وشروطاً للعقد، يجب توافرها ليكون العقد صحيحاً، وسأورد هنا هذه الأركان والشروط، لمعرفة وجه انطباقها مع تلك المنصات، والتطبيقات البرمجية؛ ليتبين الحكم الشرعي في حكم استعمالها.

### أركان العقد:

اتفق الفقهاء على أن أركان العقد هي<sup>(١)</sup>:

الركن الأول: العاقدان.

الركن الثاني: الصيغة: وهو الإيجاب والقبول (والحنفية يرون أنه هو الركن فقط)<sup>(٢)</sup>.  
وزاد المالكية ركنًا ثالثًا، وهو: المعقود عليه<sup>(٣)</sup>.

ونجد أن هذه الأركان متحققة في هذه المواقع، فالبائع: المنصة بصفتها الاعتبارية، والمشتري: هو الزبون الذي دخل على هذه المنصة، والصيغة، هي الصيغة الفعلية، الدالة على الرضا، التي يعبر عنها بعض الفقهاء بـ«المعاطاة»، وإن كان الشافعية لم يصححوا البيع بها، إلا أن عددًا من أئمة المذهب ردوا هذا القول، حيث قال النووي رحمه الله: «المعاطاة، ليست بيعًا على المذهب... وقال مالك رضي الله عنه: ينعقد بكل ما يعده الناس بيعًا، واستحسنه ابن الصباغ. قلت: هذا الذي استحسنه ابن الصباغ، هو الراجح دليلًا، وهو المختار؛ لأنه لم يصح في الشرع اشتراط لفظ، فوجب الرجوع إلى العرف كغيره من الألفاظ»<sup>(٤)</sup>، وقال ابن قدامة: «ولو كان الإيجاب والقبول شرطًا في هذه العقود لشق ذلك، ولكانت أكثر عقود المسلمين فاسدة، وأكثر أموالهم محرمة؛ ولأن الإيجاب والقبول إنما يرادان للدلالة على التراضي، فإذا وجد ما يدل عليه، من المساومة والتعاطي، قام مقامهما، وأجزأ عنهما؛ لعدم التعبد فيه»<sup>(٥)</sup>.

وفي هذه المنصات الإلكترونية تتحقق إرادة العقد وقصده، حيث تعرض المنصة هذه السلعة للبيع، وإتاحة المجال لمن رغب في شرائها، فكأنه إيجاب للبيع، واختيار المشتري لها والنقر على المكان المخصص للشراء هو قبول منه لهذا الإيجاب، وجرى بهذا العمل بين جميع الناس في جميع البلاد، وتعارفوا عليه، واعتمدوا عليه في بيعهم وشرائهم.

### شروط البيع<sup>(٦)</sup>:

من المهم معرفة الشروط التي اشترطها الفقهاء في عقد البيع، سواء كان من الشروط العامة أم من الشروط المتعلقة بأحد أركان البيع، أو متعلقًا بالمبيع وسأجمل هنا هذه الشروط، وتقارن بما عليه الحال في منصات البيع؛ ليتمكن النظر في مدى تحقيقها في تلك المنصات:

(١) جامع الأمهات (ص ٣٣٧): وانظر: الموسوعة الفقهية الكويتية (٣٠/٢٠٠).

(٢) البناية شرح الهداية (٤/٨).

(٣) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (٤/٢٢٨).

(٤) روضة الطالبين وعمدة المفتين (٣/٣٣٨ - ٣٣٩)؛ وانظر: المغني لابن قدامة (٦/٨) ط هجر.

(٥) المغني، لابن قدامة (٦/٩) ط هجر.

(٦) انظر جميع ما سيأتي في: الموسوعة الفقهية الكويتية (٩/١٤ - ١٧)؛ الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع (٢/٢٧٤)؛ منتهى الإرادات (٢/٢٥٣ - ٢٧٠) مع حاشية ابن قائد تحقيق: د. عبد الله التركي.



- ١- الرضا.
- ٢- رشد العاقد: بأن يكون مكلفاً رشيداً.
- ٣- أن يكون المبيع موجوداً حين العقد.
- ٤- أن يكون المبيع مالا.
- ٥- أن يكون مملوكاً للعاقد.
- ٦- أن يكون مقدوراً على تسليمه.
- ٧- أن يكون معلوماً للعاقدين، إما برؤية، أو صفة تنفي الجهالة.
- ٨- معرفة الثمن.
- ٩- أن يكون المبيع طاهر العين.
- ١٠- أن لا يكون البيع من البيوع المنهي عنها.
- ١١- أن لا يكون البيع محرماً، كبيع الملامسة والمنازعة<sup>(١)</sup>.
- ١٢- انقضاء مجلس العقد؛ ليكون البيع لازماً<sup>(٢)</sup>.

وعند تأمل هذه الشروط، نجد أنها متحققة في عدد من هذه المنصات المخصصة للبيع، فأما شرط الرضا، فإنه ظاهر في أن رضا البائع حصل بعرض المبيع على المنصة، والمشتري، بقبوله شراء هذه البضاعة، ونقره لموضع قبول شراء السلعة<sup>(٣)</sup>، ثم دفع ثمنها.

وأما رشد العاقد: فبال تأكيد أن هذه المنصات لها صفتها الاعتبارية التي أهلتها شرعاً ونظاماً لممارسة البيع، وأما المشتري فهذه المنصات المخصصة للبيع تنص صراحة، على اشتراط أن يكون المسجل في هذه المنصة بالغاً، كما في منصة (أمازون)<sup>(٤)</sup>، ومنصة (نون)<sup>(٥)</sup>، وكذلك فإن التشريعات القانونية التي

(١) الحاوي الكبير، الماوردي (١٣/٥).

(٢) الحاوي الكبير، الماوردي (١٣/٥)؛ كشف المخدرات لشرح أخصر المختصرات (١/٣٧٩ - ٣٨٠).

(٣) انظر: مدى فعالية العقود الإلكترونية في تحقيق شروط الأمان في المملكة العربية السعودية (ص ٥).

(٤) [https://www.amazon.sa/gp/help/customer/display.html/ref=ap\\_desktop\\_footer\\_](https://www.amazon.sa/gp/help/customer/display.html/ref=ap_desktop_footer_)

cou?ie=UTF8&nodeId=201909000 بند (١٨) والشروط الإضافية بند (١١).

(٥) [https://www.noon.com/saudi-ar/terms-of-use/?gclid=Cj0KCQjwyOuYBhCGARIsAIdGQRNxsqoHtqlCLq27GUyzzGLQm2K8IBi9jV3a5PWF6OdvhWYB14LknkgaAip2EALw\\_](https://www.noon.com/saudi-ar/terms-of-use/?gclid=Cj0KCQjwyOuYBhCGARIsAIdGQRNxsqoHtqlCLq27GUyzzGLQm2K8IBi9jV3a5PWF6OdvhWYB14LknkgaAip2EALw_)

wcB&utm\_campaign=C1000035432N\_sa\_ar\_web\_on\_go\_s\_ex\_cb\_nbr\_c10000881\_&utm\_

medium=cpc&utm\_source=c1000088L شروط التسجيل بند (١ - ٢).

نظمت هذا الأمر تناولت هذا الموضوع، ومنها قانون اليونسترال النموذجي للتجارة الإلكترونية، حيث نصت المادة ١٣ على وجوب التأكد من مضمون البيانات المرسله<sup>(١)</sup>.

وأما كون المبيع موجوداً حين العقد، فمن المعلوم أن هذه المواقع إنما تعرض ما هو موجود فعلاً، ولو كان بيع سلم مثلاً، فهو خارج محل النزاع، كون هذا الشرط غير مرتبط بكونه عبر الإنترنت، حيث هو منطبق على الواقع أيضاً، فما يتعلق به من الأحكام في الواقع يتعلق به في هذه المنصات كذلك.

وأما أن يكون المبيع مآلاً، فهو غالب ما يتبعه هذه المنصات، وحتى لو لم يكن كذلك، فإن هذا الشرط خارج محل النزاع أيضاً فهو كالذي قبله.

وأما أن يكون مملوكاً للعاقدين، فإن هذه المنصات وحيث إنها تعرض للعالم أجمع، فالغالب عليها أنها لا تباع إلا ما تملكه فعلاً، أو تكون قادرة على توفيره، ولو قدر عدم تملكها له حقيقة فهو أيضاً أمر خارج عن النزاع، كون هذا الأمر متحقق كذلك في البيع التقليدي.

وأما أن كونه مقدوراً على تسليمه، فمن المعروف أن هذه المنصات إنما تباع ما تقدر على تسليمه، وهو كذلك خارج محل النزاع.

وأما أن يكون معلوماً للعاقدين، إما برؤية، أو صفة تنفي الجهالة. فمن المعلوم أن هذه المواقع لا تذكر وصف المبيع فحسب، بل تضع صورة منه، وبالطبع ليست هي عين المبيع؛ ولكنها نسخة مطابقة له، كما تتضمن وصفاً واضحاً له، ولو قدر عند وصوله عدم مطابقته للواقع، فإن هذه المواقع تضمن حق المشتري بإعادة العين واستعادة المبلغ.

وأما اشتراط معرفة الثمن، فإن الثمن كذلك محدد وواضح لكل قطعة معروضة في هذه المنصات، بل ولا يُعدُّ البيع منعقداً إلا بتسليم الثمن، فهو أمانة القبول.

وأما اشتراط كون المبيع طاهر العين، وأن لا يكون البيع من البيوع المنهي عنها، وأن لا يكون البيع محرماً كبيع الملامسة، فهذه الشروط أيضاً ليست في محل النزاع، كونها أمراً قد يحصل في هذه المنصات، كما يحصل في الواقع فهو أحد الشروط المتعلقة بالبيع بشكل عام.

وأما انقضاء مجلس العقد، فالذي يظهر أن مجلس العقد في هذه المنصات ينقضي بإتمام عملية الدفع، على أن بعض هذه المنصات تتيح للعميل وقتاً معيناً يمكنه من إلغاء الصفقة، بعد دفع قيمتها، فهو أشبه بإتاحة طلب الإقالة، إذ ليس هو شرطاً في البيع.

(١) انظر: مدى فعالية العقود الإلكترونية في تحقيق شروط الأمان في المملكة العربية السعودية (ص ٦).

وبالنظر إلى بعض الشروط التي أوردتها الشافعية<sup>(١)</sup>، التي منها على سبيل المثال: اتحاد المجلس، فهي كذلك متحققة في هذه المنصات، إذ اتحاد المجلس هو اتحاد الزمن أو الوقت الذي يكون فيه المتعاقدان مشتغلين بالتعاقد، وليس المراد من اتحاد المجلس كون المتعاقدين في مكان واحد<sup>(٢)</sup>، وهذا ما عليه واقع هذه المنصات، فالمنصة بمجرد دخول الطرف الثاني وهو المشتري تكون قد استعدت للاستجابة، وفي حال موافقة المشتري على الشراء فإن المنصة تقوم بالاستجابة لهذا الطلب بإرسال بيانات الصفقة، ما يدل على أن البائع (المنصة) أبرم العقد.

### رأي الباحث:

من النظر فيما سبق فيما أورده العلماء، وبالنظر إلى أن الأحكام الفقهية وأحكام المعاملات بصورة خاصة أحكاماً معللة، فمتى تحقق المقصود من الفعل وانتفت موانعه، فهو جائز شرعاً، ولا يمكن التمسك بمجرد انتفاء صورة شرط تحقق المراد به! قال ابن قدامة رحمه الله: «التعليل واجبٌ مهما أمكن»<sup>(٣)</sup>. وأيضاً فإن هذه التطبيقات البرمجية، والمنصات المخصصة للبيع، تحفظ حق البائع في الرد بالعيب، وتتيح له أحياناً طلب الإقالة، ما يدل على أن هذه التطبيقات البرمجية توفر جميع الاشتراطات والحقوق، التي يتطلبها العقد.

وبالنظر إلى ما أورده المانعون يظهر أنه مبني على أمرين:

**الأول:** أنه يتناول وسائل قديمة تغيرت اليوم بصورة مختلفة عما كانت عليه الوسائل الإلكترونية، من سرعة الاتصال ووضوحه، ووسائل الأمان الموجودة في هذه المنصات.

**الثاني:** أن العلل التي أوردوها، غير متعلقة بحقيقة الوسيلة، وإنما هو الشك في حقيقة المتعاقدين، وهو أمر خارج محل النزاع؛ إذ النزاع في كون هذه الوسيلة صالحة للتعاقد بذاتها أو غير صالحة.

(١) أورد الشافعية للصيغة ثلاثة عشر شرطاً، وهي: اتحاد المجلس - ألا يصدر من العاقد الثاني ما يدل على إعراضه - ألا يرجع الموجب في إيجابه قبل قبول القابل - عدم التعليق، كقوله: بعتك إن جاء زيد - عدم التأقيت، كأن يقول: بعتك لمدة شهر - المطابقة بين الإيجاب والقبول على المحل، صفة ومعنى - التللف بالإيجاب بحيث يسمعه المخاطب، أو من يقربه عادة، والقبول كذلك - بقاء الأهلية إلى وجود الشق الثاني - أن يكون القبول ممن توجه إليه الإيجاب، فلو توجه بالإيجاب لشخص، وقبل شخص آخر لم يصح - أن يذكر المبتدئ منهما الثمن، والمثمن - أن يأتي بكاف الخطاب، أي في صلب الصيغة كقوله: بعتك - أن يضيف البيع لجملة، أي يتوجه بالإيجاب إلى الشخص بكامله؛ فلا يقول: بعت عينك، أو يدك، بل يقول: بعتك، والقبول كذلك - أن يقصد اللفظ لمعناه. أحكام التجارة الإلكترونية في الفقه الإسلامي، د. عدنان الزهراني رسالة دكتوراه (ص ٢٤٤).

(٢) اتحاد المجلس، الدكتور محمد عبد اللطيف الفرفور، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة السادسة ١٤١٠هـ (٦/٧٨٧).

(٣) المغني، لابن قدامة (٩/٨٤) ط هجر.

ولذا فالذي يظهر للباحث صحة استعمال هذه التطبيقات، والمنصات في إبرام العقود بشكل عام، وأما الحكم على جواز استعمالها في كل العقود، فيحتاج إلى أبحاث خاصة بها، كحكم استعمالها في شراء الذهب، أو الشراء بالعملة الرقمية، أو بيع العملات ونحوها.

وقد سبق لعدد من المجامع الفقهية بيان الحكم في استعمال هذه الوسائل وأفتوا بجوازها، ومن ذلك مجمع الفقه الإسلامي الدولي<sup>(١)</sup>، ومجمع الفقه الإسلامي بالهند<sup>(٢)</sup>، كما ذهب إلى هذا القول عدد من الباحثين في هذا المسألة، ومنهم الدكتور. إبراهيم فاضل الدبو<sup>(٣)</sup>، والدكتور. عبد الله إبراهيم الناصر<sup>(٤)</sup>، والدكتور مصطفى عثمان، والدكتور جمال بشير<sup>(٥)</sup>، والدكتور. عارف علي عارف القرعة داغي<sup>(٦)</sup>، وغيرهم.

### المطلب الثاني : حكم عقد الأنكحة والطلاق والرجعة عبر التطبيقات البرمجية

نظر الإسلام إلى الرابطة الزوجية نظرة مختلفة عن بقية العقود، فاحتاطوا له أكثر مما احتاطوا لغيره، لخطورة أمر الأبدان، وتحوط الشارع الحكيم لذلك.

ولذا فقد أوجب في عقد النكاح وجود الولي، وشاهدي عدل، زيادة في توثيق هذا العقد الغليظ<sup>(٧)</sup> كما سماه تعالى بقوله: ﴿وَأَخْذَنْ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ [النساء: ٢١].

وقد جرى سابقاً بحث مسألة إجراء عقد النكاح عبر وسائل الاتصال الصوتي كالهاتف أو غيرها من الوسائل المشابهة، من قبل عدد من العلماء، واللجان الشرعية، والمجامع الفقهية، وبحث العديد من الباحثين هذه المسألة<sup>(٨)</sup>، وملخص ذلك أن للعلماء في هذه المسألة قولين:

**القول الأول:** أنه يصح إجراء العقد عبر الصوت، إذا جرى العقد بين أطراف العقد، ويوجد شهود عند أحد الطرفين، ويسمعون صوت الطرف الآخر.

(١) مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة السادسة سنة ١٤١٠هـ، رقم القرار ٥٢ (٦/٣).

(٢) الندوة الفقهية الثالثة عشرة، محرم ١٤٢٢ الموافق إبريل ٢٠٠١م بمديرية مليح آباد بولاية أترابراديش.

(٣) حكم إجراء العقود بوسائل الاتصال الحديثة، د. إبراهيم فاضل الدبو، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة السادسة ١٤١٠هـ (٨٧٢/٦).

(٤) العقود الإلكترونية دراسة فقهية مقارنة، د. عبد الله بن إبراهيم الناصر، جامعة الملك سعود (ص ٣٦).

(٥) أحكام التعاقد عن طريق وسائل الاتصالات الحديثة، د. مصطفى عثمان، د. جمال بشير، المجلة العلمية لجامعة الإمام المهدي، العدد (٩) يوليو ٢٠١٧م (ص ١٣١).

(٦) العقود الإلكترونية دراسة فقهية تحليلية، د. عارف علي عارف، مجلة الإسلام في آسيا. ديسمبر ٢٠١٣م (ص ١٥).

(٧) انظر: فتح القدير للشوكاني (١/٥٠٨).

(٨) ومن هذه الأبحاث، التي نقلت هذه المسألة منها: إبرام عقود النكاح عبر وسائل الاتصالات الحديثة، دراسة فقهية حديثة، للباحث عبد المنان التالبي.

وذهب إلى هذا القول عدد من العلماء، والباحثين، منهم: الشيخ مصطفى الزرقا، والدكتور وهبة الزحيلي، والشيخ: بدر أبو العينين، والدكتور: عبد الله بن عبد العزيز الجبرين<sup>(١)</sup>، والدكتور عبد الله السند<sup>(٢)</sup>، والدكتور إبراهيم فاضل الدبو، والدكتور محمد عقله، وغيرهم<sup>(٣)</sup>.  
واستدلوا على ذلك بعدد من الأدلة، منها:

١- أن الشافعية نصُّوا على صحة عقد المتنادين المتباعدين<sup>(٤)</sup>، قال الإمام النووي رحمه الله: «ولو تناديا وهما متباعدان، وتبايعا صح البيع بلا خلاف»<sup>(٥)</sup>.  
٢- تحقق الأركان، والشروط، وخلو العقد من الموانع.  
القول الثاني: عدم صحة إجراء العقد عبر الصوت.

وذهب إلى هذا القول عدد من الباحثين، واللجان الشرعية، والمجامع الفقهية، ومن ذلك: مجمع الفقه الإسلامي الدولي<sup>(٦)</sup>، واللجنة الدائمة للإفتاء في المملكة العربية السعودية<sup>(٧)</sup>، ومن العلماء: الدكتور عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين، والدكتور أحمد ذياب شويح<sup>(٨)</sup>، والباحث الدكتور عبد الله بن إبراهيم الناصر<sup>(٩)</sup>.  
واستدلوا على ذلك بعدد من الأدلة، منها:

١- فقد شرط الإشهاد في العقد<sup>(١٠)</sup>.  
٢- ما يحصل في وسائل الاتصال من الهاتف من التغير، لاحتمال تقليد الأصوات<sup>(١١)</sup>.

- 
- (١) شرح عمدة الفقه، للدكتور عبد الله بن عبد العزيز الجبرين (٢/١٢٤٨).  
(٢) الأحكام الفقهية للتعاملات الإلكترونية، للدكتور عبد الله السند (ص ٢٣٠).  
(٣) إبرام عقود النكاح عبر وسائل الاتصالات الحديثة، دراسة فقهية حديثة، للباحث عبد المنان التالبي (ص ٩).  
(٤) فتح العزيز بشرح الوجيز، للرافعي (٨/٣٠٤).  
(٥) المجموع شرح المهذب (٩/١٨١).  
(٦) مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة السادسة سنة ١٤١٠هـ، رقم القرار ٥٢ (٣/٦).  
(٧) فتاوى اللجنة الدائمة في المملكة العربية السعودية، المجموعة الأولى (٩١/١٨) فتوى رقم (١٢١٦) جمع: أحمد الدويش.  
(٨) حيث قال في فتواه: «وإبرام العقود عبر شاشات الحاسب الآلي (الكمبيوتر) لا يشمل عقد النكاح لاشتراط الإشهاد فيه» إبرام عقود النكاح عبر وسائل الاتصالات الحديثة، دراسة فقهية حديثة (ص ١١).  
(٩) العقود الإلكترونية، دراسة فقهية مقارنة، د. عبد الله بن إبراهيم الناصر (ص ١٩ - ٢٠) منشور في مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، س ١٩، ع ٧٣، شوال/ ذو الحجة ١٤٢٧هـ.  
(١٠) حيث نص قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي على ذلك في القرار المشار إليه سابقاً على ذلك فكان فيه: «رابعاً: أن القواعد السابقة لا تشمل النكاح لاشتراط الإشهاد فيه».  
(١١) فتاوى اللجنة الدائمة في المملكة العربية السعودية، المجموعة الأولى (٩١/١٨) فتوى رقم (١٢١٦) جمع: أحمد الدويش.

- ٣- أن الفروج يجب الاحتياط الشديد لحفظها، تحقيقاً لمقاصد الشرع<sup>(١)</sup>.
- ٤- أن للنكاح مكانته الخاصة، حيث يترتب عليه آثار مهمة تتعلق بالزوجين وولدهما طول الحياة، وعلى ذلك فإنه لا يمكن مساواة عقد النكاح بالعقود المالية التي تكون آثارها مقصورة في الغالب على جانب معين وبشكل محدود<sup>(٢)</sup>.
- ٥- أن الشكل في إنشاء عقد النكاح معتبر، وهذا ظاهر لمن تأمل أحكامه ومقاصده، وهو بخلاف العقود المالية التي مبناهما على التراخي دون النظر إلى شكل العقد<sup>(٣)</sup>.
- ٦- ما يترتب على القول بصحة عقد النكاح بطريق الإنترنت من الأضرار والمفاسد التي تخالف مقتضى عقد النكاح ومقاصده التي شرع من أجلها<sup>(٤)</sup>.

### رأي الباحث:

من النظر في هذه المسألة، والتأمل فيما استدل به أصحاب كل رأي، يظهر للباحث ما يلي:

- ١- أن المانعين إنما منعوا من عقد النكاح عبر الهاتف خشية حصول التلاعب والغش، والتدليس، وهذا الأمر كما ينطبق على العقد عبر الهاتف أو الإنترنت، فهو منطبق حتى على الواقع، فقد يدعي ولي ولايته وليس كذلك، بل ويحضر شهود غير عدول، والمطلوب من كل عاقد أن يتثبت من حقيقة الولي، وحقيقة الزوج والمرأة والشهود، وهو أمر متيسر.
- ٢- أن القول بالاحتياط للفروج أمر معتبر، ولكن الشارع متشوف للنكاح، مرغّب فيه، حاث عليه، فتضييق أمر العقد، وخاصة في هذا الزمن الذي تباعد فيه الناس، وحصل لهم من التفرق، وصعوبة اللقاء ما يوجب تسهيل أمر العقد وتيسير سبله، وفيه حفظ للفروج من الوقوع في الحرام إذا ضيقنا سبله.
- ٣- أن المنع من العقد، بعدم حصول الإشهاد قد يكون متحققاً في صورة من صور العقد عن بعد، وليس في كل الصور.
- وبناء عليه فالذي يظهر جواز عقد النكاح عبر وسائل الاتصال الحديثة، مثل برنامج ويبكس «Webex»، أو زوم «Zoom»، أو غيرها من البرامج المتعددة التي توفر اتصالاً صوتياً ومرئياً، فإن هذا في الحقيقة لا يختلف كثيراً عن اللقاء البدني، حيث يرى العاقدان والشهود، بل يسهل تصوير ذلك، وحفظ هذا اللقاء صوتاً وصورة، ويسهل الإكثار من عدد الشهود.

(١) فتاوى اللجنة الدائمة في المملكة العربية السعودية، المجموعة الأولى (١٨/٩١) فتوى رقم (١٢١٦) جمع: أحمد الدويش.

(٢) العقود الإلكترونية، دراسة فقهية مقارنة، د. عبد الله بن إبراهيم الناصر (ص ١٩ - ٢٠).

(٣) العقود الإلكترونية، دراسة فقهية مقارنة، د. عبد الله بن إبراهيم الناصر (ص ١٩ - ٢٠).

(٤) العقود الإلكترونية، دراسة فقهية مقارنة، د. عبد الله بن إبراهيم الناصر (ص ١٩ - ٢٠).

وفي تأمل حجج المانعين أرى أنها خارجة عن حقيقة العقد، حيث إن جميع الأركان والشروط التي أوردها الفقهاء في أحكام عقد النكاح متحققة مع هذه الوسائل الحديثة، فمجلس العقد الافتراضي هو إنشاء هذه الجلسة، حيث يبدأ الاتصال ويبدأ المجتمعون في الدخول إلى هذا الاجتماع فهو مجلس حقيقي في الواقع، إلا أنه مختلف البقاع، ولكنه محقق للأركان والشروط، فوجب القبول به.

وما يمكن أن يقال من حصول الشك في المتعاقدين، والشهود؛ حتى في هذه الوسائل الحديثة لإمكانية التزييف في الصوت الصورة بما يعرف بالتزييف العميق «DeepFake»<sup>(١)</sup>، فإن مثل هذه الأمور متحققة في الواقع من غير أجهزة، فقد يعقد غير ولي المرأة، إما بدعوى كاذبة، أو بتزوير الأوراق الثبوتية ونحو ذلك...، أو ربما يرى امرأة ويعقد له على غيرها...، فترك التثبت وعدم التحوط يحصل به التغيرير والخداع، في كل حال من الأحوال الواقعية أو الإلكترونية.

بل الشك في توكيل الولي، الذي أجازته العلماء، أقرب من الشك منه، في حصول العقد في مثل هذه الوسائل، لاحتمال تزوير التوكيل، أو لفسخ الوكالة قبل العقد، ونحو ذلك.

وأما ما يتعلق بحكم الطلاق والرجعة، فحيث جاز النكاح عبر هذه الأجهزة، فغيرها أقل شأنًا منها، وأيضًا فإن الطلاق والرجعة ليسا بعقد، ويقع، سواء علمت به الزوجة أو لا، وسواء رضيت أم لا، بخلاف عقد النكاح<sup>(٢)</sup>.

### المطلب الثالث : حكم إثبات الدعاوى والأيمان عبر التطبيقات البرمجية

عند النظر في المجال القضائي نجد أن الفقهاء أجازوا عددًا من المسائل نظرًا لحاجة المجتمع إليها، ومن ذلك، الوكالة في الصلح والإقرار وغيرها، وكذلك في قبول الشهادة على الشهادة<sup>(٣)</sup>، وفي قبول كتاب القاضي للقاضي، وكل هذا إنما أجازوه - مع ما يمكن أن يكون فيه من الشك - لحاجة المجتمع إلى هذه المسائل، ولذا فقد وضعوا لذلك شروطًا، واختلفوا في قبول بعضها<sup>(٤)</sup>.

(١) تقنية تقوم على صنع فيديوهات مزيفة عبر برامج الحاسوب من طريق الذكاء الاصطناعي، حيث تعتمد هذه التقنية على محاولة دمج عدد من الصور ومقاطع الفيديو لشخصية ما من أجل إنتاج مقطع فيديو جديد، لم يصدر عن الشخص الحقيقي. انظر: موقع ويكيبيديا (التزييف العميق)؛ معجم البيانات والذكاء الاصطناعي، الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي

٢٠٢٢ (ص ٦٢)؛ وشاهد نماذج من هذا في الرابط: <https://youtu.be/WBAIGedrd-M>

(٢) انظر حكم الرجعة في: المبسوط، للسرخسي (٢٠/٦)؛ الحاوي الكبير، للماوردي (٣١٩/١٠)؛ المجموع شرح المهذب (٢٦٦/١٧)؛ المغني، لابن قدامة (١٩٤/٩).

(٣) الموسوعة الفقهية الكويتية (٢٦٣/١٠).

(٤) أدب القاضي، ابن القاص (٣١٦/١).

ولذا فإن اعتماد وسائل الاتصالات الحديثة اليوم، التي تتضمن صورة متحركة للشخص مع صوته، في الأحكام القضائية بصفته أصيلاً لا وكيلاً، أقوى حجة، وأكثر ثقة، وقد يضطر القاضي إلى ترك بعض وسائل الإثبات كاليمين، لعدم قدرة الخصم على الحضور أمام القاضي، ففي استعمال هذه الوسائل أقوى معين على سرعة البت في الأحكام، والفصل في القضايا، بل الذي يظهر أنه إذا أمكن استعمال هذه الوسائل فإنه يجب أن لا يقبل بدلها، فلا حاجة لقبول الشهادة على الشهادة، ولا استخلاف القاضي من يسمع شهادة، أو دعوى ونحو ذلك، ويدل على هذا الأمر ما يلي:

١- أنه إنما يصر إلى البدل في مثل الشهادة على الشهادة ونحوها، لأنه تعذر الأصل، وحيث إن هذه الوسائل يتحقق فيها وجود الأصل، فلا يصح اللجوء إلى البدل.

٢- أن الأخذ بهذه الوسائل يُمكن الخصم غير القادر على حضور مجلس القضاء (افتراضياً)، كالسجين أو المريض أو المقعد، وغيرهم من أصحاب الأعذار.

٣- أن الأخذ بهذه الوسائل يُسهل على القاضي طلب اليمين ممن يتوجه له، كما ييسر على الشهود تأدية شهاداتهم، فإن كثيراً من الشهود إنما يأتون الشهادة لما فيها من المشقة.

٤- أن الأخذ بهذه الوسائل يُقلل من الاعتماد على الوكلاء الذين يكونون في كثير من الأحيان من أسباب تعقد القضايا وتأخرها.

وأما ما يمكن أن يعترض على اعتماد هذه الوسائل من كونها يحصل فيها التزوير والانتحال في مثل تقنيات «التزييف العميق» فإن واقع الحال أن التزوير والانتحال والكذب متحقق كذلك في الواقع، ومن مهام القاضي التحقق من صحة ما يحدث أمامه، ولذا فقد ذكر العلماء أن على القاضي أن يتأكد من صحة الإقرار، ومن صحة شهادة الشهود، وأيضاً فإنه لا نسبة بين وقوع ما يسمى «التزييف العميق»، وبين انتحال الشخصية، أو كذب الشهود، ونحو ذلك، حيث إن هذا التزييف في هذه الوسائل يحتاج إلى مهارة عالية، وجهد ووقت، وتكاليف بخلاف غيرها.

ولذا فالذي يظهر جواز استعمال وسائل التقنية الحديثة التي تنقل الصوت والصورة بشكل مباشر.

ولو قيل بعدم قبول الوكالة، والشهادة على إقرار أو شهادة لكان متوجهاً.

**المطلب الرابع: حكم البيعة في باب الإمامة والولاية العظمى عبر التطبيقات البرمجية**

من المعلوم ما لهذا المنصب من خطر كبير، وأثر عظيم على الأمة، فإذا وقع فيه الخلل فالأثر فيه ليس على فرد أو أفراد، بل على المجتمع بأسره، ولذا فإن «الإمامة رياسة تامة، وزعامة عامة، تتعلق بالخاصة والعامة، في مهمات الدين والدنيا»<sup>(١)</sup>.

(١) غياث الأمم في التياث الظلم (ص ٢٢).



### طرق انعقاد الولاية العظمى<sup>(١)</sup>:

من المعلوم أنه ليس لثبوت الولاية طريقة واحدة، حيث لم يرد نص من كتاب الله ولا سنة رسول الله ﷺ تحدد طريقة تولي الإمامة<sup>(٢)</sup>، ولكن الذي ثبت عبر تاريخ الأمة الإسلامية أن طرق انعقاد الولاية بما يأتي:

١- تكون ببيعة أهل الحل والعقد<sup>(٣)</sup>.

٢- تكون باستخلاف الإمام، لمن يتولى الأمر بعد<sup>(٤)</sup>.

٣- تكون بالتغلب والقهر، فإذا ثبت له الأمر، وملك البلاد ثبتت له الولاية<sup>(٥)</sup>.

ومحل البحث هنا، عن حكم أخذ بيعة أهل الحل والعقد، عبر هذه التطبيقات البرمجية، وكذلك حكم استعمال هذه البرمجيات في «الانتخاب» إذا كانت دولة من الدول قد أقرته طريقة لتنصيب الإمام.

البيعة عن طريق أهل الحل والعقد، أو ترشيح الإمام بالتصويت من طريق التطبيقات البرمجية

بناء على ما سبق بيانه من أن هذه التطبيقات البرمجية اليوم تعد من الوسائل التي تكاد تكون كالواقع من حيث قدرتها الفائقة على نقل الصورة المتحركة، والصوت في الوقت نفسه، وكذلك قدرة هذه التطبيقات على طلب رأي الناس، من طريق أنظمة حاسوبية.

وقبل أن أبين الحكم في هذا الأمر يجب الإشارة إلى عدد من الأمور:

- أن منصب الإمامة منصب عظيم، والاحتياط فيه يجب أن يكون شديداً، فإن الأمر يتعلق بالأمة، ووقوع خلل فيه ربما يؤدي إلى سفك الدماء، وانتهاك حرمانات، فيلحق الضرر الجسيم بالدنيا والدين.

- أنه لا يخلو كثير ممن يدخلون في «السياسة» من المكر والدهاء والتلبس والتزوير، إلا من عصم الله، وقليل ما هم.

- أن هذا الأمر ليس من الأمور المتكررة في حياة الناس، بل هو أمر ربما لا يقع إلا مرة واحدة كل أربع سنوات أو أكثر.

(١) أثر فقه الأولويات في الموقف من ولاية المتغلب دراسة فقهية مقاصدية، د. خالد الشمراني، مجلة آداب الفراهيدي مجلد ١٤ عدد ٤٨ (ص ٢٩٦).

(٢) غياث الأمم في التياث الظلم (ص ٦١).

(٣) غياث الأمم في التياث الظلم (ص ٢٧)؛ الأحكام السلطانية، للماوردي (ص ٢٣)؛ الأحكام السلطانية لأبي يعلى الفراء (ص ٢٤).

(٤) الأحكام السلطانية، لأبي يعلى الفراء (ص ٢٥).

(٥) غياث الأمم في التياث الظلم (ص ٧١)؛ الأحكام السلطانية، لأبي يعلى الفراء (ص ٢٠)؛ منهاج السنة النبوية (١ / ٥٣٠).

- أن أهل الحل والعقد عدد يمكن حصره، واجتماعه في موقع واحد.

- وجود تقنيات حديثة يتمكن فيها الخبير من تغيير وجه المتكلم بآخر، وتغيير صوته بصوته، حيث يتكلم بكلام لم يقله في الواقع، ولكنه يبدو من حركة شفثيه أنه هو المتكلم بهذا الكلام، وهو المعروف بتقنية «التزييف العميق» «DeepFake»<sup>(١)</sup>.

أنه يمكن للجهة التي تشرف على هذه التصويتات أن تغير نتيجة التصويت، كما أنه قد يتمكن المحترفون المتخصصون من العبث بهذه البيانات وتغييرها.

### رأي الباحث:

بناء على ما سبق، ولخطورة أمر الإمامة، وعظم أمرها، وعدم تكرار الحاجة إليها، واحتمال عدم تحقق المقصود من هذه البيعة، وإعمالاً لسد الذرائع الذي يفضي إلى الشك، ثم إلى الطعن في صحة النتيجة، وما قد يترتب على ذلك من عدم تحقق المراد من هذه البيعة، فالذي يترجح: عدم شرعية استعمال هذه الوسائل لتكون بديلاً عن الاجتماع البدني وإعطاء البيعة، أو التصويت للمرشح.



(١) سبق التعريف بهذه التقنية ص (٣٥).

### المبحث الثالث

الأحكام الشرعية المتعلقة بنقل المنكرات والمعلومات الكاذبة بها ونشرها وتسجيلها عبر وسائل التواصل الاجتماعي سواء أكان ذلك لغرض إنكار المنكرات أم إشاعتها ونشرها، وسواء أكانت المعلومات المنقولة بعلم الأطراف المنقولة عنها أم دون علمها

من الظواهر التي نراها اليوم هي سرعة انتشار الأخبار التي تتعلق بالشأن العام، أو الإخبار عن وقوع منكرات عبر عدد من وسائل التواصل الاجتماعي، حيث يسعى الكثير من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي لنشر ما يقع تحت يده، من أمر مثير، ودون تمييز، وسأتناول في هذا المبحث نوعين من الشائعات، في مطلبين:

**المطلب الأول: الشائعات المتعلقة بالشأن العام.**

**والمطلب الثاني: نشر أخبار المنكرات.**

**المطلب الأول: نشر الشائعات المتعلقة بالشأن العام**

والمراد بالشأن العام، هو الأمر الذي يتعلق بعموم الناس، أو كثير منهم، ويختص به الإمام، فكثيراً ما تخرج شائعات مثل: زيادة الرواتب، أو إلغاء ديون... إلخ، وهي على أحوال:

- منها ما يتضمن الفتايات على ولي الأمر بنشر الأخبار العامة مما يحبه الناس، أو لا يحبونه، حيث ينشرها المستخدم دون التأكد من صحتها، فإن كان من المحبوبات فيؤدي نشر هذه الشائعات إلى تشوف الناس إلى هذا الأمر، وانتظار صدوره، وقد يكون المقصود إحراج ولي الأمر، والطعن فيه من طرف خفي، حيث تشوف الناس منه لهذا الفضل ولم يحصل، وقد يؤدي هذا النشر إلى تأليب الناس وإغاثتهم على ولي أمرهم، وتبغيضه لهم<sup>(١)</sup>، وهذا هو شأن الخوارج، ولذا فقد ذكر الطبري في تاريخه أن عبد الله ابن سبأ كان يقول لأتباعه: «فانهضوا في هذا الأمر فحركوه، وابدأوا بالطعن على أمراءكم، وأظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تستميلوا الناس»<sup>(٢)</sup>، وقد يكون النشر لشائعة لا يحب الناس صدورها،

(١) انظر: ترويح الشائعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فهد الغفيلي (٩).

(٢) تاريخ الطبري (٤/٣٤١).

وكان ولي الأمر يعزم على التمهيد لها، بما يخفف أثرها على الناس، أو لغير ذلك من الأسباب، ومن ذلك ما يكون ظاهره تنبيه الناس وتحذيرهم، وحقيقته محاولة إخافة الناس وإظهار عجز الدولة عن حفظ الأمن<sup>(١)</sup>.

- ومنها ذكر القضايا التي تقع في العالم، التي تتعلق بأولي الأمر من العلماء والحكام، ومن ذلك ما يتعلق باضطهاد المسلمين مثلاً، فينشر المستخدم منشورات قد تتضمن صوراً أو مقاطع تتعلق بهذا الأمر، وقد لا يكون صحيحاً، أو صحيحاً، ولكنه قديم، أو يكون مقطعاً مصوراً بصورة صحيحة؛ ولكن التعليق المصاحب غير صحيح... إلخ، ويكون الهدف منه إما تفرقة عرقية ومذهبية، أو سياسية، وربما تخدم أطرافاً غير مسلمة، فيساعد الناشر لمثل هذه المقاطع في تحقيق أهداف خبيثة للأعداء، وينساق خلف عاطفته دون التحقق من الواقع الصحيح<sup>(٢)</sup>.

والذي يظهر والله أعلم هو حرمة نشر هذه المنشورات، ويدل على ذلك ما سبق من الأدلة في: «نشر الموضوعات والأخبار العامة»، ويضاف في هذا الموضوع خصوصاً، أن إعلان الأمور العامة من خصائص الإمام ويدل عليه ما يلي:

١- قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَّاعُوا بِهِ ۗ وَوَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]، قال السيوطي: «وأخرج ابن جريج وابن أبي حاتم عن السدي: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ﴾ يقول: إذا جاءهم أمر أنهم قد أمنوا من عدوهم أو أنهم خائفون منه أذاعوا بالحديث حتى يبلغ عدوهم أمرهم: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ﴾ يقول: ولو سكتوا وردوا بالحديث إلى النبي ﷺ: ﴿وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ﴾ يقول: إلى أميرهم حتى يتكلم به: ﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ يعني عن الأخبار وهم الذين ينقرون عن الأخبار<sup>(٣)</sup>، وقال الإمام القرطبي: «والمعنى أنهم إذا سمعوا شيئاً من الأمور فيه أمن نحو ظفر المسلمين وقتل عدوهم ﴿أَوْ الْخَوْفِ﴾ وهو ضد هذا ﴿أَدَّاعُوا بِهِ﴾، أي أفشوه وأظهوره وتحذثوا به قبل أن يقفوا على حقيقته، فقليل: كان هذا من ضعفه المسلمين»<sup>(٤)</sup>.

وقال البغوي في التفسير: «وإذا جاءهم يعني: المنافقين أمر من الأمن أي: الفتح والغنيمة أو الخوف والقتل والهزيمة أذاعوا به أشاعوه وأفشوه، ولو ردوه إلى الرسول إلى رأيه ولم يحدثوا به حتى يكون

(١) انظر: ترويح الشائعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فهد الغفيلي (١٥ - ١٦).

(٢) انظر: ترويح الشائعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فهد الغفيلي (٩).

(٣) الدر المنثور في التفسير بالمأثور (٢/٦٠١).

(٤) تفسير القرطبي (٥/٢٩١).

النبي ﷺ هو الذي يحدث به، وإلى أولي الأمر منهم، أي: ذوي الرأي من الصحابة مثل أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم، لعلمه الذين يستنبطونه منهم، أي: يستخرجونه وهم العلماء، أي: علموا ما ينبغي أن يكتفم وما ينبغي أن يفشى»<sup>(١)</sup>.

٢- أن في نشر ما يتعلق بأحوال المسلمين، وخاصة إذا تضمن النشر التأثير على العواطف من نشر قصص، وصور، هو نوع من الدعوة للجهاد، والدعوة للجهاد من خصائص الإمام<sup>(٢)</sup>، قال ابن قدامة: «وأمر الجهاد موكول إلى الإمام واجتهاده، ويلزم الرعية طاعته فيما يراه من ذلك»<sup>(٣)</sup>، ولذا فقد علمنا من خرج من هؤلاء لما يظنونه جهادًا أن ما رأوه إنما هو فتنة بين جماعات، أو حروب بين دول، أثير هؤلاء الشباب لتحقيق مصالح خاصة لتلك الجماعات أو تلك الدول.

٣- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إنها ستأتي على الناس سنون خداعة، يصدق فيها الكاذب، ويكذب فيها الصادق، ويؤتمن فيها الخائن، ويخون فيها الأمين، وينطق فيها الرويضة، قيل: وما الرويضة يا رسول الله؟ قال: السفية يتكلم في أمر العامة»<sup>(٤)</sup>.

وهذا الحديث فيه إشارة إلى أن الأمور العامة ليست من اختصاص آحاد الناس، ولعل في هذا الحديث معجزة من معجزات النبوة حتى أصبح هذا الأمر شائعًا في وسائل التواصل الاجتماعي، والله المستعان.

### المطلب الثاني: نشر أخبار المنكرات

من الواضح لكثير من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي هو سرعة انتشار الشائعات إذا تضمنت أمرًا منكرًا وغريبًا في المجتمع، حيث تنشر هذه المنكرات بدوافع مختلفة، وعند التأمل في دوافع هذا النشر يظهر - والله أعلم - أن له دافعان رئيسان:

**الدافع الأول:** إشاعة المنكرات بغرض الترويج لها.

**الدافع الثاني:** إشاعة المنكرات تحذيرًا منها، ولفتًا لأنظار الناس إلى وجودها.

وعند التأمل وبذل المزيد من النظر والبحث، يمكن إيراد جملة من الأسباب التي تكون خلف نشر هذه المنكرات:

(١) معالم التنزيل للبغوي (٢/٢٥٥).

(٢) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (٣/٣٤٩).

(٣) المغني لابن قدامة (١٣/١٦).

(٤) مسند أحمد ط الرسالة (١٣/٢٩١)، وقال محققوه: «حديث حسن».

١- الانحراف الفكري عن الحق، واتباع سبيل الشيطان عن قصد وتعمد، كما تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكُفْرِينَ تُوَزُّهُمْ أَرَاغًا﴾ [مريم: ٨٣]، قال النسفي في تفسيره: أي خلبناهم وإياهم، أو سلطناهم عليهم بالإغواء، وتغريهم على المعاصي إغراء بالتهيج وشدة الإزعاج<sup>(١)</sup>، وذلك كأمثال الملاحدة الذي لا يقرون بإله، وبالتالي لا تضبطهم قيم أو أخلاق، وفي الوقت نفسه يتمنون نشر أخبار الفساد في المجتمع؛ ليكون مقبولاً حتى يسهل عليهم القيام به، ولا يكون عليهم حرج في ممارسته، وأمثال هؤلاء ربما صوروا بأنفسهم هذه المنكرات ونشرها.

٢- الجهال الذين ينشرون المنكر من باب الإخبار به فحسب، أو التعجب من الفعل، ونحو ذلك، لا أنهم يريدون نشر الفساد في المجتمع أو يحبونه، كما أنه ليس غرضهم من هذا النشر إنكاره أيضاً.

٣- النفعيون الذين يريدون الحصول على مشاهدات كثيرة لمنشوراتهم، ما يؤدي إلى شهرتهم، أو حصول مكاسب مادية من كثرة تداولها.

٤- الغيرة على دين الله، فيكون الباعث له كراهته للمنكر، فينشرها غيرة للدين، دون نظر وروية.

٥- الدوافع السياسية: حيث تنشر هذه المنكرات بغرض الطعن في الحاكم، واستغلال هذه المنشورات لبيان مخالفة الحاكم لأوامر الله، ودعمه لهذه المنكرات وسكوته عليها.

٦- التزيد على الناس وإظهار الغيرة على الدين، وهو ليس كذلك، بل ليظهر للناس تدينه وكراهته لهذه الأفعال، ليتجمل بذلك عندهم.

والذي يظهر والله تعالى أعلم أن نشر المنكرات، وتداولها أمر محرّم، وذهب إلى هذا القول جملة من العلماء قديماً وحديثاً<sup>(٢)</sup>، وهذا القول بالتحريم قبل ظهور وسائل التواصل الحديثة التي جعلت من مجرد إرسال مقطع إلى شخص واحد كفيلاً بوصوله إلى آلاف الأشخاص، فهو والحال هذه أعظم حرمة؛ لأنه أشد أثراً، ويدل على هذا القول ما يلي:

١- قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النور: ١٩]، يقول الشيخ عبد الرحمن السعدي: «﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ﴾ أي: الأمور الشنيعة المستقبحة المستعظمة، فيحبون أن تشتهر الفاحشة ﴿فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ ﴿لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ أي: موجه للقلب والبدن، وذلك لغشه لإخوانه المسلمين، ومحبة الشر لهم، وجراءته

(١) مدارك التنزيل وحقائق التأويل (٢/ ٣٥١).

(٢) انظر: الإفصاح عن معاني الصحاح (٦/ ٢٣٢)؛ مجموع الفتاوى (١٤/ ٤٦٥)؛ فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (١١/ ٢٦).

على أعراضهم، فإذا كان هذا الوعيد لمجرد محبة أن تشيع الفاحشة، واستحلاء ذلك بالقلب، فكيف بما هو أعظم من ذلك، من إظهاره، ونقله! وسواء كانت الفاحشة، صادرة أو غير صادرة، كل هذا من رحمة الله بعباده المؤمنين، وصيانة أعراضهم، كما صان دماءهم وأموالهم»<sup>(١)</sup>.

وقال المراغي: «المشاهد في أحوال الناس أن الإذاعة بمثل أخبار الأمن والخوف لا تكون من دأب المنافقين خاصة، بل هي مما يلهج به الناس في مختلف البيئات بحسب المناسبات، وإن كانت تختلف نياتهم، فالمنافق قد يذيع ما يذيعه لأجل الضرر، وضعيف الإيمان قد يذيع استشفاء مما في صدره من الإحن والبغضاء، وغيرهما قد يذيع رغبة في كشف الأسرار وابتلاء الأخبار، وهذا أمر معتاد بين الناس وهو كثير الضرر إذا شغلوا به عن أعمالهم، وضرره أكثر إذا أذاعوه وعلمه جواسيس العدو؛ لما يكون لذلك من العواقب الوخيمة على الأمة، ومثل ذلك سائر الأمور السياسية والشؤون العامة التي لا ينبغي أن تعدو الخاصة وتصل إلى العامة»<sup>(٢)</sup>.

٢- قوله تعالى: ﴿وَلِيَحْمِلَنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ﴾<sup>(٣)</sup> [العنكبوت: ١٣] قال الإمام ابن أبي زمنين: وليحملن آثام أنفسهم، وأحمالاً من ذنوب من اتبعهن على الضلالة، ولا ينقص ذلك من ذنوب الذين اتبعوهم شيئاً<sup>(٤)</sup>، وقال الإمام البيضاوي: وليحملن أثقال ما اقترفته أنفسهم، وأثقالاً أخرى؛ لما تسبوا له بالإضلال والحمل على المعاصي<sup>(٥)</sup>.

٣- عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ، قال: «من دعا إلى هدى، كان له من الأجر مثل أجور من تبعه، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً، ومن دعا إلى ضلالة، كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه، لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً»<sup>(٦)</sup>.

والمعنى أن من أرشد غيره إلى فعل إثم وإن قل، كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه عليها<sup>(٧)</sup>.

٤- ما جاء في الحديث الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «كلُّ أمي معافى إلا المجاهرين، وإن من المجاهرة أن يعمل الرجل بالليل عملاً، ثم يصبح وقد ستره الله تعالى، فيقول: عملت البارحة كذا وكذا، وقد بات يستره ربه ويصبح يكشف ستر الله عنه»<sup>(٨)</sup>.

(١) تيسير الكريم الرحمن، في تفسير كلام المنان (٥٦٤).

(٢) تفسير المراغي (١٠٤/٥ - ١٠٥).

(٣) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٤٩/١).

(٤) تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين (٣٤٢/٣).

(٥) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (١٩٠/٤).

(٦) صحيح مسلم (٢٠٦٠/٤) كتاب العلم، باب من سن سنة حسنة أو سيئة... إلخ.

(٧) دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين (٤٥٠/٢).

(٨) تخريج الحديث

ووجه الدلالة من الحديث أن النبي ﷺ أنكر على فاعل المنكر نشر منكره عند آخرين، وأن هذا من كشف الستر، وصاحبه مذموم، فكان محل الذم في الحديث ليس مجرد فعل الفاحشة ومع أنها أمر عظيم، إلا أنه زاد من عظمها، نشرها، فكان التشديد على نشرها، وليس مجرد فعلها، فدل على تحريمه، قال ابن هبيرة: «إن نشر الفسوق فيه دعوة للناس لارتكابها»<sup>(١)</sup>.

٥- أن نشر المنكرات تحت أي ذريعة يؤدي إلى أن تتبدل النفوس، ويذهب إحساسها باستبشاع المنكرات، أو يضعفها<sup>(٢)</sup>، فمآل هذا النشر خطير، حتى لو زال من واقع الناس فقد يبقى أثره في قلوب بعضهم.

٦- أن نشر هذا المنكر يؤدي في بعض صورته إلى الطعن في الحكام، والإنكار عليهم علانية، وإظهار رضاهم عن هذه المنكرات أو فعلهم لها، وتوقيع الحاكم مطلب شرعي، قال ابن بطال: «لما قيل لأسامة بن زيد رضي الله عنه: ألا تكلم هذا الرجل يعني عثمان بن عفان ليكلمه في شأن الوليد؛ لأنه ظهر عليه ريح نبذ وشهر أمره... وكان عثمان يستعمله على الأعمال، فقيل لأسامة: ألا تكلمه في أمره؛ لأنه كان من خاصة عثمان، وممن يخف عليه، فقال: قد كلمته فيما بيني وبينه، وما دون أن أفتح بابًا أكون أول من يفتحه، يريد لا أكون أول من يفتح باب الإنكار على الأئمة علانية فيكون بابًا من القيام على أئمة المسلمين فتفترق الكلمة وتتشتت الجماعة، كما كان بعد ذلك من تفرق الكلمة بمواجهة عثمان بالنكير»<sup>(٣)</sup>.

٧- أن نشر هذا المنكر قد يتضمن الغيبة، والغيبة محرمة، وهذا في الاغتياب في مجلس فيه بضعة أشخاص، فكيف إذا كان يحتمل وصول هذه الغيبة إلى المجتمع بأسره!، وسواء كان هذا النشر على سبيل التشفي، أو بدعوى الإنكار<sup>(٤)</sup>؛ لأن الإشهار ليس طريقًا للإنكار في مثل هذه الحال.

٨- أنه قد يصاحب ذكر هذه المنكرات، الإشارة إلى أماكنها، أو طريقة الوصول إليها، فيضاف إلى فساد نشر المنكر الدلالة عليه، والدعاية له.



(١) انظر: الإفصاح عن معاني الصحاح (٢٣٢/٦)؛ مجموع الفتاوى (٤٦٥/١٤).

(٢) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (١١/٢٦).

(٣) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٤٩/١٠).

(٤) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (١٤/٢٦).



## المبحث الرابع

أهم ضوابط استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في ضوء الأصول العامة للشريعة والقواعد الكلية والمقاصد الشرعية واعتبار مآلات الأفعال، وتوصيات البحث ومشروع القرار

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أهم ضوابط استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

المطلب الثاني: توصيات البحث ومشروع قرار.

المطلب الأول: أهم ضوابط استخدام وسائل التواصل الاجتماعي

بناء على ما سبق عرضه في المحاور السابقة فإنه يمكن وضع عدد من الضوابط المتعلقة باستعمال

وسائل التواصل الاجتماعي:

١- أن يهجر مستخدم وسائل التواصل من ينشرون المنكرات، أو يروجون الإشاعات، ومعنى الهجر هنا عدم متابعتهم، وعدم مشاهدة ما يبثونه، وهذا من أهم الضوابط التي تقلل من شر هؤلاء، وتضعف تأثيرهم.

٢- الحرص على عدم متابعة، ومشاهدة من يقدمون محتوى تافهاً.

٣- العمل على دعم أصحاب الحسابات النافعة والمفيدة.

٤- عدم إعادة نشر أي منشور يصل إلى المستخدم، ما لم يغلب على ظنه صحته.

٥- عدم نشر الشائعات - ولو كانت صحيحة - إذا كانت متعلقة بالشأن العام.

٦- أن يستحضر المستخدم دائماً قول الله تعالى: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا

يَعْمَلُونَ﴾ [النور: ٢٤].

٧- أن يعلم المستخدم أن درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة، فإذا لم يتيقن من حصول المصلحة

في النشر فليمسك.

٨- أن يستحضر المستخدم قبل نشر أي شيء أن ما ينشره لا يمكنه تداركه.

## المطلب الثاني: توصيات البحث ومشروع قرار

### توصيات البحث:

١- إنشاء الحكومات ما يشبه وزارة الإعلام؛ لتبني قيم المجتمع، تختص بوسائل التواصل الاجتماعي، ويتم دعمها، ورصد ميزانيات مناسبة لها، فهي «الإعلام الجديد»، حيث إن التأثير السلبي لوسائل التواصل الاجتماعي، لا يمكن صده من طريق التوعية فحسب.

٢- سن الأنظمة الحازمة التي تحاسب من ينشر ما يسيء للأفراد أو الجهات... إلخ.

٣- إصدار العلماء الفتاوى التي تمنع من النشر إلا بإذن.

### مشروع القرار المقترح:

نظرًا لطبيعة وسائل التواصل الاجتماعي، وتطور التقنيات البرمجية، والآثار التي تترتب على استعمالها، فإن مجمع الفقه الإسلامي الدولي نظر في الموضوعات المتعلقة باستعمال وسائل التواصل الاجتماعي وقرر ما يلي:

١- نظرًا لما تحدثه الشائعات من أثر كبير وضرر عظيم على المجتمع، ربما لا يدركه المستخدم، فإنه لا يجوز للفرد غير المأذون له أن ينشر شائعة متعلقة بالشأن العام مطلقًا.

٢- أنه لا يصح استعمال التقنيات البرمجية في إجراء الانتخابات العامة لتولية الإمام، أو أخذ بيعة أهل الحل والعقد من خلالها.



## المراجع

- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت ٩٨٢هـ) دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الأشباه والنظائر، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (ت ٩٧٠هـ) وضع حواشيه وخرج أحاديثه: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- الأشباه والنظائر، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، دار الكتب العلمية.
- إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) تعليق وتخريج: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، أحمد عبد الله أحمد، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.
- الإفصاح عن معاني الصحاح، يحيى بن محمد بن هبيرة الذهلي الشيباني، أبو المظفر، عون الدين (ت ٥٦٠هـ) المحقق: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الوطن، ١٤١٧هـ.
- إكمال المعلم بفوائد مسلم، عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن يحيى السبتي، (القاضي عياض) (ت ٥٤٤هـ) المحقق: الدكتور يحيى إسماعيل، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت ٦٨٥هـ) المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- تاريخ الرسل والملوك، محمد بن جرير الآملي، أبو جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ) الطبعة: الثانية، ١٣٨٧هـ، دار التراث، بيروت.
- ترويح الشائعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فهد الغفيلي، ضمن أبحاث مؤتمر ضوابط استخدام شبكة التواصل الاجتماعي في الإسلام ١٤٣٨هـ.
- تفسير ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) المحقق: محمد حسين شمس الدين، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، بيروت.
- معالم التنزيل في تفسير القرآن، الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٠هـ) تحقيق: محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، الطبعة: الرابعة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، دار طيبة للنشر والتوزيع.
- تفسير القرآن، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني (ت ٤٨٩هـ) المحقق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، دار الوطن، الرياض، السعودية.
- تفسير القرآن العزيز، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى المري، الإلبيري (ابن أبي زمنين) المالكي (ت ٣٩٩هـ) المحقق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة، محمد بن مصطفى الكنز، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، الفاروق الحديثة، القاهرة.
- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الخزرجي القرطبي (ت ٦٧١هـ) تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م، دار الكتب المصرية، القاهرة.

- تفسير المراغي، أحمد بن مصطفى المراغي (ت ١٣٧١هـ) الطبعة: الأولى، ١٣٦٥هـ - ١٩٤٦م، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
- التنوير شرح الجامع الصغير، محمد بن إسماعيل بن صلاح الحسني، الكحلاني (الأمير لصنعاني) (ت ١١٨٢هـ) المحقق: د. محمد إسحاق محمد إبراهيم، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م، مكتبة دار السلام، الرياض.
- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي (ت ١٣٧٦هـ) المحقق: عبد الرحمن ابن معلا اللويحق، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، مؤسسة الرسالة.
- ثورة الشبكات الاجتماعية، ماهية مواقع التواصل الاجتماعي وأبعادها التقنية والاجتماعية، الاقتصادية، الدينية، والسياسية على الوطن العربي والعالم، د. خالد غسان يوسف المقدادي، الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ، دار الفنائس.
- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الأملي، أبو جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ) المحقق: أحمد محمد شاكر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، الناشر: مؤسسة الرسالة.
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) دار الفكر، بيروت.
- دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، محمد علي بن محمد بن علان بن إبراهيم الصديقي الشافعي (ت ١٠٥٧هـ) اعتنى بها: خليل مأمون شيخا، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- رفع الريبة عما يجوز وما لا يجوز من الغيبة، محمد بن علي الشوكاني، أشرف على طبعه: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض ١٤٠٧هـ.
- السراج المنير في ترتيب أحاديث صحيح الجامع الصغير للسيوطي، محمد ناصر الدين الألباني، رتبّه وعلق عليه: عصام موسى هادي، الطبعة: الثالثة، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م دار الصديق، توزيع مؤسسة الريان.
- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق السّجستاني (ت ٢٧٥هـ) المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد الناشر: المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
- الجامع الكبير (سنن الترمذي)، محمد بن عيسى بن سورة، الترمذي (ت ٢٧٩هـ) المحقق: بشار عواد معروف، سنة النشر: ١٩٩٨م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- شرح الأربعين النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية، محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، (ابن دقيق العيد) (ت ٧٠٢هـ) الطبعة السادسة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، مؤسسة الريان.
- شرح الكوكب المنير، محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح (ابن النجار الحنبلي) (ت ٩٧٢هـ) المحقق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، مكتبة العبيكان.
- الكاشف عن حقائق السنن (شرح مشكاة المصابيح)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (٧٤٣هـ) المحقق: د. عبد الحميد هنداي، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، مكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة، الرياض).
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ) الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- شرح صحيح البخاري، ابن بطلال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (ت ٤٤٩هـ) تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م، مكتبة الرشد، السعودية، الرياض.
- شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك الأزدي الحجري (الطحاوي) (ت ٣٢١هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الطبعة: الأولى ١٤١٥هـ، ١٤٩٤م، مؤسسة الرسالة.

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، دار العلم للملايين، بيروت.
- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، محمد بن حبان التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البستي (ت ٣٥٤هـ) ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩هـ) حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ، دار طوق النجاة.
- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في المملكة العربية السعودية، جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، وإخراج وتصحيح: محب الدين الخطيب، وليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة، بيروت ١٣٧٩هـ.
- الفرق بين النصيحة والتعير، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي الحنبلي (ت ٧٩٥هـ) علق عليه وخرج أحاديثه: علي حسن علي عبد الحميد، الطبعة: الثانية، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م، دار عمار، عمان.
- مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ) المحقق: عبد الرحمن بن محمد ابن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي (ت ٥٤٢هـ) المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل (تفسير النسفي)، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت ٧١٠هـ) حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، الناشر: دار الكلم الطيب، بيروت.
- المستدرک علی الصحیحین، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري المعروف (ابن البيع) (ت ٤٠٥هـ) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة: الأولى، ١٤١١ - ١٩٩٠، دار الكتب العلمية، بيروت.
- المسالك في شرح موطأ مالك، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المالكي (ت ٥٤٣هـ) قرأه وعلق عليه: محمد بن الحسين السليمانى وعائشة بنت الحسين السليمانى، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، الناشر: دار الغرب الإسلامي.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، الإمام أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ) المحقق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون بإشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، مؤسسة الرسالة.
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، (صحيح مسلم)، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- المصنف (مصنف ابن أبي شيبة)، عبد الله بن محمد بن إبراهيم أبي شيبة العسبي، المحقق: محمد عوامة، سنة النشر: ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، دار القبلة، مؤسسة علوم القرآن.
- مطالع الأنوار على صحاح الآثار، إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني الحمزي (ت ٥٦٩هـ) تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر.
- المغني، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي الحنبلي، (ابن قدامة المقدسي) (ت ٦٢٠هـ) تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، الطبعة: الثالثة، عالم الكتب، الرياض، السعودية.

- مفهوم وأهداف وخصائص شبكات التواصل الاجتماعي ورصد الإيجابيات والسلبيات، أ. د. مدحت أبو النصر، ضمن أبحاث مؤتمر ضوابط استخدام شبكة التواصل الاجتماعي في الإسلام ١٤٣٨ هـ.
- مقاييس اللغة، حمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥ هـ) المحقق: عبد السلام محمد هارون، عام النشر: ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م، دار الفكر.
- مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد الطرابلسي (الخطاب الرُّعيني المالكي (ت ٩٥٤ هـ) الطبعة: الثالثة، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م، دار الفكر.
- موسوعة القواعد الفقهية للبورنو، محمد صدقي بن أحمد بن محمد آل بورنو أبو الحارث الغزي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
- موطأ مالك رواية يحيى الليثي، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت ١٧٩ هـ) المحقق: بشار عواد معروف، محمود خليل، سنة النشر: ١٤١٢ هـ، مؤسسة الرسالة.
- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت ٤٦٨ هـ) تحقيق: صفوان عدنان داوودي، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ، دار النشر: دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت.

# بحث فضيلة الدكتور عبد الحكيم الأنيس

كبير باحثين أول بدائرة الشؤون الإسلامية

والعمل الخيري بإمارة دبي

الإمارات العربية المتحدة





## مقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

فهذه أوراق تتناول بيان أحكام وسائل التواصل الاجتماعي وضوابطها، ونشر المعلومات والأخبار وتناقلها عبرها بغرض الإنكار أو الإشاعة أو الإساءة.

وفيها خمسة مباحث:

**المبحث الأول:** تحديد المراد بوسائل التواصل الاجتماعي الحديثة، وأنواعها، والتقنيات المتطورة في هذا المجال.

**المبحث الثاني:** بيان حكم الشرع في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بأنواعها المختلفة، لأغراض متعددة.

**المبحث الثالث:** بيان الأحكام الشرعية المتعلقة باللقاءات والاجتماعات المرئية والمسموعة عبر التطبيقات البرمجية المتاحة، وفيه مطالب:

**المطلب الأول:** نفاذ العقود والالتزامات في باب المعاملات.

**المطلب الثاني:** إجراء عقود الزواج والطلاق والرجعة.

**المطلب الثالث:** إثبات الدعاوى والأيمان في باب الجنائيات والأفضية.

**المطلب الرابع:** وقوع البيعة في باب الإمامة والولاية العظمى.

**المبحث الرابع:** بيان الأحكام الشرعية المتعلقة بنقل المنكرات، والمعلومات الكاذبة، وبثها ونشرها وتسجيلها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، سواء أكان ذلك لغرض إنكار المنكرات، أم إشاعتها ونشرها.

**المبحث الخامس:** بيان أهم ضوابط استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في ضوء الأصول العامة للشريعة.

**الخاتمة:** مشروع قرارات وتوصيات للموضوع.



## المبحث الأول

### تحديد المراد بوسائل التواصل الاجتماعي الحديثة، وأنواعها، والتقنيات المتطورة في هذا المجال

#### نشأة وسائل التواصل الاجتماعي:

حصلت أولى تجارب التواصل الإنساني على الإنترنت في عام (١٩٦٩م) حين تمكن علماء أمريكيان من إرسال أول رسالة بين حاسوبين، مثل هذا الإنجاز تطورًا كبيرًا للشبكة العنكبوتية، وعلى مدار سنوات من التطوير ظهرت وسائل التواصل الاجتماعي في أمريكا في منتصف التسعينيات، ومنها: موقع كلاس ميتس (Classmates.Com): ويرمي إلى إعادة التواصل بين زملاء الدراسة.

موقع (six Degrees.Com): تأسس في عام (١٩٩٧م)، وسمح للمستخدمين بإنشاء ملفات شخصية، وإضافة أصدقائهم، ثم تطور الموقع وأصبح قادرًا على جعل المستخدمين يتصل بعضهم ببعض، ويرسلون الرسائل الإلكترونية، وقد جذب الموقع ملايين المستخدمين؛ ولكنه لم يستمر طويلاً فقد توقف عن العمل عام (٢٠٠٠م).

هذه المواقع وغيرها كانت اللبنة الأولى لتطور وسائل التواصل الاجتماعي.

وهي - كما هو معلوم - فرع من عالم الإنترنت.

ولوسائل التواصل الاجتماعي اليوم أنواع كثيرة، ومميزات متعددة، وعند النظر في مجموعها نجد أنّها تدور حول أربعة أنواع، وهي:

#### النوع الأول: وسائل التواصل الصوتية:

التواصل الصوتي من أقدم وسائل التواصل بين البشر، وهذه الوسيلة أصبحت اليوم عابرة للقارات عبر برامج تسمح بنقل الصوت بين المتحدثين في أماكن متفرقة.

ومن أشهرها: (برامج المحادثات الصوتية، مثل: الواتس اب، والماسنجر، والبوتيم، وغيرها).

وهذه البرامج الثلاثة تسمح للمستخدمين بإرسال رسائل نصية، ورسائل صوتية، وإجراء مكالمات صوتية، ومرئية.

### النوع الثاني: وسائل التواصل الكتابية، أو النصية:

هي وسيلة قديمة كذلك، ولم يكن يحظى استخدامها بالاهتمام مثل اليوم، فقد زاد استعمالها نتيجة لسرعة نقل الرسالة بعد التطور الحاصل في هذا العصر، ومن أمثلتها: (الإيميل)، (الواتساب)، (الماسنجر)، فكما أنّ الواتساب والماسنجر يسمحان بالتواصل الصوتي، فهما كذلك يسمحان بالتواصل الكتابي.

### النوع الثالث: وسائل التواصل المرئية:

وهي وسائل تسمح بنقل الصوت والصورة مباشرة بين الأشخاص، وهي الجيل الجديد من الوسائل الصوتية والكتابية.

ومن أشهر تطبيقاتها: (المكالمات المرئية في الواتساب، والماسنجر)، وتطبيق (زوم) و(قوغل ميت).

### النوع الرابع: وسائل التواصل الحكومية ثلاثية الأبعاد المرتبطة بطاقة الهوية الشخصية:

وهي آخر ما توصلت له التقنية الحديثة، فمن خلالها يقوم البرنامج بمسح ثلاثي الأبعاد لوجه الشخص لمنع التزوير، وقد تمّ استخدام هذه التقنية في دولة الإمارات العربية المتحدة في إجراء المعاملات الحكومية مثل: عقود الزواج، وفتح الحساب المصرفي، وتجديد بطاقات الهوية، والإقامة، وعقود إيجار البيوت، ودفع مصاريف الكهرباء والمياه، ووقود السيارة، وغيرها الكثير من المعاملات التي تطرأ للإنسان في حياته اليومية.

### منصة فيسبوك Facebook:

منصة أمريكية تابعة لشركة ميتا، ظهرت عام (٢٠٠٤م)، حيث أنشأ مارك زوكربيرغ صفحة إلكترونية خاصة بطلبة جامعة هارفارد، لكن سرعان ما انتشر الموقع حتى استقطب طلاب جامعات أمريكا، ثمّ موظفي شركاتها، حتى وصل إلى كل بيت ليس في أمريكا فحسب بل في العالم أجمع، وأصبح أكبر منصات التواصل الاجتماعي شهرة وشعبية، فقد تجاوز عدد مستخدميها أكثر من ملياري مستخدم.

#### خصائصه:

- يتيح نشر الصور، والأفكار، والمقاطع المرئية.

#### من مميزاته:

- التواصل مع الآخرين، بعد أن كان حكراً لشركات الاتصال المدفوعة.

- نشر الصور، والتدوينات، والأفكار، وأرشفة الذكريات.

- متابعة الصفحات المتعلقة بالشخصيات ذات التأثير العام.

- الانضمام إلى مجموعات لها اهتمام واحد.
  - التواصل بين مواطني الدولة الواحدة في شراء المنتجات الجديدة والمستعملة.
- من سلبياته:

- يساهم هذا الموقع في إثارة الرأي العام، وتحريك المتابعين من وراء ستار.
- احتمالية اختراق الصفحة الشخصية.
- سياسة فيسبوك في إغلاق الصفحات التي لا توائم توجهاتها.
- إذاعة الأفكار الضالة المضلة، وبث الخوف والهلع.
- نشر الأخلاق المنحرفة، والقيم الساقطة.

يسمح بتعديل المدونة التي تكتب، وتغييرها جذريًا، فإذا كتب عام (٢٠١٤م) جملة: «أنا مؤمن»، يمكن اليوم تعديلها إلى: «أنا غير مؤمن». وهذا يسمح للمخترق أن يقوم بتعديل في الآراء التي يتبناها المدون، فيجب أخذ هذا بعين الاعتبار، وعدم تحميل المدون تبعة هذه التعديلات.

#### الواتساب:

شركة أمريكية تابعة لـ (ميتا) أيضًا، بدأ العمل بهذا البرنامج على أنه برنامج للمراسلة النصية، ثم تطور إلى مراسلة مرئية، بلغت مجموع الرسائل اليومية المرسلة في عام (٢٠١٣م): (٢٧) مليار رسالة، يعمل واتساب على نظام تشفير الرسائل والمكالمات، إلا أن هناك جهات يمكنها فك هذا التشفير، وقد تعرضت بعض الحسابات لعمليات اختراق قوية ممنهجة، ومنها ما كان بدون تدخل صاحب الحساب، أي أن عملية الاختراق تتم مع استلام الضحية لمكالمة صوتية دون أن يقوم بالرد أو الرفض! وقد طلبت شركة واتساب من المستخدمين بعد التعرض لهذا الاختراق تحديث التطبيق لسد الثغرة الأمنية.

#### مميزاته:

- إرسال الرسائل النصية، والصوتية، والمرئية.

- إنشاء مجموعة من الأشخاص. وتختلف هنا المجموعة عن مجموعة الفيسبوك، ففي فيسبوك يمكن أن تظهر المجموعة للعامة، بخلاف الواتس أب فمجموعته تكون مقيدة بالأعضاء الذين تم الانضمام إليهم، أو أرسل إليهم طلب الانضمام.

#### سلبياته ومخاطره:

- إن نظام التشفير المعقد المستخدم في البرنامج يعرضه للثغرات الأمنية، وتعرض الحسابات للاختراق المعقد والبسيط أمرٌ وارد، خاصة مع ضعف الحس الأمني لدى الأفراد.

### التيليجرام:

تيليجرام أو تلغرام (Telegram) هو تطبيق للتراسل صمّمه كل من نيكولاي وبافيل دروف، عام (٢٠١٣م)، يعتمد على نظام تشفير (عميل إلى خادم) Server-client encryption في المحادثات الخاصة ومحادثات المجموعات، ويستخدم ميزة (التشفير من طرف إلى طرف) في المحادثات السرية فقط. يعني هذا أنّ كل ما تُرسله في المحادثات الخاصة ومحادثات المجموعات - سواء كانت نصوياً، أو صوراً أو مقاطع فيديو أو ملفات - يمكن لأي شخص لديه حق الوصول إلى خوادم التيليجرام الاطلاع عليه في أي وقت.

فإذا حدث اختراق لتطبيق تيليجرام في أي وقت - وهذا شيء وارد جداً - فستكون كل هذه البيانات في أيدي المخترقين، في حين أن هذا غير ممكن في تطبيق واتساب الذي يوفر إعداد (التشفير من طرف إلى طرف) end-to-end encryption فهذا يعطي ميزة لتطبيق واتساب.

يمكن في برنامج التيليجرام تعديل الرسائل المرسلة - على خلاف واتساب - وهذا يشكّل مشكلة في توثيق المراسلات، وعمليات البيع والشراء، فقد يغير المشتري ما أرسله، ويحصل الخلاف.

### الانستغرام:

الانستغرام (Instagram) هو تطبيق مخصص لنشر الصور والفيديوهات، ونشر الحالات اللحظية القصيرة، تابع لشركة ميتا، أضيف إليه مؤخراً ميزة المراسلة، والاتصال.

### فوائده ومميزاته:

- نشر الصور الشخصية، وصور المنتجات والسلع.

- نشر صور للمدن، والتشجيع على السياحة.

### مخاطره وسلبياته:

- التعرض للاختراق، مع احتمالية انتحال الشخصية.

- يمنح من يلتقط صورة شخصية خوارزميات تساهم في تغيير ملامح الوجه.

### السناب شات:

سناب شات (بالإنجليزية: Snapchat) هو: تطبيق تواصل اجتماعي لتسجيل الرسائل المصورة، وبثها، ومشاركتها.

أسسه: إيفان شبيغل وبوبي ميرفي، طلبة جامعة ستانفورد.

عن طريق هذا التطبيق يمكن للمستخدمين التقاط الصور، وتسجيل الفيديوهات، وإضافة نصوص ورسومات، وإضافة ما يُعرف بالفلاتر (filters) - وهي مؤثرات تُغيّر شكل الوجه وملامحه - وإرسالها إلى قائمة التحكم من المتلقين. ولا يشترط أن يكون المرسل قد تم تصويره حديثاً، بل من الممكن إرسال ما هو محفوظ في الجهاز المحمول.

يُعيّن المستخدمون مهلة زمنية لعرض لقطاتهم ما بين ثانية واحدة إلى عشر ثوانٍ أو عرض لا نهائي، وذلك في الرسائل الخاصة، في حين أنهم إذا اختاروا النشر في القصة الخاصة فيبقى المنشور لمدة (٢٤) ساعة، وبعد ذلك تُحذف الرسائل من جهاز المستلم، وتحذف من الخوادم الخاصة بسناب شات أيضاً، لكن برمجت بعض التطبيقات التي تحفظ الفيديو المعروف عن طريق مبدأ بسيط وهو اختراق سناب شات بطريقة بسيطة بشكل متكرر. تعرّض التطبيق لمحاولات استحواذ من عدة شركات.

يتميز باللون الأصفر في كافة إعلاناته ودعاياته.

#### تويتر:

تويتر (Twitter): موقع تواصل اجتماعي أمريكي، أسس عام (٢٠٠٦م) من قبل جاك دورسي، ونوح غلاس، وبيز ستون، وإيفان ويليامز، يسمح لمستخدميه بإبداء أفكارهم و طرحها للعامة بحد أقصى يبلغ (٢٨٠) حرفاً، مميزاته قريبة جداً من مميزات فيسبوك، إلا أنه لا يسمح بالتعديل على التغريدة، وليس فيه منصة لبيع السلع.

#### اليوتيوب:

موقع اليوتيوب (YouTube) هو: عبارة عن منصة أمريكية لمشاركة الفيديوهات عبر الإنترنت، ومقرها في أمريكا، ودلالته من اسمه وهي (you): أنت، (tube): تبت.

تم إنشاؤه عام (٢٠٠٥م) من قبل ثلاثة موظفين: تشاد هيرلي، وستيف تشين، وجويد كريم، وهو تطبيقٌ يسمح لمستخدميه برفع المقاطع المرئية أيّاً كان توجهها ومستههدفوها بحرية كاملة، فقد أعطت هذه المنصة حقوق البث كاملة للأفراد من منازلهم، حتى تفوقت بعض هذه المقاطع من حيث الجودة العلمية والجودة الفنية على جامعات ومؤسسات تلفزيونية قديمة.

من أبرز مساهماته: نشر المحاضرات العلمية المتخصصة، إلا أنّ حرية البث مكّنت بعض الشخصيات من الدخول في غير مجالهم التخصصي لكسب الشهرة.

من ميزاته كذلك: مشاهدة الوقائع لحظة بلحظة في دول العالم أجمع، وقد يؤدي هذا إلى بثّ الخوف والهلج بين الناس.

إنّ غالب مواقع التواصل الاجتماعي أصبح لها مزايا واحدة، ومخاطرها كذلك مشتركة، وإنّ الذي يميزها عن غيرها هو طبيعة استخدام الشعوب لها، فمثلاً: تفضلُ شعوب دول مجلس التعاون استخدام تويتر على الفيسبوك، واستخدام الواتساب على التيليجرام، وهكذا.

وإنّ الناظر في وسائل التواصل الاجتماعي يجد أنها نجحت نجاحًا كبيرًا - في وقت قصير - في تجميع جمع غفيرٍ من الأعضاء، وسببُ هذا النجاح أنه مكن الجميع من أن ينشر أفكاره ويبيدي آراءه، والاطلاع على أحدث السلع والمنتجات ومعرفة أسعارها، فلم تُعد مجرد منصة لنشر الذكريات والصور الشخصية.

ومن سلبيات هذه المنصات أنها أداة لتوجيه أفكار المجتمعات نحو أمور معينة، وأصبح لهذا المجتمع الإلكتروني هوية واحدة، وضمير واحد، وفكر واحد، وصفات واحدة، بل شكل واحد!

#### فوائدها:

- متابعة الشخصيات العلمية والثقافية والأدبية ذات التأثير الطيب، والسلوك المعتدل.
- تلقي العلم النافع.
- الانضمام إلى مجموعات علمية متخصصة، ومشاركة الأفكار، وطرح الأسئلة والمشكلات.
- الاتصال والتواصل مع الأرحام.
- البيع والشراء ومقارنة الأسعار، والتعرف على ميزات السلع بطريقة سهلة سريعة، مضمونة من غشّ بعض التجار.

- التعرف على توجهات الأشخاص بالنظر في صفحته الشخصية.

#### سلبياتها:

- سهولة انتحال الشخصية.
- نشر الأكاذيب والدُّعر والخوف والتفاهة بين الناس.
- هدم الأخلاق والقيم.
- إضاعة الأوقات.
- الخداع والغشّ.

وهنا سؤالٌ: فقد ورد في عدة أحاديث ذكر تقارب الزمان في آخر الزمان، مثل: «لا تقوم الساعة حتى يتقارب الزمان، وتُزوى الأرض زياً»<sup>(١)</sup>،<sup>(٢)</sup>، ومثل: «لا تقوم الساعة حتى تظهر الفتن، ويكثر الكذب، وتتقارب الأسواق، ويتقارب الزمان»<sup>(٣)</sup>، فهل يمكن أن تكون هذه الوسائل هي المقصودة بتقارب الزمان؟ أقول: قد اختلف العلماء في المراد من هذا التقارب.

قال الحافظ ابن حجر: «نقل ابن بطال عن الخطابي في معنى تقارب الزمان المذكور في الحديث الآخر - يعني الذي أخرجه الترمذي من حديث أنس وأحمد من حديث أبي هريرة مرفوعاً: لا تقوم الساعة حتى يتقارب الزمان، فتكون السنة كالشهر، والشهر كالجمعة، والجمعة كالיום، ويكون اليوم كالساعة، وتكون الساعة كاحتراق السعفة -».

قال الخطابي: هو من استلذاذ العيش.

يريد - والله أعلم - أنه يقع عند خروج المهدي، ووقوع الأمانة في الأرض، وغلبة العدل فيها فيستلذ العيش عند ذلك وتُستقصر مدته، وما زال الناس يستقصرون مدة أيام الرخاء وإن طالت، ويستطيرون مدة المكروه وإن قصرت.

وتعقبه الكرمانى بأنه لا يناسب أخواته من ظهور الفتن وكثرة الهرج وغيرهما.

وأقول: إنما احتاج الخطابي إلى تأويله بما ذكر؛ لأنه لم يقع النقص في زمانه، وإلا فالذي تضمنه الحديث قد وُجد في زماننا هذا، فإننا نجد من سرعة مرّ الأيام ما لم نكن نجد في العصر الذي قبل عصرنا هذا، وإن لم يكن هناك عيش مُستلذ.

والحقُّ أنّ المراد نزع البركة من كل شيء، حتى من الزمان، وذلك من علامات قرب الساعة.

وقال بعضهم: معنى تقارب الزمان: استواء الليل والنهار.

قلت: وهذا مما قالوه في قوله: «إذا اقترب الزمان لم تكد رؤيا المؤمن تكذب»، كما تقدم بيانه فيما مضى.

ونقل ابن التين عن الداودي أن معنى حديث الباب أنّ ساعات النهار تقصر قرب قيام الساعة ويقرب النهار من الليل. انتهى.

(١) قال الغماري: «أي: تُطوى ويُضم بعضها إلى بعض»، وقال: «المراد به تقارب ومدنها وقراها بسبب البابور والسيارات». مطابقة الاختراعات العصرية (ص ١٠ و ١١).

(٢) رواه الطبراني في: المعجم الكبير، بسندٍ رجاله ثقات من حديث أبي موسى الأشعري.

(٣) رواه أحمد من حديث أبي هريرة.



وتخصيصه ذلك بالنهار لا معنى له، بل المراد نزع البركة من الزمان ليله ونهاره كما تقدم، وقال النووي - تبعاً لعياضٍ وغيره -: المراد بقصره عدم البركة فيه، وأن اليوم مثلاً يصير الانتفاع به بقدر الانتفاع بالساعة الواحدة. قالوا: وهذا أظهر وأكثر فائدة وأوفق لبقية الأحاديث.

وقد قيل في تفسير قوله: «يتقارب الزمان»: قصر الأعمار بالنسبة إلى كل طبقة، فالطبقة الأخيرة أقصر أعماراً من الطبقة التي قبلها.

وقيل: تقارب أحوالهم في الشر والفساد والجهل. وهذا اختيار الطحاوي. واحتج بأن الناس لا يتساوون في العلم والفهم، فالذي جنح إليه لا يناسب ما ذكر معه إلا أن نقول: إن الواو لا ترتب، فيكون ظهور الفتن أولاً ينشأ عنها الهرج، ثم يخرج المهدي فيحصل الأمن.

قال ابن أبي جمرة: يُحتمل أن يكون المراد بتقارب الزمان قصره على ما وقع في حديث: «لا تقوم الساعة حتى تكون السنة كالشهر»، وعلى هذا فالقصر يحتمل أن يكون حسياً، ويحتمل أن يكون معنوياً: أمّا الحسي فلم يظهر بعد، ولعله من الأمور التي تكون قرب قيام الساعة.

وأما المعنوي فله مدة منذ ظهر، يعرف ذلك أهل العلم الديني، ومن له فطنة من أهل السبب الديني، فإنهم يجدون أنفسهم لا يقدر أحدهم أن يبلغ من العمل قدر ما كانوا يعملونه قبل ذلك، ويشكون ذلك ولا يدرون العلة فيه.

ولعل ذلك بسبب ما وقع من ضعف الإيمان، لظهور الأمور المخالفة للشرع من عدة أوجه، وأشد ذلك الأقوات، ففيها من الحرام المحض ومن الشبه ما لا يخفى، حتى إن كثيراً من الناس لا يتوقف في شيء، ومهما قدر على تحصيل شيء هجم عليه ولا يبالي، والواقع أن البركة في الزمان، وفي الرزق، وفي النبت، إنما يكون من طريق قوة الإيمان واتباع الأمر واجتناب النهي، والشاهد لذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ٩٦]. انتهى ملخصاً.

وقال البيضاوي: يُحتمل أن يكون المراد بتقارب الزمان: تسارع الدول إلى الانقضاء، والقرون إلى الانقراض، فيتقارب زمانهم وتتداني أيامهم<sup>(١)</sup>.

هذا ما قاله القدماء.

وحمله بعض المتأخرين من علماء الحديث على بعض وسائل المواصلات، كالسيارات وبوابير سكة الحديد، وقال: «إن الطائرات داخلية في ذلك بل هي أولى، لأنها أسرع في طي الأرض، وتقارب الزمان

(١) فتح الباري (١٣/١٦ - ١٧).

وطيّه، وجعل سفر اليوم بدل سفر السنة فيما سبق، فقد كان الحجّاج يذهبون من المغرب المراكشي إلى الحجاز في سنة، واليوم صاروا يذهبون إليه بالطائرات في يومٍ واحدٍ مع بعضٍ ليلةٍ<sup>(١)</sup>.  
وقد توفي هذا الشيخ القائل سنة (١٣٨٠ هـ)، فكيف لو رأى هذه الوسائل التي قربت الزمان وطوت الأرض؟

إن الذي يشاهد هذا ويعيشه لا يستبعد أن تكون هذه الوسائل مما قد يندرج في جُملة المراد من تقارب الزمان وطي الأرض، والزمن يُفسرُ أشياء ويكشفُ أشياء، والله تعالى أعلم.



(١) مطابقة الاختراعات العصرية لما أخبر به سيد البرية للشيخ أحمد الغماري (ص ١٤ - ١٥).

## المبحث الثاني

### بيان حكم الشرع في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بأنواعها المختلفة لأغراض متعددة

لقد خلق الله - عز وجل - الإنسان وزوّده بوسائل تمكّنه من العيش، والاندماج مع الآخرين أينما كان، والازدياد من العلوم والمعارف، وتلقي الأخبار السماوية والأرضية.

قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [النحل: ٧٨].

وقال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ \* وَهُوَ الَّذِي ذَرَأَكُمْ فِي الْأَرْضِ وَإِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [المؤمنون: ٧٨، ٧٩].

وقال تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ [السجدة: ٩].

وقال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ \* قُلْ هُوَ الَّذِي ذَرَأَكُمْ فِي الْأَرْضِ وَإِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [الملك: ٢٣، ٢٤].

نجد في هذه الآيات الكريمات امتنان الله تعالى على بني آدم بما منحهم إياه من السمع والأبصار والأفئدة، وقد جاء هذا في أربع آيات؛ تبياناً لعظم هذه النعم، وإظهاراً لضرورتها وأهميتها.

وقد أخبرنا الله تعالى في آية النحل أنه جعل لنا هذه الوسائل لنشكر، ومن الجلي أن الشكر يكون عند إدراك قيمتها، ولا تُدرك قيمتها إلا عند استعمالها، والتمتع بما تجلبه من فوائد تُعد ولا تُحصى.

وتقول القاعدة المقاصدية: (الامتنانُ بالنعم يشعر بالقصد إلى التناول والانتفاع، ثم الشكر عليها).

ونجد في آيتي المؤمنون والملك ذكر ذرة البشر<sup>(١)</sup> في الأرض، بعد ذكر وسائل التواصل الممنوحة لهم، وفي هذا إشارة إلى الانتشار فيها، ولا يتم هذا الانتشار إلا بتلك الوسائل، ولا يتم استعمال تلك الوسائل تمام الاستعمال إلا بذلك الانتشار.

ومن حكمة خلق هذه الوسائل: تلقي أخبار السماء، للأنبياء مباشرة، ولغيرهم بواسطة:

(١) الذرة هو: إظهار الله تعالى ما أبداه، يقال: ذرأ الله الخلق، أي: أوجد أشخاصهم. المفردات في غريب القرآن (ص ٣٢٧).

قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَائِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [الشورى: ٥١]. وفي الآية دلالة صريحة على تواصل بين السماء والأرض.

يقودنا كل هذا إلى أهمية التواصل، وأهمية وسائله، وأنه لا غنى للإنسان عنها.

وإذا جمعنا إلى هذا الأمر بالتعارف الوارد في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقْوَىٰ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: ١٣]، أدركنا أن التواصل مطلوبٌ بله أن يكون شيئاً متروكاً للعادة الشخصية، والحاجة الفردية، والرغبة الذاتية. ولقد تواصل الأنبياء مع أقوامهم، وتواصل المرسلون مع أممهم، وتواصل النبي ﷺ مع قومه وأُمَّته وأهل عصره، باللسان، والقلم، وإرسال الرسل، وتواصل مع الأصدقاء والأعداء، ودعا القرباء والغرباء، ومضى على هديه أصحابه، والتابعون، والعلماء في كلِّ زمان ومكان، ولم نر من منع وسيلةً يبلغ من خلالها ما يريد، ويبلغ بها ما يحب.

وقد رأينا الإنسان - لرغبته في إيصال صوته، أو مشاعره إلى الآخرين - يكتب على الجدران، والحيطان، أقوالاً وأشعاراً وحكمًا يقرؤها الناس في حياة كاتبها وبعد حياته.

ورأينا من يقول:

ولابد من شكوى إلى ذي مروءة      يواسيك أو يسليك أو يتوجع

ومن يقول: إنَّ الحديث جانبٌ من القرى.

وظهر من بواعث رغبة الإنسان في التواصل أن اخترع الرسائل إلى الأماكن القريبة والبعيدة على حد سواء، واستخدم الطير لينقل تلك الرسائل، فضلاً عن استخدام الإنسان.

وفي هذا إشارة إلى ارتباط هذه الرغبة بالفطرة، والقاعدة المقاصدية تقول: (مقاصد الشريعة ومصالحها تُعرف بالفطرة).

وقد حقق الإنسان من التواصل مكاسب كبيرة، في الدنيا والدين، وكلما ازدادت مكاسبه زادت رغبته في التواصل، وكلما ازداد تواصله زادت مكاسبه.

واليوم وقد أتاح الله للبشر ما لم يكن متاحاً، وصار كثير مما كان في عداد الخوارق والكرامات في عداد العادات، فليس من الممكن وضع حدودٍ تفصل البشر بعضهم عن بعض، ولا إقامة سدودٍ تمنع اكتشاف ما لدى الآخرين، ولا فرض قيودٍ تنال من حرية الساعين إلى تجاوز مكانهم وزمنهم.

إنّ هذا كله يبيّن لنا أنّ التواصل حاجة إنسانية، ولا غنى عنها، ولا سبيل إلى تجاهلها، والأصل في الإنسان أنّه كائن اجتماعي، وأمّا العزلة فهي استثناء، ومهما مال البعض إليها، فإنها تبقى عزلة محدودة. وإذا كان ذلك كذلك فلم يبق سوى ترشيد هذا التواصل، وتسديد ذلك التعارف، وتقييد ما قد يحصل من انفلات.

ومن المهم أن نبقى على ذكر من القواعد المقاصدية الجليلة:

- الأصل في الإنسان وتصرفاته الحرية والإباحة.
- ما من حادثة إلا والله فيها حكمٌ.
- الشريعة مبنية على الفطرة.
- المسلّمات العقلية والحسية معتبرة في الشرع.
- وضع الشرائع إنّما هو لمصالح العباد.
- المصالح المعتبرة شرعاً هي ما يُقيم الحياة الدنيا للحياة الآخرة لا اتباع الأهواء.

وإذا قيل: إنّ في وسائل التواصل اليوم أضراراً وأخطاراً، نقول: هذه الأضرار والأخطار موجودة في التواصل قديماً وحديثاً، فإنّها ناتجة عن الإنسان لا عن الآلة، والإنسان قد يسيء استعمال لسانه أو قلمه في اللقاء المباشر، أو في المكاتبة أو المراسلة، أو عبر الوسائط والوسطاء، وما في وسائل التواصل اليوم سوى أنّها قرّبت البعيد، واختصرت الزمن، وسهلت الصعب.

والقاعدة المقاصدية تقول: (المصالح والمفاسد في الحياة الدنيا إنّما تُفهم بمقتضى ما غلب).

وتقول: (المصالح المشروعة إذا اكتنفها ما لا يُرضى شرعاً، يجوز الإقدام على تحصيلها).

وهذه الوسائل تحقق للإنسان مصالح جُلّي، في إطار سعيه وتحركه ضمن المقاصد الشرعية الخمس، وقد يكون ما في هذه المصالح ما هو ضروري وحاجيّ وتحسيني، أو ما هو ضروري أو حاجيّ أو تحسيني.

والقاعدة المقاصدية تقول: (كلُّ ما يخدم مصالح الدارين فهو مقصود للشارع).

وتقول أخرى: (الخرج مرفوع غير مقصود).

إنّ وسائل التواصل وسائل - كما سُمّيت -، فإذا استُخدمت بضوابطها المقررة شرعاً فلا حرج في ذلك، والقاعدة المقاصدية تقول: (وسيلة المقصود تابعة للمقصود).

وتقول أخرى: (الوسيلة المحضة يحصل بها المقصودُ كيفما كانت).

ودليل لزوم الضوابط الشرعية: القاعدة المقاصدية الأخرى: (المقاصد المشروعة لا تسوّغ الوسائل المنوعة).

### المبحث الثالث

## بيان الأحكام الشرعية المتعلقة باللقاءات والاجتماعات المرئية والمسموعة عبر التطبيقات البرمجية المتاحة

المطلب الأول : نفاذ العقود والالتزامات في باب المعاملات

سبق لمجمع الفقه الإسلامي الموقر أن أصدر قرارًا بخصوص موضوع إجراء العقود بآلات الاتصال الحديثة، وذلك في دورة مؤتمره السادس بجدة في المملكة العربية السعودية (من ١٧ - ٢٣ شعبان ١٤١٠هـ) الموافق (١٤ - ٢٠ آذار ١٩٩٠م).

وهذا نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

قرار رقم: ٥٢ (٦/٣)

بشأن حكم إجراء العقود بآلات الاتصال الحديثة

إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقد في دورة مؤتمره السادس...

بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع إجراء العقود بآلات الاتصال الحديثة.

ونظرًا إلى التطور الكبير الذي حصل في وسائل الاتصال، وجريان العمل بها في إبرام العقود لسرعة إنجاز المعاملات المالية والتصرفات.

وباستحضار ما تعرّض له الفقهاء بشأن إبرام العقود بالخطاب وبالكتابة وبالإشارة وبالرسول، وما تقرر من أن التعاقد بين الحاضرين يشترط له اتحاد المجلس - عدا الوصية والإيضاء والوكالة - وتطابق الإيجاب والقبول، وعدم صدور ما يدل على إعراض أحد العاقدين عن التعاقد، والموالاتة بين الإيجاب والقبول بحسب العرف.

قرّر ما يلي:

أولاً: إذا تم التعاقد بين غائبين لا يجمعهما مكان واحد، ولا يرى أحدهما الآخر معاينة، ولا يسمع كلامه، وكانت وسيلة الاتصال بينهما الكتابة أو الرسالة أو السفارة (الرسول)، وينطبق ذلك على البرق والتلكس والفاكس وشاشات الحاسب الآلي (الحاسوب)، ففي هذه الحالة انعقد العقد عند وصول الإيجاب إلى الموجّه إليه وقبوله.

ثانياً: إذا تم التعاقد بين طرفين في وقت واحد وهما في مكانين متباعدين، وينطبق هذا على الهاتف واللاسلكي، فإن التعاقد بينهما يعتبر تعاقداً بين حاضرين، وتطبق على هذه الحالة الأحكام الأصلية المقررة لدى الفقهاء المشار إليها في الديباجة.

ثالثاً: إذا أصدر العارض بهذه الوسائل، إيجاباً محدّد المدة يكون ملزماً بالبقاء على إيجابه خلال تلك المدة، وليس له الرجوع عنه.

رابعاً: إن القواعد السابقة لا تشمل النكاح لاشتراط الإشهاد فيه، ولا الصرف لاشتراط التقابض، ولا السلم لاشتراط تعجيل رأس المال.

خامساً: ما يتعلق باحتمال التزيف أو التزوير أو الغلط يرجع فيه إلى القواعد العامة للإثبات. والله أعلم. ولم يستجد ما يعارض هذا القرار، بل وُجد ما يدعو إلى إعادة النظر في الفقرة الرابعة من القرار، فأما «النكاح» فسيأتي بحثه، وأما «الصرف»، و«السلم» فإن القول بالتقابض الحُكْمِي يجعلنا نعيد النظر في المنع السابق، جاء في «المعيار الشرعي رقم (١)»: «

٢/٦/٥ / : يتحقق القبضُ الحُكْمِيُّ اعتبارًا وحكمًا بالتخلية مع التمكين من التصرف ولو لم يوجد القبضُ حسًا، ومن صور القبض الحُكْمِي المعتبرة شرعًا وعرّفًا ما يأتي:

أ- القيد المصرفي لمبلغ من المال في حساب العميل في الحالات التالية:

١- إذا أودع في حساب العميل مبلغ من المال مباشرة أو بحوالة مصرفية.

٢- إذا عقد العميل عقد صرف ناجز بينه وبين المؤسسة في حال شراء عملة بعملة أخرى لحساب العميل.

٣- إذا اقتطعت المؤسسة - بأمر العميل - مبلغًا من حساب له لتضمّنه إلى حساب آخر بعملة أخرى في المؤسسة نفسها أو غيرها لصالح العميل أو لمستفيد آخر، وعلى المؤسسة مراعاة قواعد عقد الصرف في الشريعة الإسلامية.

ويُغتفر تأخير القيد المصرفي - بالصورة التي يتمكن المستفيد بها من التسلم الفعلي - إلى المدة المتعارف عليها في أسواق التعامل، على أنه لا يجوز للمستفيد أن يتصرف في العملة في المدة المغتفرة إلا بعد أن يحصل أثر القيد المصرفي بإمكان التسليم الفعلي.

ب - تسلم الشيك إذا كان له رصيد قابل للسحب بالعملة المكتوب بها عند استيفائه، وتم حجز المؤسسة له.

ج - تسلم البائع قسيمة الدفع الموقعة من حامل بطاقة الائتمان (المشتري) في الحالة التي يمكن فيها للمؤسسة المصدرة للبطاقة أن تدفع المبلغ إلى قابل البطاقة بدون أجل.

٨/٢: استخدام وسائل التواصل الحديثة في المتاجرة في العملات:

- التعاقد بوسائل التواصل الحديثة بين طرفين في مكانين متباعدين تنشأ عنه نفس الآثار المترتبة على إجراء العقد في مكان واحد.

- الإيجاب المحدد المدة الصادر بإحدى الوسائل المشار إليها يظل ملزماً لمن أصدره خلال تلك المدة، ولا يتم العقد إلا عند القبول والتقباض الحقيقي أو الحكمي<sup>(١)</sup>.

المطلب الثاني: إجراء عقود الزواج والطلاق والرجعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي  
عقد الزواج:

العقد لغة: الربط والشد والإحكام. واصطلاحاً: «ارتباط إيجاب بقبول على وجه مشروع، يثبت أثره في محله». كما عرّفته مجلة الأحكام العدلية.

أركان عقد الزواج:

عند استعراض أقوال الفقهاء في أركان العقد، نجدهم اختلفوا فيها، ومجمع أقوالهم أن أركان العقد هي:

١- الصيغة: (الإيجاب والقبول في مجلس العقد).

٢- محل العقد: (الزوج والزوجة).

٣- وجود الولي.

٤- وجود الشهود.

(١) المعايير الشرعية (ص ٥٧ - ٥٩). وينظر: قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم (٥٣) (٦/٤) بشأن القبض صوره وبخاصة المستجدة منها وأحكامها. ضمن: قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي، (ص ١٨٣ - ١٨٤). وبحث حكم التعاقد بواسطة وسائل الاتصال الحديثة في قضايا فقهية معاصرة للدكتور عبد الحق حميش (ص ١٢٤ - ١٣٠)



شروط الانعقاد: وهي الشروط التي يؤدي فقدانها إلى بطلان العقد.

١- أهلية العاقدین بالبلوغ.

٢- أن تكون المرأة ممن يحل للرجل الزواج منها.

٣- أن يكون الزوج بالنسبة للمرأة المسلمة مسلمًا.

٤- موافقة الإيجاب للقبول في مجلس العقد، وتكون بصيغة الإنجاز، وأن يسمع كلا المتعاقدين كلام

الآخر ويفهمه، وألا يرجع الموجب عن إيجابه قبل قبول الطرف الآخر.

شروط صحة: وهي الشروط التي يؤدي فقدانها إلى فساد العقد.

١- ألا تكون المرأة محرمة على الرجل تحريمًا فيه شبهة أو خلاف بين الفقهاء.

٢- الإشهاد على العقد.

شروط لزوم العقد: ومعناه أنه لا يجوز لأحد المتعاقدين فسخ العقد من طرف واحد دون موافقة

الطرف الآخر، والإخلال بهذه الشروط يُخوّل المرأة أو وليها أن يطلب الطلاق.

١- الزواج بمهر المثل.

٢- التغرير والخداع والكذب.

٣- الكفاءة.

حكم إجراء عقد النكاح عبر الكتابة:

تحدث الفقهاء عن حكم إجراء عقد الزواج بالكتابة بين الغائبين، وعقد الزواج عبر وسائل التواصل

الاجتماعي صورة قريبة من تلك الصورة، وهذا بيانه:

اتفق الفقهاء في ما إذا كان المتعاقدان حاضرين معًا في مجلس واحد، وكانا قادرين على النطق باللفظ

والعبارة، فإنه يتعين عليهما الإتيان بها، ويُعقد بالكتابة أو الإشارة المفهومة عند عدم إمكانية التلفظ العبارة

المفهومة.

واختلفوا في إجراء عقد النكاح عبر الكتابة بين الغائبين على قولين:

القول الأول: عدم جواز إجراء العقد بالكتابة، وإليه ذهب المالكية، والشافعية، والحنابلة.

وهذه أقوالهم:

قال الدردير المالكي: «ولا تكفي الإشارة ولا الكتابة إلا لضرورة خرس»<sup>(١)</sup>.

(١) الشرح الصغير للشيخ الدردير لكتابه أقرب المسالك (٢/ ٣٥٠).

وقال النووي: «إذا كتب بالنكاح إلى غائب أو حاضر، لم يصح. وقيل: يصح في الغائب وليس بشيء؛ لأنه كناية، ولا ينعقد بالكنايات.

ولو خاطب غائبًا بلسانه، فقال: زوجتك بنتي، ثم كتب، فبلغه الكتاب أو لم يبلغه، وبلغه الخبر، فقال: قبلت نكاحها، لم يصح على الصحيح. وإذا صححنا في المسألتين، فشرطه القبول في مجلس بلوغ الخبر، وأن يقع بحضوره شاهدي الإيجاب. قلت: لا يكفي القبول في المجلس، بل يشترط الفور، والله أعلم<sup>(١)</sup>.  
وقال في موضع آخر: «وفي «فتاوى» البغوي: أنه لو أراد نكاح بنت عمه وهو وليها، وهو غائب عنها، زوجها به قاضي بلد المرأة، لا قاضي بلد الرجل»<sup>(٢)</sup>.

وقال المرداوي الحنبلي: «وأما الكتابة في حق القادر على النطق: فلا ينعقد بها النكاح مطلقًا. على الصحيح من المذهب. وقيل: ينعقد، ذكرهما في «المحرر» وغيره، وأطلقهما في «الرعايتين»، و«الحاوي الصغير»، وقال في «الرعاية الكبرى»: الأظهر المنع مع حضوره، والصحة مع غيبته»<sup>(٣)</sup>.

قال ابن حزم: «لا يحل نكاح غائبة إلا بتوكيل منها على ذلك؛ ولا يحل إنكاح غائب إلا بتوكيل منه ورضا، لقول الله عز وجل: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾ [الأنعام: ١٦٤].

وقد «تزوج رسول الله ﷺ أم حبيبة أم المؤمنين رضي الله عنها وهي بأرض الحبشة وهو بالمدينة برضاها معاً»<sup>(٤)</sup>.

أدلتهم:

- اشترطوا اجتماع كلا المتعاقدين في وقت واحد، لتحصل الموالاتة بين الإيجاب والقبول.

الرد: قال المجيزون بإبرام العقد كتابةً، بأن الموالاتة حصلت حكمًا.

- الاحتياط والورع في عقود الزواج لعظيم خطرهما، والأصل فيها التحريم.

الرد: قال السرخسي: «إن رسول الله ﷺ كان مأمورًا بتبليغ الرسالة بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ﴾

[المائدة: ٦٧]، وقد بلغ تارة بالكتاب، وتارة باللسان، فإنه كتب إلى ملوك الآفاق يدعوهم إلى الدين، وكان ذلك تبليغًا تامًا، فكذلك في عقد النكاح: الكتاب بمنزلة الخطاب»<sup>(٥)</sup>.

(١) روضة الطالبين (٣٨/٧).

(٢) روضة الطالبين (٧١/٧).

(٣) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، ط الفقي (٥٠/٨).

(٤) المحلى (١٦٨/٩).

(٥) المبسوط (١٥/٥).

القول الثاني: قالوا بجواز إجراء عقد النكاح بالكتابة، وإليه ذهب الحنفية.

قال ابن نجيم: «وقيد المصنف [أبو البركات النسفي] انعقاده باللفظ؛ لأنه لا ينعقد بالكتابة من الحاضرين، فلو كتب: تزوجتك، فكتبت: قبلتُ لم ينعقد.

وأما من الغائب فكالخطاب، وكذا الرسول، فيشترط سماع الشهود قراءة الكتاب، وكلام الرسول»<sup>(١)</sup>.

نكاح أحد الزوجين مع غيبة الآخر:

وأما نكاح أحد الزوجين مع غيبة الآخر فهو: أن يقول الرجل بمحضر من رجلين: «زوجت فلانة من نفسي على كذا من المهر»، فإن ذلك النكاح موقوف على إجازة فلانة إذا بلغها، وكذلك لو قالت امرأة: زوجت نفسي من فلان الغائب، فهو كما ذكرنا في قول أبي يوسف الآخر، ولا يجوز في قول أبي حنيفة»<sup>(٢)</sup>.

ووضع الحنفية شروطًا:

١- أن يكون العاقد غائبًا عن مجلس العقد.

٢- أن يُشهد العاقد شاهدين على ما في الكتاب عند إرساله.

أن يقرأ المرسل إليه مضمون الرسالة على شاهدين، وتنطق بالموافقة لفظًا، وتُسمع الشاهدين بها. فيكون الشهود قد سمعوا إيجاب المرسل، وقبول المرسل إليه.

وقال السرخسي: «وإذا خطب الرجل امرأة على رجل غائب لم يأمره فزوجت نفسها أو زوجها أبوها برضاها فقدم الغائب أو بلغه ذلك فأجاز النكاح فهو جائز عندنا، وقال الشافعي رحمه الله تعالى: هو باطل بناءً على أصله أن العقود لا تتوقف على الإجازة، وهي مسألة في البيوع معروفة، وعندنا تتوقف العقود على الإجازة، وكل عقد لو سبق الإذن به ممن يقع له كان صحيحًا فإنه يتوقف على إجازته، فإذا أجازته في الانتهاء جعل ذلك كالإذن في الابتداء، ولو عقد هذا العقد بإذنه في الابتداء كان صحيحًا فكذلك بإجازته في الانتهاء، وهذا لأن ركن العقد هو الإيجاب والقبول، وذلك من حق المتعاقدين، وقد أضافه إلى محل قابل للعقد فيتم به الانعقاد؛ إذ لا ضرر على الغائب في انعقاد العقد، وإنما الضرر عليه في التزام العقد، وقد يتراخى الالتزام عن أصل العقد فتثبت صفة الانعقاد؛ لأنه حق المتعاقدين، ويتوقف تمامه وثبوت حكمه على إجازة من وقع العقد له دفعًا للضرر عنه، ولو أن الغائب وكل هذا الحاضر بكتاب كتبه إليه حتى زوجها منه كان صحيحًا، وكذلك لو كتب إليها يخطبها فزوجت نفسها منه كان صحيحًا.

(١) البحر الرائق شرح كنز الدقائق (٣/ ٩٠).

(٢) التتف في الفتاوى للسعدي (١/ ٢٩٠).

والأصل فيه ما رُوي أن النبي ﷺ كتب إلى النجاشي يخطب أم حبيبة رضي الله عنها فزوجها النجاشي منه وكان هو وليها بالسلطنة، ورُوي أنه زوجها منه قبل أن يكتب به رسول الله ﷺ فأجاز رسول الله كتابه، وكلاهما حجة لنا على أن النكاح تلحقه الإجازة، وأن الخطبة بالكتاب تصح، وهذا لأن الكتاب ممن نأى كالخطاب ممن دنا، فإن الكتاب له حروف ومفهوم يؤدي عن معنى معلوم، فهو بمنزلة الخطاب من الحاضر، وكان الحسن بن حي رحمه الله تعالى يقول: لا ينعقد النكاح بالكتاب؛ لعظم خطر أمر النكاح، وهذا فاسد، فإن رسول الله ﷺ كان مأموراً بتبليغ الرسالة بقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الرُّسُولُ بَلَّغْ﴾ [المائدة: ٦٧]، وقد بلغ تارةً بالكتاب، وتارةً باللسان، فإنه كتب إلى ملوك الآفاق يدعوهم إلى الدين، وكان ذلك تبليغاً تاماً، فكذلك في عقد النكاح: الكتاب بمنزلة الخطاب»<sup>(١)</sup>.

اختلف الفقهاء في إجراء عقد النكاح في وسائل التواصل الاجتماعي على قولين:

**القول الأول:** منع إجراء عقود الزواج عبر هذه الوسائل، وألغوا الإيجاب المعقود عبرها، وإليه ذهب مجمع الفقه الإسلامي في اجتماعه عام (١٩٩٠ م).

ومبنى قولهم على الاحتياط، وأن الأصل في الأبضاع التحريم.

**القول الثاني:** ذهبوا إلى جواز إجراء هذه العقود عبر وسائل التواصل الحديثة، وقاسوا هذا العقد بعقد الرسول أو بالعقد الكتابي فهو بين غائبين.

**بيان المسألة والنظرة الواقعية لهذا العقد:**

إن عقد الزواج عبر هذه الوسائل اليوم أخذ بُعداً جديداً عن السابق، حيث استحدثت أمورٌ وتقنيات لم تكن متوفرة في عام (١٩٩٠ م).

وإن وسائل التواصل الحديثة قربت البعيد، وأصبح التواصل أمراً ميسوراً سهلاً.

والعقود التي تُستحدث عبر هذه الوسائل يمكن أن تأخذ أحكام المجلس الذي تحدث عنه الفقهاء، ومجلس العقد اليوم إذا استُخدم فيه وسائل الصوت والصورة أصبح لها حكم الزمان والمكان الواحد، فلم التفريق؟

بل إن إجراء العقود عبر هذه الوسائل قد تكون أفضل من التوكيل وإرسال الرسول؛ لأن العقد فيهما يكون موقوفاً على من صدر منه الإيجاب، وفي وسائل التواصل يكون إجراؤها عبر العاقدين أنفسهما، ولا تحصل فيها النزاعات والاختلافات<sup>(٢)</sup>.

(١) المبسوط (١٥/٥).

(٢) رجح د. عبد الرحمن الرأي القائل بجواز انعقاد النكاح بالإنترنت كتابة أو مشافهة، وأجاب على الإشكالات التي طرحت من قبل. انظر الأحكام الفقهية للتعاملات الإلكترونية (ص ٢٣٠ - ٢٣١).

ولابد من وضع ضوابط تقنن هذا الأمر، وهي:

- إجراء هذا العقد في محاكم الدولة الرسمية، عبر وسائل تقنية رائدة تعتمد على بصمة الوجه ومقارنتها بالهوية الرقمية.

- حضور الولي والشهود في مجلس العقد<sup>(١)</sup>.

- الأفضل الاعتماد على تقنية الصوت والصورة مجتمعين؛ دفعاً لأي التباس.

- ينتهي مجلس العقد في حال انقطاعه بسبب العوارض الخارجة عن الإرادة، مثل: انقطاع النت أو انتهاء شحن الجهاز أو غيرها، ويلزم كلا المتعاقدين بإعادة الصيغة.

### التوصيات:

- إلزام الجهات القضائية بإجراء منصة موحدة مجهزة بتقنية مسح الوجوه ثلاثية الأبعاد، مرتبطة بالهوية الشخصية لإجراء عقود الزواج.

- إلزام مؤسسات المنصات الاجتماعية بربط حساب التواصل الاجتماعي بالهوية الرقمية لمنع الانتحال والتزوير.

والعقد عن بُعد كان في القديم، وقد تناولته كتب الفتاوى والنوازل:

جاء في ذلك، في مسألة لحوق الولد: «إذا أتت الزوجة بولدٍ بعد أن دخل بها الزوجُ أو خلا بها لحق به إلا أن ينفيه باللعان، ولو ظهر بعد موته لحق به إلى أربع سنين، وأما من عقد عقد امرأة وهو في موضع بعيدٍ ولم يصل إليها فلا يلحق به؛ لأن ذلك مستحيلٌ في العادة»<sup>(٢)</sup>.

وذكروا كذلك التوكيل بعذرٍ أو بغير عذرٍ:

قال الفقهاء في كتب الفتاوى: «إذا وكل وكيلاً في عقد النكاح بعذرٍ أو بغير عذرٍ جاز، ويقول الوليُّ: أنكحتُ موكلك فلاناً وليتي فلانة بكذا، ويقول الوكيلُ: قبلتُ نكاحها لموكلي فلان بهذا الصداق»<sup>(٣)</sup>.

فإن قيل: إن الخطأ أو التزوير وارد إذا استعملنا وسائل التواصل اليوم قلنا: إن هذا كان واقعاً في القديم أيضاً، وربما بصورٍ أكثر وأشنع:

(١) وانظر الكلام على الإشهاد على العقد في: الأحكام الفقهية للتعاملات الإلكترونية، للدكتور عبد الرحمن السند (ص ٢٦٨ - ٢٦٩).

(٢) الدرر الملتقطة والمسائل المختلطة (ق ١٤١ أ).

(٣) الدرر الملتقطة والمسائل المختلطة (ق ١٤١ أ).

جاء في كتب الفتاوى والنوازل: «إذا تزوجت امرأة ولم تحضر وأحضرها غيرها، شخّصوا بها، فهذا باطلٌ، ومتى علم الزوج بذلك فارق التي معه؛ فإنّ عقدها لم يصح لعدم الإذن، فإن كان بعد الدخول وجب عليه فراقها، والأولادُ لا حقون به إذا لم يعلم فإنه وطءٌ شبهة»<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك قولهم: «إذا وطأ في النكاح الفاسد لزمه جميعُ الصداق المقدم والمؤخر. ويجبُ صداقُ المثل بوطء الشبهة، وهو أن يظنّ أنها زوجته، ثم يتبين له أنها غير زوجته»<sup>(٢)</sup>.

وجاء كذلك: «لا يجوز للمرأة أن تتولى عقد نفسها بغير وليّ، ولا عقد امرأة غيرها، فأما إذا حضرت امرأة وكذبت بأنها مثلاً عائشة بنت عثمان، وأذنت لوليّ عائشة فقال وقت العقد للزوج: أنكحتك عائشة بنت عثمان، فقال الزوج: قبلت نكاحها، فإنّ هذه الحاضرة لا يقع عليها عقدٌ أصلاً. ويُنظر في عائشة، فإن كانت أذنت لوليها في ذلك وتواصوا كلهم على هذه الحيلة صحّ العقد على عائشة بنت عثمان. وكذلك إذا كان الولي ممن يجوز له الجبر على النكاح، فالنكاح باطلٌ، فإن دخل عليها مع العلم بذلك فهو زنا، وإن كان لا يعلم فهو وطء شبهة، وعلى كل حال يعتزلها حتى تستبرئ ثم يتزوجها إن شاء»<sup>(٣)</sup>.

وذكروا انتحال شخصية الأب:

قالوا: «إذا عقد عقد المرأة من يصحّ أن يكون ولياً لها، ولم يحضر من هو أقرب منه، وكذبوا وقالوا: هذا أبوها؛ فالنكاح صحيحٌ إذا أذنت له، وعليهم إثم الكذب في قولهم لا غير»<sup>(٤)</sup>.

وهذه الأحكام يمكن أخذها من كتب الفقه، وإنما نقلتها من كتب الفتاوى والنوازل للدلالة على وقوع تلك الحوادث.

### الطلاق:

ما يُقال في عقد النكاح من حيث الوقوع عبر وسائل التواصل، يُقال في الطلاق، ولا يُشترط فيه الحضور، ولكن لا بد من التأكد أن تلك الرسائل لم تتعرض للتزوير.

قال الديريني: «هذا الذي يُقال: «ما يلزم الطلاق حتى يحط يده على رأسها ويسمّيها باسمها»، ما ذهب إليه أحد من العلماء قط.

ولا خلاف أنّه إذا طلق وهي غائبة لزمه<sup>(٥)</sup>.

(١) الدرر الملتقطة والمسائل المختلطة (ق ١٣٤ - ١٣٥).

(٢) الدرر الملتقطة والمسائل المختلطة (ق ١٤٢ أ).

(٣) الدرر الملتقطة والمسائل المختلطة (ق ١٤٠ - ١٤١).

(٤) الدرر الملتقطة والمسائل المختلطة (ق ١٣٥ أ).

(٥) ينظر: المبسوط (٦/١٤١)، المدونة (٢/٧٨)، الأم (٥/٢٥٥)، روضة الطالبين (٨/٣٧)، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٩/٦٧).

وإذا طلق بالكتابة ونوى الطلاق لزمه<sup>(١)</sup>«<sup>(٢)</sup>. وذلك لأن الكتابة كناية فتفتقر إلى النية<sup>(٣)</sup>.

### الرجعة:

اتفق الفقهاء على جواز رجعة المطلقة<sup>(٤)</sup>.

واختلفوا في وطء الرجعية هل يحرم أم لا؟

واختلفوا هل يصير بالوطء مراجعاً أم لا؟

وهل من شرط الرجعة الإشهاد أم لا؟

قلت: والوطء للبعيد غير ممكن، فبقي القول، فإذا راجعها بالقول عبر وسائل التواصل، أو كتب إليها أنه راجعها صحت الرجعة بالاتفاق.

وهل يلزمه الإشهاد على ذلك؟

لا يلزمه، ولكن يستحب، ويتأكد هذا الاستحباب للغائب دفعاً للاختلاف، ولو قيل بالوجوب فذلك حسن:

قال ابن هبيرة: «واختلفوا هل من شرط الرجعة الشهادة أم لا؟»

فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد: ليس من شرطها الشهادة، بل هي مستحبة.

وقال الشافعي في أحد قوليهِ: الشهادة شرطٌ فيها.

وعن أحمد مثله<sup>(٥)</sup>.

### المطلب الثالث: إثبات الدعاوى والأيمان في باب الجنایات والأقضية

من المعلوم أن الحدود تُدرأ بالشبهات، وهذه الوسائل المعاصرة يتداخل فيها الإثبات والتزوير، وهناك خلافات كثيرة بين الفقهاء في المسائل والصور التي قد تحصل في باب الجنایات والحدود، ومن العسير أن يُحكم على جميعها بحكم واحد، ويبدو لي أننا نستطيع أن نطرح هنا سؤالين:

هل يمكن أن يعتمد الشهود على هذه الوسائل المعاصرة ليشهدوا؟

(١) ينظر: روضة الطالبين (٤٢/٨).

(٢) الدرر المنتقطة والمسائل المختلطة (ق ١٥١).

(٣) رجح د. السند أن الطلاق بالكتابة من طريق الإنترنت إذا أراد المطلق إيقاع الطلاق وقع، وإن لم يرد الطلاق ولم ينوه لم يقع.

الأحكام الفقهية (ص ٢٣٧).

(٤) رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (٢/٨٤).

(٥) اختلاف الأئمة العلماء (٢/١٨١).

وهل يمكن أن تقوم هذه الوسائل مقام الشهود؟

وأقول في الجواب على السؤال الأول:

إن مدارك العلم التي يستند إليها الشاهد أربعة:

العقل بانفراده.

العقل مع إحدى الحواس الخمس. وقد اختلف الفقهاء في شهادة الأعمى...

حصول العلم بالأخبار المتواترة.

العلم المدرك بالنظر والاستدلال<sup>(١)</sup>.

فهل يؤدي تسجيل الصوت أو تصوير الواقعة إلى العلم الذي تجوز معه الشهادة؟

هذا شيء يحتاج إلى اجتهاد معاصر.

ومثل هذا يقال في شهادة الشاهد بما تحمله بواسطة الغير. وشهادة الغير ثلاثة: شهادة السماع، وشهادة

النقل، وشهادة على الخط. فهل تقوم هذه الوسائل مقام الغير؟

هذا ما يجب النظر فيه جزئية جزئية.

وأقول في الجواب على السؤال الثاني:

الذي أراه أنها قد تصلح أن تكون من باب القرائن، وقد اختلف الفقهاء في الأخذ بالقرائن:

قال ابن القيم: «ولا يتمكّن المفتي ولا الحاكم من الفتوى والحكم بالحق إلا بنوعين من الفهم:

أحدهما: فهم الواقع، والفقه فيه، واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن والأمارات والعلامات حتى

يحيط به علمًا.

والنوع الثاني: فهم الواجب في الواقع. وهو فهم حكم الله الذي حكم به في كتابه أو على لسان رسوله في

هذا الواقع. ثم يطبق أحدهما على الآخر. فمن بذل جهده واستفرغ وسعه في ذلك لم يُعَدَّ أجرين أو أجرًا.

فالعالم من يتوصل بمعرفة الواقع والتفقه فيه إلى معرفة حكم الله ورسوله، كما توصل شاهد يوسف

بشقّ القميص من دُبُرٍ إلى معرفة براءته وصدقه، وكما توصل سليمان عليه السلام بقوله: «أئتوني بالسّكّين حتّى

أشقّ الولد بينكما» إلى معرفة عين الأم، وكما توصل علي بن أبي طالب بقوله للمرأة التي حملت كتاب

حاطب لما أنكرته: «لُتْخْرِجَنَّ الكتاب أو لُنَجْرِدَنَّك» إلى استخراج الكتاب منها، وكما توصل الزبير بن

(١) ينظر: وسائل الإثبات في الفقه الإسلامي لمحمد بن معجوز المزغراني (ص ٦٥).



العوام بتعذيب أحد ابني أبي الحقيق بأمر رسول الله ﷺ، حتى دلهم على كنز حبيي، لما ظهر له كذبه في دعوى ذهابه بالإنفاق بقوله: «المال كثير والعهد أقرب من ذلك»، وكما توصل النعمان بن بشير بضرب المتهمين بالسرقة إلى ظهور المال المسروق عندهم، فإن ظهر وإلا ضرب من اتهمهم كما ضربهم، وأخبر أن هذا حكم رسول الله ﷺ.

ومن تأمل الشريعة وقضايا الصحابة وجدها طافحةً بهذا، ومن سلك غير هذا أضاع على الناس حقوقهم، ونسب ذلك إلى الشريعة التي بعث الله بها رسوله<sup>(١)</sup>.

وقال أيضاً: «والحاكم إذا لم يكن فقيه النفس في الأمارات، ودلائل الحال، ومعرفة شواهده، وفي القرائن الحالية والمقالية، كفقهاء في كليات الأحكام: أضاع حقوقاً كثيرة على أصحابها، وحكم بما يعلم الناس بطلانه ولا يشكون فيه، اعتماداً منه على نوع ظاهر لم يلتفت إلى باطنه وقرائن أحواله، فها هنا نوعان من الفقه، لا بد للحاكم منهما: فقه في أحكام الحوادث الكلية، وفقه في نفس الواقع وأحوال الناس، يميز به بين الصادق والكاذب، والمُحِقِّ والمُبْطِل. ثم يطابق بين هذا وهذا، فيعطي الواقع حكمه من الواجب، ولا يجعل الواجب مخالفاً للواقع.

ومن له ذوق في الشريعة، واطلاع على كمالها وتضمنها لغاية مصالح العباد في المعاش والمعاد، ومجيئها بغاية العدل الذي يسع الخلائق، وأنه لا عدل فوق عدلها، ولا مصلحة فوق ما تضمنته من المصالح: تبين له أن السياسة العادلة جزء من أجزاءها، وفرع من فروعها، وأن من أحاط علماً بمقاصدها ووضعها مواضعها وحسن فهمه فيها: لم يحتج معها إلى سياسة غيرها ألبتة.

فإن السياسة نوعان:

سياسة ظالمة فالشريعة تحرّمها.

وسياسة عادلة تُخرج الحق من الظالم الفاجر، فهي من الشريعة، علمها من علمها، وجهلها من جهلها<sup>(٢)</sup>.

ولخطورة هذه المسائل أدعو إلى تخصيص ندوة لها تتناول كل جزئية من جزئياتها بالبحث والتمحيص، ويشرك فيها أهل التقنية والقضاة.

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ١٨٩ - ١٩١).

(٢) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية (١/ ٦ - ٨). وينظر: الكلام على القرائن في كتاب وسائل الإثبات لابن معجوز (ص ٣٧٥ - ٣٨٧)، والإثبات في الشريعة الإسلامية، (ص ٩٦ - ١٢١)، وفقه القضاء والدعوى والإثبات (ص ٢٤٠ - ٢٥٢) كلاهما للدكتور محمد الزحيلي.

ومن الصور التي يمكن تناولها:

- إقرار الإنسان على نفسه عبر هذه الوسائل (لا أمام القضاء) بالقتل، أو السرقة، أو الزنا، أو شرب الخمر، أو القذف، وهكذا.

- تصويره وهو يقوم بالقتل، أو السرقة، أو شرب الخمر، أو القذف.

- قيامه بالكتابة فيما ذكر كله.

- رؤية العين المسروقة، في حالة السرقة.

ويجب أن نكون على ذكر من احتمال انتحال الشخصية عن طريق:

- استخدام الأفعنة التي تحاكي صور الوجوه.

- احتمال انتحال الشخصية والكتابة عنها، أو الولوج في حساب الضحية.

- احتمال التلاعب ومُلَقَّة الصور.

- اشترطت الشريعة شهودًا أربعة درءًا لهذا الحد، فلا نحاول تهوين إيقاع الحدود.

وهل يمكن أن يفرق بين أجهزة التصوير الرسمية وأجهزة التصوير الخاصة في إثبات هذه الوقائع؟ يُنظر<sup>(١)</sup>.

وقد تناول قانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية الإماراتي في المادة (٤٣) السب والقذف.

ونصت المادة على أنه: «يُعاقب بالحبس والغرامة التي لا تقل عن مئتين وخمسين ألف درهم، ولا تزيد

على خمس مئة ألف درهم، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من سب الغير أو أسند إليه واقعة من شأنها أن

تجعله محلاً للعقاب أو الازدراء من قبل الآخرين، وذلك باستخدام شبكة معلوماتية، أو إحدى وسائل

تقنية المعلومات، أو نظام معلوماتي»<sup>(٢)</sup>.

وفي هذا إثباتٌ لواقعة السب والقذف بهذه الوسائل، ونصت المادة (٦٥) وهي عن حجية الأدلة على

أنه: «يكون للأدلة المستمدة أو المستخرجة من الأجهزة أو المعدات أو الوسائط أو الدعامات الإلكترونية

أو النظام المعلوماتي أو برامج الحاسب أو من أي وسيلة لتقنية المعلومات حجية الأدلة الجنائية المادية

في الإثبات الجنائي»<sup>(٣)</sup>.

(١) في كتاب: أحكام جرائم المعلومات في الفقه الإسلامي والقانون، للدكتور طه الزبيدي بحثٌ عن حكم القذف وإثبات الزنا

عبر التصوير بالوسائل الحديثة (ص ٥١١ - ٥٣٧)، وقد خلص إلى ترجيح قول الجمهور في عدم اعتماد التصوير في إثبات

جريمة الزنا. أما من نشر صورة زنا مملقة فهو قاذف.

(٢) قانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية لدولة الإمارات العربية المتحدة (ص ٣٠).

(٣) قانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية لدولة الإمارات العربية المتحدة (ص ٤٠).

والقذف هنا مرادفٌ للسب فيما يبدو، ولا يُقصد منه الرمي بالزنا، ولو قُصد فهو قصدٌ مقبول، وثبوتُ القذف هذا بهذه الوسائل ممكنٌ، وهو اليوم كثير!

ولابد من تقنين ما يتعلق بإثبات الجنايات والحدود المنصوص عليها في الفقه الإسلامي ليكون الناس على بينة.

### المطلب الرابع: وقوع البيعة في باب الإمامة والولاية العظمى

لليعة في نظام الإمامة مكانٌ رفيعٌ، فيها تُتوج مسألة الاختيار، وتنطلق مسيرة العمل، وتنظم الأمور، والكلامُ على البيعة من حيث تاريخها، ومشروعيتها، وصورتها، وطبيعتها يطول، وقد تكفلت بذلك كتبُ الفقه عامة، وكتبُ النظام السياسي خاصة، وتناولها دارسون معاصرون، فأما البيعة عن بُعد عبر وسائل التواصل الحديثة فهي الأمرُ المستجدُّ، والصورة الحادثة، وإن كان لها جذور من حيث الشبه بالكتابة والنيابة.

وهذا تمهيد للكلام في ذلك لا بد منه، وليس بالطويل:

لم يكن العرب يعرفون نظام البيعة، فإنه نظام إسلامي، والمصطلح العُرفي لليعة مصطلحٌ تجاريٌّ يعني صفقة اليد بين البائع والمشتري. وتطور المصطلح من صفقة اليد باليد مثل الاتفاق التجاري إلى صفقة العقد (الاجتماعي)، أي: التعاقد بين المحكوم والحاكم يلتزم فيها الأول بالطاعة، والثاني بتنفيذ الشريعة، فالطاعة تقتضي التسليم بحكم الحاكم المستمد من شريعة الله، وهي معروفة واضحة في القرآن الكريم وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام، والتنفيذ يقتضي السهر على تطبيق هذه الشريعة والخضوع المطلق لها<sup>(١)</sup>.

ونجد في السيرة النبوية عدة بيعات: بيعة العقبة الأولى، والثانية، وبيعة الرضوان. ولكل واحدة منها بنود، وكانت مع حاضرين، وهذا أمرٌ بدهي؛ ولكن هؤلاء الحاضرين ينوبون عمن وراءهم.

ونجد في العهد الراشديّ بيعاتٍ أخرى تتمثلُ في البيعة على الإمامة الكبرى لأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وقد تعدد أسلوب الاختيار، ولكن البيعة واحدة، وكانت تتم في المدينة المنورة، يقوم بها أهلها لإمام حاضر معهم.

وتطور أسلوب أخذ البيعة إلى بيعة خاصة وبيعة عامة:

الأولى: يأخذها أهل الحل والعقد، وهي بمثابة الترشيح والتركية والتميز لشخص الخليفة.

(١) نظام الحكم في الإسلام، للحسن السائح (ص ٤٥ - ٤٦).

والثانية: البيعة العامة، وهي بيعة جمهور الأمة، وتأتي ببعثهم بعد بيعة الترشيح التي يقوم بها ممثلوهم، وهي تضيق أو تتسع حسب العصر، والظروف والملابسات، وهي كذلك وقفٌ على جمهور العاصمة في المرحلة الأولى<sup>(١)</sup>، ثم يتبعهم جمهور عواصم الأقاليم الأخرى للموافقة والتصديق<sup>(٢)</sup>.

ويقول ابن خلدون: «اعلم أن البيعة هي العهد على الطاعة، كأن المبايع يعاهد أميره على أنه يسلم له النظر في أمر نفسه وأمور المسلمين، لا ينازعه في شيء من ذلك، ويطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشط والمكروه، وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيداً للعهد، فأشبه ذلك فعل البائع والمشتري، فسُمي بيعة، مصدر باع، وصارت البيعة مصافحة بالأيدي. هذا مدلولها في عرف اللّغة، ومعهود الشّرع، وهو المراد في الحديث في بيعة النبي ﷺ ليلة العقبة، وعند الشجرة، وحيثما ورد هذا اللفظ، ومنه بيعة الخلفاء، ومنه إيمان البيعة، كان الخلفاء يستحلفون على العهد ويستوعبون الأيمان كلّها لذلك، فسُمي هذا الاستيعاب إيمان البيعة»<sup>(٣)</sup>.

وهل يُشترط في البيعة عددٌ معيّن؟

اختلف في ذلك الفقهاء:

قال ابن عابدين: «قال في «المسيرة»: ويثبت عقد الإمامة:

إمّا باستخلاف الخليفة إياها كما فعل أبو بكر رضي الله تعالى عنه.

وإمّا ببيعة جماعة من العلماء، أو جماعة من أهل الرأي والتدبير.

وعند الأشعري: يكفي الواحد من العلماء المشهورين من أولي الرأي، بشرط كونه بمشهد شهود

لدفع الإنكار إن وقع.

وشرط المعتزلة خمسة.

وذكر بعض الحنفية اشتراط جماعة دون عددٍ مخصوص<sup>(٤)</sup>.

وقال الدسوقي: «اعلم أن الإمامة العظمى تثبت بأحد أمور ثلاثة:

(١) في التعبير بلفظ «وقف» نظر، «وليس لمن كان في بلد الإمام على غيره من أهل البلاد فضلٌ مزية يتقدم بها على غيره في الاختيار، وإنما صار من يحضر ببلد الإمام متولياً لعقد الإمامة عرفاً لا شرعاً، لسبق علمهم بموته؛ لأن من يصلح للخلافة في الأغلب موجودون في بلده». الموسوعة الفقهية الكويتية (٩/٢٧٨).

(٢) نظام الحكم في الإسلام، للحسن السائح (ص ٤٨)، والنظام السياسي في الإسلام، لأبي فارس (ص ٣١٣).

(٣) تاريخ ابن خلدون (١/٢٦١).

(٤) حاشية ابن عابدين = رد المحتار (١/٥٤٩).

إمّا بإيضاء الخليفة الأول لمتأهل لها.

وإمّا بالتغلب على الناس؛ لأن من اشتدت وطأته بالتغلب وجبت طاعته. ولا يُراعى في هذا شروط الإمامة؛ إذ المدار على درء المفسد وارتكاب أخف الضررين.

وإمّا ببيعة أهل الحل والعقد، وهم من اجتمع فيهم ثلاثة أمور:

العلم بشروط الإمام.

والعدالة.

والرأي.

وبيعة أهل الحل - كما في ح - بالحضور، والمباشرة بصفقة اليد، وإشهاد الغائب منهم<sup>(١)</sup>.

وقال الرملي شارحاً قول النووي: «وتنقذ الإمامة» بطرق:

أحدها (بالبيعة) كما بايع الصحابة أبا بكر رضي الله تعالى عنهم.

(والأصح) أن المعتبر هو (بيعة أهل الحل والعقد من العلماء، والرؤساء، ووجوه الناس الذين يتيسر

اجتماعهم) حالة البيعة بلا كلفة عرفاً كما هو المتجه؛ لأن الأمر ينتظم بهم، ويتبعهم سائر الناس.

ويكفي بيعة واحدٍ انحصر الحلُّ والعقدُ فيه.

والثاني: يُعدُّ كونهم أربعين كالجمعة.

والثالث: يكفي أربعة، أكثر نُصِبَ الشهادة.

والرابع: ثلاثة؛ لأنها جماعة لا تجوز مخالفتهم.

والخامس: اثنان؛ لأنهما أقل الجمع على قول.

والسادس: واحد. وعلى هذا يُعتبر في الواحد كونه مجتهداً<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو يعلى: «والإمامة تنقذ من وجهين:

أحدهما: باختيار أهل الحل والعقد.

والثاني: بعهد الإمام من قبل.

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٤/٢٩٨).

(٢) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج (٧/٤١٠). وانظر الأحكام السلطانية للماوردي: فصل في كيفية انعقاد الإمامة (ص ١٦ - ١٧).

فأمّا انعقادها باختيار أهل الحل والعقد فلا تنعقد إلا بجمهور أهل الحل والعقد. قال أحمد - في رواية إسحاق بن إبراهيم -: الإمام الذي يجتمع قول أهل الحل والعقد عليه، كلهم يقول: هذا إمامٌ. وظاهرُ هذا أنها تنعقد بجماعتهم<sup>(١)</sup>.

هذه أقوال فقهاء المذاهب الأربعة، الذين نصّوا على الحضور والصفقة باليد منهم: الدسوقي، والتصريح بالحضور تحصيل حاصل، فمثل هذا الأمر الجلل لا يتم إلا بحضور ومباشرة، بغضّ النظر عن عدد الذين يقومون بذلك.

أما الصفقة باليد فليست شرطاً، والمعوّل على القبول والإيجاب، ونصّ فقيه حنبلي على عدم وجوب الصفقة باليد كما سيأتي، ثم إن البيعة عن بُعد لشخص الإمام المختار لم تكن متصورةً في الماضي، ولهذا قال العلماء: الذي يأخذ البيعة من المسلمين هو الإمام في حاضرة الدولة، أما في الأقاليم البعيدة فقد يأخذها هو، أو يأخذها من ينيبه عنه<sup>(٢)</sup>.

وهل يُشترط حضور شهود على البيعة؟

هذا ممّا اختلف فيه أيضاً، يقول الجويني: «إن الأئمة كما اختلفوا في عدد العاقد اضطربوا في اشتراط حضور الشهود:

فرأى بعضهم أنّ حضور الشاهد ليس شرطاً.

وشرط آخرون حضور الشهود، وهو اختيار القاضي أبي بكر.

واحتج هؤلاء بأن قالوا: لو كانت البيعة تنعقد سرّاً، لعقد من هو من أهل الحل والعقد، وإن لم يشهد العاقد والمعقود له شهوداً.

وزيّف القاضي هذا المذهب الأول، وتناهى مبالغاً في الرد على معتقده، وسلك مسلك القطع فيما زعم فقال: لو استخلى عمرٌ بالبيعة لأبي بكر لما استقرت الإمامة إذ لو كانت تستقر وتثبت على هذا الوجه، لما حضرا السقيفة، ولبادر عمرٌ عقد البيعة لأبي بكر قبل حضور الأشهاد.

ثم الذين صاروا إلى منع عقد الإمامة على الاستخلاء اختلفوا:

فذهب بعضهم إلى أنه يكفي حضور شاهدين، كعقد النكاح.

ولم يكتف القاضي بالشاهدين، بل اشترط أن يشهد الأمر أقوامٌ يقع بحضورهم الإشاعة والنشر والإذاعة.

(١) الأحكام السلطانية (ص ٢٣).

(٢) النظام السياسي في الإسلام، لأبي فارس (ص ٧٥).

ولا ينتهي الأمر عندي إلى حدّ القطع في الرد على من يصير إلى انعقاد الإمامة في الاستخلاء، وما تعلق به القاضي من أن عمر لم يبايع أبا بكر في الخلوة. قلنا: يمكن حمل ذلك على وجه في الاستصواب، فإنه لو عقد سرًّا فربما يتفق عقد في العلانية جهراً، وعقد السرّ سابق، وكان الشرع يقتضي تقديم عقد السر. ثم ربما كان الأمر ينجز إلى إنكار وجحود ونزاع في مقصود، ومس الحاجة إلى شهود. وقد ندبنا إلى الإشهاد على البيوع، فكان تأخير عقد البيعة إلى الإعلان لهذا الشأن.

فأمّا لو فرض رجلٌ عظيمُ القدر، رفيعُ المنصب، ثم صدرت منه بيعَةٌ لصالح لها سرًّا، وتأكدت الإمامة لهذا السبب بالشوكة العظمى، فلست أرى إبطال الإمامة والحالة هذه قطعاً<sup>(١)</sup>.

وقد ختم الجويني كلامه على هذه المسألة بقوله جامعاً دالّة، وهي قوله: «ولكن المسألة مظنونة مجتهدٌ فيها، ومعظم مسائل الإمامة عريّة عن مسلك القطع، خلية عن مدارك اليقين»<sup>(٢)</sup>.

وإذا جمعنا هذا - وهو أن مسائل الإمامة خالية من أدلة قاطعة متيقنة - إلى قول ابن النجار الفتوحى الحنبلي: «وصفة العقد: أن يقول له كلُّ من أهل الحل والعقد: قد بايعناك على إقامة العدل والإنصاف، والقيام بفروض الإمامة. ولا يحتاج مع ذلك إلى صفقة اليد»<sup>(٣)</sup> جاز لنا أن نخرج بالنتيجة الآتية:

إن لكل عصر خصائصه، ولكل مستجد طرّقه، واليوم إذا أريد تنصيب إمام وقد وقع الاتفاق عليه بولاية عهد - كما في الأنظمة الملكية -، أو بفوز في اقتراع - كما في الأنظمة الجمهورية - فمن الممكن أن تتم البيعة عن بُعد بوسائل العصر المتاحة، وهذا يتيح للشعب كله أن يبايع، ولا يلزم إسهاد شهود معينين، فالشعب كله سيكون شاهداً على ذلك الاختيار، وتلك البيعة.

وإذا قيل: قد بايع الصحابة رسول الله ﷺ بالمصافحة.

قلنا: وبايع النساء من غير مصافحة.

فعن عائشة رضي الله عنها، زوج النبي ﷺ قالت: كانت المؤمنات إذا هاجرن إلى النبي ﷺ، يمتحنهن بقول الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مَهْجِرَاتٍ فَاْمْتَحِنُوهُنَّ﴾ [المتحنة: ١٠] إلى آخر الآية. قالت عائشة: فمن أقر بهذا الشرط من المؤمنات فقد أقر بالمحنة، فكان رسول الله ﷺ إذا أقرن بذلك من قولهن قال لهن رسول الله ﷺ: (انطلقن فقد بايعتكن). لا والله ما مست يد رسول الله ﷺ يد امرأة قط، غير أنه بايعهن بالكلام، والله ما أخذ رسول الله ﷺ على النساء إلا بما أمره الله، يقول لهن إذا أخذ عليهن: (قد بايعتكن) كلاماً<sup>(٤)</sup>.

(١) غياث الأمم في التياث الظلم (ص ٧٣ - ٧٥).

(٢) غياث الأمم في التياث الظلم (ص ٧٥).

(٣) شرح منتهى الإرادات لابن النجار = معونة أولي النهى (١٠/٥٢٣).

(٤) صحيح البخاري (٢٠٢٥/٥).

وأنا ب عنه عمر بن الخطاب في ذلك أيضًا:

عن أم عطية، قالت: «لما قدم رسول الله ﷺ المدينة، جمع نساء الأنصار في بيت، ثم بعث إليهن عمر ابن الخطاب، قام على الباب، فسلم، فرددن عليه السلام، فقال: أنا رسول رسول الله إلكن، قلنا: مرحبًا برسول الله، ورسول رسول الله، قال: تبايعن على أن لا تُشركن بالله شيئًا، ولا تزنين، ولا تقتلن أولادكن، ولا تأتين بهتان فتفترينه بين أيديكن وأرجلكن، ولا تعصينه في معروف؟ «قلنا: نعم، فمددنا أيدينا من داخل البيت، ومد يده من خارج البيت»<sup>(١)</sup>.

وإنما ذلك عُرفٌ، إذ كان البيع والشراء بصفقة يد البائع ويد المشتري، ولم نجد من يشترط هذا في البيوع، وإنما المعوّل على اللفظ، فكذلك الأمر هنا.

وعلى هذا العرف يُحمل قول النووي في شرح حديث عائشة:

«فيه أن بيعة النساء بالكلام من غير أخذ كف، وفيه أن بيعة الرجال بأخذ الكف مع الكلام»<sup>(٢)</sup>. وإلا فلو تُراه بايع من غير أخذ كف لم تلزمه البيعة؟ هذا لا قائل به. على أن كلام النووي ليس فيه سوى ذكر هذا (ذكر المصافحة) من غير نصّ على وجوب أو اشتراط.

وقد حمل السفاريني أخذ الكف على التبرك، فقال في شرح قول الصحابية أميمة بنت رقيقة: «يا رسول الله بايعنا»<sup>(٣)</sup> فقال: «المبايعة عبارة عن المعاهدة سُميت بذلك تشبيهاً بالمعاهدة المالية، ومقصودها هنا: بايعنا بيدك الشريفة وتحصل لنا بركة ذلك»<sup>(٤)</sup>.

وأما حديث عبد الله بن عمرو: «ومن بايع إمامًا، فأعطاه صفقة يده، وثمره قلبه، فليطعه إن استطاع»<sup>(٥)</sup>. فقد قال ابن الجوزي: «قوله: «من بايع إمامًا فأعطاه صفقة يده، وثمره قلبه» صفقة اليد: المبايعة، وثمره القلب: الإخلاص في المعقد والمعاهدة»<sup>(٦)</sup>. فأنت تراه حملها على حقيقتها هنا فقال: الصفقة المبايعة، ولم يقل: المصافحة.

وقال ابن الأثير: «(صفقة يده): كناية عن البيعة والعهد، وذلك أن العادة في التبايع والبيعة: أن يطرح المشتري يده في يد البائع، وكذلك عند البيعة، ويصفق أحدهما يده على الآخر، هذا هو الأصل»<sup>(٧)</sup>.

وقال المظهري: «(الصفقة): العقد، وسُمي العقد صفقة لأن التصفيق ضرب اليد باليد، وعادة المتعاقدين والمتبايعين أن يأخذ أحدهما يد الآخر، فلهذا سُمي العقد والبيعة صفقة»<sup>(٨)</sup>.

(٢) شرح النووي على مسلم (١٣/١٠).

(٤) نفاثات صدر المُكمد وقرة عين المُسعد (٢/٩٢٧).

(٦) كشف المشكل من حديث الصحيحين (٤/١٢٤).

(٨) المفاتيح في شرح المصابيح (٤/٢٩٥).

(١) مسند أحمد (٣٤/٣٩٤).

(٣) مسند أحمد (٤٤/٥٥٦).

(٥) صحيح مسلم (٣/١٤٧٣).

(٧) جامع الأصول (٤/٦٨).



وذهب شارح غيرهم إلى الاشتراط:

قال القرطبي: «قوله: «ومن بايع إماماً فأعطاه صفقة يده وثمرة فؤاده» يدل على أن البيعة لا يُكتفى فيها بمجرد عقد اللسان فقط، بل لابد من الضرب باليد، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن الملك: «أو (صفقة يده) كناية عن المال»<sup>(٢)</sup>. وهذا غريب<sup>(٣)</sup>!

وقد تركت المصافحة من عهد بعيد، يقول ابن خلدون:

«وأما البيعة المشهورة لهذا العهد فهي تحية الملوك الكسروية من تقبيل الأرض، أو اليد، أو الرجل، أو الذيل، أطلق عليها اسم البيعة التي هي العهد على الطاعة مجازاً لما كان هذا الخضوع في التحية والتزام الآداب من لوازم الطاعة وتوابعها، وغلب فيه حتى صارت حقيقة عرفية، واستغنى بها عن مصافحة أيدي الناس التي هي الحقيقة في الأصل»<sup>(٤)</sup>.

وحتى لو قلنا بقول من اشترط صفقة اليد، فإن هذا قد يُترك لدواعٍ أخرى كالحرص في ذلك، وما يتطلبه هذا من إعدادٍ ووقتٍ وترتيبٍ أمنيٍّ وغيره.

ومما ينبغي أن يُذكر هنا أنّ رسول الله ﷺ بايع عن عثمان في الحديبية، قال ابن عبد البر: «بايع رسول الله ﷺ عن عثمان حينئذ بإحدى يديه الأخرى، ثم أتاه الخبر بأن عثمان لم يقتل، وما كان سبب بيعة الرضوان إلا ما بلغه ﷺ من قتل عثمان، وروينا عن ابن عمر أنه قال: يد رسول الله ﷺ لعثمان خيرٌ من يد عثمان لنفسه»<sup>(٥)</sup>.

وجاء في حديث ابن عمر: وأما تغيبه عن بيعة الرضوان، فلو كان أحد أعز بطن مكة من عثمان لبعثه مكانه، فبعث رسول الله ﷺ عثمان، وكانت بيعة الرضوان بعد ما ذهب عثمان إلى مكة، فقال رسول الله ﷺ بيده اليمنى: (هذه يد عثمان). فضرب بها على يده، فقال: (هذه لعثمان...)»<sup>(٦)</sup>.

ويؤخذ من هذا بيعة البعيد، والنيابة فيها، من جهة أخرى صرح الفقهاء بجواز استخلاف غائب عن البلد:

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٤/٥٢). ونقله ابن رسلان في: شرح سنن أبي داود (١٦/٦٦٧).

(٢) شرح المصابيح (٤/٢٥٢).

(٣) ولهذا عبر عنه علي القاري في: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٦/٢٤٠٠) بـ: «قيل».

(٤) تاريخ ابن خلدون (١/٢٦١).

(٥) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/١٠٣٨).

(٦) صحيح البخاري (٣/١٣٥٣).

قال الشيخ زكريا الأنصاري: «(ويصح استخلافُ غائبٍ عُلِمَت حَيَاتُهُ) بخلاف ما إذا جُهِلَتْ (ويُستقدم) أي: يُطلب قدومه بأن يطلبه أهل العقد والحل (بعد الموت) أي: بعد موت الإمام (فإن بُعد) قدومه بأن بعدت غيبته (وتضرروا) أي المسلمون بتأخر النظر في أمورهم (عُقِدَتْ) أي: الخلافة، أي: عقدها أهل العقد والحل (لنائبٍ) عنه بأن يبايعوه بالنيابة دون الخلافة (وينعزل بقدمه)»<sup>(١)</sup>.

وإذا جاز الاستخلافُ هكذا فأن تجوز البيعةُ عن بُعد عبر هذه الوسائل أولى.

وبعد: فغنيٌّ عن البيان أن الكلام هنا كله في إمامٍ شرعيٍّ ظاهرٍ، لا غير، فلا يُحمل شيء منه على غير ذلك.



(١) أسنى المطالب في شرح روض الطالب (٤/١١٠).

## المبحث الرابع

بيان الأحكام الشرعية المتعلقة بنقل المنكرات، والمعلومات الكاذبة، وبثها ونشرها وتسجيلها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، سواء أكان ذلك لغرض إنكار المنكرات، أم إشاعتها ونشرها

من المتفق عليه بين علماء المسلمين تحريم نقل المنكرات والمعلومات الكاذبة، وبثها ونشرها وتسجيلها بأي وسيلة من الوسائل، ويضاعف وزر القائم بهذا إذا استعمل وسائل التواصل الاجتماعي اليوم لهذه الأغراض الفاسدة؛ لانتشارها ورواجها وسيرها في الآفاق، ووقوع الضرر بها على نطاق واسع لا حدود له. وحسبنا قول الله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النور: ١٩].

وكذلك حديث رؤيا النبي ﷺ الملكين: «رأيت الليلة رجلين أتياني، فأخذا بيدي، فأخرجاني إلى أرض فضاء، أو أرض مستوية، فمرا بي على رجل، ورجل قائم على رأسه بيده كلوب من حديد، فيدخله في شدقه، فيشقه، حتى يبلغ قفاه، ثم يخرج به فيدخله في شدقه الآخر، ويلتئم هذا الشدق، فهو يفعل ذلك به، قلت: ما هذا؟ قالوا: انطلق، فانطلقت معهما».

وفيه: «أما الرجل الأول الذي رأيت فإنه رجل كذاب، يكذب الكذبة فتحمل عنه في الآفاق، فهو يصنع به ما رأيت إلى يوم القيامة، ثم يصنع الله به ما شاء»<sup>(١)</sup>.

وجملة «فتحمل عنه في الآفاق» تنطبق اليوم على الوسائل العصرية أشد انطباق.

وقد عدّ العلماء في الكبائر: شهادة الزور، وقذف المحصنات، والكذب، والنميمة، وأذية المسلمين وشتمهم، وأذية أولياء الله تعالى ومعاداتهم، وسب أكابر الصحابة، وسب الأنصار في الجملة، والدعوة إلى ضلالة، والجدال والمرء<sup>(٢)</sup>.

ومما يؤسف له أشد الأسف أننا نجد هذا كله اليوم شائعاً ذائعاً في وسائل التواصل.

وهذه جملة من الآيات والأحاديث في تحريم ذلك:

(١) مسند أحمد (٣٣/٣٣٥ - ٣٣٦).

(٢) ينظر: كتاب الكبائر للإمام الذهبي.

## شهادة الزور:

قال الله تعالى: ﴿فَأَجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ [الحج: ٣٠].

وعن عبد الرحمن بن أبي بكره عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟ ثلاثاً. قلنا: بلى يا رسول الله. قال: الإشراك بالله، وعقوق الوالدين. وكان متكئاً فجلس فقال: ألا وقول الزور، وشهادة الزور، فما زال يكررها حتى قلنا: ليته سكت<sup>(١)</sup>.

## قذف المحصنات:

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لَعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ٢٣].

وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: اجتنبوا السبع الموبقات. قالوا: يا رسول الله، وما هن؟ قال: الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات<sup>(٢)</sup>.

## الكذب:

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ﴾ [المؤمن: ٢٨].

وعن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: إن الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى الجنة، وإن الرجل ليصدق حتى يكتب صديقاً. وإن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، وإن الرجل ليكذب حتى يكتب عند الله كذاباً<sup>(٣)</sup>.

## النميمة:

قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُطْعَمْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ \* هَمَّازٍ مَشَّاءٍ بِنَمِيمٍ﴾ [القلم: ١٠، ١١].

وعن حذيفة قال: سمعت النبي ﷺ يقول: لا يدخل الجنة قتات<sup>(٤)</sup>.

## أذية المسلمين وشتمهم:

قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾

[الأحزاب: ٥٨].

(١) الجمع بين الصحيحين للحميدي (١/٣٦٤).

(٢) الجمع بين الصحيحين للحميدي (٣/١١١).

(٣) الجمع بين الصحيحين للحميدي (١/٢٣٢).

(٤) الجمع بين الصحيحين للحميدي (١/٢٨١). وفي أفراد مسلم عن أبي وائل عن حذيفة مثله، إلا أنه قال: نَمَام.

وعن عائشة: قال رسول الله ﷺ: «إن شر الناس يوم القيامة من تركه الناس اتقاء شره»<sup>(١)</sup>.

**أذية أولياء الله ومعاداتهم:**

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ﴾ [الأحزاب: ٥٧].

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله قال: من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب»<sup>(٢)</sup>.

**الدعوة إلى ضلالة:**

عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً، ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه، لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً<sup>(٣)</sup>.

وعن جرير قال: قال رسول الله ﷺ: من سن في الإسلام سنة حسنة، فله أجرها، وأجر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أجورهم شيء، ومن سن في الإسلام سنة سيئة، كان عليه وزرها، ووزر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شيء<sup>(٤)</sup>.

**الجدال والمراء واللدد:**

قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِ ۖ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ۗ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ﴾ [البقرة: ٢٠٤، ٢٠٥].

وعن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم»<sup>(٥)</sup>.

وعن عبد الله بن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من حالت شفاعته دون حدٍّ من حدود الله، فقد ضادَّ الله، ومن خصم في باطلٍ وهو يعلمه، لم يزل في سخطِ الله حتى ينزع، ومن قال في مؤمن ما ليس فيه، أسكنه الله ردغة الخبال حتى يخرج مما قال»<sup>(٦)</sup>.

**وهل يجوز نشر منكر لإنكاره؟**

الجواب هو: أن الابتداء بنشر هذا المنكر لإرادة إنكاره غير جائز؛ لما فيه من ترويجه وبلوغه من لم

يسمع به.

(٢) صحيح البخاري (٥/٢٣٨٤).

(٤) صحيح مسلم (٢/١٣٠٣).

(٦) سنن أبي داود (٥/٤٥٠)، (٣٥٩٧).

(١) الجمع بين الصحيحين للحميدي (٤/١٤٤).

(٣) صحيح مسلم (٤/٢٠٦٠).

(٥) الجمع بين الصحيحين للحميدي (٤/١٦٠).

وهناك زيوف مستقبحة، وأضاليل مستهجنة، وأقوال رعناء، تظهر بين حين وآخر، يراد منها شغل المسلمين بها، ومثل هذه فالأسدُّ والأفضلُ فيها هجرُها وإماتتها ومعاملة مثيرها بعكس غرضه الفاسد، وقد ظهرت رسومٌ تافهة في جرائد أو مجلات لا يؤبه لها، ثم انتشرت انتشار النار في الهشيم نتيجةً لطريقة معالجة بعض المستنكرين لها، ولو تركت لماتت في يومها.

قال الشاعر:

كَلَّمَا خِفْتَ مِنْ لَيْئِمٍ جَوَابًا      فَأَطَلْتَ السَّكُوتَ عَنْهُ غَمَمَتَهُ<sup>(١)</sup>

وقالوا:

ذُمَّ مَنْ كَانَ خَامِلًا إِطْرَاءً

وشتم رجلٌ آخر فلم يرد عليه، فقليل له في ذلك، فقال: أرأيت لو نبحك كلبٌ أتنبحه، أو رمحك حمائرٌ أكنت ترمحه؟!

وقال آخر:

وقد ينبح الكلبُ النَّجوم ودونها

وقال آخر:

وما كلُّ كلبٍ نابحٍ يستفزني      ولا كلما طنَّ الذبابُ أراعُ

وقال شاعر:

شاتمني عبدُ بني مسمع      فصنْتُ منه النَّفس والعِرضَا  
ولم أجه لاحتقاري له      من ذايعضُّ الكلب إن عضًّا؟

وقال عليُّ بن الجهم:

بلاء ليس يشبهه بلاءٌ      عداوةٌ غير ذي حسبٍ ودينِ  
ينيلك منه عرضًا لم يصنه      ويرتعُ منك في عرضٍ مصونِ

وقال شاعر:

أو كلما طنَّ الذبابُ زجرته      إنَّ الذباب إذا عليُّ كريمٌ<sup>(٢)</sup>

(١) محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء (١/٤٦٦).

(٢) محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء (١/٤٦٦).

والذي أميل إليه فيما يتعلق بسخافات السخفاء في الشرق والغرب: إمامتها بهجرها تمامًا، وعدم الالتفات إليها مطلقًا.

ويجب تنزيه الشرع الشريف، والجناب المحمدي العالي عن تلك الترهات والسفالات.

روى أبو نعيم في «حلية الأولياء»<sup>(١)</sup> عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «إن الله عبادًا يُمَيِّتُونَ الباطل بهجره، ويحيون الحق بذكره». وهذه كلمة فيصلُ بابها.

فأما إذا شاع منكرٌ ينطوي على مخاطر حقيقية فالرد عليه متعينٌ في حدوده، ونجد في كتاب الله تعالى حكاية منكرٍ غير قليل رُدَّ عليه وفُند وكُشف زيفه.

وما كان قد بُيِّن في القرآن والسنة مما هو واضح قريب للناس فلا داعي لتكلف رده، وحسبنا ما ورد فيهما.

وما استجد من شبهاتٍ أو ما غمض منها فالرد عليها نصيحةٌ لله ورسوله وللمؤمنين.

وكل ذلك في نطاق الحذر والحكمة وعدم الانسياق مع المقاصد الخبيثة، والكيد الحاقد، والتربص المتشيطان.

ويُنصح أن تشرح الحقائق الدينية من غير أن تكون في سياق رد أو كشف شبهة؛ دفعًا لما قد يترك هذا في نفس المتلقي من شكوك أو حيرة.

وللقرآن الكريم في معالجة أنواع الإشاعات وهي أربع: (الإشاعة المنفردة. المفترقة. المثبطة. اللاأخلاقية) طرقٌ وقائيةٌ، وطرقٌ علاجيةٌ مباشرةٌ، فليُستفد من هذه الطرق، فهي من خير الوسائل<sup>(٢)</sup>.

ومن مكملات الموضوع النظر في المواد الآتية في «الموسوعة الفقهية الكويتية»: (إرجاف ٣/ ٨٠)، (إساءة ٣/ ١٤١)، (إشاعة ٤/ ٢٨٥)، (إشهار ٥/ ٤٨)، (إغراء ٥/ ٢٦٥)، (افتراء ٥/ ٢٧٦)، (إهانة ٧/ ٩٩)، (تحريش ١٠/ ١٩٤)، (تحريض ١٠/ ١٩٦)، (تحقير ١٠/ ٢٢٩)، (تخيب ١١/ ١٨)، (تخذيل ١١/ ٣٨).



(١) (١/ ٥٥).

(٢) ينظر: منهج القرآن في مكافحة الإشاعة للدكتور محمد عياش، مجلة الأحمدية، العدد الخامس، المحرم سنة (١٤٢١)، نيسان عام (٢٠٠٠)، (١٣٥ - ١٧٠).

## المبحث الخامس

### بيان أهم ضوابط استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في ضوء الأصول العامة للشريعة

المتابع لواقع وسائل التواصل الاجتماعي اليوم يجد نفسه أمام بحر هائج من الأخبار، والقصص، والفتاوى، والدروس، وإذا لم يضبط الإنسان نفسه، ولم يرتب وقته، ولم يحرص على أهل بيته ومن يعول سيغرق في هذا البحر بلا شك.

ومن المهم للمسلم جدًّا إذا كان مُرسلاً أو مُتلقيًا أن يلتزم بمبدأي (التوثيق، والتوثيق) في جميع ذلك. والتوثيق: إرادة المرء الوصول إلى ما يتأكد به من صحة الخبر، أو المعلومة، أو المبدأ، أو الاعتقاد. والتوثيق: قيامه بذكر الأدلة على ذلك، وهذه الأدلة متنوعة متعددة، على حسب المجال الذي يُقصد، فهناك أدلة من الكتاب والسنة، وتُطلب هذه في مجال الاعتقاد، ثم إن هذه الأدلة قد تكون أخبار آحاد، وقد تكون متواترة.

والذي يعيننا هنا عزو النقول، وذكر المصادر، وردُّ الأقوال إلى قائلها، والأخبار إلى ناقلها، والآراء إلى مُورديها، وهكذا<sup>(١)</sup>.

وهناك فرقٌ بين التوثيق العلمي وغيره، فالتوثيق في البحث ذكر المصادر، والتوثيق في الإعلام نقل الخبر بالصوت والصورة، والتوثيق في الاجتماعات بكتابة المحاضر، والتوثيق في المحاكم بإثبات شهادات الشهود، وهكذا<sup>(٢)</sup>.

التوثيق موضوعٌ جميلٌ، وثقيلٌ في الوقت نفسه، وأقول ابتداءً: نحن أمة البرهان، والله عز وجل قال: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾ [البقرة: ١١١].

(١) يُنظر: عزو النقول والاعتراف بالفضل عند علماء المسلمين، في صدر تحقيق كتاب: البارقي في قطع السارق، للسيوطي، بقلم معدّ البحث.

(٢) جاء في: مصطلحات الكتاب العربي المخطوط، ص (١٢٣): «التوثيق: ... هو اليوم مجموعة العمليات والأساليب الفنية اللازمة، التي تختصر في جمع الوثائق وتنظيمها ووضعها رهن إشارة الباحثين وهو الإعلام».



هذه الآية أحدثت في وعي الأمة الكثير، وكما نعلم فإن القرآن الكريم هو المؤسس للشخصية العلمية والعملية والنفسية لهذه الأمة، وكل آية بل كل لفظة كانت تنزلُ كانت تحفرُ في نفوس المتلقين، وكانت تؤسس لمنهج، يعي هذا من يعيه، ويغفل عنه من يغفل عنه.

فهذه الآية بدأت بتأسيس منهج جديد في الفكر الإنساني العربي في ذلك الوقت، ثم توسع هذا إلى حيث وصلت هذه الآية، تؤسس لمنهج الدليل والبرهان، بالألا يُقبل شيء إلا ببرهان، والبرهان من البره وهو: البياض، فلا بد بأن يكون هنالك وضوحٌ، ولا بد أن يكون هنالك شيء مقنعٌ، لا بد أن تكون هنالك حجةٌ، كيف يستمسك الإنسان بما يعتقد أو بما يرى إذا لم يكن هنالك ما يسندُه ويؤيده؟

﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾ فلا بد من البرهان والدليل في كل شيء، ومصادر المعلومات التي نتعامل معها هي كالدليل، عندما تأتي بمعلومة لا بد أن تأتي لها بمصدر، هذا المصدر هو دليلها، ومن هنا نشأت قاعدة عظيمة تلخصُ منهجاً علمياً دقيقاً وهي ما قاله العلماء: «إن كنت ناقلًا فالصحة، وإن كنت مدعيًا فالدليل». وقال الشيخ ابن تيمية في كتابه «مقدمة في أصول التفسير»<sup>(١)</sup>: «العلم إما نقلٌ مُصدّق، وإما استدلالٌ مُحقّق».

والصحة والدليل كلاهما ممّا نحتاج إليه في تعاملنا مع وسائل التواصل؛ لأنّ الإنسان ما بين أن يكون ناقلًا، وما بين أن يكون مدعيًا، فإن كان ناقلًا فلا بد أن يكون نقله صحيحًا دقيقًا، وأن يؤدي الأمانة فيما نقل، وإن كان مدعيًا فلا بد أن يكون متحفزًا متوثبًا جاهزًا للاستدلال على ما يقول، فلا يُقبل كلام ليس له مصدرٌ أو مرجعٌ أو دليلٌ.

ومن فوائد نسبة القول إلى مصدره أنه يُشعر ابتداءً بقيمة المقول أو المنقول، ولهذا فضّل العلماء أن يُبدأ بذكر الكتاب، فنقول مثلاً: «قال الذهبي في «تذكرة الحفاظ»: كذا... فإذا قلت (الذهبي) فقد أخذنا انطباعًا عاجلاً عن هذا القول الذي سيُقال، وإذا ذكرت كتابه عرفنا أيضًا طبيعة المقول، وعرفنا كذلك قيمة هذا القول بصورة عامة.

ومن أساسيات الموضوع الذي نتناوله مبدأ شرعيّ إسلاميّ قرآنيّ عظيمٌ وهو الأمانة.

وأقول مرة أخرى: كما أن قوله تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾ أسس لقاعدة البرهان فهناك آية أخرى تؤسس لقاعدة أخرى، ولمفردة أخرى عظيمة في حياة الناس جميعًا بلا استثناء وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]، فإذا نقلت نقلًا أو استشهدت بشيء عليك أن تعزو، وأن تكون أمينًا في نسبة هذا المقول أو المنقول إلى صاحبه؛ لأنّ الله فرض علينا أداء الأمانة، وهذا من الأمانة.

(١) مقدمة في أصول التفسير، ص (٢٠).

وأيضاً لدينا أدلة أخرى تؤسس للمنهج، وهو عدم الحسد، ولكن ما علاقة عدم الحسد والنهي عن الحسد بهذا؟

أقول: من ادعى قولاً ليس لك فكأنما حسد صاحبه، ولم يرض أن يكون معزواً إليه، أو أن يكون هو صاحبه، أو أن يكون هو الذي انبثق في ذهنه وخاطره، فادعاه لنفسه، وهذا لا يجوز.

العلوم هبة من الله، والأفكار والخواطر فيها هبة من الله، قال عليه الصلاة والسلام: «بلغوا عني ولو آية»<sup>(١)</sup>، وقال: «رُبَّ مبلِّغٍ أوعى من سامع»<sup>(٢)</sup>، اثنان يسمعان آية أو حديثاً أو قولاً فيفهم هذا منه شيئاً ويفهم هذا منه شيئاً، أو يفهم الأول ولا يفهم الثاني، وربما فهم المبلِّغ أشياء لم يفهمها المؤدِّي أصلاً.

والكلام رزق، فنجد أحياناً بعض الأساتذة يكون له تلاميذ ينشرح إليهم، فإذا جاؤوا إليه تدفق ذهنه بالكلام، وبعض الأساتذة يأتي إليه طالبٌ لا يرتاح إليه فيشعر بالإغلاق.

كان سيويوه إذا دخل على شيخه الخليل بن أحمد يرحب به ترحيباً جميلاً ويقول له: «مرحباً بزائر لا يُمل»<sup>(٣)</sup>.

وكان ابنُ ناصر السلامي - محدثُ بغداد في القرن السادس - يقول عن تلميذه ابن الجوزي: «إذا قرأ عليّ فلانٌ استفدتُ بقرائه، وأذكرني ما قد نسيته»<sup>(٤)</sup>، فالطالب النابغ أو الذكيُّ سببٌ في تدفُّق علم الأستاذ.

فهذه الأفكار والخواطر والعلوم هي مواهب، ومن شُكر النعمة، وإعطاء الحق لأصحابه أن لا يُعتدى على مواهب الله، فالله عز وجل هو الذي خصَّ إنساناً بهذه الانبثاق<sup>(٥)</sup>، فمن لم ينسب القول إلى قائله أو المنقول إلى ناقله فكأنما اعتدى على مواهب الله التي آتاها هذا الإنسان، وكأنما حسده ولم يرض أن يكون ذلك الإنسان هو القائل أو هو الذي سبق إلى هذا، والأصل أن يُعترف لكل ذي حقٍّ بحقه، ومن جميل تاريخنا أن العلماء كانوا ينصُّون في كثير من الأحوال عندما يذكرون بعض الكتب يقولون: «وهذا لم يُسبق إليه»، وهذا من الاعتراف الجميل بالجميل؛ لأن الله عز وجل رزقنا هذا العلم وهذا الفهم من خلال عقل هذا الإنسان وقلبه، فنحن نشكره ونذكره، ونثني عليه، ونعزو إليه ما قال.

(١) رواه البخاري (١٢٧٥/٣).

(٢) رواه البخاري (٦٢٠/٢).

(٣) انظر: معجم الأدباء (٢١٣٤/٥).

(٤) الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب (٤٨٩/٢).

(٥) حتى إن ابن الجوزي سمى كتاباً له: صيد الخاطر، وكأنه يقول: الخاطرة كالطير، وهذا الطير إن لم تكن صياداً ماهراً ذهب عنك وابتعد، فكن صياداً ماهراً في اقتناص الفكرة وتدوينها.

### التوثيق من النصوص الإلكترونية:

الكلام على التوثيق من النسخ الإلكترونية طويل ومتفرع:

فما ضوابطه؟

وما المحاذير المترتبة عليه؟

وهل يمكن أن نثق بهذه النصوص الإلكترونية أم لا؟

الحقيقة نستطيع أن نقول: نعم، ونستطيع أن نقول لا، و(لا) هي الأكبر والأكثر؛ لأن هنالك تغييراً، هنالك أخطاء، هنالك تحريف وتصحيف، فلا يمكن التوثيق، ولا بد من العودة إلى النص المطبوع الصحيح والسليم الذي نتأكد منه.

البرامج الإلكترونية ضرورة العودة إلى النسخ الورقية ومطابقة النقول بها، ولا سيما عند الشك وملاحظة خلل أو زلل في سياق الكلام وسباقه، ومن المعلوم وجود أخطاء غير قليلة في إدخال الكتب، غير الأخطاء المطبعية السابقة، فيجب على الباحث الحذر والتأني والتأكد من سلامة ما ينقل، ولا سيما في حالة القص التي أتاحتها البرمجة الحديثة.

وأبته بهذه المناسبة إلى ضرورة قراءة مقدمات الكتب التي نرجع إليها وننقل منها، ويكاد أن يكون هذا اليوم عند التعامل مع البرامج الإلكترونية مفقوداً، وهذا يعرّض الباحث إلى أوهام، وأضرب على ذلك مثلاً، هو: أهمية معرفة خطة الإمام ابن حجر العسقلاني في كتابه «الإصابة في تمييز الصحابة»، فليس كل من ذكر فيها من الصحابة، وإنما له اصطلاحٌ بيّنه في مقدمته، ولا بد من استحضاره ومعرفته واعتباره في الإفادة من هذا الكتاب.

### ذكر المصادر:

ذكرُ المصادر من مفاخر التأليف عندنا، وقد كان من منهج العلماء في التوثيق أنهم يذكرون مصادرهم في مقدمات كتبهم إشعاراً بأهمية ذلك، وهم كثر، وتحت يدي نحو ستين علماً منهم<sup>(١)</sup>، وأذكر هنا أسماء عدد منهم للدلالة على أهمية ذكر المصدر، وللاقتداء بهم في التوثيق:

١- الثعلبي (ت ٤٢٧) في «الكشف والبيان في تفسير القرآن».

٢- مكي (ت ٤٣٧) في «الهداية إلى بلوغ النهاية».

٣- الواحدي (ت ٤٦٨) في «السيط».

٤- البغوي (ت ٥١٦) في «التفسير = معالم التنزيل».

(١) انظر: التبيين لمن ذكر مصادرهم من المؤلفين، (مقال) في منصة أريد، نُشر في (٢٩/١١/٢٠٢١م).

٥- ابن الحاج: محمد بن أحمد بن خلف التجيبي القرطبي (ت ٥٢٩) في «المنهاج في بيان مناسك الحاج». ذكر مصادره في آخره، وأسانيده إليها.

٦- ابن عطية (ت ٥٤٢) في «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز».

٧- الأمدي (ت ٥٥٠) في «جواهر الكلام في الحكم والأحكام من قصة سيد الأنام».

٨- ابن معن (ت ٥٧٦) في «المُستصفي في سُنن المصطفى ﷺ».

٩- ابن الجوزي (ت ٥٩٧) في «ذُرر الأثر»، و«الحدائق»، و«جامع المسانيد».

١٠- عبد الغني المقدسي (ت ٦٠٠) في «عمدة الأحكام».

١١- ابن الأثير (ت ٦٠٦) في «النهاية في غريب الحديث والأثر».

١٢- الفاريابي (ت ٦٠٧) في «خلاصة الحقائق لما فيه من أساليب الرقائق» (٢/ ٨٩٢ - ٨٩٨) (١).

١٣- محمد بن عبد الواحد بن إبراهيم الغافقي الملاحى (ت ٦١٩) في «لمحات الأنوار ونفحات الأزهار وري الظمان لمعرفة ما ورد من الآثار في ثواب قارئ القرآن». في أوله وآخره.

١٤- ياقوت الحموي (ت ٦٢٦) في «معجم الأدباء» (١/ ٥ - ٧).

١٥- الضياء المقدسي (ت ٦٤٣) في «السُنن والأحكام».

١٦- الصّغاني (ت ٦٥٠) في «العُباب الزاخر واللباب الفاخر».

١٧- المُنذري (ت ٦٥٦) في «الترغيب والترهيب».

١٨- النووي (ت ٦٧٦) في «تهذيب الأسماء واللغات». وأعطى قائمة لتلميذه ابن العطار بمصادره في «شرح المُهذب» ليكمّله إذا بغته الأجل.

١٩- محب الدين الطبري الشافعي: أحمد بن عبد الله (ت ٦٩٤) في «الرياض النضرة في مناقب العشرة».

٢٠- يوسف بن هلال الحلبي الصفدي (ت ٦٩٦) في تفسيره «كشف الأسرار وهتك الأستار». في أوله وآخره.

٢١- الذهبي (ت ٧٤٨) في «تاريخ الإسلام» (١/ ٥ - ٩) ط دار الغرب، و«المُغني في الضعفاء».

٢٢- السخاوي (ت ٩٠٢) في «القول البديع في الصلّة على الحبيب الشّفيح» في آخره.

٢٣- السيوطي (ت ٩١١) في كتبه الآتية: «الإتقان في علوم القرآن»، و«الاقتراح»، و«أنساب الكُتب» في أنساب الكُتب ص (٤٩ - ٥٠)، و«بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنُّحاة» (في المقدمة والخاتمة)،

و«تاريخ الخلفاء» ص (٣٨) و(٥٦٢)، و«الجامع الصغير في حديث البشير النذير»، و«جمع الجوامع =

الجامع الكبير»، و«جمع الجوامع في العربية»، و«حُسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة» (١/ ٩)،

(١) تَبّه على ذلك قاسم بن قطلوبغا في كتابه: تاج التراجم، ص (٢٨٤). وقد طُبِع بعنوان: خلاصة الحقائق ونصاب غاية الدقائق.

و«الدر المثلث في التفسير المأثور»، و«رفع شأن الحبشان» (ذكر مصدره الأساس)، و«غاية الإحسان في خلق الإنسان»، و«القول المُجمل في الرد على المهمل»، و«الكلام على أول سورة الفتح»، و«اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعية»، و«مُفحِّمات الأقران في مُبهمات القرآن»، و«من وافقت كنيته كنية زوجه من الصحابة»، و«المنجم في المعجم» ص (١٦١ - ١٦٢) و (٢٠١)، و«نواهد الأبيكار وشوارد الأفكار»، و«الوسائل إلى معرفة الأوائل» (ذكر مصدره الأساس).

٢٤- القسطلاني (ت ٩٢٣) في «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري».

٢٥- عبد الحي الكتّاني (ت ١٣٨٢) في «التراتب الإدارية والعمالات والصناعات والمتاجر والحالة العلمية التي كانت على عهد تأسيس المدينة الإسلامية في المدينة المنورة العلمية». ومن التوثيق عزو الآيات والأحاديث، والحذر من إيراد الموضوعات والواهيات والمنكرات، والقصص التالفة والأخبار الساقطة.

واليوم تعج برامجُ القصّاصين العصريين بهذه الموضوعات والقصص والأخبار!

ويمكن تلخيص أهم الضوابط الشرعية في الآتي:

- استشعار مراقبة الله تعالى.

- إخلاص النية.

- الالتزام بالتوجيهات الشرعية.

- الالتزام بمنظومة القيم الإسلامية.

- احترام نعمة الوقت.

- الحرص على أداء الطاعات.

- التثبت من المعلومة قبل إعادة نشرها<sup>(١)</sup>.

التسرع في تفسير القرآن وشرح الحديث النبوي:

ثم أمرٌ من المهم جدًّا أن يُنبه عليه ويُلفت النظر إليه:

وهو عدم الكلام في العلوم الإسلامية بغير علمٍ كافٍ يخوّل الإنسان المشاركة والرأي، ولا سيما تفسير القرآن والأحاديث، والمتابع اليوم لوسائل التواصل يجد جرأة عجيبة - حتى من بعض المحسوسين على الصف العلمي كذلك - في تفسير القرآن، وشرح الأحاديث، وتنزيل الأقوال النبوية التي تتعلق بأشراط الساعة مثلاً على واقع معيّن، من غير تأنٍّ ولا تريثٍ ولا حذرٍ.

(١) انظر: الضوابط الشرعية في استخدام مواقع التواصل والألعاب الإلكترونية (ص ٢٣ - ٣٣).

فمثلاً: هناك تسارع شديد من الوعّاظ وغيرهم لربط ظهور مدينةٍ تحت مياه دجلة في العراق بحديث علامات الساعة، وانحسارِ (الفرات) عن جبل من ذهب، مع أن الحديث يذكر الفرات ولا يذكر دجلة.

أقول: ألا يترث الناس حتى يروا الحقيقة؟

إن تنزيل النصوص على الواقع من غير تروٍّ خطيرٍ، ويضر بالدين نفسه، ويفتح باب السخرية من غير المتدينين... وعلى الوعّاظ والمدونين والمتحدثين باسم الدين ألا يتسرعوا... ولا تغرنهم وسائل التواصل، ولا تكثير المتابعين.

للنصوص حُرمتها فلا يجوز أن نعتدي عليها.

وقد كان أئمة اللغة يحذرون تفسير كلام رسول الله ﷺ، وأضربُ على ذلك مثلاً بواحد منهم:

«قال نصر بن علي: كان الأصمعيُّ يتقي أن يُفسّر حديث رسول الله ﷺ كما يتقي أن يفسر القرآن.

وقال أيضاً: حضرتُ الأصمعي، وقد سأله سائلٌ عن معنى قول الرسول ﷺ: «جاءكم أهلُ اليمن وهم

أبخعُ أنفُسًا»، ما معنى أبخع؟ قال: يعني أقتل، ثم أقبل متندماً على نفسه كاللائم لها، فقلت له: لا عليك،

فقد حدّثنا سفيان بن عيينة، عن أبي نجیح، عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَلِخَعٌ نَفْسِكَ﴾ [الكهف: ٦]،

أي قاتلٌ نفسك، فكأنه سُري عنه»<sup>(١)</sup>.



(١) نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص ٩٩).

## الخاتمة

### مشروع قرارات وتوصيات حول وسائل التواصل الاجتماعي

إنّ مجلس الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي... بعد أن نظر في الدراسات المعروضة حول أحكام وسائل التواصل الاجتماعي وضوابطها، وبعد المناقشة المستفيضة التي تناولت الموضوع من جوانبه المختلفة خلص إلى القول:

أولاً: إنّ وسائل التواصل الاجتماعي تدور حول أربعة أنواع، وهي وسائل التواصل الصوتية (ومن أشهرها: الواتساب، الماسنجر، البوتيم...).

وسائل التواصل الكتابية أو النصية (ومن أمثلتها: الإيميل، الواتساب، الماسنجر).

وسائل التواصل المرئية (ومن أشهرها: الواتساب، الماسنجر، تطبيق بوتيم، تطبيق زووم، قوقل ميت).

وسائل التواصل ثلاثية الأبعاد المرتبطة ببطاقة الهوية الشخصية، وهي آخر ما توصلت له التقنية الحديثة.

ومن الوسائل: (فيسبوك، التيليجرام، الانستغرام، السناب شات، تويتر، اليوتيوب).

ولكل منها فوائد، وسلبيات، وممن الممكن أن يحصل في أكثرها الانتحال والتزوير، على تفاوتٍ

معلوم كثرة وقلة، صعوبة وسهولة.

وربما كانت هذه الوسائل من جملة المقصود بتقارب الزمان في آخر الزمان.

ثانياً: إنّ التواصل حاجة إنسانية فطرية، واستعراض تاريخ التواصل يبين هذا ويؤكده، ويجني الإنسان

من التواصل فوائد كثيرة، والزمن يتطور، ولا يمكن الرجوع إلى الوراء، ولا بد من استيعاب هذا التطور

وضبطه وتأطيره.

ثالثاً: أجاز المجمع سابقاً إجراء العقود بآلات الاتصال الحديثة، بتفاصيل بينها، ومنع عقد «النكاح»

لاشترط الإشهاد فيه، و«الصرف» لاشترط التقابض، و«السلم» لاشترط تعجيل رأس المال.

وقد يسرت التقنية الحديثة حصول الإشهاد على النكاح بصورة رسمية مؤكدة، مزامنة للإيجاب

والقبول، فلم يبق مسوغ للمنع، ويوصي أن تلزم الجهات القضائية بإقامة منصة موحدة مجهزة بتقنية

مسح الوجوه ثلاثية الأبعاد مرتبطة بالهوية الشخصية لإجراء عقود الزواج، وإلزام مؤسسات المنصات

الاجتماعية بربط حساب التواصل الاجتماعي بالهوية الرقمية لمنع الانتحال والتزوير.

ويقع الطلاق، والرجعة، عبر هذه الوسائل إذا كان بالقول - من المطلق والمراجع - بلا خلاف. وإذا كان طلاقاً مكتوباً فيفتقر إلى النية ليُخرجه من الكناية.

وأجازت المعايير الشرعية (التقايض الحكمي) فلم يبق خوفٌ من إجازة الصرف، وعقد السلم.

رابعاً: يحتاج القولُ باعتماد هذه الوسائل في إثبات الدعاوى والأيمان في باب الجنایات والأفضية إلى اجتهاد معاصر، ولا يمكن الآن البتُّ في ذلك، وغاية ما يمكن قوله أنها يمكن أن تعدّ من القرائن، أمّا القذف فيثبت، ويوصي البحث بتخصيص ندوة لدراسة هذا الموضوع بتفصيل، يجاب فيها - فيما يجاب - على هذين السؤالين: هل يمكن أن يعتمد الشهود على هذه الوسائل المعاصرة ليشهدوا؟ وهل يمكن أن تقوم هذه الوسائل مقام الشهود؟

خامساً: يمكن أن تتم بيعة ولي الأمر عبر هذه الوسائل، فليست المصافحة والمباشرة شرطاً متفقاً عليه، وقد تُركت المصافحة المرافقة للفظ البيعة منذ وقت طويل.

سادساً: لا يجوز نقل المنكرات والمعلومات الكاذبة وبثّها ونشرها وتسجيلها عبر هذه الوسائل، ويضاعف إثم من يقوم بهذا بتضاعف الضرر الحاصل بها لسعة انتشارها وكثرة متابعيها، وأمّا نشرها للإنكار فله صور:

- ١- لا يجوز الابتداء بنشر المنكر بغرض إنكاره.
- ٢- الأولى والأفضل في المنكر الزائف إماتته بهجره.
- ٣- يُرد على المنكر الذي ينطوي على مخاطر حقيقية.
- ٤- يُكتفى في المنكر الذي عالجه القرآن وردّته السنّة بما ورد فيهما، ويُحال عليهما.
- ٥- الرد على ما استجد من شبهات، من النصيحة لله ورسوله وللمؤمنين.
- ٦- يراعى الرد ما أمكن بأسلوبٍ شرح الحقائق الدينية دون اعتماد الرد والمناقشة.
- ٧- الاستفادة من طريق القرآن الكريم في مكافحة الإشاعة السيئة.

سابعاً: يجب في استعمال سائر وسائل التواصل الاجتماعي التوثق والتوثيق في النشر والنقل، ولا سيما ما يتعلق بالعلوم الشرعية، وما يؤول إلى الكتاب والسنة، وما يكون بمثابة التوقيع عن الله ورسوله، ولا يجوز تفسير القرآن ولا شرح الأحاديث بالرأي، ويجب التثبت التام في تنزيل أحاديث المستقبل على الواقع.

ثامناً: يجب على الأطراف كافة التثبت من جميع ما يخرج عنها، وما يرد إليها عبر هذه الوسائل، وما يُنسب إليها، وحفظ المراسلات والمعاملات والعقود بصورة سليمة مؤكدة؛ دفعاً لأي احتمالٍ يطرأ من حذفٍ أو تزويرٍ أو تغييرٍ.



## المصادر

- الإثبات في الشريعة الإسلامية، للدكتور محمد الزحيلي، دار المكتبي، دمشق، ط ١ (١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م).
- الأحكام السلطانية للماوردي، تحقيق: عصام الحرساني ومحمد الزغلي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١ (١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م).
- الأحكام الفقهية للتعاملات الإلكترونية، للدكتور عبد الرحمن بن عبد الله السند، دار الوراق، بيروت، دار النبراس، دمشق، ط ١ (١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م).
- أحكام جرائم المعلومات في الفقه الإسلامي والقانون، للدكتور طه الزبيدي، دار النفائس، بيروت، ط ١ (١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧ م).
- اختلاف الأئمة العلماء، لابن هبيرة، تحقيق: السيد يوسف أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ (١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م).
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، دار الجيل، بيروت، ط ١ (١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م).
- أسنى المطالب في شرح روض الطالب، لذكريا الأنصاري، دار الكتاب الإسلامي.
- أعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن القيم، مؤسسة عطاءات العلم، ط ٢ (١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م).
- الأم للشافعي، دار الفكر، بيروت، ط ٢ (١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م).
- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، للمرداوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢.
- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لابن نجيم، دار الكتاب الإسلامي، ط ٢.
- تاج التراجم، لقاسم بن قطلوبغا، دار القلم، دمشق، ط ١ (١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م).
- تاريخ ابن خلدون، دار الفكر، بيروت، ط ١ (١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م).
- التبيين لمن ذكر مصادره من المؤلفين (مقال)، لعبد الحكيم الأنيس، منصة أريد، تاريخ النشر (٢٩/١١/٢٠٢١ م).
- جامع الأصول، لابن الأثير، مطبعة الملاح، دمشق، ط ١.
- الجمع بين الصحيحين، للحميدي، دار ابن حزم، بيروت، ط ٢ (١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م).
- حاشية ابن عابدين، دار الفكر، بيروت، ط ٢ (١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م).
- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، دار الفكر، بيروت.
- حلية الأولياء، لأبي نعيم، مطبعة السعادة، القاهرة.
- الدرر المنتقطة والمسائل المختلطة، لعبد العزيز الديريني، نسخة خطية في مكتبة الأزهر برقم (٩٢٠٩٠).
- الذيل على طبقات الحنابلة، لابن رجب، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١ (١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م).
- رحمة الأمة في اختلاف الأئمة، لمحمد بن عبد الرحمن العثماني، استدرك وعلق عليه هاشم جميل عبد الله، مؤسسة الريان، بيروت، ط ١ (١٤٤٢ هـ - ٢٠٢١ م).
- روضة الطالبين للنووي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٣ (١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م).
- سنن أبي داود، دار الرسالة العالمية، ط ١ (١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م).
- الشرح الصغير للدردير، ضمن حاشية الصاوي، دار المعارف.
- شرح المصابيح لابن الملك، دار النوادر، ط ١ (١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م).
- شرح النووي على مسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢ (١٣٩٢ هـ).

- شرح سنن أبي داود، لابن رسلان، دار الفلاح، مصر، ط ١ (١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م).
- شرح منتهى الإرادات، لابن النجار، تحقيق: ابن دهب، مكتبة الأسد، مكة، ط ٥ (١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م).
- صحيح البخاري، طبعة مصطفى البغا، دار ابن كثير، دمشق، ط ٥ (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).
- صحيح مسلم، طبعة محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الضوابط الشرعية في استخدام مواقع التواصل والألعاب الإلكترونية للدكتور طه الزبيدي، مطبعة أنوار دجلة، بغداد، (٢٠١٨م).
- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية لابن القيم، دار عطاءات العلم، ط ٤ (١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م).
- غياث الأمم في التياث الظلم لإمام الحرمين الجويني، تحقيق: عبد العظيم الديب، مطبعة نهضة مصر، ط ٢ (١٤٠١هـ).
- فتح الباري، لابن حجر، دار المعرفة، بيروت، (١٣٧٩هـ).
- فقه القضاء والدعوى والإثبات، للدكتور محمد الزحيلي، إصدار جامعة الشارقة، ط ٢ (١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م).
- قانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية لدولة الإمارات العربية المتحدة، دار نشر، معهد دبي القضائي، دبي، ط ١ (١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م).
- قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي للدورات (١ - ١٤)، وزارة الأوقاف القطرية، ط ٤ (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م).
- قضايا فقهية معاصرة، للدكتور عبد الحق حميش، إصدار جامعة الشارقة، ط ١ (٢٠١٢م).
- الكبائر للذهبي، تحقيق: محيي الدين نجيب وقاسم النوري، الدار المتحدة، دمشق، ط ١ (١٤١١هـ - ١٩٩٠م).
- كشف المشكل من حديث الصحيحين، لابن الجوزي، دار الوطن، الرياض.
- المبسوط، للسرخسي، دار المعرفة، بيروت.
- محاضرات الأدباء، للراغب الأصبهاني، شركة دار الأرقم، بيروت، ط ١ (١٤٢٠هـ).
- المحلّي، لابن حزم، دار الفكر، بيروت.
- المدونة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م).
- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للقاري، دار الفكر، بيروت، ط ١ (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).
- مسند أحمد بن حنبل، مؤسسة الرسالة.
- مصطلحات الكتاب العربي المخطوط، تأليف: أحمد شوقي بنين ومصطفى طوبي، دار أبي رزاق، الرباط، ط ٥ (١٤٤٠هـ - ٢٠١٨م).
- مطابقة الاختراعات العصرية لما أخبر به سيد البرية، لأحمد الغماري، مكتبة القاهرة، القاهرة، (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).
- المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، دار الميمان، (١٤٣٧هـ).
- معجم الأدباء، لياقوت، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١ (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).
- معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية، أبو ظبي، ط ١ (١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م).
- المفاتيح في شرح المصابيح، للمظهري، دار النوادر، بيروت، ط ١ (١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م).
- المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، دار القلم، دمشق، ط ١ (١٤١٢هـ).
- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، للقرطبي، دار ابن كثير، دمشق، ط ١ (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).
- مقدمة في أصول التفسير، لابن تيمية، دار مكتبة الحياة، بيروت، (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).
- منهج القرآن في مكافحة الإشاعة (بحث)، للدكتور محمد عياش الكبيسي، مجلة الأحمدية، العدد الخامس، المحرم، سنة (١٤٢١هـ)، نيسان عام (٢٠٠٠م).
- الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط ٢.

- التنف في الفتاوى، للشُّغدي، تحقيق: صلاح الدين الناهي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢ (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، مكتبة المنار، الزرقاء، ط ٣ (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- نظام الحكم في الإسلام من خلال تفسير آيات بينات من القرآن الكريم للحسن السائح، دار نشر المعرفة، الرباط، ط ١ (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
- النظام السياسي في الإسلام، للدكتور محمد عبد القادر أبو فارس، دار الفرقان، عمّان، ط ٢ (١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م).
- نفثات صدر المكمد وقرّة عين المسعد، للسفاري، للمكتب الإسلامي، دمشق، ط ١ (١٣٨٠هـ).
- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، للرملي، دار الفكر، بيروت، ط الأخيرة (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- وسائل الإثبات في الفقه الإسلامي، لمحمد بن معجوز المزغراني، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).





بحث فضيلة الدكتور أحمد النعمة محمد النعمة

رئيس دائرة الأصول والمناهج بجمع الفقه السوداني



## المقدمة

إن الاتصال اليوم أصبح من أهم ضروريات الإنسان، فقد فرض نفسه بقوة بفضل التطور التكنولوجي والتقني المذهل، والإنترنت الآن أصبح من أهم الوسائل والتقنيات المعاصرة التي تساهم في تعميم المعرفة. الإنسان بطبيعة خلقته اجتماعي يحب الاجتماع لا يستطيع أن يعيش منفردًا، أو منعزلاً عن العالم المحيط به، فالاجتماع ركيزة أساسية تقوم عليها الحياة الإنسانية، حتى إن الله عز وجل لما خلق أبانا آدم عليه السلام لم يتركه وحيدًا، بل خلق له أمنا حواء أنيسة له وسكنًا له، ومنهما نشأ المجتمع الإنساني الأول.

وما سمي المجتمع مجتمعًا إلا لاجتماع الناس، ولو تأمل هؤلاء المنشغلون بهواتفهم مليًا لوجدوا أن مجتمعهم في حاجة إليهم وإلى جهودهم. ووسائل التواصل الاجتماعي من نعم الله على الإنسان التي قربت المسافات بين الناس وأزالت الحدود، ولها من المميزات والفوائد المتعددة التي يلمسها المجتمع. ولو اصطحب هؤلاء في أنفسهم أنهم دعاة للخير والفضيلة لقاموا بنشر ما يحملونه بين الناس الذين هم في أمس الحاجة لمن يبصرونهم.

وسائل التواصل الاجتماعي هي جزء من تطوير وسائل للتواصل، وهي فرضت علينا تدفق المعلومات حتى أصبحت الحياة عبارة عن معلومات سابحة. عشرات المواقع الآن تبث الإسلام بكل تفريعاته على وسائل التواصل الاجتماعي، إذن علينا أن نبين ما يتخلل ذلك من ثوابت ومتغيرات من خلال وسائل التواصل الاجتماعي.



## المحور الأول

### تحديد المراد بوسائل التواصل الاجتماعي بأنواعها والتقنيات المتطورة في هذا المجال

أولاً : تحديد المراد بوسائل التواصل الاجتماعي:

بها المواقع التي يمكن للأفراد نشر آرائهم عبرها. التدوين زادت أهميته كحقيقة اجتماعية وإعلامية من تحرره من كل أشكال الرقابة والضبط. فهو نشاط فكري وثقافي يقوم بالأساس على إثبات الذات عبر إرسال الأفكار والمعلومات من طرف واحد. ومن المعروف أن المدونين يعالجون مواضيع حساسة وجريئة، فأصبحت حتى الصحافة المقروءة تشير إليها كإحدى مصادرها الرئيسية كما يقال: «نقلًا عن ما أورده فلان في مدونته الإلكترونية» وقد لعبت دورًا كبيرًا خاصة في إيران وأميركا والصين، وفي العالم العربي تصاعد عددها ودورها بشكل كبير.

ووسائل التواصل الاجتماعي: مواقع تسمح للمستخدمين بامتلاك صفحات شخصية ونشر ما يرغبون من مضامين، وقد تزايد استعمال هذه المواقع بشكل مذهل. وفي دراسة حديثة وجد أن هناك إقبالًا كبيرًا على زيارة المواقع الإباحية، وذكرت شركة (blay box) الإباحية، التي تصدر مجلة إباحية بنفس الاسم، ولها ٤٧٠ مليون زائر يزورون صفحتها على شبكة الإنترنت أسبوعيًا، وأن هناك بعض الصفحات الإباحية المتشابهة تستقبل أكثر من ربع مليون زائر يوميًا<sup>(١)</sup>.

أهداف الاتصال والتواصل: هناك العديد من الأهداف التي تدفع الأفراد إلى الاتصال والتواصل، وعلى الرغم من وجود بعض الأهداف الخاصة بكل ثقافة، إلا أنه يُمكن تحديد خمسة أهداف عامة تكون موجودة في معظم أشكال الاتصال والتواصل، وهي كالآتي:

التعلم: يرمي التواصل إلى إكساب الفرد معرفة بنفسه وبالآخرين وبالعالم المحيط به.

العلاقات: يرمي التواصل إلى التعامل مع الآخرين والتفاعل معهم، بهدف إقامة وتكوين علاقات معهم كأفراد.

(١) جرائم الإنترنت والحاسب الآلي ووسائل مكافحتها، منير محمد الجنبهي، ممدوح محمد الجنبهي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ت - ٢٠٠٥م - ص ٥.



المساعدة: يرمي التواصل إلى تقديم المساعدة للآخرين؛ من طريق الاستماع إلى مشاكلهم وتوفير الحلول المناسبة لهم.

التأثير: يرمي التواصل إلى التأثير في الآخرين؛ وذلك من طريق مساعدتهم على تغيير مواقفهم أو سلوكياتهم وتقويتها.

التسلية: يرمي التواصل إلى الاستمتاع بالتجربة التي يوفرها التفاعل مع الآخرين.

لا شك أن وسائل التواصل الحديثة أصبحت أكثر فعالية وجاذبية، وذلك بخلق فضاء مفتوح لنقل المعرفة والثقافة، وتقارب بني البشر في مختلف البلدان، وزيادة وتجديد اهتماماتهم في مجالات كانت بعيدة عنهم سواء كانت سياسية، أو تربوية، أو اقتصادية، أو معرفية، أو ثقافية.

ثانياً: أنواع وسائل التواصل الاجتماعي

فيسبوك (facebook): وهو الموقع الأشهر على الإطلاق حيث أصبح عنصراً هاماً في بعض المجالات مثل: التسويق، والإعلان، والصحافة، وأصبح يهم كل الأشخاص باختلاف أعمارهم، ويستخدمه ما يزيد على ٥.٢ مليار مُستخدم في الشهر الواحد.

يوتيوب (youtube): وهو ثاني أكبر محرك بحث على الإنترنت، ويُعدُّ أشهر موقع اجتماعي مرئي، يمكنك من طريقه تعلم أي شيء تريده، وتقديم أي شيء تريده أيضاً.

واتساب (whatsapp): يُعدُّ أسرع تطبيق للتواصل مع أي أحد، ويتوفر على جميع الأجهزة الإلكترونية.

تويتر (twitter): أهم مواقع التواصل الاجتماعي عالمياً، يسمح لمستخدميه بكتابة «التغريدات» وقراءتها، ويعتمد على نشر الأخبار حول العالم، ويبلغ عدد مُستخدميه في اليوم الواحد ١٦٦ مليون مُستخدم.

وتتمتاز شبكات التواصل الاجتماعي بمحتواها المتنوع ما بين النصوص والمرئيات التي تظهر عبر ملف المُستخدم الشخصي.

إنستغرام (instagram): موقع نشر الصور الأشهر، ويُعدُّ من المواقع التي يستخدمها المشاهير من كل أرجاء العالم.

لينكد إن (linkedin): وهو موقع تواصل اجتماعي للمهنيين وأصحاب الأعمال.

كورا (quora): حيث أنت تسأل والجميع يجيبون عليك، لذلك يُعدُّ من أهم مواقع التواصل الاجتماعي التي تجعلك تكتسب معلومات ومعرفة وتتعرف على ثقافات مختلفة والاستفادة منها.

موقع ريديت (reddit): شهرته ناتجة من أنه يشبه المنتديات، فتجده منظماً جداً.

جود ريديز (good reads): يُعدُّ من أشهر مواقع التواصل عن الكتب، فهو يجمع كل القراء من جميع أنحاء العالم.

### ثالثاً: التقنيات المتطورة في هذا المجال:

الهواتف الذكية: وهو مصطلح مكون من كلمتين (هاتف، ذكي) ويعرف بأنه الصوت الذي يسمع دون أن يُرى شخص المتكلم، وهتف: مبالغة في الهتف. والهاتف من الهتف والهتاف الصوت الجافي العالي، وقيل: الصوت الشديد، وهتف يهتف هاتفاً والهاتف جهاز يستخدم لنقل الأصوات<sup>(١)</sup>.

والمعنى الحقيقي للهاتف الذكي هو الهاتف المحمول مع المميزات المتقدمة غير التقليدية، حيث تم تجهيز الهاتف الذكي بقدرات لعرض الصور والألعاب والفيديو، ودمج الكاميرا بالصوت، بالإضافة لاستقبال البريد الإلكتروني وإرساله، وتصفح الويب ومواقع التواصل الاجتماعي، ويطلق على الهاتف عدة مسميات تختلف باختلاف المجتمعات والثقافات من خلوي، هاتف، جوال، محمول، موبايل<sup>(٢)</sup>. مواقع بث الفيديو يوتيوب (youtube) تُعدُّ خزناً لتسجيلات الفيديو، وتشير بعض المصادر إلى أن هناك مئات الملايين من فيديوهات تُشاهد يومياً، كما تُحمَّل عشرات الساعات من التسجيلات كل دقيقة، بل الآن يفوق المليارات من التسجيلات، وهذه المواقع لها تأثير كبير لسرعتها، كما لا تحتاج لمهارات ومستوى ثقافي للكتابة والتدوين.



(١) ابن منظور، معجم لسان العرب، ط٤، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٥م، ص٣٧٥.

(٢) د. هناء جاسم السبعوي، الآثار الاجتماعية للهاتف النقال - دراسة ميدانية في مدينة الموصل - دراسات موصلية - ص٧٨.

## المحور الثاني

### بيان حكم الشرع في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بأنواعها المختلفة لأغراض متعددة

أولاً: بيان حكم الشرع في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي:

- ١- استخدام وسائل التواصل الاجتماعي صار فريضة دينية دعوية يحتمها الواقع<sup>(١)</sup>، حيث يقول د. يوسف القرضاوي: «يجوز الإنفاق عليه من مصرف (في سبيل الله)<sup>(٢)</sup>، ويقول سماحة الشيخ فيصل مولوي: (وهو من باب الجهاد بالمال)، ويقول د. صالح السدلان: وهو من ضروريات الوقت، كما عبر المستشار مأمون الهضيبي في تدشين موقع إخوان أون لاين<sup>(٣)</sup>: «وقناة اتصال حيوية بين الدعاة والعالم»، كما يقول الشيخ سفر الحوالي «وباعتباره وسيلة تواصل بين المذاهب»<sup>(٤)</sup>.
- ٢- ووسائل التواصل الاجتماعي تُعدُّ وسيلة مثالية لنشر الإسلام بين الغرب<sup>(٥)</sup>، ومن ثم لا بد أن ندرك أبعاد العالم الموازي، فننظر لوسائل التواصل على أنها قناة وفرصة، والآن المواقع الإسلامية تفوق عشرات الآلاف من بين مليارات المواقع، وأكد الشيخ فيصل مولوي (أن النشاط الإنترنتي في خدمة الإسلام جهاد... بشرط عدم تضرر مصالح المسلمين).

ثانياً: بيان حكم الشرع في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بأنواعها المختلفة:

استخدامها بأنواعها المختلفة في المجالات الدعوية:

تأسس الإنترنت الإسلامي و صار فريضة دينية دعوية وضرورة يحتمها الواقع<sup>(٦)</sup>، ومن ثم يجوز الإنفاق عليه من مصرف في سبيل الله، ويقول الشيخ فيصل مولوي: «وهو من باب الجهاد بالمال»، وقال

(١) استخدام الإنترنت في توعية المسلمين - دراسة تحليلية على المواقع العربية، سعيد الحازمي، جامعة العلوم الإسلامية بماليزيا.

(٢) معتر الخطيب ١١/٦/٢٠٠٥م، المشهد الإسلامي على الإنترنت التعدد والاختلاف.

(٣) كلمة المستشار المأمون الهضيبي عن موقع إخوان أون لاين، موقع الجماعة الرسمي.

(٤) موقع الشيخ سفر الحوالي.

(٥) موقع المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب - رسالة التقريب العدد - ٢٢.

(٦) وسائل الإعلام وتعاليم الاتصال - مجلة الوعي الإسلامي - العدد ٤٣٦ - ٢٠٠٢م، ص ٧٨.

د. صالح السدلان: «وهو من ضروريات الوقت»، كما عبر المستشار المأمون الهضيبي في تدشين موقع إخوان أونلاين بقوله: «وسائل التواصل لا شك أنها قناة اتصال حيوية بين الدعاة والعالم، ووسيلة تقريب بين المذاهب. وهي وسيلة مثالية لنشر الإسلام بين الغرب، فلا بد أن ندرك أبعاد العالم الموازي، وننظر لوسائل التواصل كمجال وقناة وفرصة، والآن المواقع الإسلامية تقدر بعشرين ألف موقع من بين مليارات المواقع. هناك عاصفة تهب على البيوت الإسلامية مما تحمله من رسائل بعضها مفيد، وأخرى تحمل مخططات لتدمير القيم الأخلاقية الدينية، وتستهدف الإسلام في عقر داره، فلا بد من تحصين أبنائنا من الرذائل، وتحليلهم بالفضائل، فمسألة التخلية من الرذائل والتحلية بالفضائل هذا زمانها، ودعم المؤسسات والجمعيات التي تعمل لمحاربة هذه الرذائل التي تقتحم البيوت الإسلامية...، وأن يتحرك أهل الحق والأخلاق السليمة لمواجهة كل من يواجه كل من يريد أن تشيع الفاحشة في المجتمعات الإسلامية، من خلفاء ابن أبي سلول وما أكثرهم في زماننا هذا، وكذلك خطر الوسائل التي تبث الرسائل الإباحية والجنسية عبر وسائل التواصل الاجتماعي مما يجعل المسلمين وسط محيط متلاطم من المواقع الإباحية والجنسية، والمسلمون يروا ويسمعوا، فالأمر يحتاج إلى تضافر الجهود، يتحركوا من اكتفائهم بالشجب والرفض السلبي للعمل الإيجابي. هم يبثون ما عندهم من بضاعة رديئة قاتلة، ولكن أين البضاعة المفيدة الصالحة الناجحة؟ لماذا تغيب عن الأسواق الآن؟ مواقع التواصل سوق كبيرة يدخل فيها من يملك ومن لا يملك، وبضاعتهم تملأ الطباق؛ ولكن أين بضاعتنا نحن؟ ننظر للوسائل هذه حرام وحلال، هي آنية إن لم نملأها نحن يملؤها غيرنا، أين الظهور لهذا الدين فقط في المساجد؟ اليوم كل من يريد أن يصل لمعلومة يدخل الإنترنت وقنوات التواصل، يأخذ المعلومة الموجودة ويقتنع بها ما وجد غيرها، ما يدري ما الحقيقة ما رآه أول مرة ولم ير غيره هو الحقيقة، وتظل بالنسبة له هي الحقيقة. فلنتعلم من قصة أبينا إبراهيم - عليه السلام - لما رأى ملكوت السماوات وآياتها وعجائبها. قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾ \* فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالِ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ \* فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِعًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ \* فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِعَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَقَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ \* إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٧٥ - ٧٩] وكذلك الكثير من الشباب اليوم في العالم لم يروا غير هذه المواقع أو هي في متناول اليد بالنسبة لهم، فقط تضغط على شاشة الجهاز، أين الحقائق؟ من أين يجد الحقائق؟ من جهدنا واجتهادنا.

ثالثاً: بيان حكم الشرع في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لأغراض متعددة:

وكما بيّنا قد يكون فريضة (صار فريضة دينية دعوية وضرورة يحتمها الواقع<sup>(١)</sup>). ومن ثم يجوز الإنفاق عليها من مصرف في سبيل الله ويقول الشيخ فيصل مولوي: (وهو من باب الجهاد بالمال).

ولكن لأغراض أخرى يصبح حكمه غير ذلك مثل ارتياد المواقع للتحرش الجنسي الإلكتروني والمواقع المتخصصة في القذف وتشويه سمعة الآخرين: تعمل هذه المواقع على إبراز سلبيات الأشخاص المستهدفين ونشر أسرارهم الشخصية التي يتم الحصول عليها بشكل غير مشروع بعد اختراق أجهزتهم أو بتلفيق الأخبار عنهم<sup>(٢)</sup>.

جريمة السب والإساءة: السب في اللغة، الشتم وتسابوا تشاتموا<sup>(٣)</sup>. وفي الحديث: «سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر»<sup>(٤)</sup>.

والسب والإساءة في الفقه الإسلامي: إذا قال شخص للآخر يا فاسق أو يا خبيث<sup>(٥)</sup>، أو يا فاجر أو يا ابن الفاجرة<sup>(٦)</sup> وغيرها، ففي جميع الحالات إذا كان المجني عليه غير متصف بها نسبه إليه الجاني، فإنه يكون بذلك قد وجه إليه سباً يחדش كرامته ويؤذيه ويشينه، وهذا من المعاصي التي ليست فيها عقوبات مقدّرة، فيستحق الجاني على هذه الجرائم التعزير، أما إن كان من وجهة الجاني إلى المجني عليه من ألفاظ تنم عن صفات متصف بها الأخير فإن الجاني لا يعزر، لأن الأساس في التعزير على مثل هذا السباب أن يؤذيه ويلحق الشين به.

المواقع المتخصصة في القذف وتشويه سمعة الآخرين:

القذف في اللغة: من قذف وقذف بالشيء رمى، وقذف المحصنة أي: سبها<sup>(٧)</sup>.

واصطلاحاً: عند الحنفية: الرمي بالزنا<sup>(٨)</sup>. وعند المالكية: رمي مكلف ولو كان كافراً ذمياً حرّاً مسلماً

لزناً أو لواط أو نفى نسب<sup>(٩)</sup>.

(١) وسائل الإعلام وتعاليم الاتصال - مجلة الوعي الإسلامي - العدد ٤٣٦ - ٢٠٠٢م، ص ٧٨.

(٢) أشهر جرائم الكمبيوتر والإنترنت، يوسف أبو الحجاج (ص ٥٤).

(٣) لسان العرب، ابن منظور، ج، ص ٤٥٥ - ٤٥٦.

(٤) أخرجه ابن ماجه، في السنن، كتاب الفتن - باب: سباب المسلم فسوق وقتاله كفر، ج ٢، ص ١٢٥٩.

(٥) الاحكام السلطانية - للماوردي، ص ٢١٧، المغني لابن قدامة، ج ١٠، ص ٢١٠.

(٦) المغني، ابن قدامة، ج ١٠، ص ٢١٠.

(٧) لسان العرب، ابن منظور، ج ٩، ص ٢٧٦ - ٢٧٧.

(٨) بدائع الصنائع، الكاساني، ج ٩، ص ١١٥.

(٩) سراج السالك، شرح أسهل المسالك، السيد عثمان بن حسين الجعلي المالكي، دار الفكر للطباعة، ج ٢، ص ٢٢٢.

تعمل هذه المواقع على إبراز سلبيات الأشخاص المستهدفين ونشر أسرارهم الشخصية التي يتم الحصول عليها بشكل غير مشروع بعد اختراق أجهزتهم أو بتلفيق الأخبار عنهم<sup>(١)</sup>.

وهذا ممكن عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فمثلاً إرسال رسالة عبر الفيس بوك أو الواتساب أو غيرها من البرمجيات تمثل لفظاً زانية، أو نفي نسب، تُعدُّ جريمة معلوماتية وتأخذ اسم جريمة القذف.



---

(١) أشهر جرائم الكمبيوتر والإنترنت، يوسف أبو الحجاج (ص ٥٤).

### المحور الثالث

بيان الأحكام الشرعية المتعلقة باللقاءات الاجتماعية المرئية والمسموعة عبر التطبيقات البرمجية المتاحة في نفاذ العقود والالتزامات وإنجازها في باب المعاملات، وفي وقوع الأنكحة والطلاق والرجعة في باب المناكحات، وفي إثبات دعاوى والأيمان في باب الجنايات والأقضية، ووقوع البيعة في باب الإمامة والولاية العظمى

أولاً: بيان الأحكام الشرعية المتعلقة باللقاءات الاجتماعية المرئية والمسموعة عبر التطبيقات البرمجية:

من المحظورات الشرعية التي حرص الشرع على تحريمها، المواقع الإباحية، لقد أمرنا بغضّ البصر وحرّم النظر إلى المحرّمات. قال تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَعْضُوا مِنْ أَبْصَرِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ [النور: ٣٠] والمراد غض البصر عما حرم الله، والاقتصار به على ما يحل<sup>(١)</sup>.

لا يجوز الترويج لما يؤدي إلى الانحراف والإفساد والإضلال، ويحرم نشر الثقافة غير الإسلامية المعادية للمسلمين، ويسبب أجواء ثقافية فاسدة، ويجب التحرّز والاجتناب عنها.

الأحوط وجوباً الاجتناب عن النظر إلى صورة المرأة المسلمة السافرة المعروضة بالبتّ المباشر.

لا يجوز النظر إلى صورة المرأة المسلمة السافرة (بطريقة غير مباشرة) إذا كان يعرفها الناظر. وأمّا إذا لم يعرفها فلا مانع من النظر إلى صورتها من دون قصد التلذذ والريبة والفساد.

النظر إلى صورة المحجّبات جائز إذا لم يترتب عليه مفسدة.

على المسلم ألا يتحدث بكل ما يسمع، قال رسول الله ﷺ: «كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع»<sup>(٢)</sup>.

لا يجوز النظر إلى صورة الفتاة المسلمة المتبرّجة إذا كانت مثيرة للشهوة أو لقصد التلذذ والريبة، أو أدت إلى الوقوع في المفسدة. ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَعْضُوا مِنْ أَبْصَرِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ \* وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ

(١) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان،

ت، ١٤٠٧هـ - ط ٣، ج ٣، ص ٢٢.

(٢) رواه مسلم.

مِنْهَا وَلِيَضْرِبَنَّ بِحُمْرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَائِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبَنَّ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿النور: ٣٠، ٣١﴾.

لا يجوز النظر إلى صورة غير المسلمة بالبت المباشر أو غيره بشرط عدم الريبة أو خوف الفتنة.

كما لا يجوز وضع صورة الفتاة العارية، لا يجوز عرض صورة الفتاة المسلمة المتبرجة إذا كانت مثيرة للشهوة أو لقصد التلذذ والريبة، أو مع ترتب الوقوع في المفسدة.

ثانياً: بيان الأحكام الشرعية المتعلقة في نفاذ العقود والالتزامات وإنجازها في باب المعاملات، وفي وقوع الأنكحة والطلاق والرجعة في باب المناكحات:

وقوع الطلاق بالتلفون وبالفاكس - يقع طلاقه ويعدّ صحيحاً في العموم، وعلى الزوج أن يحتسب هذه تطليقة.

والطلاق بالكتابة يقع عند جمهور الفقهاء ولو مع القدرة على اللفظ، ولكن يشترط أن تكون الكتابة مستبينة، أي: يكون لها أثر، بحيث يمكن قراءتها بسهولة للقاري، وذلك كالكتابة على الورق أو الجدران، أو الشاشة الإلكترونية، أو شاشة الهاتف الخليوي، من غير تقطع في الكتابة<sup>(١)</sup>.

النكاح بالكتابة عن طريق الإنترنت - صحة عقد النكاح مشافهة عبر وسائل التواصل الاجتماعي - مع اشتراط سماع الشهود للإيجاب والقبول من الهاتف أو ما يقوم مقامه - وهو قول لبعض الفقهاء المعاصرين<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: بيان الأحكام الشرعية المتعلقة بإثبات الدعاوى والأيمان في باب الجنائيات والأقضية، وفي وقوع البيعة في باب الإمامة والولاية العظمى:

رفع الدعاوى المدنية والتجارية: أعلن رئيس محكمة التمييز نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء بمملكة البحرين - المستشار عبد الله بن حسن البوعيين، عن جواز دفع رسوم الدعاوى الحقوقية والتنفيذية إلكترونياً<sup>(٣)</sup>. يكون لأي إجراء من إجراءات الإثبات اتخذ إلكترونياً - المادة الحادية عشرة

(١) موقع دار الإفتاء المصرية، ٢٧/١/٢٠٢٢م.

(٢) بيان للمجلس الإسلامي السوري، الثلاثاء ١٢/٢/٢٠١٩م.

(٣) تصريح لرئيس محكمة التمييز نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء، المستشار عبد الله بن حسن البوعيين، صحيفة الأيام، بتاريخ ٢/٤/٢٠٢٠م.



من قانون الإثبات الجديد في السعودية. يجوز الإثبات بشهادة الشهود فيما كان يجب إثباته بالكتابة في الأحوال الآتية:

١- إذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة، ويُعدُّ مبدأ الثبوت بالكتابة، كل كتابة تصدر عن الخصوم ويكون من شأنها أن تجعل وجود التصرف المدعى به قريب الاحتمال.

٢- إذا وجد مانع مادي أو أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي<sup>(١)</sup>.



---

(١) نظام الإثبات الجديد في السعودية، ٩/١/٢٠٢٢م.

## المحور الرابع

بيان الأحكام الشرعية المتعلقة بنقل المنكرات والمعلومات الكاذبة، وبثها ونشرها وتسجيلها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، سواء أكان ذلك لغرض إنكار المنكرات أم إشاعتها ونشرها، وسواء أكانت المعلومات المنقولة بعلم الأطراف المنقولة عنهم أم بدون علمهم

أولاً: بيان الأحكام الشرعية المتعلقة بنقل المنكرات والمعلومات الكاذبة وبثها ونشرها وتسجيلها عبر وسائل التواصل الاجتماعي:

لا يجوز الترويج لما يؤدي إلى الانحراف والإفساد والإضلال، ويوجب نشر الثقافة غير الإسلامية المعادية للمسلمين، ويسبب أجواء ثقافية فاسدة، ويجب التحرز والاجتناب عنها، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ فَتُصِيبُكُمْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦].

ثانياً: بيان الأحكام الشرعية المتعلقة بنقل المنكرات والمعلومات الكاذبة وبثها وكان بعلم الأطراف المنقولة عنهم:

صارت عملية مواجهة الشائعات ومحاربتها واقعا ملحا، ومسؤولية كل أفراد الشعب بطبقاتهم وفتاتهم، تشغل الجميع بما فيهم الدعاة والمصلين والأئمة والخطباء والوعاظ، فلا بد من وقاية، والإسلام اتخذ خطوات للوقاية منها.

عدم ترك المجال لانتشار الشائعات، جاءت صفية بنت حبي بن أخطب إلى الرسول ﷺ تزوره في معتكفه في المسجد، فتأخرت عنده ساعة، ثم قامت تنقلب فقام النبي ﷺ يغلبها، حتى إذا بلغت باب المسجد عند باب أم سلمة، مرّ رجلان من الأنصار، فسلمّا على الرسول ﷺ فقال لهما الرسول ﷺ: «على رسلكما إنما هي صفية بنت حبي»، فقالا: سبحان الله يا رسول الله، وكبر عليهما، فقال النبي ﷺ: «إن الشيطان يبلغ من الإنسان مبلغ الدم، وإنني خشيت أن يقذف في قلوبكما شيئا»، فالنبي ﷺ أوقفهما وأخبرهما أنها صفية، مع أنهما لم يسألا، ولم يكن عندهما سوء ظنّ برسول الله ﷺ إلا أن ذلك كان لعدة فوائد:

- خوف النبي ﷺ عليهما من الكفر، إن ظنا به التهمة.

- إعلامهما بشخصية صفية، من باب النصيحة والتعليم، وتوضيح الحقائق، وتجليتها.

- تبيين أنه حتى ولو حضر الظن السيئ فليس من أصلهما، وإنما هو من الشيطان الذي يجري من ابن آدم مجرى الدم.

وكذلك لا يجوز تصوير الآخرين في الأماكن الخاصة من دون إذنهم، كما لا يجوز نشرها إذا كان فيه أذية أو إهانة أو مفسدة لهم، ولا يجوز نشر الأمور الخاصة المستورة، ولا يجوز التشهير بالمؤمنين بما يسبب أذيتهم أو هتكهم وإهانتهم، على كل حال لا يجوز الحديث كتابة عن الآخرين بما يكرهون، حكمه حكم الغيبة والنميمة إذا انطبقتا على الكلام المكتوب إذا كان فيه أذية أو إهانة أو هتك أو مفسدة.

لا يجوز أخذ بعض الأشياء من موقع (فيديو، نص، معلومات...) ووضعها في موقع ثانٍ بدون أخذ رأي صاحبه إذا لم يكن صاحبها موافقاً على أخذها ووضعها في موقع ثانٍ، فالأحوط وجوباً عدم جواز ذلك من دون إذنه أو إحراز رضاه.

نشر الأخبار غير الموثوق من صحتها على وسائل التواصل الاجتماعي إذا كان نشرها على نحو البت والجزم فلا يجوز، وأما إذا كان نشرها على نحو الاحتمال في جواز مع عدم ترتب مفسدة أو الوقوع في الحرام.

ثالثاً: بيان الأحكام الشرعية المتعلقة بنقل المنكرات والمعلومات الكاذبة وبثها وكان بدون علم الأطراف المنقولة عنهم:

ارتداد المواقع الإباحية وهي من المحظورات الشرعية التي حرص الشرع على تحريمها، لقد أمرنا بغض البصر وحرّم النظر إلى المحرمات، وقال تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ [النور: ٣٠]، والمراد: غضّ البصر عما يحرم، والاقتصار به على ما يحل<sup>(١)</sup>، ولا يجوز تصوير الآخرين وعرض صورهم دون إذنهم أو حتى مع علمهم، لذلك اهتم الشرع وحرّم النظر؛ لأنه موصول لجريمة تعدّ من الكبائر في مجتمعنا الإسلامي، وكذلك إدراج صور الآخرين على الإنترنت في ما لو علم.

لا يجوز تصوير الآخرين في الأماكن الخاصة، من دون إذنهم، كما لا يجوز نشرها إذا كان فيه أذية أو إهانة أو مفسدة لهم. ولا يجوز التشهير بالمؤمنين بما يسبب أذيتهم أو هتكهم وإهانتهم.

(١) الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت ط ٣، ١٤٠٧ هجرية، ج ٣، ص ٢٢.

وبث الشائعات أمر عرفه المسلمون منذ زمن الرسول ﷺ: ويكفي أن ندلل على ذلك بحادثة الإفك، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنْكُمْ لَا نَحْسَبُهُ شَرًّا لَّكُمْ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ لِكُلِّ أَمْرٍ مِّنْهُمْ مَّا أَكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ \* لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنْفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَذَا إِفْكٌ مُّبِينٌ﴾ [النور: ١١، ١٢]، وإقامة الرسول ﷺ حد القذف على من قذف مؤمناً أو مؤمنةً بفاحشة؛ إذ أُقيم الحد على مسطح وحسان وحمنة فطهرهم الله تعالى بذلك، ولم يُقم الحد على عبد الله ابن أبي بن سلول، إمّا لأنه كافر لا تطهره الحدود<sup>(١)</sup>، وإمّا لأن الحدود تخفيف لأهلها، وقد وعده الله بالعذاب العظيم في الآخرة، وإمّا للمصلحة التي ترك لأجلها قتله<sup>(٢)</sup>.



(١) هذا الحبيب يا محب، أبو بكر جابر الجزائري، دار الفجر للتراث، القاهرة، مصر ط ٢، ت: ٢٠١٣م، ص ٢٧٣.  
(٢) الرحيق المختوم، صفي الرحمن المباركفوري، مكتبة المورد، القاهرة، مصر ط ١، ٢٠٠٦م، ص ٢٦٦.

## المحور الخامس

### بيان أهم ضوابط استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في ضوء الأصول العامة للشريعة والقواعد الكلية والمقاصد الشرعية واعتبار مآلات الأفعال

أولاً: أهم ضوابط استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في ضوء الأصول العامة للشريعة:

احترام العلم والقيم وحقوق الإنسان والحوار، والعلم ينبغي أن تكون غايته نفع الناس، والنبى ﷺ يقول: «نعوذ بالله من علم لا ينفع»، فالإسلام حينما قدّم حضارته قدّم حضارة أخلاقية، مُعلّمها اتصف بمكارم الأخلاق، اهتم بمكارم الأخلاق والقيم التربوية، «أدبني ربي فأحسن تأديبي».

حل المشكلات من خلال استخدام أساليب بعيدة عن القهر والعنف، ويكفينا نهج النبي ﷺ في صلح الحديبية، ألم يكن الرسول ﷺ على الحق؟ بلى؛ ولكن لا بد من حل لهذه الحالة المُحتقنة، تنازل الرسول ﷺ لحرمة الإنسان، وكانت آخر توجيهاته: «إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا...»<sup>(١)</sup>.

البعد عن التحريض وإثارة الفتن الدينية والعرقية. لم تكن يثرب وقتها مرتبة ومهياة ليأتي الرسول ﷺ، بل كانت كلها براكين وقنابل موقوتة، الفتن بين الأنصار فيما بينهم من أوس وخزرج، وفتن حرب بُعاث، وما أدراك ما حرب بُعاث؟ وكيف تعامل النبي ﷺ مع هذا الاحتقان؟

مراعاة الأمانة وتحري الصدق والتثبت في نشر الأخبار ونقلها.

حرمة التشهير وإشاعة الفاحشة.

المحادثات والحوارات الفكرية والثقافية العامة الدينية وغيرها التي تجري بين الجنسين (من غير المحارم) على مختلف وسائل التواصل الاجتماعي بالكتابة، أو الكلام المباشر أو المسجّل، لا مانع من ذلك بشرط مراعاة الحدود الشرعية وعدم ترتّب المفسدة.

(١) خطبة حجة الوداع.

### ثانيًا: ضوابط استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في ضوء القواعد الكلية:

قرر الشرع الحكيم ضوابط شرعية للعلاقة بين الرجل والمرأة بشكل عام وتبنى عليها الضوابط الشرعية التي تكون في المسائل المستحدثة، لطالما أنها تتحد معها في الأصول وحصول المصلحة والمفسدة، وهذه من أساسيات علم أصول الفقه والفروع التي يتسع بسببها الفهم<sup>(١)</sup>.

إن الحلال والحرام إذا اجتمعا، أي: اختلطا أخذ الجميع حكم الحرام، وذلك لأن الحرام مما يُحتاط له، ومن الاحتياط له تغليب على الحلال في المشتبه عند الفقهاء معتبرة في كل ما ينبغي على الاحتياط، ومن قواعدهم في ذلك أن الشبهة تعمل عمل الحقيقة فيما هو مبني على الاحتياط<sup>(٢)</sup>.

ومن الضوابط الشرعية للاستفادة من شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، أن لا يكون على حساب الواجبات، فإذا عطل ذلك القيام بالواجب فلا يجوز. كذلك أن لا يقع في أيّ حرام، بأن يتم التزام جميع الضوابط الشرعية، فلا يقع في الغيبة أو النميمة أو كشف أسرار الآخرين، أو لا يقع في أيّ مفسدة. أن لا يضيع الوقت على أمور غير مفيدة. وأن يلتزم بالقوانين المرعية الإجراء في هذه الشبكات<sup>(٣)</sup>.

### ثالثًا: ضوابط استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في ضوء المقاصد الشرعية واعتبار مآلات الأفعال:

كان لزامًا أن تكون ثمّ ضوابط وحدود أخلاقية، تدفع نحو الاستخدام الأمثل في هذا العصر الذي يمكن الاصطلاح عليه بـ (عصر الإنترنت) في بيان فقه التعامل الأمثل لمواقع التواصل الاجتماعي. كإحدى وسائل التكنولوجيا الحديثة التي يزداد عدد مستخدميها في الآونة الأخيرة بشكل واضح، إثراء الرؤية المقاصدية حول استخدام هذه المواقع، ثمّ إلى أي مدى يؤثر هذا التعامل في المقاصد الضرورية للشريعة الإسلامية، أي: مدى تأثيره على كرامة الإنسان، التي نبّه لها الرسول الكريم ﷺ في خطبة الحج، وتأكيد على حرمة الدماء والأموال والأعراض. «... كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا»<sup>(٤)</sup>. لتبيّن القدر الواجب توافره في أخلاقيات التواصل على مستوى الدين (حرمة السب والإساءة)،

(١) إحياء علوم الدين، الإمام الغزالي، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٦م ج ١، ص ٦٨.

(٢) قاعدة إذا اجتمع الحلال والحرام وتطبيقاتها الفقهية المعاصرة، أحمد بن محمد الشراج، ط/ دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، ص ٣١٠.

(٣) الأحكام الشرعية لوسائل التواصل الاجتماعي ٣ مايو ٢٠١٦ فقها لولاية ٠٣٤، ٧ زيارة Facebook Twitter.

(٤) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب: الخطبة أيام منى.

وعلى مستوى النفس (حرمة إثارة الفتنة والتحريض) وعلى مستوى العقل (استخدامها للترويج لما يذهب ويعطل العقل)، وعلى مستوى العِرض (حرمة التحرش الجنسي الإلكتروني)، وعلى مستوى المال (استخدامها في الاحتيال وأكل أموال الناس بالباطل).

وهذا من حرص الإسلام بأن يكون هناك سياج من الضوابط؛ لكي يمنع ما يؤدي لهتك حرمة هذه المقاصد.



## الخاتمة

### أولاً: النتائج

- ١- يجب على مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي البُعد عن التحريض بين المسلمين، وعدم إثارة الفتن الدينية والعرقية، وأن لا يُقدّم أحد لعمل حتى يعلم حكم الله فيه.
- ٢- على مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي أن يحرصوا كل الحرص على مراعاة الأمانة وتحري الصدق، والتثبت في نشر الأخبار ونقلها، وأن يجتنبوا نشر الشائعات وترويجها؛ لأن الشرع منع ذلك.
- ٣- أن يعلموا ويعلموا غيرهم حرمة التشهير وإشاعة الفاحشة.

### ثانياً: التوصيات

- ١- على الجهات المناط بها إصدار الفتوى من دور إفتاءٍ ومجامع فقهٍ بيان الرؤية الشرعية في استخدام شبكات ووسائل التواصل الاجتماعي وضوابطه.
- ٢- بيان الأثر السلبي لشبكات ووسائل التواصل الاجتماعي على الأفراد والمجتمعات، وكذلك كيفية استخدامها في الجوانب الإيجابية.
- ٣- تعزيز سبل استثمار شبكات وسائل التواصل الاجتماعي في مجالات التوعية والتثقيف المجتمعي، ورتق النسيج المجتمعي.
- ٤- الإسهام في تحديد أسس الاستخدام الأمثل لشبكات وسائل التواصل الاجتماعي.
- ٥- تعميق الآثار الإيجابية الناجمة عن استخدام الجمهور لشبكات وسائل التواصل الاجتماعي؛ لأن التحلي بالنظرة الإيجابية يتيح لنا التأقلم بطريقة أفضل، وإمكانية دراسته من كل جوانبه، وبالتالي يكون الحكم الصائب في المسائل المتعلقة به.





## المراجع

- القرآن الكريم.
- جرائم الإنترنت والحاسب الآلي ووسائل مكافحتها - منير محمد الجنبهي، ممدوح محمد الجنبهي - دار الفكر الجامعي - الإسكندرية - مصر - ت - ٢٠٠٥ م.
- ابن منظور - معجم لسان العرب - ط ٤ - دار صادر - بيروت - ٢٠٠٥ م.
- أشهر جرائم الكمبيوتر والإنترنت - يوسف أبو الحجاج.
- أخرجه ابن ماجه - في السنن، كتاب الفتن - باب: سباب المسلم فسوق وقتاله كفر - ج ٢.
- الأحكام السلطانية - للماوردي.
- المغني - ابن قدامة - الجزء العاشر.
- بدائع الصنائع - الكاساني.
- سراج السالك - شرح أسهل المسالك - السيد عثمان بن حسين الجعلي المالكي - دار الفكر للطباعة - ج ٢.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل - أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - ت - ١٤٠٧ هـ - ط ٣ - ج ٣.
- هذا الحبيب يا محب - أبو بكر جابر الجزائري - دار الفجر للتراث - القاهرة - مصر ط ٢ - ت - ٢٠١٣ م.
- الرحيق المختوم - صفي الرحمن المباركفوري - مكتبة المورد، القاهرة - مصر ط ١ - ٢٠٠٦ م.
- إحياء علوم الدين - الإمام الغزالي - دار الفكر - دمشق - ت ٢٠٠٦ م.
- قاعدة إذا اجتمع الحلال والحرام وتطبيقاتها الفقهية المعاصرة - أحمد بن محمد الشراج - ط - دار الصمعي للنشر والتوزيع - الرياض.
- صحيح البخاري - لمحمد ابن إسماعيل بن علي البخاري - مطابع دار البيان الحديثة - ت ٢٠٠٣ م.

### الرسائل الجامعية:

- د - هناء جاسم السبعواوي - الآثار الاجتماعية للهاتف النقال - دراسة ميدانية في مدينة الموصل - دراسات موصلية.
- استخدام الإنترنت في توعية المسلمين - دراسة تحليلية على المواقع العربية - سعيد الحازمي - جامعة العلوم الإسلامية بماليزيا.

### الدوريات ومواقع الإنترنت:

- معتز الخطيب ١١/٦/٢٠٠٥ م المشهد الإسلامي على الإنترنت التعدد والاختلاف.
- كلمة المستشار المأمون الهضيبي عن موقع اخوان أون لاين، موقع الجماعة الرسمي.
- موقع الشيخ سفر الحوالي.
- موقع المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب - رسالة التقريب العدد - ٢٢.
- وسائل الإعلام وتعاليم الاتصال - مجلة الوعي الإسلامي - العدد ٤٣٦ - ٢٠٠٢ م.
- وسائل الإعلام وتعاليم الاتصال - مجلة الوعي الإسلامي - العدد ٤٣٦ - ٢٠٠٢ م.

- تصريح لرئيس محكمة التمييز نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء - المستشار عبد الله بن حسن البوعيين - صحيفة الأيام - بتاريخ ٢/٤/٢٠٢٠م.
- موقع دار الإفتاء المصرية - ٢٧/١/٢٠٢٢م.
- بيان للمجلس الإسلامي السوري - الثلاثاء ١٢/٢/٢٠١٩م.
- نظام الإثبات الجديد في السعودية - ٩/١/٢٠٢٢م.
- الأحكام الشرعية لوسائل التواصل الاجتماعي ٣ مايو ٢٠١٦ فقهاً لولاية ٧٠٣٤ زيارة Facebook Twitter.



# بحث فضيلة الأستاذة الدكتورة ابتسام القرني

أستاذة الفقه بقسم الشريعة

بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى

المملكة العربية السعودية



## المستخلص

يعالج هذا البحث موضوعًا حيويًا: «نقل المنكرات والشائعات ونشرها عبر وسائل التواصل الاجتماعي الرقمي في ضوء أحكام الشريعة».

ويرمي إلى: تأصيل مسألة الإنكار الرقمي ونشر المنكرات والشائعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي الرقمي، وذلك بجمع النصوص الشرعية وأقوال العلماء وتبعتها، والموازنة بين المصالح والمفاسد، وتحديد الضوابط الشرعية التي تضبط الإنكار الرقمي، وبيان شروط الإنكار وضوابطه، باتباع المنهج الاستقرائي والتحليلي.

وقد خلص البحث إلى نتائج؛ من أهمها:

- أن حفظ مصالح العباد والبلاد وأمنهما في هذه الأزمنة لا يتحقق إلا بضبط استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وسيلة للإنكار وفق أحكام الشريعة ومقاصدها، وفي ضوء القاعدة الفقهية: (درء المفاسد مقدم على جلب المصالح)، وأخلاقيات المهنة الإعلامية؛ لأن عدم ضبطها بما سبق فيه تفويت لحقّ المشرّع، وتفويت لحقّ الوطن والمجتمع في حفظ أمنه، وتحقيق استقراره وتنميته، بالإضافة إلى ضوابط تقتضيها المصلحة العامة ينبغي مراعاتها عند إنكار المنكر.

- يحرم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنقل المنكرات ونشرها، سواء على سبيل الإنكار أو النشر الإعلامي، لما يترتب عليه من مفسد عظيمة.

- يحرم توثيق أو إنتاج مقاطع المنكرات.

- يحرم استخدام وسائل وتطبيقات التواصل الاجتماعي وسيلة للتشغيب والبلبلة والفوضى وتهيج الناس على الأفراد والمؤسسات.

- يحرم استخدام وسائل وتطبيقات التواصل الاجتماعي وسيلة للتشهير بالناس وفضحهم وتبع عوراتهم (أشخاص أو شخصيات اعتبارية).

الكلمات المفتاحية: الإنكار الرقمي، نقل المنكرات ونشرها، الشائعات، وسائل التواصل الاجتماعي



## المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد:

فقد ظهر في السنوات الأخيرة لون من التواصل الاجتماعي في بيئة تقنية افتراضية ألغى الحدود، ودمج بين الثقافات، عُرف هذا النوع من التواصل بـ (وسائل التواصل الاجتماعي)، وجذب جمهوراً كبيراً من المتلقين<sup>(١)</sup>.

وقد أصبح بإمكان مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي الرقمي التوثيق والنقل والنشر بلا ضوابط؛ ولا سيما مع تطور وسائل التواصل الاجتماعي التي فتحت أبوابها للجميع؛ ما ساهم في توثيق ونشر المنكرات والشائعات عبر التسجيلات المنشورة في قنوات اليوتيوب والواتس آب وتويتر وغيرها من المنصات، حتى غدا استعمالها باعتبارها وسيلة للإنكار ظاهرة، فجاء هذا البحث عارضاً حكم استخدام هذه الوسائل في نقل الأخبار ونشر الشائعات، وحكم إنكار المنكرات عبر وسائل التواصل على ميزان الشرع، وموازنتها وفقاً للمصالح والمفاسد؛ لتأصيل ما توافق منه مع مقاصد الشارع، وضبطه بالقواعد الشرعية.

## مشكلة البحث

- هل إنكار المنكر في وسائل التواصل الاجتماعي يتوافق مع مقاصد الشرع، أو يحقق مصالح معتبرة؟ وهل مصالحه تفوق مفاسده؟

- هل يحكم إنكار المنكر في وسائل التواصل الاجتماعي ضوابط معتبرة؟

- هل توثيق المنكر أو نشر المنكرات والشائعات في وسائل التواصل الاجتماعي يتوافق مع مقاصد الشرع، أو يحقق مصالح معتبرة؟

(١) ينظر: مقرر تطبيقات الويب، ماجستير تقنيات التعليم بجامعة بيشة، ٢٠١٩م بتصرف.

## أهمية البحث

تظهر من جهتين:

الأهمية العلمية:

١. بيان حكم وضوابط استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وسيلة لإنكار المنكر.
٢. بيان حكم استخدام وسائل التواصل لنشر وقائع المنكرات.
٣. بيان حكم وضوابط نشر الشائعات من خلال وسائل التواصل الاجتماعي.
٤. تصحيح بعض المفاهيم حول اعتبار نقل المنكرات ونشرها عبر وسائل التواصل الاجتماعي من الإنكار الشرعي.

الأهمية التطبيقية:

١. تحسين ممارسة أفراد المجتمع لوسائل التواصل الاجتماعي واستخدامها في نشر العلم الشرعي عن العلماء الراسخين.
٢. ترسيخ الرغبة لدى أفراد المجتمع في رفع مستوى وعي أولادهم وطلابهم وأسرتهم ومن حولهم حول خطورة نقل المنكرات والشائعات ونشرها عبر وسائل التواصل الاجتماعي.
٣. رعاية مقاصد الشرع، والحذر من التساهل في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في نقل المنكرات والشائعات؛ ما يتنافى مع الضوابط والمقاصد الشرعية.

## أهداف البحث

يرمي البحث إلى تسليط الضوء على قضية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بغرض الإنكار أو نشر وقائع المنكر؛ وذلك لبيان الحكم الشرعي فيها عن طريق التأصيل والموازنة بين المصالح والمفاسد.

## منهج البحث

سلك المنهج الاستقرائي لجمع أقوال العلماء في مسائل البحث من مصادرهم، والمنهج التحليلي لدراسة الأقوال وأدلتها، والموازنة بين المصالح والمفاسد، واستنطاق النصوص؛ لاستنباط الأحكام التي تثرى مسائل البحث، واستطلعت الدراسة آراء عينة عشوائية من أفراد المجتمع لقياس مدى الوعي بحكم نقل المنكرات والشائعات ونشرها عبر وسائل التواصل الاجتماعي الرقمي في ضوء أحكام الشريعة، والإفادة من نتائج استطلاع الرأي، والاستئناس بوجهة نظرهم في آليات رفع سقف الوعي في المجتمع حيال هذه القضية ومقترحاتهم في الحد من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في نشر المنكرات والشائعات.

## مخطط البحث

قسمت البحث إلى مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة.

المقدمة: واشتملت على: الاستفتاح، ومشكلة البحث، وأهميته، وأهدافه، ومنهج البحث، ومخططه.

المبحث الأول: التواصل الاجتماعي مقصد شرعي.

المبحث الثاني: مجالات تأثير استعمال تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي.

المبحث الثالث: حكم الإنكار الرقمي وتوثيق المنكرات ونشرها من خلال وسائل التواصل

الاجتماعي. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وسيلة لإنكار المنكر وضوابطه.

المطلب الثاني: حكم استخدام وسائل التواصل لنشر وقائع المنكرات.

المبحث الرابع: حكم نشر الشائعات من خلال وسائل التواصل الاجتماعي.

الخاتمة: وتشتمل على أهم القرارات والتوصيات.

ملحق بنتائج الدراسة، وباركود يتضمن مقترحات إجابات الدراسة.





## المبحث الأول

### التواصل الاجتماعي مقصد شرعي

التعارف والتواصل من المقاصد والقواعد القيمة الشرعية، وهو قيمة أصلها في القرآن الكريم؛ قال الله تعالى: ﴿يَنبَأُيُهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ [الحجرات: ١٣]. قال القرطبي: (خلق الله الخلق بين الذكر والأنثى أنساباً وأصهاراً وقبائل وشعوباً، وخلق لهم منها التعارف، وجعل لهم بها التواصل للحكمة التي قدرها)<sup>(١)</sup>.

ودعوة القرآن إلى قيمة التعارف تؤكد أن الإنسان مدني واجتماعي بطبعه، والتواصل بين البشر سنة كونية، وحاجة بشرية، وفطرة ورسالة عالمية لجميع الخلق، فالحياة الكريمة، والسعادة الحقيقية تتحقق بالتواصل مع الآخرين، ومساعدتهم، والصبر على أذاهم.

وهناك جملة من النصوص تدل بمجموعها على أن التعارف والتواصل الاجتماعي مقصد شرعي؛ منها: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَٰئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ \* أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعَمَّىٰ أَبْصَرَهُمْ﴾ [محمد: ٢٢، ٢٣]، فالشرع يحث على وصل الأرحام، وينهى عن القطيعة، والآيات (دالة على ذم الله كل قاطع قطع ما أمر الله بوصله -رحمًا كانت أو غيرها-) <sup>(٢)</sup>.

كما وردت جملة من الأحاديث تحث على التواصل مع المريض والجار من خلال عيادة المريض وحسن الجوار.

والحاجة تدعو إلى التواصل لتحقيق مصالح الناس في الدارين، فقد يكون ضروريًا إذا توقف على تحصيله تحقق مصلحة ضرورية، وقد يكون حاجيًا إذا توقف عليه تحقق مصلحة حاجية، وقد يكون تحسينيًا إذا كان يحقق مصلحة تحسينية لتحقيق مصالح الناس في الدارين، وذلك في إطار الأسس والمبادئ الشرعية.

(٢) ينظر: تفسير الطبري (١/٤١٦).

(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (١٦/٣٤٢).

والتواصل الاجتماعي المباشر - كما سبق - ظاهرة اجتماعية كانت محدودة ضمن أفراد محدودين؛ ولكن اقتضت طبيعة الحياة المعاصرة مع تطور الفضاء الرقمي وثورة المعلومات والاتصال استخدام التقنية في كل شؤون ومجالات الحياة؛ ومنها: مواقع التواصل الاجتماعي التي فرضت نفسها على واقعنا، وأصبحت أسلوب حياة وعمل لدى شريحة واسعة في مجتمعنا؛ لما توفره من وسائل تواصل معرفي مستمر يجعل جميع المشاركين على دراية بكل أحداث وأخبار الأقارب والأصدقاء والعمل وغيرها، وهي حلقة عمل بين الخبراء والمتعلمين أو المتدربين في جميع المجالات<sup>(١)</sup> على اختلاف مواردهم وثقافتهم متخطية حواجز الحدود المكانية والزمانية واللغة. فمن خلالها يكون التواصل بين مجموعة من الناس عبر تطبيقات إلكترونية تتزامن وتتفاعل مع المتلقي وقت إمداده بالمعلومات، فتكون طريقة فورية لتبادل المعلومات بواسطة الإنترنت<sup>(٢)</sup>، وتقوم على علاقات تفاعلية بواسطة الاتصال الرقمي التفاعلي بين طرفين أو عدة أطراف؛ من أجل توسيع وتفعيل علاقات الصداقة أو العلاقات المهنية<sup>(٣)</sup>.

والتواصل الاجتماعي مشروع بجميع صور التفاعل الإيجابي - سواء كان التواصل مباشرًا أو افتراضيًا - وفق منظومة القيم التي يدعو الشرع لتحقيقها بين أفراد المجتمع من البر والإحسان لتحقيق مصالح دينية أو دنيوية، ويضبط هذا التواصل وفق أحكام ومقاصد الشرع - وسيأتي بيانها في المبحث الثالث -، ويعد من التواصل المحمود في الشريعة، وهو عنصر مهم لتحقيق تلاحم وبنیان المجتمع؛ سواء بالوسائل القديمة أو الحديثة عن طريق التواصل الافتراضي أو التي يمكن أن تحدث مستقبلًا.



(١) ينظر: مواقع التواصل الاجتماعي بين التصرفات المرفوضة والأخلاقيات المفروضة (ص ٤٩) بتصرف.

(٢) ينظر: الشبكات الاجتماعية (ص ٢٤).

(٣) ينظر: دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام لدى طلبة الجامعات الأردنية (ص ٦٩).

## المبحث الثاني

### مجالات تأثير استعمال تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي

برزت توظيف وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقاته في نقل المعلومة والخبر والحدث بصورة مباشرة وسريعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي لجميع الفئات - صغارًا وكبارًا - وتوثيقها ونشرها، وبأيسر الطرق عبر وجودها كتطبيقات في الأجهزة المحمولة والأجهزة اللوحية والهواتف الذكية ونحوها، وقد صارت ضرورة لا يمكن الانفكاك عنها، وكانت إجابات عينة أفراد الدراسة حول تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي في العصر الحاضر: هل تصنف على أنها من ضروريات أو حاجات الحياة المعاصرة: (٥١,٥٪) كانت درجة موافقتهم (أوافق بشدة)، و(٥,٥١٪) كانت درجة موافقتهم (أوافق)، و(٧٪) كانت درجة موافقتهم (لا أوافق).

كما أن المميز لهذه الوسائل أنها تتخطى حواجز الحدود المكانية والزمانية واللغة وبصورة متزامنة وغير متزامنة، فيمكن أن ينشر الخبر ويتلقاه المستقبل في الوقت المناسب له، وهي في الوقت نفسه لا تتبع جهات أو مؤسسات؛ بل كل مرسل هو إعلامي يصوغ الخبر ويعتمده للنشر.

وشجعت هذه الوسائل الرقمية على التواصل والاجتماع الافتراضي بين الأفراد؛ نظرًا لسهولة استخدامها، وقلة كلفتها، وسرعة وصولها وإتاحتها على جميع الأجهزة المحمولة واللوحية والهواتف الذكية، وتميزها باتساع وقت استخدامها ليلاً ونهاراً وفي كل الأحوال؛ حيث تنقل الخبر في لحظته، ويراه المتلقي في مكانه، مع ما يفصل بينه وبين الحدث من مسافات؛ ما جعل من هذا العالم الواسع قرية صغيرة، فدمجت الثقافات، وأصبحت مصدرًا متاحًا وميسورًا للجميع لتلقي المعلومات والأخبار ونشرها، وعرض الأفكار والأحداث والمعتقدات على نطاق واسع جدًا، وبدون قيود.

وأصبحت هذه الوسائل من أهم أدوات التأثير في صناعة الرأي العام وتشكيله؛ لأنها تستخدم كل أنواع التواصل اللفظي وغير اللفظي والمرئي والمسموع، ولديها القدرة على تسجيل الحدث وتوثيقه بصورة مباشرة ومتاحة للجميع؛ باعتبارها بيئة رقمية مفتوحة، وكل مستخدم لها يكون مرسلًا ومتلقيًا في الوقت نفسه، ويستطيع إنتاج الأخبار وكل ما يصله ونشره.

وهي في متناول الصغار والكبار، والباحثين عن المعرفة، ومُروّجي الشائعات، ومزيفي الحقائق، وناشري الأكاذيب، ومتحري الحقائق؛ ولهذه المواقع دور في التجييش والتفاعل والتأثير على ملايين المتفاعلين، وتشكيل الرأي العام حتى مع التباعد الجغرافي. وقد تميزت شبكات التواصل الاجتماعي الرقمية بقوة التأثير؛ لأنها جمعت كل مزايا وسائل الاتصال التقليدية (المقروءة، والمسموعة، والمرئية) في الرسالة التي تقدمها<sup>(١)</sup>.

ويظهر أثر وسائل التواصل الاجتماعي باعتبارها ملتقى للأقارب والأصدقاء وزملاء الدراسة وزملاء العمل أو ذوي الاهتمامات المشتركة، وكل ذلك في مكان إلكتروني واحد، وتمنحهم العديد من الخصائص؛ كإمكانية التواصل الشخصي والدخول في نقاشات، ومشاركة المحتوى والمعلومات، والبحث والتعليق، وغيرها من الخصائص التي تميز هذه المواقع. وتقوم هذه المواقع على مبدأ التشاركية، والمحتوى هنا قد يكون من إنتاج شخصي ينتجه ويتشارك به مع الأصدقاء في الموقع، أو هو يتلقى ما ينتجه الآخرون<sup>(٢)</sup>.

وطبيعة وظائف وسائل التواصل السابقة لها دور في سهولة توثيق الوقائع والمنكرات، ونشرها بصورة سريعة جدًا، ووصولها إلى شريحة كبيرة جدًا من أفراد المجتمع تتفاوت في السن والنضج والثقافة، وغيرها من الاعتبارات مما يعظم أثرها.



(١) ينظر: فقه التعامل مع مواقع التواصل الاجتماعي وآثاره في حفظ مقاصد الشريعة دراسة فقهية مقاصدية (ص ٤٠٣٨) بتصرف. استخدام الشبكات الاجتماعية (ص ١١). وسائل التواصل الاجتماعي، تأثيرات متنامية وأدوار شائكة في العالم العربي، أشرف العيسوي ٢٥ مارس ٢٠٢٠م. دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام لدى طلبة الجامعات السعودية، جامعة أم القرى نموذجًا، أسامة غازي المدني، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، (ص ٤٠٢).

(٢) ينظر: تقنية الاتصال الحديثة بين القبول والمقاومة، المملكة العربية السعودية نموذجًا (ص ١٥). واقع دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي الثقافي لدى طالبات كلية التربية الأساسية في دولة الكويت، (ص ٧٨، ٧٩). الشبكات الاجتماعية لم تعد للمراهقين، صحيفة الرياض، العدد ١٤٧٧٦.

## المبحث الثالث

### حكم الإنكار الرقمي، وتوثيق المنكرات ونشرها من خلال وسائل التواصل الاجتماعي

المطلب الأول: استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وسيلة لإنكار المنكر وضوابطه

التحولات التقنية المتسارعة حولت نوعية التواصل الاجتماعي المباشر إلى تواصل اجتماعي رقمي ومعلوماتي؛ مثل: التويتر، والفيس بوك، والواتساب، والتليجرام، وإنستغرام، والسناپ شات، ويستحيل في هذا الزمن أن نعزل الناس عن التعايش مع التطورات التقنية المتسارعة في ظل ارتباط مصالح الناس في العالم عبر تقنية المعلومات والاتصال ومنظومة التطبيقات التي تسهل تبادل الخدمات والمعلومات والأخبار وغيرها بين مستخدمي تلك التقنيات<sup>(١)</sup>.

وأصبح مستخدم هذه الوسائل بمثابة الإعلامي؛ إذ بإمكانه توثيق الحدث ونقله ونشره، وقد استفاضت حالات نقل الحدث بالصوت والصورة مما لا يتطرق الشك في وقوعه؛ ولكن يحفُّ ذلك كثيراً من المفاسد؛ منها: عدم الدقة في نقل الأخبار من جهة المرسل، وصعوبة التأكد من صحة الأخبار من جهة المتلقي؛ ولا سيما مع تدفق المعلومات بشكل متسارع وسهولة تداولها.

ويضاف إلى ذلك أن المعلومات والأحداث منها ما هو صالح للتداول والنشر، ومنها ما ليس كذلك؛ بل يترتب على نشره ضرراً بالغاً لا سيما صار لها أثر وتأثير بالغ؛ لتطور وسائل إنتاجها وتوثيقها ونقلها، ولما يصاحبها من إثارة، فصارت تُنشر وتُشاع بالصوت والصورة؛ ما يجعل المتلقي كأنه في قلب الحدث؛ لذا، ينبغي ضبط استخدام مواقع التواصل الاجتماعي كوسيلة في إنكار المنكر؛ بحيث لا تؤثر على المصالح الشرعية، أو يترتب عليها مفسد.

والاحتساب بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما عرّفه الإمامان أبو يعلى والماوردي: «أمر بالمعروف إذا ظهر تركه، ونهي عن المنكر إذا ظهر فعله»<sup>(٢)</sup> ويقرب من تعريفهما تعريف الإمام الغزالي بأنه: «عبارة شاملة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: وسائل الإرهاب الإلكتروني (ص ٢٦).

(٢) الأحكام السلطانية للماوردي (٣٤٩)؛ الأحكام السلطانية لأبي يعلى الفراء (٢٨٤).

(٣) إحياء علوم الدين (٢/٣١٢).

وعرّفه ابن تيمية بأنه: «ولاية دينية يقوم ولي الأمر - الحاكم - بمقتضاها بتعيين من يتولى مهمة الأمر بالمعروف إذا أظهر الناس تركه، والنهي عن المنكر إذا أظهر الناس فعله؛ صيانة للمجتمع من الانحراف، وحماية للدين من الضياع، وتحقيقاً لمصالح الناس الدينية والدينية وفقاً لشرع الله تعالى»<sup>(١)</sup>، وقريب منه تعريف ابن خلدون بأنه: «وظيفة دينية من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»<sup>(٢)</sup>.

ولا إشكال بين العموم الوارد في تعريف الأئمة - أبي يعلى والماوردي والغزالي - وبين تعريف ابن تيمية وابن خلدون في اختصاصه كولاية ووظيفة دينية، فكونه كذلك لا يعني أنه لا يُفعل على جهة الاحتساب من قبل من لم يتعين عليه؛ لكن هناك فرق بين من يتطوع بالاحتساب وبين من يولّيه الإمام للاحتساب؛ فقد صرّح أبو يعلى والماوردي بأنه على القول بصحة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من كل مسلم، فهناك فرق بين المتطوع بالاحتساب - وإن جاز أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر - ووالي الحسبة من وجوه؛ منها: أن قيام والي الحسبة به من حقوق تصرّفه الذي لا يجوز أن يتشاغل عنه، وقيام المتطوع به من نوافل عمله الذي يجوز أن يتشاغل عنه بغيره، وأن على والي الحسبة البحث عن المنكرات الظاهرة؛ ليصل إلى إنكارها، ويفحص عما تُرك من المعروف الظاهر؛ ليأمر بإقامته، وليس على غيره من المتطوعة بحثٌ ولا فحص. وأن للمحتسب اجتهاد رأيه فيما تعلق بالعرف دون الشرع، فيقرّ ويُنكر من ذلك ما أذاه اجتهاده إليه، وليس هذا للمتطوع، ومما يشترط في والي الحسبة: أن يكون عنده علم بالمنكرات الظاهرة، وعارفاً بالمنكرات المتفق عليها<sup>(٣)</sup>.

نستخلص مما سبق أن من الفقهاء من يفرق بين من يقوم بالأمر بالمعروف بلا مقابل أو تكليف بأنه «متطوع»، ويطلقون لفظ «المحتسب» أو «والي الحسبة» على من يتولى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بتوجيه من الإمام أو نحوه، وأن المحتسب يساند في عمله ووظيفة ولاية الأمر في تعزيز القيم الفاضلة للمجتمع، ويسهم في بناء المجتمع بتعزيز الخير ودفع الشر.

ومقصود البحث بمن يمارس الإنكار الرقمي كمتطوع في اصطلاح الفقهاء؛ لا كوظيفة وولاية شرعية. واشترط العلماء فيمن يتطوع بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الإخلاص في قوله وفعله، والمواظبة على سنن رسول الله ﷺ، وأن يتصف بالرفق ولين القول وطلاقة الوجه وسهولة الأخلاق عند أمره الناس أو نهيهم، كما اشترطوا جملة من الشروط يمكن تلخيصها فيما يلي:

(١) الحسبة لابن تيمية (ص ٣).

(٢) مقدمة ابن خلدون (ص ١٩٥).

(٣) الأحكام السلطانية للماوردي (٣٤٩ - ٣٥٠)؛ والأحكام السلطانية لأبي يعلى الفراء (٢٨٤ - ٢٨٥).

أولاً: التكليف: أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً<sup>(١)</sup>. وهذا شرط في سائر التصرفات التي تقتضي المسؤولية عن الفعل والأثر المترتب عليه.

ثانياً: العلم: عن أسامة بن زيد قال: «لا ينبغي لأحد أن يأمر بالمعروف حتى يكون فيه ثلاث خصال: عالماً بما يأمر، عالماً بما ينهى، رفيقاً فيما يأمر، رفيقاً فيما ينهى»<sup>(٢)</sup>. فيكون متصفاً بالآتي:

- عالماً بأحكام الشريعة: فلا يأمر ولا ينهى إلا عن علم صحيح مستند إلى الكتاب والسنة الصحيحة. قال ابن عثيمين: «أن يكون الداعية على علم فيما يدعو إليه، على علم صحيح مرتكز على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ؛ لأن كل علم يتلقى من سواهما»<sup>(٣)</sup>. ولا يشترط جمهور الفقهاء بلوغه مرتبة الاجتهاد الشرعي<sup>(٤)</sup>.

قال الجويني: «إن الحكم الشرعي إذا استوى في إدراكه الخاص والعام؛ ففيه للعالم وغير العالم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإذا اختص مدركه بالاجتهاد فليس للعوام فيه أمر ونهي؛ بل الأمر فيه موكل لأهل الاجتهاد»<sup>(٥)</sup>.

وقال النووي: «إنما يأمر وينهى من كان عالماً بما يأمر به وينهى عنه، وذلك يختلف باختلاف الشيء؛ فإن كان من الواجبات الظاهرة - كالصلاة والصيام -، أو ظاهر بالمنكرات - كالزنا والخمر ونحوها -؛ فكل المسلمين علماء بها، وإن كان من وقائع الأفعال والأقوال ومما يتعلق بالاجتهاد؛ لم يكن للعوام مدخل فيه، ولا لهم إنكاره؛ بل ذلك للعلماء»<sup>(٦)</sup>.

- أن يكون عالماً بالمصالح والمفاسد<sup>(٧)</sup>.

- لا ينكر إلا في المسائل المجمع عليها أو ما يرى الفاعل تحريمه<sup>(٨)</sup>.

- العلم بكيفية الأمر بالمعروف، وبصفة تغيير المنكر<sup>(٩)</sup>.

(١) أدب القاضي للماوردي (١/٢٧٥).

(٢) الآداب الشرعية، ابن مفلح (١/٢١٣).

(٣) زاد الداعية إلى الله عز وجل (ص ٩، ص ١٣).

(٤) ينظر: الموسوعة الفقهية (١٧/٢٥٨)، مختصر دعوة أهل البدع (ص ١٢٥).

(٥) الإرشاد (ص ٣٦٩).

(٦) شرح صحيح مسلم للنووي (٢/٢٣).

(٧) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، صالح آل الشيخ، (ص ٢٠).

(٨) إحياء علوم الدين (٢/٤٠٩)، قواعد الأحكام في مصالح الأنام (١/١٢٩)، الفروق، للقرافي (٤/٢٣٥ - ٢٣٦).

(٩) إحياء علوم الدين (٢/٤٠٩)، الفروق (٤/٢٥٥)، قواعد الأحكام (١/٥٨).

قال ابن باز: «إنكار المنكر والأمر بالمعروف يحتاج إلى سياسة شرعية، وإلى علم وبصيرة؛ ولهذا قال سبحانه: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ﴾ [يوسف: ١٠٨]، فلا بد من العلم والبصيرة والنظر في العواقب حتى إذا أقدم... أقدم على علم وعلى بصيرة وعلى أساس متين في زوال المنكر وحصول المعروف»<sup>(١)</sup>.

ثالثاً: العدالة: فيتجنب فعل الكبائر والصغائر الدالة على الخسة وسائر ما يخل بالمروءة وإن كان مباحاً. وهذا الشرط لم يشترطه جمهور العلماء فيمن يأمر بالحسبة تطوعاً، ومع اعتبارنا بقول الجمهور إلا أنه يندب للمحتسب - وإن كان متطوعاً - أن يكون متجنباً للأفعال التي ينهى عنها، وأن يكون عاملاً بما يأمر به<sup>(٢)</sup>.

رابعاً: الاستطاعة: فيعلم أو يغلب على ظنه أنه لن يصله مكروه في بدنه، أو في ماله، أو في جاهه بالاستخفاف به بوجه يقدر في مروءته، أو يعلم أن لا فائدة من ذلك<sup>(٣)</sup>.

تبين مما سبق حقيقة التطوع بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند الفقهاء، وعنايتهم ببيان شروطه؛ إلا أنه من المتعين توضيح بعض القضايا المتعلقة به مع استخدامه عبر وسائل التواصل الاجتماعي في زمننا المعاصر، وحتى يكون النظر فيه وتجليه حكمه مبنياً على تصور واضح من خلال الواقع، فقد استطلعت رأي عينة عشوائية من شأنها أن تعطي تصوراً أصدق عن الواقع، ومن خلال استطلاع رأي شريحة من المجتمع نجد أن فئة تؤيد استخدام مواقع التواصل كوسيلة لتوجيه النصح بلغت ٥٠، ٣٤٪، وهناك فئة لا تؤيد استخدام مواقع التواصل كوسيلة لتوجيه النصح بلغت ٢٩٪ (أوافق بشدة)، و ١٥، ٥٪ (أوافق)، و ٢١٪ كانت محايدة.

وقبل الحكم في المسألة نستعرض المصالح والمفاسد المترتبة على استخدام المتطوع مواقع التواصل كوسيلة للإنكار والموازنة بينها؛ لأن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح، وأنه إذا كان يترتب على مصلحة الإنكار الرقمي مفسد كثيرة في الحال أو في المآل أكثر من المصلحة - كتكثير المنكرات، وما

(١) [https:// binbaz. org. sa/old/3440#:~: text=%D8%A5%D9%86%D9%83%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D9%83%D8%B1%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1,%D8%A8%D8%B9%D8%B6%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD%20%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B.A%D8%B1%D9%89](https://binbaz.org.sa/old/3440#:~:text=%D8%A5%D9%86%D9%83%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D9%83%D8%B1%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1,%D8%A8%D8%B9%D8%B6%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD%20%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B.A%D8%B1%D9%89)

(٢) ينظر: الموسوعة الفقهية (ص ٢٣٦).

(٣) أحكام القرآن لابن العربي (١/ ٢٦٦ - ٢٦٧)، القرطبي (١/ ٣٦٨)، قواعد الأحكام في مصالح الأنام (١/ ١٢٨)، إحياء علوم الدين (٢/ ٤٠٩).



هو أشر، وما هو أفسد؛ ترك ذلك من باب درء المفاسد وجلب المصالح، وارتكاب أدنى المفسدتين أو المفاسد بتفويت كبراهما، أو الشيء الكبير منها<sup>(١)</sup>.

قال ابن تيمية: «ليكن أمرك بالمعروف ونهيك عن المنكر غير منكر، وإذا كان هو من أعظم الواجبات والمستحبات فالواجبات والمستحبات لا بد أن تكون المصلحة فيها راجحة على المفسدة؛ إذ بهذا بعثت الرسل، ونزلت الكتب، والله لا يحب الفساد؛ بل كل ما أمر الله به فهو صلاح. وقد أثنى الله على الصالح والمصلحين والذين آمنوا وعملوا الصالحات، وذم المفسدين في غير موضع، فحيث كانت مفسدة الأمر والنهي أعظم من مصلحته لم تكن مما أمر الله به»<sup>(٢)</sup>.

**المصالح:** امثالاً لقوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤]، وصيانة وحماية للدين من البدع والمعاصي والمنكرات. كما أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يحفظ المؤمنين من الزيغ، فتقل الغواية، ويضعف الفساد، ويقل تسلط الشيطان وأوليائه على قلوب المؤمنين؛ لأنه بهذه الأمور مجتمعة يكون الهدى ويكون الخير<sup>(٣)</sup>؛ لأنه يسهم في تعزيز القيم الفاضلة للمجتمع، ويسهم في بناء المجتمع بتعزيز الخير ودفْع الشر.

**المفاسد:** من خلال التأمل في واقع استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كوسيلة للإنكار نلمس أنه لا تحكمه ضوابط شرعية معلنة أو معايير معتبرة؛ فيلحظ التوسع في الإنكار بدون الالتزام بالضوابط الشرعية، ولا المعايير المهنية والأخلاقية، مع ممارسة الإنكار من غير المؤهلين لذلك وممن لا تنطبق عليهم الشروط التي ذكرها الفقهاء.

يضاف إلى ذلك الفوضى المعرفية الحاصلة في وسائل التواصل الرقمي؛ كانتشار الرسائل التي فيها لبس الحق بالباطل والموجهة للعامة بصورة يصعب معها تصحيح الأحكام الخاطئة الواردة فيها؛ نظراً لسرعة انتشارها، وتعدد منافذها، وتزايد مستخدميها الذين يصلون إلى الملايين؛ حتى تعالت الأصوات المحذرة من تداعيات مشكلة الفوضى المعرفية في وسائل التواصل الاجتماعي، ومع اقتحام من لا تنطبق عليه الشروط - التي سبق ذكرها ويأتي ذكرها - ستعم الفوضى أكثر؛ لغياب المعايير التي تحكم الإنكار الرقمي<sup>(٤)</sup>.

(١) <https://binbaz.org.sa/old/3440#:~:text=%D8%A5%D9%86%D9%83%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D9%83%D8%B1%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1,%D8%A8%D8%B9%D8%B6%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD%20%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D8%B1%D9%89>

(٢) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لابن تيمية (ص ١٠).

(٣) ينظر: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للشيخ صالح آل الشيخ (ص ٤) بتصرف.

(٤) ينظر: المرجعية الإعلامية في الإسلام (ص ٩) بتصرف.

**الترجيح:** لا بأس باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي وسيلة لإنكار المنكر؛ غير أن ذلك مقيد: بمراعاة الشروط السابقة التي ذكرها العلماء لجواز الإنكار<sup>(١)</sup>، والالتزام بأخلاقيات المهنة الإعلامية<sup>(٢)</sup>؛ لأن تركها فيه نفويت لحقّ المشرع، ونفويت لحقّ الوطن والمجتمع في حفظ أمنه، وتحقيق استقراره وتنميته، بالإضافة إلى ضوابط تقتضيها المصلحة العامة ينبغي مراعاتها عند إنكار المنكر كما يلي:

**أولاً:** العناية بتقديم القضايا المهمة؛ كالدعوة إلى التوحيد والفرائض ونشر العلم الشرعي عن العلماء الراسخين<sup>(٣)</sup>، وترك إثارة القضايا التي لا تتسم بالأهمية، وتشر الإحباط واليأس في نفوس الناس، أو تشغل المجتمع عن العمل والتنمية.

قال العز بن عبد السلام: (الأمر بالمعروف وسيلة إلى تحصيل ذلك المعروف المأمور به، رتبته في الفضل والثواب مبنية على رتبة مصلحة الفعل المأمور به في باب المصالح، فالأمر بالإيمان أفضل أنواع الأمر بالمعروف، وكذلك الأمر بالفرائض أفضل من الأمر بالنوافل... وكذا النهي عن المنكر وسيلة إلى دفع مفسدة ذلك المنكر المنهي عنه، ورتبته في الفضل والثواب مبنية على رتبة درء مفسدة الفعل المنهي عنه في باب المفسد، ثم تترتب رتبة على رتب المفسد إلى أن تنتهي إلى أصغر الصغائر، فالنهي عن الكفر بالله أفضل من كل نهى في باب النهي عن المنكر)<sup>(٤)</sup>.

وكانت إجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى تأثير نشر ونقل الأخبار المغلوطة والشائعات المغرضة عبر وسائل التواصل في نشر الإحباط والعرقلة عن العمل والتنمية (٦٥٪) كانت درجة موافقتهم (أوافق بشدة)، و(٨، ٢٩٪) كانت درجة موافقتهم (أوافق)، و(٢٥، ٥٪) كانت درجة موافقتهم (لا أوافق). يلاحظ أن نسبة الموافقين على التأثير السلبي لنشر ونقل المنكرات والأخبار المغلوطة في نشر الإحباط والعرقلة عن العمل والتنمية تمثل الغالبية والنسبة الأعلى، وفي المقابل فالذين لا يوافقون فإن نسبتهم ضئيلة.

**ثانياً:** ترك التشهير ونشر المعاييب والزلات؛ ولا سيما ما يقع فيه ذوو الهيئات والمناصب وأهل الفضل، قال رسول الله ﷺ: «أقبلوا ذوي الهيئات<sup>(٥)</sup> عثراتهم<sup>(٦)</sup>». فتوجيه النصح للأشخاص عبر وسائل

(١) ينظر: (ص ١١) وما بعدها.

(٢) ومع وجود أخلاقيات مهنة في المجال الإعلامي؛ غير أنها ليست ذات فاعلية؛ لأنها مجهولة لدى أكثر المتطوعين، كما أنها تنقصها الرقابة والعقوبات الرادعة. لمزيد من التفصيل ينظر: التربية الإعلامية (ص ١١٠ - ١١٥).

(٣) للاستزادة ينظر: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للشيخ صالح آل الشيخ (ص ١٧).

(٤) قواعد الأحكام في مصالح الأنام (١/ ١٢٤، ١٢٧).

(٥) والمراد بهم في الحديث: الذين لا يُعرفون بالشر، فيزِلُّ أحدهم الزلة. والهيئة: صورة الشيء وشكله وحالته؛ يريد به ذوي الهيئات الحسنة الذين يلزمون هيئة واحدة وسمّاً واحداً، ولا تختلف حالاتهم بالتنقل من هيئة إلى هيئة. النهاية في غريب الحديث والأثر (ص ١٠١٧).

(٦) رواه الدارقطني في كتاب الحدود والديات برقم (٣٤٢٣)، والبيهقي في السنن الكبرى في كتاب السرقة برقم (١٧٢٢٩)، =

التواصل مسلك غير سديد، وكانت إجابات أفراد عينة الدراسة حول استخدام وسائل وتطبيقات التواصل الاجتماعي كوسيلة للتشهير بالناس وفضحهم وتتبع عوراتهم (أشخاص أو شخصيات اعتبارية) مسلك غير سديد (٨, ٦٧٪) كانت درجة موافقتهم (أوافق بشدة)، و(٧٥, ١٧٪) كانت درجة موافقتهم (أوافق)، و(٥, ١٤٪) كانت درجة موافقتهم (لا أوافق).

والطريقة الشرعية للإنكار تكون إما ببيان الحكم الشرعي للمسألة مقرّوناً بأدلته الصحيحة دون التعرض لصاحب المنكر، أو بمناصحة صاحب الزلة فيما بينه وبينه إن كان قد تعين على الناصح الإنكار وكان في حدود استطاعته، أو من خلال التبليغ من خلال القنوات الرسمية. وكانت إجابات أفراد عينة الدراسة حول أن إنكار المُنكر بالوسائل الشرعية من خلال تطبيقات تقنية مسار صحيح وهو من القيام بالواجب الشرعي (٧٥, ٦٥٪) كانت درجة موافقتهم (أوافق بشدة)، و(٥, ٣٢٪) كانت درجة موافقتهم (أوافق)، و(١, ٧٥٪) كانت درجة موافقتهم (لا أوافق). ويلاحظ أن نسبة الموافقين على أهمية تفعيل التطبيقات التقنية الرسمية في التبليغ عن المنكرات تمثل نسبة عالية جداً، وفي المقابل فالذين لا يوافقون فإن نسبتهم ضئيلة جداً.

ومنهج العلماء في روايتهم للأخبار التي تنقل عن صاحب الواقعة أو القصة ارتكابه معصية أو منكراً أنهم لا يذكرون اسمه، فالعلماء حين شرحوا فقه حديث المرأة التي كانت تؤذي جيرانها مع أنها كانت تقوم الليل وتصوم النهار فقال ﷺ: «هي في النار»؛ لم يعتنوا ببيان اسم هذه المرأة؛ لأنه لا مصلحة في ذكر اسمها، ولأنه شيء يسوء، والمشروع للمسلم أن يستر أخاه فيما يتعلق بمثل هذه الأمور، وورد مثل ذلك في كثير من الأخبار؛ حيث لم ينقل الصحابة رضي الله عنهم أسماء من وقعت منهم هذه الأمور إلا في حوادث نادرة يقتضي المقام أن يُذكر أصحابها.

ثالثاً: ألا يؤدي إنكار المنكر إلى منكر أعظم، أو مفسدة أعظم، فليس الغرض حصول الإنكار، أو التشفي بالإنكار، أو الانتقام من صاحب المنكر؛ بل المقصود تحقيق المصالح، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيْنًا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٨]، فنهى الله عن ذلك؛ لأنه يؤدي إلى جرأة المشركين فيسبون الله - عز وجل -.

قال ابن القيم: «فإن كان إنكار المنكر يستلزم ما هو أنكر منه وأبغض إلى الله ورسوله؛ فإنه لا يسوغ إنكاره وإن كان الله يبغضه ويمقت أهله»<sup>(١)</sup>.

= ورواه الطحاوي في مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما روي في إقالة ذوي الهيئات برقم (٢٣٦٧) واللفظ له، والحديث قد حسنه شعيب الأرنؤوط، وقال: «قد أطل أهل العلم في الكلام عليه مع تعدد طرقه؛ إلا أنه يتقوى بمجموعها». ينظر: تعليقه على الحديث بهامش مشكل الآثار (١٤٢/٦).

(١) إعلام الموقعين (٤/٣٣٨).

رابعاً: عدم التعدي على حريات الآخرين والإخلال بمنظومة القيم الإسلامية؛ بتجنب انتهاك حق الخصوصية، فلا تنتهك حرمة الأماكن الخاصة، ولا تنشر معلومات عن حياة الإنسان الخاصة بدون موافقته، فضلاً عن استخدام أجهزة التنصت والتصوير بدون استئذان<sup>(١)</sup>.

قال الشاطبي: «إنه ليس كل ما يعلم مما هو حق يطلب نشره وإن كان من علم الشريعة ومما يفيد علماً بالأحكام؛ بل ذلك ينقسم؛ فمنه ما هو مطلوب النشر وهو غالب علم الشريعة، ومنه ما لا يطلب نشره بإطلاق، أو لا يطلب نشره بالنسبة إلى حال، أو وقت، أو شخص»<sup>(٢)</sup>. ويخرج عليه من باب أولى نشر بيانات ومعلومات الآخرين التي تنتهك خصوصياتهم.

خامساً: الاعتزاز بالثواب الشرعية والوسطية، وبالهوية الوطنية، وتحقيق وحدة الكلمة، وعدم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الفوضى والبلبلة في المجتمع، وكانت إجابات أفراد عينة الدراسة حول أن نشر الأخبار المغلوطة والشائعات المغرضة ونقلها عبر وسائل التواصل يؤثر على أمن الوطن وزعزعة قيمه (٨, ٧٤٪) وكانت درجة موافقتهم (أوافق بشدة)، و(٥, ٢٢٪) كانت درجة موافقتهم (أوافق)، و(٧٥, ٢٪) كانت درجة موافقتهم (لا أوافق). ويلاحظ أن نسبة الموافقين على التأثير السلبي لنشر ونقل المنكرات والأخبار المغلوطة على أمن الوطن وزعزعة قيمه تمثل الغالبية والنسبة الأعلى، وفي المقابل فالذين لا يوافقون فإن نسبتهم ضئيلة.

سادساً: الحكمة والرفق<sup>(٣)</sup>؛ لقوله تعالى ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]، قال ابن باز: (فأوضح سبحانه الكيفية التي ينبغي أن يتصف بها الداعية ويسلكها، يبدأ أولاً بالحكمة؛ والمراد بها: الأدلة المقنعة الواضحة الكاشفة للحق، والداحضة للباطل؛ ولهذا قال بعض المفسرين: المعنى: بالقرآن؛ لأنه الحكمة العظيمة؛ لأن فيه البيان والإيضاح للحق بأكمل وجه. وقال بعضهم: معناه: بالأدلة من الكتاب والسنة. وبكل حال فالحكمة كلمة عظيمة معناها: الدعوة إلى الله بالعلم والبصيرة والأدلة الواضحة المقنعة الكاشفة للحق والمبينة له)<sup>(٤)</sup>.

وعن أم الدرداء قالت: «من وعظ أخاه سرّاً فقد زانه، ومن وعظه علانية فقد شأنه»<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: التربية الإعلامية لفهد الشميمري (ص ١١٣).

(٢) الموافقات للشاطبي (٤/ ١٨٩).

(٣) ينظر: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للشيخ صالح ص: (١٤ - ١٦).

(٤) الدعوة إلى الله وأخلاق الدعاة (ص ٢٣ - ٢٦).

(٥) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للخلال (ص ٣٩).

سابعاً: الالتزام بالمعايير الأخلاقية والمهنية من خلال الالتزام بالآتي:

- ترك التجسس: فلا ينبغي الإنكار على ما ستر<sup>(١)</sup>، قال إمام الحرمين: «وليس للأمر بالمعروف والبحث والتنقيب والتجسس»، وقال الماوردي: «وليس للمحتسب أن يبحث عما لم يظهر من المحرمات»<sup>(٢)</sup>.  
 - عدم التعرض للأشخاص: كان النبي ﷺ إذا بلغه عن الرجل الشيء لم يقل: ما بال فلان يقول؟!؛ ولكن يقول: «ما بال أقوام يقولون كذا وكذا؟!»<sup>(٣)</sup>؛ لأن الأصل في النصيحة الإسرار بها، واستخدام التواصل فيه إعلان لها؛ لذا يتعين ألا يكون الإنكار فيه تعرض للأشخاص؛ بل يكتفى ببيان الحكم الشرعي مقروناً بأدلته دون التعرض لمركبه والتشهير به. روى الخلال: قيل لإبراهيم بن أدهم: الرجل يرى من الرجل الشيء ويبلغه عنه أيقول له؟ قال: هذا تبكيت؛ ولكن تعريض. وقد روى أبو محمد الخلال عن أسامة بن زيد مرفوعاً: «لا ينبغي لأحد أن يأمر بالمعروف حتى يكون فيه ثلاث خصال: عالمًا بما يأمر، عالمًا بما ينهى، رفيقًا فيما يأمر، رفيقًا فيما ينهى»<sup>(٤)</sup>.

- التثبت من صدق الأخبار والمعلومات ومعرفة أبعادها؛ حتى لا يترتب على نشرها مفسد<sup>(٥)</sup>؛ فمواقع التواصل الاجتماعي مليئة بالمعلومات والأخبار التي لا يعرف مصدرها، فالأخبار إن اعتمد فيها على مجرد النقل، ولم تحكم أصول العادة، ولا قيس الغائب منها بالشاهد، والحاضر بالذاهب؛ فربما لم يؤمن فيها من العثور، ومزلة القدم، والحيد عن جادة الصدق، والوقوع في الوهم والغلط<sup>(٦)</sup>.

ومن خلال استطلاع رأي شريحة من المجتمع كانت إجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى الالتزام بالتحقق من المعلومة والخبر والاطلاع على الفيديوهات والملفات التي تصلهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي قبل إعادة نشرها؟ (٢٥، ٦٤٪) كانت درجة موافقتهم (ملتزم تمامًا)، (٣١٪) كانت درجة موافقتهم (ملتزم إلى حد ما)، (٧٥، ٤٪) كانت درجة موافقتهم (غير ملتزم).

والأخبار والأحداث - لا شك - لها أثر بالغ في نشر السعادة أو الحزن، ورفع الهمة والرغبة في العمل أو نشر الإحباط واليأس بحسب طبيعة المنقولات، وهذه المشاعر تؤثر وتنعكس على الأفعال؛ لذلك كان

(١) الآداب الشرعية لابن مفلح (١/٢٩٨)، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للخلال (ص ٤٩).

(٢) تحفة المحتاج (٩/٢١٩).

(٣) سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب في حُسن العشرة، ٤٧٨٨، وصححه الألباني. السلسلة الصحيحة (٢٠٦٤، ٩٧/٥)؛ صحيح الجامع الصغير (٤٦٩٢، ٨٥٧/٢).

(٤) الآداب الشرعية لابن مفلح (١/٢١٣).

(٥) ينظر: صفات مقدمي البرامج الإسلامية (ص ٩٥).

(٦) المقدمة، (١/١٣).

الهدى القرآني يدعو إلى الثبوت والتبين واستفراغ الجهد للتحقق من ثبوت وحقيقة الأخبار والأحداث، ومعرفة ظروف الأحداث وملاساتها؛ لأن ترك الثبوت مآله الندامة قطعاً، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦]، ولذا على المسلم أن يحفظ لسانه من الكلام الذي لا مصلحة فيه<sup>(١)</sup>، ويجب شرعاً عدم المبادرة إلى نشر وترويج الأخبار إلا بعد التأكد والثبوت من صحتها، وصدق المصدر الذي نقله إليه<sup>(٢)</sup>؛ فكفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع! . وكثير من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي ينشرون الأخبار والمنكرات، فإذا سألتهم عن مصدرها ومدى موثوقيتها يتخبطون؛ لأنهم لم يستقوها من مصادر موثوقة؛ بل هي ظنون وأوهام أو معلومات كاذبة؛ بل بعضهم ينشر ويكتب في آخره: هكذا بلغني ولست متأكداً، ولم يتبع الهدى القرآني في رده إلى أهل العلم الذين يتبينونه ويتثبتون منه، فعدم الثبوت من الأمور (ليس من النصيح في الدين، وقد أنكر الله سبحانه على من لم يتثبت في الأخبار ولم يردّها إلى أهلها)<sup>(٣)</sup>، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدْعَاؤُهُمْ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٨٣]، عدت الآية نقل الكلام بدون ثبوت من شأن المنافقين. إذ أنكرت على ناشر الأخبار قبل تحققها<sup>(٤)</sup>.

ومن خلال استطلاع رأي شريحة من المجتمع كانت إجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى الالتزام بالتحقق من المعلومة والخبر والاطلاع على الفيديوهات والملفات التي تصلهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي قبل إعادة نشرها (٢٥, ٦٤٪) كانت درجة موافقتهم (ملتزم تماماً)، و(٣١٪) كانت درجة موافقتهم (ملتزم إلى حد ما)، و(٧٥, ٤٪) كانت درجة موافقتهم (غير ملتزم).

والمتمعن - مع ما سبق بيانه من سلبيات تحفُّ استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كوسيلة للإنكار - أن يقتصر في الإنكار الرقمي على النقل عن العلماء الراسخين ببيان الحكم الشرعي للمنكر مقروناً بأدلته الصحيحة دون التعرض لصاحب المنكر؛ مما يتيح نشر العلم الصحيح بعيداً عن تصدر الاجتهاد من أفراد لا تنطبق عليهم الشروط، أو لا يملكون أدواته، أو من خلال التبليغ من خلال القنوات الرسمية، أو الإنكار على الفرد المعني أو الجهة المعنية مباشرة باستخدام رسائل الواتس والإيميل ونحوها من الوسائل التي تتصف بالخصوصية؛ للثبوت من وقوع المنكر أولاً، وتوضيح الحكم الشرعي منه ثانياً عند الثبوت من وقوعه مقروناً بالدليل الشرعي مع مراعاة شروط وضوابط الإنكار التي سبق ذكرها.

(١) <https://www.alfawzan.af.org.sa/ar/node/13593> الشيخ صالح الفوزان.

(٢) هيئة كبار العلماء بالأزهر، دار الإفتاء بالأردن <https://alifaa.jo/Question.aspx?QuestionId=3078#.YgfUI1XP3IU>

(٣) ابن باز، مجموع الفتاوى للشويعر (٧/ ٢٥١ - ٢٥٢).

(٤) هيئة كبار العلماء بالأزهر.

## المطلب الثاني : حكم استخدام وسائل التواصل لنشر وقائع المنكرات

ظهر في الآونة الأخيرة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتوثيق المنكرات ونشرها؛ سواء مقاطع تصويرية أو صوتية بشتى أنواعها؛ كالمقاطع الخاصة بعقائد فاسدة، أو أفكار منحرفة، أو بدع فاسدة، أو نشر مقاطع تخدش الديانة والحياء<sup>(١)</sup>.

وتوثيق وقائع المنكرات ومشاهد الإثم والفجور، ونقلها ونشرها عبر مواقع التواصل الاجتماعي باسم الإصلاح أو قصد التحذير منها؛ (جادة خاطئة جداً، ومخالفة للشرع، وخطرة على المجتمع، وسبب للفتن)<sup>(٢)</sup>، وهو من الإفساد ومنكر<sup>(٣)</sup>.

فتوثيق المنكرات، أو صياغة أخبارها، أو إشاعتها ونقلها، وقد يستلزم ذلك تصويراً وتوثيقاً بالصوت والصورة في وسائل التواصل الاجتماعي الرقمي بكل صورته، اعتقاداً أن هذا يعد من الاحتساب المشروع، ووسيلة لإنكار المنكر؛ أمر محرم شرعاً، قال بذلك جمع من العلماء؛ منهم: الشيخ ابن باز، والشيخ ابن عثيمين، والشيخ الفوزان، والشيخ البراك، والمسند، وعبد الله السلمي<sup>(٤)</sup>.

وهو يخالف مقصود الشارع من عدم إذاعة المنكرات، ونشر الفواحش، وإفشاء أخبارها؛ صيانة للمجتمع. وقد شرع الله الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ للحفاظ على الضروريات الخمس: الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال. ومن ذلك: نشر الفضيلة في المجتمع وتكثيرها، وواد الرذيلة وعدم إظهارها؛ ليسلم المجتمع من شرها<sup>(٥)</sup>.

فالواجب شرعاً عدم المبادرة إلى نشر المنكرات وترويجها؛ حتى لو كانت صادقة إذا كان فيها مضرة عليه أو على غيره<sup>(٦)</sup>، أو يترتب على نشرها مفسد. وذكر الشاطبي أن السلف كانوا يكرهون الكلام فيما ليس تحته عمل، وقد وضع ضابطاً للحديث في الأمور الشرعية فقال ما نصه: «وضابطه: أنك تعرض مسألتك على الشريعة، فإن صحت في ميزانها فانظر في مآلها بالنسبة إلى حال الزمان وأهله. فإن لم يؤد ذكرها إلى مفسدة فاعرضها في ذهنك على العقول؛ فإن قبلتها فلك أن تتكلم فيها إما على العموم - إن

(١) خطر نشر المنكرات (ص ٣٦) وما بعدها.

(٢) ابن عثيمين لقاءات الباب المفتوح (٦/١٢٤).

(٣) الموقع الرسمي لعبد الرحمن البراك، <https://sh-albarrak.com/article/9949>.

(٤) الستر على المعاصي عوارضه وأسبابه (ص ١٩١)، لقاء الباب المفتوح (٦/١٢٤)، خطر نشر المنكرات بقصد التحذير منها

(ص ٧)، حكم تداول ونشر مقاطع المنكرات بحجة إنكار المنكر، <https://t.co/UKleo7XSZt>.

(٥) خطر نشر المنكرات بقصد التحذير منها (ص ٢٧) بتصرف.

(٦) <https://www.alfawzan.af.org.sa/ar/node/13593> الشيخ صالح الفوزان.

كانت مما تقبلها العقول على العموم -، وإما على الخصوص إن كانت غير لاثقة بالعموم. وإن لم يكن لمسألتك هذا المساع؛ فالسكوت عنها هو الجاري على وفق المصلحة الشرعية والعقلية<sup>(١)</sup>.

فمن بلغه عن مسلم شيء سيء لزمه أن يكتمه ولا ينشره، ويستر أخاه ويناصحه فيما بينه وبينه، ولا يُشيع عنه الأخبار السيئة ولو كانت واقعة جريمة، هذا في حق الأفراد، وكذلك في حق المجتمع حق الأمن وما يُخِلُّ بالأمن، فعلى المسلم أن يكتم ما يحصل من الأحداث ما لم تتحقق مصلحة راجحة<sup>(٢)</sup>.

ومن الأدلة:

- قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [النور: ١٩]، قال السعدي: (وذلك لغشه لإخوانه المسلمين،... فإذا كان هذا الوعيد لمجرد محبة أن تشيع الفاحشة، واستحلاء ذلك بالقلب؛ فكيف بما هو أعظم من ذلك من إظهاره ونقله؟!)<sup>(٣)</sup>. ونشر المقاطع الداعية للكفر، أو المفسدة للأخلاق، أو الداعية إلى التآليب على ولاية الأمور، والدعوة إلى المظاهرات أو الخروج على ولاية الأمر، التي مآلها سفك الدماء، وانتهاك الحرمات، وارتفاع الأمن والرخاء، ونشر الخوف والفقر، ولو لبس ذلك بالإنكار؛ فهذا ليس من الإنكار؛ بل هو من إشاعة الفاحشة التي توعد الله عليها، وهو محرم قطعاً)<sup>(٤)</sup>.

- ترك نشر المنكرات وإعلانها فيه صيانة للمجتمع من اعتياد رؤيتها، أو التأثير بها؛ لأن في إشاعة المنكرات تطبيعاً لها في قلوب العامة، واستسهال الوقوع فيها، فالمنكر قد يقع في مكان ما، فتساهم وسائل التواصل الاجتماعي في انتشاره، ويتناقله الصغار والكبار<sup>(٥)</sup>، عن عمر بن الخطاب قال: «إن لله عبداً يُمَيِّتُونَ الباطل بهجره، ويُحْيُونَ الحق بذكره»<sup>(٦)</sup>. وقد تحصل للإنسان بنقل المنكر ونشره وإذاعته فتنة في نفسه أو لغيره وقد كان معافى من ذلك<sup>(٧)</sup>. قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: «فقد تحصل للعبد فتنة بنظر منهي عنه وهو يظن أنه نظر عبرة»<sup>(٨)</sup>.

(١) الموافقات (٤/ ١٩١).

(٢) ينظر: <https://www.alfawzan.af.org.sa/ar/node/13593> الشيخ صالح الفوزان.

(٣) تفسير السعدي (ص ٥٦٤).

(٤) خطر نشر المنكرات (ص ٤٠) بتصرف.

(٥) خطر نشر المنكرات (ص ٤٨، ٥١، ٦٧) بتصرف.

(٦) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (١/ ٥٥).

(٧) خطر نشر المنكرات (ص ١٠)، حكم تداول ونشر مقاطع المنكرات بحجة إنكار المنكر، <https://t.co/UKleo7XSZt>

(٨) مجموع الفتاوى (١٥/ ٣٤٤).



- لأنّ نشر ونقل المنكرات يُشجّع أهل الباطل، وقد يُثبِّط همم المُقبلين على الخير، وفيه تهوين لقواهم، وإدخال للحزن عليهم<sup>(١)</sup>. وكانت إجابات أفراد عينة الدراسة حول أنه لا ينبغي نشر مقاطع المنكرات وأخبارها بين الناس؛ لأنّ فيه إشاعة للمنكر، وتطبيعاً له في القلوب، واستمراءً للمعاصي، وتثييط أهل الخير (٢٥، ٨١٪) كانت درجة موافقتهم (أوافق بشدة)، و(٢٥، ١٦٪) كانت درجة موافقتهم (أوافق)، و(٥، ٢٪) كانت درجة موافقتهم (لا أوافق). ويلاحظ أن نسبة الموافقين على أن نشر المنكرات فيه تهوين للمعاصي وتثييط لأهل الخير تمثل نسبة عالية جداً، وفي المقابل فالذين لا يوافقون فإن نسبتهم ضئيلة جداً.

- من مقاصد الشرع المعتبرة: الستر وعدم إشاعة المنكرات وإظهارها، فهو يتشوّف إلى ستر المعاصي وأصحابها، وعدم إعلانها وإشاعتها إلا لمصلحة راجحة<sup>(٢)</sup>؛ لقول رسول الله ﷺ: «من أصاب من هذه القاذورات شيئاً فليستتر بستر الله؛ فإنّه من يُبدي لنا صفحته نُقم عليه كتاب الله»<sup>(٣)</sup>. قال ابن عبد البر: «وفيه أيضاً ما يدل على أن الستر واجب على المسلم في خاصة نفسه إذا أتى فاحشة»<sup>(٤)</sup>.

وكما أمر الشارع من وقع في ذنب أن يستر على نفسه أمر بالستر على أصحاب المعاصي؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ [النساء: ١٤٨]. وستر الذنوب والمعاصي ليس خاصاً بمن وقع فيها؛ بل من شاهدها مأمور بسترها وعدم إشاعتها في المجتمع؛ لما في ذلك من إفساد عظيم.

- عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال: «لو لم أجد للسارق والزاني وشارب الخمر إلا ثوبي لأحبت أن أستره عليه»<sup>(٥)</sup>. وورد عن جمع من الصحابة والتابعين - منهم: علي بن أبي طالب وخالد بن معدان وشُبيل بن عوف وعطاء بن أبي رباح - بنحوه<sup>(٦)</sup>.

- نشر مقاطع المنكرات ولا سيما العقديّة فيه نشر للشبهات؛ لأنّ غالب المقاطع لا تتضمن الرد عليها، أو يكون الرد غير كافٍ في تفنيد الشبهة وبيان بطلانها<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: الستر على المعاصي عوارضه وأسبابه (ص ١٩١) بتصرف.

(٢) خطر نشر المنكرات (ص ١٠، ٤٢ - ٤٣).

(٣) موطأ مالك ت عبد الباقي (٢/ ٨٢٥).

(٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٥/ ٣٣٧).

(٥) مصنف عبد الرزاق (١٨٩٣١، ١٠/ ٢٢٧).

(٦) البخاري في الأدب (٣٢٤)، تفسير ابن أبي حاتم (١٠/ ١٠٢).

(٧) ينظر: خطر نشر المنكرات (ص ٦١).

المنهج الشرعي في معالجة المنكرات التي تعجُّ بها وسائل التواصل الاجتماعي ليس بنشرها؛ وإنما من خلال الخطوات التالية:

- الإنكار القلبي: فيؤمن بقلبه أن هذا منكر، ويكرهه لأجل ذلك<sup>(١)</sup>.

- يُرجع فيه إلى أولي الأمر؛ ليعالجوه ويدروا خطره، قال تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٨٣]. ويستعمل الصمت والستر، ويستعمل الدعاء بالصلاح للإسلام والمسلمين وشأن المسلمين<sup>(٢)</sup>. وقوله تعالى: ﴿وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]. تأديب من الله لعباده أن يرثوا الأخبار والشائعات إلى ذوي الرأي وأهل العلم والنصح والعقل وأهل الخبرة الذين يعرفون الأمور والمصالح وضدها، فإن رأوا مصلحة في نشرها نشرها بعد الثبوت منها، وإن كانت المصلحة في كتمها كتموها وأمروا بكتمها<sup>(٣)</sup>.

- تُنشر بصورة خاصة لعالم، أو من سيُقابل أو يكتب أو يتصل بالمسؤول<sup>(٤)</sup>.

- السعي في إصلاح المجتمع نفسه فيه خير كثير<sup>(٥)</sup>، فيبدأ بإصلاح نفسه وأهل بيته ثم مجتمعه.

- إنكار المنكر عبر القنوات الرسمية.

وكانت إجابات أفراد عينة الدراسة حول إنكار المنكر بالوسائل الشرعية من خلال التطبيقات التقنية، مسار صحيح وهو من القيام بالواجب الشرعي (٦٥, ٧٥٪) كانت درجة موافقتهم (أوافق بشدة)، (٣٢, ٥٪) كانت درجة موافقتهم (أوافق)، (١, ٧٥٪) كانت درجة موافقتهم (لا أوافق).



(١) ينظر: خطر نشر المنكرات (ص ٤٦).

(٢) <https://www.alfawzan.af.org.sa/ar/node/13593> الشيخ صالح الفوزان بتصرف.

(٣) الضوابط الشرعية في نقل الأخبار، <https://almunajjid.com/speeches/lessons/24>

(٤) ينظر: كلام الشيخ ابن باز في مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٧/٢٩٩)، حكم تداول ونشر مقاطع المنكرات بحجة إنكار المنكر، <https://t.co/UKleo7XSZt>.

(٥) لقاء الباب المفتوح ٦/١٢٤.

## المبحث الرابع

### حكم نشر الشائعات المغرضة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي

تعد الشائعات<sup>(١)</sup> مرضاً اجتماعياً خطيراً، ومن أخطر الأسلحة المدمرة للأفراد والدول، وكان لها أثر بالغ في تغيير مسار كثير من الشعوب عبر التاريخ، فكثير من الأمم هُزمت بالشائعات هزيمة نفسية قبل أن تلحق بها الهزائم الحربية، وترجع خطورتها إلى أن مُستقبلي الشائعات والمساعدين في ترويجها هم في الغالب مواطنون صالحون<sup>(٢)</sup>؛ لأنهم يوظفون كأدوات لتحقيق أهداف صانعي الشائعات.

ووسائل التواصل - نظراً لسهولة استخدامها، وتعدد منافذها - ساهمت في نشر الأخبار الكاذبة والشائعات التي تتضمن المنكرات لأسباب مغرضة وفسادة، وهذا مما لا يجوز، والجُرم فيه أعظم من مجرد نقل وعرض المنكر بغرض إنكاره - كما سبق في المبحث الثالث -؛ لأن الإشاعات من جملة الكذب، وهو محرم شرعاً؛ بل كبيرة من الكبائر، قال تعالى: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَا أُضْعَفُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمْعُونَ لَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ [التوبة: ٤٧]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النور: ١٩]، هذا وعيدٌ شديد، فالمسلم لا يكون مروّجاً للإشاعات والأخبار السيئة التي تروّع المسلمين.

وينبغي على المسلم أن يحفظ لسانه من الكلام الذي لا مصلحة فيه، أو فيه مضرة عليه أو على غيره؛ ومن ذلك: نقل الشائعات؛ سواء كانت تتعلق بالأفراد، أو تتعلق بالمجتمع؛ فإن على المسلم أن يتثبت ولا يتحدث بها إلا عند الضرورة، وعلى المسلم إذا بلغه عن أخيه شيء سيئ أن يكتمه، وألا يُشيعه حتى ولو كان صدقاً، ولو كان ما نُقل إليه صدقاً وفيه مضرة على أخيه فإنه يستر أخاه ويناصحه فيما بينه وبينه، ولا يُشيع عنه الأخبار السيئة ولو كانت واقعة جريمة، هذا في حق الأفراد، وكذلك في حق المجتمع حق الأمن وما يُخلُّ بالأمن، فعلى المسلم أن يكتم ما يحصل من الأحداث ومن الشائعات، ولا يُخوِّف

(١) الشائعة الإلكترونية هي: الترويج المدبّر لنشر معلومات أو أفكار غير دقيقة متعلقة بالأوضاع الراهنة، وموجهة لفئة محددة من الجمهور باستعمال وسائل الاتصال الإلكترونية؛ لتحقيق أهداف ومصالح للمرسل شخصاً أو جهة. ينظر: حماية تجريم نشر وترويج الشائعات الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، دراسة من منظور القانون الجزائري والمصري (ص ٣٨٠).

(٢) ينظر: المسؤولية الجنائية عن الشائعات خارج الإقليم المصري (ص ٢).

الناس بها أو يروّجها بين الناس؛ لأن هذا مسلك المنافقين الذين ينشرون الشائعات ويشيعونها؛ ليروّعوا المسلمين ويخوفوهم، وإذا كان هذا الخبر أو هذا الحدث على المسلمين منه خطورة ويحتاج إلى علاج؛ فليس علاجه بنشره بين الناس الذين لا يملكون له العلاج؛ وإنما هذا يرجع فيه إلى أولي الأمر؛ ليعالجوه ويدروا خطره، قال تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ أَلْحَافِ أَذَاعُوا بِهِ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ۗ﴾، [النساء: ٨٣]. فعلى المسلم عدم نقل الشائعات، ولا نشر المخازي، والتزام الصمت والستر، ويستعمل الدعاء بالصالح للإسلام والمسلمين وشأن المسلمين، هكذا يكون المسلم<sup>(١)</sup>.

وكانت إجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى تأثير نشر ونقل الأخبار المغلوطة والشائعات المغرضة عبر وسائل التواصل في نشر الإحباط والعرقلة عن العمل والتنمية (٦٥٪) كانت درجة موافقتهم (أوافق بشدة)، و(٢٩.٨٪) كانت درجة موافقتهم (أوافق)، و(٥.٢٥٪) كانت درجة موافقتهم (لا أوافق).

وكانت إجابات أفراد عينة الدراسة حول أن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كوسيلة للتشجيع والبلبة ونشر الفوضى وتهييج الناس على الأفراد والمؤسسات مسلك غير سديد (٦٢.٩٪) كانت درجة موافقتهم (أوافق بشدة)، و(١٩.٥٪) كانت درجة موافقتهم (أوافق)، و(١٧.٥٪) كانت درجة موافقتهم (لا أوافق).



## الخاتمة

الحمد لله على إتمام هذا البحث، وأسأله سبحانه أن يجعله نافعًا مباركًا. والصلاة والسلام على نبينا محمد ﷺ، وهذا عرض لأهم القرارات والتوصيات:

### القرارات

أولاً: حفظ مصالح العباد والبلاد وأمنهما في هذه الأزمنة لا يتحقق إلا بضبط استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وسيلة للإنكار وفق أحكام الشريعة ومقاصدها، وفي ضوء القاعدة الفقهية: درء المفاسد مقدم على جلب المصالح.

ثانياً: لا بأس باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي وسيلة لإنكار المنكر؛ غير أن ذلك مقيد: بمراعاة الشروط التي ذكرها العلماء لجواز الإنكار، والالتزام بأخلاقيات المهنة الإعلامية؛ لأن تركها فيه تفويت لحقّ المشرع، وتفويت لحق الوطن والمجتمع في حفظ أمنه، وتحقيق استقراره وتنميته، بالإضافة إلى ضوابط تقتضيها المصلحة العامة ينبغي مراعاتها عند إنكار المنكر.

ثالثاً: حرمة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنقل ونشر المنكرات؛ سواء على سبيل الإنكار، أو النشر الإعلامي؛ لما يترتب عليه من مفسد عظيمة.

رابعاً: يحرم توثيق أو إنتاج مقاطع المنكرات إطلاقاً.

خامساً: يحرم استخدام وسائل وتطبيقات التواصل الاجتماعي كوسيلة للتشغيب والبلبله والفوضى وتهيج الناس على الأفراد والمؤسسات.

سادساً: يحرم استخدام وسائل وتطبيقات التواصل الاجتماعي وسيلة للتشهير بالناس وفضحهم وتتبع عوراتهم - أشخاصاً أو شخصيات اعتبارية -.

سابعاً: وجوب تجنب إعادة نشر وتداول الشائعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والتأكد قبل نشر أي خبر من مصداقيته ومصادره، مع العناية بمضمونه أيضاً من حيث عدم مخالفته للشرع أو الأنظمة.

## التوصيات

أولاً: تخصيص تطبيق إلكتروني رسمي يتصف بالدقة والفعالية؛ ليكون وسيلة متاحة للأفراد لإنكار المنكر والتبليغ عنه؛ بحيث يتضمن بيانات المنكر، ونوع المنكر، ومن خلال نتائج الدراسة كانت غالبية عينة الدراسة تؤيد استخدام التطبيقات الإلكترونية الرسمية باعتبارها وسيلة للإنكار؛ حيث بلغت ٩٨٪ بين (أوافق بشدة) و(أوافق).

ثانياً: العناية برفع سقف الوعي في المجتمع نحو قضية الإنكار الرقمي، ونقل الأخبار والشائعات عبر وسائل التواصل، تأصيلاً وتطبيقاً عن طريق وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي وخطبة الجمعة والمدارس والجامعات وقنوات التواصل، ومن خلال عمل المسابقات على مستوى الحي والمدينة والوطن، وأيضاً تعليق توجيهات حول القضية في صورة رموز تعبيرية وعبارات قصيرة في لوحات إعلانية كبيرة في الأماكن العامة.

ثالثاً: تضمين المناهج والمقررات الدراسية ضوابط الشرع في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، والقرارات والتعاميم الصادرة في هذا الشأن.

رابعاً: حث المتخصصين والتربويين والتقنيين وغيرهم من ذوي العلاقة لكتابة رسائل تربوية موجهة للعامة والناشئة ونشرها، بحيث تسهم في تحسين استخدامهم لوسائل التواصل الاجتماعي.

خامساً: فرض رقابة صارمة وعقوبات رادعة تشمل غرامات لمن ينشر المنكرات والشائعات المغرضة، حفاظاً على المجتمعات المسلمة.

سادساً: على علماء الأمة وطلبة العلم - ممن تتوفر فيهم شروط الإنكار وضوابطه - القيام بدورهم في استثمار وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز القيم، وتوضيح وبيان الحكم الشرعي للمنكرات العقدية والبدع وغيرها عبر وسائل التواصل الاجتماعي الرقمي، ولا يُترك الأمر للممارسين ممن لا تنطبق عليهم الشروط؛ مما يترتب عليه مفاسد عظيمة.

سابعاً: أهم مخرجات نتائج الدراسة:

- بحسب نتائج استطلاع الرأي فإن لنشر المنكرات والأخبار المغلوطة والشائعات المغرضة ونقلها عبر وسائل التواصل تأثير بالغ على أمن الوطن وزعزعة قيمه.

- بحسب نتائج استطلاع الرأي فإن لنشر المنكرات والأخبار المغلوطة والشائعات المغرضة ونقلها عبر وسائل التواصل تأثير بالغ في نشر الإحباط والعرقلة عن العمل وتنمية الأوطان.

- بحسب نتائج استطلاع الرأي أن نشر مقاطع المنكرات وأخبارها بين الناس تترتب عليه مفسد عظيمة؛ من تطبيع المنكر؛ وتشيط المقبلين على الخير.

- بحسب نتائج استطلاع الرأي فإن إنكار المنكر بالوسائل الشرعية من خلال البلاغات الرسمية عبر التطبيقات المخصصة - كتطبيق «كلنا أمن» - مسار صحيح، وهو من القيام بالواجب الشرعي.

- ٨٦٪ من مقترحات إجابات الدراسة حول الأدوات والوسائل التي استُخدمت في رفع مستوى الوعي حيال هذه القضية كانت تدور حول:

- أهمية رفع سقف الوعي في المجتمع - الأهل والأبناء والأقارب والجيران والأصدقاء وفي بيئة العمل والمساجد والمدارس -؛ سواء من بالحديث المباشر والمناقشة والحوار، أو باستخدام مقاطع الفيديو ووسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، أو عقد الدورات والورش التي توضح أضرار ومفسد ذلك.

- وتنبههم وتحذيرهم من كل ما يؤدي إلى نشر الشائعات والفوضى والضرر بالوطن والمواطن، وتقديم النصح والإرشاد والتوجيه لمن يمارس ذلك، وتثقيف الأولاد وغرس حب الوطن في قلوبهم، وحثهم وتوجيههم لاستشعار نعمة الأمن والأمان.

- ٦٠٪ من مقترحات إجابات الدراسة حول الأدوات والوسائل التي استُخدمت في رفع مستوى الوعي حيال هذه القضية كانت تؤكد على:

- وجوب تجنب إعادة نشر المنكرات والشائعات وتداولها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مع ضرورة محاربة الشائعات، ومتابعة الحسابات الحكومية الموثوقة في تويتر، ومتابعة السناب الأمني.

- والتأكد قبل نشر أي خبر من مصداقيته ومصادره، مع العناية بمضمونه أيضاً؛ من حيث عدم مخالفته للشرع أو الأنظمة، وأهمية تكذيب الشائعات، وتصحيحها، والرد عليها من خلال الرجوع للمصادر الموثوقة الصحيحة، وإرسالها لمن يقوم بنشرها لتبيين الحقيقة، والتبليغ عن ناشري الشائعات، مع أهمية نشر محتوى يحوي منشورات أو وسائل توضح المنافذ والقنوات الصحيحة للحصول على المعلومات من خلال منصات التواصل مع مؤسسات الدولة، وممارسة الإنكار بالتبليغ عن طريق (كلنا أمن)، أو ما يماثله، والاعتماد في معرفة الأخبار والمعلومات على الحسابات الرسمية لمصادر المعلومات والقرارات والتعاميم.

- ونشر البيانات والتحذيرات الصادرة من الجهات المختصة، ونشر التعاميم الوزارية بشأن المخالفات العامة المنصوص عليها، ونشر تغريدات النيابة العامة من حسابهم التي تؤكد أن ترويج الشائعات جريمة يعاقب عليها، ونشر الأنظمة والقوانين الخاصة بالنشر الإلكتروني والجرائم المعلوماتية.

- ٦٥٪ من مقترحات إجابات الدراسة حول الحد من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في نشر المنكرات والشائعات تدور حول توعية أفراد المجتمع عن طريق وسائل الإعلام وخطبة الجمعة والمدارس وقنوات التواصل، وتنظيم المسابقات على مستوى الحي والمدينة والوطن.

- ٥٩٪ من مقترحات إجابات الدراسة حول الحد من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في نشر المنكرات والشائعات تدور حول فرض رقابة وعقوبات رادعة تشمل غرامات على من ينشر المنكرات والشائعات. وهناك مقترحات تقنية لإضافة خاصية تنبيه قبل الرفع والإرسال والنشر أو إعادة التغريد: هل أنت متأكد من ذلك؟ هل حقاً تريد نشرها؟ هل تأكدت من صحة محتوى هذا الملف أو الفيديو؟ وصحة هذه المعلومة من دار الإفتاء أو أهل الاختصاص؟ وهكذا، أو استخدام الذكاء الاصطناعي وفق أنظمة الدولة في رفض مقاطع نشر المنكرات والشائعات من خلال تطبيقات معينة.





## المصادر والمراجع

- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد. «تفسير القرآن العظيم». (ط١، دار ابن الجوزي، ١٤٣٩هـ).
- ابن الأثير، المبارك بن محمد الجزري. «النهاية في غريب الحديث والأثر». تحقيق: علي بن حسن الحلبي، (ط١، الرياض: دار ابن الجوزي، ١٤٢١هـ).
- ابن العربي، محمد بن عبد الله. «أحكام القرآن». راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد عبد القادر عطا. (ط٣، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ).
- ابن باز، عبد العزيز بن عبد الله. «الدعوة إلى الله وأخلاق الدعوة» (ط٤، الرياض: الرئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، ١٤٢٣هـ).
- ابن باز، عبد العزيز بن عبد الله. «مجموع فتاوى ابن باز». تحقيق: محمد الشويعر، (الرياض: دار القاسم، ١٤٢٠هـ).
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم. «مجموع الفتاوى». تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ١٤١٦هـ).
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم. «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر». (ط١، المملكة العربية السعودية: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ١٤١٨هـ).
- ابن تيمية، أحمد عبد الحلیم. «الحسبة في الإسلام». تحقيق: علي نايف الشحود. (ط٢، ١٤٢٧هـ).
- ابن حجر الهيتمي، أحمد بن محمد. «تحفة المحتاج في شرح المنهاج» (مصر: المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٥٧هـ، ثم صورتها دار إحياء التراث العربي - بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ).
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. «ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر». تحقيق: خليل شحادة (ط٢، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٨هـ).
- ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله. «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد»، (المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧هـ).
- ابن عبد العز، عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام. «قواعد الأحكام في مصالح الأنام». راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد. (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية (وصورتها دور عدة مثل: دار الكتب العلمية - بيروت، ودار أم القرى - القاهرة)، ١٤١٤هـ).
- ابن عثيمين، محمد الصالح. «لقاء الباب المفتوح (المكتبة الشاملة).
- ابن عثيمين، محمد الصالح. زاد الداعية إلى الله عز وجل، (الرياض: مطابع المدينة، ١٤٠٩هـ).
- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر. إعلام الموقعين عن رب العالمين. قدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه وآثاره: مشهور آل سلمان. (ط١، المملكة العربية السعودية: دار ابن الجوزي، ١٤٢٣هـ).
- ابن مفلح، عبد الله محمد. «الآداب الشرعية». تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عمر القيام، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٩هـ).
- أبو داود، سليمان بن الأشعث. «سنن أبوداود». تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. (بيروت: المكتبة العصرية).
- إسماعيل، علي سيد «مواقع التواصل الاجتماعي: بين التصرفات المرفوضة والاختلاقيات المفروضة». دار التعليم الجامعي).

- الأصبهاني، أحمد بن عبد الله. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (مصر: السعادة، ١٣٩٤هـ، ثم صورتها عدة دور: دار الكتاب العربي - بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٩هـ).
- آل الشيخ، صالح بن عبد العزيز. «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (من مصادر المكتبة الشاملة).
- الألباني، محمد ناصر الدين. «صحيح الجامع الصغير». (بيروت: المكتب الإسلامي).
- إمام الحرمين الجويني، عبد الملك. «الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد». تحقيق: علي عبد الحميد ومحمد موسى (القاهرة: مكتبة الخانجي).
- الإمام مالك، بن أنس الأصبحي المدني. «موطأ الإمام مالك». صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي. (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٦هـ).
- البخاري، محمد بن إسماعيل. «الأدب المفرد». تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. (ط ١، المطبعة السلفية، ١٣٧٥هـ).
- البيهقي، أحمد بن الحسين. «السنن الكبرى»، (ط ١، حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف النظامية، ١٣٤٤هـ).
- الجبر، حامد سعيد وآخرون. «واقع دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي الثقافي لدى طالبات كلية التربية الأساسية في دولة الكويت». (مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، ع ٧١٦ الجزء الثاني، ديسمبر لسنة ٧١٧١م).
- جعفر، هاني. «فقه التعامل مع مواقع التواصل الاجتماعي وآثاره في حفظ مقاصد الشريعة دراسة فقهية مقاصدية». (المجلة القانونية، جامعة القاهرة، كلية الحقوق فرع الخرطوم، مج ٨، ع ١٢، ٢٠٢٠م).
- خالد، محمد بن سعود، «تقنية الاتصال الحديثة بين القبول والمقاومة المملكة العربية السعودية، - نموذجًا». (المؤتمر الدولي الأول لتقنيات الاتصال والتغير الاجتماعي في الفترة من ١٥ قسم الإعلام، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ٢٠٠٩م).
- الخلال، أحمد بن محمد. «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر». تحقيق: مشهور سلمان - هشام السقا. (ط ١، بيروت - عمان: المكتب الإسلامي - دار عمار، ١٤١٠هـ).
- الخلفي، عادل محمود. «المسؤولية الجنائية عن الشائعات خارج الإقليم المصري». (بحث مقدم للمؤتمر العلمي السادس بعنوان: «القانون والشائعات»، كلية الحقوق، جامعة طنطا، ٢٠١٩م).
- الدارقطني، علي بن عمر. «سنن الدارقطني». تحقيق: عبد الله هاشم. (بيروت: دار المعرفة، ١٣٨٦هـ).
- الدبيسي، عبد الكريم، الطاهات، زهير. «دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام لدى طلبة الجامعات الأردنية». (دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، المجلد ٤٠، العدد ١، ٢٠١٣م).
- زراقي، نبيلة. «حماية تجريم نشر وترويج الشائعات الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي دراسة من منظور القانون الجزائري والمصري». (المجلة الأكاديمية للبحث القانوني. مج ١٢ العدد ١ - ٢٠٢١م).
- الزهراني، خالد بن أحمد. «مختصر دعوة أهل البدع». تقديم: الشيخ صالح الفوزان. (ط ١، المملكة العربية السعودية: دار ابن الجوزي، ١٤٢٩هـ).
- الزيدي، طه. «المرجعية الإعلامية في الإسلام تأصيل وتشكيل». (ط ١، العراق: دار الفجر، ٢٠١٠م).
- السعدي، عبد الرحمن بن ناصر. «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان». تحقيق: عبد الرحمن اللويحق. (ط ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ).
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى. الموافقات. تحقيق: مشهور آل سلمان. (ط ١، دار ابن عفان، ١٤١٧هـ).
- الشافعي، محمد بن إدريس. «تفسير الإمام الشافعي». جمع وتحقيق ودراسة: أحمد الفران. (ط ١، المملكة العربية السعودية: دار التدمرية، ٢٠٠٦م) (٣/ ١٠٨١).
- الشايع، خالد. «الستر على المعاصي، عوارضه وأسبابه». (ط ١، دار بلنسية، ١٤٢٢هـ).

- الشميمري، فهد. «التربية الإعلامية التربوية الإعلامية لفهد الشميمري» (ط١، فهرسة: مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠١٠م).
- الشهري، فايز بن عبد الله. الشبكات الاجتماعية لم تعد للمراهقين، صحيفة الرياض، العدد ١٤٧٧٦، ٧ ديسمبر، ٢٠٠٨م.
- الطبري، محمد بن جرير. «جامع البيان في تأويل القرآن». تحقيق: أحمد شاكر. (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ).
- الطحاوي، أحمد بن محمد. «شرح مشكل الآثار». تحقيق: شعيب الأرنؤوط. (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٧هـ).
- عبد الرزاق، عبد الرزاق بن همام. «مصنف عبد الرزاق» تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي (ط٢، الهند: المجلس العلمي يطلب من: المكتب الإسلامي - بيروت، ١٤٠٣).
- العثيمين، محمد بن صالح. «زاد الداعية إلى الله عز وجل» (الرياض: مطابع المدينة، ١٤٠٩هـ).
- العيسوي، أشرف. «وسائل التواصل الاجتماعي: تأثيرات متنامية وأدوار شائكة في العالم العربي». ٢٥ مارس ٢٠٢٠.
- الغزالي، محمد بن محمد. «إحياء علوم الدين» (ط١، بيروت: دار ابن حزم ٢٠٠م).
- القاضي أبو يعلى الفراء، محمد بن الحسين. «الأحكام السلطانية». صححه وعلق عليه: محمد حامد الفقي (ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ).
- القرافي، أحمد بن إدريس. «الفروق أو أنوار البروق في أنواء الفروق» (مع الهوامش). تحقيق: خليل المنصور. (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ).
- القرطبي، محمد بن أحمد. «الجامع لأحكام القرآن». تحقيق: هشام بخاري. (الرياض: دار عالم الكتب، ١٤٢٣هـ).
- الماوردي، علي بن محمد. «أدب القاضي». تحقيق: محمد هلال السرحان، (بغداد، وزارة الأوقاف، ١٩٧١م).
- الماوردي، علي بن محمد. الأحكام السلطانية للماوردي (القاهرة: دار الحديث).
- مجاهد، أماني جمال. «استخدام الشبكات الاجتماعية: (مجلة دراسات معلومات، عدد ٨، أيار، ٢٠١٠م).
- المدني، أسامة غازي. «دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام لدى طلبة الجامعات السعودية» جامعة أم القرى نموذجاً. (مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس).
- المسند، عبد الرحمن بن عبد الله. «خطر نشر المنكرات بقصد التحذير منها». (ط١، ١٤٤٠هـ).
- المسند، عبد الرحمن بن عبد الله. «وسائل الإرهاب الإلكتروني حكمها في الإسلام وطرق مكافحتها» (الرياض: موقع وزارة الأوقاف السعودية).
- المقدادي، خالد غسان يوسف. «ثورة الشبكات الاجتماعية». (ط١، الأردن: دار النفائس للنشر، ٢٠١٣م).
- النووي، محيي الدين يحيى شرف. «شرح صحيح مسلم» (ط١، القاهرة: المطبعة المصرية بالأزهر، ١٣٤٧هـ).
- يوسف، محمد خير. «صفات مقدمي البرامج الإسلامية في الإذاعة والتلفزيون»، (ط١، ١٩٩٦م).
- «الموسوعة الفقهية». (ط٢، الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٢٧هـ)، ٢٥٨/١٧.

### مصادر الإنترنت:

- <https://www.alfawzan.af.org.sa/ar/node/13593>. الشيخ صالح الفوزان
- <https://binbaz.org.sa/old/3440#:~:text=%D8%A5%D9%86%D9%83%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D9%83%D8%B1%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1,%D8%A8%D8%B9%D8%B6%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD%20%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D8%B1%D9%89>.

- <https://binbaz.org.sa/old/3440#:~:text=%D8%A5%D9%86%D9%83%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D9%83%D8%B1%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1,%D8%A8%D8%B9%D8%B6%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD%20%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D8%B1%D9%89>.

- <https://t.co/UKleo7XSZt>

- مقرر تطبيقات الويب - ماجستير تقنيات التعليم بجامعة بيشة، ٢٠١٩م

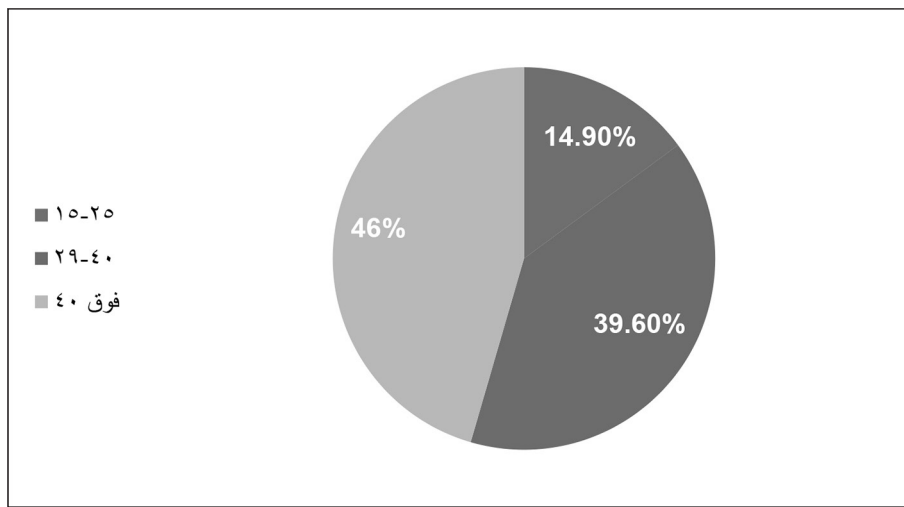
- <https://wordbi5.wordpress.com/2019/03/14/%D8%B4%D8%A8%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B5%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A/>

- الموقع الرسمي لعبد الرحمن البراك، <https://sh-albarrak.com/article/9949>.

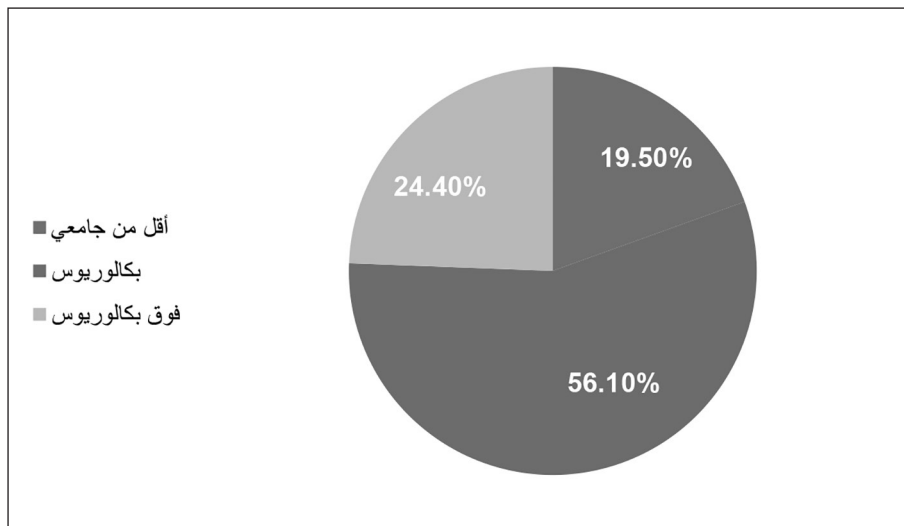


### الإجابة عن أسئلة البحث

النسبة	عمر عينة الدراسة
٪١٤,٩	٢٥ - ١٥
٪٣٩,٦	٤٠ - ٢٩
٪٤٥,٥	فوق ٤٠



النسبة	تعليم عينة الدراسة
٪١٩,٥	أقل من جامعي
٪٥٦,١	بكالوريوس
٪٢٤,٤	فوق بكالوريوس



## ١- تطبيقات ووسائل التواصل الاجتماعي في العصر الحاضر تمثل حاجة وضرورة

## جدول رقم (١)

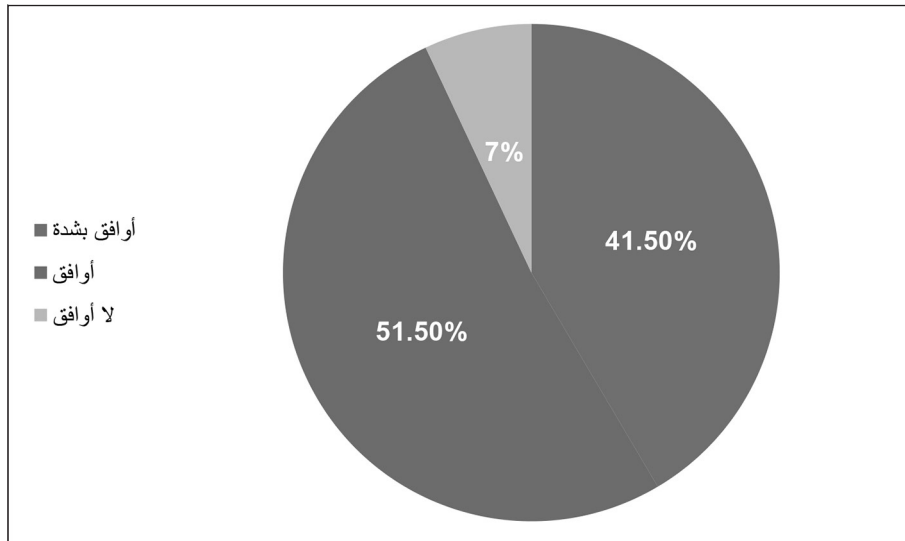
م	درجة الموافقة	التكرار	النسبة %
١	أوافق بشدة	١٦٦	٤١,٥ %
٢	أوافق	٢٠٦	٥١,٥ %
٣	لا أوافق	٢٨	٧ %
	المجموع	٤٠٠	١٠٠ %

يوضح الجدول أن إجابات أفراد عينة الدراسة كانت كالتالي:

- أن (٤١,٥ %) كانت درجة موافقتهم (أوافق بشدة).

- أن (٥١,٥ %) كانت درجة موافقتهم (أوافق).

- أن (٧ %) كانت درجة موافقتهم (لا أوافق).



٢- نشر الأخبار المغلوطة والشائعات المغرضة ونقلها عبر وسائل التواصل يؤثر على أمن الوطن وزعزعة قيمه:

جدول رقم (٢)

إجابات أفراد عينة الدراسة حول أن نشر ونقل الأخبار المغلوطة والشائعات المغرضة عبر وسائل التواصل يؤثر على أمن الوطن وزعزعة قيمه.

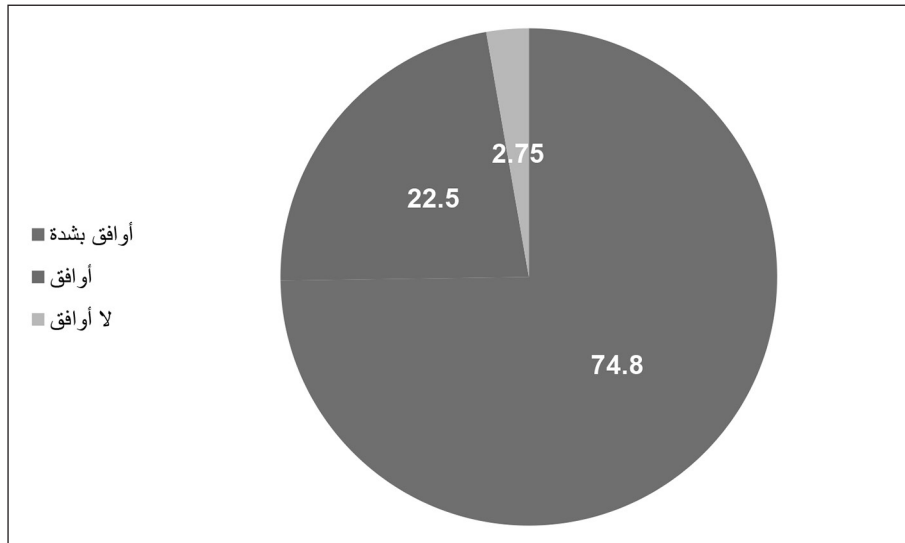
م	درجة الموافقة	التكرار	النسبة %
١	أوافق بشدة	٢٩٩	٧٤,٨ %
٢	أوافق	٩٠	٢٢,٥ %
٣	لا أوافق	١١	٢,٧٥ %
	المجموع	٤٠٠	١٠٠ %

يوضح الجدول أن:

- (٧٤,٨ %) كانت درجة موافقتهم (أوافق بشدة).

- (٢٢,٥ %) كانت درجة موافقتهم (أوافق).

- (٢,٧٥ %) كانت درجة موافقتهم (لا أوافق).



### ٣- نشر الأخبار المغلوطة والشائعات المغرضة ونقلها عبر وسائل التواصل يؤثر في نشر الإحباط والعرقلة عن العمل والتنمية

جدول رقم (٣)

إجابات أفراد عينة الدراسة حول نشر الأخبار المغلوطة والشائعات المغرضة ونقلها عبر وسائل التواصل يؤثر في نشر الإحباط والعرقلة عن العمل والتنمية.

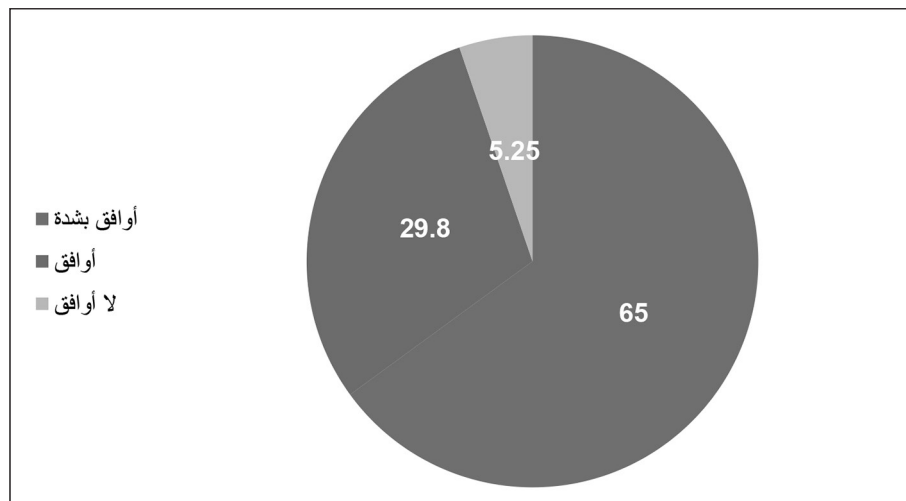
م	درجة الموافقة	التكرار	النسبة %
١	أوافق بشدة	٢٦٠	٦٥%
٢	أوافق	١١٩	٢٩,٨%
٣	لا أوافق	٢١	٥,٢٥%
	المجموع	٤٠٠	١٠٠%

يوضح الجدول أن:

- (٦٥%) كانت درجة موافقتهم (أوافق بشدة).

- (٢٩,٨%) كانت درجة موافقتهم (أوافق).

- (٥,٢٥%) كانت درجة موافقتهم (لا أوافق).





جدول رقم (٤)

استخدام وسائل وتطبيقات التواصل الاجتماعي كوسيلة للتشغيب ونشر البلبلة والفوضى وتهيج الناس على الأفراد والمؤسسات مسلك غير سديد.

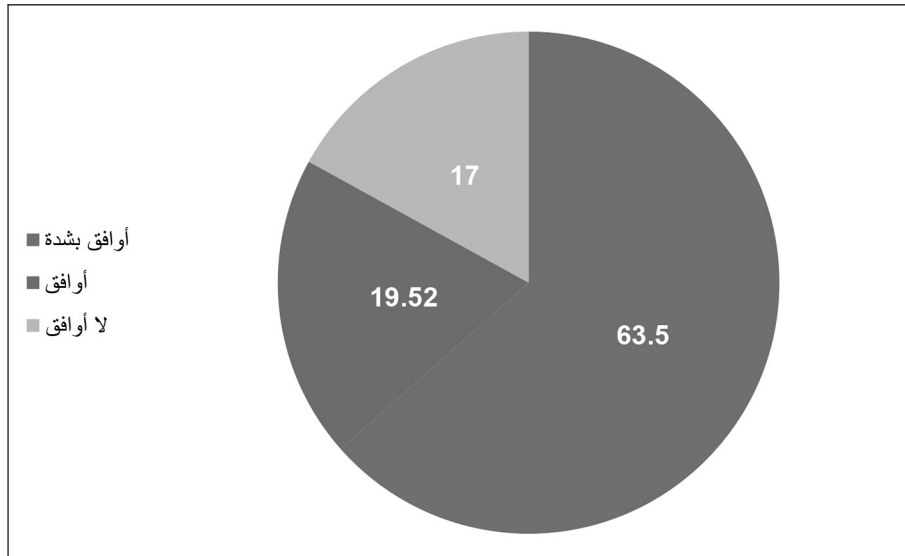
م	درجة الموافقة	التكرار	النسبة %
١	أوافق بشدة	٢٤٥	٦٣,٥ %
٢	أوافق	٧٧	١٩,٥٢ %
٣	لا أوافق	٦٩	١٧ %
	المجموع	٤٠٠	١٠٠ %

يوضح الجدول أن:

- (٦٣,٥ %) كانت درجة موافقتهم (أوافق بشدة).

- (١٩,٥٢ %) كانت درجة موافقتهم (أوافق).

- (١٧ %) كانت درجة موافقتهم (لا أوافق).



## جدول رقم (٥)

إجابات أفراد عينة الدراسة حول أن استخدام وسائل وتطبيقات التواصل الاجتماعي كوسيلة للتشهير بالناس وفضحهم وتتبع عوراتهم (أشخاص أو شخصيات اعتبارية) مسلك غير سديد.

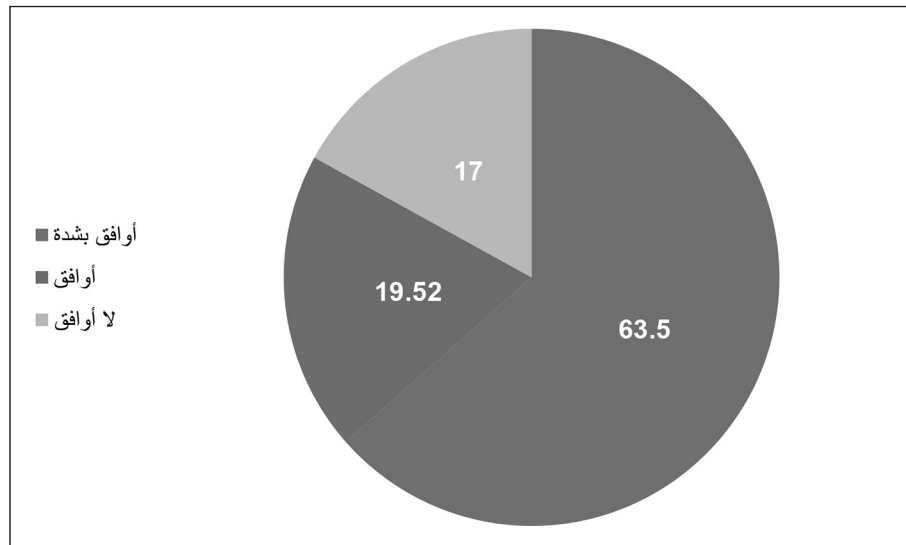
م	درجة الموافقة	التكرار	النسبة %
١	أوافق بشدة	٢٧١	٦٧,٨%
٢	أوافق	٧١	١٧,٧٥%
٣	لا أوافق	٥٨	١٤,٥%
	المجموع	٤٠٠	١٠٠%

يوضح الجدول أن:

- (٦٧,٨%) كانت درجة موافقتهم (أوافق بشدة).

- (١٧,٧٥%) كانت درجة موافقتهم (أوافق).

- (١٤,٥%) كانت درجة موافقتهم (لا أوافق).



جدول رقم (٦)

إجابات أفراد عينة الدراسة حول وسائل وتطبيقات التواصل الاجتماعي لا تُعدُّ طريقًا صحيحًا لتحصيل الحقوق أو النصح أو الإصلاح، بل هي وسيلة للتشغيب والبلبلة ونشر الفوضى.

م	درجة الموافقة	التكرار	النسبة %
١	أوافق بشدة	١١٦	٢٩%
٢	أوافق	٦٢	١٥,٥%
٣	محايد	٨٤	٢١%
٤	لا أوافق	١٣٨	٣٤,٥%
	المجموع	٤٠٠	١٠٠%

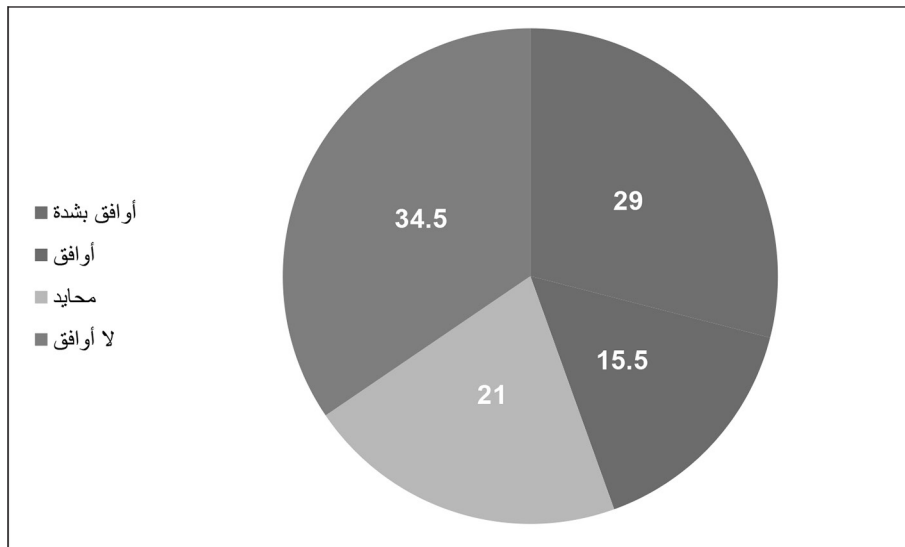
يوضح الجدول أن:

- (٢٩%) كانت درجة موافقتهم (أوافق بشدة).

- (١٥,٥%) كانت درجة موافقتهم (أوافق).

- (٢١%) كانت درجة موافقتهم (محايد).

- (٣٤,٥%) كانت درجة موافقتهم (لا أوافق).



## جدول رقم (٧)

إجابات أفراد عينة الدراسة حول لا ينبغي نشر مقاطع المنكرات وأخبارها بين الناس؛ لأن فيه إشاعة للمنكر؛ وتطبيعاً له في القلوب؛ واستمراءً للمعاصي؛ وتثبيط المقبلين على الخير.

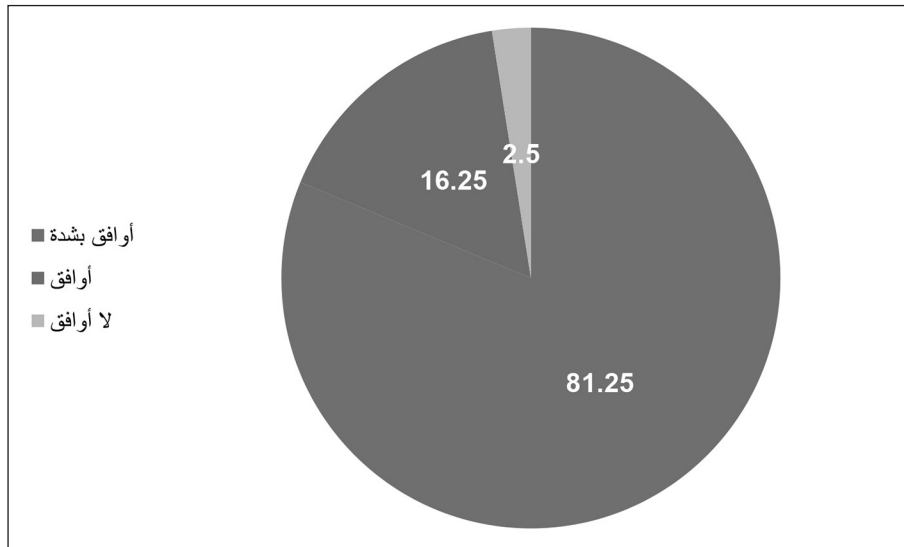
م	درجة الموافقة	التكرار	النسبة %
١	أوافق بشدة	٣٢٥	٨١,٢٥%
٢	أوافق	٦٥	١٦,٢٥%
٣	لا أوافق	١٠	٢,٥%
	المجموع	٤٠٠	١٠٠%

يوضح الجدول أن:

- (٨١,٢٥%) كانت درجة موافقتهم (أوافق بشدة).

- (١٦,٢٥%) كانت درجة موافقتهم (أوافق).

- (٢,٥%) كانت درجة موافقتهم (لا أوافق).



جدول رقم (٨)

إجابات أفراد عينة الدراسة حول إنكار المُنكر بالوسائل الشرعية من خلال تطبيق بلاغ وتطبيق كلنا آمن، مسار صحيح وهو من القيام بالواجب الشرعي.

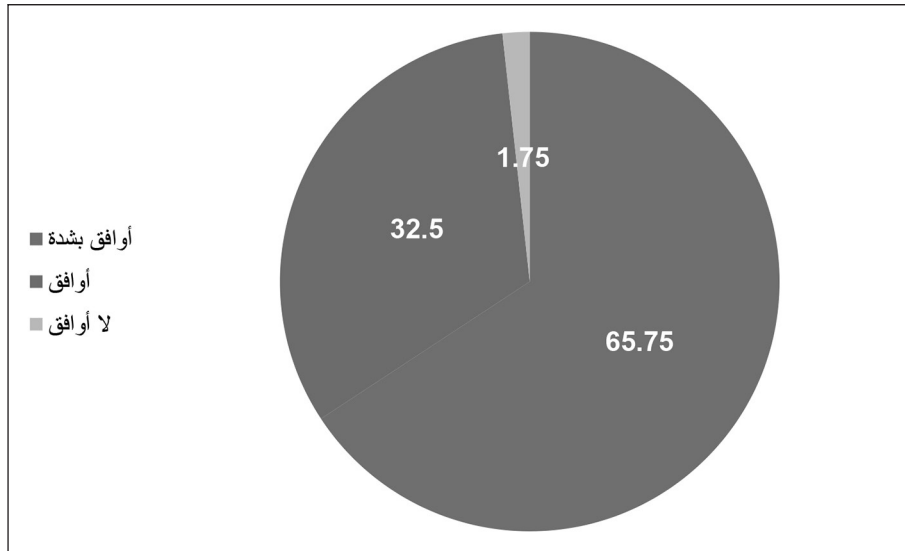
م	درجة الموافقة	التكرار	النسبة %
١	أوافق بشدة	٢٦٣	٦٥,٧٥ %
٢	أوافق	١٣٠	٣٢,٥ %
٣	لا أوافق	٧	١,٧٥ %
	المجموع	٤٠٠	١٠٠ %

يوضح الجدول أن:

- (٦٥,٧٥ %) كانت درجة موافقتهم (أوافق بشدة).

- (٣٢,٥ %) كانت درجة موافقتهم (أوافق).

- (١,٧٥ %) كانت درجة موافقتهم (لا أوافق).



## جدول رقم (٩)

إجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى الالتزام بالتحقق من المعلومة والخبر والاطلاع على الفيديوهات والملفات التي تصلهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي قبل إعادة نشرها.

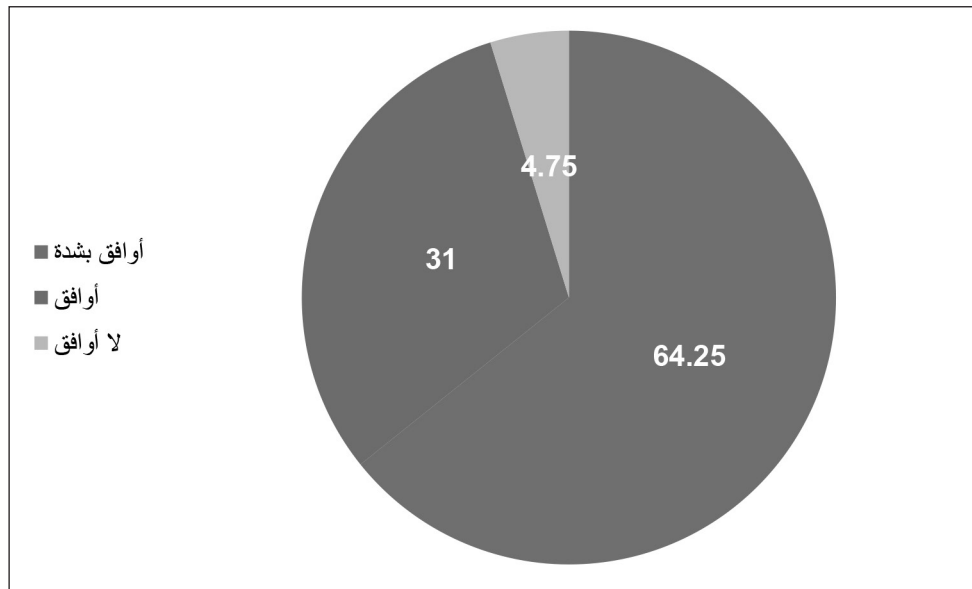
م	درجة الموافقة	التكرار	النسبة %
١	ملتزم تماما	٢٧٥	٦٤,٢٥ %
٢	ملتزم إلى حد ما	١٢٤	٣١ %
٣	غير ملتزم	١٩	٤,٧٥ %
	المجموع	٤٠٠	١٠٠ %

يوضح الجدول أن:

- (٦٤,٢٥ %) كانت درجة موافقتهم (ملتزم تماماً).

- (٣١ %) كانت درجة موافقتهم (ملتزم إلى حد ما).

- (٤,٧٥ %) كانت درجة موافقتهم (غير ملتزم).



جدول رقم (١٠)

إجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى مساهمتي في توعية أولادي وطلبتي بأهمية التثب من المعلومات التي تصلهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي قبل نشرها.

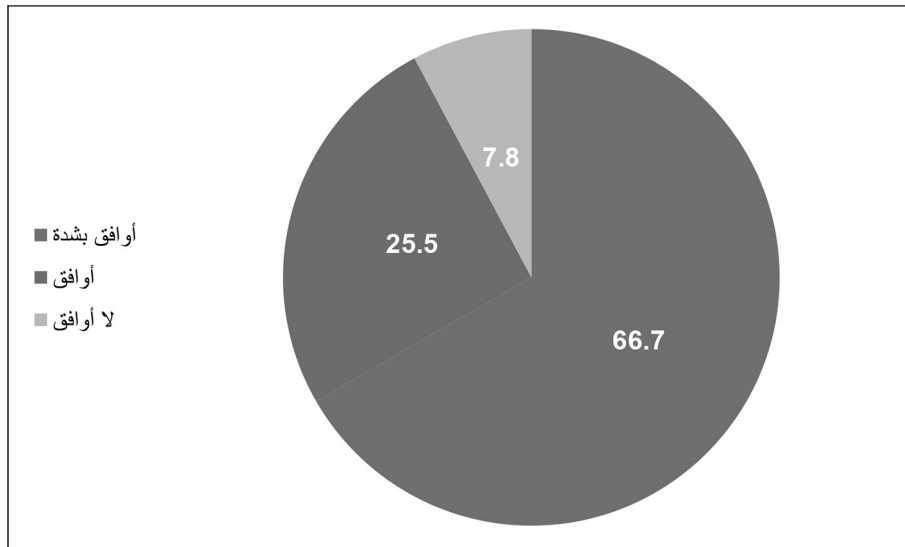
م	درجة الموافقة	التكرار	النسبة %
١	ملتزم تماما	٣٤٠	٦٦,٧%
٢	ملتزم إلى حد ما	١٣٠	٢٥,٥%
٣	غير ملتزم	٤٠	٧,٨%
	المجموع	٤٠٠	١٠٠%

يوضح الجدول أن:

- (٦٦,٧%) كانت درجة موافقتهم (ملتزمة تمامًا).

- (٢٥,٥%) كانت درجة موافقتهم (ملتزمة إلى حد ما).

- (٧,٨%) كانت درجة موافقتهم (غير ملتزمة).



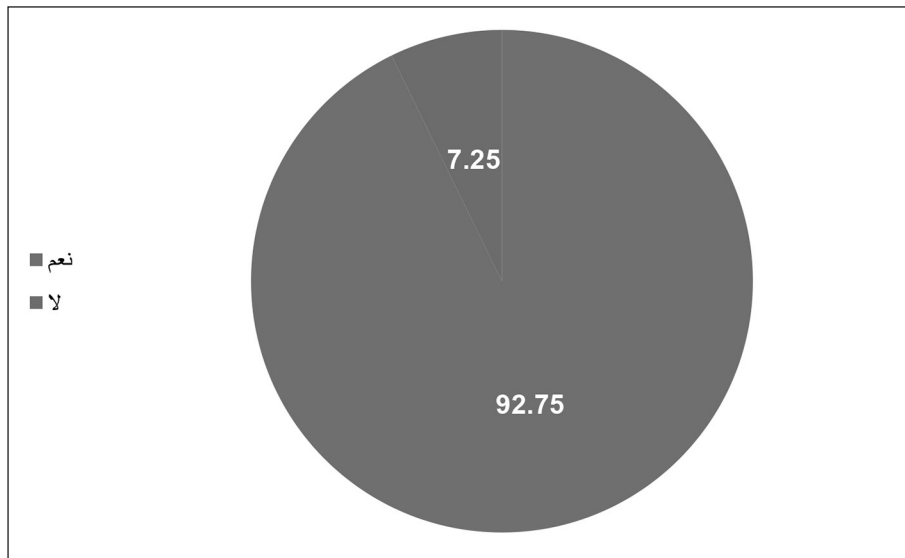
## جدول رقم (١١)

إجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى معرفتهم بأن إنتاج أو ترويج الشائعات أو الأخبار الزائفة التي من شأنها المساس بالنظام أو الأمن العام أو إرسالها أو إعادة إرسالها عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو أي وسيلة تقنية تُعدُّ جريمة.

م	درجة الموافقة	التكرار	النسبة %
١	نعم	٣٧١	٩٢,٧٥%
٢	لا	٢٩	٧,٢٥%
	المجموع	٤٠٠	١٠٠%

يوضح الجدول أن:

- (٩٢,٧٥%) كانت درجة معرفتهم (نعم). - (٧,٢٥%) كانت درجة معرفتهم (لا).



١٤٤٣هـ

[مقترحات إجابات الدراسة التي بعنوان: مدى الوعي بحكم نقل المنكرات والشائعات ونشرها عبر وسائل التواصل الاجتماعي الرقمي في ضوء أحكام الشريعة]





بحث فضيلة الدكتور محمد عبد الله باه

مدير جامعة الإعمار بجمهورية غينيا



## المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد،

فقد دعا الإسلام إلى التواصل، فقال الله تعالى ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: ١٣]، فبين سبحانه أن التواصل والتعارف من مقاصد الخلق؛ خلقهم من أجل أن يتواصلوا ويتنافسوا في التقرب إليه. يقول الألووسي رحمه الله في تفسير هذه الآية: «لتعارفوا علة للجعل أي جعلناكم كذلك ليعرف بعضكم بعضاً فتصلوا الأرحام وتبينوا الأنساب والتوارث لا لتفاخروا بالآباء والقبائل»<sup>(١)</sup>.

وقد كانت سُبُل التواصل في العصور القديمة محدودة، أما اليوم فإننا نعيش في أرقى عصور التقدم التقني والتطور الشبكي والانفجار المعرفي؛ فأصبح العالم قرية صغيرة، واجتمعت أخباره في شاشة متنقلة، وغدا البعيد قريباً بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي التي تعد من أهم منتجات التقنية في العصر الحديث، إنها نعمة عظيمة لمن استغلها الاستغلال المفيد واستعملها فيما ينفع؛ فبعد أن كان الناس يعانون من قلة التواصل فيما بينهم وصعوبة الوصول إلى المواقع المهمة وتحصيل المعلومات الضرورية لحياتهم، أصبحت الأمور أيسر وأسهل.

ولا شك أن وسائل التواصل الاجتماعي سلاح ذو حدين، فلها جوانب إيجابية وأخرى سلبية، ولها أخطار بليغة على كثير من الصُّعد، ما يبين أهمية البحث فيها وإبراز ميزاتها وخصائصها وآثارها، وبيان الأحكام الشرعية المتعلقة باستخدامها.

وهذا بحث بعنوان: (بيان أحكام وسائل التواصل الاجتماعي وضوابطها ونشر المعلومات والأخبار وتناقلها عبرها بغرض الإنكار أو الإشاعة أو الإساءة).

(١) تفسير الألووسي = روح المعاني (٣١٣/١٣).

تكون هذ البحث من تمهيد وستة مباحث وخاتمة.

التمهيد فيه: مفهوم وسائل التواصل الاجتماعي وتاريخ ظهورها وأنواعها وآثارها، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم وسائل التواصل الاجتماعي.

المطلب الثاني: تاريخ ظهور وسائل التواصل الاجتماعي.

المطلب الثالث: أنواع وسائل التواصل الاجتماعي.

المطلب الرابع: خصائص وسائل التواصل الاجتماعي.

المطلب الخامس: آثار وسائل التواصل الاجتماعي.

المبحث الأول: بيان الحكم الشرعي في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بأنواعها المختلفة

لأغراض متعددة.

المبحث الثاني: الأحكام الشرعية المتعلقة بإجراء العقود والالتزامات بوسائل التواصل الاجتماعي،

وفيه ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: حكم إبرام العقود التجارية كتابة بوسائل التواصل الاجتماعي.

المطلب الثاني: حكم إبرام العقود التجارية مهاتفه بوسائل التواصل الاجتماعي.

المطلب الثالث: مجلس العقد في التعاقد عبر وسائل التواصل الاجتماعي كتابة وصوتاً وصورة.

المبحث الثالث: حكم إبرام عقود الأنكحة والطلاق والرجعة بوسائل التواصل الاجتماعي، وفيه

ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: إبرام عقد النكاح عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

المطلب الثاني: الإجراءات المترتبة على عقد الزواج بوسائل التواصل الاجتماعي.

المطلب الثالث: حكم الطلاق عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

المبحث الرابع: حكم إثبات الدعاوى والأيمان في باب الجنائيات والأقضية ووقوع البيعة عبر وسائل

التواصل الاجتماعي والإمامة العظمى، وفيه مطلبان.

المطلب الأول: إثبات الدعاوى والأيمان في الجنائيات والأقضية.

المطلب الثاني: وقوع البيعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي:

المبحث الخامس: بيان الأحكام الشرعية المتعلقة بنقل المنكرات والمعلومات الكاذبة عبر وسائل

التواصل الاجتماعي وبنها.

المبحث السادس: أهم ضوابط استخدام وسائل التواصل في ضوء الأصول العامة والقواعد الكلية

والمقاصد الشرعية واعتبار مآلات الأفعال.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

## التمهيد

### مفهوم وسائل التواصل الاجتماعي وتاريخ ظهورها وأنواعها وآثارها

المطلب الأول : مفهوم وسائل التواصل الاجتماعي

الوسائل لغةً واصطلاحاً:

الوسائل لغةً: جمع وسيلة، والوسيلة في اللغة: ما يُتَقَرَّبُ بِهِ إلى الغير. يقال: توَّسَّلَ فلانٌ إلى الله بوسيلةٍ، إذا تَقَرَّبَ إليه بعملٍ<sup>(١)</sup>.

والوسائل في اصطلاح الأصوليين: هي الطرق المُفضية إلى المقاصد<sup>(٢)</sup>.

التواصل لغةً واصطلاحاً:

التواصل لغةً: مصدر للفعل تواصل، يقال: وصل إليه وصولاً أي بلغ، وأوصله غيره، والوصل: ضد الهجران، والتواصل: ضد التصادم<sup>(٣)</sup>.

والتواصل في اصطلاح علم الاجتماع: هو عملية تبادل الأفكار والآراء والمعلومات والمشاعر عبر وسائط متنوعة لفظية وغير لفظية، كالكلام والكتابة والأصوات والصور والألوان والحركات والإيماءات، أو بواسطة أي رموز مفهومة لدى الطرف الثاني<sup>(٤)</sup>.

مفهوم الاجتماعي:

تشير كلمة «اجتماعي» إلى العالم حولنا وتفاعلات الناس وتعايشهم بمعنى أن الإنسان لا يمكن أن يعيش منعزلاً عن الآخرين، وتطلق كلمة «الاجتماعي» أيضاً على الإنسان المنسجم المخالط لطبقات المجتمع مع المحافظة على فكره وقيمه ومعتقده<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: تهذيب اللغة (٤٨/١٣)، الصحاح (١٨٤١/٥)، لسان العرب (٧٢٤/١١).

(٢) ينظر: الفروق، للقرافي (٤٢/٢).

(٣) ينظر: معجم مقاييس اللغة (١١٥/٦)، الصحاح (١٨٤٢/٥).

(٤) مصطلح تواصل، الموسوعة الحرة على الشبكة: رابط التعريف: <https://ar.wikipedia.org/wiki>.

(٥) ينظر: وسائل التواصل الاجتماعي وأثرها على الأسرة المسلمة (ص ٤٨).

### مفهوم شبكات التواصل الاجتماعي:

عُرفت شبكات التواصل الاجتماعي بأنها: مجتمعات افتراضية عبر شبكات الإنترنت، تجمع مجموعة من الأفراد يحملون ذات الاهتمامات، يتبادلون الخبرات والمعلومات من خلال إطار برنامج محدد يشتركون جميعاً في استعماله<sup>(١)</sup>.

وعُرفت أيضاً بأنها: منظومة من الشبكات الإلكترونية التي تسمح للمشارك فيها بإنشاء موقع خاص به، ومن ثم ربطه من خلال نظام اجتماعي إلكتروني مع أعضاء آخرين لديهم الاهتمامات والهوايات نفسها<sup>(٢)</sup>.

### المطلب الثاني: أنواع وسائل التواصل الاجتماعي

نتيجة لانتشار مواقع التواصل الاجتماعي وازدياد أنواعها وتوسع نطاقها يوماً بعد يوم فإنه يعسر حصرها جميعاً، إلا أنه بالرغم من تعدد تلك المواقع يظل هناك بعض المواقع تعد هي الأبرز في هذا المجال، وهي:

فيس بوك: هو من الشبكات الاجتماعية التي تسمح بالحصول على صفحة لمن يرغب في التواصل الاجتماعي مع الأقارب والأصدقاء وغيرهم، ويساعد على تبادل المعلومات والصور الشخصية ومقاطع الفيديو.

تويتر: أحد مواقع الشبكات الاجتماعية، أسسه جاك دوريس عام ٢٠٠٦م، ويقدم خدمة التدوين المصغر التي تسمح بإرسال تغريدات عن الحالة. لعب دوراً كبيراً في الأحداث السياسية في عدة بلدان.

واتساب: هو تطبيق مراسلة فورية متعدد المنصات للهواتف الذكية، ويمكن المستخدمين أيضاً من إرسال الصور والرسائل الصوتية والفيديو والوسائط والمكالمات، أسسه الأمريكي بريان أكتون والأوكراني جان كوم عام ٢٠٠٩م، وهو من أكثر الوسائل خطراً ونفعاً في الوقت ذاته.

انستغرام: تطبيق أسسته شركة فيسبوك عام ٢٠١٠م، وهو إحدى وسائل التواصل المخصصة لالتقاط الصور وتعديلها ومشاركتها، وكل من لديه حساب على التطبيق سيتمكن من رؤية المنشورات والتفاعل معها، وأضيف إليه مؤخراً ميزة المحادثات بالرسائل النصية والصوتية أيضاً.

(١) المقاهي الإلكترونية ودورها في التحول الثقافي دراسة إثنوبولوجية (ص ١٠)، وسائل التواصل الاجتماعي وأثرها على الأسرة المسلمة (ص ٤٨).

(٢) بيان أحكام وسائل التواصل الاجتماعي وضوابطها ونشر المعلومات والأخبار وتناقلها عبرها بغرض الإنكار أو الإشاعة أو الإساءة، أد. النجيمي، مجلة كلية الشريعة والقانون، دقهلية، عدد ٢، (ص ٩٧٣).

تليجرام: هو أحد تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي التي تتيح للمستخدم إمكانية تبادل الرسائل والصور والفيديوهات بكل سهولة وبسرعة عالية، يتميز البرنامج باهتمامه بالناحية الأمنية للخصوصية، فهو من أكثر التطبيقات أماناً في تبادل المعلومات، ويعزى السبب في ذلك إلى ميزة التشفير التي يقدمها التطبيق للمستخدم<sup>(١)</sup>.

تيك توك: منصة صينية تهدف إلى تسجيل الفيديوهات ومشاركتها، أُسست في عام ٢٠١٦م، وانتشرت على نطاق واسع، وتعدُّ هذه المنصة الأكثر تداولاً بين فئة المراهقين<sup>(٢)</sup>.

### المطلب الثالث: خصائص وسائل التواصل الاجتماعي

تسمُّ وسائل التواصل الاجتماعي بخصائص وميزات قيمة، منها:

السرعة: سرعة التواصل مع العالم الخارجي، فيستطيع الإنسان في ثوانٍ أن يتواصل مع من يريد.

الاحتواء المعرفي: مصدر غني للتزود بالمعرفة السهلة والتواصل بين ذوي الإبداع في شتى المجالات، وفيها فرص عظيمة تنتج عن التواصل بين ذوي الخبرات والكفاءات.

غير محدودة: لا تحدُّها حواجز جغرافية، فيستطيع الشخص في الشرق التواصل مع الشخص في الغرب بسهولة.

سهولة الاستخدام: هذه البرامج سهلة الاستخدام ولا تحتاج إلى أي جهد، فاستخدامها متاح لكل طبقات المجتمع.

التوفير والاقتصاد: نستطيع من خلال خدمات شبكات التواصل الاجتماعي توفير المال والجهد والوقت؛ فنرسل عن طريقها رسائل نصية أو مكالمات صوتية أو مرئية مجاناً.

مصدر إخباري: غدت وسائل التواصل مصدرًا جديدًا وسريعًا للأخبار العاجلة المهمة في كل المجالات.

تتسم هذه الوسائل بالسهولة والسرعة، وهي نعمة من نعم الله على الإنسان في هذا العصر إذا ما استُخدمت على النحو الأمثل<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: وسائل التواصل الاجتماعي وأثرها على الأسرة المسلمة (ص ٤٨ - ٤٩)، تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على المجتمع سلبيًا وإيجابيًا (ص ٥).

(٢) يراجع موقع (m7et.com).

(٣) ينظر: وسائل التواصل الاجتماعي وأثرها على الأسرة المسلمة (ص ٤٩)، الضوابط الشرعية لاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي بين التفعيل الإلكتروني والتأصيل الفقهي، مؤتمر ضوابط استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في الإسلام (ص ٣١٠ - ٣١١).

## المطلب الرابع: آثار وسائل التواصل الاجتماعي

### من الآثار الإيجابية لوسائل التواصل الاجتماعي:

- تعزيز الإنتاجية العلمية للمجتمعات: حيث تسمح لمجموعاتٍ من المُستخدمين الذين يشتركون في نفس الاهتمامات العلمية بالتواصل معًا لتبادل معارفهم وخبراتهم.

- منصة إعلامية حرة: تُعدُّ وسائل التواصل الاجتماعي بمثابة منصة إعلامية تُمكن الأشخاص من التعبير عن آرائهم عبرها بحرية.

- تسهيل التواصل مع الآخرين: تُعدُّ وسائل التواصل الاجتماعي طريقةً سهلةً للتواصل مع المُستخدمين الآخرين، أو التعرف عليهم أينما كانوا دون التقيّد بالحدود الجغرافية، الأمر الذي من شأنه كسر الحواجز الثقافية بين المجتمعات المختلفة.

- زيادة الوعي بالقضايا المُجتمعية: تسمح وسائل التواصل الاجتماعي لأفراد المُجتمعات بمناقشة قضايا مهمّة بالنسبة لتلك المُجتمعات سواء كانت قضايا بيئية، أو أخلاقية، أو غيرها، ما يزيد من وعي الناس بتلك القضايا، فضلًا عن أنّ التطرّق لتلك القضايا والتوعية بها جعل كفة ميزان القوة الإعلامية تميل لصالح الجمهور، وهو ما يصعب على منصات الإعلام التقليدية تحقيقه.

- تعزيز القوة الاقتصادية: حيث تستخدم العديد من شركات الأعمال والتجارة وسائل التواصل الاجتماعي بهدف التواصل مع زبائنهم والتسويق لمُنتجاتهم، كما تتميز وسائل التواصل الاجتماعي اقتصاديًا نظرًا لقلّة الكلفة المالية اللازمة لعمل إجراءات اقتصادية بحثية في سوق مُعيّن.

- تقليل نسبة البطالة: حيث تُتيح وسائل التواصل الاجتماعي نشر العديد من فرص العمل عبر منصّاتها، وتُشير الدراسات إلى أنّ نسبة ٦٠٪ من أصحاب العمل يلجأون إلى مواقع التواصل الاجتماعي للبحث عن الموظفين، كما أنّ ما نسبته ١٩٪ منهم يختارون شخصًا ما لشغل وظيفة مُعينة تبعًا للمعلومات التي تتوافر عن هذا الشخص عبر حسابات منصّات التواصل الاجتماعي الخاصة به، ذلك وفقًا لاستبيان أجراه موقع (Career Builder) عن التوظيف في وسائل التواصل الاجتماعي عام ٢٠١٦م.

### الآثار السلبية:

#### من الآثار السلبية لوسائل التواصل الاجتماعي:

- الحدّ من التواصل المباشر: تحدّد وسائل التواصل الاجتماعي من التوصل وجهًا لوجه بين أفراد المُجتمع، فتُجرى العديد من الاتصالات عبر وسائل التواصل الاجتماعي من خلال مُحادثات كتابية عبر



لوحة مفاتيح الكمبيوتر، أو الهاتف المحمول بالكتابة أو بالصوت أو بالتسجيل المصور) الفيديو (، وهذا الأمر من شأنه التأثير على مهارات التواصل الحقيقي مع الآخرين سلبيًا والحد منها.

- صعوبة إيصال المشاعر: تحدّد وسائل التواصل الاجتماعي من القدرة على التواصل العاطفي بين أفراد المجتمع، حيث يقتصر الأمر على إرسال الرموز التعبيرية للتعبير عن الحزن أو السعادة، ولكن هذه الرموز التي تُستخدم لا تُفسّر بالضرورة حقيقة مشاعر صاحبها، ويؤثّر هذا الأمر على العلاقات بين الأفراد.

- تُسبّب الكسل: تُعدّ وسائل التواصل الاجتماعي أحيانًا سببًا في شعور أفراد المجتمع بالكسل، حيث يُعدّ الاستخدام المُريح الذي تُوفّره هذه الوسائل في سبيل التواصل مع الآخرين أسهل من عناء الذهاب إليهم ومقابلتهم بشكل شخصي على سبيل المثال، الأمر الذي يخلق نوعًا من الخمول والكسل لدى الشخص.

- التأثير على العلاقات الأسرية: لوسائل التواصل الاجتماعي دور في انشغال أفراد العائلة الواحدة عن بعضهم؛ وذلك لأنّ كلّ واحدٍ منهم يقضي ساعاتٍ طويلة في استخدام تلك المواقع بدلًا من التواصل مع باقي أفراد عائلته وتعزيز علاقاته معهم.

- نشر الإشاعات والأخبار الكاذبة: يُمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من قبل بعض الأشخاص بهدف نشر الإشاعات بين أفراد المجتمع وتضليلهم بالأخبار الكاذبة.

- انتهاك الخصوصية: تُعدّ وسائل التواصل الاجتماعي - أحيانًا - سببًا في العديد من المشكلات التي يواجهها المستخدم نتيجة انتهاك خصوصيته عبر تلك المواقع، سواء من خلال الوصول إلى المحتوى الشخصي الخاص به عبر تلك الوسائل الحديثة، أو من خلال معرفة الموقع الجغرافي الحالي له.

- التأثير سلبيًا على صحة أفراد المجتمع: لوسائل التواصل الاجتماعي دور كبير في التأثير سلبيًا على صحة مُستخدميها، وخاصةً فيما يتعلّق بعدم حصولهم على قسطٍ كافٍ من النوم.

- تنمية بعض العادات السيئة: تتسبّب وسائل التواصل الاجتماعي أحيانًا بخلق عاداتٍ سيئة لأفراد المجتمع؛ كإهمال بعضهم البعض أثناء التحدّث، أو التشتت أثناء القيادة، فضلًا عن أنّ الاستخدام المُستمرّ لتلك المواقع قد يدفع الأفراد إلى تأجيل مهامهم.

- فرض العزلة على الأسرة وهي تحت سقف واحد، ما يُحدّث ما يسمى بظاهرة الجفاء الأسري وفقد المشاعر والاستغلال العاطفي، والخianات الزوجية، والانحطاط الأخلاقي في الردود والمناقشات بين المراهقين، وانتزاع سلطة توجيه الأسرة من الوالدين أو المشاركة والمزاحمة في توجيههم وتربيتهم،

كما إن بعض وسائل التواصل تعد أحد أسباب الطلاق لدى الأزواج، وسبب رئيس في انخفاض التفاعل الأسري، حيث ظهرت علاقات اجتماعية غير صحيحة بُنيت على الكذب والمبالغة غير الحقيقية بين المتحدثين عبر شبكات التواصل، وكم دلّس السحرة والمشعوذون عبرها على الأسر، وكم تسبب نشر الفاحشة فيها إلى هدم بيوت، وكم من حسابات مشبوهة تدار من جهات خارجية وداخلية موجهة للإفساد<sup>(١)</sup>.



(١) ينظر: فقه الموازنات وأثره في النوازل الفقهية المعاصرة، وسائل التواصل الاجتماعي أنموذجًا، مجلة الإحياء، مجلد ٢٠، عدد ٢٥، (ص ٢٣٠) وما بعدها، بيان أحكام وسائل التواصل الاجتماعي (ص ٩٨٠). تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على المجتمع سلبيًا وإيجابيًا (ص ٥)، القواعد الفقهية الكلية الكبرى المتعلقة بوسائل التواصل الاجتماعي (ص ٢٥٤٢) وما بعدها.

## المبحث الأول

### بيان الحكم الشرعي في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بأنواعها المختلفة لأغراض متعددة

إنَّ حكم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في أصله الإباحة اعتبارًا لقاعدة «الأصل في الأشياء الإباحة، حتى إذا طرأت عليه عوارض نُقل حكمه إلى التحريم»<sup>(١)</sup>.

وبالتالي فالحكم مناط إلى ما يقضيه تحقيق المناط الخاص، فالذي لا يستطيع أن يتحكم بنفسه وسط هذا العالم الواسع، أو لا تؤمن عليه الفتنة، أو من يُخشى عليه تضييع واجباته كمن ينشغل بها ويترك صلواته، أو من يسهر عليها بشكل مفرط حتى يظهر عليه التعب فيُقصر في عمله، فالأولى منعهم من استخدام هذه الوسائل حفظًا لأنفسهم وتحصينًا من الشرور والفتن التي تلحق بهم فيقعوا فيما لا يُرضي الله تعالى.

أما من لا يُخشى عليه الوقوع في مثل هذه الأضرار والفتن فله أن يستعملها مع الترشيح الدائم لمستخدمي هذه البرامج، حتى تعود بالنفع والفائدة والمحافظة على مجتمعاتنا وطلابنا وأبنائنا. فالإسلام حث على كل ما يجلب الخير والصلاح، وأمر بحفظ الضروريات الخمس لنقي أنفسنا من الانحراف والزيغ<sup>(٢)</sup>.

وذكر بعض الباحثين أن الأحكام الخمسة التكليفية تعتري هذه الوسائل؛ فيكون التعامل بها واجبًا، ومندوبًا ومباحًا ومكروهًا وحرامًا.

أما كونه واجبًا: فمتى تعيّن وسيلة لوصل الرحم والحراسة في سبيل الله بتفقد الشبهات وتفنيدها الأباطيل واستفتاء العالم بما جُهل من الفروض لو تعيّن لذلك سبيلًا.

ويكون مندوبًا: في كل ما فيه إجلال لله تعالى، وكل ما فيه إحسان من العبد إلى نفسه أو غيره، ويسري ذلك إلى سائر المباحات إذا قصد بها التقوي على العبادة أو التوصل إليها، واكتساب المال وغير ذلك، وكذلك إقامة السنة، ويندرج في ذلك ما لا يحصى من المسائل.

(١) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه (١٠/٨).

(٢) ينظر: فقه الموازنات وأثره في النوازل الفقهية المعاصرة (ص ٢٣٤ - ٢٣٥).

ويكون مباحًا: إذا أُنيط بكل ما هو مباح، كنظر أو سمع أو تفكر في غير معصية.  
 ويكون مكروهًا: إذا تُوصل به إلى إساءة دون إساءة الحرام، كالانشغال عن العبادة، وإنفاذ كثير الوقت.  
 ويكون محرّمًا: إذا تُوصل به إلى محرّم، أخذًا بقاعدة الأصول: «كل ما يؤدي إلى المحرم فمحرّم»<sup>(١)</sup>.



(١) ينظر: آثار شبكات التواصل الاجتماعي الحديثة على العلاقات الأسرية وأحكامها الفقهية، معتوق، عبد القادر، ص ١٣٧٤٣.

## المبحث الثاني

### الأحكام الشرعية المتعلقة بإجراء العقود والالتزامات بوسائل التواصل الاجتماعي

#### تمهيد

##### العقد لغة:

يطلق العقد في اللغة على عدة معان، منها: الربط والشد والتوثيق والإحكام والقوة والعهد<sup>(١)</sup>.

##### العقد في اصطلاح الفقهاء:

يطلق العقد في الاصطلاح بإطلاقين: عام وخاص.

فالمعنى العام: يراد به كل التزام تعهد الإنسان بالوفاء به، سواء كان في مقابل التزام آخر كالبيع والشراء ونحوه أم لا، كالنذر والطلاق واليمين، وسواء كان التزاماً دينياً كأداء الفرائض والواجبات أم التزاماً دنيوياً<sup>(٢)</sup>.

أما المعنى الخاص للعقد فهو: عبارة عن ارتباط الإيجاب الصادر من أحد العاقدين بقبول الآخر على وجه يثبت أثره في المعقود عليه<sup>(٣)</sup>.

##### أركان العقد:

للعقد أركان لا يتحقق إلا بوجودها، وهي: الصيغة باتفاق الفقهاء، وهي الإيجاب والقبول. وزاد الجمهور - خلافاً للحنفية - العاقدين والمعقود عليه<sup>(٤)</sup>.

أما الحنفية فاقترضوا على ذكر الإيجاب والقبول عند كلامهم عن أركان العقد<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: معجم مقاييس اللغة (٤/٨٦)، لسان العرب (٣/٢٩٦)، معجم اللغة العربية المعاصرة (٢/١٥٢٧).

(٢) ينظر: أحكام القرآن (٢/٣٧٠) ط العلمية، حكم إجراء العقود بآلات الاتصال الحديثة (٦/٦٣٠ - ٦٣١).

(٣) انظر المادة (١٦٨) من مرشد الحيران إلى معرفة أحوال الإنسان وهو فقه مقنن في المعاملات الشرعية على مذهب أبي حنيفة رحمه الله (نقلاً عن مجلة مجمع الفقه الإسلامي (٦/٦٣١)، حكم إجراء العقود بآلات الاتصال الحديثة). وينظر: فتح القدير للكمال ابن الهمام (٣/١٨٧)، رد المحتار على الدر المختار: ١/٣، البحر الرائق شرح كنز الدقائق... (٣/٨٥)، المنتور في القواعد الفقهية للزرکشي (٢/٣٩٧).

(٤) ينظر: مغني المحتاج: ٢/٣، الشرح الكبير: ٢/٣، كشف القناع: ٣/١٤٦.

(٥) ينظر: بدائع الصنائع: ٣/١٣٢٧، فتح القدير: ٥/٧٤.

وما قالوه من اعتبار الصيغة ركن العقد يقتضي بالضرورة وجود الركنين الآخرين عند غيرهم، إذ لا يُتصور تحقق الإيجاب بدون موجب ولا قبول بغير قابل، كما أن الإيجاب والقبول يقتضي وجود محل يجري التعاقد عليه، وما جاء في بعض كتبهم يشير إلى هذا أيضًا<sup>(١)</sup>.

وفي ظل التطور التقني المتسارع وانتشار وسائل التواصل الحديثة ظهرت أشكال جديدة وأساليب حديثة لإبرام العقود أو فسخها لم تكن معروفة قديمًا، فالعقود التي كانت تجري في مجلس واحد يجتمع فيه طرفاه بدأت تُعقد عن بعد بالمراسلة الخطية أو الصوتية المباشرة التي تنقلها وسائل التواصل الاجتماعي بسهولة وسرعة بالغة، فانتشر ما يعرف بـ «العقود التجارية الإلكترونية»، و«الزواج الإلكتروني» وغيرها<sup>(٢)</sup>. وفيما يلي بيان حكم إبرام العقود التجارية بوسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية من خلال المطالب التالية:

### المطلب الأول: حكم إبرام العقود التجارية كتابة بوسائل التواصل الاجتماعي

التعاقد الذي يتم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية كتابة هو كالتعاقد عن طريقة الكتابة سواء بسواء؛ وقد اختلف الفقهاء رحمهم الله في حكم التعاقد بطريق الكتابة والمراسلة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: ذهب جمهور الفقهاء من المالكية، والشافعية، والحنابلة<sup>(٣)</sup> إلى أن الكتابة كالخطاب؛ فالتعاقد بها جائز سواء أكان العقد بين حاضرين أم بين غائبين، وسواء أكان المتعاقدان قادرين على النطق أم عاجزين عنه.

لكنهم استثنوا من ذلك عقد النكاح لخصوصيته واشتراط الشهود فيه.

وقد استدل هؤلاء ما ذهبوا إليه بما يلي:

١- أن الكتابة هي وسيلة من وسائل التعبير عن الإرادة كالخطاب.

٢- ما ثبت في الأدلة الصحيحة من أن رسول الله ﷺ قد استعمل الكتابة وسيلة من وسائل نشر الدعوة الإسلامية؛ فلقد خاطب رسول الله ﷺ الرؤساء والملوك ودعاهم إلى الدخول في الإسلام عن طريق الكتابة<sup>(٤)</sup>. فإذا كانت الكتابة صالحة لنشر الدعوة الإسلامية فكيف لا تكون صالحة لإنشاء العقود؟

(١) ينظر: حاشية رد المحتار على الدر المختار: ٩/٣، مجلة مجمع الفقه الإسلامي (٦/٦٣٣): حكم إجراء العقود بآلات الاتصال الحديثة.

(٢) ينظر: ثقافة الكمبيوتر: الوعي والتطبيق والترجمة (ص ١٢٥).

(٣) ينظر: شرح مختصر خليل للخرشي (٥/٥)، المجموع (٩/١٧٧) كشف القناع (٣/١٨٣).

(٤) ينظر مثلاً: صحيح البخاري، كتاب الجهاد، بيان باب قل: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ﴾

[آل عمران: ٦٤] [٦/٣٥ رقم ٤٥٥٣].

القول الثاني: أنه لا يصح التعاقد بطريق الكتابة إلا لمن كان عاجزاً عن النطق والكلام فقط. وهو قول للشافعية<sup>(١)</sup>.

واستدل هؤلاء بما يلي:

- ١- أن الكتابة ليست وسيلة من وسائل التعبير المعبرة؛ فإنها تحتل التزوير وإرادة تحسين الخط فقط، ومع هذا الاحتمال لا تثبت بها العقود التي ترتب عليها آثار كثيرة من حلٍّ وحُرمة، وانتقال الملكية ونحوه.
- ٢- أن وسائل التعبير عن الإرادة جاءت جميعها بالألفاظ، ولم يشتهر في عصر النبي ﷺ إنشاء العقود بالكتابة؛ غير أنه يُستثنى من ذلك العاجز عن النطق الذي لا يجد حيلة إلى النطق ولا يهتدي إلا إلى الإشارة أو الكتابة<sup>(٢)</sup>.

القول الثالث: ذهب فقهاء الحنفية<sup>(٣)</sup> إلى أن الكتابة تنزل منزلة الخطاب بالنسبة للغائبين فقط، ولم يستثنوا من ذلك حتى عقد النكاح.

وقد استدل هؤلاء بنفس الأدلة التي استدل بها أصحاب القول الثاني، لكنهم قالوا: إن الحاجة ماسة بالنسبة للغائبين دون الحاضرين، فيترخص للغائبين دون غيرهم، فلماذا يلجأ إليها الحاضران وهما قادران على النطق الذي هو أقوى.

والذي يظهر - والله أعلم - هو رجحان ما ذهب إليه الجمهور؛ لأنه يدعمه الدليل ويتفق مع قواعد الشريعة وأصولها القاضية برفع الحرج ومبادئها الخاصة بالعقود الدالة على أن الأساس هو التراضي دون النظر إلى التقيد بأية شكلية؛ بالإضافة إلى أن الشرع علق حل أكل الأموال على التراضي فقال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩]، ومع ذلك لم يُفصل في وسائل التعبير عنه، كما أننا لا نجد لها تحديداً دقيقاً في اللغة فيناط حينئذ بالعرف، والعرف جار قديماً وحديثاً على صلاحية الكتابة للتعبير عن الرضا والإرادة، ولذلك فهي صالحة لإنشاء العقود<sup>(٤)</sup>.

وأما ما ذكره أصحاب القول الثاني من القول بأن الكتابة ليست وسيلة من الوسائل المعبرة في التعبير عن الإرادة، لاحتمال التزوير وإرادة تحسين الخط، فلا يمكن الاعتماد عليها في إثبات العقود إلا للعاجز فقط، فيجاء عنه: بأنه لا يمكن التسليم به؛ لأن التعبير عما في النفس يكون عن طريق الخطاب، أو عن

(١) ينظر: المجموع (١٧٧/٩).

(٢) ينظر: مبدأ الرضا في العقود (ص ٩٤٧).

(٣) ينظر: بدائع الصنائع (٥١٣٨).

(٤) ينظر: مبدأ الرضا في العقود (٢/٩٤٨).

طريق الكتابة، خاصة وأن العرف جارٍ قديمًا وحديثًا على اعتماد الكتابة وسيلة من وسائل التعبير عن النفس كالخطاب ودون تمييز بينهما.

وأما احتمال التزوير أو التقليد فيها: فإن ذلك الاحتمال يتلاشى مع دخول القرائن من الصوت والصورة والمحادثة الحية المباشرة لحظة بلحظة، إضافة إلى أن هذا الكلام يدور حول عملية الإثبات، ونحن نتحدث عن الكتابة كونها وسيلة من وسائل التعبير عن الإرادة وليس عن الإثبات.

وأما قولهم بأن الكتابة لم تستعمل وسيلة من وسائل إبرام العقود في عصر النبي ﷺ فلا يُسلم لهم ذلك؛ إذ الأحاديث الصحيحة شاهدة على أن الرسول ﷺ قد استعملها في رسائله مع الملوك وغيرهم للتعبير عما يريد من الدخول في الإسلام.

ولو سُلم ذلك فلا يدل على عدم استعمالها في عهده على عدم جواز استعمالها بعده؛ وذلك لأن مبنى هذه الدلالات على العرف، والجمهور على عدم التقيد بالصيغ الواردة في الشرع ما دامت لا تصطدم مع نص شرعي، ولا دليل على منع الكتابة.

وأما ما استدل به أصحاب القول الثالث فيمكن أن يجاب عنه بأن النزاع في الكتابة هل تصلح للدلالة على ما في النفس أم لا؟ فإذا قلنا: نعم، فأى تقييد في حقها، وتضييق لنطاقها بما بين الغائبين لا يتفق مع هذا الجواب، ولا مع المبدأ السائد في الشريعة الإسلامية، القاضي بأن أساس العقود هو الرضا! وأما إذا كان الجواب بالنفي فلا بد ألا نستثني الغائبين، وأن التعبير عن الرضا ضروري في إنشاء العقد بحيث لا يتم بدونه، كما أنه لا توجد ضرورة بالنسبة للغائبين إذ يمكنهما التوكيل<sup>(١)</sup>.

### المطلب الثاني: حكم إبرام العقود التجارية مهاتفة بوسائل التواصل الاجتماعي

من المعلوم أن جهاز الهاتف ينقل كلام المتحدث فيه مباشرة وبدقة متناهية؛ فيسمع كلا المتحدثين كلام صاحبه بوضوح، ولا يختلف الكلام فيه عن الكلام المباشر، سوى وجود فاصل مكاني بينهما وعدم إمكان اجتماع أحدهما بالآخر، وصارت الأجهزة تنقل الصورة والصوت معًا، وكذا يُفعل بأجهزة الكمبيوتر عن طريق الكاميرا عندهما سويًا؛ وعليه فإن صحة التعاقد عن طريقه تكون بطريق أولى من جوازها بالكتابة؛ لزوال احتمال التزوير في مثل هذه الحالة أو الغش والخداع.

فإذا كان العقد عن طريق الهاتف (المهاتفة بوسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية) وفيه الإيجاب والقبول، مع بقية الشروط المطلوبة، فإنه صحيح لا غبار عليه، بخاصة مع رؤية أحدهما للآخر يضعف احتمال التزوير وتقليد الصوت. وأهل الخبرة يميزون بين الصحيح والحقيقي، والمزيف والمكذوب.

(١) ينظر: مبدأ الرضا في العقود (٢/٩٤٧).



ما إذا انقطعت الرؤية، فلا تتأثر صحة العقد؛ لأن العقد يتحقق وجوده بسماع الإيجاب والقبول والتقاءهما أو إدراكهما بأي وسيلة كانت<sup>(١)</sup>.

فالعقد بالمهاتفة كالعقد بين شخصين بعيدين لا يرى أحدهما الآخر، ولكنه يسمعه، وقد تكلم عنه الأئمة والفقهاء قديماً وتصوروا وجوده وصححو العقود كما يقول الإمام النووي: «لو تناديا، وهما متباعدان وتبايعاً صح البيع بلا خلاف»<sup>(٢)</sup>، وهذه الصورة تتحقق تمام التحقق في التعاقد عن طريق وسائل التواصل الحديثة فهما يتراءيان ويتسامعان ويكتبان، وإن كان بينهما الفاصل المكاني<sup>(٣)</sup>.

ويستفاد من تلك الصورة أن الساتر والحاجز - بعد المكان أو النهر أو الجدار - لا يؤثر في صحة مجلس العقد، ولا يؤثر في خيار المجلس<sup>(٤)</sup>.

كما أن الأساس في العقود الرضا والتراضي بين الطرفين، لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩]، وهذا أصل ثابت شرعاً في جميع العقود، فعن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «إنما البيع عن تراض»<sup>(٥)</sup>. أي لا بد أن يكون البيع بتراض من الطرفين، ولا يفترقان إلا عن رضا تام، وهذا يبين حقيقة عقود المعاوضة أنها قائمة على اتفاق المتعاقدين ورضاهما، والرضا أمر قلبي يرجع للنية والقصد، ولا يُطلع عليه، فأقيمت الصيغة مقام الرضا لأنها تدل عليه، فيستدل على التراضي بالإيجاب والقبول الصادر منهما في حال كمال أهليتهما وهو ما يعرف بالصيغة التي هي ركن العقد باتفاق عند الفقهاء، وهي ركن العقد الوحيد عند الحنفية<sup>(٦)</sup>.

ولا بد من وضوح الصيغة كما نبه الفقهاء<sup>(٧)</sup>، وذلك متحقق في المهاتفة، بخاصة الصوتية والمباشرة الحية بالصورة المتحركة اللحظية التي تنقل الحدث لحظة بلحظة، ويتم التعاقد باللفظ لا بالإشارة، وهو محل اتفاق بين الفقهاء، وما الهاتف إلا وسيلة لتوصيل الصوت والصورة، وليس وسيلة جديدة لا

(١) ينظر: المجموع (٩/ ١٨١).

(٢) المجموع (٩/ ١٨١).

(٣) ينظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة السادسة، العدد السادس، جدا بحث د. علي محمد القرّة داغي (ص ٩٢٩).

(٤) ينظر: المجموع (٩/ ١٨١).

(٥) أخرجه ابن ماجه في سننه، التجارات، باب بيع الخيار (٣/ ٣٠٥ رقم ٢١٨٥)، وصححه العلامة الألباني رحمه الله. ينظر: إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (٥/ ١٢٥).

(٦) قال في المبسوط (٥/ ١٥): رُكن العقد هو الإيجاب والقبول. وينظر: بدائع الصنائع (٢/ ٢٥٣).

(٧) ينظر: مبدأ الرضا في العقود (٢/ ٩٩٤)، الفقه الإسلامي وأدلته (٤/ ٢٩٤٣).

يعرفها الفقه الإسلامي، فالقاعدة الأساسية في العقود تحقيق الرضا للطرفين والتعبير عنه، وإظهاره بأي وسيلة مفهومة، فلم يشترط الفقهاء وسيلة بعينها ولم يشترط الشرع مسلكا بعينه، بل ترك الأمر على السعة والعرف، وهذا من مرونة الشريعة وكمالها وصلاتها لكل زمان ومكان، فأوكلت للعرف مساحة كبيرة في إبرام العقود، وقد اعتبرت الشريعة اعتبار العرف، وجعلته قاعدة للاستدلال، كما قال ابن نجيم الحنفي: «واعلم أن اعتبار العادة والعرف يرجع إليه في الفقه في مسائل كثيرة حتى جعلوا ذلك أصلاً فقالوا في باب ما تترك به الحقيقة: تترك الحقيقة بدلالة الاستعمال، والعادة»<sup>(١)</sup> يعني العرف.

والخلاصة أن اللفظ - كما يقول الإمام الشاطبي -: «إنما هو وسيلة إلى تحصيل المعنى المراد، والمعنى هو المقصود»<sup>(٢)</sup>. فكل ما دل على المعنى بأي وسيلة اعتبر في توصيل المعنى وإبرازه، ولذا لم تكن وسائل الاتصال الحديثة من حاسوبات وجوالات مستحدثة على الفقه الإسلامي، ولا عن قواعده ومبادئه الكلية، فالهاتف الذكي والكمبيوتر آلة معتبرة عرفاً - والعرف يتغير ويتطور، لتوصيل الصوت والصورة إلى سمع الآخر وبصره فيكون مقبولاً شرعاً<sup>(٣)</sup>.

### المطلب الثالث: مجلس العقد في التعاقد عبر وسائل التواصل الاجتماعي ككتابةً وصوتاً وصورة

مجلس العقد بالنسبة للتعاقد عبر وسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية هو مجلس وصول الخطاب، فإذا وصل وقرأه وقال: قبلت، أو كتب الموافقة، فقد انعقد العقد<sup>(٤)</sup>.

أما نهاية مجلس العقد: فالذي يترجح من أقوال العلماء - والله أعلم - هو أن مجلس العقد ينتهي بانفضاض المجلس الذي ألقى فيه الخطاب، لأن الأصل اتصال القبول والإيجاب، ويكون الانفضاض بنهاية المجلس وتقوم الكتابة مقام حضور الغائب وهو مقتضى خيار المجلس، وقياساً على التعاقد بين حاضرين، والكتاب يقوم مقام الخطاب كما سبق، والكتابة لغائب ليست أقوى من خطاب الحاضر<sup>(٥)</sup>.

(١) الأشباه والنظائر (ص ٧٩). وينظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٤/٣)، المجموع (٩/١٦٣)، المغني (٣/٤٨١)، الشرح الكبير على متن المقنع (٤/٤).

(٢) الموافقات (٢/١٣٨).

(٣) ينظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي (ص ٩٣٢) بحث د. علي محيي الدين القرة داغي.

(٤) ينظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٥/١٣٨)، الهداية في شرح بداية المبتدي (٣/٢٣)، الاختيار لتعليل المختار (٥/٢)، الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي (٣/٣)، الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي (٣/٤)، المجموع شرح المهذب (٩/١٦٧ - ١٦٨)، كشاف القناع عن متن الإقناع (٣/١٤٨)، وينظر: مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى (٧/٣)، الفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي (٤/٢٩٥١).

(٥) ينظر: المجموع (٩/١٦٨)، كشاف القناع (٣/١٤٨)، المغني (٧/٨٠)، الكافي في فقه الإمام أحمد (٣/٢١).

وهذا يتحقق في الاتصال بوسائل التواصل الاجتماعي أقوى من الكتابة؛ فرؤية العاقد للآخر عن طريق الاتصال مباشرة حيًا صوتًا وصورة، فيكون مجلس العقد هو دوام الاتصال بينهما - زمانًا - ما لم يتشاغلا بما يدل على إعراضهما كما هو معروف في مسائل مجلس العقد<sup>(١)</sup>.

وقت تمام العقد: إن مجلس العقد بوسائل الاتصال الحديثة هو مجلس بلوغ الرسالة والاتصال وقبول الموجب للإيجاب وتحقق الرضا بتمام ودوام الاتصال، فيتم التعاقد بمجرد القبول الصادر من الشخص الموجه إليه<sup>(٢)</sup>.

ونصوص الفقهاء على أن البيع ونحوه ينعقد بمجرد القبول بعد صدور الإيجاب، وهذا ينطبق على الاتصالات الحديثة، بل هي أولى لشدة قربها من اللقيا الحقيقية، ففيها المشافهة والمجالسة والسمع والتحدث حيًا مباشرة ولحظيًا، فمجلس العقد منتهٍ بانتهاء المكالمة<sup>(٣)</sup>.



(١) ينظر: بيان أحكام وسائل التواصل الاجتماعي... أ. د. النجيمي (ص ٩٩٨).

(٢) الهداية في شرح بداية المبتدي (٢٣/٣).

(٣) ينظر: بيان أحكام وسائل التواصل الاجتماعي... (٩٩٩)، الفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي (٤/٢٩٥٠ - ٢٩٥١).

## المبحث الثالث

### حكم إبرام عقود الأنكحة والطلاق والرجعة بوسائل التواصل الاجتماعي

في ظل التطور التقني المتسارع وانتشار وسائل التواصل الحديثة ظهرت أشكال جديدة وأساليب حديثة لإبرام العقود أو فسخها لم تكن معروفة قديماً، فالعقود التي كانت تجري في مجلس واحد يجتمع فيه طرفاه بدأت تُعقد عن طريق الاتصال بوسائل الاتصال الحديثة بالكتابة أو بالصوت والفيديو لحظة بلحظة ويسمع الشخص ويرى صورته في مأمن من التلبس والتدليس والكذب، وأصبح من الممكن إبرام عقود النكاح وإيقاع الطلاق عن طريق وسائل الاتصال الحديثة.

وفيما يلي بيان أحكام تلك المسائل في مطالب:

#### المطلب الأول: إبرام عقد النكاح عبر وسائل التواصل الاجتماعي

إنّ عقد الزواج بالوسائل الحديثة يتم بعدة أشكال؛ إما بالكتابة كالرسائل النصية، وإمّا بالمراسلة الصوتية، أو بالمكالمات الصوتية المباشرة بصورة أو دونها، فيمكن تقسيمها إلى قسمين: المكاتب والمشافهة؛ فإن كانت بالمراسلة كتابةً فهي ملحقة بإبرام عقد النكاح بالكتابة، وما سوى ذلك ملحقة بإبرام عقد النكاح مشافهة<sup>(١)</sup>.

وسنبين - فيما يلي - حكم الزواج عبر هذه الوسائل نطقاً وكتابة:

أولاً: إبرام عقد النكاح عن طريق الكتابة:

وقد اختلف فيه الفقهاء قديماً على قولين:

القول الأول: المنع من إجراء عقود الزواج عن طريق الكتابة، وبه قال جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة<sup>(٢)</sup>. قال الإمام النووي: «إذا كتب بالنكاح إلى غائب أو حاضر لم يصح. وقيل: يصح في الغائب، وليس بشيء»، وقال الشيخ الدردير: «ولا تكفي الإشارة ولا الكتابة إلا لضرورة خرس».

(١) ينظر: مستجدات فقهية في قضايا الزواج والطلاق (ص ١٠٤).

(٢) ينظر: الشرح الصغير للدردير (٢/٣٥٠)، روضة الطالبين (٧/٣٧)، الإنصاف للمرداوي (٨/٥٠)، المغني (٧/٣٣٩)، وسائل التواصل الاجتماعي وأثرها في الأسرة: دراسة فقهية. دعاء كتانه، ص ٨٧.

واستدلوا بما يلي:

١- اشتراط الإشهاد على عقد النكاح حين انعقاده، والإشهاد شرط صحة عند الشافعية والحنابلة والحنفية، لكن الحنفية الذين أجازوا إجراء العقد بطريق الكتابة قالوا: إنه يمكن تحقيق هذا الشرط باستدعاء العاقد الذي وصله كتاب الإيجاب بدعوة الشهود واطلاعهم على الكتاب أو إخبارهم بمضمونه وأنه موافق على ذلك الزواج وبذلك يتم الإشهاد. أما المالكية فالإشهاد عندهم شرط أيضاً إلا أنه يجوز تأخيره إلى ما قبل الدخول، ويشترطون الإعلام والظهور<sup>(١)</sup>.

٢- أن النكاح له خصوصية، فيحتاط فيه ما لا يُحتاط في غيره حفظاً للفروج، وهذا مقصد من مقاصد الشريعة الإسلامية. قال الحسن بن حي - رحمه الله تعالى - لا ينعقد النكاح بالكتاب؛ لعظم خطر أمر النكاح<sup>(٢)</sup>.  
القول الثاني: جواز عقد الزواج بالكتابة، وهو مذهب الحنفية<sup>(٣)</sup>.

واستدلوا بما يلي:

- جعلوا مجلس العقد هو ساعة وصول الخطاب الذي يحمل الإيجاب إلى الطرف الآخر، فإذا وصله ودعا الشهود وأطلعهم على الكتاب أو أخبرهم بمضمونه وأشهدهم على قبول النكاح، فقد جعلوا مجلس العقد هو المجلس الذي يصل فيه الخطاب حكماً، وعلى ذلك تتم المولاة بين الإيجاب والقبول عندهم ويتم الإشهاد<sup>(٤)</sup>.  
- أن رسول الله ﷺ كان مأموراً بتبليغ الرسالة بقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﷻ﴾ [المائدة: ٦٧]، وقد بلغ تارةً بالكتاب وتارةً باللسان فإنه كتب إلى ملوك الآفاق يدعوهم إلى الدين<sup>(٥)</sup>، وكان ذلك تبليغاً تاماً فكذلك في عقد النكاح الكتاب بمنزلة الخطاب<sup>(٦)</sup>.

والذي يظهر - والله أعلم - هو رجحان القول بجواز عقد الزواج بالكتابة؛ وذلك أن اعتبارهم مجلس العقد وهو ساعة وصول الخطاب الذي يحمل الإيجاب إلى الطرف الآخر قول سديد، لأنها تحقق المولاة بين الإيجاب والقبول.

أما قول المانعين: إن الإشهاد شرط في عقد النكاح.

(١) ينظر: حاشية الدسوقي (٥/٢٧)، بيان أحكام وسائل التواصل الاجتماعي... (ص ١٠١٢).

(٢) المبسوط للسرخسي (٥/١٦).

(٣) ينظر: بدائع الصنائع (٥/١٣٧).

(٤) ينظر: حاشية ابن عابدين (٣/١٢).

(٥) ينظر مثلاً: صحيح البخاري، كتاب الجهاد، بيان باب قل: ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﷻ﴾

[آل عمران: ٦٤] (٦/٣٥ رقم ٤٥٥٣).

(٦) المبسوط للسرخسي (٥/١٦).

فإن الحنفية يقولون بذلك أيضًا، لكنهم جعلوا مجلس العقد هو ساعة وصول الخطاب، فإذا وصله الخطاب ودعا الشهود وأطلعهم على الكتاب أو أخبرهم بمضمونه وأشهدهم على قبول النكاح فقد تم النكاح، وأيضًا اشترط الحنفية أربعة شروط لصحة عقد الزواج بالكتابة، كما تقدم بيانه.

وأما قولهم: إن النكاح خصوصية فإنه يتعلق بالفروج ويحتاط فيها ما لا يحتاط في غيرها.

فالجواب عليه: أننا نوافقهم على التحوط في الفروج، ولكننا لا نوافقهم على المنع، فالتحوط يلزم اتخاذ إجراءات تضمن سلامة إجراء العقود، ولكنها لا تمنع من ذلك، فيمكن للخاطب أن يرى مخطوبته عبر الكمبيوتر المتصل بشبكة الإنترنت، ويمكن أن يظهر المتعاقدان وسائل الإثبات الخاصة بكل منهما، كما يجب أن يعرف الشاهدان الطرفين، ويمكن أن تجهز قاعات المحاكم بشبكة الإنترنت لإضفاء الصفة الرسمية عليها، خاصة وأن عقود الزواج اليوم لا تقبل المحاكم توثيقها إلا إذا جرت عن طريق القاضي أو عن طريق من يأذن له القاضي بإجراء العقود<sup>(١)</sup>.

وبهذا يتضح لنا جواز إجراء عقد النكاح - بشروطه وضوابطه السالف ذكرها - عبر وسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية كتابة. والله أعلم.

ثانيًا: إبرام عقد النكاح عن طريق المهاتفة:

من آثار التقنية الحديثة الاتصال هاتفياً بولي الزوجة وإبرام عقد النكاح، أو إرسال مقاطع صوتية تبين رغبته بالزواج، كما يمكن أن يصحب الصوت تصوير مرئي.

وقضية إبرام العقد بالصوت قريبة - كما ذكر بعض الباحثين - من الصورة التي ذكرها الإمام النووي رحمه الله تعالى، من عقد البيع بين متنادين، وهي أن يكون العاقدان في مكانين يسمع كل منهما الآخر، شاهده أو لم يشاهده، حيث قال: «ولو تناديا وهما متباعدان وتبايعا صح البيع بلا خلاف»<sup>(٢)</sup>.

وقد اختلف العلماء المعاصرون في عقد النكاح مشافهة عبر وسائل التواصل الحديثة كالهاتف والإنترنت، على قولين:

**القول الأول:** الجواز وممن قال به الشيخ مصطفى الزرقا، والدكتور وهبة الزحيلي، والدكتور محمد عقلة، والشيخ بدران أبو العينين بدران<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: مستجدات فقهية في قضايا الزواج والطلاق (ص ١١٢).

(٢) المجموع شرح المهذب للنووي (٩/ ١٨١).

(٣) ينظر: حكم إجراء العقود بوسائل الاتصالات الحديثة لمحمد عقلة (ص ١١٣)، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد السادس (٢/ ٨٨٨)، الزواج والطلاق في الإسلام، بدران أبو العينين (ص ٤١).

ومن أدلتهم: أن التعاقد عن طريق التواصل الاجتماعي والوسائل الإلكترونية مهاتفة توفرت فيه شروط عقد الزواج كالتلفظ بالإيجاب والقبول، وسماع كل من العاقدين للآخر ومعرفة به، والمواالة بين الإيجاب والقبول، ووجود الولي ووجود الشهود الذين يسمعون بالإيجاب والقبول فيكون العقد صحيحًا. القول الثاني: المنع من عقد الزواج بطريق الوسائل الحديثة الإلكترونية الناقلة للكلام نطقًا، وهو قول اللجنة الدائمة للإفتاء بالمملكة العربية السعودية، وجمع من فقهاء مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدّة<sup>(١)</sup>. ومن أدلتهم ما يلي:

١- أن هذا الطريق، أي المهاتفة، قد يدخله خداع أحد العاقدين للطرف الآخر، وعقد النكاح، يجب أن يحتاط فيه ما لا يحتاط في غيره حفظًا للفروج، وتحقيقًا لمقاصد الشريعة الإسلامية.

٢- أن عقد الزواج يشترط الإشهاد فيه.

والذي يظهر - والله أعلم - جواز إجراء عقد النكاح بوسائل الاتصالات الحديثة الناقلة للكلام نطقًا ومنها شبكة الإنترنت؛ وذلك لتوفر شروط النكاح من تلفظ بالإيجاب والقبول، وسماع كل من العاقدين للآخر ومعرفة له ووجود الولي والشهود وكون العاقدين غائبين لا حرج فيه، فالعاقدان غائبان بشخصيهما، ولكنهما يعقدان عقد الحاضرين يسمع كل منهما الآخر، كما يسمعهما الشهود حين نطقهما بالإيجاب والقبول.

وأما تعليل المنع بأنه قد يحصل خداع أحد الطرفين للآخر، وأن عقد الزواج يحتاط فيه ما لا يحتاط في غيره، فيرد عليه بأنه يمكن أن يرى المتعاقدان بعضهما بعضًا عبر شبكة الإنترنت أو عبر الهاتف الذي يظهر صورة كل من المتحادثين مع وجود المحرم.

وأما التعليل بعدم وجود الإشهاد فغير مسلم، فالشهود يسمعون الخطاب وهم يشهدون على ما سمعوا، وهم يعرفون المتعاقدين أيضًا، ويمكن أن يطلب من المتعاقدين معلومات عن إثبات هويتهما بذكر رقم الهوية وتاريخها ومكان صدورهما.

## المطلب الثاني: الإجراءات المترتبة على عقد الزواج بوسائل التواصل الاجتماعي

### تحديد مكان مجلس عقد النكاح وزمانه:

تقدم أن فقهاء الحنفية قد أجازوا عقد النكاح عن طريق الكتابة ولم يلزموا من وجه إليه الخطاب بوجود إعلان قبوله بالنسبة لهذا العقد في مجلس وصول الخطاب، كما هو الشأن في العقود الأخرى، بل إنهم - ونظرًا لتوقف انعقاده وصحته على تحقق الشهادة - قد منحوا القابل حق مغادرة مجلس وصول

(١) ينظر: الفتاوى (٢/ ١٢١)، مجمع الفقه الإسلامي، قرارات وتوصيات المجمع، الدوريات: ١ ص ١٠، القرارات ١/ ٩٧.

الخطاب إلى مجلس آخر يتمكن فيه من إحصار من يشهد على قبوله وقراءة الخطاب الموجه إليه بطريق الكتابة وإعلان قبوله أمامهم.

وبذلك يتحقق مجلس عقد النكاح المبرم بين المتعاقدين. وهذه خصوصية يختص بها هذا العقد دون غيره من بقية العقود<sup>(١)</sup>.

وبناء على ما تقدم يمكن القول: بأنه يمكن إبرام عقد النكاح، كما يمكن إبرامه بالأجهزة الناقلة للحروف بأجهزة الاتصال الناقلة للصوت مباشرة أو لآ على اختلاف أنواعها ومنها الإنترنت، وأن مجلس عقد النكاح المراد إبرامه من خلال هذه الأجهزة ليس هو مجلس وصول الخطاب، كما هو الشأن في العقود الأخرى، بل هو المجلس الذي يتمكن فيه من وُجّه إليه الإيجاب من إحصار شاهدين يسمعان قبوله بعد قراءة الكتاب أمامهم حتى يكون هذا العقد مستوفياً لجميع أركانه، وذلك نظراً لاختصاص هذا العقد بعدم انعقاده أو صحته إلا بعد تحقق الشهادة<sup>(٢)</sup>.

### المطلب الثالث : حكم الطلاق عبر وسائل التواصل الاجتماعي

#### أولاً: حكم الطلاق عبر وسائل التواصل الاجتماعي كتابة:

الكتابة للزوجة بالطلاق عبر وسائل الاتصال الحديثة فيها الخلاف القديم الذي ذكره الفقهاء بالطلاق بطريق الكتابة.

فقد ذهب الظاهرية<sup>(٣)</sup> إلى عدم وقوع الطلاق بالكتابة. واستدلوا بما يلي:

أن اسم الطلاق ورد في القرآن الكريم على اللفظ لا على الكتابة. قال ابن حزم رحمه الله: «ومن كتب إلى امرأته بالطلاق فليس شيئاً... قال الله تعالى: ﴿الطَّلُقُ مَرَّتَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، وقال تعالى ﴿فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ﴾ [الطلاق: ١] ولا يقع في اللغة التي خاطبنا الله تعالى بها ورسوله ﷺ اسم تطليق على أن يكتب إنما يقع ذلك اللفظ به - فصح أن الكتاب ليس طلاقاً حتى يلفظ به إذ لم يوجب ذلك نص».

(١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار) (٤/٥١٣). وينظر: البحر الرائق (٥/٢٩١)، كشاف القناع عن متن الإقناع (٣/١٤٨)، وينظر: مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى (٣/٨).

(٢) ينظر: حكم التعاقد عبر أجهزة الاتصال الحديثة في الشريعة الإسلامية (٧٨)، بيان أحكام وسائل التواصل الاجتماعي... (ص١٠١٨).

(٣) ينظر: المحلى بالآثار لابن حزم (٩/٤٥٤).



وذهب جمهور الفقهاء إلى وقوع الطلاق بالكتابة المستبينة الواضحة المفهومة - وهي التي تبقى بعد كتابتها ويمكن قراءتها<sup>(١)</sup> - لأن الكتابة المُستبينة تقوم مقام اللفظ<sup>(٢)</sup>، مع خلاف بينهما في اشتراط النية في الكتابة، أو عدم اشتراطها، وفيما إذا كانت بألفاظ صريحة أم كانت بألفاظ كناية.

الكتابة المستبينة عند الحنفية قسمان: مستبينة وغير مرسومة، فالأولى كمن يكتب إلى زوجته باسمها وعنوانها قائلاً: يا فلانة أنت طالق. وأما غير المرسومة فهي على خلاف ذلك كما لو كتب: فلانة طالق أو زوجتي طالق دون أن يوجه الكتابة إليها. والفرق بين القسمين عندهم أن الكتابة المستبينة المرسومة إن كانت بألفاظ صريحة فلا يحتاج إلى نية، فلو ادعى أنه لم ينو طلاقاً لم يصدق، أما إن كانت بلفظ كناية فتحتاج إلى النية.

أما الكتابة غير المرسومة فتُعد من الكنايات فلا يقع بها طلاق إلا مع النية، سواء أكان بألفاظ صريحة أم بألفاظ كناية، فلو ادعى أنه لم ينو صدق في ذلك<sup>(٣)</sup>.

وذهب الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن الطلاق يصح بالكتابة، لكن إذا لم ينو بها الطلاق فلا يقع به شيء، فقد اعتبروا الكتابة بالطلاق كناية، ولو كان اللفظ صريحاً في الطلاق<sup>(٤)</sup>.

ولعل الراجح - والله أعلم - وقوع الطلاق إذا كانت الكتابة مستبينة ومرسومة وكانت بألفاظ صريحة نوى أو لم ينو؛ لأن اللفظ الصريح لا يحتاج إلى نية، فلو ادعى أنه لم ينو طلاقاً لم يصدق. وأما إن كانت مستبينة ومرسومة ولكن كانت بلفظ غير صريح في الطلاق فتحتاج إلى النية. وأما الكتابة غير المرسومة فتُعد من الكنايات فلا يقع الطلاق بها إلا مع النية سواء أكانت بألفاظ صريحة أم بألفاظ كناية، فلو ادعى أنه لم ينو طلاقاً صدق في ذلك.

وأما استلال الظاهرية بأن الطلاق وقع في القرآن باللفظ لا بالكتابة فهو تشدد لا مبرر له، لأن القصد من اللفظ هو التعبير عن إرادة الزوج في مفارقة زوجته. وهذا التعبير قد يكون بالألفاظ كما يكون بالكتابة وخاصة إن كان الزوج غائباً.

(١) ينظر: الموسوعة الفقهية الكويتية (٢٩/٢٤).

(٢) ينظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٣/١٠٠).

(٣) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (٣/٢٤٦).

(٤) شرح مختصر خليل (٤/٤٩)، مختصر المزني (٨/٢٩٦)، الحاوي الكبير للماوردي (١٠/١٦٧)، المجموع شرح المهذب

(٩/١٦٦)، روضة الطالبين (٣/٣٤٠)، وينظر: فتح العزيز بشرح الوجيز للرافعي (٨/١٠٢)، الشرح الكبير (٨/٢٨١)،

وينظر: الإنصاف (٨/٤٧٢).

وأما جعل الجمهور من الفقهاء الكتابة بالطلاق كناية ولو كان اللفظ صريحاً في الطلاق وكانت الكتابة مستبينة ومرسومة فهذا تحكم لا مبرر له؛ لأن الكتابة إذا كانت مستبينة ومرسومة وبلفظ صريح في الطلاق فلماذا لا نحكم بوقوع الطلاق؟

وبهذا يتضح أن الطلاق عبر وسائل التواصل الاجتماعي كتابة يقع إذا كانت الكتابة مستبينة ومرسومة وبلفظ صريح في الطلاق، فإن كانت مستبينة ومرسومة ولكنها بلفظ غير صريح في الطلاق فلا بد أن يسأل المطلق عن نيته. وأما إن كانت الكتابة غير مستبينة ولا مرسومة فإن المطلق يسأل عن نيته، فإن أراد الطلاق وقع وإلا فلا<sup>(١)</sup>.

### ثانياً: حكم الطلاق عبر وسائل التواصل الاجتماعي مهاتفاً:

إذا طلق الرجل زوجته عبر الهاتف أو رسالة صوتية فإن الطلاق واقع شرعاً؛ لأن الطلاق لا يشترط فيه الشهود ولا حضور الزوجة ولا رضاها، فالطلاق يقع بمجرد تلفظ الزوج به. ولكن يشترط أن تتأكد الزوجة من أن الذي خاطبها هو زوجها، وليس هناك تزوير، لأنه ينبغي على ذلك اعتداد الزوجة واحتسابها لبداية العدة من وقت صدور الطلاق الذي خاطبها به الزوج، ويصدق ذلك أيضاً بالنسبة إلى الزوجة المفوضة بالطلاق من قبل زوجها حين العقد، جاز لها طلاق نفسها منه عبر هذا الطريق<sup>(٢)</sup>.



(١) بيان أحكام وسائل التواصل الاجتماعي (ص ١٠٢١ - ١٠٢٢).

(٢) ينظر: الطلاق عبر وسائل الاتصال الحديثة حكمه وحججه في الإثبات: حجابري محمد، بحث مشارك في الملتقى الوطني حول: الزواج والطلاق عبر وسائل الاتصال الحديثة، حكمه وحججه في الإثبات، المنعقد يومي ٢٠ - ٢١ أيار/ ٢٠١٤ بجامعة غرداية، ص ٨، وسائل التواصل الاجتماعي وأثرها على الأسرة دراسة فقهية (ص ٩٩)، بيان أحكام مواقع التواصل الاجتماعي... (ص ١٠١٩)، مستجدات فقهية في قضايا الزواج والطلاق (ص ١١٢).

## المبحث الرابع

### حكم إثبات الدعاوى والأيمان في باب الجنايات والأقضية ووقوع البيعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي والإمامة العظمى

#### المطلب الأول: إثبات الدعاوى والأيمان في الجنايات والأقضية

تمهيد:

مفهوم الإثبات:

الإثبات لغة: مصدر ثبت الشيء يثبتُ ثبوتًا وثباتًا: دام واستقرَّ فهو ثابتٌ. وثبت الأمرُ صحَّ ويتعدَّى بالهمزة والتضعيف فيقال أثبتته وثبتته<sup>(١)</sup>.

وفي الاصطلاح: يطلق على معنيين:

الأول: معنى عام وهو إقامة الحجة مطلقًا، سواء كان ذلك على حق أم على واقعة، وسواء كان أمام القاضي أم أمام غيره، وسواء كان عند التنازع أو قبله حتى أطلقوه على توثيق الحق وتأكيدهِ عند إنشاء الحقوق والديون وعلى كتابة المحاضر والسجلات عند كاتب العدل.

الثاني: معنى خاص وهو إقامة الحجة أمام القضاء بالطرق التي حددتها الشريعة على حق أو واقعة تترتب عليه آثار شرعية<sup>(٢)</sup>.

وسائل الإثبات وطرقه<sup>(٣)</sup>:

الإقرار: وهو إخبار عن ثبوت حق للغير على نفسه.

الشهادة: وهي: إخبار صادق لإثبات حق بلفظ الشهادة في مجلس القضاء.

اليمين: وهو تأكيد ثبوت الحق أو نفيه أمام القاضي بذكر اسم الله تعالى أو بصفة من صفاته.

القرائن: جمع قرينة: وهي كل أمانة ظاهرة تقارن شيئًا خفيًا، فتدل عليه.

الكتابة: أن يخط بالقلم في صحيفة يعترف بحق أو بينة أو التزام أو جريمة.

(١) ينظر: معجم مقاييس اللغة (١/٣٩٩)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (١/٨٠).

(٢) ينظر: [الموسوعة الكويتية ١/٢٣٢]، معجم لغة الفقهاء (ص ٤١).

(٣) ينظر: الفقه الإسلامي وأدلته (٧/٥٧٩٦) وما بعدها للتوسع.

الخبرة والمعايينة: الخبرة هي الاختبار، والخبير: العالم بالشيء المختص به، وهو يسأل فيما أشكل على القاضي. والمعايينة: النظر، والمعنى أن يعاين القاضي ويشاهد بنفسه<sup>(١)</sup>.

مشروعية الإثبات الجنائي بوسائل التواصل الاجتماعي:

مفهوم الدليل الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي:

من الأمور المتقررة في القضاء أن القاضي لا يحكم بعلمه الشخصي، بل يحكم في القضايا بما يعرض عليه من أدلة، مما يدل على أهمية الدليل وعظم شأنه.

ونتيجة للتطور العلمي وانتشار التقنية الإلكترونية ظهر نوع جديد من الأدلة، يعرف بالدليل الإلكتروني أو الافتراضي. وهذا الدليل يتميز بميزتين حديثتين:

الأولى: أنه حديث وافتراض رقمي ليس محسوساً، وباعتبار طبيعته والتفتيش عنه والعثور عليه.

والثانية: أنه يعتره التحريف والتزوير والشك ويكثر به العبث والتغيير؛ ما يكثر حوله الشبهة التي ربما تستوجب رده بسبب الشبهة؛ عملاً بأصل درء الحدود بالشبهات، أضف إلى ذلك: أن الدليل الإلكتروني قد يقتضي الاعتداء والنظر والاطلاع على الخصوصيات<sup>(٢)</sup>.

تعريف الدليل الإلكتروني:

هو ما أخذ من أجهزة الحاسب الآلي وما يشبهها، كالهواتف، وهو نبضات كهرومغناطيسية تتشكل بأرقام خوارزمية تتشكل على عارضة الكمبيوتر (الشاشة) في شكل كتابة أو صور أو مستندات أو صور متحركة (فيديو).

أو هو: بيانات يمكن إعدادها وإرسالها وتخزينها رقمياً بحيث يمكن للحاسب تحويلها لصور أو مكتوب أو مستندات أو صور متحركة<sup>(٣)</sup>.

مميزات الدليل الإلكتروني:

١- يتميز الدليل الرقمي بصعوبة محوه أو تحطيمه، إذ حتى في حالة محاولة إصدار أمر بإزالة ذلك الدليل فمن الممكن إعادة إظهاره من خلال ذاكرة الآلة التي تحتوي على ذلك الدليل.

(١) ينظر: الإثبات الجنائي بالوسائل العلمية الحديثة (دراسة مقارنة بين القانون الجنائي الليبي والفقهاء المعاصر) (ص ٤٦ - ٥٦)، وسائل الإثبات في الشريعة الإسلامية في المعاملات المدنية والأحوال الشخصية (١/٤٧)، بيان أحكام وسائل التواصل الاجتماعي (ص ١٠٢٨).

(٢) الإثبات الجنائي بالوسائل العلمية الحديثة (ص ٥٧).

(٣) الإثبات الجنائي بالوسائل العلمية الحديثة (ص ٥٧)، بيان أحكام وسائل التواصل الاجتماعي (ص ١٠٢٩).

٢- إن محاولة الجاني محو الدليل الرقمي بذاتها تسجل عليه كدليل، حيث إن قيامه بذلك يتم تسجيله في ذاكرة الآلة، وهو ما يمكن استخراجه واستخدامه كدليل ضده.

٣- إن الطبيعة الفنية للدليل الرقمي تمكن من إخضاعه لبعض البرامج والتطبيقات؛ للتعرف على ما إذا كان قد تعرض للعبث والتحرير كما سنرى لاحقاً<sup>(١)</sup>.

### أشكال الدليل الإلكتروني:

أشكال الدليل الرقمي: يتخذ الدليل الرقمي ثلاثة أشكال رئيسية، هي:

أ- الصور الرقمية: وهي عبارة عن تجسيد الحقائق المرئية حول الجريمة، وفي العادة تقدم الصورة إما في شكل ورقي أو في شكل مرئي باستخدام الشاشة المرئية، والواقع أن الصورة الرقمية تمثل تكنولوجيا بديلة للصورة الفوتوغرافية التقليدية، وهي قد تبدو أكثر تطوراً، ولكنها ليست بالصورة أفضل من الصور التقليدية.

ب - التسجيلات الصوتية: وهي التسجيلات التي تضبط وتُخزَّن بواسطة الآلة الرقمية، وتشمل المحادثات الصوتية على الإنترنت والهاتف... إلخ.

ج - النصوص المكتوبة: وتشمل النصوص المكتوبة بواسطة الآلة الرقمية، ومنها الرسائل عبر البريد الإلكتروني، والهاتف المحمول، والبيانات المسجلة بأجهزة الحاسب الآلي،... إلخ.

الأدلة الإلكترونية التي تقع عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي، وفيها اعتداء على حرمة الحياة الخاصة:

- التسجيل الصوتي الإلكتروني عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي:

تتصف بعض الأجهزة بخاصية التسجيل الصوتي، وحفظ الصوت والمحادثات والمقاطع التسجيلية ونشرها عند الحاجة، وقد ظهرت البصمة الصوتية والشفرة الصوتية في الأدلة الجنائية، ويصبح الدليل الإلكتروني كأى وسيلة تحمل الصوت وتحفظ به، وبخاصة بعد تميز بصمة الصوت، وأن يتأكد من أن الصوت لم يقع له تعديل أو تغيير (مونتاج)، وفي هذا يستعين القاضي بالخبراء والمختصين؛ لأن البرامج الصوتية وتطبيقاتها يعترها التغيير والتبديل والتحرير كثيراً، ما يجعل الطمأنينة إليها ضعيفة؛ لذا حذر من الاعتماد عليها كثير من الخبراء والقانونيين<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: الإثبات الجنائي بالوسائل العلمية الحديثة (ص ٦٠).

(٢) ينظر: مراقبة الأحاديث الخاصة في الإجراءات الجنائية (ص ٦٧١).

- التصوير الإلكتروني (المتحرك والثابت) عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة:

تطورت أجهزة التصوير فتصور في الليل والنهار، وظهرت كاميرات (آلات التصوير) في كل مكان في الأجهزة الشخصية، ما حوّل المجتمع إلى سجن كبير يراقب الإنسان في كل حالاته، حتى لم يعد للإنسان خصوصية طالما يحمل في جعبته جهاز محمول فيه كاميرا أو حاسوب به كاميرات، وصارت الكاميرات بحجم حبة القمح، ما جعل الحياة الخاصة عرضة للتجسس.

والتسجيل بالتصوير دليل قوي جداً؛ لأنه ينقل الواقع بالصوت والصورة الحية، ولكنه لكثرة تعرضه للاعتداء والتدخل والتغيير بـ (المونتاج) وربما تركيب صور لأشخاص على أجساد غير أجسادهم، وظهرت برامج (الفوتوشوب) وغيرها بإمكانه إنشاء صور غير حقيقية وتزييف المقاطع حتى يوهم الشخص بأنها حقيقة، وهذا ينطبق على الفيديو، ولكنه أكثر عرضة للتغيير والتحريف؛ ولذا لا يعدو أن يكون قرينة لا دليلاً، وبخاصة إذا صورت الجريمة وقت وقوعها فيُعدُّ قرينة إذا أثبت الخبراء أن التصوير حقيقي وليس متغيراً.

- الدليل الإلكتروني لأجهزة التنصت عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي:

هذه الأدلة منتشرة وموجودة في كل جوال وحاسب آلي، ولها برامج وتطبيقات كثيفة، ولكنها تعدُّ على الحرية واعتداء على الخصوصية، ولا يجوز الاطلاع عليها إلا بدليل قويٍّ ومصلحة راجحة، وقد نهى الإسلام عن تتبُّع العورات والتجسس. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحجرات: ١٢].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إياكم والظنّ، فإن الظنّ أكذب الحديث، ولا تحسسوا، ولا تجسسوا، ولا تحاسدوا، ولا تدابروا، ولا تباغضوا، وكُونُوا عباد الله إخواناً»<sup>(١)</sup>.

والموازنة دقيقة بين حق الدولة والمصلحة العامة في تحقيق أمنها وبين حق الفرد في خصوصيته ومنع التجسس عليه والاطلاع على عوراته وخلواته<sup>(٢)</sup>.

ويدخل في هذا مراقبة البريد الإلكتروني والتجسس على حسابات الأموال، فالأصل في المسلم الطهارة والعفة والبراءة والسلامة من كل شيء مشين، ولذا كان الأصل في الإسلام النهي عن التجسس

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، باب ما ينهى عن التحاسد والتدابير ١٩/٨ رقم ٦٠٦٤.

(٢) عقوبة الإعدام دراسة فقهية مقارنة لأحكام العقوبة بالقتل في الفقه الإسلامي (ص ٤٧٠) نقلاً عن بيان أحكام وسائل التواصل الاجتماعي ص (١٠٣٢).

بجميع صورته وأشكاله سواء كان تجسس الفرد على الفرد، أو الفرد على الدولة، أو الدولة على الدولة، لأن التجسس انتهاك لحرمة المسلم، وكشف ستره، وقد يسبب الحقد والبغض بين أفراد المجتمع المسلم، وهذا الذي يأباه الإسلام جملة وتفصيلاً، ولكنه ربما يجوز في نطاق ضيق، وبضوابط محددة، منها:

أن يرمي إلى مصلحة الدولة الإسلامية في تعاملها مع أعدائها أو تطهير المجتمعات من أهل الشر والفساد وملاحقتهم والتضييق عليهم، أو يكون طريقاً إلى إنقاذ نفس من الهلاك أو القضاء على الفساد الظاهر المهدد لأمن الناس ودينهم؛ فإن ذلك من ضمن وسيلة النهي عن المنكر<sup>(١)</sup>.

أخرج البخاري في صحيحه بسنده عن عبيد الله بن أبي رافع، قال: سمعتُ علياً رضي الله عنه، يقول: بعثني رسول الله ﷺ أنا والزبير، والمقداد بن الأسود، قال: «انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ، فإن بها ظعينة، ومعها كتابٌ فخذوه منها»، فانطلقنا تعادى بنا خيلنا حتى انتهينا إلى الروضة، فإذا نحن بالظعينة، فقلنا أخرجي الكتاب، فقالت: ما معي من كتاب، فقلنا: لئخرجن الكتاب أو لئلقين الثياب، فأخرجته من عقاصها، فأتينا به رسول الله ﷺ... إلخ<sup>(٢)</sup>.

#### تقدير قيمة الدليل عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي:

للقاضي سلطة في تقدير الدليل، فمثلاً: امرأة ادعت على رجل اغتصابها، وأثبت التحليل وجود سائل منوي للرجل بأعضائها، وعلى فراشها، ما يدل على إثبات الواقعة، ولكن القاضي قد يرد هذه القرينة أو هذا الدليل عند مشاهدة التصوير الإلكتروني، أو سماع الصوت، فتبين منه رضاها بذلك، وأنه لم يكن اغتصاباً، وظهرت أمارات الرضا من التصوير، مع معرفة تاريخ المتهم وعلاقته بالمدعية.

والحاصل أن تقدير الدليل الإلكتروني يرجع للقاضي ولسلطته التقديرية<sup>(٣)</sup>.

#### المطلب الثاني: وقوع البيعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي

تمهيد:

مفهوم البيعة:

البيعة لغة: للبيعة في اللغة معانٍ، فتُطلق على: المُبايعة على الطاعة. وتُطلق على: الصَّفقة من صفقات البيع، ويُقال: بايعته، وهي من البيع والبيعة جميعاً والتبائع مثله<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: أحكام السماع والاستماع في الشريعة الإسلامية (ص ٣٥٣). نقلاً عن بيان أحكام وسائل التواصل الاجتماعي (ص ١٠٣٢).

(٢) صحيح البخاري، باب الجاسوس (٤/٥٩ رقم ٣٠٠٧).

(٣) بيان أحكام وسائل التواصل الاجتماعي... ١٠٣٣ - ١٠٣٤.

(٤) ينظر: تهذيب اللغة (٣/١٥٠)، المعجم الوسيط (١/٧٩)، الموسوعة الفقهية الكويتية (٩/٢٧٤).

البيعة اصطلاحًا: إعطاء العهد من المبايع للخليفة على السمع والطاعة في غير معصية الله<sup>(١)</sup>.

وولاية أمر الناس شأنها خطير، إذ بوجودها يتحقق الأمن، ويسود العدل، ويطمئن الناس على أنفسهم وأموالهم. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «يجب أن يعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين بل لا قيام للدين ولا للعالم إلا بها. فإن بني آدم لا تتم مصلحتهم إلا بالاجتماع لحاجة بعضهم إلى بعض، ولا بد لهم عند الاجتماع من رأس حتى قال النبي ﷺ: «إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم»<sup>(٢)</sup>... فأوجب ﷺ تأمير الواحد في الاجتماع القليل العارض في السفر، تنبيهها بذلك على سائر أنواع الاجتماع. ولأن الله تعالى أوجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا يتم ذلك إلا بقوة وإمارة. وكذلك سائر ما أوجبه من الجهاد والعدل وإقامة الحج والجمع والأعياد ونصر المظلوم. وإقامة الحدود لا تتم إلا بالقوة والإمارة... والتجربة تبين ذلك<sup>(٣)</sup>.

والبيعة لا تكون إلا لولي أمر المسلمين يبايعه أهل الحل والعقد<sup>(٤)</sup>، فإذا بايعوه ثبتت ولايته، ولا يجب على عامة الناس أن يبايعوه بأنفسهم، وإنما الواجب عليهم أن يلتزموا طاعته في غير معصية الله تعالى، وهذا باتفاق العلماء<sup>(٥)</sup>.

#### إيقاع البيعة عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي:

لو وقعت البيعة عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي فهي صحيحة؛ إذ لا يلزم اللقيا والمصافحة باليد، فلا يلزم الحضور، بل يكفي الإقرار بالطاعة، وألا يظهر له المعصية والشقاق. وهكذا كانت بيعة أهل الآفاق قديمًا للسلف الصالح بالمكاتبة، والكتاب كالخطاب والقلم أحد اللسانين كما سبق، وإذا صحت البيعة بالكتابة فلأن تصح بالصوت والصورة المتحركة (الفيديو) أولى، وهذا يُعدُّ دليلًا أمام القاضي إن شهد به أهل الخبرة والدراسة والمختصون.

والبيعة تتم بأهل الحل والعقد، ولا داعي لنشرها بين الناس في وسائل التواصل الاجتماعي - عامة - ليكون أمر الأمة على الحزم بين أهل الشأن خاصة كما هو هدي السلف السابقين، فلم تباع الأمة كلها

(١) ينظر: موسوعة الفقه الإسلامي (٣٠٤/٥)، وينظر: مقدمة ابن خلدون ص ٢٠٩. الموسوعة الفقهية الكويتية (٢٧٤/٩).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، باب في القوم يسافرون يؤمرون أحدهم (٤/٢٤٩ رقم ٢٦٠٨)، وصححه الألباني. (ينظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة (٣/٣١٤ رقم ١٣٢٢)، صحيح الجامع الصغير وزيادته (١/١٤٨ رقم ٥٠٠).

(٣) ينظر: السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية (ص ١٢٩).

(٤) أهل الحل والعقد هم: العلماء، والزعماء، ووجوه الناس الذين يهرع إليهم عادة في حل المشكلات، وتدبير الأمور. ينظر: الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي (٨/٢٦٩)، الموسوعة الفقهية الكويتية (٦/٢٢١).

(٥) ينظر: فتح الباري لابن حجر (٧/٤٩٤)، شرح النووي على مسلم (١٢/٧٧).



رجالاً ونساءً لأبي بكر رضي الله عنه ولا لعمر ولا لغيره، بل يكفي أهل الرأي والشوكة في الأمة. قال ابن سعد: «لما قتل عثمان، رحمه الله، يوم الجمعة لثمانية عشرة ليلة مضت من ذي الحجة سنة خمسٍ وثلاثين، وبويح لعلي بن أبي طالب، رحمه الله، بالمدينة الغد من يوم قتل عثمان بالخلافة بايعه طلحة، والزبير، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، وعمار بن ياسر، وأسامة بن زيد، وسهل ابن حنيف، وأبو أيوب الأنصاري، ومحمد بن مسلمة، وزيد بن ثابت، وخزيمة بن ثابت، وجميع من كان بالمدينة من أصحاب رسول الله ﷺ، وغيرهم...»<sup>(١)</sup>.

وهؤلاء أهل الحل والعقد ومنهم الخلفاء المهديون: وقد قال ﷺ: «فعلَيْكُمْ بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم والمحدثات، فإن كل محدثة بدعة» وقال أبو عاصم مرة: «وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة»<sup>(٢)</sup>.

فلا يكون الأمر إلا إلى أهل الرأي والمشورة، ولا يفتح الباب لعامة الناس ممن لا خبرة له ولا رأي ولا دراية مما يوجد فوضى في الأمة وتنازع<sup>(٣)</sup>.

وهذا ما استقر عليه عمل الأئمة الخلفاء والعلماء والحكام في تاريخ الأمة الإسلامية. قال أهل مصر لأهل المدينة في بيعة علي: أنتم أهل الشورى، وأنتم تعقدون الإمامة، وأمركم عابر على الأمة، فانظروا رجلاً تنصبونه، ونحن لكم تبع فقال الجمهور: علي بن أبي طالب نحن به راضون<sup>(٤)</sup>.



(١) الطبقات الكبرى ط دار صادر (٣/٣١).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع (٥/٤٤ رقم ٢٦٧٦)، وابن ماجه في سننه، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين (١/٢٨ رقم ٤٢)، وغيرهما، وصححه الألباني (سلسلة الأحاديث الصحيحة ٥٢٦/٦) رقم (٢٧٣٥).

(٣) ينظر: المستصفي (ص ١٤٣)، بيان أحكام وسائل التواصل الاجتماعي (١٠٣٦).

(٤) ينظر: تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك، تاريخ الطبري (٤/٤٣٤).

## المبحث الخامس

### بيان الأحكام الشرعية المتعلقة بنقل المنكرات والمعلومات الكاذبة

#### عبر وسائل التواصل الاجتماعي وبثها

لقد اهتم الإسلام بحفظ أعراض الناس ومنع من فضح عيوبهم ومنكراتهم والتشهير بهم، وفي ظل التطور التكنولوجي انتشرت ظاهرة التشهير عبر الإنترنت.

ولا شك أن نشر المنكرات جريمة من الجرائم الضارة بالأفراد والمجتمعات لما تحدثه من تصدع في العلاقات ووقوع الكثير من الخصومات والنزاعات بين الأفراد والجماعات، والحديث في هذا المبحث يتناول محورين:

#### موقف المسلم من الأخبار والإشاعات:

أمر الله في كتابه العزيز بالتدقيق في تلقي الأخبار والتثبت من صحتها قبل تصديقها وقبولها؛ لما يترتب على قبولها بدون تثبت من الآثار السيئة التي لا تحمد عاقبتها<sup>(١)</sup>.

قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦].

وحذر الشارع من تلقي الخبر ونشره بدون علم ولا تثبت، فقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، أي: ولا تتبع ما ليس لك به علم، بل تثبت في كل ما تقوله وتفعله، واعلم أنك محاسب على كل ما تقوله وتفعله<sup>(٢)</sup>.

بل إن الشريعة الإسلامية منعت من فضول الكلام، ونقل ما لا يعلم صحته، وأن الرجل يكفيه إثما أن يحدث بكل ما يسمع، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما يسمع»<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: تفسير القاسمي = محاسن التأويل (٨/٥٢٢)، تيسير الكريم الرحمن (ص ٨٠٠).

(٢) ينظر: تفسير السعدي = تيسير الكريم الرحمن (ص ٤٥٧).

(٣) صحيح مسلم (١/١٠).

وعن مسروق، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «إِيَّاكُمْ وَفُضُولَ الْكَلَامِ بِحَسَبِ الرَّجُلِ أَنْ يَبْلُغَ حَاجَتَهُ»<sup>(١)</sup>.

وعن النَّخَعِيِّ قَالَ: «يَهْلِكُ النَّاسُ فِي فَضُولِ الْمَالِ وَالْكَلامِ»<sup>(٢)</sup>.

### موقف المسلم من المنكرات:

لقد أمر الشارع من وقع في معصية أن يستر على نفسه، ولا يجهر بالمعصية ولا يخبر بها أحداً؛ فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «كل أمتي معافى إلا المجاهرين، وإن من المجاهرة أن يعمل الرجل بالليل عملاً، ثم يصبح وقد ستره الله عليه، فيقول: يا فلان، عملت البارحة كذا وكذا، وقد بات يستره ربه، ويصبح يكشف ستر الله عنه»<sup>(٣)</sup>.

وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «اجتنبوا هذه القاذورة التي نهى الله عز وجل عنها، فمن ألم فليستتر بستر الله عز وجل، فإنه من يُبد لنا صفحته نقم عليه كتاب الله»<sup>(٤)</sup>.

قال ابن بطال: «في الجهر بالمعصية استخفافٌ بحق الله ورسوله وبصالحى المؤمنين وفيه ضربٌ من العناد لهم وفي الستر بها السلامة من الاستخفاف؛ لأن المعاصي تذل أهلها ومن إقامة الحد عليه إن كان فيه حد، ومن التعزير إن لم يوجب حداً، وإذا تمحض حق الله فهو أكرم الأكرمين ورحمته سبقت غضبه فلذلك إذا ستره في الدنيا لم يفضحه في الآخرة، والذي يجاهر يفوته جميع ذلك»<sup>(٥)</sup>.

ودعا الشارع الحكيم إلى التجاوز عن العورات والستر على أصحاب المعاصي والسيئات، وجعل ذلك من الأخلاقيات الطيبة التي ينبغي أن يتحلى بها المسلم، فالله تعالى لا يحب أن يجاهر الإنسان بكلام السوء ولا بإشاعة السوء، قال تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾ [النساء: ١٤٨]، وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث، ولا تحسسوا، ولا تجسسوا، ولا تحاسدوا، ولا تدابروا، ولا تباغضوا، وكونوا عباد الله إخواناً»<sup>(٦)</sup>.

(١) شعب الإيمان (٧/٦١).

(٢) جامع العلوم والحكم ت الأرنبوط (١/٣٣٩).

(٣) صحيح البخاري، باب ستر المؤمن على نفسه (٨/٢٠ رقم ٦٠٦٩)، وأخرجه مسلم في صحيحه، باب النهي عن هتك الإنسان ستر نفسه (٤/٢٢٩١ رقم ٢٩٩٠).

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى للبيهقي (٨/٥٧٢)، وصححه الألباني. (سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢/٢٦٧).

(٥) ينظر: فتح الباري لابن حجر (١٠/٤٨٧).

(٦) أخرجه البخاري في الصحيح، باب ما ينهى عن التحاسد والتدابير (٨/١٩ رقم ٦٠٦٤)، ومسلم في الصحيح، باب تحريم الظن والتجسس والتنافس (٤/١٩٨٥ رقم ٢٥٦٣).

وعن أبي برزة الأسلمي، قال: قال رسول الله ﷺ: «يا معشر من آمن بلسانه، ولم يدخل الإيمان قلبه، لا تغتابوا المسلمين، ولا تتبعوا عوراتهم، فإنه من اتبع عوراتهم يتبع الله عورته، ومن يتبع الله عورته يفضحه في بيته»<sup>(١)</sup>.

فستر الذنوب والمعاصي ليس خاصًا بمن وقع فيها، بل بمن شاهدها، فهو مأمور بسترها وعدم إشاعتها في المجتمع؛ لما في ذلك من إفساد عظيم.

ونشر المنكرات عبر مواقع التواصل الاجتماعي - سواء كان بقصد الإنكار أو الإشاعة أو الإساءة - مخالف لمقاصد الشريعة التي من أعظمها: تحقيق مصالح العباد، ودرء كل مفسدة تضرُّ بهم، ومن المصالح التي شهد لها الشرع: اعتبار مآلات التصرفات والحكم على الفعل بالنظر إلى نتائجه التي تنتهي إليه.

وقد شرع الله الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للحفاظ على الضروريات الخمس: الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال. ومن ذلك نشر الفضيلة في المجتمع، وتكثيرها، ووأد الرذيلة وعدم إظهارها ليسلم المجتمع من شرها<sup>(٢)</sup>.

ولا شك أن التكتّم على المنكرات، وعدم إظهارها، فيه صيانة للمجتمع أن يعتاد رؤيتها، أو يتأثر بها؛ لأن إشاعة الجريمة في المجتمع دافع إلى استمرائها، واستسهال الوقوع فيها، ومعرض إلى النظر بنظرة سوء، ولربما وقع المنكر في مكان ما، فساهمت هذه المواقع في انتشاره، وتناقله الصغار والكبار، ولربما كان في هذه المنكرات تناول على الذات الإلهية، أو مقام رسول الله ﷺ أو صحابته الكرام أو بعضهم، أو تعليق على منكر أخلاقي لا تقره الشريعة، وإنما حدث بشكل عارض غير دائم<sup>(٣)</sup>.

بل أمرت الشريعة بالستر على المذنب وعدم نقل منكره للناس حديثًا ولا تصويرًا ولا حكاية ولا إخبارًا، فمن ستر مسلمًا ستره الله يوم القيامة، فالأصل أن لا يفضح المسلم أخاه المسلم، بل يستر ويخفي ما يعلم، فعن هزال رضي الله عنه: أنه ذكر شيئًا من أمر ماعزٍ للنبي ﷺ، فقال له رسول الله ﷺ: «لو كنت سترته بثوبك، كان خيرًا لك»<sup>(٤)</sup>، وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه، ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته، ومن فرج عن مسلم كربةً، فرج الله عنه كربةً من كربات يوم القيامة، ومن ستر مسلمًا ستره الله يوم القيامة»<sup>(٥)</sup>.

(١) أخرجه أبو داود في سننه، باب في الغيبة (٤/ ٢٧٠ رقم ٤٨٨٠)، والترمذي في باب ما جاء في تعظيم المؤمن سنن الترمذي ت شاعر (٤/ ٣٧٨ رقم ٢٠٣٢)، وقال الألباني: حسن صحيح. (صحيح وضعيف سنن أبي داود برقم ٤٨٨٠).

(٢) ينظر: خطر نشر المنكرات بقصد التحذير منها، عبد الرحمن بن عبد الله السند، ط الأولى ١٤٤٠هـ، (ص ٢٧).

(٣) ينظر: خطر نشر المنكرات بقصد التحذير منها، عبد الرحمن بن عبد الله السند، ط الأولى ١٤٤٠هـ، (ص ٤٨ بتصريف).

(٤) مسند أحمد ط الرسالة (٣٦/ ٢٢٠ ح ٢١٨٩٤)، وصححه الألباني. سلسلة الأحاديث الصحيحة (٧/ ١٣٥٦).

(٥) صحيح البخاري (٣/ ١٢٨ ح ٢٤٤٢)، صحيح مسلم (٤/ ١٩٩٦ ح ٢٥٨٠).

كما أن نقل المنكرات من إشاعة الفاحشة بين الناس، وقد حذر الله تعالى من ذلك وتوعد فاعله بالوعيد الشديد، فقال سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النور: ١٩].

فإذا كان هذا الوعيد، لمجرد محبة أن تشيع الفاحشة، واستحلاء ذلك بالقلب، فكيف بما هو أعظم من ذلك، من إظهاره، ونقله ونشره؟ وسواء كانت الفاحشة، صادرة أو غير صادرة.

وكل هذا من رحمة الله بعباده المؤمنين، وصيانة أعراضهم، كما صان دماءهم وأموالهم، وأمرهم بما يقتضي المصافاة، وأن يحب أحدهم لأخيه ما يحب لنفسه، ويكره له ما يكره لنفسه<sup>(١)</sup>.

كما أن الإسلام جعل إشاعة الفاحشة وفعلها في الوزر سواء؛ لعظم الضرر المترتب عليه، ويدل له ما أخرجه الإمام البخاري في الأدب المفرد عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، قال: «القائل للفاحشة والذي يشيع بها في الإثم سواء»<sup>(٢)</sup>.

وعن شيبيل بن عوف قال: كان يقال: «من سمع بفاحشة فأفشأها فهو فيها كالذي أبداها»<sup>(٣)</sup>.

وقد تحصل للإنسان بنقل المنكر ونشره وإذاعته فتنة في نفسه أو لغيره، وقد كان معافى من ذلك. قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: «فقد تحصل للعبد فتنة بنظر منهى عنه وهو يظن أنه نظر عبرة»<sup>(٤)</sup>.

وليس معنى ذلك أن نترك شعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فهذه المنكرات التي قد تظهر في المجتمع؛ سواء كانت منكرات عقدية أو أخلاقية أو أمنية لا يمكن تركها دون إنكار بالطريق الشرعي، بل ننكرها حسب قدرتنا، فعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «كيف بكم وبزمان يوشك أن يأتي، يُغربلُ النَّاسُ فيه غربلةً، تبقى حُثَالَةُ من النَّاسِ، قد مرجت عُهودهم وأماناتهم، فاختلَفوا وكانوا هكذا؟» «وشبَّك بين أصابعه - قالوا: كيف بنا يا رسول الله إذا كان ذلك؟ قال: «تأخذون بما تعرفون، وتدعون ما تنكرون، وتقبلون على خاصَّتكم، وتذرون أمر عوامكم»<sup>(٥)</sup>.

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «من رأى منكم منكراً فليغيِّره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان»<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: تفسير السعدي = تيسير الكريم الرحمن (ص ٥٦٤).

(٢) الأدب المفرد بالتعليقات (ص ١٦٩)، قال الألباني: حسن الإسناد. صحيح الأدب المفرد (ص ١٣٣).

(٣) الأدب المفرد بالتعليقات (ص ١٦٩)، قال الألباني: صحيح الإسناد. صحيح الأدب المفرد (ص ١٣٣).

(٤) مجموع الفتاوى ١٥ / ٣٤٤.

(٥) أخرجه أبو داود في سننه، باب الأمر والنهي سنن أبي داود ت الأرئوؤوط (٦/٣٩٨ رقم ٤٣٤٢)، وابن ماجه في سننه، باب التثبث في الفتنة (٥/١٠٤ رقم ٣٩٥٧) وصححه الألباني. سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/٤١٥).

(٦) أخرجه مسلم في الصحيح، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان (١/٦٩ رقم ٤٩).

وإنكار المنكر له شروط وضوابط من أهمها:

١- معرفة مراتب المصالح والمفاسد، وإلا أدى إنكار المنكر إلى منكر أعظم منه، وقد يؤدي إلى توسيع دائرة المنكر بعد أن كان في حدود ضيقة.

٢- مراعاة المآلات، فلا بد أن يدرك العاقبة المترتبة على فعله، فالنظر إلى نتيجة فعله حاكم على تصرفه، واعتبار المآلات مقصود شرعا.

يقول ابن القيم - رحمه الله -: «شرع النبي ﷺ لأئمة إيجاب إنكار المنكر ليحصل بإنكاره من المعروف ما يحبه الله ورسوله، فإن كان إنكار المنكر يستلزم ما هو أنكر منه وأبغض إلى الله ورسوله فإنه لا يسوغ إنكاره، وإن كان الله يبغضه ويمقت أهله»<sup>(١)</sup>.



(١) إعلام الموقعين (١/١٢).

## المبحث السادس

### أهم ضوابط استخدام وسائل التواصل في ضوء الأصول العامة والقواعد الكلية والمقاصد الشرعية واعتبار مآلات الأفعال

نظراً للحرية التي تعطيها وسائل التواصل الاجتماعي لمستخدميها والفضاء المفتوح أمامه، ونظراً لضعف دور رقابة الدولة والأسرة، فإن المعوّل عليه بشكل أساسي هو الوازع الديني الذاتي للمستخدم فهو خير رقيب لمن يختلي بهاتفه الذي يعد نافذة واسعة لعالم مفتوح فيه معلومات عن كل شيء. وعليه فلا بد من ضبط الحدود المشروعة في استخدامها لئلا تنقلب بلاء على المسلمين وإفساداً للمجتمعات، ومن ذلك:

أولاً: إخلاص النية: عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنما الأعمال بالنيّات، وإنما لكل امرئ ما نوى»<sup>(١)</sup>؛ لذا على كل مسلم يتعامل مع مواقع التواصل الاجتماعي أن تكون نيته قائمة على تسخيرها خدمة لدين الله، وصلوة الأرحام، وتحقيق المصالح الدنيوية التي لا تتعارض مع الشريعة؛ حتى ينال الأجر والمثوبة عند الله على استخدامها فيما شرعت له.

ثانياً: استشعار مراقبة الله تعالى: في حالة الضعف التي يمر بها الإنسان وفي ظل غياب رقابة الأسرة أو رقابة السلطة القانونية، لا يعول على أمر كما يعول على الرقابة الإلهية على تصرفات الإنسان وسلوكياته، وقد أكدت النصوص الشرعية على ذلك، يقول الله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٤]. ويحذر ﷺ من استغلال غياب الرقابة في ارتكاب المحاذير الشرعية، فعن ثوبان، عن النبي ﷺ، أنه قال: «لأعلمنّ أقواماً من أمّتي يأتون يوم القيامة بحسناتٍ أمثال جبال تهامة بيضاً، فيجعلها الله هباءً منثوراً»، قال ثوبان: يا رسول الله صفهم لنا، جلّهم لنا أن لا نكون منهم، ونحن لا نعلم، قال: «أما إنهم إخوانكم، ومن جلدتكم، ويأخذون من الليل كما تأخذون، ولكنهم أقوامٌ إذا خلوا بمحارم الله انتهكوها»<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، باب كيف كان بدء الوحي على رسول الله ﷺ (١/٦ رقم ١)، وأخرجه مسلم في صحيحه، باب قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنية» (٣/١٥١٥ رقم ١٩٠٧).

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه، باب ذكر الذنوب (٥/٣١٧ رقم ٤٢٤٥)، وصححه الألباني. صحيح الجامع الصغير وزيادته (٢/٨٩٧).

**ثالثاً: الالتزام بالتوجيهات الشرعية:** معيار التصفح لهذه المواقع هو الحلال والحرام وكل ما يؤدي إليهما، فمثلاً الحرص على تصفح المواقع التي تضم الفوائد الشرعية أو العلوم النافعة التي تخدمك في تخصصك العلمي أو عملك، يقابله تجنب الدخول إلى المواقع التي تنشر الرذيلة وتعرض الفواحش صوراً وأفلاماً أو التي تسيء للإسلام ورموزه أو تدعو إلى الإلحاد والكفر والضلالات، وكذلك تجنب المواقع التي تعين على الوصول إلى مواد محرمة. عن التَّعمان بن بشير رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: «إن الحلال بيّن، وإن الحرام بيّن، وبينهما مشبهات لا يعلمهن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه، وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام، كالراعي يرمى حول الحمى، يوشك أن يرتع فيه، ألا وإن لكلِّ ملكٍ حمى، ألا وإن حمى الله محارمه»<sup>(١)</sup>.

**رابعاً: الالتزام بمنظومة القيم الإسلامية:** بالحرص على الالتزام بالآداب العامة والأخلاق الرفيعة، من الصدق والأمانة، والابتعاد عن الألفاظ البذيئة والسب واللعن، والتشهير بالآخرين وتبعية عوراتهم وأسرارهم الخاصة وتجنب الغيبة والنميمة، وتجنب كل ما يثير المشاحنة والبغضاء بين الناس والجدال إلا بالتي هي أحسن، وإلا لزم السكوت، قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَالْإِنْتِمَاءَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، وقال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحجرات: ١٢]، وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس المؤمن بالطعان ولا اللعان ولا الفاحش ولا البذيء»<sup>(٢)</sup>، وعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت»<sup>(٣)</sup>.

**خامساً: احترام نعمة الوقت:** إن الأصل في صناعة هذه الأجهزة وتصميم هذه المواقع أن تختزل الوقت والجهد، وتجعلك تصل إلى المعلومة التي تريدها بأقل وقت، وأن تتواصل مع من تريد من غير تكلفة ولا تضييع وقت، ولكننا للأسف نجد كثيراً من الذين يستخدمون هذه الوسائل يصرفون أوقاتهم ويضيعون هذه النعمة بالانكباب عليها الساعات الطوال، بل حتى في اللقاءات العامة والخاصة نجد أكثرهم ينشغل بهذه الأجهزة عن جلسه الذي قد يشاركه في الانصراف إلى جهازه، والنبي ﷺ يدعونا

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، باب فضل من استبرأ لدينه (١/ ٢٠ رقم ٥٢)، ومسلم في باب أخذ الحلال وترك الشبهات صحيح مسلم (٣/ ١٢١٩ رقم ١٥٩٩).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، باب ما جاء في اللعنة (٤/ ٣٥٠ رقم ١٩٧٧) وصححه الألباني. صحيح الأدب المفرد (ص ١٣٠).

(٣) أخرجه البخاري في باب حفظ اللسان (٨/ ١٠٠ رقم ٦٤٧٥)، ومسلم في باب الحث على إكرام الجار... (١/ ٦٨ رقم ٤٧).



لا غتنام أوقاتنا فيقول: «اغتنم خمسا قبل خمسٍ، وذكر منها: و فراغك قبل شُغلك، و حياتك قبل موتك»<sup>(١)</sup>، وهو مما سيسأل عنه المسلم يوم القيامة؛ قال رسول الله ﷺ: «لا تزولُ قدما عبدٍ يوم القيامةِ حتى يُسألَ عن عُمرِهِ فيمُ أفناه...»<sup>(٢)</sup>.

سادساً: الحرص على أداء الطاعات: من خلال الملاحظة والدراسة يتبين أن كثيراً من المولعين بمتابعة مواقع التواصل الاجتماعي وبرامجه على هواتفهم ينشغلون عن أداء العبادات من الصلاة في وقتها أو صلاة الجماعة أو قراءة القرآن والأوراد والأذكار، وكثيراً ما ينشغل هؤلاء بالتواصل على هذه المواقع عن ذكر الله تعالى والله - سبحانه وتعالى - يحذر من كل ما يشغل الإنسان عن أداء الطاعات في وقتها، يقول سبحانه: ﴿فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا أَسْمُهُ وَيُسَبِّحَ لَهُ فِيهَا بِالْعُدْوِ وَالْأَصَالِ \* رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ \* لِيَجْزِيََهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ ۗ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [النور: ٣٦، ٣٨].

سابعاً: الثبت من المعلومة قبل إعادة نشرها: مواقع التواصل الاجتماعي مليئة بالمعلومات والأخبار التي لا يعرف مصدرها، ولذا على المسلم المتصفح أن يكون حريصاً على عدم إعادة نشر المعلومة قبل أن تثبت من صحتها، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ فَتُصِيبُوهَا ءَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦]، وعن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ، قال: «إِنَّ العبد ليتكلم بالكلمة، ما يتبين ما فيها، يهوي بها في النار، أبعد ما بين المشرق والمغرب»<sup>(٣)</sup>. ومنه التحقق من دقة الآيات القرآنية، ومقبولية الأحاديث النبوية سنداً ومتناً، والتوثق من العبارات المنسوبة للعلماء، وكل ذلك قبل أن يسارع بإعادة نشرها.

ثامناً: ضرورة اعتبار الأحوال والمآلات: جدير بكل من يستخدم هذه الوسائل أن يُعَدُّ حال تواصله مع غيره، بما يؤول إليه حديثه أو رسائله، أو محتوى تعامله على غيره، فرب كلمة أورثت فتنة، بل عدم ترقب المآلات من المهلكات، فقد تظهر بعض السلوكيات المنافية لأخلاق الدين ويظهر أثرها السيء على المجتمع، كأن يتصدر بعض الناس في معضلات الحياة فيؤول تصدره بالفتن والفساد.

(١) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (١٠/٤٠٠ رقم ١١٨٣٢) وصححه الألباني صحيح الجامع الصغير وزيادته (١/٢٤٤).

(٢) أخرجه الترمذي، باب في القيامة (٤/٦١٢ رقم ٢٤١٧) وصححه الألباني.

(٣) أخرجه البخاري في باب حفظ اللسان (٨/١٠٠ رقم ٦٤٧٧)، ومسلم في باب التكلم بالكلمة يهوي بها في النار (٤/٢٢٩٠ رقم ٢٩٨٨).

إن اعتبار المآلات يستوجب التحفظ في التواصل مع الغير، ويعم ذلك الكلام والأفعال، ويستلزم أن يزن المرء كلامه وأفعاله بميزان العقل والشرع، وينظر في الحال معتبراً مآله، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إن العبد ليتكلم بالكلمة من رضوان الله، لا يلقي لها بالاً، يرفعه الله بها درجات، وإن العبد ليتكلم بالكلمة من سخط الله، لا يلقي لها بالاً، يهوي بها في جهنم»<sup>(١)</sup>.

ومما يفوت فيه التحفظ: التعدي والإرجاف، وذلك بمثل الإكثار من نقل الأخبار السيئة واختلاق الأقوال الكاذبة التي يضطرب الناس منها، فيجب التحفظ في نقل الأخبار والأحداث التي تثير العداوة وتشعل نيران الفتنة<sup>(٢)</sup>.

هذه بعض أهم الضوابط التي تحدُّ بعض الشيء من تلکم السلبيات. ويبقى الوازع الديني والأخلاقي هو الضابط لكل هذا؛ وعلى المؤسسات الدعوية والثقافية أن تبين هذه الضوابط وأمثالها وتعممها للارتقاء بأساليب التعامل مع هذه الوسائل.



(١) أخرجه البخاري في صحيحه، باب حفظ اللسان (٨/ ١٠١ رقم ٦٤٧٨)، وأخرجه مسلم في باب التكلّم بالكلمة يهوي بها في النار (٤/ ٢٢٩٠ رقم ٢٩٨٨).

(٢) ينظر: فقه التعامل مع مواقع التواصل الاجتماعي وآثاره في حفظ مقاصد الشريعة الإسلامية، دراسة فقهية مقاصدية (ص ٤٠٤٩ - ٤٠٧٩)، ضوابط شرعية لاستخدام وسائل التواصل الحديثة بين الجنسين (ص ٤).

## نتائج البحث والتوصيات

في ختام هذا البحث يمكن تلخيص أهم ما تم التوصل إليه من نتائج وتوصيات فيما يأتي:

### أولاً: النتائج

- ١- وسائل التواصل الاجتماعي سلاح ذو حدين لها إيجابياتها وسلبياتها، ويجب أخذ الحذر والحيطه عند استخدامها.
- ٢- استخدام وسائل التواصل الاجتماعي سهل ميسر، ومتاح لجميع طبقات المجتمع.
- ٣- إبرام عقد النكاح عبر وسائل التواصل الاجتماعي جائز شرعاً.
- ٤- الطلاق عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي واقع شرعاً.
- ٥- مجلس العقد هو المجلس الذي يتمكن فيه من الإيجاب والقبول.
- ٦- جعل الإسلام إشاعة الفاحشة وفعلها في الوزر سواء.
- ٧- لا يشترط لصحة البيعة مبايعة كل الناس، بل يكفي في ذلك أهل الحل والعقد؛ إذ هم النواب عن الأمة يمثلونهم في البيعة لولي الأمر، وطاعتهم واجبة على الناس.
- ٨- البيعة تتم بأهل الحل والعقد ولا داعي لنشرها بين الناس في وسائل التواصل الاجتماعي ليكون أمر الأمة على الحزم بين أهل الشأن خاصة كما هو هدي السلف السابقين رضي الله عنهم.
- ٩- الأصل في الإسلام النهي عن التجسس لما فيه من انتهاك الحرمة وكشف الستر، لكنه يجوز في نطاق ضيق وبضوابط محددة، إذا ترتب عليه المصلحة العامة للدولة في تحقيق أمنها أو تطهير المجتمعات من أهل الشر والفساد وملاحقتهم، أو كان طريقاً إلى إنقاذ الأرواح من الهلاك والقضاء على الفساد الظاهر المهديد لأمن الناس ودينهم.
- ١٠- إن المعوّل عليه بشكل أساسي في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي هو الوازع الديني الذاتي للمستخدم فهو خير رقيب لمن يختلي بهاتفه الذي يعد نافذة واسعة لعالم مفتوح فيه معلومات عن كل شيء.

## مشروع القرارات والتوصيات:

- ١- تكثيف مؤتمرات مؤسسات التعليم العالي لتبادل الخبرات في مجالات توظيف شبكات التواصل الاجتماعي في نشر القيم الإسلامية، وتعزيز الانتماء للإسلام، وتشجيع المشاركة فيها ومواجهة الأفكار الضالة والتيارات المنحرفة.
- ٢- تعزيز التعاون بين المؤسسات الإسلامية بعقد اللقاءات والجلسات العلمية وتبادل الآراء والخبرات حول سبل التوعية نحو الاستخدام الأمثل لوسائل التواصل الاجتماعي بما يعود بالخير على الفرد والمجتمع.
- ٣- العمل على زيادة التوعية بإيجابيات وسائل التواصل الاجتماعي وسلبياتها، بالندوات والمحاضرات وغيرها، وتوظيف وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي بكافة أشكالها واستضافة الشخصيات العلمية للقيام بذلك.
- ٤- توظيف وسائل التواصل الاجتماعي والإفادة من تطبيقاتها لنشر الدروس العلمية بتخصصاتها المختلفة.
- ٥- تغليظ العقوبات في المخالفات التي تمارس من خلال وسائل التواصل الاجتماعي لسرعة تداولها واتساع نطاقها
- ٦- إصدار بحوث ودراسات فقهية موسعة تدرس الجرائم الإلكترونية وآثار وسائل التواصل الاجتماعي على الأحوال الشخصية، وترجمتها إلى اللغات الأخرى.
- ٧- إصدار منشورات توعوية حول ترشيد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وترجمتها إلى اللغات الأخرى.
- ٨- ضرورة الاهتمام بالأبناء ومراقبتهم وتوجيههم وغرس القيم فيهم، وتقوية الوازع الديني لديهم، وحمايتهم من سوء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.
- ٩- توجيه المؤسسات التربوية والتعليمية إلى العناية ببناء الكوادر البشرية المؤهلة لتوعية المجتمع وتوجيهه إلى الاستخدام الأمثل لشبكات التواصل الاجتماعي.
- ١٠- دعم المؤسسات والجمعيات الإسلامية للقيام بدورها في نشر العقيدة الصحيحة والمنهج السليم لمواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية ووقاية أفراد المجتمع من الأفكار المنحرفة وسبل مواجهتها من خلال شبكات التواصل الاجتماعي.

وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين

## قائمة المراجع والمصادر

- الإبهاج في شرح المنهاج، لتقي الدين السبكي وولده تاج الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- آثار شبكات التواصل الاجتماعي الحديثة على العلاقات الأسرية وأحكامها الفقهية، لعبد القادر معتوق.
- الإثبات الجنائي بالطرق الحديثة في الفقه الإسلامي والقانون النيجيري، دراسة مقارنة، لحبيب تيجاني طاهر، رسالة دكتوراه، معهد العلوم والبحوث الإسلامية، السودان.
- الإثبات الجنائي بالوسائل العلمية الحديثة (دراسة مقارنة بين القانون الجنائي الليبي والفقه المعاصر، للحسن الطيب عبد السلام الأسمر الحضيري، رسالة ماجستير، قسم الشريعة والقانون، جامعة مولانا مالك الإسلامية الحكومية مالانج ٢٠١٦م.
- أحكام السماع والاستماع في الشريعة الإسلامية، لمحمد معين الدين بصري، دار الوطن للنشر.
- أحكام القرآن، للجصاص الحنفي (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد صادق القمحاوي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، تاريخ الطبع: ١٤٠٥هـ.
- الاختيار لتعليل المختار، لعبد الله بن محمود بن مودود الموصللي البلدحي، مجد الدين أبو الفضل الحنفي (ت ٦٨٣هـ)، مطبعة الحلبي - القاهرة، ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م.
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، إشراف: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- الإنصاف، للمرداوي، تحقيق: محمد حامد الفقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.
- أهل الحل والعقد: صفاتهم ووظائفهم، للأستاذ الدكتور عبد الله بن إبراهيم الطريقي، مجلة رابطة العالم الإسلامي، السنة السابعة عشر، العدد ١٨٥، عام ١٤١٩هـ.
- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لابن نجيم المصري (ت ٩٧٠هـ)، دار الكتاب الإسلامي، الطبعة: الثانية - بدون تاريخ.
- البحر المحيط في أصول الفقه، لبدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، الناشر: دار الكتبي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- بدائع الصنائع، للكاساني، ط ٢، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٢ - ١٩٨٢م.
- البناية شرح الهداية، لبدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك، لمحمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، دار التراث - بيروت، الطبعة: الثانية ١٣٨٧هـ - تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، لفخر الدين الزيلعي الحنفي (ت ٧٤٣هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣١٣هـ.
- التلقين في الفقه المالكي، لأبي محمد عبد الوهاب بن علي البغدادي المالكي (ت ٤٢٢هـ)، تحقيق: أبي أويس محمد بوخبزة الحسني التطواني، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، لعبد الرحمن السعدي (ت ١٣٧٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ثقافة الكمبيوتر: الوعي والتطبيق والترجمة، لغازي ج. بتر، قبرص، سلسلة الأبحاث اللغوية، ١٩٨٧م.

- جامع البيان في تأويل القرآن، لمحمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- جامع العلوم والحكم، لابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - إبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: السابعة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل البخاري، محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- حاشية ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، ط ٢، القاهرة، مطبعة البابي الحلبي، ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م.
- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مكتبة زهران.
- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، لمحمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (ت ١٢٣٠هـ)، دار الفكر، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.
- الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، لأبي الحسن الماوردي (ت ٤٥٠هـ)، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- حكم إجراء العقود بآلات الاتصال الحديثة، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد السادس، الجزء الثاني، الدكتور علي محيي الدين القرعة داغي، دار الرسالة.
- حكم إجراء العقود بوسائل الاتصالات الحديثة، لمحمد عقلة، عمان، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، دار الإجازة.
- حكم التعاقد عبر أجهزة الاتصالات الحديثة في الشريعة الإسلامية، للدكتور علي بن إبراهيم الدوقري، دار الإجازة.
- خطر نشر المنكرات بقصد التحذير منها، لعبد الرحمن بن عبد الله السند، ط الأولى ١٤٤٠هـ.
- دقائق أولي النهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإرادات، لمنصور بن يونس البهوتي الحنبلي (ت ١٠٥١هـ) عالم الكتب الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- الدليل الإلكتروني ودوره في المجال الجنائي، لحازم محمد حنفي دار القانونية.
- الأدلة الإلكترونية ودورها في الإثبات الجنائي، دراسة مقارنة، للدكتور أحمد يوسف الطحطاوي، دار النهضة العربية.
- الدليل الرقمي والتزوير في جرائم الكمبيوتر والإنترنت، دراسة معمقة في جرائم الحاسب الآلي والإنترنت، للدكتور عبد الفتاح بيومي حجازي، بهجات للطباعة.
- رد المحتار على الدر المختار، لابن عابدين الدمشقي الحنفي (ت ١٢٥٢هـ)، دار الفكر - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين الألوسي (ت ١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.
- روضة الطالبين للنووي، ط ٣، بيروت، المكتب الإسلامي ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- الزواج والطلاق في الإسلام، لبدران أبو العينين، الإسكندرية، مؤسسة شباب جامعة الإسكندرية.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، لمحمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، (لمكتبة المعارف).
- سنن أبي داود، لأبي داود السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد كامل قرعة بللي، دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

- سنن الترمذي، لأبي عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر وآخرين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- السنن الكبرى، لأحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- السياسة الشرعية، لابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.
- شرح الشيخ الخرخشي على مختصر خليل، بيروت، دار صادر.
- شعب الإيمان، لأحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- صحيح الجامع الصغير وزياداته، محمد ناصر الدين، الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي.
- الطبقات الكبرى، لابن سعد (ت ٢٣٠هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٦٨م.
- عقوبة الإعدام دراسة فقهية مقارنة لأحكام العقوبة بالقتل في الفقه الإسلامي، لمحمد بن سعد الغامدي.
- الفتاوى الهندية، لجنة علماء برئاسة نظام الدين البلخي، دار الفكر، الطبعة: الثانية، ١٣١٠هـ.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.
- فتح العزيز بشرح الوجيز=الشرح الكبير، لعبد الكريم بن محمد الرافي القزويني (ت ٦٢٣هـ)، دار الفكر.
- الفقه الإسلامي وأدلته، للأستاذ الدكتور وهبة بن مصطفى الزحيلي، الطبعة: الرابعة المنقحة المعدلة بالنسبة لما سبقها (وهي ط ١٢ لما تقدمها من طبعات مصورة).
- فقه التعامل مع مواقع التواصل الاجتماعي وآثاره في حفظ مقاصد الشريعة الإسلامية دراسة فقهية مقاصدية، للدكتور هاني كمال محمد جعفر، المجلة القانونية.
- الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي رحمه الله تعالى، اشترك في تأليف هذه السلسلة: الدكتور مصطفى الخن، الدكتور مصطفى البغا، علي الشربجي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة: الرابعة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- فقه الموازنات وأثره في النوازل الفقهية المعاصرة - وسائل التواصل الاجتماعي أنموذجاً - مجلة الإحياء، مجلد ٢٠، عدد ٢٥.
- قضايا إسلامية معاصرة، لمحمد الزحيلي، دار الشام للمطبوعات، الرسالة.
- الكافي في فقه الإمام أحمد، لابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ) دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر بن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.
- الكتاب: البيان في مذهب الإمام الشافعي، لأبي الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي (ت ٥٥٨هـ)، تحقيق: قاسم محمد النوري، دار المنهاج - جدة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- كشف القناع عن متن الإقناع، لمنصور بن يونس البهوتي الحنبلي (ت ١٠٥١هـ)، دار الكتب العلمية.
- مبادئ الالتزام في القانون المصري واللبناني، لرمضان أبو السعود، دار الكتب العملية.
- مبدأ الرضا في العقود، لعلي محيي الدين القرعة داغي، بيروت، دار البشائر ١٩٨٥م.

- مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة السادسة، العدد السادس - جدة/ مجمع الفقه الإسلامي ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، الدكتور علي محيي الدين القرّة داغي.
- مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة السادسة، العدد السادس، ١٤١٠هـ، بحث د. إبراهيم الدبو.
- مجموع الفتاوى، لابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م
- المجموع شرح المهذب، لمحيي الدين النووي، القاهرة، مطبعة العاصمة.
- محاسن التأويل، لجمال الدين القاسمي (ت ١٣٣٢هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ.
- المحلى بالآثار، لابن حزم الأندلسي الظاهري (ت ٤٥٦هـ)، دار الفكر - بيروت، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.
- مختصر اختلاف العلماء، لأبي جعفر الطحاوي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: د. عبد الله نذير أحمد، دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٧.
- مختصر المزني (مطبوع ملحقاً بالأم للشافعي)، لإسماعيل المزني (ت ٢٦٤هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- المدخل الفقهي العام، للزرقا، ط ٩ دمشق، مطابع أ. ب الأديب، ١٩٦٧م.
- مراقبة الأحاديث الخاصة في الإجراءات الجنائية، لياسر الأمين فاروق.
- مستجدات فقهية في قضايا الزواج والطلاق، لأسامة عمر الأشقر، عمان، دار.
- المستصفي، لأبي حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- مسند أبي يعلى، لأبي يعلى الموصلي (ت ٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد الفيومي (تنحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية - بيروت.
- مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، لمصطفى بن سعد السيوطي الرحبياني الدمشقي الحنبلي (ت ١٢٤٣هـ)، المكتب الإسلامي، الطبعة: الثانية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- المعجم الوسيط، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى/ أحمد الزيات/ حامد عبد القادر/ محمد النجار) دار الدعوة.
- معجم لغة الفقهاء، لمحمد رواس قلعجي - حامد صادق قنبي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ).
- المغني، لابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ)، مكتبة القاهرة، الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- المغني لابن قدامة، تحقيق: عبد الله التركي، والحلو، القاهرة، مطبعة هجر، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
- مقدمة ابن خلدون، لابن خلدون، دار إحياء التراث العربي.



- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لمحيي الدين النووي (ت ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.
- مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، لشمس الدين المعروف بالحطاب الرُّعيني المالكي (ت ٩٥٤هـ)، دار الفكر، الطبعة: الثالثة، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- الموسوعة الفقهية الكويتية، لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت، الطبعة: (من ١٤٠٤ - ١٤٢٧هـ).
- نهاية المطلب في دراية المذهب، لإمام الحرمين الجويني (ت ٤٧٨هـ)، حققه وصنع فهارسه: أ. د. عبد العظيم محمود الدَّيب، الناشر: دار المنهاج، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- الهداية في شرح بداية المبتدي، لبرهان الدين المرغيناني (ت ٥٩٣هـ)، تحقيق: طلال يوسف، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.
- وسائل الإثبات في الشريعة الإسلامية في المعاملات المدنية والأحوال الشخصية، للدكتور محمد مصطفى الزحيلي، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م، دار البيان، بيروت دمشق.





# بحث فضيلة الدكتور محمد يونس فالح الزعبي

مفتي العاصمة عمّان بالمملكة الأردنية الهاشمية



## ملخص البحث

تناول هذا البحث موضوعًا معاصرًا مهمًا لا يستغني عنه أحد؛ لأنه دخل كل بيت وأصبح العالم بفضله قرية صغيرة، فكان لابد من بيان أهم الأحكام الشرعية المتعلقة به؛ لأن الواجب على المسلم أن يكون على بصيرة في حكم ما يقوله أو يفعله أو يتصفح، فجاءت هذه الدراسة الموسومة بـ «بيان أحكام وسائل التواصل الاجتماعي وضوابطها ونشر المعلومات والأخبار وتناقلها عبرها بغرض الإنكار أو الإشاعة أو الإساءة».

هذا وقد اشتملت الدراسة على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات وقائمة بأهم المصادر والمراجع، حيث بينت معنى وسائل التواصل الاجتماعي وأنواعها وحكم استعمالها وذكرت حكم نفاذ العقود والالتزامات المبرمة من خلالها في باب المعاملات المالية وفي وقوع الأنكحة والطلاق والرجعة وفي إثبات الدعاوى والأيمان في باب الجنائيات والأقضية وفي وقوع البيعة في باب الإمامة والولاية العظمى.

كما تطرقت الدراسة إلى الأحكام الشرعية المتعلقة بنقل المنكرات والمعلومات الكاذبة، وبنشرها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، سواء أكان الغرض من ذلك إنكارها أو إشاعتها ونشرها، ثم بينت الدراسة أهم الضوابط الشرعية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ثم ختمت الدراسة بأهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها.



## المقدمة

مما لا شك فيه أن العالم اليوم يشهد تطوراً رقمياً مذهشاً، حيث أصبح العالم بفضل قرية صغيرة، لا بل قل لوحة رقمية تختزل العالم عبر شاشة حاسوب أو هاتف ذكي، تجاوز الحدود والقارات، وقطع الفيافي والصحاري بلحظات، ناقلاً الأحداث بالصوت والصورة في أقل من أجزاء الثانية لتجوب أنحاء العالم من شماله إلى جنوبه ومن شرقه إلى غربه، حاملاً بين طياته الخير والشر والنافع والضار، ولهذا جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على أحكام استخدام التواصل الاجتماعي التي أصبح استخدامها من متطلبات الحياة الضرورية التي لا غنى للإنسان عنها مع ضرورة التنبيه على التمييز بين الغث والسمين والضرار والنافع؛ ليحسن المستخدم لها والمتصفح لمواقعها الاختيار في استعمال هذه الوسيلة فيما فيه خير له ولأمته وللبشرية جمعاء، ملتزماً بالضوابط الشرعية التي يجب الالتزام بها حتى لا تتحوّل هذه الوسائل من نعمة إلى نقمة ومن منفعة إلى مضرة.

ونظراً لانتشار وسائل التواصل الاجتماعي، بصورة كبيرة واتساع دائرة التعامل بين الناس من خلال الخدمات الكبيرة التي تقدمها كسرعة التواصل، وتوفير الوقت والجهد، كان لابد من معرفة مدى نفاذ العقود والمعاملات الإلكترونية التي تجري بين رواد هذه المواقع التي تجاوزت الآن مستوى الأفراد، لتصل إلى مستوى الدول مع بعضها بعضاً.

بل أعتقد أن الأمر تجاوز المعاملات المالية ليصل إلى ما هو أهم وأخطر لما له من علاقة بالأسرة، حيث تجرى عقود الأنكحة والطلاق والرجعة، عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي، الأمر الذي يوجب على العلماء بيان الحكم الشرعي حول صحة هذه العقود والتصرفات.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى انتشرت - نتيجة للتقدم الهائل في وسائل التواصل الاجتماعي - ما يسمى بالجريمة الإلكترونية، من سرقة حسابات وأرصدة، واغتيال شخصيات وسخرية واستهزاء وغيرها من الصور، التي يصعب أحياناً إثباتها إلا عن طريق هذه الوسائل، فهل فعلاً وسائل التواصل الحديثة تصلح لتكون وسيلة من وسائل الإثبات وتحد من ظاهرة الجرائم الإلكترونية المنتشرة؟

بقي أن نشير إلى أن هذا الفضاء الواسع من وسائل التواصل الاجتماعي، ولما يمتاز من سرعة نقل المعلومة وانتشارها لتصل أنحاء المعمورة كان لابد من بيان الحكم الشرعي في نقل المعلومات الكاذبة

وإشاعة الشائعات ونشر المنكرات بين متصفححي هذه الوسائل؟ وهل حُسن النية في نقل المنكرات يجوز لصاحبها نشر مثل هذه المنكرات بهدف إنكارها؟

هذا ما سوف يحاول الباحث - بعد الاستعانة بالله والتوكل عليه - بيان أهم الأحكام الشرعية المتعلقة بهذه الموضوعات والله أسأل التوفيق والسداد.

### مشكلة الدراسة

جاءت هذه الدراسة لتناقش الإشكالية في بيان الحكم الشرعي لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي وحكم ما يجري عن طريقها من بيوع ومعاملات مالية، بل لم يقتصر الأمر على هذا الحد، بل تجاوز استخدامها ليصل إلى عقود الأنكحة والطلاق والرجعة فيها، فضلاً عن استخدامها بوصفها وسيلة للإثبات في الأيمان والدعاوى والأقضية عن طريق ما يحدث من جرائم إلكترونية، وما مدى جواز استخدامها بوصفها وسيلة لانعقاد بيعة ولي الأمر، وما حكم نقل المعلومات الكاذبة ونشر المنكرات بهدف إشاعتها ونشرها أو إنكارها، وما أهم الضوابط الشرعية في استخدامها؟

### تساؤلات الدراسة

بناء على ما سبق ذكره فقد جاءت هذه الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:

- ١- ما معنى وسائل التواصل الاجتماعي وما أنواعها؟
- ٢- ما حكم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي؟
- ٣- ما مدى نفاذ عقود المعاملات المالية فيها؟
- ٤- ما مدى صحة عقود النكاح التي تجري فيها؟ وهل يقع الطلاق فيها؟ وهل تصح الرجعة إذا ما ثبت الطلاق؟
- ٥- هل يمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كوسيلة من وسائل إثبات الحقوق في الجرائم الإلكترونية؟
- ٦- هل تصح بيعة الإمام من قبل الرعية عبر وسائل التواصل الاجتماعي؟
- ٧- ما حكم نقل المعلومات الكاذبة ونشر المنكرات عبر وسائل التواصل الاجتماعي؟
- ٨- ما أهم الضوابط لجواز استخدام مواقع التواصل الاجتماعي؟

## أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة:

- ١- في بيان الأحكام الشرعية المتعلقة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي وتسييل الضوء على حكم نفاذ العقود فيها، سواء أكان في المعاملات المالية أم في الأحوال الشخصية، كالزواج والطلاق والرجعة.
- ٢- في الحد من ظاهرة الجرائم الإلكترونية لاستخدامها بوصفها وسيلة من وسائل الإثبات.
- ٣- في محاربة ظاهرة الإشاعة ونقل الأخبار الكاذبة.
- ٤- في التوعية من انتشار المنكرات وإشاعتها بين الناس، ولو كانت النية بهدف إنكارها.
- ٥- في بيان أهم الضوابط الشرعية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

## منهج الدراسة

استخدم الباحث:

- ١- المنهج الاستقرائي: جمع المادة العلمية من مظانها المعتمدة المتعلقة بالموضوع كتب، رسائل جامعية مواقع إلكترونية، إضافة إلى الفتاوى المعاصرة الصادرة عن دور الإفتاء الرسمية.
- ٢- المنهج الاستنباطي: وذلك عن طريق استنباط الأحكام من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، وآراء الفقهاء فيها.

## الدراسات السابقة

في الحقيقة هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت وسائل التواصل الاجتماعي بالبحث والدراسة؛ ذلك لأهمية هذا الموضوع ولمواكبته تطورات العصر، فتناولت الموضوع من زوايا مختلفة، وبعضها ركزت على جزئية دون أخرى، ومن هذه الدراسات:

- ١- الأحكام الفقهية المتعلقة بالسياسة الشرعية في وسائل التواصل الاجتماعي، رسالة ماجستير للطالبة شاهة ناهي العلاطي، جامعة آل البيت، إشراف الدكتور علي الرواحنة، حيث ركزت الدراسة على بيان حكم استخدام التواصل الاجتماعي عن طريق السياسة الشرعية وأهم القواعد الفقهية.
- ٢- التواصل الاجتماعي أنواعه وضوابطه، وآثاره، للباحث ماجد رجب سكر، عام (٢٠١١م) في الجامعة الإسلامية في فلسطين، وذكر أنواع التواصل الاجتماعي وضوابطه والعوامل المؤثرة فيه.



٣- التواصل العائلي الاجتماعي في السنة النبوية، للباحث محمد تحسين حمد الجامعة الإسلامية، ٢٠١٤م، حيث يبين معنى التواصل الاجتماعي ومجالات التواصل العائلي وأثره على الأسرة والمجتمع. والذي يمتاز به هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة أنها جمعت شتات الموضوع وركزت على بيان الأحكام الشرعية في قضايا مفصلية تهتم جميع رواد مواقع التواصل الاجتماعي، ولا سيما نفاذ العقود في المعاملات المالية والأحوال الشخصية، وبيان جواز استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للحد من ظاهرة الجريمة، كما امتازت هذه الدراسة في بيان حرمة نقل المعلومات الكاذبة ونشر المنكرات حتى ولو كانت النية إنكارها، وختمت الدراسة بأهم الضوابط التي يجب على المسلم مراعاتها عند استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

### خطة الدراسة

قسم الباحث الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات وقائمة بأهم المصادر والمراجع على النحو التالي:

**الفصل الأول:** وسائل التواصل الاجتماعي: معناها، وأنواعها، وحكم استخدامها، وفيه مبحثان:

**المبحث الأول:** وسائل التواصل الاجتماعي: معناها، وأنواعها. وفيه المطالب التالية:

**المطلب الأول:** معنى وسائل التواصل الاجتماعي.

**المطلب الثاني:** أنواع وسائل التواصل الاجتماعي.

**المبحث الثاني:** حكم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

**الفصل الثاني:** الأحكام الشرعية المتعلقة بوسائل التواصل الاجتماعي من حيث نفاذ العقود والالتزامات، وفيه المباحث التالية:

**المبحث الأول:** في وقوع النكاح والطلاق والرجعة بوسائل التواصل الاجتماعي، وفيه:

**المطلب الأول:** انعقاد الزواج بوسائل التواصل الاجتماعي.

**المطلب الثاني:** وقوع الطلاق عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

**المطلب الثالث:** صحة الرجعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

**المبحث الثاني:** حكم إجراء العقود في المعاملات.

المبحث الثالث: حكم إثبات الدعاوى والأيمان في باب الجنايات والأقضية عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

المبحث الرابع: وقوع البيعة في باب الإمامة والولاية العامة عبر وسائل الاجتماعي.

الفصل الثالث: الأحكام الشرعية المتعلقة بوسائل التواصل الاجتماعي من حيث نقل المعلومات الكاذبة والمنكرات وأهم ضوابط استخدامها، وفيه المباحث التالية:

المبحث الأول: حكم نقل المعلومات الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

المبحث الثاني: حكم نشر المنكرات عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

المبحث الثالث: أهم الضوابط الشرعية في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي.

وأهم النتائج والتوصيات وقائمة بأهم المصادر والمراجع.



## الفصل الأول

### وسائل التواصل الاجتماعي: معناها، وأنواعها، وحكم استخدامها

وفيه مبحثان

المبحث الأول: وسائل التواصل الاجتماعي: معناها، وأنواعها

المطلب الأول: معنى وسائل التواصل الاجتماعي:

أولاً: معنى التواصل:

لغةً: مصدر للفعل تواصل وهو ضد الهجر والقطع<sup>(١)</sup>، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ﴾ [الرعد: ٢١]، ويأتي أيضاً بمعنى الجمع والاقتران فيقال: وصلت الشيء بغيره وصلاً فاتصل به، وبينهما وصلة أي اتصال<sup>(٢)</sup>.

اصطلاحاً: هو الانفتاح على الآخرين في علاقة حية لا تنقطع<sup>(٣)</sup>، وقيل هو التلاقي والترابط والتفاعل<sup>(٤)</sup>.

ويمكن تعريفه أيضاً: بأنه تفاعل وتلاق بين الأفراد والدول تتعدد صورته وأشكاله، وهو تعبير عما يختلج في النفس من آراء وأفكار في أمر معين، قد تنفق فيه أو نخلف<sup>(٥)</sup>.

ثانياً: معنى الاجتماعي:

لغةً: هي نسبة إلى المصدر اجتماع، وفعله اجتمع ضد تفرق قال تعالى: ﴿قُلْ لَّيْنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨]، وتأتي أيضاً بمعنى

(١) لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور، ط ١، ١٤١٤هـ، بيروت ج ١١، ص ٧٢.

(٢) مختار الصحاح في اللغة، لمحمد بن أبي بكر الرازي، بيروت، صيدا، ط ٥، ١٩٩٩م، ج ١، ص ٣٤٠.

(٣) خطر نشر المنكرات بقصد التحذير منها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، لعبد الرحمن عبد الله السند، ط ١، ٢٠١٩م، ص ١٣.

(٤) تأثير شبكات التواصل الاجتماعي، لمحي الدين إسماعيل الديهي، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ط ١، ٢٠١٥م، مكتبة الوفاء، الإسكندرية، ص ٤٧.

(٥) الأحكام الفقهية المتعلقة بالسياسة الشرعية في وسائل التواصل الاجتماعي، بتصرف، رسالة ماجستير، لشاهة ناھي العلاطي، جامعة آل البيت، ٢٠١٧م، ص ٢٢.

الالتقاء قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَتْنَهُ لَآ أَبْرُحُ حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا﴾ [الكهف: ٢٠]، ومنه سمي المسجد الجامع، ويوم الجمعة لاجتماع الناس فيه<sup>(١)</sup>.

اصطلاحًا: التقاء أفراد في مكان وزمان معينين؛ لتبادل وجهات النظر<sup>(٢)</sup>.

أو يمكن تعريفه: مجموعة من الأفراد يربط بينهم رابط مشترك، يجعلهم يعيشون عيشة مشتركة تنظم حياتهم في علاقات منتظمة معترف بها فيما بينهم<sup>(٣)</sup>.

ثالثًا: معنى وسائل التواصل الاجتماعي:

عرفت بأنها: عملية التواصل بين مجموعة من الناس عن طريق مواقع إلكترونية، توفر سرعة توصيل المعلومات على نطاق واسع<sup>(٤)</sup>.

أو هي: منظومة من الشبكات الإلكترونية التي تسمح للمشارك فيها بإنشاء موقع خاص به، ومن ثم ربطه بنظام اجتماعي إلكتروني مع أعضاء آخرين لديهم الاهتمامات والهوايات نفسها<sup>(٥)</sup>.

وفي المجمل فإن وسائل الاجتماعي المعاصرة تقدم مجموعة من الخدمات للمشاركين فيها؛ كالمحادثة الفورية، والرسائل الخاصة، ورسائل عبر البريد الإلكتروني، وخدمات الفيديو، ومشاركة الملفات وغيرها من الخدمات<sup>(٦)</sup> كما منحت المستخدمين إمكانية تشارك الاتصال (صوت وصورة) والتعبير عن وجهات نظرهم وتبادلها مع الآخرين<sup>(٧)</sup>.

المطلب الثاني: أنواع وسائل التواصل الاجتماعي:

مع تطور العلم تنوعت وسائل التواصل الاجتماعي (السوشيال ميديا) لتشمل: الواتس آب، فيس بوك، ماسنجر، وتويتر، تطبيقات سكايب، انستغرام، إيمو، مايكروسوفت، برنامج الزوم، يوتيوب، الهواتف الذكية، الفاير... وغيرها كثير يصعب حصرها، وهي في تطور مستمر ليوكب تطورات الحياة المعاصرة، ويمكن تقسيمها على النحو التالي:

- (١) القاموس المحيط، للفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ٨، ٢٠٠٥م، ص ٦٨.
- (٢) استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي، لزاھر راضي، بحث منشور في مجلة التربية، جامعة عمان الأهلية، ص ٢٣.
- (٣) التواصل الاجتماعي أنواعه وضوابطه ومعوقاته، لماجد السكر، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١١م، ص ٨.
- (٤) ثورة الشبكات الاجتماعية، لخالق المقدادي، دار النفائس، الأردن، ط ١، ٢٠١٣م، ص ٢٤.
- (٥) بيان أحكام وسائل التواصل الاجتماعي، للدكتور محمد النجمي، بحث منشور في مجلة كلية الشريعة بتفهننا الأشراف، فرع جامعة الأزهر بالدقهلية، عدد ٢٤٤، ٢٠٢٢م، ج ٢، ص ٩٧٣.
- (٦) الإعلام الجديد في السعودية، لسعد بن المحارب، دار جداول، ٢٠١١م، ص ١٧٥.
- (٧) الإعلام الجديد، المفاهيم والوسائل والتطبيقات، لعباس صادق، دار الشروق، عمان، ط ١، ٢٠٠٨م، ص ٢١.

أولاً: شبكة الإنترنت وتطبيقاتها مثل الفيس بوك، وتويتر، واليوتيوب، ومواقع الدردشة، والبريد الإلكتروني وغيرها.

ثانياً: تطبيقات قائمة على الأدوات المحمولة المختلفة ومنها أجهزة الهاتف الذكية والشخصية والتاب وجهاز الحاسوب ولاب توب وغيرها

ثالثاً: أنواع قائمة على منصة الوسائل التقليدية؛ مثل الراديو والتلفزيون والشاشات والقنوات والإذاعات وغيرها<sup>(١)</sup>.

### المبحث الثاني: حكم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي

مما شك فيه أن وسائل التواصل الاجتماعي من المسائل المعاصرة والمستجدة في حياة المسلمين، وقد غزت كل بيت، وأصبحت الشغل الشاغل للكبير والصغير والذكر والأنثى على حدّ سواء، حيث تُقضى الساعات الطوال في استخدامها وتصفح صفحاتها، والأصل في المسلم أن يضبط أقواله وأفعاله وتصرفاته بأحكام الشرع؛ فلا يقدم على قول أو فعل إلا بعد أن يعرف حكم الله فيما هو عازم على فعله، هل هو حلال فيقدم أم حرام فيحجم؛ لأن الله - عز وجل - سائله عن ذلك يوم القيامة مصداقاً لقوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ \* عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الحجر: ٩٢، ٩٣].

ولبيان حكم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بصورة العامة لا بد من التأكيد على الأمور التالية:

أولاً: من القواعد المقررة شرعاً أن الأصل في الأشياء الإباحة ما لم يرد دليل يدل على تحريمها؛ ولا شك أن وسائل التواصل الاجتماعي المعاصرة ينسحب عليها هذا الأصل، وهو حل إباحة الأشياء ما لم يرد نص على تحريمها؛ استصحاباً للبراءة الأصلية.

ثانياً: أن وسائل التواصل الاجتماعي المعاصرة هي وسيلة وهذه الوسيلة قد تستخدم للخير، كما أنها قد تستخدم للشر، وكما هو مقرر شرعاً أن الأمور بمقاصدها؛ فإن استخدمت هذه الوسائل في الخير والدعوة إلى الله ونشر العلم، ونقل الخبرات ومساعدة الآخرين، وسهولة التواصل وصلة الرحم بين الأهل والأصدقاء وزيادة الألفة والمحبة بين الأفراد والشعوب، والتعاون على البر والتقوى والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ فهذه الصور وغيرها كثير لا يشك عاقل بجوازها، بل إن فاعلها يتحصّل على أجر عظيم لعظم الفائدة المرجوة من ذلك.

(١) بيان أحكام التواصل الاجتماعي، للدكتور محمد النجيمي، ص ٩٧٥.

وأما إن استُخدمت فيما حرم الله من نشر المنكرات وإشاعة الفاحشة والنظر إلى العورات واغتيال الشخصيات والغمز واللمز وإقامة العلاقات المحرمة بين الجنسين، وغيرها من الحالات التي لا شك في حرمتها وبشاعة وعظم ذنب من يفعلها قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجْبُونَ أَنْ تَشِيَعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النور: ١٩].

ثالثاً: إن التعامل مع مواقع التواصل الاجتماعي من الممكن أن يصبح نعمة إذا استُغلت في الخير، أو نقمة إذا استُعملت في الشر، فإذا استعملناها فيما ينفع العباد والبلاد فهي نعمة كبيرة، تُدرُّ فوائد عظيمة جدًّا، وأنها تكون حراماً حينما تُستعمل في نشر الأخبار الكاذبة أو عندما تستخدم في نشر الفاحشة أو الباطل أو الفساد بين الناس، كما تكون مكروهة حينما لا يكون منها فائدة؛ يعني تستوي فيها المنفعة والمضرة؛ فكم من الأوقات تضيع دون فائدة عبر تصفح هذه المواقع، وقد صدرت الفتاوى الشرعية من الجهات المختصة حول حكم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ومن الأمثلة على ذلك فتوى دائرة الإفتاء العام الأردنية<sup>(١)</sup> حول حكم التحدث مع الجنس الآخر عن طريق الماسنجر:

الجواب: الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله:

تحريم المحادثة الخاصة بين الشاب والفتاة عبر ما يسمى بـ (الشات)، ولو في أمور عامة ومباحة، وذلك لما يترتب على هذه المحادثات من تساهل في الحديث ورقة في القول، يدعو إلى الإعجاب والافتتان غالباً، وقد قال الله تعالى: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾ [الأحزاب: ٣٢].

ورقة الكلام تفتح للشيطان باباً للمعاصي؛ فيبدأ الحديث بالكلام المباح، لينتقل بعد ذلك إلى كلام العشق والغرام، وبعدها إلى المواعدة واللقاء.

وقد جرّت بعض هذه المحادثات على أهلها شرّاً وبلاءً؛ فأوقعتهم في العشق المحرّم، وقادت بعضهم إلى الفاحشة. والله عز وجل يقول: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطَوَاتِ الشَّيْطَانِ وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطَوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [النور: ٢١]، ولما رأى النبي ﷺ ابن عمه الفضل بن العباس يحد النظر إلى إحدى النساء، لوى عنقه ليصرفه عن النظر إليها، وقال: «رأيتُ شاباً وشابّةً فلم آمنِ الشيطان عليهما»<sup>(٢)</sup>.

كما جاءت الشريعة بسد الأبواب المفضية إلى الفتنة؛ فحرّمت الخضوع بالقول في محادثة النساء للرجال، ومنعت الخلوة بين الرجل والمرأة الأجنبية في مكان واحد، بل نص الفقهاء على المنع من إلقاء الشاب السلام على المرأة الشابة في الطريق؛ لما يخشى من وقوع الفتنة.

(١) فتوى دائرة الإفتاء العام الأردن، رقم (٣١٠) تاريخ ١٧/٨/٢٠٠٩.

(٢) رواه الترمذي وقال: حسن صحيح.

كل ذلك دليل على المنع من هذه المحادثات الخاصة، والمشاركة فيها، فليكن حديث الفتاة مع الفتيات فقط، وحديث الشاب مع الشباب فقط. والله أعلم.

كما صدرت الفتوى رقم (٣٤٠٩) من دائرة الإفتاء الأردنية تبيّن أن الواجب في وسائل التواصل الاجتماعي التحلي بالأمانة والصدق:

ما حكم التعرّض للمحادثات بالغمز واللمز عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وتحريض الناس على ذلك؟ الجواب: الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله.

مواقع التواصل الاجتماعي المتنوعة نوافذ مفتوحة بين البشر، تساعد في التواصل بينهم وتسهيل معيشتهم، قال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ [الحجرات: ١٣]، فالأصل أن يكون استعمالها في المباحات، وبالقدر الذي لا تجاوز فيه ولا إسراف.

وقد يُساء استخدام وسائل التواصل بحيث تصير سبباً في الفساد، والإشاعات المغرضة، واغتيال الشخصيات، والطعن في الأعراس، والوقوع في الآثام، وإشاعة الفحش، وهذا أمر محرم شرعاً، ترفضه العقول السليمة والفطر المستقيمة، قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [النور: ١٩]، وهذا الوعيد لمن أحب أن تشيع الفاحشة بين المسلمين، فكيف بمن يعمل على نشر الشائعات؟

وصرح القرآن الكريم بالنهي عن الطعن في أعراض المحصنات، ووضح لنا أن ذلك هو دأب المنافقين، وبين لنا واجبنا عند تلقيها، وعلمنا كيفية التعامل معها، وحذرنا من اتباع خطوات الشيطان، قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور: ٤].

وعليه؛ فإن واجب المسلم في شأنه كله، وفي وسائل التواصل الاجتماعي أن يتحلى بالأمانة والصدق والنزاهة في نقل الحديث، قال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]. والله تعالى أعلم<sup>(١)</sup>.



(١) ليس في الفتوى السابقة تحريم جميع أنواع المحادثات بين الرجال والنساء، بل إذا اقتضت الحاجة أن تتحدث المرأة مع الرجل، كما في معاملات البيع والشراء ونحوها: فلا مانع شرعاً، بشرط ألا يكون في الكلام رقة وتكلف، وذلك مراعاة لقوله تعالى: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾ [الأحزاب: ٣٢]. انظر فتوى الدائرة رقم ٧٠٣، تاريخ ١٠/٥/٢٠١٠.

## الفصل الثاني

### الأحكام الشرعية المتعلقة بوسائل التواصل الاجتماعي من حيث نفاذ العقود والالتزامات، وفيه المباحث التالية

المبحث الأول: في وقوع النكاح والطلاق والرجعة بوسائل التواصل الاجتماعي وفيه  
المطلب الأول: انعقاد الزواج بوسائل التواصل الاجتماعي:

مما لا شك فيه أن وسائل التواصل الاجتماعي دخلت اليوم أهم مؤسسة في الحياة، وهي مؤسسة الزواج وظهر ما يسمى بإمكانية إبرام عقد الزواج عن طريقها، إما باستخدام الوسائل التي تعتمد الكتابة كالفاكس والبريد الإلكتروني وغيرها، وإما عن طريق الوسائل التي تعتمد الصوت كالهاتف وغيره، وأما عن طريق الوسائل التي تعتمد الصوت والصورة كالإنترنت مثلاً؛ ولذا يمكن بيان الحكم الشرعي لإجراء عقد الزواج عن طريق ما يلي:

أولاً: انعقاد الزواج بالكتابة عن طريق الرسائل المكتوبة عبر الهاتف، سواء أكانت رسالة نصية أم عن طريق البرامج الأخرى مثل: «الفاكس - واتس - ماسنجر تلغرام»، وهذه الوسيلة قد بحثها الفقهاء قديماً في حكم عقد الزواج بطريق الكتابة إلا أن عامل السرعة في وصول الكتابة هي الفارق الرئيس بين انعقاد الزواج سابقاً بطريق الكتابة وبين انعقاده عبر وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة، هذا وقد اختلف الفقهاء في انعقاد عقد الزواج عن طريق الكتابة على قولين:

القول الأول: عدم جواز إجراء عقد الزواج بالكتابة، وبه قال جمهور الفقهاء من الشافعية<sup>(١)</sup> والمالكية<sup>(٢)</sup> والحنابلة<sup>(٣)</sup> والظاهرية<sup>(٤)</sup>.

(١) المهذب في الفقه الإسلامي، لإبراهيم بن علي الشيرازي، دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٩٨م، ج٢، ص٤٣٧. روضة الطالبين وعمدة المتقين، لأبي زكريا محي الدين النووي، ط٣، ص١٩٩١، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ج٧، ص٣٧.  
(٢) حاشية الصاوي على الشرح الصغير بلغة السالك لأقرب المسالك، لأبي العباس أحمد بن محمد الصاوي، ج٢، ص٣٥٠.  
(٣) المغني، لأبي محمد موفق الدين عبد الله ابن قدامة الحنبلي، طبعة دار الفكر، ج٨، ص٢٤٥. علاء الدين المرادوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، ط٢، دار إحياء التراث العربي، ج٨، ص٥٠.  
(٤) المحلى، لابن حزم الظاهري، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - طبعة محققة من الشيخ الأستاذ أحمد محمد شاكر، ج٦، ص٤٦٤.



جاء في الموسوعة الفقهية: واستثنى جمهور الفقهاء من صحة التصرفات بالكتابة عقد النكاح فلا ينعقد بالكتابة<sup>(١)</sup>، وعليه فعقد النكاح كما قرر مجمع الفقه الإسلامي من العقود المستثناة من جواز إجراء العقود بآلات الاتصال الحديثة<sup>(٢)</sup> هذا وقد استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

١- اشترطهم الإشهاد في إجراء عقد الزواج؛ لأن الإشهاد من شروط الصحة عند الفقهاء<sup>(٣)</sup> وهذا ما نص عليه في قرار المجمع السابق: «إن القواعد السابقة لا تشمل النكاح لاشتراط الإشهاد فيه»

٢- أن عقد الزواج من العقود التي يجب أن يحتاط فيه ما لا يحتاط في غيره حفظاً للفروج، وهذا من أهم مقاصد الشريعة الإسلامية<sup>(٤)</sup>.

٣- احتمال وجود التزوير أو التزييف أو الغش أو الخداع في استخدام هذه الوسائل لانعدام المصادقية والأمان فيه.

٤- عدم اتحاد المجلس بين العاقدين؛ لأن من صدر الإيجاب من قبله في مكان ومن صدر منه القبول في مكان آخر، وهذا ما أشار إليه قانون الأحوال الشخصية الأردني في المادة السادسة: ينعقد الزواج بإيجاب من أحد الخاطبين أو وكيله، وقبول من الآخر أو في مجلس العقد<sup>(٥)</sup>.

٥- أنه يمكن الاستعاضة عن إجراء عقد الزواج بالكتابة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مع وجود المحاذير السابقة بطريقة شرعية مأمونة وخالية من تلك المحاذير عن طريق الوكالة، حيث يقوم الطرف الغائب بتوكيل من ينوب عنه لإتمام عقد الزواج عند الطرف الآخر.

٦- عقد الزواج له من الهيبة والتقدير ما ليس لغيره، ولذا سماه القرآن الكريم بالميثاق الغليظ قال تعالى: ﴿وَأَخَذْنَا مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ [النساء: ٢١]. الأمر الذي يستدعي حضور عاقيه مجلس العقد بنفسيهما أو حضور وكيلهما، وأن عقد الزواج له جلاله وخطره وآثاره التي تترتب عليه فبهذا العقد تحل المرأة لزوجها بعد أن كانت حراماً عليه، وبه تثبت الأنساب وتتصل الأسر، وأنه يجب فيه من التأكد من إرادة المتعاقدين، وأن يعقد بأوضح الوسائل، والبعد عن أي وسيلة فيها مظنة الاحتمال والتزوير والتظليل.

(١) الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط ٢ ج ٢٨، ص ١٦٠.

(٢) قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم (٥٢) في دورة المؤتمر السادسة بجده.

(٣) روضة الطالبين، للنووي، ج ٧، ص ٤٥.

(٤) حكم إجراء عقود الأحوال الشخصية والعقود التجارية عبر الوسائل الإلكترونية، لمحمد النجمي، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، السنة الخامسة عشرة، ال عدد ٦٠، ص ١٢.

(٥) قانون الأحوال الشخصية الأردني، المادة رقم (٧).

**القول الثاني:** جواز إجراء عقد الزواج بالكتابة، وهو مذهب السادة الحنفية<sup>(١)</sup> وذكره ابن عابدين في حاشيته تحت مطلب: التزوج بإرسال كتاب قوله: (ولا بكتابة حاضر) فلو كتب تزوجتك فكتبت قبلت لم ينعقد... إذ الكتابة من الطرفين بلا قول لا تكفي ولو في الغيبة... قال: «ينعقد النكاح بالكتاب كما ينعقد بالخطاب وصورته: أن يكتب إليها يخطبها، فإذا بلغها الكتاب أحضرت الشهود وقرأته عليهم وقالت زوجت نفسي منه، أو تقول: إن فلاناً كتب إلي يخطبني فاشهدوا أنني زوجت نفسي منه»<sup>(٢)</sup>.

هذا وقد وضع الحنفية شروطاً لصحة عقد الزواج بالكتابة، وهي<sup>(٣)</sup>:

الشرط الأول: ألا يكون العاقد حاضرًا، بل غائبًا.

الشرط الثاني: أن تكون الكتابة مستبينة: أي مكتوبة كتابة واضحة يمكن معرفة قراءتها وفهم أسلوبها.

الشرط الثالث: أن تكون الكتابة موسومة: بمعنى أن تكون مكتوبة باسم المرأة المعقود عليها، وموقعة

من الرجل الذي يريد الزواج.

الشرط الرابع: أن يحضر الغائب شاهدين فيقرأ الرسالة مشافهة في حضرة الشهود ليسمعوا لفظ

الإيجاب والقبول، حيث تخبرهم بمضمون الرسالة وتصرح هي بقبولها باللفظ لا بالكتابة؛ فلو كتب رجل

إلى إمرأته تزوجتك فكتبت إليه قبلت لم ينعقد إذ الكتابة من الطرفين بلا قول لا تكفي ولو في الغيبة<sup>(٤)</sup>

فيكون الشهود قد سمعوا الإيجاب الذي تضمنته الرسالة من الغائب، كما سمعوا القبول الذي تلفظت

الزوجة بحضرتهم.

**ثانيًا: انعقاد الزواج مهاتفة عبر وسائل الاتصال المسموعة كالهاتف وغيره:**

وهو إجراء عقد زواج بين غائبين عن طريق المهاتفة باستخدام وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي

الحديثة وهذه الصورة لم تكن معروفة من قبل، ولذا فقد بحثها العلماء المعاصرون واختلفوا في حكمها

على قولين:

**القول الأول:** عدم جواز إجراء عقد الزواج مهاتفة عبر وسائل الاتصال الحديثة وممن ذهب إلى هذا

الرأي المجمع الفقهي الإسلامي<sup>(٥)</sup> واللجنة الدائمة للإفتاء<sup>(٦)</sup>.

(١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لعلاء الدين الكسائي، ط٦، دار الكتب العلمية، ص١٩٨٦، ج٥، ص١٣٨.

(٢) رد المحتار على الدر المختار، لمحمد بن عابدين، دار الفكر بيروت، ط٢، ١٩٩٢م، ج٣، ص١٢.

(٣) الأحكام الفقهية المتعلقة بالسياسة الشرعية في وسائل التواصل الاجتماعي، بتصرف، رسالة ماجستير، لشاهة ناهي العلاطي،

جامعة آل البيت، ٢٠١٧م، ص٦٣.

(٤) البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لزين الدين بن محمد بن نجيم، ط٢، دار الكتاب الإسلامي، ج٣، ص٨٩.

(٥) مجمع الفقه الإسلامي قرارات وتوصيات، تنسيق وتعليق، عبد الستار أبو غدة، ص(١-١٠).

(٦) فتاوى اللجنة الدائمة للإفتاء بالمملكة العربية السعودية، جمع وترتيب، محمد عبد العزيز، ج٢، ص١٢١.

حيث أجابت اللجنة الدائمة للإفتاء على سؤال ورد لها: إذا توفرت أركان النكاح وشروطه إلا أن الولي والزوج كل منهما في بلد، فهل يجوز العقد تليفونيا أو لا؟

«نظراً إلى ما كثر في هذه الأيام من التغير والخداع، والمهارة في تقليد بعض الناس بعضاً في الكلام وإحكام محاكاة غيرهم في الأصوات، حتى إن أحدهم يقوى على أن يمثل جماعة من الذكور والإناث صغاراً وكباراً، ويحاكيهم في أصواتهم وفي لغاتهم المختلفة محاكاة تلقي في نفس السامع أن المتكلمين أشخاص، وما هو إلا شخص واحد، ونظراً إلى عناية الشريعة الإسلامية بحفظ الفروج والأعراض، والاحتياط لذلك أكثر من الاحتياط لغيرها من عقود المعاملات - رأت اللجنة أنه ينبغي ألا يعتمد في عقود النكاح في الإيجاب والقبول والتوكيل على المحادثات التليفونية؛ تحقيقاً لمقاصد الشريعة، ومزيد عناية في حفظ الفروج والأعراض حتى لا يعبت أهل الأهواء ومن تحدثهم أنفسهم بالغش والخداع. وبالله التوفيق «انتهى»<sup>(١)</sup>.

وهذا أيضاً ما أكدته دائرة الإفتاء الليبية إجابة على سؤال مفاده: هل يجوز الزواج عبر وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة؟ فأجابت:

فإن الشريعة احتاطت لعقد النكاح، وسمته ميثاقاً غليظاً؛ لذلك لا يكون العقد صحيحاً إلا إذا اشتمل على أركانه المعتمدة، من وليٍّ ومحلٍّ وصيغةٍ، ولا بد لصحة النكاح من صداقٍ وشاهدين، ولو بعد العقد، قال الدردير رحمه الله: «(و) صحته أيضاً: (بشهادة) رجلين (عدلين غير الولي) فلا يصح بلا شهادة، أو شهادة رجلٍ وامرأتين، ولا بشهادة فاسقين، ولا بعدلين أحدهما الولي، (وإن) حصلت الشهادة بهما (بعد العقد) وقبل الدخول»<sup>(٢)</sup>، وقد جاء - في قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم: (٥٢) (٦/٣) [١] في دورة مؤتمره السادس بجدة، شعبان ١٤١٠هـ - بيان صحة إجراء العقود بآلات الاتصال الحديثة واستثناء عقد النكاح، ما نصه: «رابعاً: إن القواعد السابقة لا تشمل النكاح لاشتراط الإشهاد فيه، ولا الصرف لاشتراط التقابض، ولا السلم لاشتراط تعجيل رأس المال... وعليه؛ ففي الحضور الشخصي لعقود الزواج سعة، ولا يجوز إجراؤها عبر وسائل الاتصال الحديثة، والله أعلم.

مما سبق يمكن الاستدلال لأصحاب هذا القول بالأدلة السابقة التي ذكرناها في عدم جواز إجراء عقد الزواج بالكتابة مع إضافة إمكانية التلاعب في الأصوات عن طريق التكنولوجيا والبرامج الحديثة التي توفر إمكانية تقليد الأصوات بدقة عالية ومحاكاتها، فيدخل فيها الغش والخداع والتزوير، وهذا ما يجب أن يسان عقد الزواج عنه.

(١) من فتاوى اللجنة الدائمة (٩٠ / ١٨).

(٢) الشرح الكبير: ٢ / ٢٢١.

**القول الثاني:** جواز إجراء عقد الزواج مهاتفة عبر وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة: ومن قال بهذا من العلماء المعاصرين: الدكتور وهبة الزحيلي<sup>(١)</sup> والشيخ مصطفى الزرقاء<sup>(٢)</sup> والشيخ بدران أبو العينين<sup>(٣)</sup> وقالوا: بتحقيق أركان وشروط النكاح مهاتفة من حيث التلفظ بالإيجاب والقبول، وسماع كل من العاقدين للآخر، ومعرفة له بوجود الولي والشهود، وأن أطراف العقد وإن كانوا غائبين بأجسادهما إلا أنهما حاضرين بأصواتهما، ويسمع كل منهما الآخر بحضرة الولي والشهود.

وتأسيساً على ما سبق فإن الباحث يرى أن الراجح من الأقوال عدم جواز إجراء عقد الزواج بالكتابة أو المهاتفة عبر وسائل التواصل الاجتماعي؛ لقوة هذا الرأي، وما استدلوا به من أدلة، ذلك لأن عقد الزواج من العقود التي يحتاط فيها ما لا يحتاط في غيرها، وأن له من القداسة والهيبة ما جعلته كما وصفه ربنا بالميثاق الغليظ، وأنه آية من آيات الله عز وجل، التي يجدر التفكير بها؛ لما فيها من سكن ومودة ورحمة، وهو مسؤولية مشتركة وعلاقة حميمة يشكل ارتباطا بين عائلتين بأواصر النسب والقربى، والتشدد فيه يشعر الزوج والزوجة بأهمية هذا الرباط والميثاق الغليظ، كل هذا يجعل من الضروري عدم الإقدام على الزواج إلا بعد معرفة قوية بالطرف الآخر، والزواج بالكتابة أو المهاتفة عبر وسائل التواصل الاجتماعي لا يتيح للشباب والفتيات التعارف الحقيقي لاحتمال الكذب وإمكانية التزوير والتزييف وتقليد الأصوات - الأمر الذي يوجب علينا حمايته من أي تزييف أو تدليس؛ سداً لذريعة تعرض كيان هذه الأسرة للهدم والحكم عليها بالفشل، لا سمح الله.

### ثالثاً: انعقاد الزواج عبر الإنترنت (صوت وصورة):

بقي أن نشير إلى الصورة الثالثة من صور انعقاد عقد الزواج عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وهي انعقاد الزواج بالصوت والصورة، إلا أن هذه الصورة تمتاز عن عقد الزواج بالكتابة والمهاتفة بأنها تنقل الصوت والصورة مباشرة، وما قيل سابقاً من خلاف بين العلماء المعاصرين حول عقد الزواج كتابة أو مهاتفة عبر وسائل التواصل الاجتماعي ينسحب هنا أيضاً، ولكن الباحث يرى على الرغم مما رجحته سابقاً من عدم جواز إجراء عقد الزواج بالكتابة أو المهاتفة والتأكيد على ذلك للأسباب السابقة إلا أنني أرى أننا بحاجة إلى عدم إغلاق الباب نهائياً، كما أنني لا أريد فتح الباب على مصراعيه، ولكن أرى أن الأصل هو عدم جواز إجراء عقود الزواج ابتداءً، لكن إن دعت لذلك ضرورة كجائحة كورونا مثلاً أو ما شابهها، التي حالت دون تنقل الناس فإنني أرى جواز إجراء عقد الزواج وفق الضوابط التالية:

(١) مجلة مجمع الفقه الإسلامي، لوهبة الزحيلي، عدد ٦، ج ١، ص ٨٨٨.

(٢) حكم إجراء العقود بوسائل الاتصالات الحديثة، لمحمد عقله، ص ١١٣.

(٣) الفقه المقارن للأحوال الشخصية، لبدران أبو العينين، دار النهضة بيروت، ص ٤١.

- ١- تنظيم هذه العقود وتوثيقها عبر إجراءات حكومية رسمية، كالمحاكم الشرعية أو السفارات في الدول الأجنبية التابع لها أطراف العقد، بحيث توفر غرف أو قاعات مخصصة لذلك، مع الأخذ بعين الاعتبار أقصى درجات الحماية من التزييف والتدليس حفظاً للأعراض والأنساب والحقوق المترتبة على عقد الزواج.
- ٢- أن يكون إجراء مثل هذه العقود استثناء وليس أصلاً فلا يفتح المجال للجميع، وإنما يجب أن تكون هناك ضرورة لإجراء مثل هذا العقد تقوم الجهات المختصة بالتحقق وفق تعليمات مسبقة ومحددة.
- ٣- التأكد من أهل الخبرة والاختصاص، من انتفاء أي شبهة للاحتيال أو التزوير عند إجراء عقد الزواج إذا دعت لذلك ضرورة<sup>(١)</sup>.

### المطلب الثاني: وقوع الطلاق عبر وسائل التواصل الاجتماعي:

لقد حرص الإسلام كل الحرص على بقاء الأسرة وعدم اللجوء إلى الطلاق والتأني في اتخاذه إلا بعد الوصول إلى طريق مسدود تستحيل معه الحياة الزوجية، فيأتي الطلاق ليكون حلاً لهذه الأسرة، قال تعالى: ﴿وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِۦ وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٣٠]، ومع تطور وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة ظهرت ظاهرة الطلاق عبرها، إما كتابة، وإما لفظاً، وعليه فالطلاق الإلكتروني إذن: هو حل رباط الزوجية بكتابة أو لفظ مقصود من الزوج صراحة أو كناية فما حكمه وهل يقع الطلاق بهذه الصورة؟

أولاً: الطلاق بالكتابة عبر وسائل التواصل الاجتماعي كالواتس والفايس والماسنجر وغيره:

اختلف الفقهاء في ذلك على قولين:

القول الأول: عدم وقوع الطلاق بالكتابة مطلقاً وهو مذهب الظاهرية<sup>(٢)</sup>.

وقالوا بأن لفظ الطلاق ورد في القرآن الكريم على اللفظ لا على الكتابة، فمن كتب إلى زوجته رسالة بالطلاق فليس بطلاق؛ لأن الكتابة لا تعد طلاقاً حتى يتلفظ بها، والله عز وجل قال: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١].

القول الثاني: وقوع الطلاق بالكتابة من الحاضر أو الغائب، وبه قال جمهور الفقهاء من الحنفية<sup>(٣)</sup> والمالكية<sup>(٤)</sup> والشافعية<sup>(٥)</sup> والحنابلة<sup>(٦)</sup> على اختلاف بينهم في اشتراط النية من عدمها.

(١) الزواج والطلاق عبر وسائل التواصل الحديثة، لإيهاب مصطفى وأحمد سليمان، ص ٧٦.

(٢) المحلى بالآثار، لأبي محمد علي بن أحمد الظاهري، دار الفكر بيروت، ج ٣، ص ٤٣٨.

(٣) بدائع الصنائع، للكاساني، ج ٣، ص ١٠٠.

(٤) الشرح الصغير، للدردير، ج ٢، ص ٣٤٥.

(٥) المهذب في فقه الإمام الشافعي، لأبي اسحق الشيرازي، دار الكتب العلمية ج ٣، ص ١٣.

(٦) المغني، لابن قدامة، ج ٨، ص ٢٨٣.

وعليه فإذا كتب الزوج برسالة - عبر هاتفه أو عن طريق بريده الإلكتروني - إلى زوجته أنت طالق فهذا يرجع فيه إلى نيته وقت الكتابة، فإن كان عازماً على الطلاق وقع الطلاق، وإن كتب تلك الرسالة بقصد التهديد أو إدخال الحزن على زوجته أو غير ذلك من المعاني دون أن يقصد الطلاق بحال، فهذا لا يقع طلاقه؛ لأن الكتابة بمنزلة الكناية فلا تقع إلا بالنية، وهذا ما عليه العمل في دور الإفتاء والمحاكم الشرعية، فقد جاء في فتوى الديار المصرية إجابة على سؤال مفاده: هل يقع الطلاق بالكتابة عبر الوسائل الإلكترونية؟ فأجابت: إن الطلاق عن طريق رسالة مكتوبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي دون تلفظ بالطلاق، يتوقف الحكم فيه على نية المطلق وقصده للفظ، وهل تلفظ بلفظ الطلاق أم لا؟ فإذا تلفظ بالطلاق يقع طلاقه، وإن لم يتلفظ بالطلاق فيتوقف الحكم على قصده من كتابة الرسالة، واستدلت الدار على ذلك بما ورد عن الحنفية والمالكية والشافعية أن طلاق الرسائل والمكتوبات تحتاج إلى نية وقصد المطلق. وهذا ما أكده قانون الأحوال الشخصية الأردني<sup>(١)</sup>.

أ- يقع الطلاق باللفظ أو الكتابة وللعاجز عنهما بإشارته المعلومة.

ب- لا يقع الطلاق بالكتابة إلا بالنية.

ثانياً: الطلاق باللفظ الصادر عن الزوج عبر وسائل التواصل الاجتماعي كأن يتواصل معها مباشرة عبر الهاتف أو يرسل لها تسجيلاً صوتياً بطلاقها أو يستخدم الصوت والصورة في إيقاع الطلاق:

وهنا لابد لبيان الحكم الشرعي من التفريق بين اللفظ الصريح واللفظ الكنائي الصادر عن الزوج:

١- الطلاق باللفظ الصريح، كأن يقول الزوج لزوجته عبر المكالمة الهاتفية أو التسجيل الصوتي: أنت طالق، أو مطلقة وما شابه من ألفاظ صريحة، فهذا الطلاق يقع إن كان الزوج بالأوصاف الشرعية المعتمدة شرعاً (مكلفاً عاقلاً بالغاً مختاراً واعياً غير مكره ولا مدهوش)، فهذا الطلاق يقع؛ لأنه بمثابة الخطاب مواجهة، ولأن الطلاق ينشأ بإرادة منفردة فلا يتوقف وقوعه على رضا الزوجة أو حتى علمها به ولا يشترط الإشهاد عليه واستدلوا على ذلك بحديث النبي ﷺ: «ثلاث جدهن جد وهزلهن جد النكاح والطلاق والرجعة»<sup>(٢)</sup>.

وهذا ما أكدته دائرة الإفتاء المصرية، في بيان لها، أن الطلاق عبر مواقع «الفيسبوك» و«الواتساب»، ومواقع التواصل الاجتماعي أو ما يسمى الطلاق الإلكتروني عبر أي وسيلة إلكترونية، يدخل ضمن أحكام طلاق الغائب.

(١) قانون الأحوال الشخصية الأردني، رقم ١٥، لسنة ٢٠١٩م، مادة رقم ٨٣.

(٢) سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي، باب من طلق، ج ١، ص ٦٥٨.

وأوضحت أنه «في حال وقوع الطلاق بالتواصل المباشر سواء بالصوت فقط أو بالصوت والصورة بالفيديو، يكون حكمها حكم التواصل الطبيعي، ويقع نفس أحكامه»، مشيرة إلى أن السبب في ذلك هو وجود شخصين على نفس الوسيلة في نفس الوقت يأخذ حكم الوجود الفعلي ويتيح إمكانية مشاهدة المتعاقدين أثناء الموافقة أو غيرها».

٢- الطلاق الصادر عن الزوج باللفظ الكنائي وهو كل لفظ يحتمل الطلاق وغيره، كأن يخاطب الزوج زوجته عبر وسائل التواصل الاجتماعي بقوله: اذهبي إلى بيت أهلك وغيره من الألفاظ التي تحتمل الطلاق وتحتمل غيره، وهنا لا بد من سؤال الزوج عن نيته فإن كان يقصد الطلاق وقع الطلاق به، وإن لم يقصد الطلاق لم يقع الطلاق؛ لأن اللفظ الكنائي يحتاج إلى نية، وهذا ما أكده قانون الأحوال الشخصية الأردني: يقع الطلاق بالألفاظ الصريحة دون الحاجة إلى نية وبالألفاظ الكنائية التي تحتمل معنى الطلاق وغيره بالنية<sup>(١)</sup>.

ويرى الباحث في جميع حالات الطلاق السابقة لا بد من التأكد من أن الزوج أو وكيله هو من قام بكتابة رسالة الطلاق وكان قاصداً الطلاق فعلاً، أو هو من تلفظ بالطلاق بصوته ولم يقم شخص آخر بمحاكاته أو تقليده.

### المطلب الثالث: صحة الرجعة<sup>(٢)</sup> عبر وسائل التواصل الاجتماعي:

مما لا شك فيه أن الطلاق إذا وقع من الزوج على زوجته فإنه بحاجة إلى إرجاع زوجته إلى عصمته خلال مدة العدة، إن كان الطلاق رجعيًا، إن رغب بعودة الحياة الزوجية إلى سالف عهدها، فقد أجمع الفقهاء على مشروعية الرجعة أثناء العدة، عند استيفاء شروطها، ولم يخالف في ذلك أحد، فقد جاء في الروض المربع ما نصه: «أجمع أهل العلم على أن الحر إذا طلق دون الثلاث أن له الرجعة في العدة»<sup>(٣)</sup>، ولكن السؤال هنا هل يمكن له أن يرجعها إلى عصمته عبر وسائل التواصل الاجتماعي؛ لأنه ربما طلق زوجته وسافر، أو ربما أنه أوقع الطلاق على زوجته عبر وسائل التواصل الاجتماعي، كما سبق لنا بيانه فهل يملك الزوج إرجاع زوجته إلى عصمته عبر هذه الوسائل، إما قولاً أو كتابة (لم نبحت الفعل وهو الجماع ومقدماته؛ لأنه غير متصور في حالة غياب الزوج)؟

(١) قانون الأحوال الشخصية الأردني، مادة رقم ٨٤.

(٢) وعرفها الشافعية: «رد المرأة إلى النكاح من طلاق غير بائن في العدة على وجه مخصوص شمس الدين محمد بن أحمد الشربيني، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، تحقيق سيد عمران، القاهرة، دار الحديث سنة الطبع ٢٠١٤م، ص ٦٠٠.

(٣) الروض المربع شرح زاد المستقنع، ومعه: حاشية الشيخ العثيمين وتعليقات الشيخ السعدي، لمنصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس الحنبلي البهوتي، خرج أحاديثه: عبد القدوس محمد نذير، دار المؤيد، مؤسسة الرسالة، ص ١٥٢.

أولاً: الرجعة بالقول، وقد تكون بالألفاظ الصريحة وقد تكون بالكناية:

اتفق الفقهاء على صحة الرجعة باللفظ الصريح دون الحاجة إلى نية<sup>(١)</sup>؛ وذلك لعدم حملها على معنى آخر غير إرادة الرجعة مثل قوله راجعتك، وارتجعتك، وأرجعتك، وبكل ما اشتق منها، وهذا ما دلت عليه السنة النبوية عندما قال النبي ﷺ: (مره فليراجعها)<sup>(٢)</sup> وقد اشتهر هذا اللفظ فيها، ولذا قال ابن قدامة: «ويتخرج أن يكون لفظها هو الصريح وحده لا شتهاره دون غيره»<sup>(٣)</sup>.

وقد اعتبر فريق من العلماء ومنهم الحنفية والحنابلة<sup>(٤)</sup> أن لفظ رددتك، وأمسكتك، لفظ صريح لا يحتاج إلى نية، في حين اعتبر المالكية والشافعية<sup>(٥)</sup> لفظ (رددتك وأمسكتك) من ألفاظ الكنايات التي تحتاج إلى نية لتحصل الرجعة، فكلمة الرد محتملة؛ فقد تحتمل إرادة الإرجاع، وقد تحتمل غيره كأن يقصد رددتك إلى أولادك، وكذلك الإمساك فربما أراد إمساكها عن الخروج من البيت.

والقول الراجح لدى الباحث: إن لفظ (رددتك وأمسكتك) ألفاظ صريحة في صحة الرجعة لا تحتاج إلى نية لوجود النص، ولأن المحافظة على بقاء الأسرة يقتضي توسيع دائرة ما تحصل به الرجعة.

### القسم الثاني: الرجعة بالألفاظ الكنائية:

وهي تلك الألفاظ التي تحتمل أكثر من معنى، فقد تدل على الرجعة وقد تدل على غيرها، مثل قول الزوج: أنت عندي كما كنت. وهذه الألفاظ اختلف فيها الفقهاء على قولين:

القول الأول: جمهور الفقهاء (من الحنفية والشافعية والمالكية) ذهبوا إلى صحة الرجعة بالألفاظ الكنائية، ولكنها تحتاج إلى نية فيسأل عن مراده من هذه الألفاظ، فإن قصد الرجعة فهي رجعة، وإلا فلا.

(١) العناية شرح الهداية، لمحمد بن محمود الرومي، أكمل الدين أبو عبد الله ابن الشيخ شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين البابرتي، دار الفكر، (ج ٤، ص ٦١) محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، دار الفكر، ج ٢، ص ٤١٥. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، لشمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م (ط ١)، (ج ٥، ص ٥). منتهى الإرادات، لتقي الدين محمد بن أحمد بن النجار الفتوح الحنبلي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، (ط ١)، (ج ٤، ص ٣٣٥).

(٢) صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، تحقيق محمد زهير بن ناصر، دار طوق النجاة، (ط ١)، ١٤٢٢هـ، (٧، ص ٤١). حديث رقم ٥٢٥٢، ومسلم، الصحيح، كتاب الطلاق، باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، حديث رقم ١٤٧١.

(٣) المغني، لابن قدامة، (ج ٧، ص ٥٢٤).

(٤) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، للكاساني، ج ٣، ص ١٨٣، المغني، لابن قدامة، (ج ٧، ص ٥٢٤).

(٥) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، للدسوقي، ج ٢، ص ٤١٥، الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، لشمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ، ج ٥، ص ٥.



**القول الثاني:** ذهب الحنابلة<sup>(١)</sup> إلى عدم صحة الرجعة باللفظ الكنائي؛ لأن الرجعة استباحة بضع مقصود فلا تحل بالكناية كالنكاح، ولا بد من اللفظ الصريح الذي لا يحتمل غير معنى الرجعة. والقول الراجح الذي يراه الباحث هو عدم تقييد الرجعة بلفظ أو ألفاظ معينة، فقد تختلف الألفاظ باختلاف الزمان والمكان والأشخاص، ولذلك نرى عدم قصر وتحديد ألفاظ الرجعة بألفاظ محددة لا تتعداها إلى غيرها، بل تكون الرجعة بما يدل عليها عرفاً مفهوماً للزوجة مقصوداً للزوج<sup>(٢)</sup> فمقصود الشارع المحافظة على ديمومة الأسر، والحفاظ على بقائها ما كان إلى ذلك سبيلاً، فأى لفظٍ حقق المقصود فقد تمت الرجعة.

وبناء على التأصيل الفقهي السابق فإنه إن صدر عن الزوج لزوجته المطلقة طلاقاً رجعيّاً أثناء العدة لفظاً صريحاً بإرجاعها أو كنائياً - وكان يقصد إرجاع زوجته إلى عصمتها - عبر وسائل التواصل الاجتماعي كان يقول لها عبر الهاتف أو يبعث لها تسجيلاً صوتياً: أرجعتك إلى عصمتي، أو رددتك، أو أمسكتك، فإن ذلك يُعدُّ رجعة ينهي عدتها.

أولاً: الرجعة بالكتابة: وذلك كأن يرسل الزوج إلى زوجته المطلقة طلاقاً رجعيّاً في أثناء عدتها رسالة نصية يقول فيها: أرجعتك إلى عصمتي، وقال النووي - رحمه الله - في روضة الطالبين: لا يشترط الإشهاد على الرجعة على الأظهر، فعلى هذا، تصح بالكتابة مع القدرة على النطق، وإلا فلا<sup>(٣)</sup>.

ويرى الباحث أن على الزوج في حال وقوع الطلاق أو حصول الرجعة للزوجة المطلقة عبر وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة، فلا بد من مراجعة الجهات المختصة، كالمحاكم الشرعية أو دور الإفتاء؛ لتثبت ذلك حسب الأصول، فإن تعدد ذلك فلا أقل من أن يشهد على ذلك حفظاً للحقوق وصيانة للأعراض ودرءاً للنزاع والشقاق، والله أعلم.

### المبحث الثاني: حكم إجراء العقود في المعاملات

تعد التجارة الإلكترونية إحدى ثمرات التطور التقني الذي شهده العالم في زماننا في شتى المجالات بشكل عام، وفي مجال شبكات الاتصال وتقنية المعلومات بشكل خاص به. وهو نوع من أنواع البيوع الذي يدخل من حيث العموم في قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

(١) المغني، لابن قدامة، ج ٧، ص ٥٢٤.

(٢) آثار حلّ عصمة الزوجية، لنور الدين أبو لحية، القاهرة، دار الكتاب الحديث انظر:

[http://noursalam.free.fr/b12.2.htm#\\_Toc220373327](http://noursalam.free.fr/b12.2.htm#_Toc220373327).

(٣) روضة الطالبين، للنووي، ج ٦ ص ١٩٢.

والتعاقد عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية كتابة أو نقلاً للصوت مقترناً أحياناً بالصورة هو كالتعاقد عن طريق الكتابة، بل إن وجود الصوت والصورة يجعلها أقوى من مجرد الكتابة.

ولذا ذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة<sup>(١)</sup> إلى أن الكتابة كالخطاب، والتعاقد بها جائز، سواء أكان العقد بين حاضرين أم بين غائبين (ويستثنى من ذلك عقد النكاح لخصوصيته)، وقالوا: إن الكتابة وسيلة من وسائل التعبير عن الإرادة كالخطاب، والكتابة ممن نأى كالخطاب ممن دنا، وصحة العقد منوطة بالتراضي قال الإمام الدسوقي رحمه الله: «والحاصل أن المطلوب في انعقاد البيع ما يدل على الرضا عرفاً»<sup>(٢)</sup> وما جعل اللسان إلا ليبين ما في الجنان، وما الألفاظ إلا وسيلة من وسائل التعبير عما في النفس، فجاز إبرام العقد بكل وسيلة تنبؤ عن رضا الطرفين دون التقييد بأي شكلية أو وسيلة بعينها، وهذا من مرونة الشريعة وكمالها وصلاتها لكل زمان ومكان؛ ولذا علق الله عز وجل حل أكل أموال الناس بالتراضي فيما بينهم فقال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩]<sup>(٣)</sup>.

وأما انعقاد العقد بالمهاتفة، وذلك بنقل كلام المتحدث مباشرة وبدقة متناهية، وقد يكون أحياناً مقترناً بالصورة أولى بالقول بالجواز من إجراء العقود بالكتابة (مع الأخذ بالإجراءات التي تضمن عدم تقليد الصوت وعدم التزوير، وأهل الخبرة والاختصاص لديهم القدرة على تمييز هذا)؛ ذلك أن العقد بالمهاتفة كالعقد بين شخصين بعيدين لا يرى أحدهما الآخر، ولكنه يسمعه، وهذا ما قرره الأئمة والفقهاء قديماً وتصوروا وجوده وصححو العقود المنبثقة عنه؛ قال الإمام النووي رحمه الله: «لو تناديا وهما متباعداً وتبايعا صح البيع بلا خلاف»<sup>(٤)</sup>، وهذه الصورة التي ذكرها النووي رحمه الله وأقرها الفقهاء والعلماء تشبه إلى حد كبير التعاقد عن طريق وسائل التواصل الحديثة، فهما يتراءيان ويتسامعان ويكتبان، وإن كان بينهما الفاصل المكاني<sup>(٥)</sup>.

إذا تقرر ما سبق من جواز إجراء عقود المعاملات عبر وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة بشكل عام، فلا بد من التأكيد على ما قرره مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقد في دورة مؤتمره السادس بجدة في المملكة العربية السعودية من ١٧ - ٢٣ شعبان ١٤١٠هـ الموافق ١٤ - ٢٠ آذار (مارس) ١٩٩٠م،

(١) المجموع، للنووي، ج ٩، ص ١٧٧، كشف القناع، للبهوتي، ج ٣، ص ١٤٨، شرح الشيخ الخرشي على مختصر خليل، بيروت، دار صادر، ج ٥، ص ٥.

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، للدسوقي، ج ٣، ص ٤.

(٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، للدسوقي، ج ٣، ص ٤.

(٤) المجموع، للنووي، ج ٩، ص ١٨١.

(٥) بيان أحكام وسائل التواصل الاجتماعي، للدكتور محمد النجمي، ط ٢٠٢١، ص ٩٩٥.

بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع إجراء العقود بآلات الاتصال الحديثة، ونظرًا للتطور الكبير الذي حصل في وسائل الاتصال، وجريان العمل بها في إبرام العقود لسرعة إنجاز المعاملات المالية والتصرفات، وباستحضار ما تعرّض له الفقهاء بشأن إبرام العقود بالخطاب وبالكتابة وبالإشارة وبالرسول، وما تقرر من أن التعاقد بين الحاضرين يشترط له اتحاد المجلس - عدا الوصية والإيضاء والوكالة - وتطابق الإيجاب والقبول، وعدم صدور ما يدل على إعراض أحد العاقدين عن التعاقد، والموالة بين الإيجاب والقبول بحسب العرف قرر ما يلي:

أولاً: إذا تم التعاقد بين غائبين لا يجمعهما مكان واحد، ولا يرى أحدهما الآخر معاينة، ولا يسمع كلامه، وكانت وسيلة الاتصال بينهما الكتابة أو الرسالة أو السفارة (الرسول)، وينطبق ذلك على البرق والتلكس والفاكس وشاشات الحاسب الآلي (الحاسوب)، ففي هذه الحالة ينعقد العقد عند وصول الإيجاب إلى الموجّه إليه وقبوله.

ثانياً: إذا تم التعاقد بين طرفين في وقت واحد وهما في مكانين متباعدين، وينطبق هذا على الهاتف واللاسلكي، فإن التعاقد بينهما يُعدُّ تعاقداً بين حاضرين، وتطبق على هذه الحالة الأحكام الأصلية المقررة لدى الفقهاء المشار إليها في الديباجة.

ثالثاً: إذا أصدر العارض، بهذه الوسائل، إيجاباً محدّد المدة يكون ملزماً بالبقاء على إيجابه في تلك المدة، وليس له الرجوع عنه.

رابعاً: إن القواعد السابقة لا تشمل النكاح لاشتراط الإشهاد فيه، ولا الصرف لاشتراط التقابض، ولا السلم لاشتراط تعجيل رأس المال.

ما يتعلق باحتمال التزييف أو التزوير أو الغلط يرجع فيه إلى القواعد العامة للإثبات وعليه فلا بد من التنبيه:

أولاً: أن العقود المبرمة بالكتابة أو المهاتفة ونحوه إنما تصح فيما لا يشترط فيه القبض الفوري، أما إذا بيع ربوي بمثله فلا يصح العقد عبر وسائل التواصل الحديثة إلا إذا تم القبض، كأن يودع في حساب الطرف الثاني، والآخر يودع في حسابه أو يوجد وكيل ينوب بالتسليم عنه عند الطرف الآخر أو عن طريق بنك لدى كل واحد منهما فيه رصيد لكليهما أو نحو ذلك بما يتعلق بموضوع القبض الحقيقي والحكمي؛ لأن معاملات الصرف لا بد فيها من القبض الفوري<sup>(١)</sup> لحديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه أنه قال: قال

(١) بيان أحكام وسائل التواصل الاجتماعي، للدكتور محمد النجمي، ط ٢٠٢١، ص ٩٩٤.

رسول الله ﷺ: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل سواء بسواء يداً بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد»<sup>(١)</sup>.

وهذا ما أفتت به دائرة الإفتاء الأردني في إجابتها عن سؤال: هل يجوز بيع الذهب والفضة على الإنترنت؟ فأجابت بجوز بيع الذهب والفضة عبر الإنترنت بشرط التقابض الفوري بين البائع والمشتري، بحيث يحول المشتري الثمن إلى حساب البائع مباشرة، ويقوم البائع بتسليم الذهب أو الفضة للمشتري عن طريق وكيله، وهذا ما أفتت به المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية<sup>(٢)</sup>، فإن لم يتوافر شرط التقابض الشرعي لم يصح بيع الذهب والفضة؛ لأن كل تأجيل في بيع الذهب والفضة ربا. والله تعالى أعلم.

ثانياً: لقد استثنى القرار السابق لمجمع الفقه الإسلامي عقد السلم من جواز إجراء العقود عبر وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة، وقال العمراني في البيان: «ولا يجوز تأخير قبض رأس مال السلم عن المجلس، فإن تفرقا قبل ذلك... بطل العقد»<sup>(٣)</sup>.

ولما تنوعت التعاملات الإلكترونية في عصرنا الحاضر، واختلفت أحكامها؛ لأن كل معاملة لها حكمها الخاص بها، ويصعب حصرها، ولذا ذكر الباحث بعض صور وأحكام المعاملات الإلكترونية، بشكل مختصر حسب فتاوى دائرة الإفتاء الأردني التي يكثر السؤال حولها<sup>(٤)</sup>:

- ما الحكم الشرعي في البيع والشراء عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي؟

الأصل الشرعي إباحة البيوع، سواء تمت على أرض الواقع أو عن طريق الإنترنت، بشرط خلوها عن المحذورات الشرعية؛ قال الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

- هل يجوز شراء الذهب والفضة عبر الإنترنت عن طريق بطاقات الحسم الفوري أو بطاقة الائتمان؟

يجوز شراء الذهب والفضة عن طريق بطاقة الحسم الفوري؛ لأن الجهة المصدرة «البنك» تخصص القيمة المباشرة من حساب المشتري الجاري وتحوله إلى حساب البائع مباشرة، وهذه العملية هي في حقيقتها قبض، يتمكن فيه التاجر من التصرف في قيمة السلعة المباعة بمجرد إتمام العملية، فهي وإن اقتصر على مجرد القيد المصرفي إلا أنها تعد قبضاً تاماً... والقبض يستند في كثير من أحكامه إلى العرف، وهذا ما أفتت به المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية<sup>(٥)</sup>. والله تعالى أعلم.

(١) صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج النيسابوري، ج ٣، ص ٢٢١.

(٢) انظر: المعيار الشرعي رقم: ٥٧.

(٣) البيان في مذهب الشافعي، ليحيى بن سالم العمراني، تحقيق قاسم النوري، دار المنهاج، ٢٠٠٠م، ج ٥، ٤٣٣.

(٤) هذه المسائل جمعها الباحث الشرعي الدكتور حمزة مشوقه في دائرة الإفتاء العام، ونشرها في بحث له نشره عبر موقع الدائرة بعنوان المسائل الفقهية المشهورة والمتعلقة بالمعاملات المالية عبر وسائل التواصل الحديثة.

(٥) انظر: المعيار الشرعي رقم: ٢.

- هل يصح صرف العملات عن طريق الإنترنت؟

يجوز صرف العملات المختلفة عن طريق الإنترنت بشرط التقابض الفوري دون تأجيل، ويحصل القبض الفوري بأن يحول كل طرف إلى حساب الآخر العملة المتفق عليها<sup>(١)</sup>.

وقد صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورته السابعة بتحريم العقود التي تتضمن تأجيل العوضين أو أحدهما في بيع العملات، ومنها عقود الصرف الآجل (Forward) وعقود المبادلات (Swap)؛ لاشتمالها على الربا. والله تعالى أعلم<sup>(٢)</sup>.

المبحث الثالث : حكم إثبات الدعاوى والأيمان في باب الجنایات والأقضية عبر وسائل التواصل الاجتماعي  
الإثبات لغة: من ثبت ثباتاً وثبوتاً بمعنى: استقر، وأثبت حجته بمعنى: أقامها وأوضحها<sup>(٣)</sup>.

أما الإثبات اصطلاحاً: فهو إقامة الدليل على ما ادعاه<sup>(٤)</sup>.

وعُرف بأنه إقامة الدليل أمام القضاء بالطرق التي حددها الفقه الإسلامي على حق أو واقعة تترتب عليها الآثار<sup>(٥)</sup>.

والدليل هو البرهان الذي يقدمه المدعي بالأوضاع المقررة، ليقنع القاضي بصحة دعواه، وهو من ألزم اللوازم، إذ لا يتصور أن يحكم القاضي له إلا عند إقناعه بأنه على حق، فكان الدليل ركن من أهم أركان الحكم<sup>(٦)</sup>.

هذا وقد صاحب التطور التكنولوجي في زماننا بظهور أنماط جديدة من الجرائم، وذلك باستخدام التقنيات الحديثة وتحويلها لأدوات في ارتكاب الجرائم الإلكترونية، فما معنى الجريمة الإلكترونية؟ وما خصائصها وكيف يمكن إثباتها؟ وما الأدلة المستخدمة في الجرائم الإلكترونية؟ وما مدى حجيتها؟ وما موقف التشريعات الوضعية منها؟

(١) انظر مزيداً من التفاصيل د. وائل محمد عربيات، الضوابط الشرعية للتجارة الإلكترونية في العملات الدولية، بحث منشور على موقع دائرة الإفتاء العام الأردني.

(٢) فتاوى منشورة لدائرة الإفتاء الأردني عبر موقعها الإلكتروني لأبرز المعاملات الحديثة التي تتم عبر وسائل التواصل الاجتماعي التي يكثر السؤال حولها.

(٣) لسان العرب، لابن منظور، ج١، ص ٨٦٤، انظر: إبراهيم مصطفى وآخرون المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ج١، ط ٣، باب الثاء، مادة: ثبت، ص ٧٩.

(٤) القضاء ونظم الإثبات في الفقه الإسلامي والأنظمة الوضعية، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، لمحمود محمد هاشم، ص ١٢١ وما بعدها.

(٥) موسوعة الفقه الإسلام، لمحمد أبي زهرة، القاهرة، جمعية الدراسات الإسلامية، مطبعة مخيمر، القاهرة، ج٢، ص ٦٢١.

(٦) موسوعة الفقه الإسلام، لمحمد أبي زهرة، القاهرة، جمعية الدراسات الإسلامية، مطبعة مخيمر، القاهرة، ج٢، ص ٦٢١.

أولاً: معنى الجريمة الإلكترونية: هناك عدة تعريفات للجريمة الإلكترونية، أذكر منها:

- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: «كل فعل أو امتناع من شأنه الاعتداء على الأموال المادية أو المعنوية يكون ناتجاً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن تدخل التقنية المعلوماتية»<sup>(١)</sup>.
- نشاط إجرامي تستخدم فيه تقنية الحاسب الآلي كوسيلة أو هدف لتنفيذ الفعل الإجرامي المقصود<sup>(٢)</sup>.
- أي فعل يرتكب متضمناً استخدام الحاسب الآلي أو الشبكة المعلوماتية بالمخالفة لأحكام هذا النظام<sup>(٣)</sup> أو هي أي فعل ينطوي على استخدام وسيلة تقنية المعلومات أو نظام معلوماتي أو الشبكة المعلوماتية، بطريقة غير مشروعة بما يخالف أحكام القانون<sup>(٤)</sup>.

ثانياً: خصائص الجرائم الإلكترونية<sup>(٥)</sup>: تمتاز الجرائم الإلكترونية بما يلي:

- ١- خطورة الجريمة الإلكترونية.
- ٢- عالمية الجريمة الإلكترونية.
- ٣- صعوبة إثباتها.
- ٤- الجريمة الإلكترونية يطلق عليها الجريمة الناعمة.

ثالثاً: كيف يمكن إثبات الجريمة الإلكترونية؟ وما الأدلة المستخدمة فيها؟

مما لا شك فيه أن إثبات الجريمة الإلكترونية، تحتاج إلى تحقيق فعال وقدرة فائقة على جمع الأدلة وفرق عمل متخصصة للتعامل مع كافة الأدلة الرقمية لجمعها وفحصها وفرزها وصولاً إلى الإثبات الإلكتروني للجريمة، ولذا فإن التحقيق الإلكتروني يمر بمرحلتين<sup>(٦)</sup>:

**المرحلة الأولى:** وتتعلق بالإجراءات التي يتم تنفيذها في مسرح الجريمة مثل إغلاق مسرح الجريمة لمنع فقد الأدلة أو تلفها، أو تلوينها، والحفاظ عليه وتأمينه من العبث فيه.

(١) الجريمة المعلوماتية وإجرام الإنترنت، لسامي علي حامد عياد، دار الفكر العربي، ٢٠٠٧م، ص ٤٢.

(٢) مدى توافق أحكام جرائم أنظمة المعلومات في القانون الأردني مع الأحكام العامة للجريمة، رسالة ماجستير، لبهاء فهمي الكبيجي، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط ٢٠١٣م، ص ٩.

(٣) نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي (م/١٧) بتاريخ ١٤٢٨/٣/٨هـ الموافق ٢٠٠٧م/٣/٢٧.

(٤) المادة الأولى من قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية القطري رقم ١٤ لسنة ٢٠١٤م بتاريخ ١٥/٩/٢٠١٤م، ونشر بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢/١٠/٢٠١٤م بالعدد ١٥ ص ٧.

(٥) مقال جمال مرعي التحقق في الجريمة الإلكترونية، ص ٣، منشور على موقع حماة الحق.

(٦) التحقيق في الجريمة الإلكترونية وإثباتها، لعبد الباقي مصطفى، ٢٠١٨م، ص ٢٨٦.

المرحلة الثانية: وهي توثيق حالة مسرح الجريمة وحالة الكمبيوتر، وتحديد هوية جهاز الكمبيوتر الذي عثر عليه في مسرح الجريمة، واسترجاع الوثائق العالقة والملغاة أو التي مُسِحت، ونقل الأدلة التي ضُبِطت، وتقسّم إلى مادية وقولية وفنية<sup>(١)</sup>:

رابعاً: مدى حجيتها في الإثبات:

قبل أن نتناول الحديث عن حكم إثبات الدعاوى والأيمان في باب الجنائيات والأقضية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، لابد من مراجعة أقوال الفقهاء في بيان وسائل الإثبات في الشريعة الإسلامية بصورة مجملة، حيث اختلفوا في ذلك على قولين:

القول الأول: أن وسائل الإثبات محصورة فيما فيه نص شرعي صراحة أو استنباطاً كالشهادة واليمين والإقرار والكتابة، وبه قال جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة<sup>(٢)</sup> واستدلوا على ذلك بما يلي:

١- قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْمَعُوا أَنْ تَكُفُّوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ذَٰلِكُمْ أَفْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَإِنَّهُ فَسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

٢- وقوله ﷺ: «اليمين على المدعى عليه»<sup>(٣)</sup>.

القول الثاني: إن وسائل الإثبات غير محصورة في عدد معين من وسائل الإثبات؛ بل تشمل كل ما يبين الحق ويظهره، وبه قال شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم رحمهما الله. وقد استدلوا على ذلك بحديث النبي ﷺ: «البينة على المدعي»<sup>(٤)</sup>، وجه الدلالة أن البينة هي اسم لكل ما يبين به الحق ويظهره. ولعل المتأمل في القولين السابقين وعن طريق التطبيقات الفقهية لكل منهما يلحظ أن الخلاف بينهما خلاف لفظي؛ ذلك أن الجمهور لا يمنعون الأخذ بأي وسيلة ثبت بها الحق؛ كونها تندرج تحت

(١) الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، للدكتور أحمد سرور، ط٧، عام ١٩٩٣م نادي القضاة المصري، ص ٤٩٦.

(٢) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، لأبي عبد الله محمد بن القيم الجوزية، تحقيق نايف بن أحمد دار عالم الفوائد، ط١-١٤٢٨م ص ٢٩٩.

(٣) صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق محمد زهير، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ، رقم ٤٥٥٢.

(٤) سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى الترمذي، تحقيق بشار معروف، دار العرب الإسلامي، ١٩٩٨م، رقم ١٣٤١.

الوسائل العامة المحصورة في وسائل الإثبات لا أنها وسيلة مستقلة بذاتها، في حين أن أصحاب الرأي الثاني يُعدّونها وسيلة مستقلة بذاتها، وعلى أي حال فإنه يمكن القول: إن وسائل الإثبات ليست تعبدية، ولكنها قابلة للتعليل، وأن العلة فيها إظهار الحق وإثباته بأي وسيلة تظهر الحق وتكشف الواقع، فيصح الاعتماد عليها في الحكم والقضاء<sup>(١)</sup>، في الحقوق المالية لما يترتب على إهمالها وعدم الأخذ بها ضياع لتلك الحقوق<sup>(٢)</sup> خاصة في هذا الزمان الذي تطور فيه العلم، ونتج عنه تطور في وسائل الإثبات بالقرائن والأمارات، كالبصمة الوراثية، والتسجيل الصوتي، والمحركات والدليل الرقمي (وهو الدليل المأخوذ من أجهزة الحاسب الآلي في شكل مجالات ونبضات مغناطيسية كهربائية ممكن تجميعها وتحليلها باستخدام برامج وتطبيقات وتكنولوجية خاصة<sup>(٣)</sup>)، وغيرها من وسائل الإثبات المعاصرة (كالفحوصات المخبرية والشعاعية وتقرير الطبيب الشرعي، وفحص الدم، والإثبات بالشعر والصور الفوتوغرافية وغيرها<sup>(٤)</sup>)، التي تناولها مجمع الفقه الإسلامي الدولي الذي جاء فيه: «إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره العشرين بوهران (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) خلال الفترة من ٢٦ شوال إلى ٢ من ذي القعدة ١٤٣٣ هـ، الموافق ١٣ - ١٨ سبتمبر (أيلول) ٢٠١٢م، بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى أمانة المجمع في موضوع الإثبات بالقرائن والأمارات (المستجدات)، وبعد استماعه إلى المناقشات التي دارت حوله، قرر ما يأتي: أولاً: تعريف القرينة: أمر ظاهر يُستفاد منه في معرفة أمر مجهول.

ثانياً: أنواع القرائن: إن للقرينة مفهوماً واسعاً يستوعب أنواعاً متعددة باعتبارات مختلفة، وقد استُجِدَّت قرائن كثيرة تبعاً لتطور الحياة العلمية كالبصمة بأنواعها المختلفة، والتصوير، والتسجيل الصوتي، والتوقيع الإلكتروني، والرسائل الإلكترونية ونحوها.

ثالثاً: العمل بالقرائن: الأصل ألا يُقضى إلا بحجة شرعية تبين الحق من إقرار، أو شهادة، أو يمين، فإن لم يوجد شيء من ذلك جاز العمل بالقرائن القطعية؛ نصية كانت أو قضائية، وعلى ذلك:

(١) الجريمة الإلكترونية وسبل مواجهتها في الشريعة الإسلامية، والأنظمة الدولية، للدكتور إبراهيم رمضان عطايا، طبعة ٢٠١٥، ص ٣٧٩.

(٢) الإثبات بالبيانات المعاصرة، لهاني عبد الله جبير، مقال منشور عبر الإنترنت بتاريخ ٨/١١/٢٠٠٧م.

(٣) الإثبات بالبيانات المعاصرة، لهاني عبد الله جبير، مقال منشور عبر الإنترنت بتاريخ ٨/١١/٢٠٠٧م.

(٤) انظر: أحكام القرائن المعاصرة في الشريعة والقانون، للدكتورة هناء محمد أحمد، جامعة بغداد كلية العلوم الإسلامية، بحث منشور في مجلة الأستاذ، العدد ٢٢٠، المجلد الثاني لعام ٢٠١٧م، ص ٤٥٨، حجية المستخرجات الصوتية والمرئية في الإثبات الجزائي، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، لنوف حسين العجارمة، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، عام ٢٠١٩م، ص ٢٣ وما بعدها.



١- يجوز الاعتماد على القرائن القطعية المستجدة في إثبات الحقوق المالية والجرائم المختلفة ما عدا الحدود والقصاص.

٢- يجوز الاعتماد على القرائن في إثبات العقود ما لم يرد عليها ما يبطلها.

٣- يستأنس بالقرائن غير القطعية لإثبات الحقوق ونحوها؛ إذا وجدت دلائل أخرى يطمئن إليها القضاء.

رابعاً: البصمة الوراثية: البصمة الوراثية من الناحية العلمية وسيلة لا تكاد تخطئ في التحقق من الوالدية البيولوجية، والتحقق من الشخصية ولا سيما في مجال الطب الشرعي، وهي ترقى إلى مستوى القرائن القوية التي يأخذ بها أكثر الفقهاء في غير قضايا الحدود الشرعية، وتمثل تطوراً عصرياً ضخماً في مجال القيافة الذي تعدد به جمهرة المذاهب الفقهية في إثبات النسب المتنازع فيه، على أن تؤخذ هذه القرينة من عدة مختبرات.

ويمكن الاستئناس بالبصمة الوراثية في مجال إثبات النسب، فيما يؤخذ فيه بالقافة من باب أولى، في الحالات التالية:

١- حالات التنازع على مجهول النسب بمختلف صور التنازع التي ذكرها الفقهاء.

٢- حالات الاشتباه في المواليد في المستشفيات ومراكز رعاية المواليد والأطفال ونحوها، وكذا الاشتباه في أطفال الأنابيب.

٣- حالات ضياع الأطفال واختلاطهم بسبب الحوادث والكوارث وتعذر معرفة أهليهم، وكذا عند وجود جثث لم يتمكن من معرفة هويتها بسبب الحروب أو غيرها.

خامساً: لا يجوز الاعتماد على البصمة الوراثية في نفي النسب، ولا تقدم على اللعان.

من خلال ما سبق يتضح للباحث أن وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة يمكن أن يؤخذ بها كقرينة قوية إذا انتفت شبهات التزوير والتضليل وفق ما يقرره أهل الاختصاص في إثبات الجرائم؛ لأن أي وسيلة تثبت الحق وتظهره فهي وسيلة معتبرة شرعاً في إثبات الحقوق فيما عدا الحدود والقصاص؛ لأن الشرع جعل الأصل فيها أنها تدرأ بالشبهات؛ وهذه الوسائل الحديثة لا تخلو من شبهة.

خامساً: موقف التشريعات الوضعية منها:

نظراً لخطورة الجرائم الإلكترونية وانتشارها وتجاوزها للحدود وعبورها للقارات وتهديدها لأمن الدول والأفراد على حدٍ سواء؛ فقد حرصت الدول والأنظمة على وضع التشريعات والقوانين التي تضبط استعمال وسائل التواصل الاجتماعي وتحد من ظاهرة انتشار الجريمة الإلكترونية في المجتمع،

وترتب عقوبات رادعة لكل من تسول له نفسه استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للإضرار في حقوق الآخرين ومن هنا فقد صدرت عدة تشريعات وقوانين في معظم الدول للحد من ظاهرة انتشار الجرائم الإلكترونية، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر فقد صدر في المملكة الأردنية الهاشمية قانون يسمى قانون الجرائم الإلكترونية، كما صدر نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي، وأيضاً قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية القطري.

### المبحث الرابع : وقوع البيعة في باب الإمامة والولاية العامة عبر وسائل الاجتماعي

البيعة الشرعية لولي الأمر المسلم لها أهميتها العظمى في ديننا، وهي العهد على السمع والطاعة في غير معصية، وهي من الأمور الواجبة على المسلم، ومتعينة في عنقه، فبها تنتظم مصالح العباد والبلاد، ويحصل الأمن والاستقرار والاجتماع بين أفراد المجتمع، فعن عبادة بن الصّامِتِ رضي الله عنه قال: «دعانا رسولُ الله ﷺ، فبايعناه، فكان فيما أخذ علينا: أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعُسْرنا ويُسرنا وأثرة علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله» قال: (إلا أن تروا كفراً بواحا عندكم من الله فيه برهان)<sup>(١)</sup>.

ولهذا كان تنصيب الإمام فريضة في الإسلام لما يترتب عليه من المصالح العظيمة، فإن الناس لا يصلحون بدون إمام يقودهم وينظر في مصالحهم ويدفع المضار عنهم، كما قال الشاعر:

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم      ولا سراة إذا جهالهم سادوا

ولهذا لما توفي الرسول ﷺ بادر الصحابة بتنصيب إمام لهم قبل أن ينشغلوا بدفن الرسول ﷺ لعلمهم بضرورة هذا الأمر وأنه لا يصلح وقت ولو يسيراً إلا وقد تنصب الإمام للمسلمين<sup>(٢)</sup>.

ومما يؤكد أهمية البيعة الشرعية تحريم خلعها ونقضها، لقول النبي ﷺ: (من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية)<sup>(٣)</sup>.

وبالرجوع إلى صور البيعة التي تمت في عهد الرسول ﷺ نجد أن البيعة كانت تتم بالمصافحة بالأيدي والتلفظ بها كما حصل في بيعة الرضوان عندما بايع الصحابة الرسول ﷺ وكان الصحابي أبو سنان الأسدي أول من بايع النبي ﷺ قائلاً: «ابسط يدك أبايعك»، فبايعه على نفسه في سبيل الله تعالى<sup>(٤)</sup>، وسار الناس

(١) صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد، دار إحياء التراث، بيروت حديث رقم ١٧٠٩.

(٢) مسائل مهمة حول البيعة الشرعية، مقال منشور بتاريخ لعمر بن عبد الرحمن العمر، ١/يناير/٢٠١٧.

(٣) صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج النيسابوري، رقم الحديث، ١٨٥١.

(٤) الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، لعبد الرحمن السهلي، تحقيق عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الحديثية، ١٩٩٠م، ج ٢، ص ٢٢٩.

بعده يُبايعون النبي على بيعته، وقد تكون البيعة بالكلام فقط، كما هي الحال في مبايعة النساء للنبي ﷺ قالت عائشة - رضی الله عنها - كما في صحيح البخاري: «وما مست يد رسول الله ﷺ يد امرأة إلا امرأة يملكها»<sup>(١)</sup>.

وقد تكون بالكتابة كمبايعة النجاشي للنبي ﷺ حيث كتب إليه إلى رسول الله ﷺ: بسم الله الرحمن الرحيم، إلى محمد رسول الله من النجاشي سلام عليك يا نبي الله من الله ورحمة الله وبركاته، فقد بلغني كتابك يا رسول الله، فيما ذكرت من أمر عيسى فورب السماء والأرض إن عيسى ما يزيد على ما ذكرت، وقد عرفنا ما بعثت به إلينا، فأشهد أنك رسول الله صادقاً مصداً، وقد بايعتك وبايعت ابن عمك، وأسلمت على يديه لله رب العالمين<sup>(٢)</sup>.

وقبل أن نبين الحكم الشرعي لانعقاد البيعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي لابد من الإجابة على السؤال التالي: هل البيعة يطالب بها جميع الرعية أم يكفي مبايعة الإمام من قبل أهل الحل والعقد؟

قال النووي رحمه الله في شرح صحيح مسلم: «أما البيعة: فقد اتفق العلماء على أنه لا يشترط لصحتها مبايعة كل الناس، ولا كل أهل الحل والعقد، وإنما يشترط مبايعة من تيسر إجماعهم من العلماء والرؤساء ووجوه الناس... ولا يجب على كل واحد أن يأتي إلى الأمام فيضع يده في يده ويبايعه، وإنما يلزمه الانقياد له، وألا يظهر خلافاً، ولا يشق العصا»<sup>(٣)</sup>.

وجاء في فتح الباري: «يكفي في بيعة الإمام أن يقع من أهل الحل والعقد ولا يجب الاستيعاب، ولا يلزم كل أحد أن يحضر عنده ويضع يده في يده، بل يكفي التزام طاعته والانقياد له بأن لا يخالفه ولا يشق العصا عليه»<sup>(٤)</sup>.

يتضح مما سبق أنه لا يلزم الجميع الحضور لمبايعة الإمام بل يكفي من وجد من أهل الحل والعقد وأن الواجب على جميع الرعية الإقرار ببيعة ولي الأمر واعتقادها، والسمع والطاعة له بالمعروف: قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]. وقال النبي ﷺ: «على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة»<sup>(٥)</sup>.

(١) صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج النيسابوري، رقم الحديث، ١٨٦٦.

(٢) الرحيق المختوم، لصفي الرحمن المباركفوري، وزارة الأوقاف قطر، ٢٠٠٣م، ٣٢٤.

(٣) المنهاج شرح صحيح مسلم، لأبي زكريا محي الدين النووي، دار التراث العربي، بيروت، ط ٢، ج ١٢، ص ٧٧.

(٤) فتح الباري شرح البخاري، لأحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق محمد فؤاد، المطبعة السلفية، القاهرة ج ٧، ص ٣٧٨.

(٥) متفق عليه.

وبناء على ما سبق فإن البيعة تنعقد للإمام وصاحب الولاية العامة عبر وسائل التواصل الاجتماعي لأنه لا يشترط الحضور شخصياً من قبل جميع الرعية، كما قرر العلماء ذلك، بل يكفي من حضر من أهل الحل والعقد، ولذا فإنها تصح بالتعبير عنها قولاً أو كتابة، أو إقراراً بالسمع والطاعة بالمعروف لولي الأمر، أو سكوتاً بالرضا والانقياد له وعدم الخروج عن طاعته.



## الفصل الثالث

### الأحكام الشرعية المتعلقة بوسائل التواصل الاجتماعي من حيث نقل المعلومات الكاذبة والمنكرات وأهم ضوابط استخدامها

وفيها المباحث التالية:

#### المبحث الأول: حكم نقل المعلومات الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي

لقد حرصت الشريعة الإسلامية على بناء المجتمع الإسلامي بناءً صحيحاً متماسكاً؛ فأوجبت على أفراد الصدق في القول، وحذرت من إلقاء الكلام على عواهنه دون علم وثبت، فقال تعالى: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٥]، وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع»<sup>(١)</sup>.

كما أوجب ديننا علينا التثبت من الأخبار قبل نقلها أو الترويج لها حتى نستبين الحق، ونقف على حقيقة الأمر وهذا ما أمرنا به ربنا فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦].

قال ابن كثير رحمه الله في تفسير هذه الآية: «يأمر تعالى بالتثبت من خبر الفاسق؛ ليحتاط له؛ لئلا يحكم بقوله فيكون في نفس الأمر كاذباً أو مخطئاً، وقد نهى الله عن اتباع سبيل المفسدين»<sup>(٢)</sup>.

كما أمرنا ربنا عز وجل بعدم إشاعة الأخبار أو نقلها قبل التثبت منها وردها إلى أهلها أو أصحاب الاختصاص ممن يعرف صدقها من كذبها، قال تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَّعَوْا بِهِ ءُورًا وَرَدُّهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٨٣].

يقول الشيخ عبد الرحمن السعدي في تفسيره «تيسير الكريم الرحمن»<sup>(٣)</sup>: «هذا تأديب من الله لعباده عن فعلهم هذا غير اللائق، وأنه ينبغي لهم إذا جاءهم أمرٌ من الأمور المهمة والمصالح العامة ممّا يتعلق

(١) صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج النيسابوري، رقم الحديث، ٤٤٨٢.

(٢) البداية والنهاية، لإسماعيل بن عمر بن كثير، دار إحياء الكتب العربية، ج ٤، ص ٢٠٨.

(٣) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام الرحمن، لعبد الرحمن بن ناصر السعدي، ص ١٩٠.

بالأمن وسرور المؤمنين، أو الخوف الذي فيه مصيبة عليهم أن يتثبتوا، ولا يستعجلوا بإشاعة ذلك الخبر، بل يردونه إلى رسول الله ﷺ وإلى أولي الأمر منهم، أهل الرأي والعلم، والنصح والعقل والرزانة، الذين يعرفون الأمور، ويعرفون المصالح وضدها».

ولذا حرم ربنا عز وجل ترويج الشائعات ونشرها والأقاويل الكاذبة لما لها من دور خطير في زعزعة أمن الناس واستقرارهم؛ فهي تثير القلاقل والفتن، التي تفرق بين المسلمين، وتوقد نار الشحناء والبغضاء بينهم، وتعمل على نشر الأكاذيب والترويج للباطل؛ فتقلب الأمور، وتبدل الأحوال، والسبب أن الناس ينقلون الكلام دون تثبُّت من صحته، ويظنون أن هذا الأمر هين، ولكنه عند الله عظيم ﴿وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٥].

فالواجب على المسلم إذن أن يحفظ لسانه من الكلام الذي لا فائدة فيه، فمن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت وليحذر من نقل الإشاعات بكافة أنواعها وأشكالها المنتشرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، سواء كانت تتعلق بالأفراد أو تتعلق بالأمة، ويحرم على من وصلته مثل هذه الرسائل والإشاعات إعادة إرسالها، بل الواجب عليه ردها إلى مصادرها الأصلية والجهات المختصة التي تعرف صدقها من كذبها.

وهذا ما أكدته دائرة الإفتاء الأردنية في الفتوى رقم (٣٠٧٨) تاريخ ٢٤/٥/٢٠١٥ إجابة على سؤال: ما حكم نشر الإشاعات عبر وسائل الاتصال الحديثة (الوتساب، الفيسبوك، وغيرها)؟  
الجواب الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله:

مواقع التواصل الاجتماعي المتنوعة نوافذ مفتوحة بين البشر، أذابت كثيراً من الفروقات بينهم، وهدمت كثيراً من الحواجز، وهذا في جانب من جوانبه منسجم مع الفطرة الإنسانية، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ [الحجرات: ١٣].

ومن جانب آخر؛ فقد يُساء استخدام هذه المواقع الاجتماعية، بحيث تصير سبباً في الفساد، والإشاعات المغرضة، واغتيال الشخصيات، والطعن في الأعراض، والوقوع في الآثام.

وكذلك إشاعة الفحش والكذب على هذه المواقع، فهو أمر محرم شرعاً، ترفضه العقول السليمة والفطر المستقيمة، قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [النور: ١٩]، وهذا الوعيد لمن أحب أن تشيع الفاحشة بين المسلمين فكيف بمن يعمل على نشر الشائعات؟

ونشر الشائعات التي يبثها من لا يهتم بأمر المجتمع وأمنه لا يجوز، بل إن القرآن وضح لنا أن إذاعة الشائعات هو دأب المنافقين، وبين لنا واجبنا عند تلقيها، وعلمنا كيفية التعامل معها، وحذرنا من اتباع خطوات الشيطان، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدْعَاؤُهُ بِهِمْ وَلَوْ رَدُّهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أَوْلِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٨٣].

وكذلك فإن نشر الإشاعات الكاذبة من جملة الكذب، وهو محرم شرعاً، بل كبيرة من الكبائر، وقد قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]، والرد على من يسب ويكذب يجب أن يكون بالحكمة والموعظة الحسنة.

فعلى المسلم - أيًا كان موقعه - أن يتثبت ويتبين، فالمسلم كيس فطن، وقد روى أبو داود في سننه عن النبي ﷺ أنه قال: «كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع». والله تعالى أعلم.

وهذا ما أكدته أيضاً دار الإفتاء المصرية في إجابتها على سؤال: انتشر في السنوات الأخيرة ترويج الشائعات فما حكمها وما الإجراءات التي وضعتها الشريعة الإسلامية للتصدي لمثل هذه الشائعات؟ وجاء في إجابته الدار، لقد قام الإسلام في سبيل التصدي لنشر الشائعات بتجفيف منابعها؛ حيث أُلزم الشرع أتباعه بالتثبت من الأخبار قبل بناء الأحكام عليها؛ فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَيَّ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦]، وهذا هو الأساس العام للتصدي للشائعات فأولى خطوات السلوك القويم إذا راجت شائعة ما خطيرة: حسن الظن بالغير الذي تتعلق به هذه الشائعة.

وثانيها: التحقق ومطالبة مروجي الشائعة بأدلتهم عليها والسؤال عمّن شهدها.

وثالثها: عدم تلقي الشائعة بالألسن وتناقلها.

ورابعها: عدم الخوض فيما لا علم للإنسان به ولم يقد عليه دليل صحيح.

وخامسها: عدم التهاون والتساهل في أمر الشائعة، بل اعتبارها أمراً عظيماً؛ لما فيها من الوقوع في أعراض الناس وإثارة الفتن والإرجاف في الأرض.

وسادسها: تنزيه السمع عن مجرد الاستماع إلى ما يسيء إلى الغير، واستنكار التلفظ به؛ كما أرشدنا المولى تبارك وتعالى بقوله: ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦].

يقول شيخ الأزهر الراحل فضيلة الأستاذ الدكتور محمد سيد طنطاوي في «التفسير الوسيط»<sup>(١)</sup> عند تفسير هذه الآية الكريمة: «وهكذا يؤدب الله تعالى عباده المؤمنين بالأدب السامي؛ حيث يأمرهم في مثل هذه الأحوال أن ينزهوا أسماعهم عن مجرد الاستماع إلى ما يسيء إلى المؤمنين، وأن يتحرجوا من مجرد النطق بمثل حديث الإفك، وأن يستنكروا ذلك على من يتلفظ به».

المبحث الثاني: حكم نقل المنكرات عبر وسائل التواصل الاجتماعي  
وفيه المطالب التالية:

المطلب الأول: نقل المنكرات بهدف إشاعتها ونشرها:

لقد تقرر في المبحث السابق حرمة نقل المعلومات والإشاعات الكاذبة لما لها من خطر عظيم على الفرد والمجتمع، ومما لا شك فيه أن نقل المنكرات بهدف إشاعتها ونشرها أشد حرمة وأعظم خطراً، خاصة عبر وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة، وذلك لسرعة انتشارها وإطلاع معظم الناس عليها، وهذا ما حذرنا منه ربنا بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النور: ١٩].

وجه الدلالة من الآية الكريمة: لما حذر الله المؤمنين من العود إلى مثل ما خاضوا به من الإفك على جميع أزمنة المستقبل أعقب تحذيرهم بالوعيد على ما عسى أن يصدر منهم في المستقبل بالوعيد على محبة شيوع الفاحشة في المؤمنين، وجعل الوعيد على المحبة لشيوع الفاحشة في المؤمنين تنبيهاً على أن محبة ذلك تستحق العقوبة؛ لأن محبة ذلك دالة على خبث النية نحو المؤمنين، ومن شأن تلك الطوية ألا يلبث صاحبها إلا يسيراً حتى يصدر عنه ما هو محب له، أو يسر بصدور ذلك من غيره، فالمحبة هنا كناية عن التهيؤ لإبراز ما يحب وقوعه.

ومن أدب هذه الآية أن شأن المؤمن أن لا يحب لإخوانه المؤمنين إلا ما يحب لنفسه، فكما أنه لا يحب أن يشيع عن نفسه خبر سوء، كذلك عليه أن لا يحب إشاعة السوء عن إخوانه المؤمنين. فإذا انتشر بين الأمة الحديث بوقوع شيء من الفواحش تذكرتها الخواطر وخف وقع خبرها على الأسماع، فذب بذلك إلى النفوس التهاون بوقوعها وخفة وقعها على الأسماع، فلا تلبث النفوس الخبيثة أن تقدم على اقترافها، وبمقدار تكرر وقوعها وتكرر الحديث عنها تصير متداولة هذا إلى ما في إشاعة الفاحشة من لحاق الأذى والضرر بالناس ضرراً متفاوت المقدار على تفاوت الأخبار في الصدق والكذب، ولهذا ذيل هذا الأدب الجليل بقوله: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النور: ١٩]. أي يعلم ما في ذلك من المفسد فيعظكم

(١) التفسير الوسيط للقرآن الكريم، لمحمد سيد طنطاوي، القاهرة، ط ١، ج ١٠، ص ٩٨.



لتجتنبوا، وأنتم لا تعلمون فتحسبون التحدث بذلك لا يترتب عليه ضرر. وهذا كقوله: ﴿وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٥] (١).

وهذا ما حذر منه النبي ﷺ: «إذا عملت الخطيئة في الأرض كان من شهدها فكرها وأنكرها كمن غاب عنها، ومن غاب عنها فرضيها كان كمن شهدها» (٢) وجه الدلالة من هذا الحديث الشريف: أنه إذا وقعت الفاحشة أو المعصية في مكان معين كان من رآها فأنكرها أو كرهها وقال: اللهم إن هذا منكر لا أرضاه، وغض بصره عنها ولم ينشرها، من فعل هذا كان حقيقة كمن غاب عنها، ولكن في المقابل من غاب عن الفاحشة ولكنها وصلت إلى سمعه وبصره فرضي بها وأعجبه أمرها ونقلها ونشرها فرحاً وسروراً بها، كان حقيقة كمن شهدها ابتداء.

والمسلم مطالب بالستر وعدم نقل الفاحشة والمنكر وقد قال عليه الصلاة والسلام: «من ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة» (٣) فالأصل في المسلم الستر وعدم الجهر بالمعصية ومن باب أولى عدم نشرها، وأنه إذا رأى منكرًا ستره وأخفاه وأماته، ولا ينشره ولا ينقله إلى غيره.

ثم إن نقل الفاحشة ونشرها بين الناس يعد ضرباً من ضروب الإفساد في الأرض: ﴿وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ [الفصل: ٧٧]. ونشر المنكرات والفواحش عبر وسائل التواصل الاجتماعي من الفساد في الأرض الذي نهينا عنه في هذه الآية لأن الله لا يحب الفساد في الأرض.

ثم إن الله عز وجل توعد من حضر المنكر ولم ينكره بالعذاب في نار جهنم فقال تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِمْ إِنَّكُمْ إِذَا مَثَلْتُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٤٠].

وهذا ما أكدته دائرة الإفتاء المصرية في جوابها حول نشر خصوصيات الناس على السوشيال ميديا، وهل هذا حلال أم حرام، فأجابت: أن احترام خصوصيات الآخرين واجب شرعي وأخلاقي، ومن مظاهر احترام خصوصية الآخرين: عدم نشر المقاطع المصورة أو المسموعة عن تفاصيل حياتهم وما يصنعونه - سواء كان هذا الصنيع مباحاً أو لا -، فالشرع الشريف نهى عن نشر ما يُعيب به المرء وإشاعته؛ لأن فيه تتبُّعاً للعورات، قال النبي ﷺ: «يا معشر من آمن بلسانه ولم يدخل الإيمان قلبه، لا تغتابوا المسلمين، ولا

(١) موقع إسلام ويب رقم الفتوى ٦٤٤٠٣ تاريخ ٥/٧/٢٠٠٥م، التحرير والتنوير الدار التونسية، لمحمد الطاهر عاشور، ١٩٨٤م، ج ١٨، ص ١٨٥.

(٢) سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث، تحقيق محمد عبد الحميد، المكتبة المصرية- رقم الحديث ٤٣٤٥

(٣) صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج النيسابوري، رقم ال حديث ٢٥٨٠.

تتبعوا عوراتهم، فإنه من اتبع عوراتهم يتبع الله عورته، ومن يتبع الله عورته يفضحه في بيته»<sup>(١)</sup> وأن منهج الإسلام في ذلك هو الستر والاستتار، كما جاء بذلك الخبر عن رسول الله ﷺ: «من ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة»<sup>(٢)</sup> وأشارت إلى أن الشرع الشريف إذ حث على احترام خصوصيات الآخرين وعدم التدخل في شؤونهم؛ فإنه في نفس الوقت نهى عن إشاعة الفاحشة في المجتمع، وجعلها جريمة تستوجب العقاب فقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [النور: ١٩].

### المطلب الثاني: نقل المنكرات بهدف إنكارها:

لقد تقرر في المبحث السابق أنه يحرم نقل المنكرات عبر وسائل التواصل الاجتماعي بهدف نشرها وأشاعتها، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل يجوز نقل المنكرات عبر وسائل التواصل الاجتماعي بهدف إنكارها والتحذير منها؟

مما لا شك فيه أن نشر المنكرات عبر وسائل التواصل الاجتماعي محرم شرعاً لما سبق من أدلة شرعية ولو كان الهدف من نشرها الإنكار على أهلها؛ لأن الله عز وجل لم يجعل المعصية طريقاً للطاعة وليس هذا من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما أنه ليس من باب التعاون على البر والتقوى، كما يظن من ينشر هذه المنكرات، وإنما هي والعياذ بالله من تلبس إبليس عليه؛ لأنها في الحقيقة إشاعة للفاحشة في المجتمع وترويج للمنكر، ولذا توعد الله عز وجل من يسعى لنشر المعاصي وإفشاء أخبارها في المجتمع بالعذاب الأليم في الدنيا والآخرة حتى يبقى المجتمع نظيفاً مصاناً عن الفواحش والمنكرات: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النور: ١٩] جاء في تفسير هذه الآية الكريمة: «أن من حدث ما أبصرته عيناه وسمعه أذناه، فهو من الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا»<sup>(٣)</sup>، ومن سمع الفاحشة فأفشاها فهو فيها كالذي أبدها<sup>(٤)</sup>.

فمن ظن أن من طرق إنكار المنكر نشر المقاطع التي تُصوّر فيها بعض المنكرات أو بعض الحوادث التي تخل بالأمن بشكل عارض، ويظن أنه بهذا العمل قد أحسن، وهو في الحقيقة قد أساء وظلم وذلك للأسباب التالية:

(١) سنن الترمذي، للترمذي، حديث رقم ٢٠٣٢.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) تفسير القرآن العظيم، لابن أبي حاتم، دار ابن الجوزي، ط ١، ١٤٣٩م، ج ١٥، ص ١٠٢.

(٤) خطر نشر المنكرات بقصد التحذير منها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، لعبد الرحمن محمد السند، ط ١، ٢٠١٩م، ص ٥٣.

١- أن من مقاصد الشريعة الإسلامية الستر فمن وقع في شيء من المنكرات فالواجب عليه أن يستر على نفسه، ولا يخبر بها أحداً<sup>(١)</sup>؛ لقول رسول الله ﷺ: «... أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ آنَ لَكُمْ أَنْ تَنْتَهَوْا عَنْ حُدُودِ اللَّهِ، مِنْ أَصَابِ مِنْ هَذِهِ الْقَادُورَاتِ شَيْئًا فَلَيْسَتْ بِسِتْرِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ مِنْ يُبْدِي لَنَا صَفْحَتَهُ نَقِمَ عَلَيْهِ كِتَابَ اللَّهِ»<sup>(٢)</sup>.

٢- لقد دعانا الشارع الحكيم إلى التجاوز عن العورات والستر على أصحاب المعاصي والسيئات، وجعل ذلك من الأخلاقيات الطيبة التي ينبغي أن يتحلى بها المسلم، فالله تعالى لا يحب أن يجاهر الإنسان بكلام السوء ولا بإشاعة السوء، قال تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوِّءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾ \* إن تُبْدُوا خَيْرًا أَوْ تُخْفُوهُ أَوْ تَعْفُوا عَنْ سُوءٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا قَدِيرًا ﴿ [النساء: ١٤٨، ١٤٩]. وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ، وَلَا تَحَسَّسُوا، وَلَا تَجَسَّسُوا، وَلَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا»<sup>(٣)</sup>. فستر الذنوب والمعاصي ليس خاصاً بمن وقع فيها، بل بمن شاهدها، فهو مأمور بسترها وعدم إشاعتها في المجتمع؛ لما في ذلك من إفساد عظيم؛ ولذا لا تذكر الشر فيندثر واذكر الخير فينتشر.

٣- أن تعرض المرء للمنكرات المخفية عنه بلاء وشر عظيم، فإنه لا يسلم قلبه من شر فتنة شبيهة تعرض له في دينه، أو شهوة تفسد عليه قلبه وهما رأس ماله في الدنيا قال شيخ الإسلام رحمه الله: «وقد تحصل للعبد لفتنة بنظر منهي عنه، وهو يظن أنه نظر عبر»<sup>(٤)</sup>.

٤- ثم إن التكتم على المنكرات، وعدم إظهارها، فيه صيانة للمجتمع أن يعتاد رؤيتها، أو يتأثر بها؛ لأن إشاعة الجريمة في المجتمع دافع إلى استمرائها، واستسهال الوقوع فيها، ومحرض إلى النظر بنظرة سوء، ولربما وقع المنكر في مكان ما، فساهمت هذه المواقع في انتشاره، وتناقله الصغار والكبار، فيجعل النفرة منه أقل واستسهاله أقرب، فإن كثرة المساس تفقد الإحساس، والعين أعظم الجوارح أفة على القلب، وهي تفعل في القلب مثلما يفعل السهم بالصيد، فإن لم تقتله جرحته<sup>(٥)</sup> ولذا أوصى النبي ﷺ علياً رضي الله عنه بقوله: «يا علي لا تتبع النظرة النظرة، فإن لك الأولى وليست لك الآخرة»<sup>(٦)</sup>.

(١) مقال خطر نشر المنكرات بقصد التحذير منها عبر مواقع التواصل بقلم: د. عصام عبد ربه، منشور عبر مواقع التواصل الاجتماعي.  
(٢) شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، لحمد بن عبد الباقي، تحقيق: طه سعد، مكتبة الثقافة الدينية، ط ١، ٢٠٠٣م، ج ٤، ص ٢٣٥.

(٣) صحيح البخاري - لمحمد ابن إسماعيل بن علي البخاري، رقم الحديث: ٦٠٦٤.

(٤) مجموع الفتاوى، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية، تحقيق عبد الرحمن بن حمد، مجمع الملك فهد، ٢٠٠٥م، ج ١٥، ص ٣٤٤.

(٥) خطر نشر المنكرات بقصد التحذير منها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، لعبد الرحمن محمد السند، ص ٥٦.

(٦) سنن الترمذي، للترمذي، حديث رقم ٢٧٧٧.

٥- أن نشر المنكرات عبر مواقع التواصل الاجتماعي بقصد التحذير منها مخالف لمقاصد الشريعة التي من أعظمها: تحقيق مصالح العباد، ودرء كل مفسدة تضرُّ بهم، ومن المصالح التي شهد لها الشرع: اعتبار مآلات التصرفات والحكم على الفعل بالنظر إلى نتائجه التي تنتهي إليه.

وقد شرع الله الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للحفاظ على الضروريات الخمس: الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال. ومن ذلك نشر الفضيلة في المجتمع، وتكثيرها، ووأد الرذيلة وعدم إظهارها ليسلم المجتمع من شرها.

إذا تقرر ما سبق فهذا لا يعني بحال أن نترك باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فهذا علم له قواعده وأساليبه المقررة شرعاً، وإنما يجب إنكار هذه المنكرات المنتشرة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بالتحذير منها وبيان حرمتها وتحصين الشباب من مخاطرها، دون أن نعيد نشرها لأن هذا من الإفساد باسم الإصلاح والواجب الإنكار بالكلام، بأن نقول: حصل كذا وكذا، أو ما بال أقوام يفعلون كذا وكذا مع بيان الحكم الشرعي فيما صدر من قول أو فعل دون إعادة نشره مرة أخرى أما أن تُنقل الفواحش وتُروج الصور والمنكرات فهذا ترويجٌ لمشاهد الإثم والفجور وهذا منكر لا يقره عقل ولا دين.

### المبحث الثالث: أهم الضوابط الشرعية في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي

لقد تقرر سابقاً أن وسائل التواصل الاجتماعي وسيلة يمكن استخدامها بالخير، كما يمكن استخدامها في الشر، وعليه فإن التعامل مع شبكات التواصل الاجتماعي يجب أن ينضبط بضوابط الشرع الحنيف التي تضبط تعامل المسلم مع هذا الفضاء الرحب الذي دخل كل بيت من البيوت في مختلف أنحاء العالم، وعكف عليها الناس لساعات طويلة حتى أصبحت شغلهم الشاغل، فما الآداب والضوابط التي يجب على من يرتاد هذه المواقع التحلي بها لئتم استثمارها في مجالات الخير والصالح وتماسك الأسرة والأمة والحفاظ على أمنها واستقرارها التي أذكر منها<sup>(١)</sup>:

١- النيّة الحسنة التي تنشر الخير، وتحقق المصلحة، لا التشويش عليه، وضياع الأوقات، قال تعالى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٤].

(١) مقال شبكات التواصل الاجتماعي ضوابط وحدود، للدكتور محمد ويلالي، مقال نشر بتاريخ ٢٦/٦/٢٠١٨م، آداب وضوابط استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، للدكتور سعد الله المحمدي، مقال نشر بتاريخ ١٦/ مايو/ ٢٠١٧م.

٢- الشعور بأمانة الكلمة واستحضار مراقبة الله تعالى في السر والعلن عند النشر، والتغريد، لأن الكتابة مسؤولية وأمانة، يقول الرسول ﷺ: «إِنَّ الْعَبْدَ لِيَتَكَلَّمَ بِالْكَلِمَةِ مِنْ رِضْوَانِ اللَّهِ لَا يُلْقِي لَهَا بِالْأَلْفِ يَرْفَعُهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَاتٍ، وَإِنَّ الْعَبْدَ لِيَتَكَلَّمَ بِالْكَلِمَةِ مِنْ سَخَطِ اللَّهِ لَا يُلْقِي لَهَا بِالْأَلْفِ يَهْوِي بِهَا فِي جَهَنَّمَ»<sup>(١)</sup>:

وما من كاتب إلا سيفنى      ويبقى الدهر ما كتبت يداه  
فلا تكتب بخطك غير شيء      يسرك يوم القيامة أن تراه

٣- ألا تشغله هذه المواقع عما هو أهم؛ كالعبادات، ورعاية الأبناء، وطاعة الأبوين، وطلب العلم النافع، وصلة الأرحام، وغيرها.

ترى رؤوس القوم دوماً مطرقة      على الجهاز والعيون مُحَدِّقة

٤- التثبت من نقل الأخبار بقراءتها أولاً، والتأكد من صحتها، وصحة نسبتها لقائلها؛ حتى لا نُروِّج للأكاذيب، ولا ننشر الأراجيف والشائعات قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦].

وإن إرسال الرسائل من غير تثبت مظنة للكذب والزور، ولو من غير قصد، وبخاصة حينما تصدر الرسالة ممن يثق الناس به، فيعتقدون صحتها من غير سؤال عن حقيقة محتواها؛ قال النبي ﷺ: «كفى بالمرء كذباً أن يُحدِّث بكلِّ ما سمِع»<sup>(٢)</sup>.

٥- عدم نشر الصور الشخصية، وصور أفراد الأسرة؛ وخاصة النساء والبنات ممّا قد يفضح الأسرار، ويهتك الأستار، حين تتسرّب الصور من الصغار، تظهر الزوجات مُتبرّجات بزينة، كما قد يقوم البعض بنشر صور الحفلات والأعراس، وفيها من العفيفات وكم أدى هذا التصرف البئس إلى حالات من الخصومة، ترتقي أحياناً إلى حالات من المشاجرة والمعاركة بين الأصدقاء أو الجيران، وإلى صور من الطلاق بين الأزواج.

٦- ترشيد الوقت وعدم الإدمان، والحذر من الانغماس وراء تتبّع الصفحات فينتقل من صفحة إلى أخرى، فيقضي الساعات الطوال خلف شاشة الهاتف، وقد ينام وهاتفه بين يديه، ويستيقظ وهو بين يديه. فإن لربك عليك حقاً ولزوجك عليك حقاً فأعط كل ذي حق حقه.

(١) صحيح البخاري - لمحمد ابن إسماعيل بن علي البخاري، رقم ال حديث: ٦٤٧٨.

(٢) سبق تخريجه.

٧- عدم الإساءة أو السخرية بالآخرين والتناوب بالألقاب ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِاللُّقَبِ بِيُسُ أَلْسَمِ الْفُسُوقِ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الحجرات: ١١].

٨- مراعاة الآثار الصحية للاستخدام المفرط لمواقع التواصل الاجتماعي، حيث خلصت الدراسات في هذا الشأن إلى أن الاستخدام المفرط لمواقع التواصل الاجتماعي، قد يضع الشخص تحت ضغط وتوتر زائدين، ليصبح بذلك أكثر عرضة للإصابة بنوبات الاكتئاب والقلق.

٩- عدم الخضوع في القول وخاصة عند التواصل مع الجنس الآخر إذا اقتضته مصلحة شرعية كطلب علم أو فتوى شرعية أو استشارة معينه وفق الضوابط الشرعية ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ [الأحزاب: ٣٢].

١٠- الحذر من الرياء الذي يفسد العبادات والأعمال الصالحة، حيث تُنشر كثير من الأعمال الصالحة التي قد يقوم بها الإنسان عبر وسائل التواصل الاجتماعي فيدخل عليه الشيطان من هذا الباب ليفسد عليه طاعته وعبادته فيجعل هدفه حصد الإجابات وثناء الناس عليه.

١١- التعامل مع المخالف باللين، ومجادلته بالتي هي أحسن، وبكامل اللباقة والأدب، مع ترك الألفاظ الجارحة، والأساليب القاسية التي قد تتحول أحياناً إلى سبٍّ وشتيمٍ، وقال ﷺ: «إن الرفق لم يكن في شيء قطُّ إلا زانه، ولا نزع من شيء قطُّ إلا شانه»<sup>(١)</sup>.

١٢- الاجتناب عن المبالغات وتضخيم الأحداث، حيث إن بعض الناس من عادتهم تضخيم الشيء وتكبير الحدث البسيط من دون تأكيد من جهة مسؤولة، وذلك حرصاً على السبق الإعلامي كما يقولون، وقد حذر النبي ﷺ عن ذلك في قوله: «كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع».

١٣- التأكد من صحة الأحكام الشرعية والأحاديث قبل نشرها بالرجوع إلى أهل العلم أو المواقع الموثوقة والمتخصصة في ذلك، والحذر من الانسياق وراء الأفكار والمعتقدات التي تنشر الإرهاب والعنف والفكر المتطرف.

١٤- استغلال مواقع التواصل الاجتماعي كممبر للدعوة إلى الله، ونشر الخير، والتعاون على البر والتقوى، وتبليغ الناس الأحاديث الصحيحة، ودعوتهم إلى التأسى بالنبي الكريم ﷺ.

(١) صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج النيسابوري، رقم الحديث: ٢٥٩٤.

١٥- احترام حقوق الملكية الفكرية لصاحب المقال أو التغريدة ونسبة الأقوال إلى أصحابها في حال الاقتباس منها.

١٦- عدم الكتابة بأسماء مستعارة أو مبهمه، أو انتحال شخصية وهمية مفترضة بعيدة عن الواقع، فمهما تسترّ الإنسان عن أعين البشر، فإن هناك ربّاً يراه.

ومهما تكن عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تعلم

١٧- عدم الانشغال بهذه الأجهزة أثناء قيادة السيارات، حيث تسبب ذلك في حوادث كثيرة بين الناس، وإتلاف السيارات والممتلكات العامة وتعريض حياتك وحياة الآخرين للخطر والواقع خير شاهد على ذلك.



## أهم النتائج والتوصيات

- ١- أن وسائل التواصل الاجتماعي اختصرت العالم إلى لوحة رقمية صغيرة.
- ٢- وسائل التواصل الاجتماعي نعمة كبيرة، إن استُخدمت في الخير، وتكون نقمه إن استُخدمت في الشر؛ وبناء عليه يكون الحكم الشرعي في استعمالها.
- ٣- يجوز إجراء المعاملات المالية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وفق الضوابط الشرعية المقررة.
- ٤- لا يجوز إجراء عقد الزواج عبر وسائل التواصل الاجتماعي بجميع صورته.
- ٥- يقع الطلاق وتصح الرجعة وفق التفصيل السابق إن أمن التزوير والتدليس.
- ٦- تُعدُّ وسائل التواصل الاجتماعي قرينة قوية في الإثبات، تحد من ظاهرة الجرائم الإلكترونية.
- ٧- تصح البيعة من الرعية في الإمامة العظمى عبر وسائل التواصل الاجتماعي؛ لأنها غير مطلوبة من الجميع، بل يكفي فيها من حضر من أهل الحل والعقد، وتصح بالحد الأدنى وهي السمع والطاعة لولي الأمر وعدم الخروج عليه ووجوب الانقياد لأمره.
- ٨- يحرم على المسلم نشر المعلومات الكاذبة وإشاعة الشائعات بين الناس، بل الواجب عليه التثبت والتحري قبل نشرها.
- ٩- يحرم على المسلم نقل المنكرات بقصد إنكارها - فضلاً عن نقلها بقصد نشرها وإشاعتها - لأن هذا الأمر يؤدي إلى نشرها، ولذا قيل لا تذكر الشر فيندثر واذكر الخير فينتشر.
- ١٠- أن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي يجب أن ينضبط بجملته من الضوابط الشرعية؛ حتى تتحقق المصلحة المرجوة من استخدامها.

## التوصيات

يرى الباحث أنه مع القول: بعدم جواز إجراء عقد الزواج عبر وسائل التواصل الاجتماعي بصورة عامه، لكنه يوصي بضرورة دراسة استثناء حالة الزواج التي يمكن أن تتم بالصوت والصورة وبكافة الأركان الشرعية المطلوبة، إذا دعت لذلك ضرورة شرعية معتبرة، كما حصل للعالم في جائحة كورونا، وفق ضوابط شرعية أهمها:



- ١- أن هذا استثناء وليس أصلاً، وبالتالي يُلجأ إليه في أضيق الصور عند الضرورة وتعذر إجراء الوكالة.
- ٢- أن يكون هذا العقد تحت إشراف الجهات الرسمية المختصة، كالمحاكم الشرعية في البلدين، أو السفارات المعتمدة.
- ٣- اتخاذ جميع الإجراءات من أهل الاختصاص والخبرة في هذا المجال لضمان عدم التزوير أو التدليس التي قد تحدث عند إجراء هذا العقد وذلك بتوفير، قاعات مختصة ومزودة بأحدث الأجهزة تضمن تحقيق هذه الغاية.



## قائمة المراجع والمصادر

- القرآن الكريم.
- السنة النبوية.
- آثار حلّ عصمة الزوجية، لنور الدين أبو لحية، القاهرة، دار الكتاب الحديث.
- الإثبات بالبيانات المعاصرة، مقال منشور عبر الإنترنت، لهاني عبد الله جبير.
- الأحكام الفقهية المتعلقة بالسياسة الشرعية في وسائل التواصل الاجتماعي، رسالة ماجستير، لشاهة ناهي العلاطي، جامعة آل البيت، ٢٠١٧م.
- أحكام القرائن المعاصرة في الشريعة والقانون، للدكتورة هناء محمد أحمد، جامعة بغداد كلية العلوم الإسلامية، بحث منشور في مجلة الأستاذ، العدد ٢٢٠، المجلد الثاني لعام ٢٠١٧م.
- آداب وضوابط استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، للدكتور سعد الله المحمدي.
- استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي، بحث منشور في مجلة التربية، جامعة عمان الأهلية، لزاھر راضي.
- الإعلام الجديد في السعودية، لسعد بن المحارب، دار جداول، ٢٠١١م.
- الإعلام الجديد، المفاهيم والوسائل والتطبيقات، لعباس صادق، دار الشروق، عمان، ط١، ٢٠٠٨م.
- الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، لشمس الدين محمد بن أحمد الشرييني، تحقيق: سيد عمران، القاهرة، دار الحديث سنة الطبع ٢٠١٤م.
- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، لعلاء الدين المرادوي، ط٢، دار إحياء التراث العربي.
- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لزين الدين بن محمد بن نجيم، ط٢، دار الكتاب الإسلامي.
- البداية والنهاية، لإسماعيل بن عمر بن كثير، دار إحياء الكتب العربية.
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لعلاء الدين الكسائي، ط٦، دار الكتب العلمية.
- بيان أحكام وسائل التواصل الاجتماعي، بحث منشور في مجلة كلية الشريعة بتفهن الأشراف، فرع جامعة الأزهر بالدقهلية، القاهرة، للدكتور محمد النجيمي، العدد ٢٤، ٢٠٢٢م.
- تأثير شبكات التواصل الاجتماعي، لمحبي الدين إسماعيل الديهي، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ط١، ٢٠١٥م، مكتبة الوفاء، الإسكندرية.
- التحرير والتنوير، الدار التونسية، لمحمد الطاهر عاشور، ١٩٨٤م.
- تحفة المحتاج في شرح المنهاج، لأحمد بن محمد بن علي ابن حجر الهيتمي، راجعها لجنة من العلماء، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٥٧هـ - ١٩٨٣م.
- التحقيق في الجريمة الإلكترونية وإثباتها، لعبد الباقي مصطفى، ٢٠١٨م.
- التحقيق في الجريمة الإلكترونية، لجمال مرعي، منشور على موقع حماة الحق.
- التفسير الوسيط للقرآن الكريم، لمحمد سيد طنطاوي، القاهرة، ط١.
- التواصل الاجتماعي أنواعه وضوابطه ومعوقاته رسالة ماجستير، لماجد السكر، الجامعة الإسلامية، ٢٠١١م.

- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام الرحمن، لعبد الرحمن بن ناصر السعدي.
- ثورة الشبكات الاجتماعية، لخالد المقدادي، دار النفائس، الأردن، ط ١، ٢٠١٣م.
- الجريمة الإلكترونية وسبل مواجهتها في الشريعة الإسلامية، للدكتور إبراهيم رمضان عطايا، طبعة ٢٠١٥م.
- الجريمة المعلوماتية وإجرام الإنترنت، لسامي علي حامد عياد، دار الفكر العربي، ٢٠٠٧م.
- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، لمحمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي، دار الفكر.
- حاشية الصاوي على الشرح الصغير بلغة السالك لأقرب المسالك، لأبي العباس أحمد بن محمد الصاوي.
- حجية المستخرجات الصوتية والمرئية في الإثبات الجزائي، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، لنوف حسين العجارمة، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، عام ٢٠١٩م.
- حكم إجراء العقود بوسائل الاتصالات الحديثة، لمحمد عقله.
- حكم إجراء عقود الأحوال الشخصية والعقود التجارية عبر الوسائل الإلكترونية، لمحمد النجمي، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، السنة الخامسة عشرة.
- خطر نشر المنكرات بقصد التحذير منها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، لعبد الرحمن السند، ط ١، ٢٠١٩م.
- خطر نشر المنكرات بقصد التحذير منها: بحث منشور عبر مواقع التواصل الاجتماعي، للدكتور عصام عبد ربه.
- دائرة الإفتاء العام، الأردن.
- دائرة الإفتاء الليبية.
- دائرة الإفتاء المصرية.
- الرحيق المختوم، لصفي الرحمن المباركفوري، وزارة الأوقاف قطر، ٢٠٠٣م.
- رد المختار على الدر المختار، لمحمد بن عابدين، دار الفكر بيروت، ط ٢، ١٩٩٢م.
- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، لعبد الرحمن السهلي، تحقيق عبد الرحمن الوكيل دار الكتب الحديثة، ١٩٩٠م.
- الروض المربع شرح زاد المستقنع، لمنصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس الحنبلي البهوتي، خرج أحاديثه: عبد القدوس محمد نذير، دار المؤيد، مؤسسة.
- روضة الطالبين وعمدة المتقين، لأبي زكريا محي الدين النووي، ط ٣، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت.
- الزواج والطلاق عبر وسائل التواصل الحديثة، لإيهاب مصطفى وأحمد سليمان.
- سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن زاد القزويني، تحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.
- سنن أبي داود، تحقيق محمد عبد الحميد، لأبي داود سليمان بن الأشعث، المكتبة المصرية.
- سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: بشار معروف، دار العرب الإسلامي، ١٩٩٨م.
- شبكات التواصل الاجتماعي ضوابط وحدود، للدكتور محمد ويلالي.
- شرح الزرقاني على موطأ مالك، لحمد بن عبد الباقي، تحقيق: طه سعد مكتبة الثقافة الدينية، ط ١، ٢٠٠٣م.
- صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير، دار طوق النجاة، ط ١، ١٤٢٢هـ.
- صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الضوابط الشرعية للتجارة الإلكترونية في العملات الدولية، بحث منشور على موقع دائرة الإفتاء العام الأردني، للدكتور وائل محمد عربيات.

- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، لأبي عبد الله محمد بن القيم الجوزية، تحقيق: نايف بن أحمد، دار عالم الفوائد، ط ١- ١٤٢٨ م.
- العناية شرح الهداية، لمحمد بن محمود الرومي، أكمل الدين أبو عبد الله ابن الشيخ شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين الجبائري، دار الفكر.
- فتاوى اللجنة الدائمة للإفتاء بالمملكة العربية السعودية، جمع وترتيب، محمد عبد العزيز.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد فؤاد، المطبعة السلفية، القاهرة.
- الفقه المقارن للأحوال الشخصية، لبدران أبو العينين، دار النهضة بيروت.
- القاموس المحيط، للفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ٨، ٢٠٠٥ م.
- قانون الأحوال الشخصية الأردني. رقم ١٥، لعام ٢٠١٩ م.
- قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية القطري رقم ١٤ لسنة ٢٠١٤ م، بتاريخ ١٥/٩/٢٠١٤ م، ونشر بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢/١٠/٢٠١٤ م، بالعدد ١٥.
- القضاء ونظم الإثبات في الفقه الإسلامي والأنظمة الوضعية، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، لمحمود محمد هاشم.
- اللجنة الدائمة للفتاوى، السعودية.
- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور، ط ١، ١٤١٤ هـ، بيروت.
- مجلة مجمع الفقه الإسلامي، لوهبة الزحيلي.
- مجمع الفقه الإسلامي.
- مجموع الفتاوى، لتقي الدين أحمد بن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن بن حمد، مجمع الملك فهد، ٢٠٠٥ م.
- المحلى بالآثار، لأبي محمد علي بن أحمد الظاهري، دار الفكر، بيروت.
- المحلى، لابن حزم الظاهري، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - طبعة محققة من الشيخ الأستاذ أحمد محمد شاكر.
- مختار الصحاح في اللغة، لمحمد بن أبي بكر الرازي، بيروت، صيدا، ط ٥، ١٩٩٩ م.
- مدى توافق أحكام جرائم أنظمة المعلومات في القانون الأردني مع الأحكام العامة للجريمة، رسالة ماجستير، لبهاء فهمي الكبيسي، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط. ٢٠١٣ م.
- المسائل الفقهية المشهورة والمتعلقة بالمعاملات المالية عبر وسائل التواصل الحديثة، بحث منشور عبر موقع الدائرة، للدكتور حمزة مشوق، باحث في دائرة الإفتاء العام بالأردن.
- مسائل مهمة حول البيعة الشرعية مقال منشور، لعمر بن عبد الرحمن العمر.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية لإبراهيم مصطفى وآخرون، ج ١، ط ٣.
- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، لشمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي، دار الكتب العلمية، ١٤١٥ هـ.
- المغني، لأبي محمد موفق الدين عبد الله ابن قدامة الحنبلي، طبعة دار الفكر.
- منتهى الإرادات، لتقي الدين محمد بن أحمد بن النجار الفتوحي الحنبلي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- المنهاج شرح صحيح مسلم دار التراث العربي، لأبي زكريا محي الدين النووي، بيروت، ط ٢.

- المذهب في الفقه الإسلامي، لإبراهيم بن علي الشيرازي، دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٩٨ م.
- المذهب في فقه الإمام الشافعي، لأبي اسحق الشيرازي، دار الكتب العلمية.
- موسوعة الفقه الإسلام، لمحمد أبي زهرة، القاهرة، جمعية الدراسات الإسلامية، مطبعة مخيمر، القاهرة.
- الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف الكويتية، الكويت.
- نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي (م/١٧) بتاريخ ٨/٣/١٤٢٨هـ، الموافق ٢٧/٣/٢٠٠٧ م.
- الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، للدكتور أحمد سرور، ط٧، عام ١٩٩٣ م، نادي القضاة المصري.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الدكتور محمد يونس فالح الزعبي

مفتي محافظة العاصمة

عمان الأردن





# بحث فضيلة الأستاذ الدكتور خالد آي دمير

الأستاذ الدكتور في قسم علوم الحديث وأصوله في كلية الشريعة في جامعة دوملو بينار،  
وعضو المجلس الأعلى للشؤون الدينية بتركيا





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## الخلاصة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسولنا محمد الأمين.

من الواضح أن تطور تكنولوجيا الاتصال قد غيّر الكثير من عاداتنا في حياتنا اليومية. هناك العديد من أدوات الاتصال التي تم إنشاؤها بواسطة هذه التقنية المبتكرة. إن وسائل التواصل الاجتماعي في طليعة أدوات الاتصال الحديثة. لذلك حالياً أصبح الكثير من الناس يعيش جزءاً مهماً من حياته افتراضياً في هذا الوسط. فهل افتراضية هذه الحياة تقلل من حقيقتها الواقعية والبشرية؟ هل يغيب الصواب والخطأ والحلال والحرام في هذا العالم مثلاً؟ وكيف ستتأثر حياتنا الاقتصادية والثقافية والقضائية والسياسية من جهة الدين ولا سيما الشخصية والمدنية من هذا التغير الهائل؟ وما هي مسؤولياتنا وحقوقنا وواجباتنا تجاه الله سبحانه وتعالى وتجاه الناس في هذا العالم الافتراضي؟ في هذه الدراسة، حاولنا فحص حياة المسلم في بؤرة تركيز وسائل التواصل الاجتماعي والبحث عن إجابات لكل هذه الأسئلة.



## المبحث الأول

### تحديد المراد بوسائل التواصل الاجتماعي الحديثة وأنواعها والتقنيات المتطورة في هذا المجال

#### المطلب الأول: التعريف بوسائل التواصل الاجتماعي

وسائل التواصل الاجتماعي هي في الواقع مصطلح جديد. يشير مصطلح «اجتماعي» إلى طريقة للتواصل مع الآخرين من خلال مشاركة المعلومات وتلقيها منهم. «التواصل» تعني جهاز اتصال مثل الإنترنت. يمكننا جمع تعريف الأساسيين من هذين المصطلحين المنفصلين: شبكات التواصل الاجتماعي هي أداة اتصال قائمة على الويب توفر كلاً من مشاركة المعلومات ومشاركة الاهتمامات مع بعضها البعض. وسائل التواصل الاجتماعي هي موقع أو تطبيق يسمح للأشخاص بمشاركة محتوهم بسرعة وكفاءة عالية، ويستخدم كوسيلة للتواصل مع الأشخاص الذين تعرفهم أو لا تعرفهم. تتيح لنا وسائل التواصل الاجتماعي توصيل أخبارنا اليومية من مكان واحد إلى آلاف الأشخاص في نفس الوقت، في صورة نصية أو فيديو. بلغة بسيطة، يمكن تسمية وسائل التواصل الاجتماعي بأنها بيئة اتصال قائمة على الإنترنت حيث يتم استخدام مواد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي يمكنها بسهولة تبادل البيانات مع شخص واحد أو أكثر.

#### المطلب الثاني: أنواع وسائل التواصل الاجتماعي

تتكون وسائل التواصل الاجتماعي من أنواع عديدة من الشبكات موجهة نحو الأشخاص الذين يتشاركون في مجموعة متنوعة من الاهتمامات المختلفة. يُعد التسويق والإعلان على وسائل التواصل الاجتماعي أمرًا اقتصاديًا وفعالًا، مما يساعد على التواصل مع جمهور أوسع. فيما يلي بعض أكثر أنواع مواقع التواصل الاجتماعي شيوعًا.

#### ١- الشبكات الاجتماعية:

تساعد مواقع الشبكات الاجتماعية الأشخاص على التواصل مع بعضهم البعض وتوفير العديد من الطرق للعلامات التجارية المختلفة لجذب الأفراد. يمكن للمستخدمين مشاركة أفكارهم وتشكيل

مجموعات بناءً على اهتماماتهم وتنظيم المحتوى وتحميل الصور ومقاطع الفيديو والمشاركة في مناقشات المجموعة. أمثلة على منصات التواصل الاجتماعي: موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك، تويتر، انستغرام، لينكدين

## ٢- منتديات المناقشة:

تشجع منتديات المناقشة الأشخاص على الإجابة عن أسئلة بعضهم البعض ومشاركة الأفكار والأخبار. تركز العديد من مواقع التواصل الاجتماعي هذه على طرح الأسئلة للحصول على أفضل إجابة؛ يمكن أن يؤدي الرد عليها بشكل صحيح وصادق إلى زيادة المصداقية في المنتدى. أمثلة على منتديات المناقشة: رديت، Digg، كورا، كلوب هاوس

## ٣- شبكات مشاركة الصور:

تتيح مواقع التواصل الاجتماعي هذه للأشخاص مشاركة الصور والمحتوى ذي الصلة. إنها توفر منصة لبدء المحادثات، وإلهام الإبداع، وجعل المنتجات تبدو أكثر جاذبية وتشجيع العملاء على التحدث عن العلامات التجارية. أمثلة على شبكات مشاركة الصور: انستغرام، فليكر، فوتوبوكيت

## ٤- شبكات بوك مارك:

شبكات وضع الإشارات المرجعية عبارة عن منصات حيث يقوم المستخدمون بحفظ أفكار ومقالات ومنشورات مختلفة ومحتويات أخرى لاستخدامها لاحقاً. أمثلة على شبكات بوك مارك: فيدلي، Flipboard, Pocket, StumbleUpon، بينتيريست

## ٥- شبكات التدوين والنشر:

تمنح شبكات التواصل الاجتماعي هذه مكاناً لنشر الأفكار حول الوظيفة والأحداث الجارية والهوايات وغير ذلك. يمكن أيضاً جذب قراء جدد من مجموعة الأشخاص الذين يزورون الشبكة بحثاً عن محتوى مثير للاهتمام. أمثلة على شبكات التدوين والنشر: Medium, WordPress, Facebook, Tumblr.

## ٦- شبكات مراجعة المستهلك:

تعرض هذه المواقع تقييمات العملاء للأعمال، مما يمنح المستخدمين منظوراً كاملاً لنوع الخدمات والمنتجات المقدمة ومعدل الرضا العام. يمكن أن تساعد المرء مراجعات العملاء في تحديد أي مشاكل شائعة يشاركها العديد من الأشخاص وتسمح له بتحسين تجاربهم بمرور الوقت. أمثلة على شبكات مراجعة المستهلك: TripAdvisor, Yelp, OpenTable, Google My Business.

### ٧- الشبكات القائمة على الاهتمامات:

يستخدم هذه الشبكات المتخصصة لمشاركة الهوايات والاهتمامات الفريدة مع الآخرين. يمكن أن تساعد المواقع والتطبيقات المتعلقة بالصناعة على التواصل من خلال الاهتمامات المشتركة أيضاً. أمثلة على الشبكات القائمة على الاهتمامات: Strava, Peanut, Goodreads.

### ٨- شبكات الاقتصاد التشاركي:

تمنح هذه المواقع الأشخاص إمكانية الوصول إلى الموارد من خلال تشجيعهم على مشاركة السلع والخدمات. أمثلة على شبكات الاقتصاد التشاركي: Lending Club, Couchsurfing, Eatwith.

### ٩- شبكات التسوق الاجتماعية:

تساعد هذه الشبكات الأشخاص في تحديد الاتجاهات ومشاركة الاكتشافات الرائعة وإجراء عمليات الشراء ومتابعة العلامات التجارية المفضلة لديهم. أمثلة على شبكات التسوق الاجتماعية: انستغرام، بوشمارك، إتسي، موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك

### ١٠- منصات استضافة الفيديو:

تمنح منصات استضافة الفيديو صانعي الأفلام المستقلين والصحفيين وغيرهم من المبدعين وسيلة لجماهيرهم لبث مقاطع الفيديو بسرعة وسهولة. أمثلة على منصات استضافة الفيديو: موقع يوتيوب، تيك توك، سناب شات، فيميو، انستغرام

### المطلب الثالث: إيجابيات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي

إن مصطلح وسائل التواصل الاجتماعي يشير إلى التقنيات والمنصات والخدمات التي تمكن الأفراد من التواصل الفردي، من واحد إلى متعدد، ومن متعدد إلى كثير. منصات التواصل الاجتماعي، التي هي حقيقة من حقائق الحياة التي تقوي وتنوع التواصل، ولها جوانب إيجابية وبعض الجوانب السلبية حسب الغاية من استخدامها. نتيجة لذلك، يجب تقييم التكنولوجيا المتطورة بأفضل طريقة في إطار الأمور التي يبيحها الدين الإسلامي بعيداً عن ما ينهى عنه ويحرمه.

إن شبكات التواصل الاجتماعي حقيقة جديدة في حياتنا الحديثة. يتصل معظم مستخدمي الإنترنت في جميع أنحاء العالم عبر وسائل التواصل الاجتماعي. بل إن النسبة بين الشباب أعلى. تعتبر مواقع التواصل الاجتماعي من أحدث وسائل التواصل البشري. الأشخاص الذين يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي يزيلون تماماً المسافات الجغرافية. أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي شائعة جداً في

العديد من المجالات الأخرى حتى خارج نطاق استخدام الأشخاص العاديين مثل المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية. من الاتصال بالمكاتب الحكومية إلى التواصل مع الأصدقاء والعائلة، تلعب وسائل التواصل الاجتماعي دورًا قويًا في زيادة الوعي المدني على المستوى الشعبي وتعزيز أعمال التجار. أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي منصة مهمة في المجتمع الإسلامي لنشر مجموعة متنوعة من المنشورات التي تحركها الآراء وزيادة الوعي وجمع المعلومات وتسويق المنتجات وحتى تنظيم الدورات العلمية.

### المطلب الرابع: مخاطر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي

مع الأسف الشديد، إن شبكات التواصل الاجتماعي من أقوى الأدوات لنشر الفكرة البشعة بأقل تكلفة وأقل جهد. إنه الآن عامل عالمي يفسد الأرواح. لذلك السبب إنه في بعض البلدان، يُحظر الإنترنت، بينما في بعض البلدان يوجد قيود في الاستعمال للإنترنت. نظرًا لأن الإنترنت سهل الوصول إليه ورخيص الثمن، فقد استفادت المؤسسات الشريرة منه ونشرت محتوى غير قانوني وغير أخلاقي مجانًا على الإنترنت. يرى أنه في كثير من الحالات، يحاول هذا الإنترنت نشر جميع أنواع المعلومات المناهضة للإسلام عبر وسائل التواصل الاجتماعي. أصبحت المجتمعات والمجموعات عبر الإنترنت أماكن يسهل فيها خداع الفتيات والفتيان. إذا لم ينتبه المستخدمون لهذه المشكلات، فيمكن لوسائل التواصل الاجتماعي أن تدمر حياتهم بسهولة. على سبيل المثال: انخفاض التواصل البشري الحقيقي. هذا أمر سيئ للغاية. إذا لم تتمكن من التحدث وجهًا لوجه ولو كان لدينا الآلاف من الأصدقاء على الإنترنت، فإن تلك الصداقة لا قيمة لها على الإطلاق. أظهرت إحصائيات مختلفة أن أولئك الذين يقضون أوقاتهم على المواقع الاجتماعية أصبحت لديهم مشاكل عديدة في حياتهم الشخصية<sup>(١)</sup> وخاصة في أسرهم ويلاحظ أنهم لا يخصصون وقتًا للعائلة لقضاء الوقت في المنزل أو في الإجازات الأسبوعية، ونتيجة لذلك فهم بعيدون عن الأسرة بكل الطرق. ومع ذلك تشجع وسائل التواصل الاجتماعي الناس على أن يكونوا أكثر علنية بشأن حياتهم الشخصية. انظر ما نوع المنشورات التي ينشرها الناس على وسائل التواصل الاجتماعي بشكل يومي؟ بالأغلب هي منشورات شخصية.

ومن جانب آخر يصبح الشباب كسالي، وينخفض الأداء فيهم. نحن عندما كنا أطفالاً، اعتدنا الذهاب إلى الطرق والشوارع والبيادين، لكن الآن لا يوجد مجال لذلك فيبقى الأطفال في المنزل طوال اليوم. لا يعينهم الآن إلا وسائل الترفيه الخاصة بهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي. إن قدرتهم على استخدام

(١) الشبكات الاجتماعية وتأثيرها على الأخصائي والمكتبة، أمينة وهبة عبد العال السيد. المؤتمر الثالث عشر أخصائي، المكتبات والمعلومات، في الفترة ما بين ٥ - ٧ يوليو، جامعة حلوان، القاهرة.

قوتهم البدنية وقوتهم العقلية تتناقص تدريجيًا. كلما وقعوا في مشكلة، لا يمكنهم الخروج منها بسهولة. تتسبب أدوات وسائل التواصل الاجتماعي أيضًا في حدوث مشكلات كبيرة فيما يتعلق بالجنس. فهناك يمكن العثور وبسهولة في هذه الأوساط الاجتماعية على صديقات وأصدقاء. بسبب هذا التواصل السهل، لا تقتصر مشاعر الناس على الحلال فحسب بل تتعداها إلى الحرام. هذا النوع من العلاقات يضر بحياة الناس. فيمكن أن تتحول هذه العلاقات الافتراضية الغير أخلاقية في بعض الأحيان إلى ابتزاز وقد تؤدي إلى حوادث قضائية حفظنا الله جميعًا.

تخلق وسائل التواصل الاجتماعي أيضًا مشاكل في مكان العمل. إن الإدمان وإساءة استخدام المواقع الاجتماعية المفرطة ليس ضارًا على المستوى الأسري والشخصي فحسب، بل يمكن أن يتسبب أيضًا في حدوث مشكلات في مكان العمل.

ومن جانب آخر تنشر وسائل التواصل الاجتماعي إشاعات كاذبة عن قادة إسلاميين ومفاهيم خاطئة عن المسلمين. لذلك المجتمع غير المسلم الذي لا يعلم الكثير عن الإسلام يرى المسلمين على أنهم خونة وإرهابيون.



## المبحث الثاني

### بيان حكم الشرع في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بأنواعها المختلفة لأغراض متعددة

نظرًا لأن هذا المحور مشابه للمحور التالي، تم تقديم المعلومات حول هذا الموضوع تحت المبحث

الثالث.



## المبحث الثالث

بيان الأحكام الشرعية المتعلقة باللقاءات والاجتماعات المرئية والمسموعة عبر التطبيقات البرمجية المتاحة في نفاذ وإنجاز العقود والالتزامات في باب المعاملات، وفي وقوع الأنكحة والطلاق والرجعة في باب المناكحات، وفي إثبات الدعاوى والأيمان في باب الجنایات والأقضية، وفي وقوع البيعة في باب الإمامة والولاية العظمى

المطلب الأول: العقود التجارية والالتزامات عبر وسائل التواصل الاجتماعي

بيان حكم التجارة الإلكترونية عبر التواصل الاجتماعي وضوابطها

إن الإسلام لا يرى أي ضرر في شراء أو بيع منتج وخدمة مشروعة غير محرمة شرعاً وموافقة لشروط البيع التي ينص عليه الشرع كقاعدة عامة، فالتجارة الإلكترونية، التي تتم معاملاتها عبر الويب أو الهاتف المحمول، لا يوجد ما يحرمها شرعاً بشرط أن تتقيد بالشروط العامة والخاصة ذات التشريع الإسلامي المنصوص عليها في هذا الباب.

وتفاصيل التجارة الإلكترونية اليوم كالآتي:

١- التجارة الإلكترونية أو ما يسمى (بالبيع المباشر): حيث لا توجد حرمة شرعاً للمصنعين/الموردين لبيع سلعهم مباشرة من خلال التجارة الإلكترونية، نقدًا أو بالتقسيط أو ببطاقة الائتمان، حيث يتم شحن هذه المنتجات مباشرة إلى عنوان العميل.

٢- التجارة الإلكترونية (الوكيل المستقل) تخص الأشخاص أو المنظمات التي تزاوّل البيع المباشر، بالاتفاق مع الشركة المصنعة/المورد، وتعمل كوسيط في بيع سلعهم والحصول على رسوم عمولة (وكالة) معينة من البائع أو المشتري مقابل صفقة الوسيط المذكورة، لا يوجد تحريم شرعي لمنصات التجارة الإلكترونية في تسويق المنتجات الخاصة بالمصنعين/الموردين نقدًا أو بالتقسيط أو ببطاقة الائتمان، وإرسال هذه المنتجات مباشرة إلى عنوان العميل.

٣- التجارة الإلكترونية بطريقة (dropshipping دروبشيبينغ): وفيه يقدم الوسيط (منصات التجارة الإلكترونية) منتجًا لا يمتلكونه، دون إجراء أي اتفاقيات بيع أو تسويق مع الموردين، وغير مأذون لهم من



الشركة المصنعة بالتصرف فيه حيث يتم تسليمه إلى العملاء دون إذن المملوك (الشركة المصنعة) ولأنها لا تعتبر سلعة مملوكة للبائع وليس مأذون له بالتصرف فيه كمثل مستقل للشركة المصنعة ففيها حرمة ولا تجوز شرعاً. وفي الروايات المنقولة عن النبي ﷺ لا يجوز للإنسان أن يبيع عقاراً لا يملكه، حتى لو اشتراه من السوق وسلمه للمشتري<sup>(١)</sup>. وعليه، لا يجوز شرعاً تسويق منتجات الشركات الموردة عبر التجارة الإلكترونية دون أن يتم شراؤها لتكون مملوكة للبائع وغير مأذون له بالبيع من قبل الشركة المصنعة لأن من شروط البيع الشرعية أن يكون المنتج مملوكاً للبائع أو مأذون له بالتصرف فيه.

٤- التجارة الإلكترونية على أساس مبدأ تسليم البضائع التي تم شراؤها للعميل دون استلامها: إذا قامت منصات التجارة الإلكترونية (الوسطاء) ببيع المنتجات التي يشترونها من الشركات المصنعة/ الموردة لعملائها نقداً أو بالتقسيط، ودون استلام هذه المنتجات (قبل القبض)، الصانع/ المورد إذا طلبوا من الموردين إرسالها مباشرة إلى عنوان العميل؛ مثل هذا البيع غير جائز بالنسبة للأمالك المنقولة عند الحنفية<sup>(٢)</sup>، وكذلك بالنسبة لجميع الممتلكات وفقاً للمدرسة الشافعية<sup>(٣)</sup>. هذا البيع عند المالكية، يجوز في غير المنتجات الغذائية (الربوية/ المثلية)<sup>(٤)</sup>، وفي مذهب الحنابلة المشهور، فهو جائز لجميع أنواع البضائع التي لا تحتاج إلى القبض (يعني التسليم على الفور)<sup>(٥)</sup>؛ نظراً لأن مثل هذه المبيعات أصبحت معتادة اليوم، فليس هناك حرج في التعامل مع الآراء التي تجوز هذه المسألة. المهم هنا هو أن لا يتضرر المنتجون والمستهلكون بسبب التدليس والخداع والغش وما إلى ذلك. أخيراً، إن معاملات البيع التي تتم مباشرة من تطبيقات التجارة الإلكترونية وعلى أساس التسويق جائزة، وفي حالة تسليم البضائع التي اشتراها الوسيط إلى العميل دون استلامها المعروفة بدروبشيبينغ dropshipping غير مسموح به. وقد يكون هذا البيع مسموحاً به، بشرط إثبات العرف التجاري وحماية حقوق الأطراف. من ناحية أخرى، في تطبيقات التجارة الإلكترونية المسموح بها، يتم التعامل مع العملاء من قبل شركات التجارة الإلكترونية. بالإضافة إلى ذلك، فإن البيع بالتقسيط للمنتجات النقدية مثل الذهب والفضة وطلبات القروض بفائدة غير مسموح بها في هذه الأنواع من المبيعات.<sup>(٦)</sup>

(١) الموطأ، البيوع، ٤٥؛ أبو داود، البيوع، ٣٤؛ الترمذي، البيوع، ١٩؛ ابن ماجه، البيوع، ٢٠.

(٢) الموصلي، الاختيار، ٢، ١٥.

(٣) الشربيني، مغني المحتاج، II، ٨٢، ٢٣٦؛ IV، ٧٠٧.

(٤) ابن رشد، بداية المجتهد، ٢، ١٤٤.

(٥) ابن قدامة، المغني، السادس، ١٨٨ - ١٨٩.

(٦) المجلس الأعلى للشؤون الدينية بتركيا، فتوى في باب: البيوع، الموضوع: التجارة الإلكترونية، صدرت بتاريخ: ٢٠٢٢/١١/٠١.

### بيان حكم الحصول على الأرباح بالأعجاب بمقاطع الفيديو عبر التواصل الاجتماعي وضوابطه:

وفقاً لأخلاقيات العمل الإسلامية، لكي يكون الربح حلالاً، يجب أن تستند المعاملات التجارية إلى الانفتاح والرضا المتبادل والعدالة، ويجب أن تكون خالية من الفوائد والمخاطر غير المتوقعة والأكاذيب والغش والخداع<sup>(١)</sup>. بالإضافة إلى ذلك، إذا كانت الدولة قد وضعت أنظمة وقوانين في المجالات التي جعلها الدين جائزة شرعاً، فيجب أيضاً احترام هذه الأنظمة. وعليه، فإن الأنشطة التي تهدف إلى عرض عدد النقرات على المواقع من خلال بعض الأساليب الافتراضية التي لا تعكس الواقع وتتعارض مع الأخلاق التجارية الإسلامية وغير مسموح بها في الدين. في هذا الباب، إظهار عدد المشاهدات المرتفع من خلال مشاهدة الفيديو نفسه باستمرار، أو النقر باستمرار على إعلان منتج أو الإعجاب المستمر بمنتج لا يعرفه المرء، مما يعطي انطباعاً بأن هذا المنتج مطلوب بشدة، مما يؤدي إلى خداع وتدليس شركات الإعلان للمجتمع والتسبب في منافسة غير عادلة، وهي طريقة في الكسب يجب تجنبها. كما أنها وسيط في طريقة لا يبيحها الدين والربح بهذه الطريقة يخضع أيضاً لنفس الحكم. لأن في ديننا مثل هذه المعاملات لا تجوز ويحرمها الشرع.

وإضافة لما ذكرنا أعلاه، يجب اتباع قواعد معينة لتحقيق الربح على منصات التواصل الاجتماعي المختلفة. خلاف ذلك، لن تكون أرباح الفرد حلالاً. حيث سنفصل هذه القواعد على النحو التالي:

١- لا يجوز القيام بالأعمال والمعاملات المخالفة للتشريعات ذات الصلة أو العقد مع الشركة المعنية، والحصول على بعض الفوائد بهذه الوسائل. بالإضافة إلى ذلك، إذا تم الإدلاء ببيانات كاذبة في المعاملات المعنية، أو إذا تم فتح الحساب نيابة عن شخص وهمي، أو إذا لم يكن من الممكن قانوناً التحويل إلى اسم الشخص المراد بيعه، أو إذا كان هناك لا يوجد أساس قانوني لمثل هذه المعاملة، في هذه الحالة، سيتم تضمين الاحتيال والخداع في المعاملات التي تمت، وعليه فإنها لا تجوز.

٢- في عصرنا الذي تتطور فيه التكنولوجيا، تتم معظم عمليات الاتصال من خلال حسابات ووسائل التواصل الاجتماعي وخدمات الإنترنت. لذلك، ليس من الصحيح فتح حساب نيابة عن شخص آخر باستخدام الخدمة المقدمة من الشركة ذات الصلة، كبيان كاذب ومعاملة احتيالية، وتحقيق ربح بيع هذا الحساب دون أي أساس قانوني.

٣- يحاول مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي العديد من الطرق المختلفة لإظهار مدى شهرتهم وبالتالي جذب انتباه المستخدمين الآخرين. في هذا الباب، الطريقة الأكثر استخداماً هي إظهار عدد

(١) انظر، [البقرة، ١٨٨، ٢٧٨ - ٢٧٩]؛ [النساء، ٤/ ٢٩]؛ [المائدة ١/ ٥]؛ مسلم، الإيمان، ٤٥؛ ابن ماجه، التجارة، ٣٦.

المتابعين. في الواقع، وممارسة شراء المتابعين والإعجابات، والتي تعني إظهار نفسك بشكل مختلف وتضليل الناس، غير مسموح بها دينياً لأنها تهدف إلى الخداع. بالإضافة إلى ذلك، يجب ألا تحتوي الحسابات المتبعة والمحبوكة على ما يخالف الشرع. لذلك لا يجوز الحصول على ميزة غير عادلة بفتح حسابات وهمية.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه لكي يكون الربح حلالاً، يجب أن تكون السلع أو الخدمات الخاضعة للتجارة مشروعاً دينياً ويجب أن تتوافق المعاملات مع المبادئ التجارية والأخلاقية للإسلام. لذلك، لكي يُسمح بجني الأموال في تطبيقات التواصل الاجتماعي بشرط استيفاء الشروط التالية:

أ- تتم المعاملات المذكورة وفقاً للتشريعات ذات الصلة.

ب- ألا يتعارض محتوى الفيديو مع المبادئ التجارية والأخلاقية للإسلام.

ج- التقيد بحقوق المؤلف والأمانة

د- ألا تحتوي على إعلانات تتضمن أشياء فيها تدليس ومخادعة مخالفة للأخلاق العامة ومحرمه في الدين.

فإذا لم يتم الالتزام بكل هذه الشروط، فلن يكون الربح جائزاً.<sup>(١)</sup>

بيان حكم جني الأرباح من الألعاب عبر التواصل الاجتماعي وضوابطه

إن مواقع الألعاب عبر الإنترنت تنقسم إلى ثلاث فئات:

أ- هناك مواقع ألعاب على الإنترنت تم إنشاؤها بشأن قضايا يحرمها الإسلام تماماً، مثل الكفر والقمار والدعارة والكحول والإرهاب والربا، وتهدف إلى كسب المال من وراء هذه المحرمات؛ ويقول بعض المصممين لمثل هذه المواقع: إنهم متورطون بشكل غير مباشر في مثل هذه الحرام دون إخفاء نواياهم. ويدعي آخرون أنه يوفر مجال نشاط مشروع، ولكن عندما يتم تدقيق فحص محتواه وشروط العقد، يرى أنه لا يقدم خدمة مشروعاً. في هذه الحالة، فإن إجراء المعاملات على مثل هذه المواقع وكسب المال وتهيئة الأرضية لمثل هذه المواقع سيكون له تأثير على الدين الإسلامي ولن يكون جائزاً بل محرماً.

ب- يمكن أن تكون بعض الألعاب من النوع الذي ليس له معنى ويهدر الجهد ويقتل الوقت وغير مُجدٍ ومزعج نفسياً. ويسجل الانخراط في مثل هذه الألعاب لأجل اللعب وهذا الصنف ممكن نقول: إنه

(١) المجلس الأعلى للشؤون الدينية بتركيا، فتوى في باب المعاملات، الموضوع: الحصول على الأرباح بالإعجاب بمقاطع الفيديو عبر الإنترنت، صدرت بتاريخ: ٢٠٢٢/٠٦/١٦.

مكروه؛ بالإضافة أنها ألعاب تدفع إلى العنف والأنانية، مثل لعبة الطاولة وأمثالها من الكثير من الألعاب التي من هذا القبيل، حيث يصعب القول: إنها مفيدة من حيث المحتوى، بل إنها تمهد الطريق للعديد من العادات السيئة.

ج - من ناحية أخرى، قد تكون بعض الألعاب بأسلوب يوفر الاستراتيجية والتصميم والمعرفة والاهتمام والذكاء والقدرة التقنية والذهنية. عندما يُعتقد أن تطوير الحزم (باقات) من خلال مثل هذه الألعاب فهو يساعد على اكتساب مهنة وموهبة مستقبلية، ويمكن الاستنتاج بأنها غير جائزة طالما لا تحتوي على محتوى حرام، الذي من شأنه أن يتسبب في أموال غير عادلة. على سبيل المثال، مثل القمار. من الممكن تطوير تطبيقات الهاتف المحمول في العديد من المجالات مثل المحتوى التعليمي وجودة اللغة والتاريخ والجغرافيا والفن والثقافة والرياضيات والبيولوجيا والفيزياء وعلم الفلك والموسيقى. وكذلك من الممكن تصميم مدينة، قرية، إلى آخره من الاختراعات، وأنشطة ما قبل المدرسة، ومملكة الحيوانات، والألغاز، وتطوير الذكاء، وإخراج الأفلام، وكتابة السيناريو، إلى غير ذلك توجد هناك أيضاً ألعاب ذات محتوى مفيد في العديد من المجالات.

في هذه الحالة؛ لكي يكون المكسب حلالاً، يجب أن تكون السلع أو الخدمات موضوع التبادل فيها مشروعة شرعاً ويجب أن تتم المعاملة وفقاً للقيم الأخلاقية الإسلامية، كما يجب على الأطراف عدم خداع بعضهم بعضاً في هذه الصفقة ويجب أن تتم بالتراضي بين الطرفين وفي هذا الصدد فإن اللعبة وظروفها على ما إذا كان الربح الذي سيتم الحصول عليه من اللعبة حلالاً أم حراماً. وفي مثل هذه المعاملات الافتراضية، من المهم وضع لوائح مثل حق المؤلف حتى لا تضيع الحقوق لأنه من الأمانة، ولإتاحة الفرصة للتقدم إلى السلطات المختصة في حالة فقدان الحقوق أو الخداع. بالإضافة إلى ذلك، تعمل معظم الألعاب على الإنترنت لأغراض مثل المقامرة والخداع والفائدة والاحتيايل والانشغال فيما لا يعني، لذا لا يمكن للإنسان المسلم أن يتورط في ألعاب غير مشروعة، ولا يمكنه أن يضيع وقته الثمين بأشياء مشبوهة لا تفيد عالمه ودينه وآخرته. لهذا يجب أن يكون تجنب الألعاب الضارة شعارنا لسلامة الدين والعقل والممتلكات.

وهناك شرطان مهمان يتعلقان بنقل أو بيع حساب اللعبة أو الشخصية الموجودة في اللعبة إلى شخص آخر. الأول: أن تكون اللعبة المعنية غير محرمة شرعاً، والثانية: أن نقل اللعبة أو بيع الشخصية يتم وفقاً للتشريعات ذات الصلة. في حالة فقد أحد هذين الشرطين أو كليهما، فلا يجوز اللعب أو بيعها أو نقلها وتسليمها.<sup>(١)</sup>

(١) المجلس الأعلى للشؤون الدينية بتركيا، فتوى في باب المعاملات، الموضوع: الحصول على الأرباح من ألعاب الإنترنت، صدرت بتاريخ: ٢٤/١٠/٢٠٢٢.

## بيان حكم الحصول على الأرباح من مشاهدات الإعلانات عبر التواصل الاجتماعي وضوابطه:

إن مشاركة المعلومات والوثائق والتواصل من خلال الاجتماعات والمحادثات والمراسلات في منصات التواصل الاجتماعي أصبحت أيضًا مصدر دخل اليوم. ولكن لكي يكون الدخل حلالاً، يعتمد ذلك على حقيقة أن السلع أو الخدمات، التي تشكل عناصر الدخل، مشروعة دينياً. ووفقاً لهذا لا بد أن نتحرى هذه الشروط الآتية:

١- يتوجب أن كل مادة تعرض على هذه المنصات من نص، ووثيقة، وصورة، وموسيقى، وفيديو، وإعلان إلى غير ذلك ألا تحتوي منشوراتها على عناصر غير شرعية في الدين. وفي هذا الباب فإن الفائدة، والكحول، ومنتجات لحم الخنزير، والقمار، والتي تتعارض مع عقيدة التوحيد، مثل من ينكر أو يسخر من مبادئ وقيم الإسلام، ويشرك بالله، ويثني على الأديان الخرافية ويقبلها، وإظهار رموز هذه الأديان سخرًا ممنوع في الإسلام، وبما أنه ترويج لما هو فاسد فلا يجوز تحميل ومشاركة والنقر والإعجاب والمتابعة والإعلان لجميع أنواع المحتوى الذي يشجع على هذه المفاسد مثل الكذب والزنا والفحش والانحراف الجنسي، وبالتالي لا يجوز كسب المال بهذه الطرق.

٢- أما إذا كان المحتوى الذي يتم تحميله على هذه المنصات مشروعاً دينياً، يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن الإعلانات التي تظهر أثناء المشاهدة أو النقر عليها مشروعة أيضاً من الناحية الدينية.

٣- وبما أن فتح أو شراء حسابات وهمية لإظهار عدد المشتركين المرتفع والمشاهدة سيؤدي إلى خداع الأشخاص والتدليس، فلا يجوز جني الأرباح باستخدام هذه الأساليب.

٤- التبرع من أجل المشاركة في اليانصيب على منصات التواصل الاجتماعي وتقديم الهدايا لبعض المتبرعين من الأموال المحصلة بهذه الطريقة هو مقامرة ولا يجوز شرعاً.

٥- أما منتج المحتوى على منصات التواصل الاجتماعي. فلا يجوز جني الأرباح من خلال المطبوعات التي تحتوي على عناصر إجرامية وتنتهك حقوق الجمهور والعامّة وتكشف عن مواقف خاصة ومعلومات سرية لأنها ليست من الأمانة.

وعليه نقول: يجوز كسب المال من منصات التواصل الاجتماعي من خلال توفير الشروط المذكورة

أعلاه. (١)

(١) المجلس الأعلى للشؤون الدينية بتركيا، فتوى في باب المعاملات، الموضوع: الحصول على الأرباح من مشاهدات الإعلانات عبر التواصل الاجتماعي، صدرت بتاريخ: ١٦/٠٦/٢٠٢٢.

### بيان حكم وضوابط بيع وشراء الذهب ببطاقة الائتمان:

بيع الذهب والفضة والعملية الأجنبية والليرة التركيبية بعضها ببعض يسمى عقد صرف. والمشروط في عقد الصرف أن يكون البدلان نقدًا وإلا يتحوّل العقد إلى ربا النسيئة بأن يكون أحد البديلين نسيئة. وفقًا لهذه القاعدة؛ فإنّ بيع الذهب مؤجلاً ربًا وإن لم يضاف إلى البدل الآخر زيادةً بسبب الأجل. وقد قال النبي ﷺ فيه: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، سواءً بسواء، يدا بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف، فبيعوا كيف شئتم، إذا كان يداً بيد».

وهناك تصوّرات وما يبني عليها من الآراء الأخرى في بيع الذهب ببطاقة الائتمان. منها: أنّ صاحب البطاقة - وهو البنك - إذا أحال بدل الذهب إلى حساب البائع أي: الصراف لحظة تمام البيع يمكن القول بصحة العقد لما لا يوجد فيه ربا النسيئة. وأمّا إذا لم يحل البنك البدل حين العقد وتأخر فيه فلا يصحّ العقد؛ لأنّ فيه إخلالاً لقاعدة عقد الصرف من خلال بيع الذهب بالنقد نسيئة.

والأليق والأفضل في مثل هذه المعاملة أن تتمّ بالدفع التقليديّ بعدم استخدام البطاقة فيها. وينبغي للمسلم أن يحترز عن مواضع الشبه، ويعمل بالاحتياط بأن يشتري الذهب أو العملة الأجنبية ناجزاً.<sup>(١)</sup>

### بيان حكم وضوابط شراء الذهب والفضة عبر الإنترنت للتسليم عند الباب:

إن الإسلام، أو جب أن يكون تبادل (استهلاك) القيمة النقدية مثل الذهب والفضة والعملات الأجنبية والعملية الصعبة نقدًا.<sup>(٢)</sup> فإذا تم تأجيل أحد الأسعار، تصبح الصفقة فائدة.<sup>(٣)</sup>

ففي يومنا هذا، صارت التسديدات التي تتم في معاملات الشراء/البيع للذهب والفضة تتم عبر الإنترنت عن طريق الحوالات البريدية، والتحويل الإلكتروني، وبطاقات الائتمان والخصم، نظرًا سهولتها وهذه عملية لا يتم تسليم السلع الذهبية أو الفضية إلى العميل على الفور حيث تأخذ زمنًا أحيانًا طويلًا ليتوصل بها المشتري وهو نوع من التسوق لا يجوز شرعًا، لأنه يخالف قاعدة دفع كلا السعيرين نقدًا، وهو شرط من شروط عقد الإنفاق.

ولكن يجوز بيع وشراء الذهب والفضة شرط إيصال السعيرين نقدًا عند الباب في هذه المعاملة، بحيث يجب دفع السعر نقدًا أو دفعة واحدة بالبطاقة، والتي سيتم تحويلها إلى حساب البائع على الفور، مقابل تسليم البضائع مقدمًا.

(١) المجلس الأعلى للشؤون الدينية بتركيا، فتوى في باب: المعاملات، الموضوع: بيع الذهب ببطاقة الائتمان، صدرت بتاريخ:

٢٠١٧/٠٧/١٢.

(٢) الموصلي، الاختيار، ٢، ٣٩؛ المرغيناني، الهداية، ٣، ٨١.

(٣) صحيح البخاري، البيوع، ٧٤ - ٨٢؛ صحيح مسلم، ٧٩ - ١٠٤.

ومن ناحية أخرى، لا توجد كراهة في بيع الأحجار الكريمة غير النقدية (ألماس برلتي، وما إلى ذلك) والذهب أو الفضة ذات العيار المنخفض (ومعظمها خليط) على أساس تدفع مؤخرًا.<sup>(١)</sup>

### بيان حكم وضوابط بيع وشراء شهادة المنتجات الإلكترونية:

لقد اجتمع المجلس الأعلى للشؤون الدينية برئاسة الأستاذ الدكتور عبد الرحمن حاجقالي وذلك بتاريخ ٢٠٢١/٣/٣١ حول جواز بيع وشراء شهادة المنتجات الإلكترونية (ELUS) المعدة من قبل لجنة الحياة الاقتصادية والصحة؛ فتمت مناقشة الموضوع وكل جوانبه بدقة ونتيجة للشورى والدراسة قرر المجلس الأعلى للشؤون الدينية اعتماد النص.

فاتورة المنتجات الإلكترونية (ELUS)؛ تعتبر من مستندات الملكية الصادرة مقابل المنتجات الزراعية القابلة للتخزين التي يتم تسليمها إلى المستودعات المرخصة والتي تبين تفاصيل المنتج مثل النوع والفئة والجودة (ELUS)، المسجلة إلكترونيًا لدى المؤسسة ذات الصلة، يمكن تداولها في بورصات السلع.

وفقًا لذلك (ELUS)؛ يجوز لها تداول هذه الأوراق المالية إذا كانت تمثل منتجًا شرعيًا ومتاحًا ماديًا ويمكن تسليمه بنفس الجودة. ومع ذلك، لا يجوز إخضاع هذه الفواتير لمعاملات منظمة tawarruq.

بالإضافة إلى ذلك، إذا تم تبادل الفواتير التي تمثل المنتجين مع بعضها البعض؛ يجب احترام شرط العرض والمساواة في السلع من نفس النوع وعرض السلع من مختلف الأنواع. وإذا كانت المعاملة مؤجلة، فيجب دفع جزء من التكاليف مقدمًا.

بخلاف المعاملات التي تحمل فائدة، يمكن رهن (ELUS)، إلخ. لا يوجد مانع قانوني من تقديم الضمان بأشكال مختلفة والتأمين على المنتج الذي يمثله. أما من ناحية العمل فيسلم المزارع منتجات الحبوب القابلة للتخزين مثل القمح والذرة والشعير إلى المستودعات المرخصة مقابل رسوم الإيجار. ويحدد المستودع نوع هذه المنتجات ونوعها ومقدارها ويصدر ملاحظة إلكترونية تمثل ذلك بحيث يتم تداول هذه الفاتورة في بورصات السلع ويتم تداولها بين المشتريين. بحيث يمكن للشخص الذي يشتري الفاتورة أن يستلم المنتج من المستودع متى شاء. نظرًا لأن المنتج موحد بالتفصيل فيوزع بنفس الميزة تمامًا. لكن في بعض الحالات يكون هذا الصك، الرهن، وما شابه قد يتم تقديمها كضمان. بالإضافة إلى أن المنتجات الموجودة في المستودع مؤمنة. ونظرًا لأن بيع التدليس غير مسموح به، تم تضمين عبارة «موجودة فعليًا وقابلة للتسليم» في النص. لأن رسول الله ﷺ نهى عن بيع ما لا وجود له ولا ينجز<sup>(٢)</sup>

(١) المجلس الأعلى للشؤون الدينية بتركيا، فتوى في فقه المعاملات (باب البيوع) في الإسلام، الموضوع: بيع وشراء الذهب والفضة، صدرت بتاريخ: ٢٠٢٢/٠٩/١٥.

(٢) البخاري، البيوع، ٦١، مسلم، البيوع، ٥.

السجل «إذا تم تأجيل المعاملة، يجب أن يكون أحد الأسعار على الأقل نقدًا» يعني «بيع كلا السعيرين بالدين (بيع الكالئ بالكالئ)» وهو غير مسموح به في الإسلام<sup>(١)</sup>. وفقًا لذلك، لا يجوز إخضاع (ELUS) لعقود الشراء والبيع حيث يكون كلا السعيرين آجلًا، مثل الآجل والمستقبل.

الممارسة الحالية فيما يتعلق (ELUS) هي بيع المنتج في متناول اليد واستبداله بمنتج آخر. ومع ذلك، إذا تم تبادل الفواتير التي تمثل المنتجين مع بعضها البعض؛ يجب احترام شرط العرض والمساواة في السلع من نفس النوع والعرض للسلع من مختلف الأنواع. لم يصف النبي ﷺ تبادل البضائع على اختلاف أنواعها بالفائدة فحسب، بل حرم<sup>(٢)</sup> أيضًا التبادل غير المتكافئ للبضائع من نفس النوع.<sup>(٣)</sup>

### بيان حكم وضوابط الأضحية بالوكالة عبر التواصل الاجتماعي:

يمكن لأي شخص ذبح الضحية بنفسه أو ذبحها إلى شخص آخر بالوكالة. لأن الذبيحة عبادة مالية كالحج والزكاة. ويجوز التوكيل في العبادة الملكية.<sup>(٤)</sup>

يمكن التوكيل شفهيًا أو كتابيًا أو عبر الهاتف والإنترنت والفاكس وأدوات الاتصال المماثلة وبالمقابل يجب على الشخص أو المؤسسة المعينين كوكلاء الإيفاء بالتوكيل حسب الأصول. والمهم في الأضحية أن يكون نية الإنسان لله وأن المسلم يضحي عن نفسه بالوكالة. لذلك لا ضرر من ذبح الأضحية في محافظة أخرى أو في الخارج البلد. وكون أسعار البهائم متفاوتة حسب بلد الذبح لا يغير هذا الوضع؛ ولا ننسى إذا كان هناك فقراء ومحتاجون في المكان الذي يعيشون فيه، فمن الأنسب أن يذبح ويوزع قربانه هناك. على الفقراء وجيران المحيطين به لأن لهم حقوقًا عليه.<sup>(٥)</sup>

### بيان حكم وضوابط الأرباح من خلال تطبيق كواي (Kwai):

كواي (kwai) هو تطبيق إنترنت يعطي ١٠ ليرة تركية لكل صديق يدعوهم و١٠ ليرة تركية لمن تمت دعوتهم فهل هذا المال يتوافق مع ديننا؟ إن مشاركة المعلومات والوثائق والتواصل من خلال الاجتماعات والمحادثات والمراسلات عبر منصات التواصل الاجتماعي أيضًا أصبحت مصدر دخل اليوم لكن لكي يكون الدخل حلالًا، يعتمد ذلك على حقيقة أن السلع أو الخدمات، التي تشكل عناصر هذا الدخل، مشروعة دينيًا. ووفقًا لهذا:

(١) الشرييني، مغني المحتاج، ٢، ٩.

(٢) البخاري، البيوع، ٧٤ - ٨٢؛ مسلم، المعاملات، ٨١.

(٣) المجلس الأعلى للشؤون الدينية بتركيا، الموضوع: قرارات وفتاوى الهيئة، صدرت بتاريخ: ٣١/٠٣/٢٠٢١.

(٤) الكاساني، البدائع، ٥، ٦٧؛ الموصللي، الاختيار، ٤، ٢٦٣ - ٢٦٥؛ الرملي، نهاية المحتاج، ٨، ١٣٢.

(٥) المجلس الأعلى للشؤون الدينية بتركيا، فتوى في باب: العبادة، الموضوع: ذكاة الأضحية بالوكالة، صدرت بتاريخ:



- إن إعلان أي نص، وثيقة، أو صورة، أو موسيقى، أو فيديو، أو إعلان وما إلى ذلك على هذه المنصات. يجب ألا تحتوي منشوراتهم على عناصر غير شرعية في الدين. وفي هذا الباب، فإن الفائدة، والكحول، ومنتجات لحم الخنزير، والقمار، والتي تتعارض مع عقيدة التوحيد، مثل من ينكر أو يسخر من مبادئ وقيم الإسلام، ويشرك بالله، ويثني على الأديان الخرافية ويقبلها، وإظهار رموز هذه الأديان ساخرًا ممنوع في الإسلام، وبما أنه لا يجوز فتحميل ومشاركة والنقر والإعجاب والمتابعة والإعلان لجميع أنواع هذا المحتوى الذي يشجع على عوامل مثل الكذب والزنا والفحش والانحراف الجنسي، لا يجوز شرعًا كسب المال بهذه الطرق.

- وحتى إذا كان المحتوى الذي تم تحميله على هذه المنصات شرعيًا من الناحية الدينية، فيجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان أن الإعلانات التي تظهر أثناء مشاهدتها أو النقر عليها هي أيضًا شرعية دينيًا.

- وإن إنشاء أو شراء حسابات وهمية لإظهار عدد المشتركين المرتفع والمشاهدة سيؤدي إلى خداع الناس فلا يجوز جني الأرباح باستخدام مثل هذه الأساليب. ثم إن التبرع من أجل المشاركة في السحب على منصات التواصل الاجتماعي وتقديم الهدايا لبعض المتبرعين من الأموال المحصلة بهذه الطريقة هو عملية قمار وهو لا يجوز.

- ونبه أولئك الذين ينتجون محتوى على منصات التواصل الاجتماعي؛ لا يجوز لهم جني الأرباح من خلال المطبوعات التي تحتوي على عناصر إجرامية وتنتهك حقوق الجمهور والعامّة وتكشف عن مواقف خاصة ومعلومات سرية لأنها ليست من الأمانة.

وعليه فإننا نوصي بتقييم البرنامج ذي الصلة ومحتواه في إطار القضايا المذكورة أعلاه، والامتناع عن السلوكيات التي تدعم بشكل مباشر أو مباشر ممارسة فاسدة لا يسمح بها الشرع.<sup>(١)</sup>

### بيان حكم وضوابط الأرباح من خلال تطبيق كواي (Tiktok):

إن مشاركة المعلومات والوثائق والتواصل من خلال الاجتماعات والمحادثات والمراسلات في منصات التواصل الاجتماعي أصبحت أيضًا مصدر دخل اليوم. ولكن لكي يكون الدخل حلالاً، يعتمد ذلك على حقيقة أن السلع أو الخدمات، التي تشكل عناصر الدخل، مشروعة دينيًا. ووفقًا لهذا لا بد أن نتحرى هذه الشروط الآتية:

(١) المجلس الأعلى للشؤون الدينية بتركيا، فتوى في باب المعاملات، الموضوع: الأرباح من خلال تطبيق (kwai) عبر الإنترنت، صدرت بتاريخ: ١٨/١٠/٢٠٢٢.

١- يتوجب أن كل مادة تعرض على هذه المنصات من نص، ووثيقة، وصورة، وموسيقى، وفيديو، وإعلان إلى غير ذلك ألا تحتوي منشوراتها على عناصر غير شرعية في الدين. وفي هذا الباب فإن الفائدة، والكحول، ومنتجات لحم الخنزير، والقمار، والتي تتعارض مع عقيدة التوحيد، مثل من ينكر أو يسخر من مبادئ وقيم الإسلام، ويشرك بالله، ويثني على الأديان الخرافية ويقبلها، وإظهار رموز هذه الأديان ساخرًا ممنوع في الإسلام، وبما أنه ترويج لما هو فاسد فلا يجوز تحميل ومشاركة والنقر والإعجاب والمتابعة والإعلان لجميع أنواع المحتوى الذي يشجع على هذه المفاسد مثل الكذب والزنا والفحش والانحراف الجنسي، وبالتالي لا يجوز كسب المال بهذه الطرق.

٢- أما إذا كان المحتوى الذي يتم تحميله على هذه المنصات مشروعًا دينيًا، يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن الإعلانات التي تظهر أثناء المشاهدة أو النقر عليها مشروعة أيضًا من الناحية الدينية. إن إتاحة الفرصة لمشاركة المعلومات والوثائق والتواصل من خلال الاجتماعات والمحادثات والمراسلات، التي أصبحت منصات التواصل الاجتماعي من خلالها أيضًا مصدر دخل اليوم. حيث لا بد أن يكون هذا الدخل حلالًا، يعتمد ذلك على حقيقة أن السلع أو الخدمات، التي تشكل عناصر الدخل، مشروعة دينيًا. ووفقًا لهذا لا بد من مراعاة الشروط التالية:

أ- إذا كان المحتوى الذي تم تحميله على هذه المنصات شرعيًا من الناحية الدينية، فيجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان أن الإعلانات التي تظهر أثناء مشاهدتها أو النقر عليها هي أيضًا شرعية دينيًا.

ب- إن إنشاء أو شراء حسابات وهمية لإظهار عدد المشتركين المرتفع والمشاهدة سيؤدي إلى خداع الناس. والتدليس فلا يجوز جني هذه الأرباح بمثل هذه الأساليب.

ج- إن التبرع من أجل المشاركة في السحب على منصات التواصل الاجتماعي وتقديم الهدايا لبعض المتبرعين من الأموال المحصلة بهذه الطريقة هو عملية قمار ولا يجوز شرعًا.

د- أولئك الذين ينتجون محتوى على منصات التواصل الاجتماعي؛ لا يجوز لهم جني الأرباح من خلال المطبوعات التي تحتوي على عناصر إجرامية وتنتهك حقوق الجمهور والعامّة وتكشف عن مواقف خاصة ومعلومات سرية. لأنها ليست من الأمانة.

وأخيرًا خلال الاهتمام وتوفير هذه الشروط المذكورة أعلاه، يمكن ويجوز كسب منصات التواصل الاجتماعي<sup>(١)</sup>.

(١) المجلس الأعلى للشؤون الدينية بتركيا، فتوى في باب المعاملات، الموضوع: الأرباح من خلال تطبيق (Tiktok) عبر الإنترنت، صدرت بتاريخ: ٢٢/٠٩/٢٠٢٢.

بيان حكم وضوابط استخدام عملة إلكترونية تشفيرية (بيتكوين [Bitcoin] وأمثالها):

يجوز استخدام جميع أنواع العملات التي تعتبر أداة للتبادل وتحديد قيم الأشياء وتعطي الضمان لمستخدميها من حيث مصدرها.

والأساس في تعيين الحكم لأي عملة ما يلي:

١- احتواؤها أو عدم احتواؤها على أي غرر فاحش، سواء في نفسها أو نوعية إصدارها أو سوقها.

٢- استعمالها كأداة التغيرير وعدم استعمالها.

٣- تأديتها إلى كسب ثروة غير شرعي وبغير سببٍ وعدم تأديتها.

فيجب تحديد الحكم الشرعي لكل نوع من أنواع العملات الإلكترونية الصادرة خلال السنوات الأخيرة في إطار هذه المبادئ الأساسية المذكورة.

فعلى هذا؛ لا يجوز استخدام عملات إلكترونية فيها جهالة فاحشة، وتحمل غرراً وخطورة بالغة، وغير معتمدة على ضمان كافٍ، ومؤدية إلى إثراء طائفة من الناس بأسباب غير شرعية كما حدث مثل هذا الإثراء لمن يُعرف بين الناس في تركيا بسلسلة السعادة.<sup>(١)</sup>

بيان حكم نظام البيع الهرمي على مواقع التواصل الاجتماعي:

في عصرنا الحديث حيث تتطور التكنولوجيا، يتم إجراء العديد من المعاملات المالية من خلال حسابات وسائل التواصل الاجتماعي وخدمات الإنترنت. لهذا السبب، يتم تجربة طرق مختلفة لجعل حسابات وسائل التواصل الاجتماعي شائعة وبالتالي جذب انتباه المستخدمين الآخرين. في هذا السياق، الطريقة الأكثر استخداماً هي إظهار عدد المتابعين. في الواقع، فإن طلبات زيادة الآراء والمتابعين والإعجابات، والتي تعني إظهار أنفسهم مختلفين عما هم عليه وتضليل الناس، لا يجوز ديناً لأنها تهدف إلى الخداع. بالإضافة إلى ذلك، يجب ألا تحتوي الحسابات المتبعة والمحبوبة على أي شرعية. لذلك، لا يجوز كسب المال من خلال تطبيق يعرض حسابات التواصل الاجتماعي بشكل مختلف عن ذلك من خلال المشاهدة والمتابعة والإعجاب.

بالإضافة إلى ذلك، يجب ألا يؤدي التطبيق إلى إثراء غير عادل وغير موضوعي لبعض الأشخاص من خلال إنشاء نظام هرمي. نظام البيع الهرمي المعروف أيضاً باسم مخطط بونزي، ليس في الواقع طريقة بيع

(١) انظر أيضاً: المجلس الأعلى للشؤون الدينية بتركيا بالجمهورية التركية، تاريخ إصدار الفتوى: ٢٠١٧/١٢/٤.

مباشرة، ولكنه شكل من أشكال التنظيم المعروف باسم مخطط الهرم. يتفق جميع علماء المسلمين اليوم على أن نظام البيع الهرمي حرام. لأن الغرض من هذا النظام ليس بيع السلع/ الخدمات، بل لكسب المال عن طريق جمع الأعضاء. لهذا السبب فإن نظام البيع الهرمي غير جائز.

من ناحية أخرى بعض النظر عن اسمه، فإن جميع أنواع الفوائد ممنوعة منعا باتا في الإسلام. فإنه كسب الفائدة من أي تطبيق حرام. نتيجة لذلك، لا يجوز استخدام أي تطبيق يحتوي على المواقف المرفوضة المذكورة أعلاه والحصول على دخل من هذا التطبيق.

### بيان حكم وضوابط الحصول على المال من اليوتوب (Youtube):

بادئ ذي بدء، من الضروري معرفة أن الحياة في البيئات الافتراضية حالها حال الحياة الواقعية، حيث يتعين على الناس معرفة مسؤولياتهم والتصرف وفقاً لذلك. لأن مفاهيم الخير والشر والجدارة والخطيئة والحلال والحرام والصواب والخطأ والجميل والقبيح أمور لا ننفك عنها في كل من الحياة الواقعية والبيئات الافتراضية. وفي هذا الصدد، لكي يكون الدخل حلالاً، يجب أن تكون السلعة أي المحتوى أو الخدمات التي تروج في هذه المنصات تشكل عناصر الدخل مشروعة دينياً ويجب أن تتوافق المعاملات مع المبادئ التجارية والأخلاقية للإسلام.

وعليه، فيما يتعلق بالأرباح التي يتم الحصول عليها من خلال منصات التواصل الاجتماعي؛ هي كالتالي:

١- البث المباشر وتحميل المستندات ومقاطع الفيديو والصور والإعلانات على هذه المنصات؛ يجب عليها ألا تحتوي على عناصر غير شرعية دينياً. لأن من ينكر مبادئ الإسلام وقيمه ويسخر منها ويشرك بالله ويشني ويوافق على الأديان الخرافية، يظهر رموزاً ولو بسيطة لهذه الأديان التي تتعارض مع عقيدة التوحيد والمصلحة. مثل الكحول، والمقامرة، والأكاذيب التي حرمها الإسلام، وليس من الحلال تحميل ومشاركة وإعجاب ومتابعة والإعلان عن جميع أنواع المحتويات التي تحتوي على عناصر مثل الزنا والفحش والمثلية الجنسية لأنه ترويج لما هو فاسد، فلا يجوز كسب المال من خلال مثل هذا المحتوى لهذه المنصات.

٢- على الرغم من أن المحتوى الذي يتم تحميله على هذه المنصات هو محتوى شرعي من الناحية الدينية، إلا أنه يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن الإعلانات التي تظهر أثناء المشاهدة أو النقر عليها تحتوي أيضاً على محتوى غير فاسد. وبخلاف ذلك، حتى لو كانت البرامج الإذاعية مشروعة، فلن يُسمح بتوليد الدخل منها.

٣- لا يجوز اعتماد الخداع كوسيلة للربح، كإنشاء حسابات وهمية وإظهار عدد المشتركين أكثر، وذلك باستخدام بعض الأساليب الاصطناعية (غير الحقيقية) لإظهار عدد المشتركين. نقرات ومشاهدات عالية.

٤- في مقابل التبرعات المقدمة لبعض منصات التواصل الاجتماعي، سيتم منح أحد المتبرعين أو بعضهم يانصيب، وما إلى ذلك. فإن الهدايا المقدمة بهذه الطريقة ستكون مقامرة، وبالتالي الدخل الذي يتم الحصول عليه بهذه الطريقة ليس حلالاً.

٥- يجب أيضاً تجنب المنشورات على منصات التواصل الاجتماعي التي تحتوي على عناصر إجرامية وتنتهك حقوق التأليف والنشر وحقوق الإنسان والحقوق العامة والبحث ونشر المواقف الخاصة والمعلومات السرية. خلاف ذلك، فيجب أن نعرف أن المكسب الذي ستحققه هذه الأساليب لن يكون مشروعاً وليس حلالاً لأن فيها ترويحاً لما هو فاسد وكذلك وعدم الأمانة.<sup>(١)</sup>

#### بيان حكم وضوابط الكسب من منصات المواقع الاجتماعية في باب التجارة:

إن مشاركة المعلومات والوثائق والتواصل من خلال الاجتماعات والمحادثات والمراسلات في منصات التواصل الاجتماعي أصبحت أيضاً مصدر دخل اليوم. ولكن لكي يكون الدخل حلالاً، يعتمد ذلك على حقيقة أن السلع أو الخدمات، التي تشكل عناصر الدخل، مشروعة دينياً. ووفقاً لهذا لا بد أن نتحرى هذه الشروط الآتية:

١- يتوجب أن كل مادة تعرض على هذه المنصات من نص، ووثيقة، وصورة، وموسيقى، وفيديو، وإعلان إلى غير ذلك ألا تحتوي منشوراتها على عناصر غير شرعية في الدين. وفي هذا الباب فإن الفائدة، والكحول، ومنتجات لحم الخنزير، والقمار، والتي تتعارض مع عقيدة التوحيد، مثل من ينكر أو يسخر من مبادئ وقيم الإسلام، ويشرك بالله، ويشي على الأديان الخرافية ويقبلها، وإظهار رموز هذه الأديان ساخراً ممنوع في الإسلام، وبما أنه ترويح لما هو فاسد فلا يجوز تحميل ومشاركة والنقر والإعجاب والمتابعة والإعلان لجميع أنواع المحتوى الذي يشجع على هذه المفاسد مثل الكذب والزنا والفحش والانحراف الجنسي، وبالتالي لا يجوز كسب المال بهذه الطرق.

٢- أما إذا كان المحتوى الذي يتم تحميله على هذه المنصات مشروعاً دينياً، يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن الإعلانات التي تظهر أثناء المشاهدة أو النقر عليها مشروعة أيضاً من الناحية الدينية.

(١) انظر أيضاً: المجلس الأعلى للشؤون الدينية بتركيا، فتوى في باب: المعاملات، الموضوع: هل يجوز الحصول على المال من اليوتيوب؟ صدرت بتاريخ: ٢٨/٠٦/٢٠٢١.

٣- وبما أن فتح أو شراء حسابات وهمية لإظهار عدد المشتركين المرتفع والمشاهدة سيؤدي إلى خداع الأشخاص والتدليس، فلا يجوز جني الأرباح باستخدام هذه الأساليب.

٤- التبرع من أجل المشاركة في اليانصيب على منصات التواصل الاجتماعي وتقديم الهدايا لبعض المتبرعين من الأموال المحصلة بهذه الطريقة هو مقامرة ولا يجوز شرعاً.

أما منتجي المحتوى على منصات التواصل الاجتماعي فلا يجوز جني الأرباح من خلال المطبوعات التي تحتوي على عناصر إجرامية وتنتهك حقوق الجمهور والعامّة وتكشف عن مواقف خاصة ومعلومات سرية لأنها ليست من الأمانة وعليه نقول: يجوز كسب المال من منصات التواصل الاجتماعي من خلال توفير الشروط المذكورة أعلاه.<sup>(١)</sup>

## المطلب الثاني: وقوع الأنكحة والطلاق والرجعة في باب المناكحات

### بيان حكم وضوابط عقد الزواج عبر وسائل التواصل الاجتماعي:

إن الزواج هو عقد يفرض حقوقاً ومسؤوليات دينية وقانونية ذات أهمية على الطرفين؛ وفي هذا الصدد، من الأهمية أن يتم عقد الزواج بالطريقة المثالية وعدم وجود أي شك أو أي عنصر من العناصر التي تخل في محتواه. لأنه في واقع الأمر عقد الزواج هو أمر جاد جداً ولا بد له من شروط لا بد تكتمل حيث لا يكفي لصحته برضا الطرفين فقط حيث يتوجب حضور شاهدين على الأقل تتوفر فيهما الشروط اللازمة وكذلك موافقة الولي وإذنه وإعلان الزواج وإيفاء شروطه، وبناء على هذا يجب على كل الأطراف التي ترغب في الزواج أن تتم تسجيل زواجهم رسمياً في نطاق الإجراءات المذكورة أعلاه. وفقاً لذلك، سيكون من الأفضل تجنب استخدام الآليات الرقمية وممارسات الزواج في البيئات الافتراضية حتى لا تفتح هذه الطريقة مشكلات ومساحات للإساءة؛ مما يتسبب في تفكك المجتمع وضياع الأنساب واختلاطها.<sup>(٢)</sup>

أما في المذهب الحنفي فهل يجوز، بحضور إمام غير رسمي، أن يعقد العقد لذكر أو أنثى، دون علم أهل المرأة ومحيطها، فيقوم الإمام بعقد الزواج بين المدين عبر الهاتف دون إعلان أو إخبار أهاليهم.

(١) انظر أيضاً: المجلس الأعلى للشؤون الدينية بتركيا، إشراف: الأستاذ الدكتور عبد الرحمن حاجقالي، الموضوع: هل يجوز الكسب من منصات المواقع الاجتماعية في باب التجارة، الاجتماع بتاريخ: ١٦/٠٦/٢٠٢٢، قرار الهيئة بتاريخ: ٢٨/١٢/٢٠٢٢ تحت رقم ٠٧/٢٠٢١.

(٢) وقد ذهب اللجنة الدائمة للإفتاء بالمملكة العربية السعودية ومعظم فقهاء مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة إلى منع عقد الزواج بطريق الوسائل الإلكترونية. انظر، الفتاوى، جمع وترتيب محمد عبد العزيز المسند لمجموعة علماء، بالإضافة لفتاوى اللجنة الدائمة للإفتاء بالمملكة العربية السعودية، د. ط، د. ت. (١٢١٢).

فالزواج الرسمي، الذي يتم وفقاً للإجراءات والمبادئ الدينية، هو صحيح أيضاً من الناحية الشرعية والزواج عقد بالغ الأهمية يفرض حقوقاً ومسؤوليات دينية وقانونية جادة على الطرفين؛ ومن الأهمية أن يتم دون تضمين أي عنصر من عناصر الشك أو الاتهام أو الإساءة في محتوى عقد النكاح، وعقد الزواج في ديننا لا يقتصر فقط على رضا الطرفين، ولكن أيضاً يحتاج إذن الوالدين، ووجود شاهدين لأنهما من الشروط اللازمة لإعلان الزواج حتى تكتمل صحة عقد الزواج، قبل كل شيء، على الزواج أن يكون علنياً، وليس سراً ومفتوح وله شرعية اجتماعية.

في هذا الباب نقول: إن الزواج السري أو الزواج المخفي وعن أسرهم باطل. ونشير أنه كذلك لا يجوز عقد الزواج بالهاتف أو بالفيديو.<sup>(١)</sup>

### بيان حكم وضوابط الطلاق عن طريق الهاتف والرسائل والإنترنت:

يمكن لأي شخص أن يطلق زوجته شفهيًا بقول الكلمات التي تعبر عن الطلاق في وجهها، مثل «طلقتك وحررتك مني»، ويمكنه تطليق زوجته بإبلاغها هذه الكلمات عن طريق الهاتف أو رسالة صوتية أو مكتوبة أو الإنترنت أو الفاكس.<sup>(٢)</sup>

والطلاق عن طريق الاتصال هو صحيح ويقع مثل الطلاق شفهيًا وجهًا لوجه؛<sup>(٣)</sup> وفي هذه الحالة (إن طلقها على التواصل الاجتماعي)، لا ينبغي للزوج أن ينكر طلاقه لها ولا يتحایل على الله فإذا كان الطلاق بطريقة مكتوبة، يجب على المطلقة التأكد من أن الرسالة المكتوبة أتت من زوجها حيث في هذه الحالة تبدأ أحكام الطلاق من اللحظة التي قرأت فيها المرأة الخطاب. وأما إذا كان الزوج قد طلق زوجته من قبل غيابياً وأبلغها بالخطاب، فإن أحكام الطلاق<sup>(٤)</sup> تبدأ من لحظة طلاق الزوج.<sup>(٥)</sup>

(١) انظر أيضاً: المجلس الأعلى للشؤون الدينية بتركيا، فتوى في باب النكاح، الموضوع: عقد الزواج عبر وسائل التواصل الاجتماعي عن بعد، صدرت بتاريخ: ٣٠.٠٩.٢٠٢٢.

(٢) انظر أيضاً لذلك، الدكتور علي محيي الدين القرة داغي ضمن مجموعة بحوث إجراء العقود بآلات الاتصال ٢ الاتصال الحديثة ضمن مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد السادس، الجزء الثاني، جدة، ١٤١٠ - ١٩٩٠م، ص (٩٣٥).

(٣) المجموع، المجموع شرح المذهب لمحيي الدين النووي، (١٦٦١٩).

(٤) ابن قدامة، المغني، X، ٥٠٥؛ ابن عابدين، رد المختار، الرابع، ٤٥٦.

(٥) انظر أيضاً: المجلس الأعلى للشؤون الدينية بتركيا، فتوى في باب الطلاق، الموضوع: الطلاق عبر وسائل التواصل الاجتماعي، صدرت بتاريخ (٢٠١٧/٠٧/١٢).

## المطلب الثالث: وقوع البيعة في باب الإمامة والولاية العظمى

## بيان حكم وقوع البيعة في باب الإمامة والولاية العظمى عبر وسائل التواصل الاجتماعي

قال ابن خلدون في مقدمته: «اعلم أن البيعة هي العهد على الطاعة، كأن المبايع يعاهد أميره على أن يسلم له النظر في أمور نفسه وأمور المسلمين، لا ينازعه في شيء من ذلك، ويطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشط والمكروه، وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيداً للعهد، فأشبه ذلك فعل البائع والمشتري، فسمي بيعة مصدر باع، وصارت البيعة مصافحة بالأيدي، هذا مدلولها في عرف اللغة ومعهود الشرع وهو المراد في الحديث في بيعة النبي ﷺ ليلة العقبة وعند الشجرة»<sup>(١)</sup>.

فللبيعة عدة صور منها:<sup>(٢)</sup>

١- المصافحة والكلام: ومن ذلك بيعة الرضوان، والتي قال الله تعالى فيها: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠].

٢- الكلام: ومن ذلك مبايعة النساء، حيث روت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت: كان النبي ﷺ يبائع النساء بالكلام بهذه الآية: لا يشركن بالله شيئاً. قالت: وما مست يد رسول الله ﷺ يد امرأة إلا امرأة يملكها.<sup>(٣)</sup> ومن ذلك من به عاهة لا تمكنه من المصافحة كالمجذوم الذي قال له الرسول ﷺ: «ارجع فقد بايعتك!»<sup>(٤)</sup>.

٣- المكاتبه: ومن ذلك ما كتبه النجاشي إلى الرسول ﷺ فقال: «بسم الله الرحمن الرحيم، إلى محمد رسول الله من النجاشي، سلام عليك يا نبي الله ورحمة الله وبركاته، الذي لا إله إلا هو الذي هداني إلى الإسلام، أما بعد، فقد بلغني كتابك يا رسول الله فيما ذكرت من أمر عيسى، فو رب السماء والأرض إن عيسى ما زاد على ما ذكرت، وإنه كما قلت، وقد عرفنا ما بعثته إلينا، وقد قدم ابن عمك وأصحابه، وأشهد أنك رسول الله، وقد بايعتك وبايعت ابن عمك، وأسلمت على يديه لله رب العالمين، وقد بعثت إليك بابني، وإن شئت أن آتيك فعلت يا رسول الله، فإني أشهد أن ما تقول حق، والسلام عليك ورحمة الله وبركاته».

(١) تاريخ ابن خلدون، ابن خلدون، ج ١، الصفحة ٢٠٩.

(٢) أهل الحل والعقد: صفاتهم ووظائفهم، تأليف أ. د. عبد الله بن إبراهيم الطريقي، الطبعة الثانية عن دار الفضيلة، عام ١٤٢٥.

(٣) رواه البخاري ٩ - ٨٠، ٧٢١٤.

(٤) رواه النسائي ٧ - ١٥٠، ٤١٨٢.



وأما بالنسبة للخلفاء الراشدين، فأبو بكر الصديق رضي الله عنه بعد أن بايعه أهل الحل والعقد من المهاجرين والأنصار في سقيفة بني ساعدة، دُعي المسلمون جميعاً للبيعة العامة في المسجد، فصعد المنبر بعد أن أخبرهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه باختيارهم له، ومبايعتهم إياه، وأمرهم بمبايعته فبايعه المسلمون جميعاً، وما حدث مع أبي بكر الصديق حدث مع كل الخلفاء الراشدين، وهي البيعة التي تمت ثم كان يطلب من كل وال من ولاية الأمصار أخذها للخليفة.

فمن المعلوم أنه قديماً كانت البيعة من أهل الأمصار بالمكاتبة ولم يكن من الضروري المصافحة يدًا بيد واللقاء وجهًا بوجه. وإذا صحت المبايعه بهذه الطريقة قديماً فلأن تصح عبر الإنترنت بالكتابة والصوت والصورة المتحركة أولى وأحرى حديثاً.

ومع ذلك، يجب أن نتذكر أن هذه البيعة بعد رسول الله ﷺ والخلفاء الراشدين غالباً ما كانت قد تتم من قبل أهل الحل والعقد مدى التاريخ. لأنه في ذلك الوقت، كانت قد توسعت بلاد المسلمين وكثرت الرعية فلم يكن من المستطاع ضمان مشاركة جميع أو أغلب المؤمنين في البيعة. أما اليوم فبفضل أدوات الاتصال المتطورة، ظهرت فرصة ثمينة في ضمان مشاركة الكثير من المؤمنين في عملية البيعة. بالطبع، إنه لأمر جيد أن يشارك المزيد من الناس وخاصة العلماء والفضلاء في عملية البيعة إلى جانب أهل الحل والعقد. لأن الله تعالى ذكر المؤمنين جميعاً في قوله تعالى: وأمرهم شورى بينهم. وقد أخذ رسول الله ﷺ البيعة من عامة المؤمنين.

أو قد يمكن إجراء هذه العملية بالتتابع. أولاً، أن يتم تحديد أهل الحل والعقد من قبل المؤمنين. ويتم إجراء هذا التحديد عبر أدوات التواصل الحديثة. ثم يأتي دور أهل الحل والعقد باستخدام هذه السلطة لتحديد الحاكم بالبيعة وجهًا بوجه ويدًا بيد. وقد يشهد لنا ما أخرجه الإمام البخاري في صحيحه أن رسول الله ﷺ، قال حين أذن لهم المسلمون في عتق سبي هوازن: «إنا لا ندري من أذن منكم ممن لم يأذن، فارجعوا حتى يرفع إلينا عرفاؤكم أمركم» فرجع الناس، فكلّمهم عرفاؤهم فرجعوا إلى رسول الله ﷺ، فأخبروه أن الناس قد طيبوا وأذنوا.<sup>(١)</sup>



## المبحث الرابع

بيان الأحكام الشرعية المتعلقة بنقل المنكرات والمعلومات الكاذبة وبثها ونشرها وتسجيلها  
عبر وسائل التواصل الاجتماعي سواء أكان ذلك لغرض إنكار المنكرات أم إشاعتها ونشرها،  
وسواء أكانت المعلومات المنقولة بعلم الأطراف المنقولة عنها أم دون علمها

كما هو الحال في جميع الأعمال والمعاملات الخاصة بالمسلم، يجب أن تتوافق مشاركة الصور ومقاطع الفيديو عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو غيرها من أدوات الاتصال مع قواعد العقيدة والأخلاق والآداب المنصوص عليها في الدين الإسلامي. يجب تقييم المواقف والسلوكيات في وسائل التواصل الاجتماعي وفقاً للمعايير الإسلامية المذكورة، ولا ينبغي أن ننسى أن المقاييس الخصوصية الصالحة في الحياة الواقعية صالحة أيضاً في العالم الافتراضي.

### بيان حكم الغيبة عموماً في وسائل التواصل الاجتماعي:

إن الغيبة كمفهوم ديني، تعني الحديث عن شخص في غيابه بكلمات لا يحبها وهي محرمة في القرآن في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحجرات: ١٢]. وتشبه الغيبة بأكل لحم الأخ لأخيه الميت ويحرم هذا السلوك في الإسلام، حيث اعتنى الإسلام بحقوق احترام وتكريم الفرد والدفاع عن حصانته، وهو أحد أهم حقوق الإنسان وهو قيمة من القيم الكبيرة. وفيه يعتبر الحديث عن العيوب المادية أو المعنوية للشخص في غيابه غيبة، وكذلك ذكر عيوب أبنائه وأمه وأبيه وأقاربه الآخرين. يمكن أن تكون الغيبة لفظية وكذلك الكتابة والتلميح والإشارة والتقليد. ولا فرق أن بين تكون الغيبة في الحياة الواقعية أو في وسائل التواصل الاجتماعي. ومن أسباب الغيبة الحقد والغضب، وفكرة رفع سمعة المرء عن طريق تشويه سمعة الآخرين، والغيرة، وما إلى ذلك من الأمراض القلبية.

وحتى إذا كانت هذه الكلمات والسلوكيات تعبر عن الحقيقة، فإنها تعتبر غيبة، وإلا فإنها تعتبر افتراء وبهتاناً لقوله ﷺ: «أتدرون ما الغيبة؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «ذكرك أخاك بما يكره». قيل: أفرأيت

إن كان في أخي ما أقول؟ قال: «إن كان فيه ما تقول، فقد اغتبتة، وإن لم يكن فيه فقد بهته!»<sup>(١)</sup> وقد أجمع علماء الإسلام على أن الغيبة حرام وكبيرة من الكبائر. والكلمة أو السلوك يعتبر غيبة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنية. وعليه يعتبر من الغيبة أن يقال لمن خطأ: إنه خطأ لمجرد الإذلال به، وليس من الغيبة أن يقولها بقصد تصحيح أخطائه ونصحه لأن الدين النصيحة.

كما أنه ليس من الغيبة الحديث عن شر الناس بشكل عام دون التعيين لأي شخص أو جماعة من باب التوجيه والنصح؛ ونعيد ونشير أنه لا يجوز الغيبة في وسائل التواصل الاجتماعي والبيئات الافتراضية لما تسببه من مفسد وخلل في المجتمع. لأن الغيبة، تعني الحديث عن شخص في غيابه بكلمات أو بلمزات أو برموز أو رسوم أو أشكال لا يحبها ذلك المغتاب عنه، وتشبه الغيبة بأكل لحوم الأخ لأخيه الميت، ويحرم هذا السلوك في الإسلام، حيث يكرم ويصون الفرد، وهو أحد أهم حقوق الإنسان وفيه قيمة كبيرة. وبالمقابل يعتبر الحديث عن عيوب الإنسان المادية أو المعنوية أو الروحية أو الأخلاقية أو الدينية في غيابه غيبة، وبيان عيوب أبنائه وأمه وأبيه وأقاربه الآخرين ويمكن أن تكون الغيبة لفظية وكذلك كتابية وممكن أن تكون بالتلميح والإشارة أو التقليد. وقد أجمع علماء الإسلام على أن الغيبة حرام وكبيرة والكلمة أو السلوك مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنية. وعليه يعتبر من الغيبة أن يقال لمن خطأ لمجرد الإذلال به فهو غيبة، وليس من الغيبة أن يقولها بقصد تصحيح وتوجيه أخطائه. كما أنه ليس من الغيبة أيضاً الحديث عن شر الناس بشكل عام دون تعيين أي شخص أو جماعة. ولا تجوز الغيبة على وسائل التواصل الاجتماعي أو عبر الإنترنت إذا كانت فيها إمكانية للتسبب في ضرر فيجب منع الغيبة باللفظ أو بالحال الواقع، وإذا لم يكن ذلك ممكناً، فيجب التخلي عن مكان الغيبة، وإذا لم يكن ذلك ممكناً فيجب الشعور بالسخط على الغيبة من باب تغيير المنكر فمن يجد كما علمنا رسول الله عليه الصلاة والسلام إما باليد أو بالقول أو بالقلب وهو السخط على الغيبة.

بيان حكم تضليل الناس بمشاركة معلومات أو أخبار كاذبة «عن غير قصد، بالصدفة» على وسائل التواصل الاجتماعي:

إن اليوم، يُرى العديد من الأخبار يتم تداولها عبر وسائل التواصل الاجتماعي دون التأكد من دقتها. فمن الضروري عدم التعليق على الخبر أو مشاركته دون التحقق من محتوى الخبر من مصدره الأصلي. فالله تعالى يقول في آية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦]. وفي حديث الرسول ﷺ: «عليكم بالصدق، فإن الصدق يهدي إلى

(١) مسلم، البر، ٧٠؛ الترمذي، الدعوات، ٢٣.

البرِّ، وإنَّ البرَّ يهدي إلى الجنَّة، وما يزال الرَّجُل يصدق، ويتحرَّى الصُّدق حتى يُكتب عند الله صديقًا. وإياكم والكذب، فإنَّ الكذب يهدي إلى الفُجور، وإنَّ الفُجور يهدي إلى النَّار، وما يزال الرَّجُل يكذب، ويتحرَّى الكذب حتى يُكتب عند الله كذابًا» (متفق عليه).

وعليه يجب على الشخص ألا يصدق كل ما يراه ويسمعه على وسائل التواصل الاجتماعي، ولا يشارك أي شيء ولو بالصدفة عن غير قصد دون التأكد من دقته. لأنه يؤدي إلى الكذب والافتراء وما إلى ذلك. يجب عليهم أيضًا الابتعاد عن المشاركات التي تعتبر انتهاكًا للحقوق الشخصية ولا يتم قبولها على أنها صحيحة دينيًا.

### بيان حكم نشر الأدعية والأذكار المرقمة على وسائل التواصل الاجتماعي:

أولاً: الإخلاص مهم لقبول الدعوات وليس من الضروري قراءة الدعوات بأرقام معينة فقد قال رسول الله ﷺ: «ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة، واعلموا أن الله لا يستجيب دعاء من قلب غافل لاه»<sup>(١)</sup>. وظاهر هذا الحديث أن الله المذکور وصف للقلب أثناء الدعاء، ولهذا السبب يستدل أهل العلم بهذا الحديث على اشتراط حضور القلب أثناء الدعاء ليستجاب من عند الله سبحانه وتعالى. وقال جل وعلا: ﴿هُوَ الْحَيُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [غافر: ٦٥].

ثانياً: الأذكار الواردة عن الرسول ﷺ نوعان: الأول: ما ورد تقييده بعدد معين، فينبغي الالتزام بالعدد الوارد عن النبي ﷺ من غير زيادة ولا نقصان، كالأذكار أدبار الصلاة، وكقول: (لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير) في اليوم مئة مرة وكقول: (سبحان الله وبحمده) مئة مرة صباحاً ومساءً. ونحو ذلك. فيجوز نشر مثل هذه الأذكار على مواقع التواصل الاجتماعي. الثاني: ما لم يرد تقييده بعدد معين، كالترغيب المطلق في التسبيح والتحميد والتهليل وقراءة القرآن ونحو ذلك، فهذا يأتي به الإنسان مطلقاً من غير التزام بعدد معين كما شرعه النبي ﷺ.

أما في الأدعية فيشرع الإكثار من الدعاء بلا عدد معين؛ كقوله: يا لطيف ألطف بنا، أو اغفر لنا، أو ارحمنا، أو اهدنا، ونحو ذلك. لقول الله سبحانه: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]، وقوله سبحانه: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]، ولكن بدون تحديد عدد لا يزيد عليه ولا ينقص. فلا يجوز نشر الأدعية المرقمة التي لم تأت النصوص بها على وسائل التواصل الاجتماعي.

(١) رواه الترمذي في الدعوات ٦٦.

### بيان حكم نشر تفسيرات «علم» التنجيم على وسائل التواصل الاجتماعي:

إن الإيمان بالتوحيد، وهو جوهر الإسلام، يرفض الاعتقاد بأن أي شخص غير الله يعرف المستقبل وهو الغائب المطلق معتمداً على الأبراج والقمر، وينسب إليها المعنى والأمل. رغم أنه هناك بعض التعبيرات عن الأبراج في القرآن الكريم ولا علاقة لها بهذه التفسيرات البروجية الباطلة أبداً.

كما يتضح، فإن الأبراج هي الأجرام السماوية التي وضعها الله في السماء لخدمة الناس. وعليه، لا يمكن قبول الأبراج على أنها هي الخالقة، وليس من الصحيح القول: إن هذا الشيء أو ذلك حدث أو سيحدث بسبب برج كذا وكذا. فإن ديننا الإسلام يرفض مفاهيم علم التنجيم التي تستخدم للتنبؤ بالمستقبل، مثل العرافة والوسيلة والكهانة، ويحرم بشدة كلام أولئك الذين يدعون مثل هذه الادعاءات الباطلة.

ونتيجة لذلك، فإن تأثير الأبراج على شخصيات الناس ما هو إلا تعميم وافتراس ولا يتم دعمه أو إثباته من حيث العلوم الإيجابية والنصوص الدينية. لذلك، فإن الفهم والكلمات والأفكار حول علامات الأبراج ما هي إلا خرافات. والتعليقات التي تتم على تأثيرات الأبراج على شخصية الإنسان وأخلاقه، ونفسيته، وما إلى ذلك كل ذلك ما هي إلا جهود أولئك الذين يقومون بالعمل لاكتساب المال والحصول على الشرعية لأنفسهم. لا يصح الإيمان بمثل هذه الخزعبالات أصلاً. ويجب على المسلمين الابتعاد عنهم وعن منصاتهم على الإنترنت ولا يجوز مشاركة تفسيراتهم أو نشرها على وسائل التواصل الاجتماعي على الإطلاق.

### بيان حكم نسخ ونشر منتجات الآخرين عن طريق الانتحال:

النشر غير المصرح به أو النسخ أو الاستخدام عن طريق الانتحال لأي منتج علمي وثقافي وفني محمي بموجب براءة الاختراع/ وحقوق الطبع والنشر في الوسائط المادية أو الرقمية محظور قانوناً وديناً ويعتبر انتهاكاً لحقوق الطبع والنشر. أولئك الذين ينتجون محتويات على منصات التواصل الاجتماعي؛ لا يجوز لهم تبادل المطبوعات التي تحتوي على عناصر إجرامية وتنتهك حقوق الناس والعامّة وتكشف عن مواقف خاصة ومعلومات سرية. ومع ذلك لا يوجد أي ضرر في مشاركة الرسائل/ المعلومات المجهولة العامّة التي لا تحتوي على هذه الميزات ولا يوجد بصفتها انتهاك للحقوق.

### بيان حكم التسلل إلى حسابات وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بالآخرين:

التجسس هو التحقيق سرّاً في جوانب الشخص السرية وعيوبه وموقفه الخاص دون علمه وموافقته من أجل التعرف عليها. في إحدى الآيات ينهانا الله سبحانه وتعالى من التجسس بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن

يَأْكُلُ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ ﴿[الحجرات: ١٢]﴾. وقد ثبت أن رسول الله ﷺ حذرنا من التجسس في قوله: «إياكم والظنّ، فإنّ الظنّ أكذب الحديث، ولا تحسسوا، ولا تجسسوا، ولا تنافسوا، ولا تحاسدوا، ولا تباغضوا، ولا تدابروا، وكونوا عباد الله إخواناً». (١) وقال في حديث آخر: «يا معشر من آمن بلسانه ولم يدخل الإيمان قلبه، لا تغتابوا المسلمين، ولا تتبعوا عوراتهم، فإنه من اتبع عوراتهم يتبع الله عورته، ومن يتبع الله عورته يفضحه في بيته». (٢)

وعن معاوية رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنك إن اتبعت عورات الناس أفسدتهم أو كدت أن تفسدهم». (٣) وفي رواية أخرى عن معاوية رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أعرضوا عن الناس، ألم تر أنك إن ابتغيت الريبة في الناس أفسدتهم، أو كدت تفسدهم». (٤) بهذه الأحاديث النبوية قد نهى رسول الله ﷺ التحقيق والكشف عن أحوال الآخرين، ومن كل أنواع تصرفات التجسس التي من شأنها الإضرار بالأخوة الإسلامية. ولا فرق بين أن يكون هذه التصرفات في الحياة الواقعية أو على حسابات وسائل التواصل الاجتماعي.

### بيان حكم الانتقادات والتعليقات على مواقع التواصل الاجتماعي بالنسبة لحقوق الآخرين:

طالما لا يوجد أي نوع من الاعتداء على الحقوق الشخصية والكذب والافتراء وما إلى ذلك ضد أي شخص أو مؤسسة فمن الممكن توجيه النقد للأخبار والأفكار والمنتجات. ومع ذلك في الوقت الحاضر، يُلاحظ أن العديد من الأخبار يتم تداولها عبر وسائل التواصل الاجتماعي بدون التأكد من دقتها. لهذا السبب من الضروري عدم التعليق على أي خبر أو مشاركته دون التحقق من محتوى الخبر من مصدره الأصلي. لأن النبي ﷺ قال في حديثه: «كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع». (٥)



(١) رواه البخاري ٦٠٦٤، ومسلم ٢٥٦٣.

(٢) رواه أبو داود ٤٨٨٠، وأحمد ٤/٤٢٠.

(٣) رواه أبو داود ٤٨٨٠، وأبو يعلى ١٣/٣٨٢، ٧٣٨٩.

(٤) رواه البخاري في الأدب المفرد، ٢٤٨.

(٥) مسلم، المقدمة، ٥.

## المبحث الخامس

### بيان أهم ضوابط استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في ضوء الأصول العامة للشريعة والقواعد الكلية والمقاصد الشرعية واعتبار مآلات الأفعال

يمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الخدمات المفيدة وكذلك بطرق سيئة مع البرامج غير الأخلاقية والضارة. في هذا الصدد، المسلم يجب عليه الابتعاد عن المواقف التي تتعارض مع المعتقدات والممارسات والمبادئ الأخلاقية لديننا، مثل هذه التصرفات التي تؤدي إلى ارتكاب المحرمات، وتنتهك حقوق الآخرين، وتعطل الواجبات الدينية، وتضيع الوقت. يبقى القول: إذا انتبه إلى هذه التعليمات لا ضرر في استخدام هذه التطبيقات.

أولاً: لا تصدق ولا تنشر كل ما تقرأه وتسمعه من مواقع التواصل الاجتماعي. وقد حذر رسول الله ﷺ أشد التحذير من نقل الشخص لكل ما يسمعه فقال: «كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع». (١) وقال النبي ﷺ في حديث آخر: «إن الله حرم عليكم عقوق الأمهات ووآد البنات ومنع وهات وكره لكم قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال». (٢) ومن المعلوم أن التثبت مطلب شرعي لقول الشارع تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦].

ثانياً: احذر الظن وتجنب منها! لأن النبي ﷺ حذرنا منه أشد الحذر إذ قال: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ» (متفق عليه). وقال تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ بِنِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحجرات: ١٢].

ثالثاً: كن واعياً لا تمش على عماك! لأنه الله تعالى أمر بالبصيرة حتى في اتباع نبيه ﷺ. فلا يحق بنا أن نتبع من هم دونه على عما. قال الله: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف: ١٠٨]. وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنَّهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]. فالواجب على المسلم في حياته ولاسيما في العالم

(٢) رواه البخاري ١٢٤١٢ ١٤٧٧.

(١) مسلم، المقدمة ٥.

الافتراضي أن يتعلم حتى يقول عن علم، يتبصر فلا يقول: سمعت، ولا يقول: رأيت، ولا يتبع كذا وكذا إلا عن علم عن وبصيرة.

رابعاً: تحذير المؤمنين رجالاً ونساء: اجتنبوا الحرام واحفظوا عفتكم! وللوقاية من هذا يجب على العبد أن يتعد عن أماكن الفتن وإثارة الشهوات وأن لا يبحث عنها في التلفاز أو على الإنترنت أو على مواقع التواصل الاجتماعي وإن ظهرت أمامه من قبيل الصدفة أن يذكر نفسه بالله وأنه مطلع عليه كما يجب عليه أن يلتزم بالآداب الشرعية من ستر للعورة وعدم الخلوة بأجنبية وأن يجاهد نفسه على غض البصر وأن يربي أبنائه على هذا فهذه مسؤولية الآباء والأمهات وأن لا يترك أولاده أمام الصفحات المشبوهة والمواقع الإباحية لقول النبي ﷺ: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته». وقد وجد النبي ﷺ الفضل بن عباس رضي الله عنهما ينظر إلى امرأة جاءت تستفتيه ﷺ فأخذ بذقن الفضل فعدل وجهه عن النظر إليها.<sup>(١)</sup>

وقد ثبت أيضاً عنه ﷺ أنه قال: «اضمنوا لي ستاً من أنفسكم أضمن لكم الجنة: اصدقوا إذا حدثتم، وأوفوا إذا عاهدتم، وأدوا إذا اتتمتم، واحفظوا فروجكم، وغضوا أبصاركم، وكفوا أيديكم». <sup>(٢)</sup> وقال صلوات الله عليه وسلامه محذراً: «إياكم والجلوس في الطرقات»، فقالوا: يا رسول الله مالنا من مجالسنا بُدُّ نتحدث فيها. فقال: «فإذا أبيتم إلا المجلس فأعطوا الطريق حقه». قالوا: وما حق الطريق يا رسول الله؟ قال: «غض البصر، وكف الأذى، ورد السلام، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر». <sup>(٣)</sup>

وزنى العين من أشد الأنواع التي تؤثر على إيمان العبد ولهذا أمر الله الناس من الرجال والنساء بأن يغضوا من بصرهم في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ \* وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ ﴿النور: ٣٠، ٣١﴾.

خامساً: لست وحدك هناك من يراقبك! من أهم الضوابط وأكثرها تأثيراً على المؤمن في استخدام الإنترنت عموماً والتواصل الاجتماعي خصوصاً هو أن يذكر أنه هناك ربه يراقبه دائماً وهنالك الملائكة تكتب كل أعمال العباد! قال جل وعلا: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٤]. وقوله: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ [المجادلة: ٧]. وقال تعالى مخبراً عن كتابة الأعمال: ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨]. يكتب كل شيء في مواقع التواصل الاجتماعي كما يكتب في الحياة، لكن يؤخذ على ما فيه الخير والشر، إما حسنةً فيؤجر، وإما سيئةً فيأثم، وما سوى ذلك يُلقى.

(١) صحيح البخاري ٥١١٨، ٦٢٢٨.

(٢) المسند ٤١٧١٣٧، ٢٢٧٥٧.

(٣) صحيح البخاري ٥١١٨، ٦٢٢٩.



سادساً: انتبه لمصدر الحديث! قال نبينا ﷺ: «من كذب علي متعمداً فليتبؤا مقعده من النار!»<sup>(١)</sup> الحديث النبوي الشريف الذي نُقل عن رسول الله ﷺ إنه نقل فأخطر شيء في النقل التأكد من صحة النقل، يعني لا تقبل حديثاً إلا إذا عرفت أنه صحيح، صحيح أو حسن. فأعلى أنواع الحديث المتواتر باللفظ وبعده المتواتر بالمعنى وبعده الصحيح وبعده الحسن وبعده الضعيف وبعده الموضوع. فلا يبنى أي موقف على حديث باطل أصلاً. لذا يجب الانتباه أثناء التصفح في مواقع التواصل الاجتماعي على صحة الأحاديث الشريفة. وإلا فالضرر لن يكون فردياً فحسب بل سينتشر الضرر عبر هذه المنصات وسيتضرر من ذلك دين الله الحق والعياذ بالله.



## مشروع القرار

- ١- يجب الابتعاد عن أولئك الذين ينكرون مبادئ الإسلام وقيمه، ويسخرون منها، ويشركون بالله، ويمدحون ويتبعون الأديان الخرافية، ويظهرون رموز هذه الأديان؛ وكذلك عدم إنتاج أي منشورات تحتوي أو تشجع على أمور مثل الربا، الكحول، القمار، الكذب، الزنا، الفاحشة، الشذوذ الجنسي التي حرمها الإسلام، وعدم متابعة وتشجيع الحسابات التي تنشر مثل هذه المنشورات، وعدم الانضمام إلى هذه المنصات.
- ٢- لا يجوز الاقتراب من الحسابات التي تحاول خداع الأشخاص بالمطالبات مثل السحر، والشعوذة، والكهانة، ونحو ذلك من المحرمات في الإسلام.
- ٣- التقييد بقواعد الحجاب والمعيار الإسلامي في العلاقات بين الرجل والمرأة في العالم الافتراضي واجب شرعاً.
- ٤- إبرام عقد الزواج كتابة كان معروفاً قديماً ولا ينقص وسائل التواصل الاجتماعي منها شيئاً بل يزيد عليها بالصوت والصورة وتخزين كليهما كدليل إلكتروني.
- ٥- الطلاق عبر وسائل التواصل الاجتماعي واقع شرعاً.
- ٦- يجب احترام حقوق المستخدم والعامه وحقوق التأليف والنشر لأنه من الأمانة العلمية.
- ٧- لا يجوز المساس بخصوصية المعلومات والجسد والمنزل والأسرة.
- ٨- يجب الابتعاد عن الرياء والنفاق والغيبة والمضايقة والإساءة التي حرمها دين الإسلام.
- ٩- حكم إبرام العقود التجارية والإجراءات المترتبة عليها صحيحة عبر شبكات التواصل الاجتماعي ومجلس العقد هو مدة الاتصال.
- ١٠- يجوز وقوع البيعة في باب الإمامة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.
- ١١- لا يجوز الخداع وتضليل الناس بفتح حسابات وهمية أو بيع بعض الحيل الإلكترونية والتكنولوجية.
- ١٢- لا يجوز تضييع الوقت في تعطيل العبادات والمسؤوليات الأخرى.
- ١٣- التأكد من أن المعلومات التي يتم مشاركتها في المحتوى الديني صحيحة وموثوقة واجب شرعاً.
- ١٤- لا يجوز الإساءة إلى المفاهيم الدينية واستغلالها لأغراض دنيوية مثل زيادة عدد الأتباع.

١٥- وأخيراً علينا أن ندرك أن جميع المعاملات مثل الإعجابات والمتابعين والتعليقات والرسائل هي مسؤولية عند الله وهي التي من شأنها أن تكون سلاح ذو حدين فإما تكون نصرة للدين ومقيدة بما يرضاه لنا سبحانه كمسلمين أو العكس!



## الخاتمة والتوصيات

- ١- مع تطور تكنولوجيا الاتصال، أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي جزءاً مهماً من الحياة الفردية والاجتماعية. ومن الواضح أنه من المستحيل محاولة الاستغناء عن هذه الشبكات الاجتماعية.
- ٢- من المعلوم أنه لم تحرم الشريعة الإسلامية أيّاً من هذه الأدوات أصلاً إلا السيئات التي يمكن فعلها بها. لذلك، من الضروري النظر إلى أدوات الاتصال هذه التي توفرها التكنولوجيا المتطورة على أنها فرصة ثمينة ويجب تقييمها بطريقة جيدة وبتجاه صحيح. ومن أهم هذه الأعمال الصالحة هو إيصال الإسلام إلى غير المسلمين.
- ٣- في الواقع قديماً وحديثاً، كما شكلت الكتابة على الورقة دليلاً في الزواج والطلاق والمسائل القضائية والتجارية، فإنها تشكل أيضاً دليلاً في المعاملات على وسائل التواصل الاجتماعي. لأن وسائل التواصل الاجتماعي ليست أقل شأنًا من الكتابة على الورقة. حتى إنها يمكن أن تعكس إرادة الناس بشكل أكثر صحة من حيث احتوائها على الصورة والصوت معاً.
- ٤- مثلما يمكن مبايعة الولاء عن طريق الكتابة على الورقة، فيبدو أنه من الصحيح مبايعة الولاء من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وأدوات الإنترنت. ما دامت العملية تتم بشكل آمن ضد التزوير الرقمي. إذا كانت هناك ثغرة أمنية، فإن المعاملة سوف تكون احتيالية.
- ٥- إنه من الضروري الابتعاد عن أشياء مثل الكذب والغيبة والافتراء والربا والعفة والزنا التي جعلها الله محرمة في الحياة العادية، فلا بد من الابتعاد عن هذه الأفعال المحرمة في بيئات التواصل الاجتماعي أيضاً.
- ٦- إن محاولة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالحياة الخاصة للناس وتسجيلها ونشرها من الأفعال التي حرم الله تعالى.
- ٧- إن مشاركة أي خبر ونشره دون التأكد من دقته تعد تعدياً على حقوق الآخرين وهو أمر خاطئ للغاية. إن ارتكاب هذه الجريمة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي لا يخفف من تلك الجريمة ولا يجعلها بسيطة بل وقد يكون بسرعة انتشارها أكثر إنثماً ووبالاً من الحياة الواقعية.

٨- تضليل الناس بمعلومات خاطئة أو كاذبة سواء في موضوع ديني أو غيره يعد خطأ فادحاً وإثمًا كبيراً.

٩- بدلاً من منع الشباب من استخدام الإنترنت، سيكون من الأفضل تعليمهم كيفية استخدام الإنترنت بشكل صحيح. وهناك إجراءات جادة يجب على الأسرة والمجتمع اتخاذها في هذا الصدد.

١٠- الهدف الرئيسي بالنسبة لأجيالنا القادمة عليهم ألا يقتصرُوا باستعمال التكنولوجيا بل عليهم أن يكونوا منتجياً ومطورياً حتى يأخذوا بزمام الأمور في الخير والصلاح في هذا المجال الواسع.



## قائمة المراجع

- الاختيار لتعليل المختار، عبد الله بن محمود بن مودود الموصلبي الحنفي، عليه تعليقات: محمود أبو دقيقة، مطبعة الحلبي - القاهرة، وصورتها دار الكتب العلمية - بيروت، تاريخ النشر: ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م، عدد الأجزاء: ٥.
- أهل الحل والعقد: صفاتهم ووظائفهم، تأليف أ. د. عبد الله بن إبراهيم الطريقي، الطبعة الثانية عن دار الفضيحة، عام ١٤٢٥هـ.
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، عدد الأجزاء: ٧.
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد، دار الحديث - القاهرة، الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، عدد الأجزاء: ٤.
- حاشية ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، ط ٢، القاهرة، مطبعة البابي الحلبي، ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م. حكم إجراء العقود بآلات الاتصال الحديثة، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد السادس، الجزء الثاني، الدكتور علي محيي الدين القرة داغي، دار الرسالة.
- جامع الترمذي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، المحقق: أحمد محمد شاكر وآخرون.
- ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، عبد الرحمن بن بن خلدون، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس: أ. خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، عدد الأجزاء: ٨ (الثامن فهارس).
- سنن أبي داود، دار الفكر، سوريا، الطبعة: الأولى، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
- سنن ابن ماجه، دار الفكر، بيروت، الطبعة: الأولى، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- سنن النسائي الصغرى، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، رقم الطبعة: الثانية، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة.
- الشبكات الاجتماعية وتأثيرها على الأخصائي والمكتبة، أمينة وهبة عبد العال السيد. المؤتمر الثالث عشر أخصائي، المكتبات والمعلومات، في الفترة ما بين ٥ - ٧ يوليو، جامعة حلوان، القاهرة.
- صحيح البخاري الجامع المسند الصحيح المختصر، محمد بن إسماعيل، محمد زهير بن ناصر الناصر دار طوق النجاة الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ.
- صحيح مسلم، الجامع الصحيح، مسلم بن الحجاج، دار الجيل، بيروت - بيروت.
- الفتاوى، جمع وترتيب محمد عبد العزيز المسند لمجموعة علماء، بالإضافة لفتاوى اللجنة الدائمة للإفتاء بالمملكة العربية السعودية، د. ط، د. ت.
- الفتاوى، المجلس الأعلى للشؤون الدينية، ديانة، أنقرة.
- قضايا إسلامية معاصرة محمد الزحيلي، دار الشام للمطبوعات، الرسالة.
- المجموع، المجموع شرح المذهب لمحيي الدين النووي، القاهرة، مطبعة العاصمة.

- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، عدد الأجزاء: ٦.
- المغني لابن قدامة، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، تحقيق: طه الزيني - ومحمود عبد الوهاب فايد - وعبد القادر عطا ومحمود غانم غيث، مكتبة القاهرة، الطبعة: الأولى، (١٣٨٨هـ = ١٩٦٨م)، (١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م)، عدد الأجزاء: ١٠.
- مسند أحمد بن حنبل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى.
- موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، مالك بن أنس، عدد الأجزاء: ٢، دار إحياء التراث العربي، مصر، سنة النشر، رقم الطبعة: الأولى، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي، دار الفكر، بيروت، الطبعة: ط أخيرة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، عدد الأجزاء: ٨.

